

تشن ون شنغ

تاريخ الإصلاح الزراعي في الصين

من توزيع الأراضي إلى استراتيجية تنمية صديقة للبيئة

ترجمة: د. هند المحلي سلطان
إشراف ومراجعة: د. حسانين فهمي حسين



تاريخ الإصلاح الزراعي في الصين

من توزيع الأراضي إلى استراتيجية تنمية صديقة للبيئة

د. هند المحلي سلطان/ هند المحلي محمود سلطان: حاصلة على ليسانس اللغة الصينية من كلية الألسن بجامعة عين شمس (مصر)، والماجستير والدكتوراة في العلاقات الدولية من جامعة شنغهاي للدراسات الدولية بالصين. صدر لها تسعة كتب مترجمة من الصينية إلى العربية.

تاريخ الإصدار الزراعي في الصين

طبعة 2021

رقم الإيداع: 2021/11195

الترقيم الدولي: 978-977-821-203-7

جميع الحقوق محفوظة ©

عدا حالات المراجعة والتقديم والبحث والاقتباس العادية، فإنه لا يسمح بإنتاج أو نسخ أو تصوير أو ترجمة أي جزء من هذا الكتاب، بأي شكل أو وسيلة مهما كان نوعها إلا بإذن كتابي.

No part of this book may be reproduced or utilized in any form or by means electronic or mechanical including photocopying recording or by any information storage and retrieval system without prior permission in writing of the publishers.

الناشر

محمد البعلي

إخراج فني

علاء النويهي

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي دار صفصافة.

B&R Book Program



دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات
49 شارع المخزن- العمرانية- الجيزة- مصر

تاريخ الإصلاح الزراعي في الصين

من توزيع الأراضي إلى استراتيجية تنمية صديقة للبيئة

تأليف

تشن ون شنغ

ترجمة: د. هند المحلي سلطان

إشراف ومراجعة: د. حسانين فهمي حسين



سلسلة "قراءات صينية" سلسلة كتب مترجمة عن الصينية مباشرة حول الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة الصينية، تصدر عن دار صفصافة للنشر بمصر تحت إشراف الدكتور حسانين فهمي حسين.

بطاقة فهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية،
إدارة الشئون الفنية

شنغ، تشن ون
تاريخ الإصلاح الزراعي في الصين: من توزيع الأراضي إلى
استراتيجية تنمية صديقة للبيئة
تأليف/ تشن ون شنغ، ترجمة: هند المحلي سلطان
إشراف ومراجعة: حسنين فهمي حسين
الجيزة، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠٢١
٤٨٠ ص، ٢٤ سم
تدمك ٧-٢٠٣-٨٢١-٩٧٧-٩٧٨
١- الإصلاح الزراعي - الصين
٢- التنمية الزراعية
أ- سلطان، هند المحلي (مترجم)
ج- حسين، حسنين فهمي (مشرف ومراجع)
٣٣٣، ١٤
رقم الإيداع: ٢٠٢١/١١١٩٥

المحتويات

المقدمة	11
الباب الأول:	23
الأهداف المتعددة للتحويل في التنمية الزراعية في ظل قيود الموارد والبيئة	
الفصل الأول: الأوضاع الحالية للتنمية الزراعية في الصين في ظل قيود الموارد والبيئة	25
الفصل الثاني: بناء "مجتمع موفر للموارد وصديق للبيئة" والتحول في أساليب التنمية الزراعية	39
الفصل الثالث: الاتجاه الاستراتيجي للتحويل في أساليب التنمية الزراعية في الصين نحو زراعة "موفرة للموارد وصديقة للبيئة"	49
الفصل الرابع: الأهداف المتعددة للتحويل في أساليب التنمية الزراعية من خلال بناء "مجتمع موفر للموارد وصديق للبيئة"	71
الباب الثاني:	87
التحول في طرق استخدام عناصر الموارد التي تتركز على الابتكار العملي والتكنولوجي الزراعي	
الفصل الأول: الابتكار العلمي والتكنولوجي والتحول في أساليب التنمية الزراعية	89
الفصل الثاني: الابتكار العلمي والتكنولوجي الموفر للموارد وتنمية الموارد البشرية وتحسين إنتاجية العمل	101
الفصل الثالث: الابتكار العلمي والتكنولوجي الموفر للموارد وتحسين استخدام الموارد ومعدل إنتاجية الأراضي	129

139	الفصل الرابع: الابتكار العلمي والتكنولوجي الحامي للبيئة الريفية وتوفير عوامل الإنتاج والتنمية الزراعية المستدامة
159	الباب الثالث: التحول إلى نظام إنتاج زراعي موجه نحو زراعة "موفرة للموارد وصديقة للبيئة"
161	الفصل الأول: بناء نظام صناعي زراعي يسترشد بالزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"
171	الفصل الثاني: بناء نظام إنتاج زراعي موحد يتركز على ضمان جودة المنتجات الزراعية
191	الفصل الثالث: بناء نظام الوقاية والسيطرة على التلوث الزراعي غير النقطي القائم على حماية البيئة الإيكولوجية
215	الفصل الرابع: بناء نظام الوقاية والحد من الكوارث القائم على مشاريع حفظ مياه الأراضي الزراعية
241	الفصل الخامس: بناء نظام حماية موارد الأنواع البيولوجية يتمحور حول حماية موارد الأصول الوراثية
259	الفصل السادس: بناء نظام التقييم الشامل للزراعة "ذات التوجهين" - مقاطعة خونان نموذجًا
301	الباب الرابع: توجيه المعلوماتية الريفية نحو التحول في منظومة الخدمات الاجتماعية الزراعية
303	الفصل الأول: المعلوماتية الريفية كخيار حتمي للتحول في منظومة الخدمات الاجتماعية الزراعية
315	الفصل الثاني: اختيار نموذج خدمة المعلوماتية الريفية يقوم على بناء مجتمع "ذي توجهين"

329	الفصل الثالث: دور نظام خدمات العلوم والتكنولوجيا المعلوماتية في تحويل وتطبيق الإنجازات العملية والتكنولوجية الزراعية
347	الفصل الرابع: دور نظام خدمة إنتاج المعلوماتية في التحول إلى الإنتاج الزراعي "ذي التوجهين"
361	الفصل الخامس: دور نظام خدمة تداول المعلوماتية عالي الكفاءة في تداول المنتجات الزراعية
375	الباب الخامس: الابتكار المؤسسي للتحول الزراعي "ذي التوجهين"
377	الفصل الأول: التحول في وظائف الإدارات الحكومية وأساليب التنمية الزراعية
387	الفصل الثاني: ابتكار نظام تنمية الكفاءات الريفية موجه نحو تنمية مزارعين جدد
397	الفصل الثالث: ابتكار نظام تداول الأراضي للاستخدام الفعال وحماية موارد الأرض الزراعية
415	الفصل الرابع: بناء نظام ابتكار علمي وتكنولوجي وطني يواجه التنمية الزراعية العالمية المتقدمة
427	الفصل الخامس: بناء نظام دعم مالي زراعي "ذي توجهين"
435	الفصل السادس: ابتكار وتحسين آلية التمويل الريفي ونظام الخدمات
445	الفصل السابع: إنشاء نظام إدارة وحماية البيئة الزراعية "ذات التوجهين"
459	الفصل الثامن: إنشاء نظام التقييم للإشراف على توجهات الحكومة في جودة ودرجة معالجة المنتجات الزراعية
467	الفصل التاسع: تسريع الابتكارات في الإدارات الاجتماعية الريفية لتشجيع التحول إلى نمط الزراعة "ذات التوجهين"

قراءة في التحول الزراعي للدول الكبرى:

التحول في أساليب التنمية الزراعية للصين نحو بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة"

تشن ون شنغ

يعتمد هذا الكتاب على الخلفية التاريخية للتكامل الحضري الريفي المتسارع في الصين، وفقاً للهدف العام لبناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة"، ودمج التحول في أساليب التنمية الزراعية نحو بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة"، وتعزيز النمط العام للتنمية المنسقة للتصنيع والتحضر والتحديث الزراعي، واستناداً إلى الفهم المتعمق للتغيرات المتقدمة للتنمية الزراعية الحديثة في الداخل والخارج ومتطلبات العصر، وتسليط الضوء على الخصائص الصينية والخط الرئيس لمجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة"، واتباع المسار التحليلي "للأهداف المتعددة ومسارات الإدراك والابتكارات المؤسسية"، مع التركيز على الأهداف المتعددة والدوافع الداخلية ومسارات الإدراك وأنظمة الدعم وغيرها من المشكلات المتعلقة بالتحول في أساليب التنمية الزراعية في الصين في ظل قيود الموارد والبيئة، والاستشهاد بممارسات المناطق التجريبية للتحول إلى مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" في بعض المقاطعات النموذجية للمعلوماتية الريفية (مدينة تشانغشا، ومدينة جوجوو، ومدينة شيانغتان)، بهدف تحقيق الأمن الغذائي الوطني، وتوفير الموارد، وإدارة وحماية البيئة الإيكولوجية الريفية، وجودة وسلامة المنتجات الزراعية، وزيادة دخل المزارعين ورفع كفاءتهم الزراعية، والتنمية المستدامة للاقتصاد الوطني. مع تركيز الكتاب بشكل أساسي على التحول السريع في طرق استخدام عناصر الموارد، وأنظمة الإنتاج، والخدمات الاجتماعية والأنظمة الزراعية للتنمية الزراعية، واستكشاف القوة الدافعة للابتكارات العملية والتكنولوجية الزراعية في تسريع التحول في طرق استخدام عناصر الموارد، وتوجيه الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" في التحول في أساليب الإنتاج الزراعي، ودور اختراقات المعلوماتية

الريفية في تغيير منظومة الخدمات الاجتماعية الزراعية، واستخدام الطرق الفعالة التي تقودها الابتكارات في النظام الزراعي للتحويل في أساليب التنمية الزراعية في الصين من خلال تغيير الوظائف الزراعية الحكومية، وبناء الإطار النظري للتحويل في أساليب التنمية الزراعية عن طريق زراعة "موفرة للموارد وصديقة للبيئة" كتوجه استراتيجي، والابتكار العلمي والتكنولوجي كقوة دافعة أولى، والمعلوماتية الريفية كنوع من الاختراقات، والابتكار المؤسسي الزراعي كضمان لبناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" من أجل استكشاف نماذج جديدة للتحديث الزراعي تتوافق مع الظروف الوطنية للصين وتختلف عن تاريخ الزراعة الصناعية الغربية، وتدعم بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة"، ومن ثم تتجاوز معايير التنمية التاريخية للزراعة الصناعية الغربية وتدخل مباشرة في المرحلة الجديدة للتنمية الزراعية الحديثة، وهي مرحلة تطوير زراعة "موفرة للموارد وصديقة للبيئة".

المقدمة

تحتاج الصين إلى استغلال أقل من 7% من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم لإطعام أكثر من 20% من سكان العالم، ويحدد هذا الوضع الوطني الخاص أن التنمية الزراعية تحتل موقعًا استراتيجيًا هامًا للغاية في الصين. وفي ظل الظروف المناخية الشديدة والمتكررة، والتغيرات الكبيرة في أسعار الغذاء والطاقة، وتداعيات الأزمة المالية على العالم، هناك تساؤلات حول كيفية معالجة قيود البيئة والموارد مثل موارد الأرض والمياه، وحل مشاكل ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي، ونقل العمالة الريفية، والتلوث البيئي والتدهور البيئي وغيرها من المشاكل المستعصية من أجل تسريع عملية التحول في التنمية الزراعية وتحديد مستقبل الصين⁽¹⁾.

وخلال عملية التحديث، لم تؤثر التنمية الزراعية لأي دولة على تنمية الاقتصاد الوطني بأكمله لفترة طويلة مثل الصين، فالتحول في الدولة الكبرى يتطلب إيلاء الأولوية القصوى على المدى الطويل لاستراتيجيات التنمية الوطنية. وعلى المستوى المحلي، على الرغم من أن نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض، واعتماد نمو دخل المزارعين بشكل متزايد على الصناعات غير الزراعية، إلا أن الحماية البيئية والتنظيم البيئي والطاقة الحيوية والسياحة الريفية، والميراث الثقافي وغيرها من الوظائف الأخرى التي تتسم بها الزراعة ستصبح أكثر بروزًا؛ ولن يتغير الوضع الاستراتيجي للزراعة باعتباره جذر البقاء الوطني القوي وأساس الاقتصاد الوطني وقوة المنافسة الدولية⁽²⁾. وعلى الصعيد الدولي، هناك ما يقرب من 1.5 مليار شخص في العالم

1- تشويو تشي، تشن ون شنغ: "التحديات الجديدة التي يواجهها الأمن الغذائي الوطني في الحقبة الجديدة." جريدة النور اليومية، 2013 ص 25-5.

2- تشن ون شنغ: "أهمية تحويل الاقتصاد الوطني إلى ثلاثة اختراقات زراعية." جريدة النور اليومية، 2010.

ينفقون يوميًا دولارًا واحدًا، وأكثر من نصفهم ينفقونه على شراء المواد الغذائية⁽³⁾. وإذا ارتفعت أسعار المواد الغذائية، فإن أزمة الغذاء لن تؤدي إلى اضطراب الاقتصاد العالمي والأزمة الاجتماعية في بعض البلدان والمناطق فحسب، بل سيعاني أيضًا عدد لا يحصى من سكان العالم من الجوع. لذلك، أصبحت أساليب التنمية الزراعية والأمن الغذائي بشكل موضوعي قضية استراتيجية شاملة تتعلق بالأمن الاقتصادي الوطني والعالمي والاستقرار الاجتماعي.

وفي سياق المنافسة الاقتصادية العالمية، أصبح الغذاء والنفط والعملية معًا سلاحًا استراتيجيًا تستخدمه دولة لتقييد الدول الأخرى، وأصبحت التنمية الزراعية بشكل موضوعي هي القدرة التنافسية الدولية الجوهرية التي لا غنى عنها لبلد ما، وعرضت فائدة هذا النوع من الجذور القوية والأساس الصلب والقوة المتزايدة للزراعة بشكل كامل، والموقف الاستراتيجي للتنمية الزراعية الأكثر ثباتًا. وبعد مرور أكثر من ثلاثين عامًا على سياسة الإصلاح والانفتاح، دخلت الصين المرحلة المتوسطة من عملية التصنيع وفترة التطور السريعة للتحضر، وشهدت الزراعة أزهى فترة تطور في التاريخ. ومنذ تنفيذ "نظام مسؤولية المقابلة العائلية في المناطق الريفية"، انطلقت بشكل غير مسبوق الحيوية الكبيرة للتنمية الزراعية، الأمر الذي نقل الصين من حقبة نقص الغذاء إلى حقبة جديدة تهدف بشكل أساسي إلى الحل الجذري لمشاكل الطعام الكافي واللباس الدافئ لأكثر من مليار شخص وبناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل. ومن عام 2004 إلى عام 2006، ألغت كل المقاطعات الضرائب الزراعية في غضون عامين، وأنهت "ضريبة الحبوب"، والتي كانت موجودة منذ أكثر من ألفي عام في التاريخ الصيني، وعالجت مشكلة الضرائب الزراعية التي تعد من المشاكل الأكبر الثلاث للقطاع الزراعي التي ظلت دون تسوية لآلاف السنين، وأصبح إنجازًا عظيمًا في تاريخ التنمية الزراعية في الصين.

ومنذ بداية القرن الجديد، ولا سيما بعد عام 2003، على الرغم من أن الزراعة تأثرت بالعديد من العوامل، مثل تشديد القيود على الموارد والبيئة بشكل متزايد، والوضع الاقتصادي المعقد والمتقلب في الداخل والخارج، والكوارث الطبيعية المتكررة، إلا أنه

3- راجع باتل: "حرب الغذاء: الحروب والسلطة والمنافسة الخفية لنظام الغذاء العالمي" ترجمة قوه قوه شي تشنغ جيان. دار الشرق للنشر، بكين، 2008.

من الجدير بالذكر أن الصين حققت لأول مرة "تسع زيادات متتالية" في إنتاج الحبوب منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية. فمن 430.7 مليون طن في عام 2003 إلى 589.55 مليون طن في عام 2012، والزيادة السنوية في الإنتاج تتجاوز 17.5 مليون طن؛ وارتفع دخل المزارعين "تسع زيادات متتالية"، من 2662 يواناً في 2003 إلى 7917 يواناً في 2012، بزيادة سنوية تتجاوز 540 يواناً، وهي الفترة الأسرع نمواً في التاريخ.

وبالنظر إلى تاريخ التنمية الزراعية في العالم، حققت الدول الكبرى في القطاع الزراعي مثل الولايات المتحدة من عام 1975 إلى عام 1979 والهند من عام 1966 إلى عام 1970 "خمس زيادات متتالية"، ويمكن القول بأن التنمية الزراعية في الصين في العقود الأخيرة سواء تم قياسها بالمعايير التاريخية أو بالمعايير العالمية المعاصرة، فقد حددت "المعيار الصيني" في العالم، وأرست هذه الإنجازات التنموية الكبيرة في القطاع الزراعي أساساً متيناً للتحوّل الحديث في الزراعة، ووضعت التنمية الزراعية الصينية على نقطة انطلاق جديدة. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نرى بوضوح أن التنمية الزراعية في الصين تواجه تحديات غير مسبوقة. **الأول:** مع النمو السكاني المتزايد، تواجه أساليب التنمية الزراعية الحالية صعوبات تتمثل في زيادة الطلب على المنتجات الزراعية. وعلى الرغم من الحصاد الزراعي الوفير لتسع سنوات متتالية، إلا أن حجم الواردات الدولية في تزايد. وتشير البيانات المعنية إلى أن واردات المنتجات الزراعية تجاوزت عُشر إجمالي إنتاج الصين في عام 2011، حيث شكلت واردات فول الصويا 57 في المئة من صادرات فول الصويا العالمية. ومن المتوقع أنه بحلول عام 2050، سيزداد عدد سكان العالم إلى 9 مليار و300 مليون نسمة، الأمر الذي سيتطلب زيادة قدرها 680 مليون طن من الحبوب؛ وسينمو عدد سكان الصين إلى نحو 1.5 مليار نسمة، وهو ما سيتجاوز إجمالي عدد سكان البلدان المتقدمة في ذلك الوقت، وسيبلغ الطلب على الحبوب نحو 780 مليون طن والطلب على اللحوم نحو 120 مليون طن. **الثاني:** مع تناقص مساحات الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية، تواجه أساليب التنمية الزراعية الحالية تحديات زيادة قيود عناصر الموارد. وعدم تغيير الأوضاع الوطنية جعل نصيب المواطن الصيني من الموارد الزراعية أقل بكثير من المتوسط العالمي، حيث بلغ نصيب الفرد من الموارد

الزراعية الرئيسة الأربعة وهي: مساحات الغابات، وموارد المياه العذبة، ومساحات الأراضي ومساحات الأراضي الصالحة للزراعة، على التوالي 26% و33% و36% و40% من المتوسط العالمي، مع الانخفاض المتزايد في نصيب الفرد من الموارد الزراعية. **الثالث:** في ظل الزخم المتزايد للعملة الاقتصادية والتصنيع والتحضر، تواجه أساليب التنمية الزراعية المعاصرة تحديات تتمثل في المنافسة على عناصر الموارد وزيادة ضغوط المنافسات المحلية والدولية بشكل سريع.

من جانب، مع تسارع وتيرة التصنيع والتحضر في الصين، ستزداد حدة المنافسة بين المناطق الريفية والحضرية والزراعية والصناعية على الموارد والعناصر مثل الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية وغيرها. وعلى الجانب الآخر، كان لانخفاض إنتاجية العمالة عواقب خطيرة على القدرة التنافسية للزراعة. فقد وصل إنتاج الحبوب والأرز والقمح في الصين إلى مستوى الدول المتقدمة في عام 2008، ووصل عائد محصول الذرة إلى مستوى البلدان معتدلة التقدم، بينما بلغت إنتاجية العمالة الزراعية نحو 47% من المتوسط العالمي لنفس الفترة، ونحو 2% من متوسط البلدان المتقدمة، ونحو 1% فقط للولايات المتحدة واليابان، لتحل بذلك المرتبة 91 على مستوى العالم⁽⁴⁾. وفي الوقت نفسه، تعزز الشركات الزراعية العالمية متعددة الجنسيات المتخصصة في "تجارة الحبوب الرئيسة الأربعة" تخطيط الصناعة العالمية لمصادر الحبوب العالمية، والخدمات اللوجستية، والتجارة، والمعالجة والتسويق، وتسيطر عالمياً على 80% من تجارة الحبوب الغذائية، و70% من تجارة البذور الزيتية⁽⁵⁾. ومع تزايد احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق المنتجات الزراعية الدولية وتخصيص الموارد، أصبحت المنافسة بين الزراعة الصينية والدول المتقدمة أكثر صعوبة. **الرابع:** تسببت التنمية الزراعية المدعومة بتوسيع عناصر الموارد في سلسلة من المشكلات، مثل تدمير الموارد، والتلوث البيئي، وتآكل التربة وتصحر الأراضي وغيرها. وتواجه طرق التنمية الزراعية الحالية معضلات تدهور البيئة الإيكولوجية الريفية وجودة وسلامة المنتجات الزراعية.

4- خه تشوان تشي: "تقرير التحديث الصيني عام 2012... دراسة التحديث الزراعي". دار جامعة بكين للنشر، 2012.س

5- تشنغ قوه تشيانغ: "الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والتنمية الزراعية في الصين.. عشرة أعوام من تدويل الزراعة في الصين". جريدة الاقتصاد الصيني تايمز، 2011-11-23.

وتشير الدراسات إلى أن الاستخدام السنوي للأسمدة الكيميائية في الصين يمثل 30% من الإجمالي العالمي، ومقدار المبيدات المستخدمة لكل وحدة مساحة هو ضعف تلك المستخدمة في البلدان المتقدمة، ومعدل استخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية هو 30% و40%، وهو أقل من النصف في البلدان المتقدمة، فهناك ما يقرب من 500 ألف سنوياً من الدفيئات الزراعية في التربة، ويصل معدل الدفيئة إلى 40%، ومعدل الاستخدام الفعال للمياه الزراعية نحو 40%، وهو أقل بكثير من مستوى 70%، 80% في الدول الأوروبية المتقدمة⁽⁶⁾.

في الوقت الحاضر، أصبح "التلوث الأبيض" كارثة كبيرة في المناطق الريفية، وتحولت العديد من الجبال والمياه الخضراء إلى مياه الصرف الصحي في قوانغشان، وتعرضت العديد من المناطق إلى التصحر الشديد، وشهدت بعض الأنهار وحتى غير المتدفقة فيضانات متكررة، وجميع هذه المشاكل تساهم بشكل مباشر في تدمير البيئة الإيكولوجية الريفية. لذلك، تؤدي أساليب التنمية الزراعية الحالية إلى التدهور المتزايد لبيئة التنمية الزراعية وانخفاض جودة المنتجات الزراعية، وتهديد حياة وصحة المواطنين والتنمية المستدامة للاقتصاد الوطني. فتسوية القضايا الرئيسة لكل حقبة يساهم في دفع تقدم المجتمع البشري.

ويشكل الاحترار العالمي واستنزاف الطاقة تحديات جسيمة لبقاء الإنسان وتطوره، ويُعد بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" (ويطلق عليه مجتمع ذو توجهين) القضية المركزية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعالمنا والمشكلة التي يحاول المجتمع الدولي حلها، وتمثل المثل المشتركة للبشرية جمعاء، فالاتجاهات التنموية للمجتمع المستقبلي مهمة مشتركة لا يمكن لأي دولة تغافلها.

طرح الاجتماع الكامل الخامس للجنة المركزية السادسة عشرة للحزب الشيوعي الصيني بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة"، وللمرة الأولى تم تحديد بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" كمهمة استراتيجية في التخطيط المتوسط وطويل الأجل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية⁽⁷⁾. وتشير الخطوط

6- جيانغ تشانغ يون: "الجهد الكبير لتسريع التحول في التنمية الزراعية". جريدة رؤية في التنمية الصينية، 2015.

7- اقتراح اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن صياغة الخطة الخمسية الحادية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية". بكين: دار الشعب للنشر، 2005.

العريضة للخطة الخمسية الحادية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية إلى وضع خطة بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" إلى مستوى من الاهتمام غير المسبوق. وبعد المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني، حُددت المناطق الحضرية في مدينة "تشانغتشوتان" ومدينة "ووهان" كمناطق تجريبية للإصلاحات الشاملة والداعمة لبناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" على المستوى الوطني، وأدخل بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" إلى المستوى العملي وتعزيزه على الصعيد الوطني. وفي الوقت نفسه، حُددت خطة "تعزيز نهوض المنطقة الوسطى" التي وافق عليها الاجتماع التنفيذي لمجلس الدولة عام 2009 المنطقة الوسطى لخونان وخوبي والمقاطعات الست الأخرى كقاعدة مهمة لإنتاج الحبوب في الصين، وأعطت "المناطق التجريبية لبناء مجتمع موفر للموارد وصديق للبيئة" المسؤولية الرئيسة عن الأمن الغذائي الوطني. وأوضح الاجتماع الكامل الخامس للجنة المركزية السابعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني عام 2010 الإصرار على أن بناء مجتمع "ذي توجهين" هو النقطة المحورية الهامة لتغيير نماذج التنمية الاقتصادية، وأشار إلى متطلبات وتدابير العمل وطرق تنفيذ بناء مجتمع "ذي توجهين"⁽⁸⁾.

أثبتت التجارب العملية لمدينة خونان في السنوات الأخيرة بأن بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" هو الابتكار الرئيس للحزب والحكومة خلال عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واتخاذ بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" كهدف لتعزيز أساليب التنمية الاقتصادية هو الخيار الحتمي لدفع التنمية الشاملة والمتناسقة والمستدامة للاقتصاد والمجتمع الصيني. وأدرجت "الخطوط العريضة للخطة الخمسية الثانية عشرة لتنمية الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية" الصادرة عام 2011 بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" كمهمة رئيسة، مما يعني أن بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" انتقل من مرحلة ترويج النموذج إلى مرحلة التعزيز الشامل، وأصبح الخلفية العصرية للتحويل في أساليب التنمية الزراعية في الصين.

طرح المؤتمر الوطني السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني الخطة الاستراتيجية الرئيسة لـ "التحول في أساليب التنمية الاقتصادية"، وأوضح أن التحول في أساليب

8- "الخطوط العريضة للخطة الخمسية الثانية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لجمهورية الصين الشعبية". جريدة الشعب، 17 مارس 2011.

التنمية الزراعية هو المهمة الرئيسة لإحداث تحولات في أساليب التنمية الاقتصادية باعتبارها بؤرة ومعضلة تطوير الاقتصاد الوطني.

كما طرح الاجتماع السادس الكامل للجنة المركزية السابعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني "تسريع التحول في أساليب التنمية الزراعية"، وإنشاء "نظام إنتاج زراعي موفر للموارد وصديق للبيئة"، وبحلول عام 2020، يتم تشكيل نظام إنتاج زراعي "موفر للموارد وصديق للبيئة" بشكل أساسي⁽⁹⁾. واقترح تقرير المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني "وضع بناء الحضارة البيئية في مكانة بارزة، ودمج جميع الجوانب العملية الشاملة للبناء الاقتصادي والبناء السياسي والبناء الثقافي والبناء الاجتماعي، والسعي جاهداً لبناء الصين الجميلة وتحقيق التنمية المستدامة للأمة الصينية"⁽¹⁰⁾.

ويوضح وضع بناء الحضارة البيئية لأول مرة في مكانة بارزة أن الهدف النهائي لتعزيز بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" وتحقيق التنمية الخضراء والتنمية منخفضة الكربون والتنمية الدائرية هو بناء الصين الجميلة. ومواصلة تسليط الضوء على الوظيفة البيئية للزراعة، وتعجيل التحول في أساليب التنمية الزراعية وتحقيق التنمية المستدامة للزراعة سيصبح حتماً المضمون الرئيس لبناء الحضارة البيئية⁽¹¹⁾. وأوضحت توجهات روح وسياسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني المتعلقة بالتنمية الزراعية في الحقبة الجديدة للصين مضمون العصر، وأشارت إلى الاتجاهات الاستراتيجية للتحول في أساليب التنمية الزراعية.

1- استكشاف المسار الجديد لدعم التحول في أساليب التنمية الزراعية. بتوجيه

من هدف بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة"، يجب أن تتضمن التنمية الزراعية في الصين الإمدادات الفعالة للمنتجات الزراعية وتحقيق الاستراتيجية الرئيسة للأمن الغذائي الوطني، وضمان جودة وسلامة الغذاء،

9- "قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني المتعلقة بالعديد من القضايا الرئيسة لتعزيز الإصلاح والتنمية الزراعية" بكين: دار الشعب للنشر، 2008.

10- "التقدم بثبات على طريق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية والسعي جاهداً لبناء مجتمع رغيد على نحو شامل". جريدة الشعب، 18 نوفمبر 2012.

11- تجميع وثائق المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني، بكين، دار الشعب للنشر، 2012.

وحماية البيئة الإيكولوجية، والحفاظ على الموارد، وزيادة دخل المزارعين وغيرها من الأهداف الاستراتيجية المتعددة لتحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية المستدامة. من المنظور الأوسع لأساليب التنمية الدولية والمحلية، يجب تحليل تطوير خصائص الزراعة، وتعزيز الوظائف وتوسيع الأدوار، ودراسة وتحديد عناصر الموارد، ودعم المواهب، وضمان النظام والقدرة على المساهمة العلمية والتكنولوجية للتنمية الزراعية في الصين؛ تحليل سلسلة من القضايا المتشابكة للتصنيع، والتحضر، والتدويل والدول المكتظة بالسكان من المنظور التاريخي ورؤية العولمة، باعتبارها شرطاً أولياً لمناقشة التحول في أساليب التنمية الزراعية. ومن منظور تحليل العوامل الداخلية، ينطوي التحول في أساليب التنمية الزراعية على سلسلة من القضايا مثل تطوير البنية الزراعية الصناعية ودخل المزارعين وتوظيفهم وغيرها؛ دمج التحول في أساليب التنمية الزراعية نحو بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" في استراتيجية تعزيز القدرة التنافسية العالمية الوطنية والدور البارز للزراعة باعتبارها جذر البقاء الوطني وأساس الاقتصاد الوطني وقوة التنافسية الدولية، واستكشاف تحقيق أهداف متعددة وإعادة البناء النظري في التحول في أساليب التنمية الزراعية في البلدان المكتظة بالسكان مسترشداً ببناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" هو بلا شك اقتراح تاريخي كبير وثورة عميقة في تاريخ التنمية الزراعية في الصين.

2- البحث عن اتجاهات جديدة للتحديث الزراعي في الصين في ظل قيود الموارد

والبيئة. التحديث الزراعي هو تغيير حدودي في التنمية الزراعية منذ القرن الثامن عشر، وعملية ديناميكية متباعدة الأهداف والمهام خلال الفترات التاريخية المتفاوتة، وتختلف أشكال وأنماط تطوره. وعلى مر التاريخ، ينظر الجميع بشكل عام إلى "الزراعة البتروكيماوية" الغربية على أنها الاتجاه التنموي للتحديث الزراعي. واليوم، يبدو أن أساليب التنمية الزراعية الغربية الحديثة القائمة على التكنولوجيا الصناعية الحديثة تتسبب في آثار سلبية واضحة بشكل متزايد: التهديد المتزايد لأساليب التنمية القائمة على "المدخلات العالية، والاستهلاك العالي للطاقة، والتلوث العالي والمخرجات المنخفضة" على الموارد والبيئة وصحة الإنسان، والافتقار إلى الاستدامة يتطلب أساليب

جديدة للتفكير والتنمية الزراعية.

لذلك، الاقتراح الواضح لأساليب التنمية الزراعية الجديدة القائمة على بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" يجب أن يشجع الصالح وينبذ الطالح من "الزراعة البتروكيماوية"، ولكن هذا لا يعني أيضاً العودة إلى "زراعة القطع والحرق". فالأساليب المقترحة تختلف عن الزراعة الصناعية التي تضع التنمية الاقتصادية والنتائج المحلي الإجمالي في المقام الأول، وتجعل الإثراء السريع الهدف الأول، فهي تطرح مفهوم زراعة "موفرة للموارد وصديقة للبيئة" كنوع جديد من الزراعة الحديثة التي تقوم على أساس خدمة الناس وتركز على السعادة البشرية والتناغم بين الإنسان والطبيعة، والغرض الأساسي من التنمية هو تعزيز التنمية المتناسقة للإنسان والطبيعة. واستيعاب حكمة الزراعة التقليدية واستخدام مزايا التكنولوجيا الحديثة أيضاً والتغلب على قيود الزراعة التقليدية ونقاط القوة للزراعة الصناعية الغربية والجمع بين مزايا الزراعة الصناعية الغربية وبناء أساليب جديدة للتنمية الزراعية قائمة على "المدخلات المنخفضة، والاستهلاك المنخفض للطاقة، والتلوث المنخفض والمخرجات العالية" هو الوقوف على درجة عالية جديدة من التكامل والتغلب على تحديات الزراعة التقليدية الصينية والزراعة الصناعية الغربية الحديثة في الفترة التاريخية الجديدة. ويُعد استكشافاً جديداً في نظريات وممارسات التحديث الزراعي ذي الخصائص الصينية، ومحتوى جديداً لبناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" واتجاهاً جديداً للتنمية الزراعية في الصين.

3- طرح تدابير مضادة جديدة للزراعة الصينية للتعامل مع اللعبة الدولية

لسياسة الكربون واقتصاد الكربون⁽¹²⁾. شكل الاحتراز العالمي واستنزاف الطاقة تحديات كبيرة لبقاء الإنسان وتطوره، واتخذ المجتمع الدولي وبعض الدول الإجراءات والتدابير المعنية. ومن التقلبات والمنعطفات حتى دخول

12- في عام 1992، اعتمدت الأمم المتحدة "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ" وفي عام 1997، تحولت إلى وثيقة قانونية تشغيلية "بروتوكول كيوتو". في هذه الوثائق القانونية، تتحول القضايا البيئية إلى قضايا مناخية ومن ثم تقنياً إلى انبعاثات "ثاني أكسيد الكربون"، وبالتالي أنشأت اللعبة السياسية والاقتصادية العالمية التي طورتها الدول حول "حقوق انبعاث الكربون"، ومن ثم تشكيل "سياسة الكربون"، و"اقتصاد الكربون" الجديدة.

"بروتوكول كيوتو" حيز التنفيذ⁽¹³⁾، وإلى إطلاق دول الاتحاد الأوروبي رسمياً الحد من الانبعاثات الكربونية ونظام تجارة الانبعاثات⁽¹⁴⁾ في دول الاتحاد الأوروبي، وإدخال التعريفات الجمركية على الانبعاثات الكربونية، وأصبح تغير المناخ أداة لجولة جديدة من المنافسة الصناعية ومنافسة النمو الاقتصادي والمنافسة التكنولوجية. تزعم الولايات المتحدة الأمريكية أنها الدولة الرائدة في تطوير الطاقة النظيفة، ويتعامل الاتحاد الأوروبي مع قضية معالجة تغير المناخ على أنها سياسة خارجية رئيسية ويبرز هوية الضابط والحازم؛ تعاني البلدان النامية من آثار تغير المناخ وتحتاج أيضاً إلى زيادة استهلاك الطاقة باستمرار، وتواجه ضغوطاً هائلة على الموارد والبيئة؛ أعربت البلدان الجزرية عن قلقها من أن تغير المناخ سيؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحر، وتنادي جميع الدول بوضع أهداف أكثر صرامة لخفض الانبعاثات. وبجانب قضية منع تغير المناخ، هناك أيضاً لعبة سياسية واقتصادية بين الدول، ستلعب مفاوضات تغير المناخ دوراً هاماً للغاية في التجارة الدولية المستقبلية، وستصبح "سياسة الكربون" و"اقتصاد الكربون" موضوعات هامة في استراتيجيات التنمية لجميع دول العالم. على الرغم من أن الصناعة

13- بروتوكول كيوتو: هو الشروط التكميلية لـ "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ"، وقد صاغه الاجتماعات الثلاثة للبلدان المشاركة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في ديسمبر عام 1997 بكيوتو، اليابان. والهدف منها هو "تثبيت محتوى الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى مناسب، وبالتالي منع تغير المناخ الشديد من إلحاق الضرر للبشرية".

14- يعتمد الحد من الانبعاثات الكربونية ونظام تجارة الانبعاثات على أنظمة التداول بشكل أساسي على "توجيهات الاتحاد الأوروبي رقم 87 لسنة 2003 (EC/2003/87)، والذي دخل حيز التنفيذ منذ يناير 2005 بمشاركة 28 دولة من الاتحاد الأوروبي، وتم تنفيذها على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى هي 2005-2007، والمرحلة الثانية هي 2008-2012 والمرحلة الثالثة 2013-2020. وفي عام 2010، تم تداول 11.98 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 84 في المئة من تجارة الانبعاثات الكربونية على مستوى العالم العالمية. ونظام تجارة الانبعاثات المطبق في الاتحاد الأوروبي (EU-ETS) هو أكبر سوق لتجارة الانبعاثات الكربونية في العالم ويلعب دوراً مثالياً في سوق تجارة الكربون العالمية. ويعد هذا النظام جزءاً من خطة الحد الأقصى والإتجار (-Cap and-Trade). وتحدد الخطة حدود الانبعاثات الكربونية لدول الأعضاء، ولا يتجاوز مجموع حدود الانبعاثات لكل دولة الانبعاثات المذكورة في البروتوكول. ويراعى عند التوزيع الشامل لحصص الانبعاثات، الانبعاثات التاريخية والانبعاثات المتوقعة ومعايير الانبعاثات وغيرها من العناصر للدول الأعضاء. وبموجب لوائح الاتحاد الأوروبي، قبل بدء كل مرحلة من المعاملات التجارية، يجب على كل دولة عضو وفقاً للملحق الثالث لتوجيهات (EC/2003/87) إبلاغ المفوضية الأوروبية في شكل خطة التخصيص الوطني (NAP) حجم التحكم الكامل في الانبعاثات وحصص الانبعاثات المخصصة من قبل كل جهات الانبعاثات للدولة المعنية. والمبادئ الرئيسية التي يجب مراعاتها عند صياغة خطة التخصيص الوطني هي أن يكون التخصيص الوطني الإجمالي متسقاً مع أهداف خفض الانبعاثات التي حددها البروتوكول، ويجب النظر في الإمكانيات التقنية لخفض الانبعاثات، استناداً إلى متوسط الانبعاثات لكل وحدة من المنتجات؛ وإذا اعتمد الاتحاد الأوروبي تشريعات بشأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، فيجب النظر فيها؛ ويجب ألا يكون هناك تمييز بين الشركات أو الصناعات المختلفة؛ ويجب أن تكون هناك لوائح للمشاركين الجدد؛ ويجب مراعاة مساهمة صناعات "الإجراءات المبكرة"؛ ويجب استخدام في صياغة "معايير الانبعاثات" أفضل التقنيات لحماية مصالح تلك الصناعات؛ ويجب مراعاة دور تكنولوجيات كفاءة الطاقة؛ ويجب الاستماع إلى الرأي العام قبل وضع خطة التخصيص؛ ويجب إدراج قائمة بجميع الشركات المشاركة وحصصها؛ ويجب أن يتضمن على تحليل التغيرات في القدرة التنافسية.

الحديثة هي السبب الرئيس في تغير المناخ، إلا أن عواقب الزراعة الحديثة للنموذج الغربي على تغير المناخ لا يمكن تجاهلها، إذ إنها تعتمد بشكل كبير على النفط المستنفد بشكل متزايد، وتطلق الأراضي الزراعية العالمية كمية كبيرة من الغازات الدفيئة، تتجاوز 30% من إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة بشرية المنشأ، أي ما يعادل 15 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون، وبالتالي فهي الجاني الرئيس في الاحتباس العالمي⁽¹⁵⁾.

تُعد الصين أكبر مصدر في العالم للانبعاثات الكربونية، ففي عام 2009، أعلنت الحكومة رسمياً أهدافاً للسيطرة على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وخططت بحلول عام 2020، تقليل كثافة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 40% إلى 45% مقارنة بعام 2005⁽¹⁶⁾. وطرحت "الخطوط العريضة للخطة الخمسية الثانية عشرة" سلسلة من الأهداف الملزمة، مثل "وصول نسبة الطاقة غير الأحفورية من معدل استهلاك الطاقة الأولية إلى 11.4%، وخفض استهلاك الطاقة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 16%، وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 17%"⁽¹⁷⁾.

تعتبر الصين من الدول الزراعية الكبرى في العالم، وطرق تنفيذ الخطة الخمسية الثانية عشرة والوفاء بالالتزامات الدولية وتحمل المسؤوليات كدولة كبرى، هي الحاجة الملحة لدفع التحول في استخدام الموارد الزراعية من النطاق الواسع إلى النطاق الاقتصادي والنظيف، واتخاذ الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" كتوجه استراتيجي للتحول في أساليب التنمية الزراعية. وهذه التدابير طويلة الأجل تساهم في خفض الانبعاثات، وتحسين معدل استخدام الموارد وتقليل الاعتماد على الموارد الأجنبية لتعزيز الأمن القومي

15- قاو فوشينغ: "يجب أن تساهم" أساليب التغيير "الزراعي بشكل جيد في انخفاض الانبعاثات الكربونية". جريدة الصين المتخصصة، 12 يونيو 2010.

16- تشو جيان هونغ: "تحديد هدف السيطرة على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول عام 2020... مسؤولية الصين الفعالة في مكافحة تغير المناخ". جريدة الشعب، 27 نوفمبر 2009.

17- الخطوط العريضة للخطة الخمسية الثانية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لجمهورية الصين الشعبية. جريدة الشعب، 2011.

للصين، وبالتالي، يمكن للصين اغتنام الفرص الاستراتيجية، واحتلال موقع الريادة في التنمية الزراعية المستقبلية، وتشكيل تدابير مضادة جديدة للتعامل مع اللعبة الدولية بين "سياسة الكربون" الدولية و"اقتصاد الكربون".

4- تعزيز الاستنتاجات الجديدة للاقتصاد الزراعي واقتصاديات التنمية في الصين. باعتبارها المشكلة الرئيسة في عملية التنمية الاقتصادية في الصين، فإن الإطار النظري والأدوات التحليلية المقابلة التي يمكن توفيرها لهذا الغرض مستمدة في الغالب من الاقتصاد الغربي، فهناك اختلافات في الظروف الوطنية لنشأة الاقتصاد بين الصين والمجتمع الغربي، وتختلف أيضاً دعم السياسات اللازمة. وبالتالي، هناك حاجة ملحة لتجاوز قيود تفكير التصنيع الغربي ونظرية التحديث للبحث عن إجابات للتنمية الزراعية، والتركيز على الاتجاه التنموي لبناء مجتمع صيني "موفر للموارد وصديق للبيئة"، والبدء من سمات الموارد والبيئة لخدمة الزراعة، والتركيز على التوازن متعدد الأهداف لتغيير التنمية الزراعية في ظل قيود الموارد والبيئة، وترسيخ الابتكار التكنولوجي كقوة دافعة أساسية لتعجيل التحول في طرق استخدام عناصر، وبناء نظام إنتاج زراعي يسترشد بالزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"، ثم توطيد المعلوماتية الريفية كأساس لتغيير نظام الخدمة الاجتماعية الزراعية، وابتكار نظام التنمية الزراعية "الموفر للموارد والصديق للبيئة" لضمان التحول في أساليب التنمية الزراعية واستكشاف طرق فعالة لإصلاح الزراعة التقليدية في الصين.

الباب الأول

الأهداف المتعددة للتحويل في

التنمية الزراعية في ظل قيود الموارد والبيئة

في سياق مسيرة تطور المجتمع البشري، يتجلى كل تحول في أساليب التنمية كعلامة جديدة على التنمية الاقتصادية البشرية وتقدم الحضارة الإنسانية، وهو القوة الدافعة الداخلية لتغيير البنية الاقتصادية. وباعتبار الصين دولة مكتظة بالسكان ونصيب الفرد الصيني من الموارد شحيح نسبياً، فهناك حاجة ملحة وخاصة إلى توجيه الأهداف نحو بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة"، وتعجيل التحويل في التنمية الزراعية، وإنشاء نموذج جديد للتنمية الزراعية يقوم على المدخلات المنخفضة، والاستهلاك المنخفض للطاقة، والتلوث المنخفض والمخرجات المرتفعة من أجل ضمان الأمن الغذائي الوطني وحماية البيئة وتوفير الموارد وزيادة دخل المزارعين والكفاءة الزراعية وغيرها من الأهداف الاستراتيجية المتعددة لتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني.

الفصل الأول

الأوضاع الحالية للتنمية الزراعية في الصين في ظل قيود الموارد والبيئة

حققت التنمية الزراعية منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين إنجازات كبيرة، مثل حل مشكلة اللباس الدافئ والطعام الكافي، وتسريع وتيرة التنمية الزراعية نحو التحديث، إلا أن بيئة التنمية الزراعية في الصين تشهد أيضاً تغيرات مهمة وجذرية، تنعكس بشكل رئيس في تعجيل العولمة الزراعية والقيود المتزايدة على الموارد والبيئة للتنمية الزراعية.

أولاً: المسيرة التاريخية للتحويلات في التنمية الزراعية بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، وخلال المراحل التاريخية المختلفة، أظهرت الزراعة الصينية خصائص مرحلية مختلفة من حيث طرق الإنتاج والإدارة وغيرها. وبشكل عام، يمكن تقسيم العملية الديناميكية لهذه التحويلات إلى ثلاث مراحل:

1- المرحلة الأولى: منذ بداية تأسيس جمهورية الصين الشعبية وحتى تطبيق

سياسة الإصلاح والانفتاح

مرت هذه المرحلة بفترة تحول شامل نحو الجماعية وتأسيس ملكية جماعية للأراضي. وشهدت هذه الفترة عدم اكتمال النظام الاقتصادي الاشتراكي، وعدم استقرار سياسة التنمية الزراعية في البلاد ودخول التنمية الزراعية مرحلة الانتعاش. وشهدت هذه المرحلة أربع فترات من الإصلاح الزراعي واستعادة الإنتاج الزراعي،

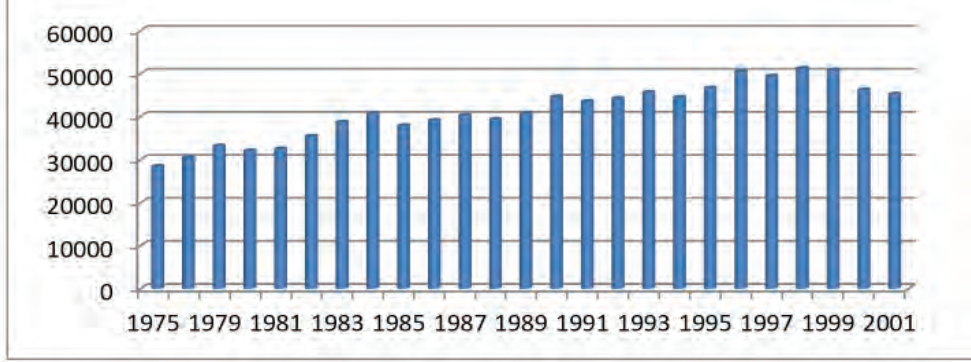
والإصلاح الاشتراكي والتنمية الزراعية المستقرة، والتقلبات الحادة لنظام الكومونة الشعبية والإنتاج الزراعي، و"الثورة الثقافية"، والنمو المتباطئ للإنتاج الزراعي. وفي ظل الأوضاع التي هيمن عليها الاقتصاد المخطط، أكدت الحكومة المركزية بشكل رئيس على تحسين وضع الإنتاج في ذلك الوقت، من أجل متابعة السرعة والإنتاج وسرعة حل مشكلة اللباس الدافئ والطعام الكافي. وعلى الرغم من عدم استقرار الأوضاع السياسية، إلا أن تطوير البنية التحتية الزراعية مثل الحفاظ على مياه الري والأراضي الزراعية والآلات الزراعية وغيرها، أحرز تقدماً في أساليب الإنتاج الزراعي، وحرر الإنتاجية الريفية بشكل كبير، واتسع نطاق الزراعة، وزاد إجمالي إنتاج الحبوب من 113 مليون طن في عام 1949 إلى أكثر من 300 مليون طن. وساهم تطور الزراعة في ظل التقلبات بطريقة معقدة في تراكم الخبرات والدروس المستفادة من التنمية الزراعية في الصين بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح⁽¹⁸⁾.

2- المرحلة الثانية: سياسة الإصلاح والانفتاح عام 1987 وحتى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001

هذه المرحلة هي في فترة التحول الشامل من زراعة الاقتصاد المخطط إلى زراعة اقتصاد السوق. وتتمثل خصائصها الرئيسة في نظام المسؤولية التعاقدية للأسر الريفية الذي حل محل نظام الكومونة الشعبية، وتحرير القوى الإنتاجية الريفية بشكل كبير، وإطلاق الطاقة الكامنة المتراكمة على المدى الطويل للبنية التحتية الزراعية، وتطوير الزراعة بشكل مطرد، وصعود منحني إنتاج الحبوب بشكل عام (انظر الرسم البياني 1-2)، وتحول الاقتصاد الزراعي تدريجياً من الإنتاج إلى الإدارة، وتعجيل الزراعة نحو الاتجاه التجاري والتسويقي. ومع استمرار تعميق إصلاح النظام الاقتصادي الريفي، استكشفت سلسلة من الإصلاحات الموجهة نحو السوق الزراعي، مثل تعزيز إصلاح نظام تداول المنتجات الزراعية، وترسيخ السيطرة الكلية على سوق الحبوب، وإنشاء وتحسين نظام احتياطي الحبوب المركزية والمحلية، ودفع سوق نظام المنتجات الزراعية وغيرها، وساهم إنشاء أسواق الجملة الإقليمية للمنتجات الزراعية واحدة تلو الأخرى في تحسين وتيرة درجة التسويق الزراعي، ودور آليات السوق في تخصيص

18- خوانغ بينغ شين: "الوضع الحالي وآفاق التنمية لإنتاج المنتجات الزراعية الصالحة للأكل في الصين"، مرجع البحوث الاقتصادية، 1992. يانغ دينغ خوى: "منظمة التجارة العالمية ومشكلة الغذاء في الصين"، التمويل والتنمية، 2001.

الموارد الزراعية، مما عزز بشكل فعال تسويق المنتجات الزراعية، وتنمية التصنيع الزراعي وتأمين الخدمات الزراعي.



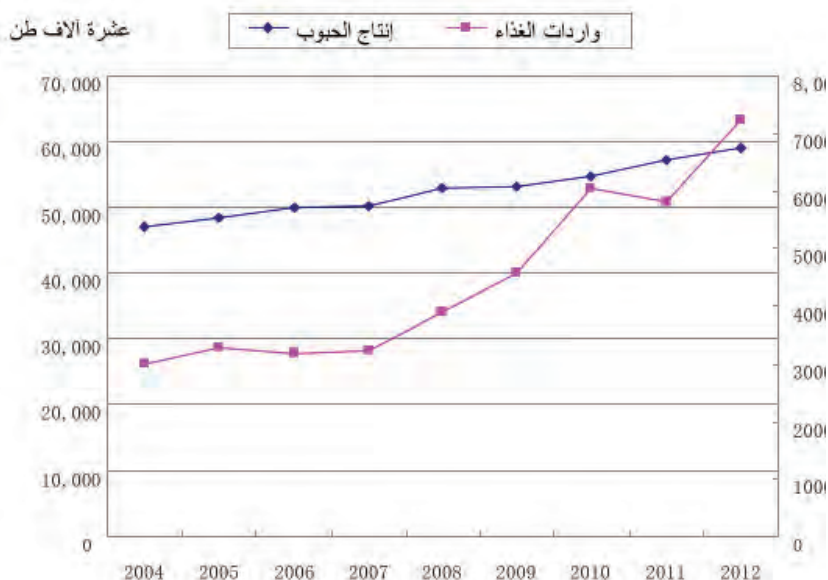
الرسم البياني (1-2): إنتاج الحبوب في الصين من عام 1975 وحتى عام 2001⁽¹⁹⁾

3- المرحلة الثالثة: منذ الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وحتى الآن.

هذه المرحلة هي المرحلة الجديدة من تحول الزراعة إلى العولمة والتحديث. حيث شهدت أساليب التنمية الزراعية في الصين تغيرات جذرية واسعة النطاق، وتمثل السمة البارزة لهذه المرحلة في أنه في ظل تأثير العولمة، تحولت التنمية الزراعية في الصين من نموذج اللامركزية إلى نموذج المركزية، والتحسين المطرد لرأس المال والعناصر التقنية للتنمية الزراعية، والدخول إلى مرحلة التنمية الزراعية الحديثة المتمثلة في التسويق الإداري والعولمة ومعلومات الإنتاج. وبشكل عام، خلال هذه الفترة، بدأت التنمية الزراعية في الصين تتحول من حالة الانغلاق إلى حالة المنافسة والانفتاح، وتسارعت عملية تسويق الإنتاج الزراعي، وتحولت المنتجات الزراعية من الاكتفاء الذاتي إلى زيادة الاعتماد على التجارة الخارجية؛ زاد حجم التنمية الزراعية بشكل مطرد، وتطور بناء البنية التحتية الزراعية بشكل سريع؛ وخاصة منذ عام 2003، شهدت التنمية الزراعية أفضل حصاد وافر في التاريخ لمدة تسع سنوات متتالية (انظر الرسم البياني 2-3). ومع ذلك، انخفضت حصة الزراعة في الاقتصاد الوطني، حيث تراجعت نسبة مساهمة الصناعات الأولية في الناتج المحلي الإجمالي

19- الكتاب الإحصائي الريفي الصيني الذي نشرته دار نشر الإحصاءات الصينية (1975-2001).

من 15.1 % في عام 2000 إلى 10.2 % في عام 2010⁽²⁰⁾؛ وتغير الهيكل الزراعي من هيكل واحد للحبوب إلى هيكل متعدد المنتجات، واعتمد تطوير الزراعة بشكل متزايد على رأس المال والتكنولوجيا، وفي عام 2008، كان مستوى التحديث الزراعي الشامل في الصين نحو 38% من مستوى البلدان المتقدمة⁽²¹⁾؛ ولا تزال العلاقة بين العرض والطلب على المنتجات الزراعية الرئيسية مضطربة للغاية، وتصاعدت قيمة واردات المنتجات الزراعية الرئيسية (انظر الرسم البياني 2-3). في الوقت نفسه، أصبح تزايد قيود الموارد والبيئة على التنمية الزراعية في الصين، والارتفاع الحاد لأزمة الموارد الزراعية وتدهور البيئة الإيكولوجية مشكلة حادة تتطلب اهتمامًا وحلاً عاجلاً.



الرسم البياني (2-3): الحجم السنوي لإنتاج واردات الحبوب الغذائية في الصين من 2004-2012⁽²²⁾

20- إدارة المسح الاجتماعي والاقتصادي الريفي التابعة للمكتب الوطني للإحصاء. الكتاب السنوي الإحصائي الريفي الصيني لعام 2011، بكين، دار الإحصائيات الصينية للنشر، 2011.

21- خه تشوان تشي: "تقرير التحديث الصيني 2012... دراسة التحديث الزراعي"، بكين، دار جامعة بكين للنشر، 2012.

22- حجم إنتاج الحبوب: 46.46 مليون طن عام 2004، 484.02 مليون طن عام 2005، 49804 مليون طن عام 2006، 501.6 مليون طن عام 2007، 528.7 مليون طن في عام 2008، 530.82 مليون طن في عام 2009، 546.47 مليون طن في 2010، 571.2 مليون طن في 2011، 58.58 مليون طن عام 2012. حجم واردات الحبوب: 29.97 مليون طن عام 2004، و32.86 مليون طن عام 2005، 31.86 مليون طن عام 2006، 32.37 مليون طن عام 2007. في عام 2008، 38.98 مليون طن، في عام 2009، 45.7 مليون طن، في عام 2010، 60.51 مليون طن، في عام 2011، 58.09 مليون طن، في عام 2012، 72.36 مليون طن (إحصاءات واردات الحبوب هي الحبوب وطحين الحبوب وفول الصويا). مصدر البيانات: الكتاب السنوي الإحصائي الريفي الصيني من 2004-2011، دار الإحصائيات الصينية للنشر.

ثانيًا: ضغوط الموارد على التنمية الزراعية في الصين

تُعد الصين أكبر دولة نامية على مستوى العالم من حيث السكان والزراعة. ولا يزال التصنيع والتحضر في مرحلة اللحاق بالدول المتقدمة، وحتى اليوم لم تحقق التنمية الزراعية بشكل جذري التحول الحديث، واستهلاك وتأثير الموارد كبير للغاية. على سبيل المثال، نجد ضغط الموارد على التنمية الزراعية في الصين أكثر وضوحًا من البلدان المتقدمة. كما قال الباحثون المعنيون، تواجه الدول المتقدمة معضلة قيود الموارد والبيئة بعد تحقيق التحديث الزراعي، وتُعد الضغوط التي تواجهها الصين خلال عملية التحول للتحديث الزراعي أكثر أهمية من وضع الدول المتقدمة.⁽²³⁾

1- الموارد البشرية

الموارد البشرية هي المورد الأول للزراعة، والقوة الإنتاجية الأولى للتنمية الزراعية، ورأس المال البشري هو العامل الداخلي الأكثر أهمية من الموارد والأموال. في عام 2010، كان إجمالي سكان الريف في الصين 671.13 مليون نسمة، وشكلت هذه النسبة 50.05% من إجمالي سكان البلاد. ومن بينهم، القوى العاملة الريفية التي احتلت 414.18 مليونًا، وشكلت 61.71% من إجمالي سكان الريف و30.89% من إجمالي سكان البلاد. ومن منظور المستوى التعليمي، يبلغ متوسط عدد الأميين أو الذين يجيدون القليل من القراءة والكتابة 5.73% لكل مئة عامل؛ ويمثل الحاصلون على شهادة التعليم الإعدادي (وأيضًا التعليم الابتدائي) 82.61؛ ويشكل إجمالي عدد العاملين في الصناعة الأولية⁽²⁴⁾ 67.4%.

إن الجودة الشاملة أو هيكل العمالة بعيدان عن متطلبات التحديث الزراعي. وفي الوقت نفسه، مع التسارع المطرد للتحضر، تحول "مقص الأسعار"⁽²⁵⁾ في الاقتصاد بين المناطق الحضرية والريفية في الصين إلى "مقص الأسعار" في الموارد البشرية، وانتقال

23- خهان خوي، لو دونغ وكونغ شيانغ تشي: "دراسة حول قيود الموارد والبيئة للتنمية الزراعية في الصين". الاقتصاد الريفي، 2012.

24- مكتب الإحصاء لجمهورية الصين الشعبية. الكتاب السنوي للإحصاءات الريفية الصينية لعام 2011، بكين، دار الإحصاءات الصينية للنشر، 2011.

25- مقص الأسعار أو "فجوة المقص": هو اختلاف مستدام في أسعار السلع أو فئات السلع المختلفة، والذي يستخدم عادة لوصف الإنتاج الصناعي المرتفع وانخفاض الأسعار الزراعية. كان الاستخدام الأصلي لمصطلح مقص السعر في إشارة إلى أزمة اقتصادية ناتجة عن السياسة في الاتحاد السوفيتي في عام 1923. (المترجم)

أعداد كبيرة من القوى العاملة الريفية في الصين إلى المدن هو اتجاه لا رجعة فيه. وللمرة الأولى في عام 2011، تجاوز معدل التحضر في الصين إلى 50% حيث وصل إلى 51.3%⁽²⁶⁾؛ وتجاوز العمال الريفيون المهاجرون أكثر من 240 مليون نسمة، ويتقلص يوميًا معدل اختفاء عشرين قرية إدارية⁽²⁷⁾. وحتى في ذلك الوقت، وفقًا لمسح عينات على مستوى الدولة أجراه مركز أبحاث التنمية التابع لمجلس الدولة عام 2006، فإن 74% من القرى لم يكن لديها "فائض من العمالة" للعمل في المدن، و25% من القرى فقط لديها عمالة تقل أعمارهم عن الأربعين عامًا⁽²⁸⁾.

واكتشف المسح العميق أن 50% من القوى العاملة الريفية مواليد السبعينيات لم تحرث ولا تجيد الحراثة، وأكثر من 95% من القوى العاملة مواليد الثمانينيات لم تحرث الأرض ولا تجيد الحراثة، وعدد قليل جدًا من القوى العاملة مواليد التسعينيات تجيد الحراثة، وجزء من الذين يزيد أعمارهم فوق الأربعين عامًا ويعملون الآن بشكل أساسي في الحراثة، يبلغ متوسط أعمارهم خمسة وخمسين عامًا وأغلبهم من النساء⁽²⁹⁾.

تعتبر مشكلة "نقص المزارعين" في بلد زراعي كبير وله تاريخ عريق، هي التغيير الكبير في الظروف الوطنية في القرن الجديد. نظرًا للتدفق المستمر للقوى العاملة الذي أدى إلى التسارع المطرد في تفريغ الريف، والأعمال الجانبية للزراعة وتجزئة المزارعين، والانخفاض المطرد في النوعية والكمية للقوى العاملة المشاركة في الإنتاج الزراعي، ونقص إجمالي القوى العاملة الريفية المناسبة للزراعة الحديثة، وانخفاض الجودة الثقافية الإجمالية نسبيًا. كان لمشكلة الشيخوخة البارزة تأثير مباشر في القدرة على استيعاب التكنولوجيا الزراعية، وأعاقت ترويج وتطبيق أصناف جديدة وتكنولوجيات جديدة في الإنتاج الزراعي، وأبطأت التحول والارتقاء بهيكل الصناعة الزراعية. ومع التسارع المطرد لعلمية التحضر في الصين، ومن زاوية المدى الطويل، يبدو أن هجرة القوى العاملة الريفية في تزايد وتسارع، وأصبح "من يزرع الأرض" و"من يرفع الخنازير" هي معضلة العصر التي تتطلب حلولًا عاجلة للتنمية الزراعية في الصين.

26- نيو ون يوان: "تقرير التحضر الجديد في الصين". دار نشر العلوم، 1 ديسمبر 2012.

27- "اختفاء عشرين قرية في الصين يوميًا... من سيزرع بعد عشر سنوات". جريدة النور، 27 أكتوبر 2011.

28- "اختفاء عشرين قرية في الصين يوميًا... من سيزرع بعد عشر سنوات". جريدة النور، 27 أكتوبر 2011؛ يشمل هذا المسح 17 مقاطعة (مدن ومناطق)، و20 مدينة على مستوى المحافظة (مدينة)، و57 مقاطعة و166 بلدة و2749 قرية.

29- يو يوان مي: "التعامل الفعال مع قضية "الأجداد" في الزراعة". جريدة الشعب، 9 أبريل 2011.

2- موارد الأراضي

تعد الأرض هي الشرط المادي الأساسي للإنتاج الزراعي. ومع تقدم التصنيع والتحضر، أصبحت أوضاع حماية الأراضي الصالحة للزراعة في الصين أكثر خطورة. ففي عام 2012، بلغ إجمالي مساحة الأراضي المزروعة في البلاد 1.8279 مليار مو⁽³⁰⁾، ومعدل نصيب الفرد من مساحة الأراضي المزروعة يمثل 1.35 هكتار، وهو ما يعادل 50% من المتوسط العالمي⁽³¹⁾، وتحتل الحقول ذات الإنتاجية المتوسطة والمنخفضة ما يقرب من 70% من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة، وبشكل عام، جودة الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد غير عالية، حيث تمثل مساحة الأراضي فائقة الجودة 2.7% فقط من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد، والأراضي عالية الجودة 30%، والأراضي المتوسطة ومنخفضة الجودة 67.3%، ولا تزال الحقول ذات الإنتاجية المتوسطة والمنخفضة تمثل الغالبية⁽³²⁾، ويوجد 51 فدناً فقط من الأراضي الزراعية فائقة الجودة على مستوى الدولة، وما يقرب من 1 مليار مو من الأراضي المزروعة، منها 600 مليون مو يمكن ريها و400 مليون مو لا يمكن ريها⁽³³⁾، وتمتلك الأراضي الزراعية المركزية المجاورة ذات النطاق المعين موارد احتياطية شحيحة، ومعظمها موزع في مناطق هشة من الناحية البيئية، وما بين عام 2001-2012، انخفضت مساحة الأراضي الزراعية في الصين 86.1 مليون مو. (انظر الرسم البياني 3-3).

مع تسارع عملية التصنيع، سيكون الحد من الأراضي المزروعة أمراً لا مفر منه، وسيكون التناقض بين الإنسان والأرض أكثر بروزاً. وفي الوقت نفسه، نظراً لإهمال حماية الأراضي والاستخدام الرشيد لفترة طويلة، أصبحت مشكلة تآكل التربة والتصحر أكثر خطورة، وبحلول عام 2009، كان هناك أكثر من 1.8 مليون كيلومتر مربع من مساحة تآكل التربة في البلاد التي باتت حلولاً جذرية عاجلة. وفي السنوات القادمة، ومع

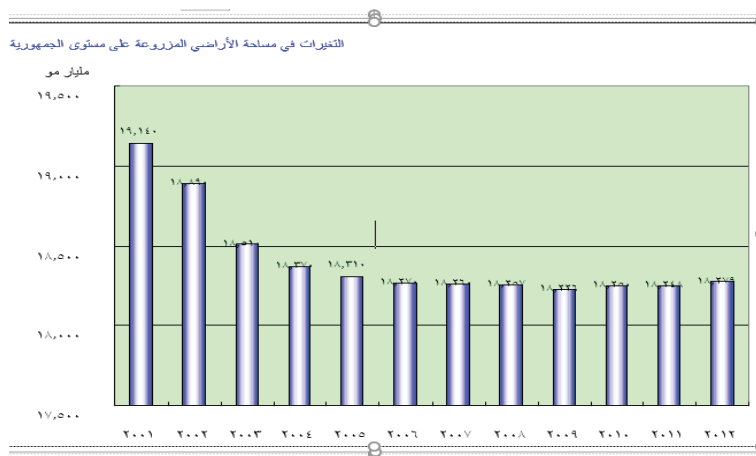
30- "مو" هو وحدة قياس مساحة الأراضي الحضرية في الصين، 1 مو يساوي 60 قدماً مربعاً، أي ما يقرب من 666.667 متراً مربعاً. على سبيل المثال خمسة عشر مو تساوي هكتاراً واحداً. (المترجم)

31- المكتب الوطني للإحصاءات، جمهورية الصين الشعبية البيان الإحصائي الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2010، جريدة الشعب، 23 فبراير 2013.

32- يانغ بانغ جيه: "هناك ثلاث قضايا وأوضاع سيئة" للأراضي الزراعية في بلادنا تحتاج إلى حماية عاجلة". جريدة الاقتصاد، 2013-8-26.

33- "وصول الأراضي الزراعية في الصين إلى مرحلة الخطر... انظر في الرقم الكامن وراء وضع الأراضي المزروعة". جريدة العلوم، 2008-4-22.

الظروف الطبيعية السيئة، سيبلغ متوسط حجم انجراف التربة السنوي 4.5 مليارات طن⁽³⁴⁾؛ وستكون الموارد الاحتياطية للأراضي المزروعة غير كافية بشكل خطير، وحجم تكلفة التطوير كبير للغاية⁽³⁵⁾.



الرسم البياني (3-3): التغيرات في مساحة الأراضي الزراعية في

الصين من 2001 إلى 2012

المصدر: وزارة الأراضي والموارد، تقرير رسمي عن موارد الأراضي لعام 2012

3- الموارد المائية

تعد الموارد المائية أحد الموارد الرئيسة للتنمية الزراعية، وحدد وفرة وتوزيع الموارد المائية بشكل مباشر حجم ونوع ومستوى التنمية الزراعية. على الرغم من أن الصين تحتل المرتبة السادسة في العالم من إجمالي الموارد المائية، إلا أن التوزيع الموسمي غير متكافئ، والفجوة الإقليمية كبيرة، ونصيب الفرد بالمقارنة بالطلب على الموارد المائية ضئيل، وهذا يعني أنها بلد يعاني من نقص خطير في المياه، وفي عام 2010، بلغ

34- "تفقد الصين ملايين مو من الأراضي الزراعية سنوياً بسبب تآكل التربة"، جريدة الأراضي والموارد الصينية، 2009.

35- "حجم حيازة الأراضي الزراعية على مستوى الدولة 1.824 مليار مو"، جريدة الأراضي والموارد في الصين، 2012.

إجمالي موارد المياه العذبة في البلاد 3.090.64 مليار متر مكعب، والتوزيع بين الشمال والجنوب غير متكافئ، فيمثل التوزيع في الشمال 19.6% وفي الجنوب 80.4% من مساحة البلاد⁽³⁶⁾، وبلغ نصيب الفرد 2300 متر مكعب، وهو ما يمثل ربع المتوسط العالمي، بينما يصل نصيب الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية خمس المتوسط العالمي، وهي من بين بلدان العالم المصنفة بأنها ذات موارد مائية مجهددة أو شحيحة المياه. الزراعة ونسبة "السكان المكتظة" التي تستخدم المياه في الصين، تمثل المياه التي تستهلكها الزراعة في الصين نسبة كبيرة من إجمالي نسبة المياه، وفي عام 2010، بلغ الحجم الإجمالي لمخزون المياه في البلاد 602.20 مليار متر مكعب، احتلت الزراعة منهم 61.3%، وبلغ إجمالي استهلاك المياه في البلاد 318.22 مليار متر مكعب، 73.6% منها استهلاك الزراعة، ومن بين جميع أنواع المياه، كان معدل استهلاك مياه الري الأكبر بنسبة 63%. ومن منظور كفاءة استخدام المياه، نجد أن هناك إهداراً عاماً في المياه الزراعية، ومعدل الاستخدام الفعال لموارد المياه منخفض للغاية. وخلال فترة السنوات العشر من 2001 إلى 2010، كانت التقلبات الديناميكية للحجم الإجمالي للموارد المائية مستقرة بشكل عام، بينما ارتفع إجمالي استهلاك المياه بنسبة 8.2%، وإجمالي استهلاك المياه في الصناعات المختلفة بنسبة 4.3%، وزاد استهلاك المياه الزراعية منها بنسبة 19.9%. ومن المتوقع أن يصل إجمالي الطلب على المياه في البلاد إلى تريليون متر مكعب بحلول عام 2030، وسيقل الحجم الإجمالي للموارد المائية في الصين بنسبة 400 ~ 450 مليار متر مكعب.

36- وزارة الموارد المائية الصينية: التقرير الرسمي للموارد المائية الصينية 2010، جريدة الموارد المائية والطاقة الكهرومائية، 2011.

جدول (3-1) أوضاع الحجم الإجمالي لمخزون المياه واستهلاكها في الصين من عام 2001 إلى 2010

السنة	إجمالي الموارد المائية الوطنية (100 مليون متر مكعب)	إجمالي استهلاك المياه الوطني (100 مليون متر مكعب)	نسبة المياه المستخدمة في الزراعة (%)	الاستهلاك الوطني للمياه (100 مليون متر مكعب)	نسبة استهلاك الزراعة للمياه من نسبة استهلاك المياه الوطني (%)	إجمالي المياه المستهلكة في الزراعة (100 مليون متر مكعب)
2001	26868	5567	62.6	3052	64	1953.28
2002	28255	5497	61.4	2985	64	1910.4
2003	27460	5320	64.5	2901	77.3	2242.473
2004	24130	5548	64.6	3001	77	2310.77
2005	28053	5633	63.6	2960	76.2	2255.52
2006	25330	5795	63.2	3042	75.7	2302.794
2007	25255	5819	61.9	3022	74.6	2254.412
2008	27434	5910	62	3110	74.7	2323.17
2009	24180	5965	62.4	3155	75.4	2378.87
2010	30906	6022	61.3	3182	73.6	2341.952

المصدر: "تقرير الموارد المائية الصينية" وفقاً للسنة التقييمية التي أصدرتها وزارة الموارد المائية لجمهورية الصين الشعبية

4- الموارد الحرجية

تُعد الموارد الحرجية واحدة من الموارد الزراعية الهامة، ومعدل تغطية الغابات في الصين منخفضة، والحجم الإجمالي للموارد الحرجية الإجمالية غير كافٍ. واستناداً إلى الجرد الوطني السابع للموارد الحرجية⁽³⁷⁾، تبلغ مساحة الغابات في الصين 195 مليون هكتار، وحجم مخزون الغابات 13.721 مليار متر مكعب، ويبلغ معدل تغطية الغابات 20.36، وهي أقل من المتوسط العالمي، فتمثل 3/2 من المتوسط العالمي، وتحتل المرتبة 139 في العالم؛ ومعدل مساحة الغابات لكل فرد 0.145 هكتار، أي أقل

37- مكتب إدارة غابات الدولة: الجرد الوطني السابع للموارد الحرجية ووضعها، إدارة الموارد الحرجية، 2010.

من ربع مساحة نصيب الفرد في العالم؛ ويبلغ نصيب الفرد من حجم مخزون الغابات 10.151 متر مكعب، أي 7/1 من حجم نصيب الفرد في العالم. ونظرًا للكوارث الطبيعية وقطع الأشجار، يتم تحويل أكثر من 6.6 ملايين فدان سنويًا من الأراضي الحرجية إلى أراضٍ غير حرجية وأراضي الغابات المفتوحة وأراضي الأشجار القميّة. وبسبب انخفاض معدل تغطية الغابات، فيصعب على الغابات أداء وظيفتها في تنظيم المناخ، والحفاظ على المياه، ومنع تآكل التربة والتصحر، الأمر الذي يؤثر على حماية وتحسين البيئة الإيكولوجية الزراعية، وهو أيضًا عامل غير موات للتنمية الزراعية في الصين.

ثالثًا: الآثار البيئية للتنمية الزراعية في الصين

منذ فترة طويلة، تعتبر التنمية الزراعية في الصين مسارًا تنمويًا منخفض المستوى، يركز على استصلاح الأراضي وتوسيع المساحات والسعي لزيادة المنتجات الزراعية، وأصبح الاستعمال المكثف للأسمدة الكيميائية والمبيدات الزراعية والمواد البتروكيمياوية الأخرى وسيلة مهمة لزيادة الإنتاج الزراعي، فبرزت مشاكل البيئة الإيكولوجية الزراعية بشكل كبير. وفي الوقت نفسه، أدت عملية التصنيع والتحضّر إلى التلوث الصناعي وتلوث الحياة الحضرية، وشكلت تهديدًا خطيرًا على البيئة الزراعية في الصين وأصبحت عاملًا مهمًا يقيد التنمية الزراعية للصين والاستقرار الاجتماعي.

1- الاستعمال المفرط للأسمدة الكيميائية والمبيدات الزراعية يؤدي إلى تلوث

الأرض والمياه

تعد الصين أكبر مستهلك للأسمدة عالميًا، حيث وصل استهلاكها في عام 2010 إلى 55.617 مليون طن، وتمثل هذه النسبة 34.4% من الإجمالي العالمي، وبلغ إجمالي استهلاك المبيدات الزراعية 1.758 مليون طن، وهو ما يمثل 20% من الإجمالي العالمي؛ وفقًا لمساحة الأراضي المزروعة لعام 2010، بلغ استخدام الأسمدة الكيميائية 50.6 طنًا لكل كيلومتر مربع، وهو ما يتجاوز بكثير حد الأمان البالغ 22.5 طنًا الذي وضعت

الدول المتقدمة لمنع الأسمدة الكيميائية من الإضرار بالتربة والمياه. كما أن هناك زيادة سنوية مطردة في استخدام الأغشية البلاستيكية الزراعية (الصوب البلاستيكية) في الصين، حيث وصلت في عام 2010 إلى 2.173 مليون طن، بزيادة 41.2% عن عام 2002⁽³⁸⁾. إن الاستخدام المفرط للأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية يجعل من الصعب على المحاصيل امتصاصها بالكامل، ويتسبب في تلوث ثانوي عن طريق التسرب إلى الأرض أو تتدفق مياه الصرف الصحي المحلية إلى المسطحات المائية، وستدخل أيضًا كمية كبيرة من النيتروجين والفوسفور في سماد الدواجن إلى المسطحات المائية، مما يؤدي إلى إغناء المسطحات المائية بالمغذيات (التخثث)، ويقدر الخبراء أن نحو ثلث ملوثات النيتروجين والفوسفور في المسطحات المائية للصين تأتي من مياه الصرف الصناعي والمنزلي والتلوث الناجم عن مصادر غير ثابتة من الزراعة، وأن أكثر من 50% من نسبة النيتروجين والفوسفور في بحيرات الصين تأتي من التلوث الناجم عن مصادر غير ثابتة من الزراعة⁽³⁹⁾. في الوقت نفسه، دخلت معظم المبيدات الزراعية ومبيدات الآفات إلى المسطحات المائية والتربة والمنتجات الزراعية، مما أدى إلى تلوث أكثر من 9.333 ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة بدرجات متفاوتة، وتلوث أيضًا المياه الجوفية، ومشاكل بيئية أخرى مثل فرط المغذيات وتلوث الهواء⁽⁴⁰⁾.

2- يشكل التلوث الزراعي تهديدًا لجودة وسلامة المنتجات الزراعية

في السنوات الأخيرة، كان للتلوث الزراعي المختلف الناجم عن الاستعمال المفرط للأسمدة الكيميائية والمبيدات الزراعية وتفرغ الملوثات الزراعية مباشرة في المسطحات المائية دون معالجة وغيرها، قد هدد سلامة الغذاء وصحة الإنسان. ووفقًا للبيانات الصادرة عن وزارة الزراعة في أبريل 2005، تم بشكل عشوائي فحص 3845 عينة من 52 نوعًا من الخضروات في 37 مدينة، وتبين أن هناك 318

38- الكتاب الإحصائي الريفي الصيني (2011-2003)، دار نشر الإحصاءات الصينية.

39- وانغ جيان بينغ: "تحليل الوضع الراهن للتلوث الناجم عن مصادر غير ثابتة من الزراعة". مجلة جامعة جيانغشي الزراعية (إصدار العلوم الاجتماعية)، 2009.

40- تشانغ تشي، جاو هاي يانغ، وتشانغ تشي: "تطبيق أفضل التدابير الإدارية للتلوث الناجم عن مصادر غير ثابتة من الزراعة في الصين". إدارة البيئة، 2006.

عينة تحتوي على نسبة عالية من بقايا المبيدات الزراعية، وهذه النسبة تتواجد بشكل كبير في الخضروات والبقوليات. والسبب الرئيس وراء تجاوز نسبة بقايا مبيدات الآفات هو عدم التحكم بشكل أساسي في معدل استخدام المبيدات الزراعية المحظورة، وإذا دخلت بقايا المبيدات الزراعية وتراكمت في جسم الإنسان من خلال السلسلة الغذائية، فإنها ستشكل تهديدًا كبيرًا على حياته وصحته⁽⁴¹⁾. وعلى الرغم من أن المعدل الزائد لبقايا المبيدات الزراعية يشهد انخفاضًا متواصلًا في السنوات الأخيرة من خلال التدابير الرقابية القوية، إلا أن الوضع لا يزال غير مستقر وهناك العديد من المخاطر المحلية المخفية، ولا يزال يستخدم العديد من المبيدات الزراعية المحظورة والمبيدات الزراعية ذات الجودة المنخفضة والمقلدة، مثلًا لا تزال هناك حوادث التسمم بالمبيدات الزراعية مثل "الأرز السام" و"اللوبياء السامة"؛ ثانيًا: إن التصريف المباشر للملوثات الزراعية يجعل المسطحات المائية الرئيسية في حالة فرط المغذيات الخطيرة ويؤثر بشكل خطير على سلامة مياه الشرب للسكان، وتشكل سماد النيتروجين والفوسفور والمبيدات الزراعية المتراكمة في مصدر مياه الشرب، ولا سيما مياه الآبار خطرًا على صحة السكان. بالإضافة إلى ذلك، يمر تلوث التربة أيضًا عبر السلسلة الغذائية، من خلال الطعام والخضروات والفواكه واللحوم إلى جسم الإنسان ويؤثر على صحته.

3- الآثار السلبية للتلوث الزراعي على الإنتاج الاقتصادي

في السنوات الأخيرة، كان للتلوث الزراعي في الصين تأثير على التنمية الاقتصادية. فمن جانب، تؤثر جودة وسلامة المنتجات الزراعية بشكل خطير على القدرة التنافسية للسوق. في الآونة الأخيرة، تتعرض الصادرات الزراعية الصينية بشكل مستمر للرفض والاحتجاز والاسترجاع والتعويض وتعليق العقود وغيرها من الأحداث، نظرًا لتجاوز المبيدات الزراعية ومخلفات العقاقير البيطرية، ومحتوى المعادن الثقيلة وغيرها من المؤشرات الأخرى لمعايير حدود التجارة الدولية، حتى إن

41- ليوقوي بينغ، تشو يونغ تشون، فانغ يان، شانغ تشي، تشين جيه: "الوضع الحالي والإجراءات المضادة للتلوث الزراعي في الصين". مجلة البحوث التكنولوجية والاقتصادية الدولية، 2006.

بعض الصادرات السائبة التقليدية من المنتجات الزراعية المصدرة للنقد الأجنبي قد أُجبرت على الخروج من السوق الدولية. بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ارتفعت معايير الحواجز التقنية للدول الغربية المتقدمة أمام الصادرات الزراعية الصينية. على سبيل المثال، واجهت المنتجات الزراعية التصديرية الرئيسية مثل المنتجات المائية والحبوب ومنتجات الماشية والخضروات والفواكه والشاي والعسل وغيرها مثل هذه المشاكل، ولا سيما في الصين، يتمتع المستهلكون عمومًا بثقة منخفضة في إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية، ولا شك أن ظهور أزمة الثقة غير المسبوقة تؤثر على التنمية الزراعية في الصين بأكملها. ومن جانب آخر، الخسائر الاقتصادية المباشرة الناتجة خطيرة للغاية. وفقًا لمسح أجراه معهد التربة والأسمدة التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الزراعية على أكثر من 2300 محافظة في الصين، تبين أن المزارعين يفرطون في تسميد الخضروات والزهور والفواكه في السنوات العشر الماضية، مما تسبب في خسارة اقتصادية مباشرة بمتوسط 650 يوانًا/هكتار؛ وبسبب التسميد غير المعقول وغير المنتظم، يُفقد أكثر من 15 مليون طن من الأسمدة النيتروجينية خارج الأراضي الزراعية سنويًا، ويتطاير نحو نصف الأسمدة النيتروجينية المستخدمة، مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية مباشرة تصل إلى 30 مليار يوان؛ وتبلغ الخسائر الناجمة عن نفايات المبيدات الزراعية أكثر من 15 مليار يوان⁽⁴²⁾. تسبب التلوث الزراعي أيضًا في درجات متفاوتة من الخسائر الاقتصادية بالثروة السمكية والحيوانية والسياحية وغيرها، غير أن الخسائر الاقتصادية غير المباشرة للزراعة في الصين يصعب قياسها⁽⁴³⁾.

42- ليوقوي بينغ، تشويونغ تشون، فانغ يان، شانغ تشي، تشين جيه: "الوضع الحالي والإجراءات المضادة للتلوث الزراعي في الصين". مجلة البحوث التكنولوجية والاقتصادية الدولية، 2006.

43- فانغ يان، تشين جيه: "أوضاع التلوث الزراعي والإجراءات المضادة". مجلة مخطوط العلم الأحمر، 2005، العدد 15.

الفصل الثاني

بناء "مجتمع موفر للموارد وصديق للبيئة"

والتحول في أساليب التنمية الزراعية

منذ أن اقترحت اللجنة المركزية للحزب بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" كنقطة أساسية لتسريع التحول في نماذج التنمية الاقتصادية، أجرى الباحثون النظريون الصينيون مناقشات مكثفة وتوصلوا إلى إجماع أساسي حول مفهوم مجتمع موفر للموارد وصديق للبيئة.

ما يسمى بـ "مجتمع ذي توجهين" هو مجتمع موفر للموارد وصديق للبيئة. ويعني أنه من أجل تحسين كفاءة استخدام الموارد، يمكن الحصول على الحد الأقصى من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية بأقل استهلاك للموارد من خلال التخصيص الرشيد، والكفاءة العالية وإعادة التدوير، والحماية الفعالة والإحلال للموارد، بحيث تتكيف التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع القدرة الاستيعابية للموارد والبيئة من أجل ضمان التنمية المستدامة للاقتصاد والمجتمع. ويشير مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" إلى حماية البيئة الإيكولوجية، وتحسين الفضاء البيئي للمستوطنات البشرية، وتعزيز التعايش المتناغم بين الإنسان والطبيعة، ومضمونه الجوهرى هو التنمية المنسقة والمستدامة لأنشطة الإنتاج والاستهلاك البشرى والنظم البيئية الطبيعية⁽⁴⁴⁾.

ومع التعزيز المتزايد لقيود الموارد وتراجع القدرة الاستيعابية للبيئة، هناك حاجة ملحة إلى تعجيل التحول في نماذج التنمية الاقتصادية في الصين، كما يتطلب بناء

44- مرجع: "الاستخدام المكثف للموارد لحماية البيئة الإيكولوجية... الممارسة والتفكير المتعلق ببناء مجتمع موفر للموارد وصديق للبيئة". جريد الاقتصاد اليومية، 11 أكتوبر 2007؛ قوي رون باو: تحليل بناء "مجتمع ذي توجهين" وتطوير الزراعة "ذو توجهين". مقالات مجمعة عن نهوض وسط الصين وتطور زراعة "ذات توجهين" في خوبي. (نسخة مطبوعة).

مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" بشكل أساسي التحول في نماذج التنمية الحالية. فالزراعة، باعتبارها الصناعة الأساسية للاقتصاد الوطني، هي الأساس المادي لوجود وتطور المجتمع بأسره، وهي بلا شك مجال هام للتحول في نماذج التنمية. أولاً: التحول في التنمية الزراعية شرط لا مفر منه لبناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة"

إن بناء "مجتمع ذي توجهين" موفر للموارد وصديق للبيئة هو قرار استراتيجي للتعامل بفعالية مع القيود المتزايدة على الموارد والبيئة، واتجاه استراتيجي للتحول في نماذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية برمتها. فالزراعة هي صناعة تحتل معظم المساحة الإقليمية للصين، وهي صناعة تشغل الغالبية العظمى من السكان، وهي صناعة تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية والبيئة الإيكولوجية، وأيضاً الصناعة بدورها لها تأثير كبير على الموارد الطبيعية والبيئة الإيكولوجية، ولن يكون هناك تنمية ذات توجهين للاقتصاد والمجتمع الصيني، دون تنمية زراعية "موفرة للموارد وصديقة للبيئة"، ووفقاً للهدف العام لبناء مجتمع "ذي توجهين"، ودمج تسريع التحول في أساليب التنمية الزراعية نحو بناء مجتمع "ذي توجهين"، ودفع النمط العام للتنمية المنسقة للتصنيع والتحضر والتحديث الزراعي انطلاقاً من خصائص الموارد والبيئة الزراعية نفسها، والاعتماد بشكل كامل على التقنيات الحديثة الجديدة، والمعدات الجديدة، وتكنولوجيا الحرف والمنتجات الجديدة، وتسريع التحول في طريق استخدام عناصر الموارد، وبناء نظام الإنتاج الزراعي موجه نحو مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة"، وتعزيز المعلوماتية الريفية، وتعجيل التحول في نظام الخدمة الاجتماعية الريفية، وضمان النمو المكثف للإنتاج الزراعي القائم على "الدخل المنخفض والاستهلاك المنخفض للموارد، والتلوث البيئي المنخفض والكفاءة العالية"، والسعي لتحقيق أقصى قدر من العوائد الاقتصادية والاجتماعية، والمنافع البيئية الإيكولوجية والإنسانية ومزايا توفير الطاقة. لذلك، من الضروري تعزيز التحول في أساليب التنمية الزراعية وفقاً لمتطلبات مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة"، ويجب أن يكون مفهوم مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" متجذراً في استراتيجية التنمية الزراعية لتحقيق وحدة

الفوائد الرئيسية الثلاث للاقتصاد والمجتمع والبيئة.

في الوقت الحاضر، في مواجهة أزمة الطاقة والبيئة العالمية، بدأ التركيز على تنمية الوعي البيئي، وأصبحت التنمية الخضراء على نحو متزايد اتجاهًا عالميًا، واعتمدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية ودول أخرى "الصفقة الخضراء الجديدة"، وتعديل الهيكل الصناعي، وتطوير الاقتصاد الأخضر، والزراعة البيئية، والزراعة الدائرية، والزراعة منخفضة الكربون، وأشكالًا جديدة أخرى تتكيف مع العصر الحالي، وأصبحت تدريجيًا الاتجاه الجديد الذي يقود تطوير الزراعة في العالم. ومن المنظور المحلي، تواجه الصين ضغوطًا غير مسبقة على الموارد والبيئة، والطاقة المستهلكة سنويًا في الصين في إنتاج الأسمدة تصل إلى 100 مليون طن من الفحم القياسي، وأكثر من 70% من إجمالي استهلاك البلاد للموارد الكبريتية المعدنية⁽⁴⁵⁾، ويمثل الاستخدام السنوي للأسمدة الكيماوية في الصين 30% من الإجمالي العالمي، واستخدام المبيدات الزراعية لكل وحدة مساحة هو ضعف ما هو عليه في البلدان المتقدمة، ومعدل استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية 30% و40%، وهو أقل من نصف نظيرتها في البلدان المتقدمة؛ ويبقى نحو 500 ألف طن من الدفيئات في التربة كل عام، ويصل معدل الدفيئة 40%؛ ومعدل الاستخدام الفعال للمياه الزراعية نحو 40%، وهو أقل بكثير من مستوى 70%-80% للدول الأوروبية المتقدمة⁽⁴⁶⁾.

تعتبر "المدخلات العالية، الاستهلاك العالي للطاقة، والتلوث العالي والمخرجات المنخفضة" هي السمات النموذجية للتنمية الزراعية الحالية في الصين. ومن أجل التوافق مع اتجاهات نماذج التنمية العالمية، وكسر قيود الموارد والبيئة، وتحقيق التنمية المستدامة للزراعة، هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ بناء "مجتمع ذي توجهين" كفرصة لإنشاء أساليب التنمية الزراعية الجديدة الموجهة نحو مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة"، وتشكيل أساليب التنمية الزراعية الجديدة لـ "المدخلات المنخفضة، والاستهلاك المنخفض للطاقة، والتلوث المنخفض والمخرجات المرتفعة"، والسعي لتحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد والمجتمع والبيئة والموارد.

45- يانغ تايبو: "الزراعة ذات توجهين" هي النقطة المحورية للتحويلات في نهج التنمية الزراعية". مجلة البحث عن الحقيقة، 2011. الطبعة الخامسة.

46- جيانغ تشانغ يون: "المقال الكبير للقيام بعمل أفضل وتعجيل التحول في نهج التنمية الزراعية". مجلة مراقبة التنمية في الصين، 2015 العدد الخامس.

ثانيًا: يُعد التحول في التنمية الزراعية جزءًا هامًا من بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة"

تُعد الزراعة هي القطاع الأكثر احتياجًا للتحول في أساليب التنمية، وهي أيضًا المحور الأهم والأصعب لتعزيز بناء "مجتمع موفر للموارد وصديق للبيئة" وتسريع التحول في نماذج التنمية الاقتصادية. ولا يزال الأساس الزراعي ضعيفًا وبحاجة إلى التعزيز؛ ولا تزال التنمية الريفية متخلفة وبحاجة إلى الدعم؛ ولا تزال الزيادة في دخل المزارعين صعبة وبحاجة إلى التسريع؛ ولا تزال أساليب التنمية الزراعية متخلفة وبحاجة إلى التغيير⁽⁴⁷⁾. وعلى وجه الخصوص، حددت أوضاع الصين الخاصة من النقص الحاد في الموارد الزراعية والبيئة الزراعية الإيكولوجية الهشة، والزراعة كصناعة خاصة في الاقتصاد الوطني ذات اعتماد كبير على الموارد الطبيعية والبيئة، والاستهلاك المتزايد من الموارد الطبيعية، التحول السريع في أساليب التنمية الزراعية في الصين، والذي يعتبر جزءًا مهمًا من تعزيز بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة"، ويتعلق بتحقيق نتائج زراعة "موفرة للموارد وصديقة للبيئة".

أولًا: تحتاج التنمية الزراعية في الصين إلى التحول من المتطلبات الكمية القائمة على توسيع نطاق الإنتاج، إلى المتطلبات المزدوجة للجودة والكمية. مع التنمية الاقتصادية والتحسين المستمر لمستوى المعيشة في الصين، يتزايد الطلب على تنوع وكمية وجودة المنتجات الزراعية. وبالتالي، يُعد تعزيز التحول في أساليب التنمية الزراعية هو حل المعضلة الحقيقية المتمثلة في استهلاك الموارد، والإدارة الشاملة، والنطاق الصغير، والفوائد المنخفضة والتلوث الشديد، والتسريع في التحول في أساليب التنمية الزراعية ذات الخصائص "موفرة للموارد وصديقة للبيئة". ولتحقيق هذا الهدف، يعتبر ضمان حماية البيئة الإيكولوجية الزراعية هو الشرط الأساسي لضمان جودة وسلامة المنتجات الزراعية، وتعزيز القدرة التنافسية والفوائد الاقتصادية للأسواق الزراعية، وتحقيق التنمية المستدامة للزراعة.

47- تشين ونشانغ: "يجب أن يمر التحول في الاقتصاد الوطني بثلاثة اختراقات زراعية". جريدة الشرق، 13 يوليو 2010.

ثانيًا: تحتاج التنمية الزراعية في الصين إلى التحول من مدخلات الموارد إلى البيئة منخفضة الكربون. في الوقت الحاضر، تواجه الصين سلسلة من مشاكل البيئة الإيكولوجية تتمثل في التدهور المستمر للبيئة الإيكولوجية، وزيادة تآكل التربة، والكوارث الزراعية المتكررة، والانخفاض التدريجي في التنوع البيولوجي، والاستهلاك المفرط للموارد الزراعية وغيرها، وصعوبة تحمل الموارد والبيئة أساليب التنمية الزراعية التقليدية، وتعسر الاعتماد على كمية كبيرة من طرق إنتاج مدخلات الموارد بشكل مستدام.

وتتسبب أنشطة الإنتاج الخاصة بالزراعة أيضًا في إهدار كبير وتدمير للموارد والبيئة، مثل إزالة الغابات لاستصلاح الأراضي وتدمير العشب لتوسيع الأراضي، وتجفيف البحيرات وتحويلها إلى أراضٍ زراعية، والاستنفاد التدريجي لموارد الصيد، والرعي الجائر للأراضي العشبية، والاستخدام المفرط والسيئ للأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية وغيرها من المواد الكيميائية الزراعية، حتى أصبحت الزراعة مجالًا مهمًا لتوفير الطاقة والحد من التلوث وبناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة". فالاستخدام الفعال للموارد وحماية البيئة الإيكولوجية، وتطوير مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" للزراعة، بمعنى زراعة موفرة للطاقة مع أقل قدر ممكن من استهلاك الموارد والتكاليف البيئية، للحصول على أكبر قدر ممكن من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية..... هو المسار الفعال للتحول في التنمية الزراعية.

ثالثًا: تحتاج التنمية الزراعية في الصين إلى التحول من الوظائف الأحادية للزراعة التقليدية، إلى الوظائف المتعددة للزراعة الحديثة. خلال الفترة التاريخية الطويلة، كان يُنظر إلى الزراعة على أنها مصدر الغذاء والملابس فقط، ولها وظيفة أحادية فقط تتمثل في توفير المنتجات الزراعية والثانوية.

ومع التحسين المستمر لمستوى الإنتاجية الاجتماعية، تجاوز دور الزراعة الحديثة بشكل كبير دور الزراعة التقليدية، والتي لها فوائد اجتماعية واقتصادية وإيكولوجية هامة للغاية؛ وخاصة في سياق الاحتباس الحراري وتدهور البيئة الإيكولوجية، أصبحت الوظيفة البيئية للزراعة أكثر أهمية. والآن، تُعد الزراعة صناعة اقتصادية، وترتبط ارتباطًا وثيقًا باستصلاح الأراضي وحماية الحيوان والنبات وتحسين البيئة،

وهي صناعة بيئية ذات أهمية استراتيجية كبيرة. وفي عملية التصنيع والتحضر، ينبغي مواصلة توسيع الوظيفة البيئية للزراعة من أجل تخفيف وإزالة أضرار التصنيع والتحضر على البيئة الإيكولوجية. وباعتبار الزراعة منصة المجتمع البشري للتواصل مع الطبيعة، فإن تحولها وتطورها سيوفر بلا شك فرصة واسعة للتعايش المتناغم بين الإنسان والطبيعة، وتحقيق الصداقة البيئية، وستصبح دعماً هاماً لبناء مجتمع "ذي توجيهين". ثالثاً: يُعد بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" التوجه الاستراتيجي للتحول في

التنمية الزراعية

إن تعزيز التحول في التنمية الزراعية نحو بناء مجتمع "ذي توجيهين" هو الدافع لتحسين مستوى الهيكل الزراعي من خلال الارتقاء بالعلوم والتكنولوجيا الزراعية والتغيرات المؤسسية، وتحقيق الاستخدام الرشيد للموارد الزراعية والتنمية المستدامة للزراعة، ويمكن التنسيق مع التصنيع والتحضر، والوصول إلى درجة عالية من التكثيف الزراعي، وتشكيل أساليب التنمية الزراعية المستدامة، وتلبية وظائف متعددة مثل الموارد، البيئة، النمو الاقتصادي ودخل المزارعين وغيرها.

التوجه نحو التنمية المستدامة. الموارد الزراعية في الصين ضئيلة نسبياً، والتناقض بين الإنسان والأرض بارز جداً. لذلك، فإن ضمان التنمية المستدامة للزراعة له أهمية كبيرة في تعزيز التحديث الزراعي في الصين وضمان الأمن الغذائي لسكان العالم. سوف تستخدم التنمية المستقبلية للزراعة موارد محدودة لدعم عدد أكبر من السكان والتنمية الاقتصادية للبلدان الكبرى على نطاق أوسع، وستتبع حتماً مسار التنمية المستدامة الذي يتميز بالحماية الذاتية البيئية وإعادة تدوير الموارد والفوائد الاقتصادية الجيدة⁽⁴⁸⁾.

التوجه التنموي عالي الكفاءة. يشير تطوير الكفاءة العالية إلى تحقيق المزيد من الإنتاج في ظل القيود المتاحة، ويتميز بالخصائص التنموية ذات الإنتاجية العالية والجودة العالية والمزايا العالية. وتواجه التنمية الزراعية في الصين قيوداً واضحة على

48- لي روي فانغ: "الخصائص الأساسية والمتطلبات الجديدة للتحول في أنماط التنمية الزراعية". مجلة نظرية الدراسة، 2009، العدد 28.

الموارد بشكل متزايد، ويعد تحقيق التنمية عالية الكفاءة مطلباً ملحاً؛ لتحقيق التنمية المستدامة للزراعة في الصين في ظل ظروف قيود الموارد. ومفتاح تعزيز التنمية عالية الكفاءة للزراعة هو تسريع ابتكار العلوم والتكنولوجيا الزراعية، والتحسين المستمر لمعدل إنتاج الأرض واستخدام الموارد وإنتاجية العمل، واتخاذ مسار التحديث الزراعي الذي يتميز بالإنتاجية المرتفعة والجودة والكفاءة العالية للبيئة والسلامة.

التوجه التنموي المنسق. يعتبر التحول في أساليب التنمية الزراعية في الصين، في ظل قيود الموارد والبيئة تطوراً جديداً في ظل البيئة الأكثر تعقيداً. ومن أجل تحقيق التحول الناجح، يجب علينا تحسين الهيكل الزراعي بشكل مستمر وتعزيز تنسيق الهيكل الداخلي للزراعة؛ ومن الضروري تحقيق التنسيق بين الزراعة والصناعات غير الزراعية، ودفع التنمية الاقتصادية الريفية من خلال التكامل العضوي للزراعة والصناعات الأخرى، وتسريع القوى العاملة الريفية غير الزراعية، وتضييق الفروق بين العمال والفلاحين، وتحقيق الرخاء المشترك للمناطق الحضرية والمناطق الريفية؛ ويجب التعامل بشكل صحيح مع العلاقة بين التنمية الزراعية واستغلال الموارد الطبيعية وحماية البيئة الإيكولوجية، وتحقيق التنسيق مع الطبيعة والبيئة.

التوجه التنموي الشامل. يتطلب التحول في أساليب التنمية الزراعية في الصين، إلى السعي لتعزيز القدرة الإنتاجية الشاملة للزراعة وزيادة الكمية الإجمالية للمنتجات الزراعية، وتحسين جودة المنتجات الزراعية وهيكل الإنتاج الزراعي وتلبية احتياجات السوق للمنتجات الزراعية المتنوعة، وإفساح المجال للوظائف المختلفة للإصلاح الذاتي البيئي والحماية الذاتية للبيئة للزراعة، وتحسين نوعية الحياة لسكان الحضر والريف، وتوفير فرص العمل وزيادة دخل المزارعين وغيرها من أجل تحقيق التنمية الشاملة للزراعة.

رابعاً: يُعد بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" الداعم والضامن للتحول في التنمية الزراعية

إن تسريع التحول في التنمية الزراعية، وبناء نموذج جديد، وإيجاد اتجاه جديد للتنمية الزراعية في الصين، هي مشاكل العصر المستعصية. ويمثل بناء مجتمع "موفر للموارد

وصديق للبيئة" المثل الأعلى المشترك للبشرية جمعاء، واتجاه التنمية العالمية، وهو أيضاً المشكلة الاستراتيجية الرئيسة التي يجب حلها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين. لذلك، فإن بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" يلعب بلا شك دوراً إرشادياً في تطوير الزراعة الصينية ويوفر ضمانات مؤسسية وآلية.

أولاً: يوفر بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" فكرة علمية للتحويل في التنمية الزراعية. ويعتبر التحويل في أساليب التنمية الزراعية هو التغيير العميق في مفهوم التنمية الزراعية. فالأفكار تؤثر على العمل، ودون مفهوم تنمية "موفرة للموارد وصديقة للبيئة"، لن تكون هناك ممارسة للتحويل وتطوير العلوم الزراعية. فينبغي على التحويل والتطوير العلمي للزراعة إيلاء الاهتمام إلى الفوائد الاقتصادية الحالية والتركيز على الآثار البيئية طويلة المدى؛ واحترام القانون الاقتصادي، واتباع قانون التوازن البيئي. فمفهوم تنمية "موفرة للموارد وصديقة للبيئة"، يقوم على تأسيس فكرة الموارد الموفرة، وهي تطوير القوى الإنتاجية الزراعية وحماية البيئة الإيكولوجية، وهي حماية القوى الإنتاجية الزراعية وتعزيز التنمية المتزامنة للإنتاج والبيئة.

ثانياً: يوفر بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" الدعم الفني للتحويل والتطوير الزراعي. يعتبر الابتكار التكنولوجي هو القوة الدافعة المهمة للتحويل في نماذج التنمية الصناعية، ومن دون تكنولوجيا زراعية موفرة للموارد وصديقة البيئة، لا يمكن تحقيق التحويل في التنمية الزراعية. لذلك، يتطلب تسريع التحويل في التنمية الزراعية تعزيز التكنولوجيا الزراعية التي تلبي متطلبات بناء مجتمع "ذي توجهين"، وصياغة اللوائح الفنية لاختبار التربة وصياغة التسميد وفقاً للمناطق والمحاصيل المختلفة وطرق الزراعة المتنوعة وغيرها، وتحسين معدل استخدام الأسمدة الكيميائية لتقليل الأسمدة الكيميائية المستخدمة قدر الإمكان؛ تشجيع استخدام مبيدات الآفات منخفضة السمية، وبقايا المبيدات الزراعية المنخفضة، ومعدات جديدة لاستخدام مبيدات الآفات حتى يمكن تقليل كمية المبيدات الزراعية؛ وتعميم استخدام تقنيات الري المختلفة الموفرة للمياه من أجل تحسين معدل استخدام المياه في الزراعة؛ ودفع تطبيق تقنيات تسميد الأراضي الزراعية والحراثة الحافظة لتطوير الزراعة القائمة على المرافق ذات الاستهلاك المنخفض للطاقة، وتحسين كفاءة الإنتاج الإجمالي للأراضي المزروعة⁽⁴⁹⁾.

49- دوشونتشانغ، يان مينغ تشينغ: يتطلب بناء "مجتمع ذي توجهين" تعزيز الزراعة الحديثة. جريدة الشعب، 23 فبراير 2009.

ثالثاً: يوفر بناء مجتمع "ذي توجهين" ضماناً مؤسسياً لتغيير وتطوير الزراعة. النظام هو أساس تعزيز التحول في التنمية الزراعية بطريقة منظمة وثابتة. ويشمل النظام المؤسسي لبناء مجتمع "ذي توجهين" برامج تخطيط، وقوانين ولوائح، ونظام دعم السياسات، ونظام تقييم الأداء ونظام الإدارة الإدارية لتعزيز التحول في أساليب التنمية الزراعية، ويتضمن الرقابة والإدارة الزراعية القائمة على إنتاج "موفر للموارد وصديق للبيئة"، والمعايير الفنية الزراعية، والقواعد الفنية الزراعية وآلية تنفيذ القانون والإشراف والتفتيش حتى يصبح الضمان المؤسسي لتعزيز التحول والتطوير الزراعي. رابعاً: يوفر بناء "مجتمع موفر للموارد وصديق للبيئة" الضمان المؤسسي للتحول والتطوير الزراعي. يتطلب التحول في أساليب التنمية الزراعية إلى إطلاق العنان الكامل لدور السوق في تخصيص الموارد، وإفساح المجال الكامل للدور التعزيزي للتنظيم والرقابة الحكومية، وكسر الاعتماد على مسار التنمية الزراعية التقليدية. إن بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" من خلال التنظيم والرقابة الكلية، يصوغ وينفذ خطط تنمية زراعية موفرة للموارد وصديقة للبيئة، وسياسات صناعية، ويعزز أسعار تنمية زراعية وإصلاحات مالية وضريبية وغيرها "موفرة للموارد وصديقة للبيئة"، وإنشاء آلية سعرية تعكس ندرة الموارد الزراعية من أجل إفساح المجال الكامل للدور الحاسم للسوق في تخصيص الموارد الزراعية، وتعزيز التخصيص الأمثل لعناصر الموارد الزراعية، وتوجيه التنمية الزراعية في الاتجاه "الموفر للموارد والصديق للبيئة"؛ وإنشاء آلية التعويض البيئي لتعزيز التحول في أساليب التنمية الزراعية "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"، ودفع تنفيذ حماية البيئة الزراعية ومعيار الإنتاج الزراعي، والدعوة إلى تحويل إنتاج المزارعين وأسلوب حياتهم إلى نظام موفر للموارد وصديق للبيئة، وبالتالي يصبح الضامن المؤسسي لتعزيز التطوير والتحول الزراعي.

الفصل الثالث

الاتجاه الاستراتيجي للتحول في أساليب التنمية الزراعية في الصين نحو زراعة "موفرة للموارد وصديقة للبيئة"

إن تأسيس مجتمع "ذي توجهين" موفر للموارد وصديق للبيئة، وإنشاء زراعة "ذات توجهين" موفرة للموارد وصديقة للبيئة، هما الحاجة الملحة لتخفيف قيود الموارد والبيئة التي تواجهها الزراعة، وتحسين البيئة الإيكولوجية الريفية، والمسار الفعال لتحقيق التنمية المستدامة للزراعة، والخيار الحتمي والاتجاه الاستراتيجي لتسريع التحول في أساليب التنمية الزراعية في الصين.

أولاً: توجهات الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"

منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، على الرغم من الإنجازات البارزة التي حققتها الصين في مجال التنمية الزراعية، إلا أن الضغط الشعبي جعلها مطلباً صارماً لضمان الإمدادات الفعالة للمنتجات الزراعية، وتركيز الناس على المصالح الراهنة وتجاهل المصالح طويلة الأجل للتنمية الزراعية، أدى إلى النمو السريع المؤقت للزراعة في المقابل التضحية بالموارد والبيئة، وأحدث أزمة الموارد والبيئة والإيكولوجية والمناخية، وشكل مواجهات وصراعات حادة بين الإنتاج الزراعي وبيئة الموارد، والإنسان والبيئة الطبيعية، وخلق تهديداً خطيراً للتنمية المستدامة. فكيف نحترم قوانين الطبيعة، ونحقق الهدف المزدوج لحماية البيئة الإيكولوجية والتزويد الفعال للمنتجات الزراعية، ونعزز التعايش المتناغم بين الإنسان والطبيعة، وندفع التحول في أساليب التنمية الزراعية. يُعد الإنتاج الزراعي عملية إعادة الإنتاج الطبيعية، ومسيرة تجديد الإنتاج الاقتصادي،

والنشاط الاقتصادي للمدخلات الشاملة لمختلف عوامل الإنتاج، مثل الموارد ورأس المال والتكنولوجيا والقوى العاملة وغيرها، والبيئة والموارد هي الأساس الضروري والشرط الأساسي لتطوير الإنتاج الزراعي.

تعاني الصين ذات الكثافة السكانية الكبيرة من ندرة الموارد الزراعية، ولضمان الإنتاج الزراعي والتنمية المستدامة للمجتمع بأسره، ينبغي تطوير واستخدام البيئة الإيكولوجية والموارد بشكل عقلاني، لتحقيق إعادة التدوير والاستخدام المستدام، وتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع الصيني. فعالج مشكلة عدم توازن البيئة الإيكولوجية وتحقيق الاستخدام المستدام للموارد يتطلب اتباع أساليب جديدة للتنمية الزراعية. مع التحول السريع للمجتمع الصيني، أصبحت الكيانات الاجتماعية في عملية التصنيع والتحضر لديها المزيد من التوقعات الجديدة للتنمية الزراعية، ونأمل أن يكون للزراعة المزيد من الوظائف المبتكرة وتحمل الكثير من المسؤوليات الاجتماعية.

تحتاج الزراعة التغلب على الآثار السلبية الاقتصادية والبيئية الناتجة عنها، وتتطلب أيضاً أن تكون الناقل لميراث الثقافة التقليدية الصينية والمروج لها، بحيث تصبح الثقافة الوطنية رائدة الثقافة الاجتماعية بأسرها، والأداة الجذرية للتقدم الاجتماعي والقوة الناعمة للمنافسة العالمية الوطنية. وفي الوقت نفسه، تظهر الثورة التكنولوجية الرابعة التي تقودها الطاقة الجديدة والتكنولوجيا الحيوية، وينتقل العالم من عصر اقتصاد المعرفة إلى عصر الاقتصاد الحيوي، وباعتبارها ناقلاً مهماً للتكنولوجيا الحيوية، فضلاً عن كونها مصدر المواد الخام للطب الحيوي والصناعة الحيوية وطاقة الكتلة الحيوية، تعد الزراعة صناعة أساسية لا غنى عنها لصناعة الطاقة الجديدة والصناعة البيولوجية. فتلبية توقعات المجتمع الحديث للزراعة في عصر الاقتصاد البيولوجي يتطلب إصلاحاً ثورياً للتنمية الزراعية.

استنتج الاجتماع السادس الكامل للجنة المركزية السابعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني إلى أنه في ظل خلفية أساليب التنمية الزراعية التي لا تزال واسعة النطاق، وتختلف البنية التحتية الزراعية والمعدات التقنية، وتقلص مساحات الأراضي المزروعة بشكل كبير، وتزايد القيود المفروضة على السكان والموارد والبيئة، وتفاقم تأثير تغير

المناخ، والكوارث الطبيعية المتكررة، وظهور التناقضات بين العرض والطلب على الغذاء على الصعيد الدولي، وزيادة الضغوط من أجل ضمان الأمن الغذائي الوطني، والتوازن بين العرض والطلب على المنتجات الزراعية الرئيسية⁽⁵⁰⁾، يجب إنشاء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة"، والتحول في أساليب التنمية الزراعية وتحقيق التنمية المستدامة للزراعة؛ ومن الضروري التحول من أساليب التنمية الزراعية المتمثلة في "المدخلات العالية، والاستهلاك المرتفع للطاقة، والتلوث العالي والمخبرات المنخفضة"، إلى أساليب التنمية الزراعية القائمة على "المدخلات المنخفضة، والاستهلاك المنخفض للطاقة، والتلوث المنخفض والمخبرات المرتفعة"⁽⁵¹⁾. وقد طُرح بوضوح، إنشاء نظام إنتاج زراعي "موفر للموارد وصديق للبيئة"، وبحلول عام 2020، سيتشكل بشكل أساسي نظام إنتاج زراعي "موفر للموارد وصديق للبيئة". ويتطلب في جميع جوانب الإنتاج الزراعي والمجالات المتعلقة بالزراعة، أن نولي اهتماماً ونعزز ما يسمى بمجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة"، مع مراعاة حماية البيئة والحفاظ على الموارد⁽⁵²⁾.

الصين بلد زراعي كبير، وقد مرت بعدة آلاف من السنين ابتداءً من الزراعة البدائية إلى الزراعة التقليدية وصولاً إلى الزراعة الحديثة. والصين أيضاً دولة نامية، ولا يمكن للزراعة الصناعية الحديثة أن تنافس البلدان المتقدمة فهي زراعة غير مستدامة. لذلك، فإن الخيار الأفضل هو تطوير زراعة "موفرة للموارد وصديقة للبيئة". لأن الزراعة في الصين لم تصل إلى مستوى التحديث الصناعي، وهذا غير كافٍ في نظر الناس العاديين، إلا أنه على وجه التحديد أيضاً ميزة للصين: فهي لا تستخلص تجارب مزايا الزراعة الحديثة فحسب، بل تستوعب أيضاً أساليب الزراعة التقليدية، وهي ميزة متأخرة. وبهذه الطريقة لا يمكننا تكرار أخطاء الآخرين، ولا نسلك المنعطفات بل نحقق "تجاوز المنعطفات".

في الوقت نفسه، مع التقدم المستمر للتصنيع والمعلوماتية والتحضر والتسويق والتدويل في الصين، دخلت التنمية الصينية بشكل عام مرحلة جديدة من تعزيز الزراعة

50- "قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني المتعلقة بالعديد من القضايا الرئيسية لتعزيز الإصلاح والتنمية الريفية". بكين: دار النشر الشعب، 2008.

51- شو تشي: "اتخاذ أربعة إجراءات لبناء مجتمع صديق للبيئة". جريدة البيئة الصينية، 15 سبتمبر 2005.

52- "قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني المتعلقة بالعديد من القضايا الرئيسية لتعزيز الإصلاح والتنمية الريفية". بكين: دار النشر الشعب، 2008.

من خلال الصناعة ونقل التمدن إلى الريف، وتمتلك التنمية الزراعية عبر التاريخ أفضل أسس وفرص التنمية والظروف الأساسية، وهناك حاجة ملحة وشروط لتجاوز معايير التنمية للزراعة الصناعية الحديثة، والدخول مباشرة إلى مرحلة تنمية زراعية "موفرة للموارد وصديقة للبيئة"، وبالتالي تشكيل الخصائص الصينية وتقديم نموذج تحتذي به الدول النامية.

ثانيًا: الدلالات الأساسية للزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"

إن الزراعة "ذات التوجهين" هي اختصار للزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"، ومفهوم مشتق من بناء مجتمع ذي توجهين"، وهي متطلبات العصر والتوقعات الاجتماعية التي تنادي ببناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" للتنمية الزراعية، وهي مفهوم جديد ونموذج جديد للتنمية الزراعية الحديثة، التي تتوافق مع مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة". وحتى الآن، لا يوجد إجماع على مفهوم ودلالة الزراعة "موفرة للموارد وصديقة للبيئة"، فمن الناحية النظرية والفرضية الأساسية لمعظم الدراسات، هي نظرية التنمية المستدامة، ونظرية ما بعد الحداثة، ونظرية الاقتصاد الدائري، ونظرية الاستهلاك الأخضر، ونظرية اقتصاديات التنمية وغيرها.

ومن منظور التنمية الزراعية، الزراعة "ذات التوجهين" هي زراعة واسعة النطاق، تشمل الزراعة، والغابات، وتربية الحيوانات، والإنتاج الثانوي، وصيد الأسماك ونظام الإنتاج في الداخل.

في الماضي، كان الغذاء هو جوهر إزالة الغابات لاستصلاح الأراضي، وتجفيف البحيرات وتحويلها إلى أراضٍ زراعية والتضحية بالغابات ومصايد الأسماك لتطوير الزراعة، وتجاهل قضايا البيئة الإيكولوجية، وهذه السياسات لا تعبر عن الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة".

الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" هي زراعة نظام سلسلة القيمة الحديثة، وتضمن الإنتاج والمعالجة والتسويق، من خلال توسيع سلسلة القيمة، لتحقيق كفاءة السوق وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية. وتُعد الزراعة "الموفرة للموارد

والصديقة للبيئة" زراعة عالية التقنية، وزراعة منخفضة الاستهلاك وعالية الكفاءة، وتشمل ثلاثة أنظمة: نظام الإدارة، ونظام التنظيم، ونظام التكنولوجيا وغيرها. ووفقاً لجوهر الاجتماع السادس الكامل للجنة المركزية السابعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني، فإن الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" هي المحتوى المهم لبناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة"، والممارسة الملموسة لمجتمع "ذي توجهين" في التنمية الزراعية. والدلالة الأساسية لما يسمى بالزراعة "موفرة للموارد والصديقة للبيئة" هو نظام زراعي حديث وجديد يتركز على التحول في أساليب التنمية الزراعية، ويعتمد بشكل أساسي على تحسين كفاءة استخدام الموارد وحماية البيئة الإيكولوجية. وعلى وجه التحديد، هو التحول في نهج الإنتاج الزراعي كهدف أساسي، وتطوير زراعة حديثة عالية الجودة وعالية الإنتاج وعالية الكفاءة وبيئية وآمنة كهدف رئيس، مع التركيز على الحفاظ على الأراضي وتوفير المياه والتقليل من الأسمدة والمبيدات، والحفاظ على البذور، وتوفير الطاقة، وإعادة التدوير الشامل للموارد وحماية بناء الزراعة الإيكولوجية، والاعتماد على الاختراع التكنولوجي والابتكار السياسي كقوة داعمة، والتطوير الفعال للأشكال الزراعية التي تؤدي إلى توفير الموارد وحماية البيئة، وتعزيز نظام الإنتاج الزراعي الشامل الحديث لتحقيق لتنمية المستدامة⁽⁵³⁾.

باختصار، هو توفير عوامل الإنتاج الزراعي إلى أقصى حد، وتقليل التأثير الخارجي السلبي للإنتاج الزراعي إلى أقصى حد. لذلك، فإن دلالة الزراعة "ذات التوجهين" تتضمن جانبين مترابطين بشكل وثيق: الجانب الأول "موفر للموارد" والجانب الثاني "صديق للبيئة"، ولكنها ليس مجرد إضافة لهذين الجانبين، بل هي الترابط والتفاعل بين السببية المتبادلة والترويج المتبادل⁽⁵⁴⁾. وقد شكلت الوحدة المترابطة بين الجانبين المحتوى الكامل للزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة".

تشير الزراعة "الموفرة للموارد" إلى الاستخدام المقتصد لموارد البيئة الطبيعية وعوامل الإنتاج الزراعي، وهي أيضاً الزراعة المكثفة المقتصدة للوقت والأراضي والمياه والطاقة وذات الكفاءة العالية والاستهلاك المنخفض، وتعتمد بشكل أساسي على تحسين كفاءة

53- قرارات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني المتعلقة بالعديد من القضايا الرئيسية لتعزيز الإصلاح والتنمية الريفية. جريدة الشعب، 20 أكتوبر 2008.

54- تشي تشين بياو، تشي جي، وتشوخي: "دراسة حول الدلالة الأساسية وخصائص نظام الإنتاج الزراعي ذي توجهين". مجلة التحديث الزراعي، 2012 العدد الثاني.

استخدام الموارد من أجل ابتكار طرق زراعية، وتعزيز الزراعة ثلاثية الأبعاد، واعتماد أنظمة الري المتقدمة وتكنولوجيا الري ونظام التسميد العلمي وغيرها⁽⁵⁵⁾.

ويقصد بالزراعة "الصديقة للبيئة" اتخاذ القدرة الاستيعابية للبيئة الإيكولوجية كحد أقصى، وفقاً لنماذج تطوير التعايش المتناغم بين الإنسان والطبيعة⁽⁵⁶⁾، والاستخدام العلمي للمبيدات الزراعية والأسمدة الكيميائية والأغشية البلاستيكية، وتعزيز ابتكار تقنيات الزراعة والتربية، وتحقيق الإنتاج الزراعي غير الضار وإعادة تدوير النفايات الزراعية⁽⁵⁷⁾.

لذلك، فإن دلالة الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" ثرية للغاية. أولاً: التركيز على معالجة التناقض البارز بين الموارد والبيئة، هو المحتوى الجوهرى للزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة". وتحترم الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" قوانين الطبيعة والتنمية الاقتصادية، وتقلل باستمرار من الآثار السلبية للإنتاج الزراعي على الموارد والبيئة، وتحقق دورة جيدة للاقتصاد والمجتمع والبيئة، وهي الفهم الجديد لقانون التنمية الزراعية في المرحلة الجديدة من التنمية الزراعية في الصين، والمسار والاتجاه الجديد للتحويل الحديث في أساليب التنمية الزراعية في البلدان ذات الكثافة السكانية العالية. ثانياً: إن تحقيق التنمية الزراعية منخفضة الكربون هو المطلوب الأساسي للزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة". مع الأخذ في الاعتبار ندرة الموارد الزراعية والقدرة الاستيعابية للبيئة الإيكولوجية، واتباع مبادئ الاستهلاك المنخفض والتلوث المنخفض، والتجديد وإعادة التدوير، والدمج الكامل لنموذج التنمية الموفر للموارد والصديق للبيئة، والقدرة على تحسين كفاءة مدخلات ومخرجات الموارد وتقليل التأثير السلبي على البيئة، وتحقيق الزيادة المستمرة في مخرجات المنتجات الزراعية والتحسين المستمر للجودة والتأثيرات متعددة الوظائف لبناء الحضارة البيئية مثل المشهد الإيكولوجي للزراعة، والترفيه الثقافي، والتعليم الإنساني، وغيرها. وهذا هو التحول في نماذج التنمية التي تعكس نموذج ومفهوم التنمية الزراعية الجديد.

55- بينغ شين يو: "اختيار المسار وآلية الابتكار لبناء مجتمعات "ذات توجيهين"". مجلة خونان للعلوم الاجتماعية، 2011، العدد الرابع.

56- تشي تشين بياو، تشي جي، وتشوخي: "دراسة حول الدلالة الأساسية وخصائص نظام الإنتاج الزراعي "الموفر للموارد والصديق للبيئة"". مجلة التحديث الزراعي، 2012، العدد الثاني.

57- بينغ شين يو: "اختيار المسار وآلية الابتكار لبناء مجتمعات "موفر للموارد وصديق للبيئة"". مجلة خونان للعلوم الاجتماعية، 2011، العدد الرابع.

ثالثاً: التحول في أساليب التنمية الزراعية هو الهدف الأساسي لزراعة "موفرة للموارد وصديقة للبيئة". تفصل الأساليب التقليدية للتنمية الزراعية بين الإنتاج والاستهلاك، مما يؤدي إلى مشاكل خطيرة تتعلق بالموارد والبيئة مثل "الإنتاج الضخم والاستهلاك الكبير والهجر الجماعي" وغيرها، وتنطلق الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" من معالجة هذه المشكلة، وتربط كلياً بين استهلاك الموارد وتصريف النفايات، مع التركيز على خفض الإنتاج والاستهلاك وتجديد وتخصيص الموارد، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع أقل استهلاك للموارد والتكاليف البيئية هو التحول في أساليب التنمية الزراعية⁽⁵⁸⁾.

وباختصار، إن تحقيق هذا الهدف المتعدد هو التجسيد الهام لزراعة "موفرة للموارد وصديقة للبيئة"، والتي تتوافق مع الخط الرئيس لبناء الحضارة البيئية، وتتماثل أيضاً مع الاتجاه الفكري المعاصر للتنمية منخفضة الكربون، وتجعل الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" نوعاً من التنمية الزراعية الجديدة ذات الفوائد الثلاث: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهذا هو التحول الحدودي للتحديث الزراعي والتنسيق الجديد للتنمية البشرية المستدامة⁽⁵⁹⁾.

ثالثاً: الخصائص الأساسية للزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"

تدمج أساليب التنمية الزراعية "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" بين البشر وحياتهم في الدورة البيئية للزراعة، ويُعد التفاعل بين هيكل الإنتاج الزراعي وهيكل المجتمع البشري نظاماً ديناميكياً يتميز بالاتصال العضوي الداخلي المتبادل، ويؤكد على الدورة البيئية والتنسيق الشامل؛ ويتميز بالخصائص الأساسية للمحتوى العلمي والتكنولوجي العالي، والجودة العالية وسلامة المنتجات، والاستهلاك المنخفض للموارد، والاستهلاك المنخفض للطاقة، والانبعاثات المنخفضة والكفاءة العالية وغيرها، ويتضمن التكنولوجيا الأساسية والقدرات الابتكارية الزراعية، ويمتلك أهمية رئيسية في السيطرة

58- تشي تشين بياو، تشي جي، وتشوخوي: "دراسة حول الدلالة الأساسية وخصائص نظام الإنتاج الزراعي "ذي توجهين""، مجلة دراسة التحديث الزراعي، 2012 العدد الثاني.

59- كوانغ يوانبي، لي في: "التحليل المؤسسي الديناميكي للتنمية الزراعية الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"، مجلة الاقتصاد الزراعي والإدارة، 2011، العدد الثالث.

على نقاط قيادة التنمية الزراعية. وهي على وجه التحديد في:

1- إدماج الحماية البيئية في عملية الإنتاج

يقصد بها التوجه نحو الاستخدام الرشيد، للأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية في الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"، بشكل فعال للحد من المخلفات الكيميائية ومخلفات المبيدات الزراعية ومخلفات العقاقير البيطرية، فضلاً عن الحد المنخفض للغاية للمعادن الثقيلة والأضرار البيئية من أجل تحقيق الحماية البيئية في عملية الإنتاج وضمان جودة وسلامة المنتجات الزراعية.

2- منتج عالي الجودة

إن الغرض الرئيس من الإنتاج الزراعي "الموفر للموارد والصديق للبيئة"، هو زيادة الإنتاج، بالمقارنة مع التركيز على الإنتاج، فإن الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" تولي مزيداً من الاهتمام على المنتجات التي يمكن أن تعزز حياة الإنسان وصحته والقيمة الغذائية للمنتجات. لذلك، فهي منتجات بيئية، وأغذية خضراء ومنتجات ذات قيمة غذائية عالية.

3- التنمية منخفضة التكلفة

تتميز الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" بالاستهلاك المنخفض للموارد والطاقة والانبعاثات المنخفضة، والتكلفة الاقتصادية والاجتماعية المنخفضة نسبياً، وهذا يفضي إلى التنمية السليمة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة للزراعة.

4- كفاءة السوق العالية

تتميز منتجات الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" بالجودة الجيدة والقيمة الغذائية العالية، والتكنولوجيا والمعرفة الوفيرة، والقيمة المضافة العالية نظراً للمحتوى العلمي والتكنولوجي، والدلالة الثقافية والخصائص الإقليمية التي تضحها، وتتمتع بموقع متميز في السوق ومزايا سوقية جيدة. تطور الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" الأساليب السابقة المتمثلة في زيادة الإنتاج الزراعي، عن طريق زيادة الاستثمار

الرأسمالي بشكل كبير، واستخدام كميات كبيرة من الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية، والاستفادة بوعي من قدرة الطبيعة على الإصلاح الذاتي، وتعزيز دورة المغذيات، وتنسيق الدور المتبادل للمحاصيل والحيوانات والنباتات والتربة وغيرها من الكائنات الحية، والتجديد المستمر للموارد الزراعية، من أجل حماية التنمية الصحية للأرض والمحاصيل والبيئة. لذلك، فإن تطوير الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" هو مطلب عاجل لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وتعزيز دخل المزارعين وتطبيق التحديث الزراعي؛ وهو الطريق إلى التنمية الجيدة للزراعة الحديثة التي تتميز بالجودة العالية والكفاءة العالية والسلامة البيئية".

رابعاً: الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" والزراعة التقليدية

عكست تكنولوجيا الزراعة، في الزراعة التقليدية الصينية خصائص "موفرة للموارد وصديقة للبيئة" بشكل جيد جداً، وأطلق عليها "الزراعة الخالية من النفايات" في العالم، والتي تتمتع بدرجة معينة من التوافق مع الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة". بعد الدراسة الاستقصائية على الزراعة الصينية عام 1911 التي أجراها "فرانكلين ديLANO روزفلت"، مدير مكتب إدارة الأراضي بوزارة الزراعة الأمريكية، أكد أن الزراعة الصينية التقليدية تستخدم السماد البشري والحيواني، وطمي الأنهار وجميع النفايات لتسميد الحقول، وهذه التقنية تساعد على التنمية البشرية المستدامة، وتسمى بالزراعة العضوية⁽⁶⁰⁾.

تأثر عالم الفطريات البريطاني "هوارد"، ذو الأصول الريفية بأفكار وآراء "فرانكلين ديLANO روزفلت"، ودعا إلى زيادة الإنتاج الزراعي مع تحسين خصوبة التربة، والنظر في ربط تحسين الخصوبة المتزايدة والإنتاج النباتي والحيواني، ومكافحة الآفات النباتية والحيوانية المضرة بصحة الإنسان، ويمكن للتربة الخصبة فقط ضمان النمو الصحي للنباتات والحيوانات دون التضرر من الآفات.

ويعتقد "هوارد"، أن قدرة الصين، على الحفاظ على عدد كبير من السكان لفترة

60- "فرانكلين ديLANO روزفلت، مزارع أربعة آلاف سنة"، ترجمة تشينغ تسون وانغ، شى يان، بكين: دار نشر الشرق، 2011.

طويلة دون تراجع، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بممارسات المزارعين، المتمثلة في تحويل جميع النفايات إلى أسمدة ثم إعادتها إلى الأرض⁽⁶¹⁾. منذ آلاف السنين، لم تحتفظ الصين بسجل تاريخي للتحسين المستمر لكفاءة استخدام الأراضي وإنتاجيتها فحسب، بل حافظت أيضاً بشكل أساسي على عدم استنزاف قدرة الأرض، وزيادة تسميد الكثير من الأراضي، وهذه معجزة في تاريخ الزراعة.

إن هذه الزراعة التقليدية "المتخلفة"، هي التي لبّت بشكل أساسي احتياجات النمو السكاني الهائل في الصين، منذ فترة الدول المتحاربة التي كان عدد سكان الصين حينها يتجاوز 20 مليون نسمة، وحتى قبل حرب الأفيون التي وصل تعداد السكان إلى 300 مليون نسمة، وحتى يومنا هذا، تفخر الصين بإطعام أكثر من 20% من سكان العالم بأقل من 7% من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم. و"هذه المعجزة من صنع الزراعة التقليدية، والتخلي عن هذا التقليد الثمين سيجعل بلا شك الزراعة في الصين تتطور إلى "مياه بلا مصدر"⁽⁶²⁾.

ولا يمكن إنكار أن الزراعة التقليدية غالباً ما تهدف إلى تعظيم الإنتاج والفوائد الاقتصادية، وتتجاهل بشكل كبير القدرة الاستيعابية للموارد والبيئة، من أجل تعظيم تنمية الموارد الطبيعية وتعظيم إنتاج المنتجات الزراعية، مما يتسبب في حدوث صراع بين التنمية الزراعية والموارد والبيئة.

تضع الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" بعين الاعتبار محدودية الموارد والقدرة الاستيعابية للبيئة الإيكولوجية، وتسعى بأقصى قدر ممكن إلى توفير الموارد وحماية البيئة، ولا تعتبر العائد المرتفع الهدف الوحيد للتنمية الزراعية، ولكنها تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وتنمية الموارد والاستخدام المستدام، من أجل توفير مدخلات الموارد إلى أقصى حد، وتحقيق إعادة تدوير الموارد إلى أقصى حد من خلال تحويل النفايات إلى ثروة، وتقليل استنزاف الموارد والبيئة بأقصى حد، وتشكيل نموذج تنمية زراعية ملائم يتوافق مع القدرة الاستيعابية للموارد والقدرة البيئية⁽⁶³⁾.

61- تشين شينغ مينغ، لوقوهتشوان: "الزراعة العضوية وسلامة الغذاء". بكين: دار نشر الصناعة الكيميائية، 2006.

62- وانغ تشي خي: "اعتبارات ما بعد الحداثة الفلسفية حول الزراعة والتنمية الريفية". الاتجاهات الفلسفية، 2010، العدد الرابع.

63- تشي تشين بياو، تشي جي، تشو هوي: "الدلالات والخصائص الجوهرية لنظام الإنتاج الزراعي" ذي توجهين⁽⁶³⁾. مجلة دراسة التحديث الزراعي، 2012، العدد الثالث.

و تطوير الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" لا يعني التجاهل التام لنظام الإنتاج الزراعي التقليدي، ولا إنكار نشاط الزراعة التقليدية الصينية لآلاف السنين، ولكن يعني إيلاء الأهمية والتورث والتطوير لمزايا وجوهر نظام الإنتاج الزراعي التقليدي، بحيث يكون هناك التحام أساسي بين الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" والزراعة التقليدية. وعلى الرغم من أن الزراعة التقليدية صغيرة النطاق، وذات هيكل أحادي، وإدارة وتكنولوجيا متخلفة، وقدرة ضعيفة على مقاومة الكوارث الطبيعية، ووظيفة بيئية منخفضة وقدرة تنافسية ضعيفة في الأسواق، إلا أن الزراعة المكثفة للزراعة الصينية التقليدية، والاستخدام المكثف للأسمدة العضوية، وتطوير الري والحفاظ على المياه، وتنفيذ تناوب المحاصيل وزراعة المحاصيل المتعددة، والجمع بين الزراعة والغابات وتربية الحيوانات والإنتاج الثانوي وصيد الأسماك، هي النموذج الأساسي للزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة".

تعتمد الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" بشكل أساسي على استيعاب حكمة الزراعة التقليدية، مثل الزراعة المكثفة، وإدارة وتغذية الأراضي، والمكافحة البيولوجية وغيرها من التقنيات، والتغلب على قيود التنمية في الزراعة التقليدية باستخدام مزايا التكنولوجيا الحديثة، وتطبيق العناصر الحديثة، مثل التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا المواد والتكنولوجيا الهندسية، من أجل توسيع وظائف جديدة ومجالات جديدة للزراعة، مع استخدام واستهلاك أقل للموارد، وتوفير منتجات زراعية وفيرة وعالية الجودة، وتحقيق الارتقاء والتنمية المستدامة للزراعة التقليدية.

خامساً: الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" والزراعة الصناعية الحديثة

بعد الحرب العالمية الثانية، في مواجهة الضغط المزدوج للتوسع السكاني الكبير، المصحوب بالنمو السريع للطلب على الغذاء، تستكشف البلدان في جميع أنحاء العالم التحول الحديث للزراعة، لزيادة إنتاج الغذاء والقضاء على الجوع. وبعد الثورة الصناعية، واجهت الدول الغربية المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الارتفاع المستمر لأسعار عوامل الإنتاج الزراعية، وأقامت على التوالي الزراعة الصناعية الحديثة القائمة على النفط.

إن الزراعة الصناعية الحديثة مدفوعة بعدد كبير من المنتجات البترولية، وتعتمد على المدخلات العالية والمخرجات المرتفعة كخصائص جوهريّة، وخلقت معجزة في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية الزراعية، عن طريق الاستثمار الكبير في الأسمدة الكيماوية، والمبيدات الزراعية، والأغشية الزراعية وغيرها من المواد الكيماوية، وخففت من التناقض الحاد بين الانفجار السكاني والطلب على الغذاء، وغيّرت الوضع المتوتر للإمدادات الغذائية العالمية، وقدمت بلا شك إسهامات كبيرة في تاريخ الزراعة⁽⁶⁴⁾.

لكن يجب أن يُنظر إلى الثمن الباهظ بشكل واضح. فعلى سبيل المثال، الحد من الغطاء النباتي والأنواع والحقول الناتجة عن استصلاح الأراضي الزراعية وغيرها، واستخدام المبيدات الزراعية والأسمدة الكيماوية أدى إلى تدمير تنوع الأنواع وتسبب في مشاكل خطيرة تتعلق بالتلوث البيئي والاستهلاك المرتفع والتكلفة العالية، ولا سيما، أن الزراعة العالمية أصبحت المساهم الرئيس في ظاهرة الاحتباس الحراري، حيث تطلق أكثر من 30% من انبعاثات الغازات الدفيئة الأصلية، أي ما يعادل 15 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون⁽⁶⁵⁾.

وقدم الباحث الصيني الأمريكي "وانغ تشا خه"، وصفًا حيويًا عن أوضاع الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفقًا للأرقام الصادرة عن مكتب الولايات المتحدة الأمريكية لحفظ التربة والمياه. ذكر هذا الوصف بأنه إذا تم تحميل المقدار السنوي لفقدان التربة السطحية في الولايات المتحدة الأمريكية في عربة قطار، فإن طول هذا القطار سيدور حول الأرض 18 مرة⁽⁶⁶⁾.

دعا "وانغ تشا خه" في كتابه "التنوير الثاني"⁽⁶⁷⁾ إلى "أن تكون الأرض هي أصل الزراعة، والأرض الخصبة هي الثروة الدائمة للبشرية، وأكد أن الزراعة الصناعية الحديثة، تعتمد على طرق شبه ضارة تستنزف الأرض بشكل جنوني، يتجلى ذلك في الاستخدام الكبير للأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية من منظور التكنولوجيا،

64- تشي تشين بياو، تشي جي، تشو هوي: "الدلالات والخصائص الجوهريّة لنظام الإنتاج الزراعي" ذي توجهين"". مجلة التحديث الزراعي، 2012، العدد الثالث.

65- تشين تشينغ شيو: "تعتمد الزراعة الحديثة على الكربون المنخفض". جريدة الشعب اليومية، 25 أكتوبر 2010.

66- يويونغ يوي، وانغ تشا خه: "الزراعة المستدامة والزراعة البناء ما بعد الحداثة في الغرب المعاصر". "الماركسية والواقعية، 2008، العدد الخامس.

67- وانغ تشا خه، وفان ميجيون، "التنوير الثاني". بكين: دار جامعة بكين للنشر، 2011.

والاستخدام الوحشي للآلات الزراعية العملاقة من جانب المعدات، والممارسة البربرية للزراعة المستمرة تمارس بوحشية من منظور الوقت، والتنفيذ غير الأخلاقي لسلالة واحدة من جانب المكان، وبالتالي لا يمكن للأرض التعبير عن غضبها الصامت، إلا بالتآكل المذهل للتربة السطحية والانخفاض الحاد في قوة التربة".

في تايوان، خلال السنوات العشرين الأخيرة من القرن الماضي، بسبب الزراعة الصناعية الحديثة، تحطمت 60% من تربة الأراضي الزراعية، وانخفضت جودة التربة، وارتفعت السمية، واضطرت بعض الأراضي الزراعية إلى الإراحة بشكل دائم بسبب التلوث الخطير⁽⁶⁸⁾.

وفي الهند، المشكلة أكثر خطورة، حيث أصبح ثلث الأراضي الزراعية قاحلاً في الهند، ويعزى ذلك إلى تطبيق أساليب الزراعة الصناعية الحديثة منذ عام 1970. كانت البنجاب (ولاية تقع في شمال الهند) يطلق عليها سلة القمح الهندي، والآن نصف القمح يرقد هناك بلا حبوب، و60% من أطفالها يعانون من مشكلة سوء التغذية⁽⁶⁹⁾. ذكر كتاب "الربيع الصامت" الذي نشرته الولايات المتحدة في عام 1962، "بأن الأزمة الإيكولوجية الناتجة عن الزراعة الصناعية الحديثة، كشفت بلا رحمة حقيقة أن الزراعة الصناعية الحديثة في الولايات المتحدة أساءت استخدام المبيدات الزراعية سعياً وراء الأرباح والإنتاج، وأظهرت الضرر الجسيم الناجم عن إساءة استخدام المبيدات الزراعية على العالم الحيوي بأسره، بما في ذلك الإنسان". وهذا هو الربيع الصامت. كان الصباح الباكر هنا مليئاً بأصوات الطيور. والآن اختفت جميع الأصوات، ولم يبق سوى الصمت الذي يغطي الحقول والغابات والمستنقعات.

تعتقد عالمة "ريتشيل كارسون" بأن الزراعة الصناعية الحديثة، دمرت بيئة الوجود البشري، وتؤدي إلى اختفاء الكائنات الحية تدريجياً، وفي النهاية، لن يكون على الأرض سوى الإنسان، وقد تكون تلك اللحظة هي لحظة انقراضه. وقد دعت "ريتشيل كارسون" أيضاً البشرية إلى التغلب على الضرر البيئي للزراعة الحديثة، وإلا سيأكل

68- تشيخ تشين، تشينغ يورونغ: "تحليل وتقييم أهداف وإجراءات التنمية الزراعية المستدامة في تايوان". مجلة الاستكشاف الزراعي في تايوان، 1999، العدد (01).

69- وانغ تشا خه، وفان ميجيون، "التنوير الثاني" بكين: مطبعة جامعة بكين، 2011.

الإنسان ثمارها ولن يتمكن من الإفلات من الانقراض. لذلك، حان الوقت لكسر خرافة الزراعة الصناعية الحديثة، وهناك حاجة إلى تفكير جديد وطريقة جديدة للتنمية الزراعية⁽⁷⁰⁾.

لحسن الحظ، اختارت الصين مسار الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"، الذي ينطلق من الظروف الوطنية المحددة للصين، ويتطور إلى ما بعد الزراعة الصناعية الحديثة في الغرب، نظراً للمشاكل الخطيرة التي سببتها الزراعة الصناعية الحديثة في الغرب⁽⁷¹⁾. وعلى الرغم من أن هذا خيار صعب للغاية، إلا أنه قرار استراتيجي ضروري. يجب أن يكون أساس تطوير الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"، هو تشجيع الصالح ونبذ الطالح في الزراعة الصناعية الحديثة والزراعة البتروكيمياوية، ولكن ليس من الضروري العودة إلى "زراعة القطع والحرق" أو "الزراعة الخالية من التلوث" بشكل تام، كما أنه من غير الواقعي عودة الناس إلى المجتمع الزراعي ما قبل الحداثة.

إن الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"، ليست إنكاراً للزراعة الحديثة، ولكنها تقف على مستوى عالٍ جديد لتجاوزها. وتعتبر الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"، نوعاً جديداً من الزراعة ذات المدخلات المنخفضة، واستهلاك الطاقة المنخفض، والتلوث المنخفض، والمخرجات المرتفعة، ولا تختلف عن الزراعة الصناعية الغربية فحسب، بل تمارس أيضاً مزايا العلوم والتكنولوجيا الحديثة، وتعطي مضموناً جديداً لتحديث الزراعة. وتختلف عن الزراعة الصناعية الحديثة، التي تضع التنمية الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي في المقام الأول، وتجعل الإثراء السريع هو الهدف الأول، فعلى النقيض، الزراعة "موفرة للموارد وصديقة للبيئة" تضع مؤشر سعادة البشر في المقام الأول وتولي أهمية للتناغم بين الإنسان والطبيعة، والغرض الأساسي من التنمية هو تعزيز التطوير والازدهار المشترك بين الإنسان والطبيعة. وإذا قلنا إن الزراعة الصناعية الحديثة تعتبر الإنتاج الزراعي عملية ميكانيكية، فإن الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" تعتبر الإنتاج الزراعي عملية تنمية أنشأها الإنسان

70- راشيل كارسون، ترجمة لورويلان، ولي تشانغ شينغ: "الربيع الصامت"، دار جيلين الشعبية للنشر، 1997.

71- وانغ تشا خه: "الريف ذو توجهين والزراعة ما بعد الحداثة". مقالات المؤتمر الدولي الأكاديمي لتطوير الريف ذي التوجهين والزراعة الإيكولوجية"، حرره مركز أبحاث التنمية الريفية التابع لأكاديمية خونان للعلوم الاجتماعية، ومعهد تشانغشا للعلوم الاجتماعية، تشانغشا، خونان، الصين، 2009، العدد (11).

سادساً: الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" والزراعة منخفضة الكربون، والزراعة الدائرية والزراعة الإيكولوجية

في السنوات الثلاثين الماضية، برزت المشاكل التي جلبتها الزراعة الصناعية الحديثة بشكل متزايد، وأبرزها سلسلة العواقب الوخيمة المتمثلة في استنزاف الموارد، وتدهور البيئة والكوارث الطبيعية المتكررة التي أدت إلى أزمة الطاقة العالمية والأزمة البيئية والأزمة الإيكولوجية وأزمة المناخ. ومن أجل العثور على الأشكال المختلفة من أساليب التنمية الزراعية للزراعة الصناعية الحديثة، تعمل الدول الغربية المتقدمة باستمرار على استكشاف أساليب التنمية الزراعية المستدامة، واقترحت على التوالي مجموعة متنوعة من "الزراعة ما بعد الحداثة"، مثل الزراعة منخفضة الكربون، الزراعة الدائرية، الزراعة الإيكولوجية، الزراعة العضوية، الزراعة المكثفة، الزراعة الدقيقة، والزراعة موفرة للموارد وغيرها. وعلى الرغم من اختلاف المفاهيم، إلا أنهم يتركزون بشكل أساسي على حل مشاكل التنمية في الزراعة الصناعية الحديثة، والبحث عن أساليب جديدة للتنمية⁽⁷³⁾، والتي يمكن اعتبارها أساس "الخطة البديلة" للزراعة الصناعية الحديثة. ويعبر مضمونها عن "استخدام تدابير الممارسات الزراعية التقليدية، والجمع بينها وبين خصائص التكنولوجيا الحديثة، وإنتاج الغذاء الصحي، وتمكين الناس من التمتع بحياة أفضل وتحقيق مستقبلهم الخاص".

من الناحية النظرية، يتطلب الأمر التشغيل والإدارة وفقاً لـ "مبادئ علم الإيكولوجية، وعلم الاقتصاد، وعلم الاقتصاد الإيكولوجي، والتركيز على علم الإيكولوجية في توجيه التنمية الزراعية من أجل تحقيق مزيج من التنظيم الطبيعي والتنظيم الاصطناعي؛ والسعي لتحقيق التناغم بين الإنسان والطبيعة، بدلاً من المواجهة بينهما والوصول إلى الاستدامة الحيوية والاستدامة الثقافية"⁽⁷⁴⁾. والأكثر تمثيلاً بينهما هي: الزراعة منخفضة الكربون، والزراعة الإيكولوجية والزراعة الدائرية، وهناك ارتباط بينهما

72- وانغ تشا خه، وفان ميجيون، "التنوير الثاني". بكين: دار جامعة بكين للنشر، 2011.

73- تشي تشين بياو، تشي جي، تشو هوي: "الدلالات والخصائص الجوهرية لنظام الإنتاج الزراعي الموفر للموارد والصديق للبيئة". مجلة التحديث الزراعي، 2012، العدد الثالث.

74- دونغ خوي: "إمكانية الزراعة ما بعد الحداثة". مجلة الماركسية والواقع، 2008، العدد الخامس.

وبين الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"، وأيضاً اختلافات عنها. (انظر الجدول 3-2).

الزراعة منخفضة الكربون هي دمج مفهوم التنمية الاقتصادية منخفضة الكربون في الإنتاج الزراعي، وهي التي تعتمد بشكل أساسي على الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتتخذ الاستهلاك المنخفض للطاقة، والانبعاثات المنخفضة، والتلوث المنخفض كخصائص أساسية، وتطبق التغيير التكنولوجي والابتكار المؤسسي لتلبية الطلب الحالي والمستقبلي المتزايد على الغذاء. وتتماشى الزراعة منخفضة الكربون التي تتركز على تقليل الاعتماد على الطاقة الأحفورية، مع الخصائص المزدوجة المنخفضة للزراعة "موفرة للموارد وصديقة للبيئة"، التي تتركز على مدخلات الطاقة المنخفضة للمواد وانبعاثات النفايات المنخفضة⁽⁷⁵⁾، وبالتالي، تشمل الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" أيضاً الزراعة منخفضة الكربون.

تُعد الزراعة الإيكولوجية من أساليب التنمية الزراعية، التي يمكن أن تكون مستدامة بشكل ذاتي في النظام الإيكولوجي، ومنخفضة المدخلات ونظام اقتصادي قوي، ومقبولة في مجال الإيكولوجية والأخلاق والجمال، وتتطلب احترام قوانين الطبيعة وقوانين الإيكولوجية، وتتخذ دوران المواد وتحويل الطاقة بين الأحياء والبيئة كخصائص أساسية، بحيث يمكن لإنتاج وتطوير الزراعة إنشاء نظام توازن بيئي بين الأحياء المعنية والبيئة، وتحقيق استخدام تدوير المواد وتحويل تدفق الطاقة، وتحقيق الصيانة الذاتية والتنظيم الذاتي للعملية الزراعية الإيكولوجية، وضمان الاستخدام الرشيد والمستدام للموارد ومنع التدهور البيئي⁽⁷⁶⁾.

تؤكد الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" على التنمية المنسقة للنظام الإيكولوجي والنظام الاقتصادي البشري، ومن سماتها الأساسية تحقيق التنمية المتناغمة بين الإنسان والطبيعة، وتتضمن أيضاً الزراعة الإيكولوجية.

75- هوانغ قوي تشن، تشاو تشي قوي: "الاقتصاد منخفض الكربون، والزراعة منخفضة الكربون وإنتاج محاصيل منخفضة الكربون". مجلة جامعة جيانغ شي للزراعة (طبعة العلوم الاجتماعية)، 2013، العدد الثالث.

76- وانغ تشا خه: "الريف ذو توجهين" والزراعة ما بعد الحداثة، مقالات المؤتمر الدولي الأكاديمي لتطوير الريف ذي التوجهين والزراعة الإيكولوجية. حرره مركز أبحاث التنمية الريفية التابع لأكاديمية خونان للعلوم الاجتماعية، ومعهد تشانغشا للعلوم الاجتماعية، تشانغشا، خونان، الصين، 2009، العدد (11).

الزراعة الدائرية هي تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري في النظام الزراعي، وتقوم على المبادئ الأساسية للتخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير، وتتخذ إعادة استخدام الموارد الزراعية متعددة المراحل كخصائص أساسية، وتؤسس عملية إعادة تدوير "الموارد - المنتجات - الموارد المتجددة" في نظام الإنتاج الزراعي، بحيث يمكن تحويل نفايات الإنتاج المرتفع إلى مواد خام للإنتاج المنخفض، وإعادة تدويرها لتقليل استهلاك الموارد الطبيعية وتخفيف الضغط على البيئة الإيكولوجية، وتحقيق المدخلات المنخفضة والانبعاثات المنخفضة وكفاءة استخدام الموارد العالية في الإنتاج الزراعي⁽⁷⁷⁾.

يمكن ملاحظة أن خصائص كفاءة الاستخدام العالي، واستهلاك الموارد المنخفض للزراعة الدائرية، تتوافق تمامًا مع متطلبات تطوير الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"، والتي تؤكد على الحد الأقصى من الادخار لعوامل الإنتاج الزراعي، والحد الأقصى من تخفيض العوامل الخارجية السلبية للإنتاج الزراعي. وتتضمن الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" أيضًا على الزراعة الدائرية.

وخلاصة القول، تعتبر الزراعة منخفضة الكربون، والزراعة الإيكولوجية، والزراعة الدائرية، من أساليب الممارسة الرئيسة للزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"، فعلى الرغم من اختلاف التركيز، مثل الزراعة منخفضة الكربون والزراعة الدائرية، يتركزان على تقليل استهلاك الموارد وإعادة استخدام وإعادة تدوير الموارد⁽⁷⁸⁾، ويتمثل جوهرهما في تحسين معدل استخدام الموارد ومعدل توفير الموارد. تؤكد الزراعة الإيكولوجية على تطوير الزراعة وفقًا للقوانين الطبيعية، وجوهرها هو تحسين البيئة الإيكولوجية. ومع ذلك، جميع هذه الأنواع تؤكد على أن التنمية الزراعية يجب أن تتناسق مع الموارد والبيئة، من أجل تحقيق الحلقة الجيدة بين نظام البيئة الإيكولوجية والنظام الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق الوحدة العضوية للمنافع الإيكولوجية والفوائد الاقتصادية والاجتماعية.

هذه هي المتطلبات الجوهرية للزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"، وهي

77- لين تشانغ بين، تشو ينغ، وليو لي هوي: "نظريات وممارسات تطوير الزراعة الدائرية في الصين". مجلة الصين للزراعة الإيكولوجية، 2013 العدد الأول.

78- تشي تشين بياو، تشي جي، تشو هوي: "الدلالات والخصائص الجوهرية لنظام الإنتاج الزراعي "ذي توجهين""، مجلة التحديث الزراعي، 2012، العدد الثالث.

التحول في أساليب التنمية الزراعية التقليدية، وهي تطبيق نظريات التنمية المستدامة، لتوجيه التنمية الزراعية والاقتصادية الريفية، في ظل القيود الشديدة والمتزايدة على الموارد، التي يواجهها الإنتاج الزراعي، من أجل تحقيق الابتكارات في مفاهيم الإنتاج الزراعي، وهي استخدام التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات لمحاكاة عملية النمو والتنمية، وتشمل النظام متعدد التخصصات والنظام العملي والتكنولوجي من أجل تحقيق الابتكارات في التكنولوجيا الزراعية. ومع ذلك، فإن الزراعة منخفضة الكربون، والزراعة الإيكولوجية، والزراعة الدائرية تتميز بالاختلافات الواضحة عن الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة".

جدول (2-3): مقارنة بين الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"، والزراعة

منخفضة الكربون، والزراعة الإيكولوجية، والزراعة الدائرية

نوع التنمية الزراعية	الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"	الزراعة منخفضة الكربون	الزراعة الإيكولوجية	الزراعة الدائرية
الفكرة الجوهرية	تسريع التحول في أساليب الإنتاج الزراعي	تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري	موازنة النظام الإيكولوجي	إعادة التدوير
الوضع المتبادل	التكامل العالي والتعميم لأشكال الزراعة المتعددة	تتطلب كل من الزراعة الإيكولوجية أو الزراعة الدائرية "انبعاثات منخفضة"، لذلك تعد الزراعة منخفضة الكربون نموذج التنمية الزراعية الحالي	في المستوى الأدنى، يتم تدوير المواد والطاقة، وخاصة في المواد، ويكون معدل استخدام النفايات الزراعية المنخفضة، وقد عكست الزراعة الإيكولوجية مفاهيم الزراعة الدائرية	في المرحلة المتقدمة من الزراعة الإيكولوجية، تحتوي الزراعة الدائرية على المحتويات التي تعبر عنها الزراعة الإيكولوجية وهي مظهر مهم للزراعة الإيكولوجية
الخصائص الزراعية	موفرة للموارد، وصديقة للبيئة	استهلاك منخفض للطاقة، استهلاك منخفض للمواد، انبعاثات منخفضة، تلوث منخفض، كفاءة عالية وفائدة عالية	تقوم على أساس احترام قانون الاقتصاد البيئي، ويجب تنظيم الإنتاج الزراعي وفقاً لفكر النظام	تتخذ "R 3" كمبدأ أساسي (الاختزال، إعادة الاستخدام، إعادة التدوير)
نظام الدعم	علم النظام	علم النظام	علم النظام	علم النظام
أهداف التنمية	تحقيق التنمية الزراعية المستدامة	تحقيق التنمية الزراعية المستدامة	تحقيق التنمية الزراعية المستدامة	تحقيق التنمية الزراعية المستدامة

التركيز على التنمية	تتكرر على توفير الموارد المشتركة التي توفر الموارد وتحافظ على البيئة	تتكرر على توفير الموارد	تتكرر على حماية البيئة	تتكرر على توفير الموارد
مساحة التنمية	تتميز بالافتتاحية ولا تلتزم بشكل معين من نماذج الإنتاج الزراعي	قيود الزمان والمكان	قيود الزمان والمكان	قيود الزمان والمكان
نماذج الإنتاج	تنوع الأنماط بما في ذلك الأشكال المختلفة لأساليب الإنتاج الزراعي	نموذج الإنتاج الزراعي المنخفض المصدر (الإنتاج المنخفض، الإنتاج الدائري)، نموذج الإنتاج الزراعي لتعزيز تنحية الكربون (نموذج تعزيز تنحية الكربون في الأراضي الحرجية، نموذج تعزيز تنحية الكربون في الأراضي الزراعية)، نموذج البناء الريفي منخفض الكربون (نموذج منخفض الكربون، الغاز الحيوي وغيرها من نماذج إنتاج الطاقة المتجددة الأخرى)	نموذج تنمية الأرض ثلاثي الأبعاد، نموذج التنمية الشاملة لمستجمعات المياه، نموذج الإنتاج الإيكولوجي للفناء، نموذج الزراعة المحافظة على التربة والمياه، نموذج الاستخدام الشامل للماشية والدواجن والأراضي الزراعية، نموذج الإنتاج المشترك للزراعة والغابات وتربية الحيوانات	إعادة تدوير الكتلة الحيوية، الإنتاج المركب ثلاثي الأبعاد، التحسين الشامل للبيئة الإيكولوجية وغيرها من أساليب الإنتاج الأخرى
استخدام الموارد	حسب الظروف المحلية، ووفقاً لاتجاهات التنمية الزراعية، يكون استخدام الموارد أكثر مرونة	تقييد استخدام الأسمدة الزراعية والآلات الزراعية	الاستخدام المناسب للأسمدة الزراعية وتشجيع استخدام الآلات الزراعية	تقييد استخدام المبيدات والأسمدة وتشجيع استخدام الآلات الزراعية

1- يتميز مفهوم الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" بالشمولية. تتكامل الزراعة "ذات التوجهين" مع الزراعة منخفضة الكربون والزراعة الإيكولوجية والزراعة الدائرية بدرجة عالية. ومن منظور أولويات التنمية الزراعية، تركز الزراعة منخفضة الكربون والزراعة الدائرية على الحفاظ على الموارد، وتركز الزراعة الإيكولوجية على حماية البيئة، بينما يتمثل المفهوم الأساسي للزراعة "ذات التوجهين" في تسريع التحول في نماذج الإنتاج الزراعي، ويجب مراعاة الحفاظ على الموارد وحماية البيئة بشكل منهجي في النظام الاقتصادي، وتحقيق التنمية المشتركة للحفاظ على الموارد وحماية البيئة.

2- يتميز مفهوم الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" بالانفتاح. تغطي الزراعة "ذات التوجهين" الزراعة منخفضة الكربون، والزراعة الإيكولوجية، والزراعة الدائرية، وتتميز بخصائص التنمية المتعددة. ومن منظور مساحة التنمية الزراعية، تضمن الزراعة منخفضة الكربون والزراعة الإيكولوجية والزراعة الدائرية جوهر الزراعة التقليدية، ولكنها مقيدة بالزمان والمكان، والأشكال الزراعية المختلفة مناسبة للمناطق ذات الخصائص المختلفة للموارد الزراعية والهبات البيئية. بينما الزراعة "ذات التوجهين" لا تقتصر على النماذج المحددة للإنتاج الزراعي، والنماذج الزراعية التي تفضي إلى توفير الموارد وصديقة للبيئة، وتقع جميعها ضمن فئة الزراعة "موفرة للموارد وصديقة للبيئة"، والزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" قابلة للتطبيق على نطاق واسع من حيث الزمان والمكان. من منظور نماذج الإنتاج الزراعي، تتضمن نماذج الإنتاج الزراعي منخفض الكربون، على نموذج الإنتاج الزراعي المنخفض المصدر (الإنتاج المنخفض، الإنتاج الدائري)، نموذج الإنتاج الزراعي لتعزيز تنحية الكربون (نموذج تعزيز تنحية الكربون في الأراضي الحرجية، ونموذج تعزيز تنحية الكربون في الأراضي الزراعية)، نموذج البناء الريفي منخفض الكربون (نموذج منخفض الكربون، الغاز الحيوي وغيرها من نماذج إنتاج الطاقة المتجددة الأخرى) وغيرها من الأنواع؛ وتشمل نماذج الإنتاج الزراعي الإيكولوجي على نموذج التطوير ثلاثي الأبعاد للأرض، ونموذج التنمية الشاملة لمستجمعات المياه، ونموذج الإنتاج الإيكولوجي

في الفناء، ونموذج الزراعة المحافظة على التربة والمياه، ونموذج الاستخدام الشامل للماشية والدواجن والأراضي الزراعية، ونموذج الإنتاج المشترك للزراعة والغابات وتربية الحيوانات وغيرها من النماذج؛ ويتضمن نموذج الإنتاج الزراعي الدائري على نموذج إعادة تدوير الكتلة الحيوية، ونموذج الإنتاج المركب ثلاثي الأبعاد، ونموذج التحسين الشامل للبيئة الإيكولوجية وغيرها من النماذج المتنوعة الأخرى. وهناك اختلافات بين نماذج الإنتاج لمختلف الأشكال الزراعية، وتتنوع نماذج الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"، بما في ذلك نماذج الإنتاج لهذه الأشكال الزراعية. ومن منظور استخدام موارد الإنتاج الزراعي، تقيّد الزراعة منخفضة الكربون والزراعة الدائرية استخدام الأسمدة الكيماوية الزراعية، ولكن الزراعة منخفضة الكربون تحد من استخدام الآلات الزراعية، بينما تشجع الزراعة الإيكولوجية على استخدام الآلات الزراعية، والاستخدام المناسب للأسمدة الزراعية وفقاً للحالة.

تُعدّ الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"، هي الاستخدام الانتقائي للموارد، وفقاً لخصائص موارد مناطق الإنتاج الزراعي وخصائص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحدد استخدام الأسمدة الزراعية والآلات الزراعية وفقاً لاختيار نمط الإنتاج الزراعي. والشمولية والانفتاح للزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" لهما قيمة نظرية مهمة. وتوحد الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" فهم التنمية المستدامة للزراعة، وتضعف حجة نموذج الإنتاج الزراعي الرائد، والزراعة منخفضة الكربون، والزراعة الإيكولوجية، ويمكن أن تصبح جميع نماذج الإنتاج للزراعة الدائرية وسيلة للتنمية المستدامة للإنتاج الزراعي الإقليمي، وتوفر الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" التوجيه النظري لتعديل اتجاه التنمية الزراعية، واعتماد نموذج التنمية الزراعية ذات الميزة النسبية، وفقاً للظروف المحلية لتحقيق زيادة دخل المزارعين وزيادة الإنتاج الزراعي ورفع الكفاءة.

الفصل الرابع

الأهداف المتعددة للتحويل في أساليب التنمية الزراعية من خلال بناء "مجتمع موفر للموارد وصديق للبيئة"

ينبغي على التحويل في أساليب التنمية الزراعية في الصين، في ظل قيود الموارد والبيئة، أن يكسر ضغوط الموارد والبيئة، ويحل المشاكل الحقيقية المتمثلة في انخفاض الكفاءة الزراعية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، ونقل القوى العاملة الشابة، والتلوث البيئي والتدهور البيئي وغيرها، والتكيف أيضاً مع متطلبات القضايا المتشابكة لأساليب التنمية الزراعية في سياق العولمة، مثل التصنيع والتحضر والتدويل والبلدان المكتظة بالسكان، والتعامل مع تحديات تغير المناخ العالمي غير الطبيعية، والتقلبات المتزايدة في إمدادات المنتجات الزراعية في العالم. فالتحويل في أساليب التنمية الزراعية في الصين في ظل قيود الموارد والبيئة، هو تحول في الأهداف المتعددة، وتسريع التحويل في الاقتصاد الوطني ودمج التنمية الحضرية والريفية أثناء بناء "مجتمع موفر للموارد وصديق للبيئة"، ويستند إلى الأمن الغذائي وجودة المنتجات الزراعية وسلامتها، لتعزيز تحقيق حماية البيئة والحفاظ على الموارد، وزيادة دخل المزارعين ورفع الكفاءة الزراعية وغيرها من الأهداف الاستراتيجية الأخرى.

أولاً: دفع التحويل في الاقتصاد الوطني

شهد الاقتصاد الصيني فترة طويلة من النمو المستمر والسريع، وظهرت بعض المشاكل عميقة الجذور تدريجياً، وتشابكت التناقضات الجديدة والقديمة في العملية الاقتصادية، وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت البيئة الاقتصادية الدولية أكثر تعقيداً،

والاعتماد على التوسع في الصادرات على نطاق واسع غير واقعي على نحو متزايد، وتسببت الأزمة العالمية المالية في ارتفاع الحمائية التجارية، فضلاً عن النمو المتواصل للصناعات التحويلية في البلدان النامية الأخرى، وصعوبة استمرارية نماذج التنمية الاقتصادية المهيمنة على التجارة الخارجية على نحو متزايد.

على خلفية صعوبة انخفاض الارتفاع الحاد في تكاليف الإنتاج، مثل العمالة المحلية، تتزايد حدة المنافسة السعرية للمنتجات الصناعية بشكل عام مع البلدان النامية الأخرى، وهناك حاجة ملحة لتعجيل إلغاء الصناعات منخفضة الكفاءة وعالية الاستهلاك، والتركيز على تطوير صناعات ذات قيمة مضافة عالية وتكنولوجيا عالية. لذلك، تمر الصين بمرحلة حرجية من التحول الشامل للاقتصاد الوطني والفرص الاستراتيجية⁽⁷⁹⁾، وأصبح تغيير نماذج التنمية الاقتصادية هو الاتجاه الرئيس للعمل الاقتصادي.

يعد التحول في أساليب التنمية الزراعية مضموناً مهماً وداعماً أساسياً لتسريع التحول في نماذج التنمية الاقتصادية، وتعزيز التحول الاقتصادي للاقتصاد الوطني، فلا يمكن التحول في نماذج التنمية الاقتصادية بشكل جذري، دون التحول في أساليب التنمية الزراعية. ومن ناحية أخرى، الزراعة هي أساس التنمية الاجتماعية، والريف هو أكبر سوق لتوسيع الطلب المحلي.

وبالنظر بشكل عام إلى الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، وجدت معظم الأزمات الاقتصادية المخرج في الزراعة، ويمكن القول إن الزراعة هي الملاذ الآمن للأزمات الاقتصادية.

ويمكن للزراعة أن تصبح محركاً جديداً لتنمية الاقتصاد الوطني، وتعزيز التحول السلس من الاقتصاد الموجه نحو التصدير، إلى الاقتصاد الموجه نحو الداخل، وذلك من خلال التحول في أساليب التنمية الزراعية، وتعزيز القدرة الإنتاجية الشاملة للزراعة، والتحسين الشامل للقدرة التنافسية في أسواق المنتجات الزراعية ودخل المزارعين، والتطور الكبير للاقتصاد الريفي، وتعزيز الطلب على الأسواق الريفية بشكل كبير لتوسيع الطلب المحلي على نحو شامل. ومن ناحية أخرى، الزراعة هي الصناعة الأساسية

79- تشين ون شينغ: "يتطلب التحول في الاقتصاد الوطني ثلاثة اختراقات في مجال الزراعة". مجلة الشرق اليومية، 13 يوليو 2010.

للاقتصاد الوطني. وفي عملية التنمية الاقتصادية الحالية في الصين، الزراعة هي القطاع الأكثر احتياجًا لإدخال تحولات في أساليب التنمية سواء في التنظيم، والحجم، والفوائد، والتكنولوجيا ووسائل الإنتاج.

وفقًا لمعايير الزراعة الحديثة، لم يتغير الوضع الحالي للتصنيع المنخفض، والتسويق المنخفض، والتكثيف المنخفض للزراعة في الصين بشكل جذري، بالإضافة إلى استقرار الوضع الراهن المتمثل في حجم الإنتاج الصغير، والإدارة المتناثرة، والكفاءة المنخفضة، والمحتوى العلمي والتكنولوجي المنخفض⁽⁸⁰⁾، والسبب الأساسي هو عدم كفاءة أساليب التنمية، وعدم التحول في النماذج التقليدية للإنتاج والإدارة بشكل جذري، ويعد التحول في أساليب التنمية الزراعية مهمة استراتيجية رئيسة للتحول في نماذج التنمية الاقتصادية. وضعت اللجنة المركزية للحزب القضايا الريفية الثلاث المتمثلة في الزراعة والمناطق الريفية والمزارعين، على رأس أولويات الحزب والحكومة باعتبارها التحدي الرئيس للحزب الحاكم. فمنذ مطلع القرن الجديد، ركزت الوثيقة الأولى للجنة المركزية على حل القضايا الريفية الثلاث خلال 11 عامًا متتالية، وتوصلت إلى قرارات من أجل تسريع التحول في أساليب التنمية الزراعية والتكيف مع المتطلبات الجديدة للتحول الاقتصادي الوطني.

ولكن، في مواجهة الإنجازات الكبيرة للتصنيع للنهوض بالاقتصاد الوطني، أساء البعض المضمون الأيديولوجي، وطبقوا الفكر الرائد المتمثل في "نظرية التصنيع فقط" بشكل عملي، الأمر الذي سيؤدي بلا شك إلى تشكيل "ظاهرة أمريكا اللاتينية"، وهي التضحية بالتنمية الزراعية من أجل التنمية الصناعية.

من الواضح أن "نظرية التصنيع الموجه بالصادرات" هي التفسير الخاطئ للمفهوم العلمي للتنمية، وهي أيضًا نوع من النجاح السريع والربح العاجل، والافتقار إلى التفكير الاستراتيجي. لذلك، وفقًا لنظرية زراعة من أجل التنمية، يجب اعتبار التحول في أساليب التنمية الزراعية جزءًا أساسيًا من استراتيجية التنمية الفعالة للاقتصاد الوطني، واتخاذ العولمة الاقتصادية كخلفية، والوقوف على ذروة التحول الاقتصادي

80- تشين ونش ينغ: "التركيز على النقاط الساخنة والصعوبة في البناء الريفي الجديد". دار نشر معهد الإدارة الوطني، 2011، ص72.

الوطني، وتعزيز التنافسية الوطنية لتسريع التحول في أساليب التنمية الزراعية، وتحفيز الحيوية الزراعية وجعلها محركاً جديداً لتنمية الاقتصاد الوطني، وتحقيق قفزة في التحول السلس للاقتصاد الوطني.

ثانياً: تسريع التكامل بين التنمية الحضرية والريفية

أثبتت التجارب التاريخية، أن التنمية الحضرية تأتي دائماً في المقدمة، خلال عملية التحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، وتتبعها التنمية الريفية. ويُعد الاقتصاد الحضري والريفي نوعاً من الاعتماد المتبادل، فمن ناحية، يحتاج التحضر والتصنيع إلى الزراعة لتوفير ما يكفي من الغذاء والمواد الخام الصناعية، ويحتاج إلى المناطق الريفية لتوفير الأسواق الاستهلاكية وغيرها من أشكال الدعم؛ ومن ناحية أخرى، تحتاج الزراعة والتنمية الريفية إلى الصناعات الحضرية، لتوفير فرص العمل للقوى العاملة الفائضة لديها، وضمان المعدات والتكنولوجيا الحديثة اللازمة للتنمية الزراعية، والمنتجات الصناعية اللازمة للبناء الريفي والحياة. وفي هذا السياق، يعتمد التحضر والتصنيع في عملية التحديث بشكل أكبر على التحول الحديث في الزراعة والمناطق الريفية.

. وبالتالي، يجب علينا تحقيق التحول في أساليب التنمية الزراعية بشكل أساسي، والتحول الحديث في الزراعة التقليدية، من أجل القضاء على الهيكل المزدوج للمناطق الحضرية والريفية، وتعزيز التكامل بين المناطق الحضرية والريفية. ومن المنظور العملي، يعتمد تحديث البلدان والمناطق المتقدمة على التعزيز المنسق للتصنيع والزراعة والتحديث الريفي. ومن الواضح أن التحول في أساليب التنمية الزراعية، يلعب دوراً أساسياً واستراتيجياً في تعزيز التكامل بين التنمية الحضرية والريفية.

في الوقت الحاضر، دخلت الصين بشكل عام مرحلة التنمية التي تعمل فيها الصناعة على تعزيز الزراعة، وتقود التنمية الحضرية عملية التنمية الريفية، وتتمثل هذه الفترة الحرجة في إصلاح الزراعة التقليدية، وتحقيق التحول الحديث في الزراعة، ويخضع نموذج الإنتاج، والهيكل الصناعي، والتكوين الاجتماعي الريفي، وأيديولوجية المزارعين، لتغيرات كبيرة، كما تميزت عملية تنمية الزراعة الحديثة بالأسس المتماثلة.

في الوقت نفسه، هناك العديد من المشاكل العميقة للتخلف الزراعي، لم تعالج بشكل جذري منذ فترة طويلة، مثل تباطؤ التنمية الريفية وصعوبة زيادة دخل المزارعين في الصين وغيرها، وهذا ليس انعكاسًا واقعيًا للتغيرات العميقة في الزراعة والبيئة الريفية الداخلية والخارجية فحسب، بل يعد أساسًا لمختلف التناقضات العميقة المتراكمة، على مدى فترة طويلة في الهيكل المزدوج للمناطق الحضرية والريفية⁽⁸¹⁾.

والسبب الأساسي هو أن عملية التصنيع والمعلوماتية، والتحضر والتحديث الزراعي غير متزامنة وغير متطابقة، والتحديث الزراعي هو "لوحة قصيرة"، تؤدي إلى التنمية المزدوجة للمناطق الحضرية والريفية، وتشكيل هيكل مزدوج للمجتمع الاقتصادي الحضري والريفي.

ومع استمرار اتساع الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، يتحول الارتفاع المتزايد في الهيكل المزدوج للمناطق الحضرية والريفية، إلى التناقض الرئيس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين، وتسريع التحول الحديث للزراعة، وحل مشاكل الاتصال بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية بشكل فعال، والترابط بين التنمية الريفية والحضرية، والاقتران بين عناصر الموارد الريفية وعناصر الموارد الحضرية وغيرها. وبهذه الطريقة، أصبح كسر الهيكل المزدوج للمناطق الحضرية والريفية، وتشكيل نموذج جديد للتكامل بين التنمية الحضرية والريفية، هو المشكلة الاستراتيجية لحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين.

ثالثًا: ضمان الأمن الغذائي الوطني

يُعد الأمن الغذائي الأساس المادي لاستقرار الدولة على المدى الطويل، وهو أيضًا جزء مهم من استراتيجية الأمن القومي. وإذا حدثت أزمة الغذاء لدولة كبرى يبلغ عدد سكانها أكثر من مليار نسمة، فستكون كارثة على الصين والعالم.

فهناك أهمية محلية وعالمية للتحول في أساليب التنمية الزراعية، لضمان الأمن الغذائي على الصين. من المنظور المحلي، على الرغم من أن التنمية الزراعية في الصين

81-آراء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة حول السياسات التي تعزز زيادة دخل المزارعين، جريدة الشعب اليومية، 29 فبراير 2004.

تمر بأفضل فترة في التاريخ، حيث حقق إجمالي إنتاج الحبوب تسع زيادات متتالية، ولكن مع تسارع التصنيع والتحضر في الصين، تواصل القوى العاملة الريفية الهجرة إلى المدن بحثاً عن العمل، الأمر الذي أدى إلى تزايد ظاهرة "القرى الجوفاء" وهجر الأراضي المزروعة بشكل مستمر، وأصبحت الأسئلة المتعلقة "من يزرع، وكيف نزرع" من القضايا الخطيرة للأمن الغذائي التي لا يمكن تجاهلها.

ولأسباب عديدة، لا يزال مستوى التنمية الزراعية بعيداً عن الوصول إلى الارتفاع المناسب، ومع تزايد الطلب الصارم على الغذاء، وتعزيز قيود الموارد والبيئة بشكل مستمر، يواجه الأمن الغذائي التحدي المتمثل في إمكانية أساليب التنمية الزراعية من تعجيل عملية التحول.

من المنظور الدولي، في ظل المنافسة الاقتصادية العالمية، تسببت أزمة الغذاء الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، في حدوث أزمة سياسية واجتماعية في بعض البلدان والمناطق بين الحين والآخر، وأصبح الغذاء والنفط والعملة أسلحة استراتيجية في المنافسة الاقتصادية العالمية، ولا شك أن القدرة الإنتاجية الزراعية الشاملة، والقدرة التنافسية لأسواق الغذاء، أصبحت جزءاً مهماً من الاستراتيجية العالمية للدول المكتظة بالسكان⁽⁸²⁾.

أصبح ضمان الأمن الغذائي الوطني، الهدف الأساسي للتنمية والتحول الزراعي في الصين، ومهمة استراتيجية شاقة للغاية في الفترة التاريخية الجديدة. في الوقت الحاضر، تواجه الصين وضعاً سلبياً يتمثل في سيطرة الدول الغربية المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على سوق المنتجات الزراعية في العالم، وبصفتها بلداً زراعياً تقليدياً في العالم، فليس للصين صوت وتأثير في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية، حتى في أزمة الغذاء العالمية، لا يمكنها إلا الجلوس ومشاهدة الأرباح الضخمة لأسواق الغذاء العالمية دون مشاركة أو تأثير، وأصبحت الزراعة المطلوبة في الدول الكبرى هي "زراعة الحبوب". إذا قمنا بتسريع التحول الحديث في الزراعة من منظور ذروة الاستراتيجية الوطنية،

82- تشو يو تشا، تشن ونش ينغ: "يجب أن يتعامل الأمن الغذائي الوطني في العصر الجديد مع التحديات الجديدة". جريدة الشرق اليومية، 25 مايو 2013.

فمن الضروري اختراق النظرية التقليدية للتقسيم الوطني للعمل والميزة النسبية، ودمج التحول في أساليب التنمية الزراعية، في استراتيجية تعزز القدرة التنافسية الوطنية العالمية للدولة، وتحويل الزراعة إلى صناعة استراتيجية تخدم المنافسة العالمية للدولة، وتشكل قدرة إنتاجية زراعية شاملة للتنمية المستدامة، وتحقيق التنمية المستدامة للزراعة، وتحويلها إلى قدرة تنافسية قوية في الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية، وتحسين قدرة الزراعة على ممارسة نظرية اللعبة في الأسواق العالمية، من أجل تعزيز الأمن الغذائي المحلي، وفهم مبادرة الأمن الغذائي الوطني والارتقاء إلى الميزة الاستراتيجية للبلد بأكمله⁽⁸³⁾.

ولضمان الأمن الغذائي الوطني، يجب أن نوضح ثلاثة أهداف رئيسية: تسريع التحول الحديث في الزراعة، وتعزيز قدرة الإنتاج الزراعي بشكل شامل، وتلبية الطلب المحلي على الغذاء بشكل فعال؛ تعجيل التحول الحديث في الزراعة، ورفع القدرة التنافسية لسوق الغذاء الصيني بشكل شامل، وتوسيع صوته في نظام الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية؛ تسريع التحول الحديث في الزراعة، وتعزيز الزراعة بشكل شامل لتصبح صناعة استراتيجية تخدم المنافسة العالمية للصين، ودفع القدرة التنافسية العالمية للبلاد؛ ويتميز بناء "تنمية مستدامة واستنتاجات متعددة لنظام الأهداف الاستراتيجية" بـ "الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي على المدى القصير، والمبادرة الدولية على المدى المتوسط، والقيادة الدولية على المدى الطويل".

رابعاً: ضمان جودة المنتجات الزراعية

مع التطور السريع لسياسة الإصلاح والانفتاح على مدى العقود الماضية، تمر التنمية الزراعية في الصين بفترة مهمة تتمثل في التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، وإعادة التحول في إمدادات المنتجات الزراعية من التركيز على النمو الكمي إلى التركيز على الكمية والجودة.

باعتبارها مسألة معيشية رئيسية، تتعلق جودة وسلامة المنتجات الزراعية، بتعديل الهيكل الصناعي الزراعي وتحسين دخل المزارعين وفوائد الزراعة الشاملة، وبالقدرة

83- تشين ون شينغ: "يتطلب التحول في الاقتصاد الوطني ثلاثة اختراقات في مجال الزراعة". مجلة الشرق اليومية، 13 يوليو 2010.

التنافسية في أسواق المنتجات الزراعية، والقدرة على التكيف مع حواجز التجارة الدولية؛ وترتبط فقط بنوعية حياة الناس وسلامتهم واستقرارهم الاجتماعي؛ وتتصل بتحسين البيئة الإيكولوجية والتنمية المستدامة للزراعة. إنها قضية استراتيجية تتعلق بالتنمية الزراعية وسلامة الغذاء وحماية البيئة والتنمية الاقتصادية.

على الرغم من أن حالة جودة وسلامة المنتجات الزراعية في الصين كانت مستقرة بشكل عام، وتحسنت تدريجياً في السنوات الأخيرة، وقدمت إسهامات هامة لضمان الإمداد الفعال للمنتجات الزراعية، وتلبية احتياجات المستهلكين وزيادة دخل المزارعين. ولكن، مع تسارع العولمة الاقتصادية والتصنيع والتحضر، تدهورت البيئة الإيكولوجية الزراعية تدريجياً، وانخفض عامل السلامة للمنتجات الزراعية بشكل مستمر، وأصبحت جودة وسلامة المنتجات الزراعية بارزة بشكل متزايد.

أصبحت بقايا المبيدات الزراعية، والنترات، والمعادن الثقيلة المفرطة، وغيرها من المشاكل، محط اهتمام الرأي العام بشكل متزايد، ولا سيما سلسلة المشاكل الخاصة بسلامة الغذاء التي وقعت بعد حادثة "الم تلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس)"، مثل مشكلة "الأرز السام"، و"الأسماك التوربينية"، و"تلوث منتجات حليب سانلو" وغيرها، مما جعلت أزمة جودة وسلامة المنتجات الزراعية تقترب من درجة الاضطراب الاجتماعي، وتؤثر بشكل خطير على السمعة العامة لسوق المنتجات الزراعية الصينية. لذلك، يعد تحسين مستوى جودة وسلامة المنتجات الزراعية، هدفاً هاماً للتحويل في أساليب التنمية الزراعية، وهو أيضاً أحد المشكلات الرئيسية التي تتطلب حلاً عاجلاً للتنمية الزراعية في المرحلة الجديدة. فهي تهدد جودة وسلامة المنتجات الزراعية على حياة وصحة الإنسان بشكل مباشر، وتؤثر على القدرة التنافسية الدولية للمنتجات الزراعية الصينية. وفي عصر العولمة الاقتصادية، تعد المنافسة الدولية لتجارة المنتجات الزراعية منافسة سعرية ومنافسة الجودة والسمعة، وجودة وسلامة المنتجات الزراعية، هي القدرة التنافسية الأساسية للأسواق.

فمن الضروري ترسيخ مفهوم الإنتاج الأخضر، ووضع جودة وسلامة المنتجات الزراعية وسلامة الكمية على نفس المستوى الرفيع والمهم، وتطوير الزراعة ذات "الجودة العالية، الإنتاج العالي، والفوائد المرتفعة، والإيكولوجية والأمنية"، وتعزيز

التخصص الزراعي، والتنمية القياسية وواسعة النطاق والمكثفة من أجل دفع التحول الاستراتيجي في التنمية الزراعية، وتحسين مستوى جودة وسلامة المنتجات الزراعية. وهناك هدفان محددان: أولاً: من خلال التحكم في المدخلات الزراعية والإنتاج المعيارى، يتم السيطرة بشكل كلي على بقايا المواد السامة والضارة في المنتجات الزراعية، ومنع المصدر المتسبب في مخاطر الجودة والسلامة للمنتجات الزراعية، وضمان صحة المستهلكين على نحو واسع. ثانياً: من خلال تحسين جودة المنتجات الزراعية، يمكن إنشاء علامة تجارية للمنتجات الزراعية عالية الجودة، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية على نحو شامل، وضمان رفع كفاءة القطاع الزراعي، وزيادة دخل المزارعين، والتنمية الزراعية المستدامة.

خامساً: تعزيز الحفاظ على الموارد

تعد القدرة الاستيعابية للموارد، بمثابة عنق الزجاجة الرئيس الذي يعوق التنمية المستدامة للاقتصاد والمجتمع الصيني، والحماية الواقعية والاستخدام الرشيد لمختلف الموارد. وتحسين كفاءة استخدام الموارد، والسعي لتحقيق أقصى قدر من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية بأقل قدر ممكن من استهلاك الموارد، هو مشروع طويل الأجل ومنهجي بالنسبة لبلد مكتظ بالسكان ويعاني من نقص خطير في نصيب الفرد من الموارد.

على الرغم من أن التنمية الزراعية في الصين حققت نتائج ملحوظة في السنوات الأخيرة، إلا أنها لم تتمكن بشكل جذري من التخلص من المفهوم التقليدي للتنمية الذي يعتمد على الموارد، فلا يزال هناك عدد كبير من ظواهر التنمية المستغلة للموارد الزراعية، ولا يزال يُطبق نموذج الإنتاج الخطي للتدفق الأحادي لـ "مدخلات الموارد، مخرجات المنتجات الزراعية وتصريف النفايات"، مما يتسبب في الاستهلاك المفرط للموارد غير المتجددة مثل الأرض والمياه، والاستخدام المكثف وحتى التصريف العشوائي للنفايات والمواد السامة والضارة وغيرها من المشكلات، التي جلبت بشكل متزايد تحديات خطيرة على تنمية الصين في المستقبل⁽⁸⁴⁾.

84- تشين يانغ، لو تيان شيا: "يجب أن يسلك تطوير الزراعة الحديثة طريق الحفاظ على الموارد". جريدة هاي لونغ جيانغ للاقتصاد، 19 يوليو 2011.

وإيلاء الاهتمام الكامل والنظر إلى القدرة الاستيعابية للموارد، وتعزيز الحفاظ على الموارد، وتمكين الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية المحدودة، هو هدف مهم ومطلب أساسي لتسريع التحول في أساليب التنمية الزراعية. وتعزيز الحفاظ على الموارد يتطلب حتمًا التحول في أساليب التنمية الزراعية، من النموذج السابق الذي يقوم على "المدخلات المرتفعة، والاستهلاك العالي للطاقة، والتلوث العالي، والمخرجات المنخفضة" إلى نموذج يقوم على "المدخلات المنخفضة، والاستهلاك المنخفض للطاقة، والتلوث المنخفض، والمخرجات المرتفعة"، مما يحسن كفاءة استخدام الموارد كشرط أساسي، ويحقق الاهتمام المتساوي بين تنمية الموارد والحفاظ عليها.

أولاً: الحد من استخدام الموارد من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الموفرة وتعديل هيكل التنوع الزراعي، مع ضمان تحسين الإنتاج الزراعي، والحد من الاستهلاك الزراعي للطاقة، والموارد المائية، والمواد الخام وموارد الأرض وغيرها. ثانيًا: وهذا يعني أنه من خلال تبادل الموارد والطاقة داخل الزراعة والصناعة، واستخدام موارد النفايات الزراعية، يمكن تحقيق إعادة التدوير والاستخدام الفعال للموارد الزراعية. ثالثًا: دفع تطوير واستخدام الطاقة المتجددة في الزراعة، من خلال تعزيز الاستخدام الشامل لطاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة الكتلة الحيوية وغيرها من الطاقة البديلة في قطاع الزراعة، وتحسين مستوى تطبيق الطاقة المتجددة في الزراعة ودفع التنمية المستدامة للزراعة.

سادسًا: تحقيق صداقة البيئة

تهدف حماية البيئة الإيكولوجية، وإقامة علاقة تفاعلية حميدة بين الإنسان والبيئة، وتحقيق التنمية المنسقة والمستدامة لأنشطة الإنتاج والاستهلاك والنظام الإيكولوجي الطبيعي، إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في بناء حضارة إيكولوجية صديقة للبيئة، ومساعدة الناس في تنفس الهواء النقي، وتناول الماء النظيف والطعام الآمن، والإنتاج والعيش في الفضاء الإيكولوجي للجبال والمياه الخضراء والسماء الزرقاء، فهي مشكلة إنمائية ومعيشية.

على الرغم من أن هناك جهودًا تبذل لكبح تدهور البيئة الإيكولوجية في الصين تدريجيًا،

إلا أن تدهور البيئة الإيكولوجية حقيقة لا جدال فيها، خاصة مشكلة السيطرة على الضباب متزايد الخطورة، والتي تتطلب أيضاً عملاً شاقاً طويل الأمد.

والسبب الرئيس في أزمة أمن البيئة الإيكولوجية الحالية في الصين هو التصنيع والتحضر على نطاق واسع، كما أن طريق التحضر ونموذج التنمية الزراعية الواسع هما السببان في تلك الأزمة. على سبيل المثال، يؤدي التطور المستغل إلى تفاقم تآكل التربة وتقليل الأراضي الرطبة، وتؤدي إساءة استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية إلى تدهور وظائف الأرض وانقراض الأنواع وغيرها، وتجاوز التلوث الزراعي غير النقطي في العديد من الأماكن التلوث الصناعي.

فهو يتسبب في مزيد من التلوث والتدهور للبيئة الإيكولوجية بأكملها، ويكسر أيضاً الدائرة الجيدة للنظام الإيكولوجي الزراعي، وتكرار الكوارث الطبيعية، وتشكل المشاكل المتعلقة بسلامة الغذاء تهديداً كبيراً للأمن الغذائي للصين والتنمية المستدامة للزراعة. وفي ظل هذه الضغوط، يُعد تحقيق صداقة البيئة، وتعزيز القدرة الاستيعابية للموارد والبيئة، وتوسيع التنمية الزراعية نحو اتجاه الإيكولوجية والوظائف المتعددة الأخرى، من أجل تعزيز الدورة الذاتية الطبيعية للزراعة والقدرة على التنقية الذاتية، وتخفيف ومعالجة أضرار أنشطة الحياة والإنتاج على النظام الإيكولوجي والموارد والبيئة، هدفاً مهماً للتحويل في أساليب التنمية الزراعية في الصين، وأيضاً استجابة حتمية للبيئة الإيكولوجية الزراعية الحالية.

انطلاقاً من الوضع الحالي لموارد النظام الإيكولوجي الزراعي والقدرة الاستيعابية للبيئة في الصين، يجب على تسريع التحويل الزراعي وتحقيق الصداقة البيئية مراعاة هدفين رئيسيين: ضمان توفير المنتجات الزراعية وتحسين البيئة الإيكولوجية. يتمثل الجوهر في تحقيق المعالجة غير الضارة للإنتاج الزراعي، في تشجيع استخدام المدخلات الزراعية غير الضارة، مثل المبيدات البيولوجية والأسمدة العضوية والأغشية الزراعية القابلة للتحلل والديزل الحيوي، وتحسين هيكل المنتجات الزراعية والزراعة، وتحقيق التوازن الإيكولوجي الزراعي مع ضمان الكفاءة الزراعية. ويرتبط توفير الموارد ارتباطاً وثيقاً بصداقة البيئة، ويتمثل توفير الموارد في تقليل انبعاثات التلوث وحماية البيئة الإيكولوجية بدرجة كبيرة، مثل توفير المبيدات والأسمدة، وحفظ الأغشية وإعادة تدوير

الموارد. والهدف من توحيد الاثنين في الاستراتيجية الشاملة نحو بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة"، هو تعزيز التحسين المتزامن للمنافع الاقتصادية الزراعية والإيكولوجية والاجتماعية، وتحقيق التنمية الصحية والسريعة والمستدامة للزراعة والاقتصاد الريفي.

سابعاً: زيادة دخل المزارعين

تعد زيادة دخل المزارعين القضية الأساسية من بين مجمل القضايا الريفية الثلاث، والمشكلة البارزة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وترتبط ارتباطاً مباشراً بتحسين مستويات معيشة المزارعين، وتعبئة حماس المزارعين للإنتاج، وزيادة الاستثمار الزراعي وتوسيع التكاثر، وازدهار واستقرار المناطق الريفية، وبناء مجتمع رغيد الحياة على نحو شامل، وتعتبر التنمية المستدامة للزراعة والضمان الفعال للأمن الغذائي الوطني من القضايا الشاملة التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية الوطنية.

منذ عام 2000، ركزت الدولة على زيادة دخل المزارعين، من خلال إعفاء الضرائب الزراعية وتعزيز البنية التحتية الريفية، وتشديد مناطق ريفية جديدة وتنسيق التنمية الحضرية والريفية، وأدخلت سلسلة من السياسات الزراعية المواتية واعتمدت سلسلة من السياسات والإجراءات الفعالة والعملية التي جلبت الفوائد "الوفيرة والثمينة" للمزارعين، ومكنت المزارعين من تقاسم ثمار التنمية الاجتماعية، وعكست العدالة الاجتماعية، والفوز بالدعم المخلص لمئات الملايين من المزارعين.

وفي الفترة الانتقالية الجديدة، تزداد الضغوط على رفع دخل المزارعين، وتتباطأ سرعة نمو الدخل نسبياً، والقيود على نمو الدخل نسبياً. ومن أجل تعزيز الأوضاع الأساسية للزراعة، تبنت الحكومة مجموعة متنوعة من السياسات الزراعية المواتية، ونما دخل المزارعين ببطء، وهذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتأخر في التحول في أساليب التنمية الزراعية المحلية، بما في ذلك نظام الإدارة الريفية، ونظام الأراضي، وظروف السوق، ومستوى التكنولوجيا الزراعية، ونظام التعميم والمدخلات العامة الريفية وغيرها من العناصر. لقد أحدثت العولمة والتصنيع والتحضر تأثيرات كثيرة على زيادة دخل المزارعين. ولا تزال كيفية إنشاء آلية طويلة الأجل لزيادة دخل المزارعين محور اهتمام المجتمع

الصيني، وهي أيضاً النقطة الصعبة في اختيار السياسات الكلية للاقتصاد الوطني. لذلك، فإن زيادة دخل المزارعين هي نقطة البداية وموطئ القدم لتعزيز التحول في أساليب التنمية الزراعية في الصين.

من ناحية أخرى، تعد زيادة دخل المزارعين رمزاً أساسياً على ما إذا كانت الزراعة قادرة على تحقيق التحول الحديث بنجاح، وهي أيضاً بارومتر للحالة العملية للتنمية الزراعية. وفي ظل ظروف اقتصاد السوق، يعتبر توقع الدخل هو المعلومات الأساسية للمزارعين للمشاركة في الإنتاج الزراعي والإدارة، وعندما يكون دخل الإنتاج والتشغيل الزراعي أقل من دخل المزارعين، يستعصي على المزارعين العمل بحماسة، بل وحتى التوجه نحو مزاوله المهن الأخرى. على وجه الخصوص، يجب أن تعتمد الأهداف الرئيسة مثل ضمان الأمن الغذائي الوطني، على زيادة دخل المزارعين لتصبح قوة دافعة داخلية مستمرة. لذلك، تُعد زيادة دخل المزارعين من الضروريات الملحة للتحول في الزراعة الصينية.

يستمد هدف زيادة دخل المزارعين من التحسين الشامل وتحسين الإنتاج الزراعي لكل وحدة مساحة والفوائد الاقتصادية، وينبع من توسيع قنوات إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية، ولا ينفصل عن السياسة الزراعية الموازية للحكومة. تنادي وجهات النظر الحالية بضرورة أن تؤدي أساليب التنمية الزراعية القائمة على زيادة دخل المزارعين، إلى تعزيز زيادة دخل المزارعين ليكون أعلى من دخل سكان الحضر، وأيضاً زيادة الدخل المقارن للزراعة بشكل أكبر، ويمكن تسريع عملية التحول في التنمية الزراعية في الصين من خلال تحقيق النمو السريع للدخل التشغيلي للمزارعين.

ثامناً: تحسين الكفاءة الزراعية

تُظهر التجربة التاريخية من تأسيس الصين الجديدة، وحتى تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، بأن مستوى الكفاءة الزراعية يؤثر على التنمية الصحية للاقتصاد الوطني بأكمله في الصين. في ظل ظروف اقتصاد السوق، وتُعد الكفاءة الزراعية انعكاساً شاملاً لمعدل إنتاج الأراضي، ومعدل استخدام الموارد، ومعدل إنتاجية العمالة الزراعية،

والقدرة التنافسية الأساسية، وهي الرمز الرئيس لقياس مستوى التحديث الزراعي في البلاد. وفي الوقت الحاضر، من الحقائق التي لا جدال فيها أن الكفاءة الزراعية في الصين منخفضة بشكل عام، وأصبحت عقبة رئيسة أمام زيادة دخل المزارعين وتضييق الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية وبين العمال والمزارعين.

نظرًا لتأثيرها بالمفهوم التقليدي للتنمية الزراعية، فقد اعتبرت حجم العمالة وحجم الأراضي من العوامل الحاسمة لتحسين الكفاءة الزراعية لفترة طويلة، وفشلت في تحقيق الدور الرئيس للنمو المستدام لرأس المال البشري الزراعي الجديد، وعجزت عن القيام بالدور الحاسم في أن يشارك رأس المال البشري بفعالية في التنمية الزراعية. وفي الوقت نفسه، لا تعكس الأسعار الحالية للمنتجات الزراعية، وخاصة أسعار الحبوب، التغيرات الديناميكية لعوامل أسعار السوق على نحو كامل، ويفتقر تحسين الكفاءة الزراعية إلى آليات الحوافز الداخلية. وتعير الدولة اهتمامًا للأمن الغذائي، بينما يولي المزارعون أهمية لـ "أمن الأنواع".

إذا كانت الأنواع غير مربحة، فسترتفع الخسائر كلما زادت الأنواع، ولن يجرؤ حتى الأحمق على زراعتها. وهكذا يتضح أن هناك تناقضًا واضحًا للغاية بين الإدارة اللامركزية على نطاق صغير وتكثيف السوق على نطاق واسع، وتحتاج مشاكل التنمية الزراعية، مثل معدل التسويق المنخفض، والقدرة التنافسية المنخفضة للسوق، والمزايا المنخفضة، والحجم المنخفض، والتنظيم المنخفض إلى حل عاجل.

تعتبر التنمية الزراعية التي تعتمد بشكل أكبر على التقدم العلمي والتكنولوجي، وتحسين المرافق والمعدات، وتعزيز جودة العمال للتحسين المستمر للكفاءة الزراعية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية الشاملة، والقدرة التنافسية في السوق وقدرة التنمية المستدامة، هي موطئ قدم ونقطة التركيز لتسريع التحول في التنمية الزراعية. يقصد بتحسين الكفاءة الزراعية هو الحصول على نفس المخرجات بمدخلات أقل أو أكثر، مع نفس المدخلات في ظل الظروف المتماثلة، والحصول على المزيد من المخرجات من نفس المدخلات وتحقيق المزيد من الفوائد للمنتجين الزراعيين، والتي يكمن جوهرها في الاستخدام الفعال لعوامل الإنتاج الزراعي. ويتطلب تحقيق هدف تحسين الكفاءة الزراعية ثلاث خطوات، أولاً: تحسين معدل إنتاجية الأراضي، فالصين لديها تناقض

بين كثافة السكان وقلة الأراضي، ومع التعزيز المستمر للصناعة الكيميائية الحضرية، والانخفاض المتواصل لموارد الأراضي الزراعية، ستصبح الأرض عائقاً أساسياً في التنمية الزراعية، ومع نمو الطلب على المنتجات الزراعية سيلتزم التحول في التنمية الزراعية بزيادة معدل إنتاجية الأراضي. ثانيًا: تحسين إنتاجية العمل. ويقصد بإنتاجية العمل الزراعي؛ عدد أو قيمة المنتجات التي ينتجها الزراعيون لكل وحدة زمنية، وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك عدد كبير من القوى العاملة الفائضة في المناطق الريفية في الصين، ولكن على المدى الطويل، مع ارتفاع مستوى التحضر وتكلفة العمالة، سيصبح تحسين إنتاجية العمالة الزراعية شرطاً مهماً لتحسين الكفاءة الزراعية وتعزيز القدرة التنافسية الزراعية. ثالثًا: تحسين معدل استخدام الموارد. ويقصد بمعدل استخدام الموارد؛ الاستخدام الفعال للأرض والمياه والأسمدة والمخلفات الزراعية وغيرها، وتحسين معدل استخدام الموارد الزراعية هو الأساس لحماية البيئة الزراعية الإيكولوجية، ويعتبر رفع الكفاءة الزراعية، وتطوير الوظائف الزراعية المتعددة، والقيود التي تواجهها التنمية الزراعية في الصين على الموارد غير الكافية، ورفع معدل الفائدة على الموارد، أهدافاً حتمية للتحول في التنمية الزراعية في الصين.

باختصار، هناك علاقة وثيقة بين الأهداف المذكورة أعلاه؛ للتحول في التنمية الزراعية في الصين في ظل قيود الموارد والبيئة. فعلى سبيل المثال، تحقيق أهداف الحفاظ على الموارد وصداقة البيئة هما أساس تحقيق أهداف الأمن الغذائي، كما يعزز تحقيق أهداف الأمن الغذائي الحفاظ على الموارد وصداقة البيئة؛ ويعد تحقيق هدف زيادة دخل المزارعين ورفع الكفاءة الزراعية، الشرط الأساسي لضمان الأمن الغذائي والمحرك الهام لتعزيز الأمن الاقتصادي، ويعتبر تحقيق أهداف الأمن الغذائي الأساس الهام لتحقيق أهداف الأمن الاقتصادي، وفي الوقت نفسه، يوفر تحقيق أهداف الأمن الغذائي والأمن الاقتصادي ضمانات مهمة لزيادة دخل المزارعين ورفع كفاءة الزراعة.

ولتحقيق الأهداف المتعددة للتحول في التنمية الزراعية، ينبغي النظر بشكل شامل إلى البيئة الدولية والظروف الوطنية المحددة للصين، والأخذ بعين الاعتبار الفرص والتحديات التي جلبتها العولمة، والتصنيع، والتحضر والتدويل، وغيرها للتنمية الزراعية في الصين، والنظر إلى الظروف الواقعية للتنمية الزراعية الحالية في الصين، مثل عناصر الموارد، والقدرة الاستيعابية للبيئة، والأساس المادي، ودعم المواهب،

والضمانات المؤسسية، والمساهمات العلمية والتكنولوجية وغيرها، والتي على أساسها يتم تشكيل الاستراتيجية الشاملة لتحقيق التحول في التنمية الزراعية.

الباب الثاني

التحول في طرق استخدام عناصر الموارد التي تتركز على الابتكار العملي والتكنولوجي الزراعي

في ظل القيود المزدوجة على الموارد والبيئة، ينبغي بناء نظام جديد يقوم على تسريع الابتكار العملي والتكنولوجي الزراعي، ورفع معدل التقدم التكنولوجي الزراعي؛ وتعجيل الابتكار العملي والتكنولوجي الموفر للعمالء الزراعية، وتحسين تخصيص رأس المال البشري، ورفع إنتاجية العمل؛ وتسريع الابتكار العملي والتكنولوجي الموفر للموارد الزراعية، وتحسين معدل مخرجات الأرض، وكفاءة استخدام الموارد؛ وتسريع الابتكار العملي والتكنولوجي القائم على حماية البيئة الريفية، وتقليل التلوث الزراعي غير النقطي، وحماية بيئة الأراضي الزراعية؛ وجعل الابتكار العلمي والتكنولوجي قوة دافعة داخلية، لتسريع التحول في أساليب التنمية الزراعية خلال عملية بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة"، وهي الحلول والتدابير الأكثر أهمية والأكثر جوهرية للتحول في التنمية الزراعية في الصين، وهي أيضاً مطلب حتمي لتعزيز بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" في الصين.

الفصل الأول

الابتكار العلمي والتكنولوجي والتحول في أساليب التنمية الزراعية

الزراعة ليست صناعة قديمة فحسب، بل هي أيضاً صناعة حديثة تقود المستقبل، وتحدد تطور الصناعات البيولوجية وصناعات الطاقة الجديدة، إنها صناعة استراتيجية ناشئة تخضع باستمرار لتغيرات أساسية مع التقدم العلمي والتكنولوجي، وتواجه أيضاً الضغوط البيئية مثل الاستخدام المفرط للمبيدات الزراعية والأسمدة، وزيادة التلوث من مصادر غير محددة وتدمير التنوع البيولوجي وغيرها. تُعد زيادة القوى المحركة للابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي، وتحقيق النمو الداخلي من خلال التقدم التكنولوجي، والتنمية التحويلية المدفوعة بالابتكار، والتحسين المستمر لمعدل مخرجات الأراضي، ومعدل استخدام الموارد، ومعدل إنتاجية العمل، من الوسائل الفعالة لبناء زراعة حديثة موفرة للموارد وصديقة للبيئة، وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة هي التحول الرئيس في أساليب التنمية الزراعية.

أولاً: التطور التاريخي للتنمية الزراعية

يُعد الابتكار العلمي والتكنولوجي اتجاهًا جديدًا في تطوير الزراعة الحديثة. وعند استعراض مفهوم تطور الزراعة، نجد أنه مر بثلاث مراحل: "الزراعة البدائية، والزراعة التقليدية، والزراعة الحديثة"⁽⁸⁵⁾. في عملية تطور الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، ترتبط التغيرات في السمات الطبيعية الزراعية، والسمات الاقتصادية، والسمات الإيكولوجية، والسمات الاجتماعية، ارتباطاً وثيقاً بتقدم التكنولوجيا الزراعية في

85- وان باو روي: "تطوير الزراعة الحديثة شرط لا مفر منه لبناء ريف جديد". مجلة البحث عن الحقائق، 2007، العدد الرابع.

مختلف مراحل التنمية؛ وكل قفزة في التكنولوجيا الزراعية عززت تطوير الزراعة من المرحلة المنخفضة إلى المرحلة الأعلى⁽⁸⁶⁾. وبسبب التطور المستمر لأشكال التكنولوجيا الزراعية، تطورت الزراعة في المراحل التاريخية المختلفة.

من منظور الشكل التكنولوجي، بسبب الخصائص المشتركة للتكنولوجيا الزراعية البدائية، والتكنولوجيا الزراعية التقليدية التي تتمثل في الاعتماد على الخبرة والمعرفة، والإنتاجية المنخفضة، والأساليب المتخلفة، وقلة الاستثمار الخارجي في الزراعة، والتدخل التكنولوجي القليل في الطبيعة، والتدخل السطحي الضحل، وعلى الرغم من أنها زراعة إيكولوجية، إلا أنها غير قادرة على التخلص من الاعتماد على الطبيعة وأحوال المناخ، وانخفاض الكفاءة⁽⁸⁷⁾.

يعتبر التحديث الزراعي نوعاً من التغيير المركزي، والمنافسة الدولية في الزراعة منذ القرن الثامن عشر، ويتوافق مع الخلفية التاريخية "للزراعة التقليدية" التي ظهرت مع بداية الثورة الصناعية. حيث سرعت الثورة الصناعية الأولى من التقدم العلمي والتكنولوجي، وشكلت التكنولوجيا الزراعية التقليدية الكيميائية والبتروكيماوية والميكانيكية القائمة على التصنيع، والتي يمكن أن يطلق عليها التكنولوجيا الزراعية الحديثة.

لقد أصبح التحديث الزراعي القائم على ركيزتي الميكنة الزراعية والكيماويات الزراعية، نوعاً مختلفاً من الإنتاج الصناعي⁽⁸⁸⁾، ويتشابه نموذج الإنتاج إلى حد كبير مع أسلوب الإنتاج الصناعي، أي إدخال كمية محددة من المواد والتكنولوجيا لإنتاج كمية محددة من المنتجات الزراعية، والتي تتمثل أساساً في استخدام الأرض لتحويل النفط إلى الغذاء. يتميز نموذج التنمية الزراعية الخاص بها بالمدخلات العالية، والمخرجات العالية، ويتطلب استخدام عدد كبير من الآلات الزراعية التي تعمل بالمنتجات البترولية،

86- هوانغ جيان قوي، تشين ونش ينغ: "منتدى هوشيانغ لمناقشة قضايا الزراعة الثلاث". دار نشر جامعة خونان للمعلمين، 2012.

87- هوشياو بينغ، تشن فان: "مقدمة في فلسفة التكنولوجيا الزراعية". شنيانغ: دار نشر جامعة شمال شرق الصين، 2008؛ وانغ هانمين: "نظرة عامة على الأشكال الزراعية". بكين: دار مدرسة الحزب التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، 2001.

88- تشانغ يو ينغ، تشانغ لي هوي، وانغ باو رونغ: "اتجاهات التنمية للتحديث الزراعي في الصين". مجلة الزراعة الحديث، 2011، العدد التاسع.

والمبيدات الكيميائية والأسمدة الزراعية وغيرها من المواد الكيميائية التي تستخدم المنتجات البترولية كمواد خام⁽⁸⁹⁾، وتنتمي إلى الزراعة عالية الكربون ذات "الاستهلاك العالي، والانبعاثات العالية، والتلوث العالي".

إن الاستخدام الواسع للأنظمة الزراعية عالية الكثافة، والاستخدام الشامل للمنتجات الزراعية الكيميائية غير العضوية، لتنفيذ أساليب الزراعة المتتالية واسعة النطاق وأحادية النوع، وأساليب الإنتاج الزراعي واسعة النطاق يطلق أيضًا عليها في الغرب المعاصر "الزراعة الصناعية" أو "الزراعة البترولية"⁽⁹⁰⁾.

يعتبر التحديث الزراعي عملية ديناميكية، وتختلف أهدافها ومهامها في الفترات التاريخية المختلفة، وتباين أيضًا أساليب تنميتها. بحلول الثمانينيات من القرن الماضي، وفي ظل موجة الثورات الثلاث، أدى تطوير الطاقة الجديدة والمواد الجديدة إلى ثورة المعلومات، وشكلت نوعًا جديدًا من التكنولوجيا الزراعية الإيكولوجية الحديثة، المتمثلة في تكنولوجيا علم الجينوم، والتكنولوجيا المعدلة وراثيًا، والتكنولوجيا الزراعية الرقمية. ونظرًا لاعتماد الزراعة بشكل كبير على الموارد والبيئة، وفي ظل ظروف الاحتباس الحراري العالمي وتقييد الموارد والتلوث البيئي، بدأت الدول الغربية المتقدمة في استكشاف أنواع مختلفة من الزراعة الحديثة الجديدة، مثل "الزراعة المستدامة"، "الزراعة العضوية"، "الزراعة الإيكولوجية"، "الزراعة المتجددة"، "الزراعة البيولوجية" و"الزراعة الطبيعية" وغيرها⁽⁹¹⁾، وقد أدى هذا إلى التحول في أساليب التنمية الزراعية الحديثة التي كانت تتميز بـ"الزراعة البترولية"، وتتماشى مع "الزراعة الصناعية" ذات "المدخلات العالية، والاستهلاك المرتفع للطاقة، والتلوث العالي، والمخرجات المنخفضة"، إلى أساليب التنمية ذات "المدخلات المنخفضة، والاستهلاك المنخفض للطاقة، والتلوث المنخفض، والمخرجات العالية"⁽⁹²⁾.

في الوقت الحاضر، تتطور الثورة التكنولوجية الرابعة التي تقودها الطاقة الجديدة والتكنولوجيا الحيوية، وتعمل الولايات المتحدة والدول المتقدمة الأخرى بقوة على

89- تشين ونش ينغ: "التركيز على النقاط الساخنة والصعبة في البناء الريفي الجديد". دار معهد الإدارة الوطني للنشر، 2011، ص 73-72.

90- يويونغ يوي، وانغ تشا خه: "الزراعة المستدامة وما بعد الحداثة البناءة في الغرب المعاصر". مجلة الماركسية والواقع، 2008.

91- وانغ تشا خه: "الاعتبارات الفلسفية إلى ما بعد الحداثة حول الزراعة والتنمية الريفية". مجلة الاتجاهات الفلسفية، 2010، العدد الرابع.

92- تشين ونش ينغ: "التركيز على النقاط الساخنة والصعبة في البناء الريفي الجديد". دار معهد الإدارة الوطني للنشر، 2011، ص 73.

تطوير التكنولوجيا الحيوية، والصناعات ذات الصلة، من أجل قيادة العالم من عصر اقتصاد المعرفة إلى عصر الاقتصاد الحيوي، والسعي لمواصلة السيطرة على سوق المنتجات الزراعية في العالم⁽⁹³⁾.

يمكن القول إن المنافسة الزراعية في القرن الجديد هي في الأساس منافسة العلوم والتكنولوجيا الزراعية. ولأن الدافع وراء التنمية الزراعية ينشأ من التقدم التكنولوجي الداخلي، وتنامى تطبيق التكنولوجيا الجديدة في الزراعة في القرن الجديد، أصبح الابتكار العلمي والتكنولوجي القوة الدافعة الرئيسة لأساليب التنمية الزراعية.

ثانيًا: العلاقة بين الابتكار العملي والتكنولوجي الزراعي، والتحول في أساليب التنمية الزراعية

في عملية التحديث الزراعي، تعد أساليب التنمية الزراعية والابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي وحدة متكاملة. فهي متتالية ومتراصة ومتفاعلة، وتتغير مع تطور الأنشطة الاقتصادية الزراعية، وموحدة في كل نشاط وعملية للتنمية الاقتصادية الزراعية⁽⁹⁴⁾.

من ناحية، يحدد الابتكار العلمي والتكنولوجي التحول في أساليب التنمية الزراعية، كما يحدد في الوقت نفسه فشل ونجاح هذا التحول. ويعد الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي، شرطاً ضرورياً لتعزيز التحول في الزراعة من النمو التوسعي إلى النمو الدلالي، ومن الإدارة الممتدة إلى الإدارة المكثفة، ومن استهلاك الموارد إلى التنمية المستدامة الدائرية. وفقاً لمنطق "شولتز" النظري حول "تطوير الزراعة التقليدية"، فإن جوهر التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة هو التحول في المستوى الفني الحالي، والهيكل الزراعي من خلال العلوم والتكنولوجيا الحديثة ومصدر الدخل، وبهذه الطريقة يتغير هيكل المدخلات لعوامل الإنتاج الزراعي، وتتغير نماذج الإنتاج

93- تشو يو تشا، وتشن ونش ينغ: "يجب أن يتعامل الأمن الغذائي الوطني في العصر الجديد مع التحديات الجديدة". جريدة الشرق اليومية، 25 مايو 2013.

94- سونغ تشياو شينغ، لو قوانغ شين، لي باو شي، ياو تشاو وي: "نماذج ابتكارات العلوم والتكنولوجيا الزراعي على أساس التحول في أساليب التنمية الزراعية". مجلة خوبي للعلوم الزراعية، 2011.

الزراعي وأساليب الإنتاج، مما يترتب عليه تغيير تنظيم الإنتاج الزراعي وشكل الإنتاج والتشغيل⁽⁹⁵⁾.

تهدف عملية التغيير هذه إلى تسليح الزراعة بالعلوم والتكنولوجيا الحديثة، وتشكيل نظام جديد للتنمية الزراعية، وتعزيز الزراعة وتحسين كفاءة عناصر الموارد من خلال أشكال التنظيم الحديث ومفاهيم الإدارة الحديثة، وبالتالي تحقيق التحول في أساليب التنمية الزراعية. تعود التغييرات في هيكل الإنتاج الزراعي إلى التحسين المستمر في التكوين التدريجي للنظام الصناعي الزراعي الجديد ونظام الإدارة الزراعية المقابل، ومعدل إنتاجية الأرض، ومعدل استخدام الموارد، وإنتاجية العمل والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق، بحيث يتم تحسين هيكل الدخل للمزارعين، أخيراً، إنشاء آلية طويلة الأجل لزيادة دخل المزارعين وزيادة الكفاءة الزراعية، وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة⁽⁹⁶⁾.

من ناحية أخرى، تحدد أساليب التنمية الزراعية اتجاهات الابتكار العلمية والتكنولوجية. ومن وجهة النظر الدولية، مع التطور السريع للتكنولوجيا العالية والجديدة التي تمثلها تكنولوجيا الجينوم، والتكنولوجيا المعدلة وراثياً وتكنولوجيا الزراعة الرقمية، دخلت الابتكارات في العلوم والتكنولوجيا الزراعية العالمية فترة الانفجار المتكامل والنمو السريع للصناعات الناشئة، وتجاوزت مساهمات العلوم والتكنولوجيا الزراعية، حصة مساهمة الأرض والقوى العاملة والاستثمار الرأسمالي والنظام، ويظهر بشكل متزايد أن الابتكار العلمي والتكنولوجي هو القوة الإنتاجية الأولى للتنمية الزراعية. ومن منظور الوضع الحالي في الصين، وفقاً لنتائج الأبحاث المعنية، يُعد التقدم العملي والتكنولوجي، مثل الأصناف المتميزة، وتقنيات الزراعة، وتقنيات حماية النبات، وتقنيات تحسين تربة منخفضة الإنتاج، وغيرها من أبرز الإسهامات للعوامل المتنوعة التي تعزز الإنتاج الزراعي.

لذلك، نصت الوثيقة رقم 1 الصادرة عن اللجنة المركزية في عام 2012 بوضوح على "تسريع الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي، وتعزيز القدرة على ضمان إمدادات

95- ليو تشي، تشانغ دونغ بينغ: "تحليل التنمية الزراعية الحديثة في مقاطعة خونان". مجلة جامعة خنان الزراعية، 2010.

96- تشانغ دونغ بينغ: "تعزيز التحول في أساليب التنمية الزراعية عن طريق البناء الزراعي الحديث". جريدة خنان، 17 مارس 2010.

المنتجات الزراعية بشكل مستمر"، والذي كشف طرق تقييم الحكومة المركزية لوضع الأمن الغذائي وأساليب تطوير الزراعة، واتجاهات الابتكارات العلمية والتكنولوجية الزراعية. ومن خلال الامتثال للمتطلبات الجديدة للتنمية الزراعية، وتحويل معدل المساهمة العلمية والتكنولوجية وتحسين جودة العمالة إلى قوة دافعة مستدامة لتعزيز التحول في أساليب التنمية الزراعية، يمكننا ضمان الإمدادات الفعالة للمنتجات الزراعية والأمن الغذائي⁽⁹⁷⁾.

في المرحلة الجديدة من التنمية الزراعية الحالية، يجب أن تكون أساليب التنمية الزراعية من النمط الموجه نحو الإنتاج القائم على زيادة الإنتاج، إلى النمط الموجه نحو التكنولوجيا الذي يسعى لضمان إمدادات المنتجات الزراعية، وتحسين القدرة التنافسية للأسواق الزراعية وزيادة دخل المزارعين.

ومن أجل تسريع الابتكارات العلمية والتكنولوجية الزراعية، يجب أن نطلق من هدف تحسين معدل إنتاجية الأرض، ومعدل استخدام الموارد وإنتاجية العمل، وجعل ضمان الأمن الغذائي الوطني هو الهدف الرئيس، والتركيز على كيفية تعزيز التحول في أساليب التنمية الزراعية، والتركيز المتساوي على زيادة الإنتاج ورفع الكفاءة، وتوفير الأصناف الجيدة والأساليب الجيدة، ودمج الآلات الزراعية والتقنيات الزراعية، وتنسيق الإنتاج الإيكولوجي وفقاً للمتطلبات الأساسية، واستخلاص التجارب العملية والإنجازات النظرية للتقدم العلمي والتكنولوجي في الداخل والخارج لدعم التنمية الزراعية، وتعزيز التكامل في التكنولوجيا الزراعية، وميكنة عملية العمل الزراعي، والمعلوماتية في الإنتاج الزراعي والإدارة، وبناء نظام تكنولوجي عالي الإنتاجية وعالي الجودة وعالي الكفاءة وإيكولوجي وآمن لتلبية متطلبات التنمية الزراعية⁽⁹⁸⁾.

ثالثاً: المهمة الرئيسة للابتكار العلمي والتكنولوجي؛ هي تسريع التحول في أساليب التنمية الزراعية

على الرغم من أن التنمية الزراعية في الصين قد حققت إنجازات ملحوظة في السنوات

97- هوانغ جيان قوي، تشين ونش ينغ: "منتدى هوشيانغ لمناقشة قضايا الزراعة الثلاث". دار جامعة خونان للمعلمين للنشر، 2012.

98- قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن تعزيز الإصلاح والتنمية الريفية، جريدة الشعب اليومية. 20 أكتوبر 2008.

العشر الماضية، إلا أن دراسة "خه تشوان تشي" البروفيسور بالأكاديمية الصينية للعلوم، أوضحت أنها تدعم بشكل أساسي النمو الكبير في مدخلات عناصر الموارد. على سبيل المثال، في الفترة من عام 2005 إلى عام 2010، ارتفعت التكلفة الإجمالية للمنتجات الرئيسية إلى 247.65 يوانًا لكل مو من متوسط ثلاثة أنواع من الحبوب في الصين، أي بزيادة قدرها 58.3 يوانًا؛ من بينها، ارتفعت رسوم الأسمدة الكيماوية بنسبة 31.6%، وزادت رسوم تشغيل الآلات بنسبة 125.1%، وارتفعت تكلفة العمالة بنسبة 49.9%، وزادت تكاليف الأرض بنسبة 114.9%، وشكلت على التوالي 10.8%، 19.1%، 30.5% و 28.8% من إجمالي زيادة التكلفة. وفقًا لقاعدة بيانات البنك الدولي، بلغ استخدام الأسمدة الكيماوية لكل هكتار من الأراضي المزروعة في الصين 468.0 كجم في عام 2008، أي ما يعادل 4.54 مرة و 2.25 مرة و 1.68 مرة و 2.92 مرة و 3.20 مرة و 3.05 مرة على التوالي في الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، واليابان، وألمانيا، وفرنسا والهند⁽⁹⁹⁾. وبالتالي أحدث قفزة سريعة في تكلفة المنتجات الزراعية في الصين، وانخفضت القدرة التنافسية في السوق.

وفي سياق العولمة، تعتبر منافسة التقنيات الأساسية هي الصراع الجوهري في منافسات السوق. وتعتمد المنافسة السوقية للمنتجات الزراعية الصينية بشكل أساسي على منافسة التكلفة، وتفتقر إلى التكنولوجيا الأساسية اللازمة للمشاركة في المنافسة الزراعية الدولية. بالإضافة إلى تكنولوجيا بذور الأرز الهجين الخاصة بـ"يوان لونخ بينغ"⁽¹⁰⁰⁾، حققت الصين إنجازات ضئيلة في مجالات الزهور والخضروات والفواكه والمحاصيل النقدية الأخرى، التي تشكل محور أبحاث التربية والتنمية في البلدان والمناطق الزراعية المتقدمة.

في بلد زراعي كبير مكتظ بالسكان، مثل الصين، وفي مواجهة الوضع الحالي للفوائد الزراعية المنخفضة بشكل عام، يجب اعتبار التقنيات الأربع الرئيسية القابلة للتطبيق ومتكاملة الأنظمة وغيرها، والتي تتمثل في التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا الميكنة وتكنولوجيا المعلوماتية وتكنولوجيا توفير الموارد وغيرها، من المهام الرئيسية للابتكارات

99- خه تشوان تشي: "تقرير التحديث الصيني عام 2012... دراسة التحديث الزراعي". دار جامعة بكين للنشر، 2012.

100- مهندس زراعي صيني، اشتهر بتطوير أول أصناف الأرز الهجين في السبعينيات. يُطلق عليه دائمًا لقب "أبو الأرز الهجين". (المترجم)

العلمية والتكنولوجية الزراعية، وزراعة الأصناف الجيدة، وتحسين جودة المنتجات الزراعية، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية، وتوفير المياه والكهرباء والطاقة واستهلاك الموارد الأخرى، وتوفير العمالة، وتحسين الكفاءة الزراعية، وتعزيز القدرة على تطوير تكنولوجيا المواد الزراعية والمعدات للتكيف مع الظروف المختلفة. وهذا لا يرتبط مباشرة بالفوائد الاقتصادية للزراعة وزيادة دخل المزارعين فحسب، بل يرتبط أيضاً بشكل مباشر بالتنمية المستدامة للبيئة والإيكولوجيا.

في الوقت نفسه، يجب علينا كسر "عنق الزجاجة" في الجمع بين الابتكارات العلمية والتكنولوجية الزراعية والتنمية الزراعية، والعمل بقوة على تعزيز التكامل بين الابتكارات العلمية والتكنولوجية الزراعية واحتياجات التنمية الزراعية. ينصب تركيز الابتكارات العلمية والتكنولوجية الزراعية على زراعة الأصناف المحسنة، وتوفير التكاليف وخفض الاستهلاك، وأساليب الري الموفرة للمياه، والآلات والمعدات الزراعية، والأسمدة والمبيدات الجديدة، والوقاية من الأمراض ومكافحتها، والتجهيز والتخزين والنقل، والزراعة الدائرية، والزراعة البحرية، ومعيشة سكان الريف وغيرها من المجالات، والسعي لتحقيق إنجازات كبيرة في تربية أصناف جديدة، وتطوير المبيدات الزراعية البيولوجية، والهندسة الوراثية، وتطوير اللقاحات وغيرها من المجالات.

بالإضافة إلى تنفيذ استراتيجية الارتقاء بالتقنيات الزراعية التقليدية، وترقية تقنيات زراعة الأنواع، والتخصيب، وتوفير المياه، وحماية النبات، والتربية، والوقاية من الأوبئة، واستخدام موارد النفايات بشكل شامل إلى مستوى الجودة المميزة، والكفاءة العالية، والمدخلات المنخفضة، والتكلفة المنخفضة، والتنمية المستدامة، وتقديم الدعم القوي للبحث وتطوير تقنيات تربية سلالات جديدة، والإنتاج والمعالجة للمنتجات الزراعية الرئيسية مثل الأرز والقطن والحمضيات والماشية والدواجن وغيرها، وتعزيز الترقية الشاملة للتكنولوجيا الزراعية التقليدية. تعجيل بناء نظام إرشاد تكنولوجي زراعي متنوع ومتعدد المستويات، تم تطويره بشكل مشترك من قبل وكالات الإرشاد العام الحكومية ومنظمات الإرشاد الأخرى، وتحسين نظام مراقبة الجودة الزراعية ونظام الخدمة الاجتماعية، ودعم بقوة البحث والتطوير في تكنولوجيا التربية لتحسين تربية البذور، وتقنيات الإنتاج والمعالجة للمنتجات الزراعية الرائدة؛ مثل الأرز والقطن والحمضيات والثروة الحيوانية والدواجن، وتعزيز التحديث الشامل للتقنيات الزراعية

التقليدية. وتسريع بناء نظام ترويج تكنولوجي زراعي متنوع ومتعدد المستويات، الذي تطوره وكالات الترويج العام الحكومية ومنظمات الترويج الأخرى بشكل مشترك، وتحسين نظام مراقبة الجودة الزراعية ونظام الخدمة الاجتماعية⁽¹⁰¹⁾.

رابعاً: تمثل الصناعات الزراعية الاستراتيجية الناشئة اتجاه الابتكار في العلوم والتكنولوجيا الزراعية

تنتمي الصناعات الزراعية الاستراتيجية الناشئة، إلى الصناعة الزراعية كثيفة التكنولوجيا وغزيرة المعرفة، وتتميز بخصائص المحتوى العلمي والتكنولوجي العالي، والاستهلاك المنخفض للموارد، والفوائد العالية، والانبعاثات المنخفضة وغيرها، وتتضمن القدرات الابتكارية في التنمية الزراعية، وهي التكامل العميق بين التكنولوجيا الأساسية والصناعة الزراعية الناشئة في علوم وتكنولوجيا الزراعة الناشئة، والتي لها دور حاسم في السيطرة على نقطة القيادة في التنمية الزراعية العالمية. وهي تمثل اتجاهات الابتكارات العلمية والتكنولوجية الزراعية ومسارات التنمية للصناعة الزراعية، وتعزز جولة جديدة من التنمية والإصلاح الزراعي. وفي الوقت نفسه، بمجرد تحقيق مكانة رائدة في الصناعات الزراعية الاستراتيجية الناشئة، يمكن تحقيق فوائد اقتصادية زراعية تتجاوز متوسط الربح الاجتماعي، واكتساب نفوذ في نظام سوق المنتجات الزراعية في العالم. لذلك لا يمكننا تحسين القدرة التنافسية الأساسية للتنمية الزراعية في الصين، إلا من خلال التقدم المستمر للابتكار المستقل للعلوم والتكنولوجيا الزراعية الرئيسة والتقنيات الأساسية، وجعل الصناعات الزراعية الاستراتيجية الناشئة هي الصناعات الرائدة والأساسية لتحديث الزراعة في الصين، والتوجيه المستمر للارتقاء بالصناعات الزراعية التقليدية. إن الاتصال بأساليب التشغيل القائمة على السوق أمر حتمي، للتحويل من التكنولوجيا الأساسية التي شكلها الابتكار العلمي والتكنولوجي إلى قوى إنتاجية حقيقية. وتدرك المؤسسات الزراعية أفضل الطرق للبقاء والتطوير، وتمتلك القدرة على إنشاء منتجات

101- "العديد من الآراء حول تسريع تقدم الابتكارات في العلوم والتكنولوجيا الزراعية وتعزيز القدرة على ضمان إمدادات المنتجات الزراعية بشكل مستمر". صادر عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة، جريدة الشعب اليومية، 2 فبراير 2012.

جديدة بشكل مستمر، ومنتجات عالية الجودة، ومنتجات منخفضة الاستهلاك للأسواق، وتوفير عائد الاستثمار في البحث والتطوير بسرعة؛ والفهم الأفضل للديناميكيات الجديدة للتقدم التكنولوجي في الصناعة، والقدرة على تحويل نتائج البحث بسرعة إلى تكنولوجيا إنتاج جديدة؛ والأكثر قدرة على استخدام المعيار التقني باعتباره "الأداة" التي تحول الحجر إلى ذهب، وتصنيع إنجازات الابتكار التكنولوجي في الوقت المناسب، وتحسين كفاءة استخدام عوامل الإنتاج على نحو شامل. على سبيل المثال؛ أكبر أربع شركات زراعية في العالم، المعروفة باسم إيه بي سي دي ABCD، وهي شركة آرتشر دانيلز ميدلاند الأمريكية، شركة بنجي المحدودة الأمريكية، شركة كارجيل آي إن سي الأمريكية، وشركة لويس دريفوس بي في الفرنسية، تستخدم تقنية البذور الأساسية للتلاعب في تجارة استيراد وتصدير المواد الغذائية في العالم، وتصنيع المواد الغذائية وتغليفها وتحديد الأسعار. وتسيطر على 80% من تجارة الأغذية العالمية، و70% من تجارة البذور الزيتية العالمية. وعلى الرغم من أن الصين لديها هذه التكنولوجيا الأساسية مثل بذور الأرز الهجين الخاصة بـ "يوان لونغ بينغ"، إلا أنها لم تصبح صناعة زراعية استراتيجية ناشئة في الصين، مثل الشركات الزراعية الغربية مثل شركة مونسانتو وشركة دوبونت وغيرها من المؤسسات الزراعية الغربية.

لذلك يجب تطوير الصناعات الزراعية الاستراتيجية الناشئة، مثل بناء "حاملات الطائرات" الزراعية لتنمية الصناعات الزراعية الرئيسية. أولاً: التخطيط العلمي. يجب أن يكون هناك تخطيط علمي للصناعات الزراعية الاستراتيجية الناشئة من زاوية عالية للأمن القومي، واهتمام خاص لتطوير الطاقة الزراعية الجديدة، والصيدلية الحيوية، والزراعة الحيوية، والزراعة منخفضة الكربون، وزراعة المعلومات، وغيرها من الصناعات الزراعية الاستراتيجية الناشئة مع التركيز على الصناعات الزراعية التقليدية. ثانياً: التركيز على النقاط الرئيسية. قد يكون لصناعات التربية الحيوية، الطب الحيوي والطاقة الحيوية، تغييرات ثورية في نماذج الإنتاج الزراعي بأكملها في المستقبل، الأمر الذي يتطلب إدراجها كأولوية قصوى لتطوير الصناعات الزراعية الجديدة. ثالثاً: يجب إطلاق مبادرات جديدة. مثل تنفيذ مشاريع العلوم والتكنولوجيا الزراعية الرئيسية، وإنشاء تحالفات استراتيجية للابتكار العملي والتكنولوجي في الصناعة الزراعية، وتعزيز تحسين المنتجات الزراعية السائدة والارتقاء بها وغيرها.

وعلى وجه الخصوص، يجب التركيز على تنفيذ مشاريع الهندسة الكيميائية الحيوية، لتطوير المنتجات الزراعية الثانوية والمنتجات ذاتية الصنع، فضلاً عن المشروعات الإبداعية التي تواكب تطورات الصناعة الطبية الحيوية الحديثة، وإفساح المجال كاملاً لمزايا الطب الصيني التقليدي، وموارد الطب الصيني التقليدي.

لا يعني تطوير الصناعات الزراعية الاستراتيجية الناشئة التجاهل التام للصناعات التقليدية جانباً وإشغال موقد جديد، بل هي الجمع بين تطوير الصناعات الناشئة الاستراتيجية مع ترقية الزراعة التقليدية، وتعزيز تحسين الزراعة التقليدية والارتقاء بها، وإرساء الأساس لتطوير الصناعات الناشئة الاستراتيجية من خلال الارتقاء بالزراعة التقليدية.

تتميز الصناعة الزراعية التقليدية بالحجم الكبير والانخفاض النسبي في المستوى التقني، ويُعد تسريع التحول في الصناعة الزراعية التقليدية باستخدام التكنولوجيا العالية والجديدة، وتحسين المحتوى العلمي والتكنولوجي للزراعة التقليدية بشكل كبير، وتعزيز جودة وكفاءة المنتجات الزراعية التقليدية المميّزة وقدرتها التنافسية، من أهم الأولويات لتعجيل عملية التنمية الزراعية، مثل الأرز واليوسفي وزيت الشاي وغيرها من المنتجات الزراعية الرئيسية. ويمكن أن تؤدي التحولات في الأساليب الحالية للتسويق البسيط للمنتجات الأولية والمنتجات منخفضة الجودة، وتحقيق الابتكار العلمي والتكنولوجي إلى "تحويل الحجر إلى الذهب"، وبناء صناعة استراتيجية ناشئة⁽¹⁰²⁾.

102- تشين ونش ينغ: "التركيز على النقاط الساخنة والصعوبة في البناء الريفي الجديد". دار معهد الإدارة الوطني للنشر، 2011، ص 114-112.

الفصل الثاني

الابتكار العلمي والتكنولوجي الموفر للموارد وتنمية الموارد البشرية وتحسين إنتاجية العمل

مع التطور السريع للزراعة في الصين وتسارع عملية التصنيع والتحضر، والتدفق المستمر للقوى العاملة الريفية، أصبحت "الشيخوخة والتأنيث والثقافة المنخفضة" من الظواهر الشائعة للممارسين الزراعيين في المناطق الزراعية، وأصبحت مفاهيم "الدوام الجزئي، والأعمال الثانوية والتوسعية" من الاتجاهات الأساسية للإنتاج الزراعي والإدارة، وأصبحت الأسئلة المتعلقة "من يزرع"، و"كيف نزرع" على نحو متزايد من القضايا العملية الرئيسة، التي يجب مواجهتها وبخاصة ملحة إلى معالجتها. فلا يمكن تحقيق التحول الجذري في أساليب التنمية الزراعية، إلا من خلال تسريع الابتكار العلمي والتكنولوجي الموفر للموارد، واستبدال القوى العاملة الزراعية بالمليكة الزراعية، ومعاملة الموارد البشرية كعناصر داخلية تتجاوز أهميتها الموارد الطبيعية ورأس المال، وتنمية الموارد البشرية الريفية.

أولاً: الابتكار العلمي والتكنولوجي الموفر للعمالة وإنتاجية العمالة الزراعية

إن إنتاجية العمل الزراعي التي تتجاوز الاحتياجات الفردية للعمال هي أساس كل المجتمعات⁽¹⁰³⁾. وتعتمد كيفية تحسين إنتاجية العمل الزراعي، ورفع الكفاءة الزراعية، وتوفير منتجات زراعية متزايدة وصحية وآمنة، في مساحة الأراضي المزروعة المحدودة في الصين، على الابتكار التكنولوجي الموفر للعمالة.

103- كارل ماركس: "نظرية رأس المال"، الإصدار الثالث. "بكين: دار النشر للشعب، 1975، ص 885.

1- تواجه التنمية الزراعية في الصين معضلة النقص الهيكلي في القوى العاملة

أدت الزيادة المستمرة في تكاليف الإنتاج الزراعي، والانخفاض المتواصل للدخل الزراعي، إلى تقليص القوى العاملة في الإنتاج الزراعي من الجودة إلى الكمية بشكل سريع. هناك ما يقرب من "386199" نسمة من الأيدي العاملة في المناطق الريفية، وهم في الغالب من الشباب أو الأكبر سنًا، ويمتلكون اللياقة البدنية الضعيفة والمستوى الثقافي المنخفض، وقد كشف هذا حقيقة أن جودة القوى العاملة المشاركة في الإنتاج الزراعي أصبحت بشكل متزايد غير ملائمة لمتطلبات التحديث الزراعي. مقارنة بأسعار العمالة في المناطق الحضرية والريفية، نجد أن سعر القوى العاملة الزراعية غير متوازن بشكل خطير مع أسعار القوى العاملة غير الزراعية. ففي عام 2011، بلغ متوسط الدخل الشهري للمهاجرين الريفيين في الصين 2049 يوان، بزيادة قدرها 359 يوانًا عن عام 2010، أي بزيادة قدرها 21.2%⁽¹⁰⁴⁾.

وفقًا لهذه البيانات، يبلغ الدخل السنوي للمزارعين 24588 يوان. في عام 2011، كان نصيب الفرد من الدخل الصافي لسكان الريف في الصين 6966 يوانًا، بزيادة قدرها 17.9% عن عام 2010⁽¹⁰⁵⁾؛ وارتفع دخل المهاجرين الريفيين إلى أكثر من ثلاثة أضعاف عن دخل المزارعين في الريف، وكانت الزيادة في الأجور الحضرية أكبر من الأجور الريفية.

من منظور مجال الزراعة، في السنوات الأخيرة، مع الارتفاع الحاد في المنتجات والعمالة الزراعية، انخفض صافي الدخل من المنتجات الزراعية في الصين بشكل عام، ولا سيما إنتاج الحبوب أقل بكثير من دخل المهاجرين الريفيين. وجدت دراسة استقصائية للريف في خونان، في عام 2011، أنه بلغ دخل زراعة الأرز في الموسم الواحد من 300-400 يوان لكل مو، ووصل دخل زراعة الأرز في موسمين إلى 500-600 يوان لكل مو، ويمكن أن يصل دخل المزارعين يوميًا من الأعمال الفردية ما بين 100-150 يوانًا،

104- تجاوز متوسط الأجر الشهري للمزارعين المهاجرين عام 2000، أي 30% فقط من متوسط رواتب موظفي المدن، جريدة التمويل الدولي، 2 مارس 2012.

105- المكتب الوطني للإحصاء، التقرير الإحصائي لجمهورية الصين الشعبية حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لعام 2011. دار الإحصائيات الصينية للنشر، 2013، العدد الثالث.

وحتى لو كان الدخل السنوي من زراعة الحبوب يصل إلى ثلاثة أو خمسين فدانا، فإنه لا يتناسب أيضاً مع الدخل السنوي للأعمال الفردية⁽¹⁰⁶⁾.

تسببت العوائد المنخفضة نسبياً للزراعة في فقدان جاذبية الإنتاج الزراعي بشكل عام، ولم تعد التكنولوجيا الزراعية تنتقل بين الأجيال. يمكث صغار ومتوسطو العمر من المزارعين في المدن ويلتحقون بالمدارس ويشغلون وظائف بدوام جزئي وغيرها، وتخلوا عن الإنتاج الزراعي، وبذلوا قصارى الجهد لإبقاء أحفادهم في المدينة. أصبح الجيل الجديد من المزارعين مواليد ما بعد الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين لا يتقن تقنيات الزراعة التقليدية، ولا استخدام الأدوات الزراعية التقليدية، ولا يعرف التقنيات الزراعية الحديثة⁽¹⁰⁷⁾.

وفقاً لإحصائيات الإدارات المعنية، تجاوز العدد الإجمالي للمهاجرين الريفيين في الصين 250 مليوناً في عام 2011، وما زال ينقل نحو 10 ملايين سنوياً. وفي بعض المناطق الريفية، يستعصي العثور على القوى العاملة الشابة⁽¹⁰⁸⁾.

لقد أدى الافتقار إلى القوة البدنية، ومستوى التعليم المنخفض نسبياً، والشيخوخة، ونقص المعرفة بالسلع والسوق، وعدم إتقان العلوم والتكنولوجيا، والمعرفة الإدارية للمزارعين المقيمين بشكل مباشر، إلى عدم القدرة على استيعاب العلوم والتكنولوجيا الزراعية، وتقييد الترويج لتطبيق أصناف جديدة وتقنيات جديدة في الإنتاج الزراعي من أجل التحول والارتقاء في التنمية الزراعية.

يُعد انخفاض إنتاجية العمل الزراعي السبب الرئيس لانخفاض الفائدة النسبية للزراعة. تعكس إنتاجية العمل الزراعي كفاءة العمال الزراعيين في الإنتاج الزراعي، وتؤثر بشكل مباشر على تكلفة الإنتاج الزراعي، وتحدد دخل المزارعين العاملين في الإنتاج الزراعي، وهي مؤشر مهم لقياس مستوى التحديث الزراعي. وعلى الرغم من أن الوحدة الإنتاجية لمحصول الحبوب والأرز والقمح في الصين تصل إلى مستوى البلدان المتقدمة، وتصل غلة الذرة إلى مستوى البلدان المتقدمة بشكل معتدل، إلا أن إنتاجية

106- البيانات ذات الصلة مأخوذة من المسح الميداني الذي أجراه المؤلف في أغسطس عام 2012 بمدينة تينغ يانغ ويويه يانغ بمقاطعة خونان.

107- تشين ونش ينغ: "فرص وتحديات الأمن الغذائي الصيني في ظل أزمة الغذاء العالمية". دار قويتشو للعلوم الاجتماعية للنشر، 2010.

108- تشو لي هاو: "استبدال القوى العاملة بالاعتماد المفرط على الآلات الزراعية". جريدة الاقتصاد اليومية، 27 أبريل 2012.

العمل الزراعي في الصين تتخلف عن مستوى التنمية الزراعية في البلدان المتقدمة، وأقل بكثير من إنتاجية العمل الصناعي المحلي.

وفقاً لدراسة "خه تشوان تشي"، في عام 2008، كانت إنتاجية العمل الزراعي في الصين أقل بنحو 10 مرات من إنتاجية العمل الصناعي المحلي؛ أي نحو 47% من المتوسط العالمي، ونحو 2% من متوسط البلدان ذات الدخل المرتفع، ونحو 1% من الولايات المتحدة واليابان، واحتلت المرتبة 91 على مستوى العالم، ويتخلف مستوى التنمية الزراعية عن الولايات المتحدة بنحو مئة عام⁽¹⁰⁹⁾.

وفي ظل ظروف اقتصاد السوق، يتم تحديد أسعار ومواد الإنتاج الزراعي والقوى العاملة من قبل السوق، وتعني انخفاض إنتاجية العمل الزراعي أن وحدة إنتاج المنتج الزراعي بحاجة إلى استهلاك المزيد من عناصر المدخلات (بما في ذلك القوى العاملة)، مما يعني أن تكاليف الإنتاج الزراعي مرتفعة وفوائد الإنتاج الزراعي منخفضة. وأدى انخفاض الفائدة النسبية للزراعة، إلى وقوع الزراعة في وضع ضعيف في المنافسة مع الصناعات الحضرية وغير الزراعية وعوامل الإنتاج الأخرى. وعلى المدى الطويل، يتضح أن هجرة القوى العاملة الريفية يتزايد ويتسارع.

2- تشجيع الابتكار العلمي والتكنولوجي الموفر للعمالة هو مفتاح تحسين إنتاجية

العمل الزراعي

هناك ثلاثة عوامل تحدد إنتاجية العمل الزراعي، وهي مساحة الأرض الزراعية، وإنتاج مساحة الوحدة، واستهلاك العمالة. لا توجد إمكانية واقعية لتوسيع مساحة الأراضي الزراعية للإنتاج الزراعي في الصين، وتتمثل الطريقة المجدية لتحسين إنتاجية العمل الزراعي في تعزيز الإدارة المكثفة من خلال الابتكار العلمي والتكنولوجي الموفر للعمالة، وخفض استهلاك العمالة مع ضمان استقرار أو تحسين إنتاجية الوحدة الزراعية. ويتضمن الابتكار العملي والتكنولوجي الموفر للعمالة جانبين:

109- خه تشوان تشي: "تقرير التحديث الصيني عام 2012... دراسة التحديث الزراعي". دار جامعة بكين للنشر، 2012.

الجانب الأول: يؤدي تعزيز الميكنة الزراعية، وإحلال الآلات الزراعية محل القوى العاملة إلى تقليل موسم الزراعة بشكل كبير، وتوسيع نطاق الإنتاج الزراعي، وتحسين درجة التكثيف الزراعي، والحد من اعتماد الزراعة على القوى العاملة. الجانب الثاني: تعزيز تنمية واستخدام الموارد البشرية، وتحسين جودة القوى العاملة الزراعية، وتعزيز تخصيص الأمثل لموارد القوى العاملة، وتعزيز قدرة المزارعين على الإنتاج والإدارة، وتحقيق توفير القوى العاملة وتحسين مستوى الإنتاج الزراعي.

من واقع التنمية الزراعية في الصين، تعتبر الهجرة المستمرة للقوى العاملة الريفية إلى المدينة اتجاهًا حتميًا لا مفر منه لتحديث الصين. في الواقع، الصين تواجه معضلة الخسائر الكبيرة في القوى العاملة الزراعية من جهة، ولكن من جهة أخرى، توفر الهجرة المستمرة للقوى العاملة الريفية، ظروفًا جيدة وفرصًا نادرة لتعزيز الابتكار العلمي والتكنولوجي الموفر للقوى العاملة، وتسريع انتقال الزراعة إلى المرحلة المكثفة والتحديث، وتحقيق الارتقاء بنماذج الإنتاج الزراعي، وتحسين إنتاجية العمل الزراعي. (1) المساهمة في حل مشكلة النقص الهيكلي للعمالة الزراعية

إن التصنيع والتحضر هما السبيل الوحيد لتحديث الصين، ولا يزال المستوى الحالي للتحضر في الصين منخفضًا. وفي عام 2011، بلغ معدل التحضر 51.27%⁽¹¹⁰⁾، بينما بلغ معدل التحضر في البلدان المتقدمة نحو 80%. وفقًا للإحصاء الزراعي الثاني للصين، في نهاية عام 2006، بلغ إجمالي موارد القوى العاملة الريفية 531 مليونًا، منها 479 مليونًا من العاملين في المناطق الريفية، و339 مليونًا يعملون في الصناعة الأولية، ويمثلون 63.8% من قوى العمالة الريفية، بينما كان أقل من 5% في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية⁽¹¹¹⁾، وحتى بحلول عام 2010، كان هناك 279 مليون موظف في الصناعة الأولية في الصين، وهو ما يمثل 20.85% من إجمالي السكان⁽¹¹²⁾. لذلك، لا يزال نقل القوى العاملة الريفية هو الاتجاه الحتمي للتنمية

110- رابطة رؤساء البلديات في الصين. تقرير التنمية الحضرية في الصين لعام 2011. دار مدينة الصين للنشر، 2012.

111- مكتب المجموعة القيادية للتعداد الزراعي الوطني الثاني التابع لمجلس الدولة، المكتب الوطني لإحصاء. التقرير الرسمي للبيانات الرئيسة للتعداد الزراعي الوطني الثاني (الأول) 21 فبراير 2008.

112- دائرة إحصاءات السكان والعمالة التابعة لمكتب الإحصاء الوطني، دائرة التخطيط والمالية التابعة لوزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي. الكتاب السنوي لإحصاءات العمالة الصينية 2011، بكين: دار الإحصائيات الصينية للنشر، 2012.

الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الصين. والنقص الحالي في العمالة الزراعية هو نوع من النقص الهيكلي، وهو نقص في عرض القوى العاملة المطلوبة في الإدارة الزراعية، ولا سيما القوى العاملة عالية الجودة.

يمكن أن يؤدي تعزيز الابتكار العلمي والتكنولوجي الموفر للقوى العاملة، إلى تحرير القوى العاملة الريفية من عمالة الإنتاج الزراعي الثقيلة، وتهيئة الظروف لتوفير التوظيف وحياة مستقرة طويلة الأجل في المناطق الحضرية للعمالة الريفية المهاجرة، وجذب العمالة الزراعية عالية الجودة للعودة إلى الزراعة من خلال تحسين ظروف العمل، وتقليل كثافة القوى العاملة، وزيادة دخل العمل، وإيجاد حل جذري لمشكلة النقص الهيكلي في القوى العاملة الزراعية، وتحقيق هدف الحد من استخدام القوى العاملة الزراعية وتحسين الإنتاجية الزراعية.

(2) المساهمة في خفض تكاليف الإنتاج الزراعي

تعد تكاليف المعيشة للعمالة جزءاً مهماً من تكلفة الإنتاج الزراعي في الصين، كما أن ارتفاع تكلفة المعيشة للعمالة في الصين يحد دائماً من فوائد الإنتاج الزراعي في الصين. وأشارت بعض الدراسات إلى أن نسبة تكلفة المعيشة للعمالة في التكلفة الإجمالية للمحاصيل الزراعية في الصين على التوالي، القطن (21%) والقمح (35%) والأرز (36%-38%) والذرة وفول الصويا (46%). والسلجم الحلقي (54%).

في البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة وكندا، تبلغ تكلفة إنتاج هذه المحاصيل الستة نحو 9% فقط من تكلفة المعيشة للعمالة، باستثناء القطن، تقدر تكلفة المعيشة للعمالة في الصين لكل كيلوجرام من المنتجات الزراعية، أكثر من أربعة أضعاف مثلثتها في البلدان المتقدمة الأخرى. ويمكن القول إن السبب الرئيس لارتفاع تكلفة الإنتاج للعديد من المحاصيل الزراعية في الصين هو الارتفاع الكبير لنفقات المعيشة للعمالة⁽¹¹³⁾. وخاصة في الوقت الحاضر، ترتفع أسعار العمالة الزراعية مع النمو المستمر لأسعار العمالة في قطاع الصناعة وقطاع الخدمات، الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في تكلفة الإنتاج الزراعي، وتفاقم معضلة الإنشاءات الزراعية الأساسية وتخزين المياه.

113- تشانغ هاو شوى: "المدخلات العالية.... السبب الجذري لصعوبة زيادة دخل المزارعين". مجلة اقتصاد المنطقة الخاصة، 2007.

يمكن تحسين الفوائد الزراعية بشكل سريع من خلال تشجيع الابتكار التكنولوجي الموفر للعمالة، لاستبدال القوى العاملة بالآلات الزراعية، وخفض تكاليف المعيشة للعمالة بشكل كبير، وتحسين درجة التكثيف الزراعي.

(3) المساهمة في تعزيز تنمية الصناعة الزراعية

من ناحية، يهدف الابتكار العلمي والتكنولوجي الموفر للعمالة إلى ضمان أو تحسين الإنتاج الزراعي، مع الحد من استخدام القوى العاملة، الأمر الذي سيعزز حتماً النطاق والمعمارية والإدارة المكثفة للزراعة، ويضع أساساً جيداً لتعزيز التصنيع الزراعي. من ناحية أخرى، مع ارتفاع درجة التخصيص والتسويق التجاري للإنتاج الزراعي، تزايد الطلب على معالجة المنتجات الزراعية والخدمات الاجتماعية الزراعية بشكل حاد، ويمكن للابتكار العلمي والتكنولوجي الموفر للعمالة تحرير القوى العاملة في الإنتاج الزراعي والقوى العاملة المهاجرة بشكل كبير، ويتولى مسؤولية توظيف العمالة المهاجرة إلى المناطق الحضرية، ويتطلب التحول إلى الصناعات الثانية والثالثة في المناطق الريفية لمعالجة المنتجات الزراعية، والتسويق، والتداول، وخدمات الآلات الزراعية، وخدمات العلوم والتكنولوجيا وغيرها من مجالات التوظيف وريادة الأعمال، وتعزيز تنمية التصنيع الزراعي، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية، وتحسين دخل المزارعين. ومن هذا المنظور يمكن القول بأن الابتكار التكنولوجي الموفر للعمالة يساهم أيضاً في تعزيز القدرة الإنتاجية للزراعة، وتحسين مستوى الإنتاج الزراعي، وتشجيع التحول في أساليب التنمية الزراعية.

ثانياً: الميكنة الزراعية وإنتاجية العمل الزراعي

الميكنة الزراعية هي الاتجاه المهم للابتكار العلمي والتكنولوجي الموفر للعمالة، ورمز أساسي للزراعة الحديثة. يمكن أن تقلل بشكل فعال من كثافة القوى العاملة وتخفف بشكل كبير من استخدامها، كما أنها تلعب دوراً ثورياً ومهماً للغاية في مقاومة الكوارث الطبيعية، وتعزيز الإدارة الزراعية المكثفة، وخفض تكاليف المنتجات الزراعية، وزيادة

إنتاج المنتجات الزراعية، وتحسين إنتاجية العمل الزراعي. وقد انعكس هذا التأثير الثوري على القوة التحويلية للزراعة التقليدية والقوة الدافعة للزراعة الحديثة، بشكل كامل في عملية التحديث في جميع البلدان المتقدمة تقريبًا في القرن العشرين. لذلك تصنف على أنها أحد الإنجازات الهندسية والتقنية التي لها التأثير الأكبر على الحياة الاجتماعية للإنسان في القرن العشرين⁽¹¹⁴⁾. ينتمي نقص موارد الأراضي المزروعة للفرد في الصين إلى الهيكل الاقتصادي النموذجي الصغير للفلاحين، ولا سيما في السنوات التي أعقبت تطبيق نظام المسؤولية التعاقدية الأسرية في الثمانينيات، والتباطؤ الكبير في تطوير الميكنة الزراعية. ومع ذلك، بعد التسعينيات، تتسارع وتيرة تطوير الميكنة الزراعية مع تغير هيكل ملكية الآلات الزراعية واستمرار توسيع نطاق نقل العمالة الريفية. وفقًا للتقارير المعنية، منذ عام 1996، تم إطلاق خدمة الحصاد الآلي للقمح على نطاق واسع عبر المناطق، مما أدى إلى تحسن كبير في معدل الاستخدام وفوائد التشغيل في حصادة الحصيد، واستكشف بنجاح الطرق الفعالة لحل التناقض بين إنتاج صغار المزارعين وتشغيل الآلات الزراعية على نطاق واسع⁽¹¹⁵⁾.

بعد إصدار وتنفيذ "قانون تعزيز الميكنة الزراعية" في عام 2004، طرحت اللجنة المركزية عدة مرات متطلبات تسريع تعزيز الميكنة الزراعية، والاستمرار في تعزيز دعم الآلات الزراعية، وغيرها من السياسات الأخرى التي ساهمت بقوة في تطوير الميكنة الزراعية في الصين. بحلول عام 2010، بلغت الطاقة الإجمالية للآلات الزراعية في الصين 928 مليون كيلوواط، ووصل مستوى الميكنة الشاملة للزراعة والحصاد في جميع أنحاء البلاد 52.3%، وحققت نماذج الإنتاج الزراعي قفزة تاريخية من تشغيل القوة البشرية والحيوانية إلى التشغيل الميكانيكي⁽¹¹⁶⁾. بحلول عام 2010، بلغت الطاقة الإجمالية للآلات الزراعية في الصين 928 مليون كيلوواط، وبلغ مستوى الميكنة الشاملة لزراعة المحاصيل وجمعها 52.3%. لقد حقق نمط الإنتاج الزراعي قفزة تاريخية من تشغيل القوة البشرية والحيوانية إلى التشغيل الميكانيكي.

114- ما يونغ تشينغ: "الإنجازات الهندسية والتكنولوجية الأكثر تأثيرًا في القرن العشرين". مجلة العلوم 2000، العدد السادس.

115- لونغ جي ون: "ستون عامًا من تطوير الميكنة الزراعية في الصين الجديدة". مجلة دليل الميكنة الزراعية الصينية، 28 سبتمبر 2009.

116- إخطار الخطة الخمسية الثانية عشرة لتطوير الميكنة الزراعية الوطنية (2011-2015) دار وزارة الزراعة للنشر، تطوير الآلات الزراعية (2011) رقم 6، 22 سبتمبر 2011.

1- إحلال الميكنة الزراعية محل العمالة الزراعية

يتجلى تأثير الاستبدال للميكنة الزراعية على القوى العاملة الزراعية، في الكفاءة الإنتاجية العالية للآلات الزراعية، والتي تتجاوز بكثير الكفاءة الإنتاجية للقوى العاملة، وبالتالي تحقيق التغيير في القوى العاملة البديلة.

أظهرت بعض الدراسات أن كفاءة التشغيل اليدوي لا تتعدى 0.02-0.03 hm² / يوم، وكفاءة طاقة الجر الحيوانية نحو 0.05 hm² / يوم، وإذا تم اعتماد التشغيل الآلي، يمكن لفرد واحد استخدام الجرار الصغير الذي يقل عن 14.7 كيلوواط لإنجاز زراعة مساحات تصل إلى 1.1-1.6 hm² / يوم، ويمكن لفرد واحد استخدام الجرار المتوسط الذي يتراوح وزنه ما بين 22.1-29.4، 44.1-51.5 كيلوواط لزراعة مساحات تصل إلى 3.3-2 hm² / يوم.

في الدورة الزراعية، تبلغ كفاءة التشغيل اليدوي أو طاقة الجر الحيوانية لدورة القمح والذرة نحو 0.13-0.2 hm² / ساعة، وإذا استخدمت الزراعة الميكانيكية، فإن كفاءة عمل الآلات الصغيرة لدورة القمح والذرة يمكن أن تصل إلى 1-1.33 hm² / ساعة، ويمكن أن تصل طاقة الآلات الكبيرة إلى 2-3.3 hm² / ساعة. وفي عملية الحصاد، تبلغ كفاءة التشغيل اليدوي للقمح والأرز نحو 0.03-0.07 hm² / يوم، وإذا تم اعتماد التشغيل الآلي، يمكن أن تعمل حصادة الأرز والقمح بنسبة 0.27-0.33 hm² / ساعة. وفي عملية النقل، تصل كفاءة النقل اليدوي إلى 0.2 طن/مرة، بينما تبلغ كفاءة الجرار الصغير 1.5 طن/مرة، وكفاءة الجرارات الكبيرة 3-5 أطنان/مرة⁽¹¹⁷⁾.

وهذا يوضح أن كفاءة الآلات الزراعية قد تصل إلى عشرات أضعاف ومئات أضعاف كفاءة التشغيل اليدوي، ويمكن أن توفر العمالة بشكل كبير. ومن ناحية أخرى، تُعد الآلات الزراعية معدات مادية، ويمكن تشغيلها في ظل ظروف بيئية قاسية، وتوفر زراعة أكثر قياسية ودقة من زراعة التشغيل اليدوي، ويمكن تنفيذ بعض التقنيات الزراعية الحديثة التي يصعب تحقيقها من قبل القوى العاملة من خلال الميكنة الزراعية، وبالتالي تتجاوز قدرة القوى العاملة الزراعية، وتدعم استبدال القوى العاملة الزراعية. ويمكن رؤية تأثير الاستبدال للميكنة الزراعية على القوى العاملة من البيانات المعنية بالتنمية الزراعية في الصين في السنوات الأخيرة.

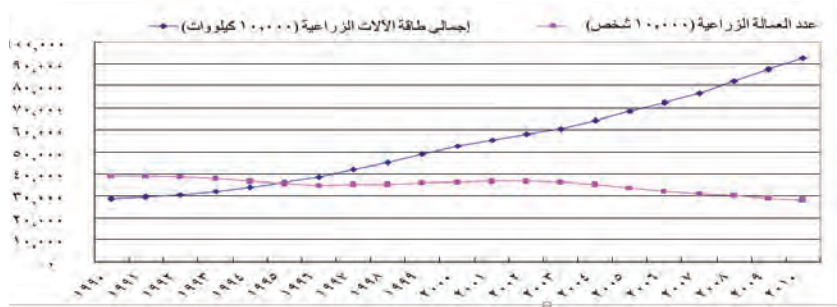
117- سون هاو: "العلاقة بين الميكنة الزراعية ونقل القوى العاملة". مجلة التكنولوجيا والمعدات الزراعية، 2011، العدد الأول.

جدول 1-4 أوضاع مستوى الميكنة الزراعية وتوظيف العمالة الزراعية 1990-2010

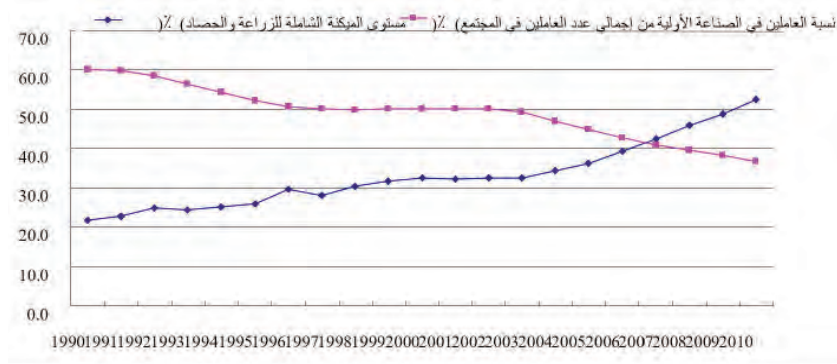
السنة	القوة الإجمالية للآلات الزراعية (عشرة آلاف كيلوواط)	مستوى الميكنة الشاملة للزراعة والحصار (%)	عدد توظيف العمالة الزراعية (10000) شخص	نسبة العاملين في الصناعة الأولية من إجمالي العمال في المجتمع (%)
1990	28707.7	21.5	38914	60.1
1991	29388.6	22.7	39098	59.7
1992	30308.4	24.8	38699	58.5
1993	31816.6	24.1	37680	56.4
1994	33802.5	25.0	36628	54.3
1995	36118.1	25.9	35530	52.2
1996	38546.9	29.4	34820	50.5
1997	42015.6	28.0	34840	49.9
1998	45207.7	30.4	35177	49.8
1999	48996.1	31.6	35768	50.1
2000	52573.6	32.3	36043	50
2001	55172.1	32.2	36399	50
2002	57929.9	32.3	36640	50
2003	60386.5	32.5	36204	49.1
2004	64027.9	34.3	34830	46.9
2005	68397.8	36.0	33442	44.8
2006	72522.1	39.3	31941	42.6
2007	76589.6	42.5	30731	40.8
2008	82190.4	45.8	29923	39.6
2009	87496.1	48.8	28890	38.1
2010	92780.5	52.3	27931	36.7

المصدر: (الكتاب السنوي لإحصائيات العمالة الصينية لعام 2011)، (دار الإحصاءات الصينية للنشر لعام 2012)، (الكتاب السنوي الإحصائي الصيني لعام 2011)، (دار الإحصاءات الصينية للنشر لعام 2012)، (التقرير السنوي لإحصاءات الميكنة الزراعية)، (بيانات إحصاءات الزراعة الصينية الجديدة خلال ستين عاماً)، (الدار الزراعية الصينية للنشر 2009).

كما يتضح من الجدول 1-4، الرسم البياني 1-4، 2-4، منذ عام 1990، مع التحسين المستمر لمستوى الميكنة الزراعية في الصين، استمر عدد القوى العاملة الزراعية في الانخفاض، وأظهرت أيضاً اتجاه الهبوط المستمر لنسبة العاملين في الصناعة الأولية من إجمالي العمال في المجتمع، ومن عام 1990 إلى عام 2010، ارتفعت الطاقة الإجمالية للآلات الزراعية في الصين بنسبة 223.2%، وزاد مستوى الميكنة الشاملة لإيرادات الزراعة بنسبة 30.8%، بينما انخفض عدد القوى العاملة الزراعية بنسبة 28.2%، وانخفضت نسبة العاملين في الصناعة الأولية من إجمالي العمال في المجتمع بنسبة 23.4%.



الرسم البياني (1-4) التغيرات في القوة الكلية للميكنة الزراعية في الصين وعدد العمالة الزراعية من 1990 إلى 2010



الرسم البياني (2-4) التغيرات في مستوى الميكنة الزراعية الشاملة في الصين ونسبة العاملين في الصناعة الأولية من 1990 إلى 2010

من أجل مزيد من التوضيح للعلاقة المذكورة أعلاه، تم عمل نموذج الارتباط للتحليل التجريبي. وفقاً للبيانات الإحصائية للقوة الإجمالية للميكنة الزراعية والعمالة الزراعية من عام 1990 إلى عام 2010 (انظر الجدول 4-1)، تم إجراء تحليل كمي لتوضيح العلاقة بين القوة الإجمالية للميكنة الزراعية والعاملين في قطاع الزراعة، وإنشاء نموذج الانحدار:

$$J=42554.98-0.144 \times M$$

$$|t|=9.383 > t_{0.01}^{***}=2.5177$$

$$F=88.055 > F_{0.01}(1,21)=8.02$$

J = عدد توظيف العمالة الزراعية

M = القوة الإجمالية للميكنة الزراعية

وفقاً لتحليل نموذج الانحدار، ترتبط القوة الإجمالية للميكنة الزراعية ارتباطاً سلبياً كبيراً بعدد توظيف العمالة الزراعية، وكان تأثير الانحدار لاختبار F كبيراً. أي إنه كلما زادت القوة الإجمالية للميكنة الزراعية، قل عدد العمالة الزراعية.

وفقاً لإحصاءات المقارنة بين مستوى الميكنة الشاملة للزراعة والحصاد ونسبة العاملين في الصناعة الأولية من إجمالي العمال في المجتمع من 1990 إلى 2010 (انظر الجدول 4-1)، تم إجراء تحليل كمي للعلاقة بين مستوى الميكنة الشاملة للزراعة والحصاد ونسبة العاملين في الصناعة الأولية من إجمالي العمال في المجتمع، وإنشاء نموذج انحدار:

$$D=74.208-0.764 \times G$$

$$|t|=16.823 > t_{0.01}^{***}=2.5177$$

$$F=283.009 > F_{0.01}(1,21)=8.02$$

حيث إن D = نسبة العاملين في الصناعة الأولية من إجمالي العمال في المجتمع.

G = مستوى الميكنة الشاملة للزراعة والحصاد.

وفقاً لتحليل الانحدار، هناك ارتباط سلبي وكبير بين مستوى الميكنة الشاملة للزراعة، والحصاد ونسبة العاملين في الصناعة الأولية من إجمالي العمال في المجتمع، وكان تأثير الانحدار لاختبار F ملحوظاً. أي إنه كلما ارتفع مستوى الميكنة الشاملة للزراعة والحصاد، انخفضت نسبة العاملين في الصناعة الأولية من إجمالي العمال في المجتمع. لذلك، أثبتت ممارسة الزراعة في الصين أن طاقة الميكنة الزراعية البديلة عن القوى العاملة لها دور بارز، ويعد تعزيز الميكنة الزراعية خياراً حتمياً للتعامل مع الهجرة المستمرة للقوى العاملة الريفية في الصين، وتعزيز التنمية المستدامة للزراعة.

2- دور الميكنة الزراعية في تحسين إنتاجية العمل الزراعي

الميكنة الزراعية هي تطبيق الإنجازات الصناعية والتكنولوجية في عملية الإنتاج الزراعي، والتي يمكن أن تحسن الإنتاج الزراعي بشكل فعال. بالمقارنة مع التشغيل اليدوي، يمكن للميكنة الزراعية أن تحقق الكفاءة العالية، والقوة العالية، والتشغيل عالي الجودة، وتقليل المخاطر الطبيعية وفقدان التشغيل اليدوي. أظهرت بعض الدراسات أن محصول الأرز المزرع ميكانيكياً يزيد على 25 كجم/ 0.067 سم² عن المزرع يدوياً؛ كما تعزز بشكل كبير القدرة على مقاومة الانحناء والمرض؛ بالمقارنة مع القمح المزرع يدوياً، يزداد البذر الآلي بنحو 50 كجم لكل 0.067 hm² عن البذر اليدوي؛ كما يقلل حصاد القمح الآلي الخسائر بنسبة 5% إلى 8%⁽¹¹⁸⁾.

من ناحية أخرى، تقلل الميكنة الزراعية تكلفة العمالة الزراعية عن طريق تقليل جهد ووقت العمل. على سبيل المثال، يبلغ متوسط تكلفة العمالة للأرز المزرع يدوياً لكل 0.067 hm² 30 يواناً، ويبلغ متوسط تكلفة آلة حصاد الذرة والأرز والسلجم الحلقي لكل 0.067 hm² 20 يواناً و40 يواناً و60 يواناً على التوالي⁽¹¹⁹⁾. في الوقت نفسه، يمكن للميكنة الزراعية أيضاً تقليل مدخلات العناصر الزراعية

118- ليو جينغ مينغ: "الميكنة الزراعية والمزارعون المهاجرون"، مجلة التكنولوجيا والمعدات الزراعية، 2010، العدد السابع.

119- ليو جينغ مينغ: "الميكنة الزراعية والمزارعون المهاجرون"، مجلة التكنولوجيا والمعدات الزراعية، 2010، العدد السابع.

الأخرى، وخفض تكلفة وسائل الإنتاج الزراعية الأخرى، مثل بذور القمح والذرة المزروعة ميكانيكياً، وتطبيق الأسمدة الكيماوية بمقدار 2-3 سم تحت البذور، والتي لا تضمن فقط الإنبات الطبيعي للبذور، بل يمكن أن توفر 30-50% من البذور والأسمدة؛ ويمكن أن يوفر رش المبيدات الزراعية بآلات وقاية النباتات 30-40% من المبيدات الزراعية⁽¹²⁰⁾. وهذا لأن الميكنة الزراعية لا يمكنها زيادة الإنتاج الزراعي فحسب، بل أيضاً تقليل مدخلات القوى العاملة الزراعية، وتوفير تكلفة الإنتاج الزراعي، وبالتالي يمكن تحسين إنتاجية العمل الزراعي بشكل كبير. وفي هذا الصدد، يمكننا أن نجد البيانات التجريبية للميكنة الزراعية التي ساهمت في تحسين إنتاجية العمل الزراعي في عملية تطوير الميكنة الزراعية في الصين.

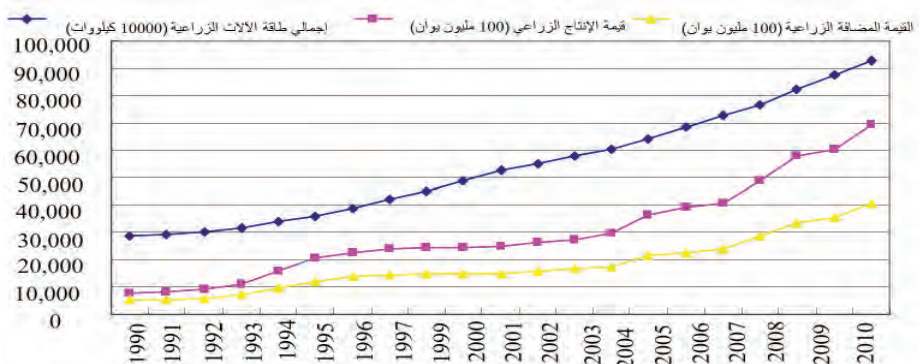
جدول 4-2 أوضاع مستوى الميكنة الزراعية وإنتاجية العمل
الزراعي في الصين (1990-2010)

السنة	إنتاجية العمل الزراعي (يوان / شخص)	القيمة المضافة الزراعية (100 مليون يوان)	إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي (100 مليون يوان)	مستوى الميكنة الشاملة للزراعة والحصاد (%)	القوة الإجمالية للميكنة الزراعية (عشرة آلاف كيلوواط)
1990	1969.0	5062.0	7662.1	21.5	28707.7
1991	2086.3	5342.2	8157.0	22.7	29388.6
1992	2347.5	5866.6	9084.7	24.8	30308.4
1993	2918.1	6963.8	10995.5	24.1	31816.6
1994	4300.1	9572.7	15750.5	25.0	33802.5
1995	5725.0	12135.8	20430.9	25.9	36118.1
1996	6419.8	14015.4	22533.7	29.4	38546.9
1997	6827.9	14441.9	23788.4	28.0	42015.6
1998	6976.6	14187.6	24541.9	30.4	45207.7

120- ليو جينغ مينغ: "الميكنة الزراعية والمزارعون المهاجرون". مجلة التكنولوجيا والمعدات الزراعية، 2010، العدد السابع.

48996.1	31.6	24519.1	14770.0	6855.0	1999
52573.6	32.3	25915.8	14944.7	6912.9	2000
55172.1	32.2	26179.6	15781.3	7192.5	2001
57929.9	32.3	27390.8	16537.0	7475.6	2002
60368.5	32.5	29691.8	17381.7	8201.2	2003
64027.9	34.3	36239.0	21412.7	10404.6	2004
68397.8	36.0	39450.9	22420.0	11796.9	2005
72522.1	39.3	40810.8	24040.0	12777.1	2006
76589.6	42.5	48893.0	28627.0	15910.0	2007
82190.4	45.8	58002.2	33702.2	19383.6	2008
87496.1	48.8	60361.0	35225.9	20893.1	2009
92780.5	52.3	69319.8	40533.6	24818.6	2010

المصدر: (الكتاب السنوي الإحصائي الصيني لعام 2011)، (دار الإحصاءات الصينية للنشر عام 2012)، (التقرير السنوي لإحصاءات الميكنة الزراعية)، (بيانات إحصاءات الزراعة الصينية الجديدة خلال ستين عامًا)، (دار الزراعة الصينية للنشر 2009)



الرسم البياني (3-4) التغيرات في مستوى الميكنة الزراعية وإجمالي الناتج الزراعي والقيمة المضافة في الصين من 1990 إلى 2010

كما يتضح من الجدول 2-4 والرسم البياني 3-4، منذ عام 1990، مع التحسين المستمر لمستوى الميكنة الزراعية في الصين، ازداد إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي، والقيمة المضافة الزراعية، وإنتاجية العمل الزراعي، وارتفع مستوى الميكنة الشاملة للزراعة والحصاد بنسبة 30.8% من عام 1990 إلى عام 2010، بينما زادت إنتاجية العمل الزراعي بنسبة 116%.

بناءً على البيانات الإحصائية لمستوى الميكنة الشاملة للزراعة، الحصاد، وإنتاجية العمل الزراعي في الفترة 1990-2010 (انظر الجدول 2-4)، تم إجراء تحليل كمي للعلاقة بين مستوى الميكنة الشاملة للزراعة، والحصاد، وإنتاجية العمل الزراعي، وإنشاء نموذج الانحدار:

$$L = -14985.41 + 732.811 \times G$$

$$|t| = 26.720 > t_{0.01}^{***} = 2.5177$$

$$F = 713.969 > F_{0.01}(1,21) = 8.02$$

L = إنتاجية العمل الزراعي

G = مستوى الميكنة الشاملة للزراعة والحصاد

أظهرت النتائج أن مستوى الميكنة الشاملة للزراعة والحصاد يرتبط بشكل إيجابي مع ارتفاع إنتاجية العمل الزراعي، وتأثير انحدار اختبار F كبير. ومع تحسن مستوى الميكنة الزراعية في الصين، ارتفعت إنتاجية العمل الزراعي بشكل ملحوظ. وأثبتت الممارسة أن تعزيز الميكنة الزراعية وسيلة مهمة لتحسين إنتاجية العمل الزراعي.

ثالثاً: تنمية الموارد البشرية الريفية وإنتاجية العمل الزراعي

يُعد العامل البشري هو العامل الحاسم بين عوامل القوى الإنتاجية، فجميع عناصر الموارد المستثمرة في الأنشطة الاقتصادية تحتاج إلى خلق الثروة من خلال دور عناصر الموارد البشرية. أدرك "آدم سميث" منذ أكثر من مئتي عام أنه "بغض النظر عن أوضاع التربة أو المناخ أو المساحة الإقليمية لبلد ما، وما إذا كان الناتج الوطني السنوي

لها وفيراً أو ضئيلاً، فإنها تعتمد بشكل أساسي على مواردها البشرية⁽¹²¹⁾.

في الممارسة المحلية والأجنبية الحالية، تُظهر الموارد البشرية التي تطبق التقدم العلمي والتكنولوجي، وتحسين جودة العمالة والابتكار الإداري، بشكل متزايد دورها الحاسم في التنمية الاقتصادية. لذلك، فإن الموارد البشرية، كمجموع الكمية والنوعية للسكان الذين يمتلكون قدرات العمل الذهني والبدني، هي الموارد الأكثر قيمة من بين جميع الموارد، وهي القوى الرئيسة لتجميع وإنشاء رأس المال المادي، وتنمية الموارد واستخدامها، وتعزيز تنمية الاقتصاد الوطني برمته والتغيير الاجتماعي⁽¹²²⁾.

1- الدور الحاسم لتنمية الموارد البشرية في تحسين الإنتاجية الزراعية

الموارد البشرية الريفية هي مجموع كمية ونوعية السكان الذين يمتلكون القوة البدنية والعقلية في المناطق الريفية. تشير الموارد البشرية الريفية إلى مجموع السكان ذوي القدرة على العمل في المناطق الريفية، وتشمل جودة الموارد البشرية الريفية مستوى المعرفة والخبرة التقنية وغيرها من الجودة الشاملة، ويطلق عليها أيضاً موارد العمالة الريفية⁽¹²³⁾.

وفقاً للمعرفة العامة، القوى العاملة القوية كافية لخلق مزارع جيد. ولكن من وجهة نظر "شولتز"، "يستعصي على الشخص الذي يزرع مثل أسلافه حجم إنتاج الغذاء الوفير بغض النظر عن خصوبة الأوض أو مدى صعوبة عمله، بينما يمكن للمزارع الذي يتقن وبارع في تطبيق العلوم والتكنولوجيا على التربة والنباتات والحيوانات والآلات، إنتاج الغذاء الوفير حتى في الأراضي القاحلة. ولا يحتاج دائماً إلى العمل الشاق الذي يستغرق ساعات طويلة"⁽¹²⁴⁾.

وكما نعلم جميعاً، مشكلة الفلاحين هي جوهر القضايا الزراعية الثلاث في الصين،

121- آدم سميت: "ثروة الأمم". الصحافة التجارية، 1964.

122- أن ينغ مين، وي تشن: "علم إدارة الموارد البشرية". دار نشر مدرسة الحزب التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، 2004.

123- يو يونغ دي: "نظرية التعليم الريفي". دار تثقيف الشعب للنشر، 2000.

124- شولتز: "تطوير الزراعة التقليدية". بكين: الصحافة التجارية، 1987.

والتي أثرت بشكل خطير على عملية تحديث التنمية الزراعية في الصين، وأحد المظاهر البارزة هو أن المنتجات الزراعية الرئيسة للهكتار الواحد في الصين على الرغم من تجاوزها المتوسط العالمي، إلا أن إنتاجية العمل الزراعي أقل بكثير من المستوى المتقدم للدول المتقدمة⁽¹²⁵⁾.

وتشير الظروف الوطنية الأساسية لنسبة عالية من سكان الريف، وعدد كبير من الموارد البشرية الريفية أن التحدي الأكبر للتنمية الزراعية في الصين هو الموارد البشرية الريفية، وأكبر ميزة هي أيضاً الموارد البشرية الريفية. فتنمية الموارد البشرية الريفية هي الرابط الرئيس لتحسين إنتاجية العمل الزراعي في الصين، وهي أيضاً القوة التي تعزز التحول الزراعي والتنمية في الصين. لذلك حل مشكلة التحول في التنمية الزراعية في الصين بشكل أساسي، وتحويل الضغط الشديد على سكان الريف إلى ميزة قوية لرأس المال البشري، سيعتمد في النهاية على الاستخدام الفعال للموارد البشرية الريفية وتنميتها.

يعتمد الجانبان تنمية الموارد البشرية في المناطق الريفية، والتي تضمن الاستخدام الفعال للموارد البشرية الموجودة في المناطق الريفية، وتنمية الموارد البشرية المحتملة من خلال تحسين جودة القوى العاملة الريفية، على فرضية القوة الدافعة للسوق، ويندمج مع القوة الدافعة للحكومة، ويتخذ مختلف التدابير الفعالة للاستثمار في رأس المال البشري، وتعديل المعروض من القوى العاملة الريفية لتصحيح كمية المعروض من العمالة الريفية، ورفع جودة الموارد البشرية الريفية، وتحسين هيكل العرض والطلب على القوى العاملة، وتجهيز إدارة تنظيم القوى العاملة، وتعزيز التدفق الحر لموارد القوى العاملة في المناطق الحضرية والريفية من أجل تعبئة حماس العمال بشكل كامل⁽¹²⁶⁾.

قبل وبعد تأسيس الصين الجديدة، على الرغم من الجهود المتواصلة لاستصلاح الأراضي وتوسيع الأراضي الصالحة للزراعة، إلا أن الناس عجزوا عن التخلص من الخوف من الجوع. ومنذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، تقلصت مساحة الأراضي

125- جيانغ خهينغ: "ما المسار الذي يجب أن يسلكه تحديث الزراعة ذات الخصائص الصينية". مجلة الخبير الاقتصادي، 2009.

126- تشين ليوتشن: "التدابير الفعالة لتعزيز تنمية الموارد البشرية الريفية". التحضر الحديث، 2008، العدد (11).

المزروعة بشكل مطرد، بينما يتزايد عدد السكان بشكل كبير، وتم التخلي عن الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة، واختفى الخوف من الجوع.

بحلول أكتوبر 2011، قفز عدد سكان الصين من أكثر من 400 مليون إلى أكثر من 1.3 مليار نسمة، أي أكثر من ثلاثة أضعاف في ذلك الوقت الذي كان قد مر أكثر من ستين عامًا على تأسيس جمهورية الصين الشعبية؛ ومنذ عام 1960، انخفض نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة ونصيب الفرد من مساحات زراعة الحبوب بمقدار النصف تقريبًا؛ ومنذ عام 1961، زاد إنتاج الفرد من اللحوم والحبوب للمزارعين الصينيين 26 مرة و3 مرات؛ من بينها، تضاعف نصيب الفرد من إمداد الحبوب، وارتفعت إمدادات اللحوم 12 مرة، وزاد المعرض من الفاكهة والزيوت النباتية 14 مرة و10 مرات؛ وتتمتع الصين بالاكتماء الذاتي من الحبوب بشكل أساسي، حيث يبلغ معدل الاكتفاء الذاتي نحو 98%⁽¹²⁷⁾.

والسؤال هنا كيف حققت الصين الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية، في ظل تقلص مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، وتزايد عدد السكان بشكل كبير من تلك التي كانت عليها في المرحلة الأولى لتأسيس جمهورية الصين الشعبية.

يرجع هذا إلى تعميم الثقافة والترويج الشامل لحركة "محو الأمية" منذ تأسيس الصين الجديدة، والتنفيذ التدريجي للتعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات، الأمر الذي ساهم في تحسين الجودة الوطنية الشاملة بشكل كبير، وتمكين المزارعين من إتقان العلوم والتكنولوجيا تدريجيًا وتطبيقها في الإنتاج الزراعي، وبالتالي تحسين إنتاجية العمل الزراعي بشكل مطرد عبر التاريخ. كما تم إثبات التأثير الإيجابي لتنمية الموارد البشرية على الإنتاج الزراعي في التحليل المقارن لبعض البلدان.

الزراعة الإسرائيلية هي نموذج للزراعة الحديثة في العالم. وعلى النقيض، الصين هي موطن السمك والأرز الوفير منذ آلاف السنين من تاريخ الزراعة المستمرة، وإسرائيل تقع في صحراء قاسية المناخ وجافة الأرض؛ عاش أسلاف المزارعين الصينيين على الزراعة، بينما المزارعون الإسرائيليون مهاجرون من جميع أنحاء العالم، وأسلافهم

127- خه تشوان تشي: "تقرير التحديث الصيني عام 2012... دراسة التحديث الزراعي". دار جامعة بكين للنشر، 2012.

لم يعملوا في الزراعة، ولم يزاولوا الزراعة قبل مجيئهم إلى إسرائيل. وبالمقارنة مع المزارعين الصينيين، يتمتع المزارعون الإسرائيليون بمستوى تعليمي عالٍ وجيد. تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة عالية من التحديث الزراعي، والتكنولوجيا الزراعية المتطورة للغاية، والجودة الثقافية المرتفعة للمزارعين بشكل كبير. وبافتراض أن الآلات المتقدمة والتكنولوجيا الزراعية المتقدمة والأراضي الزراعية الخصبة والشاسعة للولايات المتحدة، سيتم نقلها إلى الهند، فلن يتغير الوضع الراهن للزراعة في الهند. ويعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير في معدل الأمية بين المزارعين الهنود، وبالتالي يستعصي عليهم استخدام الآلات والمعدات المتطورة والتكنولوجيا المتقدمة للولايات المتحدة الأمريكية.

إن الفجوة بين التنمية الزراعية للصين والهند، والزراعة في أمريكا وإسرائيل ليست فجوة في نظام السوق والمعدات الحديثة، بقدر ما هي فجوة في جودة القوى العاملة الزراعية التي تضمن عناصر حديثة مثل العلوم والتكنولوجيا. ومن هذا المنظور، الموارد البشرية هي الموارد الأساسية لتحسين إنتاجية العمل الزراعي، وهي الموارد الأولية الوحيدة في المناطق الريفية القادرة على تنشيط حيوية الموارد الأخرى، ولعب دور حاسم في التنمية الزراعية.

2- تحسين جودة القوى العاملة هو مفتاح تنمية الموارد البشرية الريفية

الموارد البشرية هي السمات البشرية، بينما رأس المال البشري هو نوعية القوى العاملة وإبداعها، وتحسين جودة القوى العاملة يزيد من إبداع العامل. لذلك، يتركز رأس المال البشري بشكل كبير على الذكاء البشري وإمكانياته، ويظهر المزيد من السمات الاجتماعية البشرية.

تعتقد نظرية رأس المال البشري بأن الموارد البشرية لا يمكن تحويلها تلقائيًا إلى رأس مال بشري، إلا من خلال الاستثمار والتطوير، فكلما ارتفع الاستثمار في الموارد البشرية زاد رصيد رأس المال البشري؛ والاستثمار في التدريب والتعليم هو جوهر تكوين رأس المال البشري، ومفتاح تحسين جودة العمالة، ومعدل عائدها أعلى بكثير من معدل عائد

فيما يتعلق بأهمية الاستثمار في الموارد البشرية وتحسين جودة القوى العاملة، اكتشف "شولتز" حقبة تاريخية جديدة خلال إجراء دراسة على التنمية الزراعية في الولايات المتحدة، من أوائل القرن العشرين إلى الخمسينيات من القرن الماضي، وهي أن "العامل الحاسم في الإنتاج لتحسين رفاهية الإنسان ليس الفضاء والطاقة والأراضي الصالحة للزراعة، ولكن في تحسين جودة السكان وتعزيز المعرفة"، و"تعتبر معضلة تطوير الزراعة التقليدية هي الاستثمار، ومن بينها الاستثمار بشكل رئيس في رأس المال البشري"، و"قد يكون نمو رأس المال البشري هو السمة الأكثر بروزاً في النظام الاقتصادي؛ والسبب الرئيس في النمو السريع للإنتاج الزراعي ليس الزيادة في مخزون الأراضي والعمالة ورأس المال، بل في تحسين المعرفة والمهارات البشرية⁽¹²⁹⁾.

كما قام "لوкас ورومر" أيضاً بدمج رأس المال البشري، كعامل جوهري للتنمية الاقتصادية المحلية في نموذج النمو الاقتصادي، وخلق نظرية جديدة للنمو الاقتصادي، وجوهر هذه النظرية هو التأكيد على أهمية رأس المال البشري في النمو الاقتصادي الإقليمي، وخاصة أهمية النمو الاقتصادي في الدول أو المناطق المتخلفة. في نظريتهم الجديدة للنمو الاقتصادي، يعتبر رأس المال البشري الذي يقوم على تحسين جودة القوى العاملة من خلال تنمية الموارد البشرية، هو القوة الدافعة الأساسية للنمو الاقتصادي، ومستوى مخزونه ذو أهمية حاسمة لتنمية المناطق المتخلفة اقتصادياً⁽¹³⁰⁾.

أجرى عالم الإدارة الأمريكي "مايكل بورتر" تحليلاً مقارنةً لأكثر من عشرة بلدان ومناطق، مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، ووجد أن التوسع الصناعي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لعب دوراً في خلق عوامل إنتاج منخفضة المستوى.

في العصر الحديث، يمكن للزراعة أن تتطور بسرعة في البلدان، مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تمتلك الموارد ولا العمالة منخفضة التكلفة، واليابان شحيحة الموارد

128- هو فان رونج: "تنمية رأس المال البشري الريفي وتدريب المزارعين الجدد". مجلة جيانغشي للزراعة، 2008.

129- ثيودور دبليو شولتز: "الاستثمار في رأس المال البشري". دار معهد بكين للاقتصاد للنشر، 1990؛ ثيودور دبليو شولتز: "تطوير الزراعة التقليدية". المطبعة التجارية، 1987.

130- لوкас: "آلية التنمية الاقتصادية". مجلة الاقتصاد النقدي، 1989؛ رومر: "زيادة العوائد والنمو طويل الأجل". مجلة الاقتصاد السياسي، 1986.

وطوفان التسوماني والزلازل المتكررة، ويعزى ذلك إلى أن عوامل الإنتاج الرئيسة مثل رأس المال البشري هو العنصر الجوهري⁽¹³¹⁾.

تقلصت الأراضي الصالحة للزراعة في الولايات المتحدة، لكن تطورت الزراعة في الولايات المتحدة سريعاً، ويلعب الاستثمار في الموارد البشرية القائم على قوة عمالة عالية الجودة دوراً حاسماً. ويمكن فهم العلاقة بين جودة العمالة الريفية وإنتاجية العمل الزراعي، من خلال بيانات التحليل الكمي لممارسات التنمية الزراعية في الصين. وفقاً للبيانات الإحصائية للمستوى التعليمي للعاملة الريفية وإنتاجية العمل الزراعي في الصين من 1990 إلى 2010 (انظر الجدول 3-4)، تم إجراء تحليل كمي يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للعمالة الريفية وإنتاجية العمل الزراعي في الصين، وإنشاء نموذج الانحدار:

$$L = -17299.41 + 2217.569 \times W$$

$$|t| = 16.136 > t_{0.01}^{***} = 2.5177$$

$$F = 260.359 > F_{0.01}(1, 21) = 8.02$$

L = إنتاجية العمل الزراعي

W = نسبة القوى العاملة الريفية الحاصلة على التعليم الثانوي والجامعي

131-مصدر النقطة الرئيسة: مايكل بورتر. الميزة التنافسية الوطنية. ترجمة، لي مينغ شون، تشيو روماي. بكين: دار الصين للنشر، 2002.

الجدول 3-4: جودة القوى العاملة الريفية وإنتاجية العمل

الزراعي من 1990 إلى 2010

السنة	إنتاجية العمل الزراعي (يوان/ شخص)	الوضع التعليمي للقوى العاملة الريفية (%)					
		أُمِّي أو مستوى تعليمي منخفض	المرحلة الابتدائية	المرحلة الإعدادية	المرحلة الثانوية	مرحلة التعليم الثانوي المهني	المرحلة الجامعية وما فوقها
1990	1969.0	20.73	38.86	32.84	6.96	0.51	0.10
1991	2086.3	16.91	39.54	35.23	7.60	0.59	0.13
1992	2347.5	16.20	39.05	36.21	7.82	0.60	0.12
1993	2918.1	15.29	38.21	37.43	8.20	0.70	0.17
1994	4300.1	14.68	37.19	38.59	8.51	0.82	0.21
1995	5725.0	13.47	36.62	40.10	8.61	0.96	0.24
1996	6419.8	11.23	35.52	42.83	8.91	1.20	0.31
1997	6827.9	10.10	35.11	44.31	8.91	1.24	0.33
1998	6979.6	9.56	34.48	44.98	9.15	1.46	0.37
1999	6855.0	8.96	33.66	46.05	9.37	1.57	0.39
2000	6912.9	8.09	32.22	48.07	9.31	1.83	0.48
2001	7192.5	7.69	31.14	48.89	9.65	2.02	0.61
2002	7475.6	7.59	30.63	49.33	9.81	2.09	0.56
2003	8201.2	7.39	29.94	50.24	9.68	2.11	0.64
2004	10404.6	7.46	29.20	50.38	10.05	2.13	0.77
2005	11796.9	6.87	27.23	52.22	10.25	2.37	1.06
2006	12777.1	6.65	26.37	52.81	10.52	2.40	1.25
2007	15910.0	6.34	25.76	52.91	11.01	2.54	1.45
2008	19383.6	6.15	25.30	52.81	11.40	2.66	1.68

2009	20893.1	5.94	24.67	52.68	11.74	2.87	2.10
2010	24818.6	5.73	24.44	44.52	12.05	2.93	2.41

المصدر: (الكتاب السنوي الإحصائي الصيني 2011)، (دار النشر الإحصائي الصيني 2012)،

(الكتاب السنوي الإحصائي الريفي الصيني) (1991-2011) (دار الإحصاءات الصينية للنشر)

تظهر النتائج أن عدد العمال الريفيين الحاصلين على التعليم الثانوي أو أعلى، يرتبط ارتباطاً إيجابياً كبيراً بإنتاجية العمل الزراعي، وتأثير انحدار اختبار F كبير. ويظهر أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للقوى العاملة الريفية، زادت إنتاجية القوى العاملة الزراعية. ومن الواضح أن تحسين جودة القوى العاملة لتعزيز تنمية الموارد البشرية الريفية، هي الوسيلة الفعالة لرفع إنتاجية العمل الزراعي. ومع التحسين التدريجي والكامل لنظام اقتصاد السوق في الصين والتحول التدريجي للزراعة التقليدية، تخلص المنتجون الزراعيون من نمط الإنتاج المكثفي ذاتياً، ودخلوا مرحلة تطوير الإنتاج الموجه نحو السوق والإنتاج التجاري بطريقة شاملة، وتحول الركيزة الموضوعية للحكومة التي تخدم الزراعة من صغار المزارعين التقليديين إلى المزارعين الحديثين المتخصصين، ويواجه تركيز عمل الحكومة التحدي المتمثل في التحول من تشجيع الابتكار العلمي والتكنولوجي، وتعميم التكنولوجيا الفيزيائية والكيميائية إلى تحسين جودة المنتجين العاملين بالزراعة.

ويعزى ذلك إلى أن الإنجازات الابتكارية للعلوم والتكنولوجيا الزراعية، ينبغي أن تنعكس على الممارسة الملموسة للإنتاج الزراعي، وتحتاج إلى استخدامها من قبل المزارعين. ولا يمكن تحسين الإنتاجية الزراعية إلا من خلال تحسين جودة المزارعين، وتمكين المزارعين حتى يصبحوا السادة الحقيقيين في إتقان العلوم والتكنولوجيا الحديثة، وتشجيع دور إنجازات البحث العلمي الزراعي في ممارسات الإنتاج.

تُعد الصناعة التحويلية الألمانية في البلدان المتقدمة فريدة من نوعها، ويعزى ذلك إلى التعليم المزدوج، وتدريب الحرفيين الألمان المهرة. ويتميز نظامها المزدوج بتوفير دورات ثقافية من جهة، ودورات هندسية من جهة أخرى، ويبدأ الطفل عند عمر

السادسة عشرة تعلم وإتقان الكثير من التقنيات، ويصبح في النهاية فنيًا متميزًا⁽¹³²⁾. الزراعة في الصين هي أيضًا عمل تقني، وإذا تمكنت من إضافة بعض الدورات مثل العلوم الزراعية والمعرفة التكنولوجية في مرحلة التعليم الإلزامي، فستقدم مساعدات كبيرة لقطاع الزراعة. في الواقع، لا يمكن فصل تطوير الزراعة الحديثة عن العمالة الزراعية ذوي الكفاءة العالية، مثل الأرز الهجين الفائق لـ "يوان لونج بينغ"، الذي يتطلب الجمع بين الضوء والحرارة والماء والتربة لإنتاج أقصى قدر من الغلة، ويتطلب تنفيذ التركيب الأنسب للضوء والحرارة والماء والتربة المزارعين ذوي الكفاءة والجودة العالية. لأن الأنواع المتشابهة تخرج سلالات مختلفة، وتتباين المخرجات بشكل كبير، وهذا يعتمد بشكل أساسي على الاختلافات في نوعية الثقافة العلمية والتكنولوجية، وخاصة المهارات المهنية.

في الفترة الجديدة، اقترح مؤتمر العمل الريفي المركزي السنوي و "الوثيقة المركزية الصينية رقم 1" للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، ضرورة تدريب المزارعين وتنمية الفنيين الزراعيين والمزارعين المحترفين، وهو قرار استراتيجي لتعزيز تنمية الموارد البشرية الريفية، وتسريع التحول الحديث للزراعة. وسيندهش العالم بأسره من الإبداع المتولد الناتج عن تنمية هذا العدد الكبير من الموارد البشرية الريفية في الصين. ومن خلال تعزيز تنمية الموارد البشرية الريفية وتربية قوى عاملة زراعية ذات كفاءة وجودة عالية، يمكننا التعامل مع عنق الزجاجة للموارد البشرية الزراعية الناجم عن التجويف الريفي في عملية التحضر، ودفع التحول في التنمية الزراعية من الزراعة التقليدية التي تقوم على الاستهلاك المتزايد للموارد المادية إلى الزراعة الحديثة التي تعتمد بشكل أساسي على جودة العمال.

3- تحسين تخصيص الموارد البشرية الزراعية وإطلاق العنان لإبداعات القوى العاملة

خلال مناقشة "ماركس" لمشكلة الموارد البشرية، أشار إلى أن التخصيص الأمثل للموارد البشرية يعتمد على "نقل القوى العاملة"، وأطلق على القوى العاملة المتدفقة

132- لو جينغ يوان: "التعليم المهني المزدوج في ألمانيا". مجلة خوبي اليومية، 2000.

من الريف إلى المدن "السكان المتنقلون". واعتبر حجم وكمية تدفق العمالة الريفية إلى المدن أحد المؤشرات الهامة لتحديث الدول والمناطق. مع التقدم المستمر لعملية التصنيع والتحضّر في الصين، يستمر حجم وعدد تدفق العمالة الريفية إلى المدن والصناعات وقطاع الخدمات في التوسع، وقد حلت الأنظمة والآليات الجديدة لتخصيص الموارد البشرية الزراعية، محل النظام الزراعي التقليدي وآلية الزراعة التقليدية. وفي ظل ظروف اقتصاد السوق، فإن تدفق القوى العاملة بين الإدارات هو السلوك التلقائي للأفراد، ويقوم على تكوين متوسط الأرباح، حيث تنقل القوى العاملة دائماً من قطاعات الربح المنخفض إلى قطاعات الربح المرتفع⁽¹³³⁾. لذلك، فإن التخصيص الأمثل للموارد البشرية هو السلوك الواعي للحكومة أو المؤسسات، وهو عملية اختيار وترتيب واقتراح موارد القوى العاملة بين مختلف استخدامات الإنتاج الممكنة من أجل الحصول على أفضل كفاءة⁽¹³⁴⁾.

لذا، فإن التخصيص الأمثل للموارد البشرية الزراعية، هو تعديل وتحسين العلاقة المكانية بين الموارد البشرية الزراعية والموارد المادية الزراعية في نطاق المجتمع، وتحقيق الدمج العضوي بين الإنسان والطبيعة، وتعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد الزراعي والمجتمع الريفي والبيئة الإيكولوجية. إن عملية تحسين التخصيص الأمثل للموارد البشرية الزراعية ليست فقط عملية استخدام القوى العاملة الزراعية، ولكن أيضاً عملية تحسين فعالية الجمع بين القوى العاملة الزراعية وموارد المواد الزراعية من أجل تعجيل التنمية الزراعية⁽¹³⁵⁾.

من حيث الجوهر، يعتبر التخصيص الأمثل للموارد البشرية الزراعية ركيزة تحرير العمال الزراعيين، وتعزيز تحقيق القيمة الذاتية للعمال الزراعيين، وتحقيق التنمية الذاتية والتنمية الاجتماعية للعمال؛ والغرض الأساسي هو إفراح المجال بشكل أكثر كفاءة للدور الإيجابي للقوى العاملة، وإطلاق العنان بأقصى حد لإبداعات القوى

133- مجموعة أعمال ماركس وإنجلز (الجزء الأول 26). دار الشعب للنشر، 1973. مجموعة أعمال ماركس وإنجلز (الجزء الثاني 46). دار نشر الشعب.

134- بو وي شيوان: "اختيار سياسة التخصيص الأمثل للموارد البشرية الريفية من منظور التنمية الزراعية المستدامة". مجلة جامعة شي جياتشوانغ للاقتصاد، 2012.

135- شيا يان بينغ: "تحسين التخصيص المكاني للموارد البشرية وتسريع عملية التحديث في خوبي". مجلة كلية خوبي لكودار إدارة الشباب، 2000.

العاملة، وتحقيق التنمية والاستخدام الفعال للموارد البشرية. لذلك من الضروري كسر العلاقة غير المتكافئة بين قوى العاملة الريفية في ظل النظام المزدوج الحضري الريفي للزراعة التقليدية، وإفساح المجال أمام الدور الحاسم لآلية السوق في تخصيص الموارد البشرية الزراعية، وإقامة علاقة متبادلة ومتكافئة من خلال آلية السعر وآلية المنافسة وآلية العرض والطلب، وبالتالي يمكن تحقيق التخصيص الأمثل للموارد البشرية الزراعية وأنواع الموارد الأخرى وفقاً لمبدأ المصالح الفضلى.

إن كيفية تحسين تخصيص الموارد البشرية الزراعية، أمر لا ينفصل عن بناء آليات تشغيل السوق للقوة الدافعة الاقتصادية وآليات الإدارة الحكومية للقوة الدافعة الإدارية.

إن بناء وتحسين آليات تشغيل السوق هو جوهر التخصيص الأمثل للموارد البشرية الزراعية. ومن أجل تمكين السوق من لعب دور حاسم، من الضروري تعزيز آليات حوافز المنافسة القائمة على آليات الاختيار ثنائية الاتجاه، وآليات توزيع الدخل القائمة على آليات العرض والطلب، اتخاذ سوق العمل الموحد بين المناطق الحضرية والريفية كوسيلة فعالة للجمع بين تنقل العمالة الاجتماعية والموارد الزراعية، حتى يصبح محوراً لتبادل الموارد البشرية بين المناطق الحضرية والريفية، وتشجيع "الاختيار ثنائي الاتجاه"، و"المنافسة المتساوية"، و"الجمع على أساس الاختيار الأمثل" للموارد البشرية، في سوق العمل الوطني الكبير الموحد في المناطق الحضرية والريفية والصناعية والزراعية، من أجل المساواة في السوق والتبادل العادل للموارد البشرية في المناطق الحضرية والريفية⁽¹³⁶⁾، وتعزيز التدفق ثنائي الاتجاه للموارد البشرية الحضرية والريفية. ليس من الضروري تعزيز تدفق الموارد البشرية المحتملة في المناطق الحضرية والريفية فحسب، ولكن أيضاً يجب تعزيز تدفق الموارد البشرية العاطلة في المناطق الحضرية والريفية، حتى تتمكن الموارد البشرية الزراعية من تحقيق التخصيص الأمثل في ديناميكيات القوى العاملة الاجتماعية، التي تحدد أسعار العمالة وفقاً لظروف العرض والطلب وكفاءة تخصيص الموارد، وتحقيق الاستفادة الكاملة من الإدراك

136- شو شياو هوى: "التفكير النظري والعملي حول تخصيص الموارد البشرية الموجه نحو السوق". جامعة هودونغ للمعلمين، 2004.

الذاتي للقيمة الرئيسة لسوق العمل الزراعي.

إن تحسين وسلامة نظام إدارة القوى العاملة للتكامل الحضري والريفي، هو مفتاح تعزيز التخصيص الأمثل للموارد البشرية الزراعية. وفي إطار اتخاذ آليات السوق كشرط أساسي لتخصيص الموارد البشرية الزراعية، يعتبر نظام الإدارة الإدارية للحكومة القائم على القوانين والسياسات أمراً ضرورياً من أجل تعويض عيوب ونواقص آليات السوق، وتقليل عفوية وجهل تدفق العمالة الاجتماعية.

ونظراً للعائق المؤسسي للازدواجية الحضرية والريفية، لا تتمتع قوى العمالة الريفية في الصين والقوى العاملة في المناطق الحضرية بمعاملة وطنية متساوية، وأبرز مظاهرها هو عدم المساواة في المعاملة في إمدادات السلع العامة، ونظام الضمان الاجتماعي، ونظام تسجيل الأسرة ونظام التوظيف، وهذا يعوق التدفق الحر للقوى العاملة في المجتمع الحضري والريفي، ويجعل من الصعب إطلاق العنان للإبداع الرئيس للقوى العاملة بشكل طبيعي، ويقسم أيضاً القوى العاملة في المجتمع الحضري والريفي بشكل مصطنع في مساحة كل منها، ويجعل من الصعب تحقيق التخصيص الأمثل للموارد البشرية، ويؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل الزراعي على المدى الطويل. لذلك لإزالة العقبات المؤسسية، في إطار الهدف العام للتكامل الحضري والريفي، يتطلب تعزيز الإصلاحات الريفية المختلفة التي يمثلها نظام التعاقدية الأسرية، وإنشاء نظام حضري ريفي موحد لسياسات ولوائح سوق القوى العاملة، ونظام الخدمة الاجتماعية، ونظام العرض المتكافئ للسلع العام، ونظام الضمان الاجتماعي لتوفير الحماية المؤسسية للتدفق المنظم والتخصيص الرشيد والتبادل العادل للقوى العاملة في المجتمع الحضري والريفي.

الفصل الثالث

الابتكار العلمي والتكنولوجي الموفر للموارد وتحسين استخدام الموارد ومعدل إنتاجية الأراضي

يعتبر تعزيز الابتكار العلمي والتكنولوجي الموفر للموارد، لتحسين معدل استخدام الموارد ومعدل إنتاجية الأراضي، قضية استراتيجية رئيسة للتحويل في أنماط التنمية الزراعية في الصين. لذلك، من الضروري الانطلاق من الظروف الوطنية الأساسية، والتركيز على تحسين معدل الاستخدام وكفاءة استخدام الموارد في مجال الإنتاج الزراعي، وتعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية الشاملة، واتخاذ بناء البيئة الإيكولوجية كمحور أساسي، وتسريع الابتكار التكنولوجي الموفر للموارد الزراعية، وخاصة الابتكارات التي تحافظ على موارد الأرض والتقنيات البديلة، وتطوير أنماط متنوعة من الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة".

أولاً: الاتجاه المتغير في عناصر الموارد والابتكار العلمي والتكنولوجي في سياق التصنيع والتحضر

وفقاً لنظرية التطور التكنولوجي لـ "يوجيرو هايامي" و"فيرنون ديليو روتان"، سيؤدي عدم التوازن الناجم عن التغيرات في السعر النسبي للعوامل أو الطلب على المنتج، إلى التطور في الابتكار العلمي والتكنولوجي⁽¹³⁷⁾. وبعبارة أخرى، إذا كانت التنمية الزراعية لبلد ما أو منطقة ما مقيدة بالموارد والبيئة، فيمكن كسر هذا العائق من

137- يوجيرو هيامي، ساوثوورث، هيرمان ماكديول، أوتان، فيرون ديليو: "النمو الزراعي في اليابان وتايوان وكوريا والفلبين". هونولولو: مطبعة جامعة هاواي، 1979.

خلال التقدم العملي والتكنولوجي. في الوقت الحاضر، يؤدي التطور السريع للتصنيع والتحضر في الصين إلى نقص العرض والطلب على الموارد الزراعية، ويواجه الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي مشكلة عدم كفاية إمدادات الموارد الطبيعية الزراعية، ويتطلب اختيار المزيد من المسارات التقنية لتحل محل موارد الأراضي والموارد المائية، ويجب أيضاً مواجهة مشكلة نقص المعارض من الموارد البشرية الزراعية الإقليمية والهيكلية، الناتج عن انتقال القوى العاملة الريفية في عملية التصنيع والتحضر، كما يحتاج إلى اختيار مسار تكنولوجي لآلات الزراعة بدلاً من القوى العاملة. لذلك، أصبحت الموارد الزراعية الناشئة عن تطور التكنولوجيا الزراعية أكثر بغيًا، والتغيرات في عناصر الموارد والتكنولوجيا الزراعية أكثر تعقيدًا. الاتجاهات هي:

1- يؤدي النقص الشديد في الموارد الزراعية إلى التطور السريع في التكنولوجيا الوفيرة للموارد. فمن ناحية، نظرًا للانخفاض النسبي لنسبة استخدام الموارد الزراعية والفوائد النسبية مقارنة بالصناعة، يتدفق عدد كبير من الموارد الزراعية إلى قطاع الصناعة والمدن، والكميات المطلقة والنسبية للموارد الزراعية غير كافية. على سبيل المثال، يؤدي الاعتماد المتزايد على مساحات من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة في التصنيع والتحضر، إلى ندرة موارد الأراضي الصالحة للزراعة في الصين بشكل مطرد. من ناحية أخرى، مع تطور التصنيع والتحضر، تضطر المناطق الريفية إلى الاندماج في الأسواق الوطنية الكبيرة، وتحسن درجة التسويق التجاري لإنتاج المزارعين وحياتهم، ويساهم تسويق الموارد الزراعية في رفع الأسعار تدريجيًا، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التصنيع والتحضر. على سبيل المثال، يؤدي ارتفاع أسعار موارد الأراضي إلى زيادة تكلفة تطوير التصنيع والتحضر، وأيضًا ارتفاع تكلفة تطوير الزراعة. وفي الوقت نفسه، مع زيادة درجة تسويق المزارعين وارتفاع تكلفة المعيشة في عملية التحضر التي يصاحبها أيضًا ارتفاع القوى العاملة الريفية، ستكون جميع عناصر الموارد الزراعية في الاتجاه المتعاكس خلال الفترة الطويلة لعملية التصنيع والتحضر. لذلك فإن نقص الموارد الزراعية وارتفاع أسعار الموارد الزراعية، سيؤدي إلى التطور السريع للتكنولوجيا الوفيرة للموارد الزراعية والتكنولوجيا البديلة للموارد الزراعية، وستتطور

الابتكارات التكنولوجية في الزراعة سريعاً، لتلبية احتياجات التطور السريع في مجالات التصنيع والتحضر والتحديث الزراعي.

2- يؤدي الانخفاض الحاد في جودة الموارد الزراعية إلى الابتكار السريع في تكنولوجيا الحماية وتقنية الاستعادة. خلال عملية تسارع التصنيع والتحضر، بسبب انخفاض السعر الأصلي والاستخدام المكثف والاستخدام المفرط للموارد الزراعية، انخفضت كمية وجودة الموارد الزراعية بشكل حاد، وتدهورت قدرة الموارد الزراعية على دعم تطور الزراعة الحديثة بشكل متزايد. على سبيل المثال، ينتج عن الاستخدام المفرط للأراضي انخفاض الخصوبة، وينجم عن تلوث التربة والإفراط في تطوير الأراضي تدهور إنتاجية الأراضي وغيرها، فضلاً عن استنزاف وتلوث الموارد المائية، انخفاض جودة الموارد الزراعية حتى إنها تحولت إلى موارد غير صالحة للاستخدام أو فقدت طبيعتها. في الوقت نفسه، يؤدي انخفاض جودة الموارد الزراعية إلى الابتكارات في تكنولوجيا الحماية وتقنية الاستعادة، والتي تعجل بالحفاظ على استدامة الإنتاج الزراعي. على سبيل المثال، أدى تطوير التكنولوجيا الحيوية الحديثة إلى توفير الدعم الفني لاستعادة الموارد الزراعية وتحسين جودة استخدامها.

3- يحفز التوافق الحديث للموارد الزراعية على تطوير الابتكار في التكنولوجيا الزراعية. هناك مشاكل في التوافق بين الموارد الزراعية والتنمية الزراعية الحديثة، حيث تتطلب مستويات التنمية المختلفة للتصنيع والتحضر إلى موارد مختلفة الكمية والنوعية للتكيف معها. وينطبق الشيء نفسه على التحديث الزراعي، فعندما لا تتوافق الموارد الزراعية التقليدية مع التنمية الزراعية الحديثة، فإن التكنولوجيا الزراعية تحفز الابتكار والتطوير من خلال قدرتها على التكيف. على سبيل المثال، تطوير صناعة البذور وزراعة الأصناف المحسنة، في مواجهة متطلبات المجتمع الحديث، من خلال تقنية زراعية جديدة يتم إنتاجها عن طريق التحسين الانتقائي لخصائص البذور، وزراعتها لتكيف مع احتياجات المجتمع من أجل تلبية احتياجات تنمية الموارد الزراعية، والاستجابة الصحيحة لمتطلبات التنمية البشرية المستدامة.

لذلك في التطور السريع للتصنيع والتحضر والتحديث الزراعي، ستلبي التغييرات والابتكارات المحفزة من قبل الموارد الزراعية في مجال التكنولوجيا الزراعية بشكل أساسي المتطلبات الموضوعية للتنمية الاجتماعية. وفي الوقت المعاصر، أصبح تطوير التكنولوجيا الموفرة للأراضي والتكنولوجيا البديلة، وتحسين معدل إنتاج موارد الأرض هو الدافع الرئيس للحدث على الابتكارات في التكنولوجيا الزراعية. ومن الضروري البدء في تعزيز الابتكار التكنولوجي الموفر للموارد، واستكشاف مسارات جديدة للابتكارات في التكنولوجيا الزراعية، بما يتماشى مع الأوضاع الفعلية لمختلف المناطق، من أجل إفراح المجال أمام المزايا النسبية لمختلف المناطق وتشجيع التحول في أساليب التنمية الزراعية.

ثانيًا: تسريع الابتكار العملي والتكنولوجي الموفر للأراضي، القائم على التكنولوجيا الحيوية لرفع معدل إنتاجية الأراضي

تُعد التكنولوجيا الزراعية القائمة على التكنولوجيا الحيوية، هي التكنولوجيا الرئيسة لتوفير الأرض وتحسين الغلة. والتكنولوجيا الحيوية، المعروفة أيضًا باسم الهندسة الحيوية، هي مجموعة معقدة من التقنيات. في عام 1982، اعتبرت منظمة التعاون الدولي والتنمية، أن التكنولوجيا الحيوية هي تقنية تطبق مبادئ العلوم الطبيعية والهندسة، باستخدام الكائنات الحية الدقيقة والحيوانات والنباتات كمفاعلات لمعالجة المواد وتوفير المنتجات للخدمات الاجتماعية. وهي تشمل الهندسة الوراثية وهندسة الخلايا وهندسة التخمر وهندسة البروتين وهندسة الإنزيمات. وتعتمد التكنولوجيا الحيوية الزراعية على استخدام الأدوات الوراثية الحديثة لتعزيز الخصائص المفيدة للنباتات، كما أنها قادرة على الحفاظ على الأرض وتحسين كفاءة إنتاجية الأرض، وأيضًا معالجة مشكلة الإمداد الغذائي، ويمكن أن توفر طريقة إنتاج فعالة ودعمًا فنيًا للزراعة الحديثة⁽¹³⁸⁾.

138- لي شون هوي، يانغ يونغ مينغ وشو تسه تاو: "التنوير وإحالة التنمية الزراعية اليابانية إلى وضع الإدارة الزراعية الصينية". مجلة اقتصاد البلدات، 2008، العدد الأول.

1- تسريع الابتكار في تكنولوجيا إدارة استخدام الأراضي، للتكيف مع الزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة" والحفاظ على الأراضي. وفي ظل الخلفية الحتمية للتحضر والتصنيع والصراع على الأراضي الزراعية، من الضروري إتقان تكنولوجيا الإدارة، المقابلة لتسريع الابتكار العلمي والتكنولوجي والحفاظ على موارد الأرض. أولاً: إتقان تقنية التحكم في الحفاظ على استخدام الأرض لأراضي البناء في الصناعات الرئيسية، والحد العملي من مؤشر التحكم في التخطيط ومؤشر "الحصة المحددة" في استخدامات الأراضي للبناء على اختلاف أنواعها وصناعاتها وموازينها؛ ثانياً: ابتكار تقنية تحكم موفرة للتخطيط والتحكم في استخدام الأراضي. تسريع الابتكارات العملية والتكنولوجية في تخطيط استخدام معايير الأراضي، وتركيب المناظر الطبيعية لاستخدام الأراضي والتخصيص الأمثل، والتخصيص عبر استخدام الأراضي المختلطة، والتقسيم المكاني في استخدام الأراضي والتحكم فيها وغيرها؛ ثالثاً: تعجيل ابتكار التكنولوجيا الهندسية الموفرة في توفير استخدام الأراضي، وهي التكنولوجيا الهندسية والمواد الجديدة والتقنيات لبناء مساحات تحت الأرض، والجدار الجديد للإسكان الاقتصادي، وتكنولوجيا المواد المركبة والهياكل الأساسية وغيرها. ومن خلال إنشاء نظام بحث وتطوير مثالي لتقنية الحفاظ على الأراضي، يمكن ضمان الابتكار التكنولوجي الموفر للأراضي.

2- تعجيل ابتكار التكنولوجيا الحيوية الموفرة للأراضي، لتسريع استعادة واستخدام وتطوير الأراضي القاحلة المتدهورة. التركيز على الأراضي المهجورة، والأراضي المنكوبة، والأراضي المتدهورة، والأراضي الملوثة، وأراضي التعدين المهلكة والمهجورة كأهداف رئيسة للتنمية، وتسريع الابتكار التكنولوجي للاستعادة البيئية، وترتيب واستخدام الأراضي المهجورة المتدهورة، وتكثيف البحث العلمي في تكنولوجيا المعالجة البيولوجية للأراضي الملوثة، والتغلب على تكنولوجيا المعالجة البيولوجية الرئيسية للاستصلاح الديناميكي للأراضي في منطقة التعدين المهلكة، وإنشاء نظام مراقبة للأراضي المهجورة، وبناء نظام ابتكاري لتكنولوجيا المعالجة الحيوية لاستعادة وإعادة استخدام الأراضي المتدهورة والمهجورة.

3- تسريع المعالجة الحيوية للتربة الملوثة وتحسين القدرة الإنتاجية الشاملة للأراضي. زيادة ابتكارات التكنولوجيا الحيوية لمعالجة تلوث التربة، واستخدام تكنولوجيا المعالجة الحيوية لإصلاح التربة الملوثة بالمعادن الثقيلة، وتنقية المعادن الثقيلة في التربة أو تقليل محتوى المعادن الثقيلة. وتغيير الأشكال الكيميائية للمعادن الثقيلة في التربة من خلال التكنولوجيا الحيوية، والحد من النقل والتمسير البيولوجي في التربة من أجل تقليل وتنقية وترسيخ دور المعادن الثقيلة في التربة. وزيادة محتوى المادة العضوية للتربة عن طريق المعالجة الحيوية لتحفيز نشاط الكائنات الحية الدقيقة، من أجل تحسين البنية الإيكولوجية للتربة ومنع تأكلها⁽¹³⁹⁾.

4- تسريع ابتكارات التكنولوجيا الحيوية لتنقية التربة وتحسين جودة المنتجات الزراعية. أولاً: القضاء على التلوث الأبيض للتربة. استخدام التكنولوجيا الحيوية لتوسيع معالجة النفايات البلاستيكية والأغشية الزراعية، وتحسين جودة إنتاج الأراضي. ثانياً: القضاء على التلوث الكيميائي والمبيدات الزراعية للتربة. تعمل تقنية التمعدن المبتكرة على تحليل المبيدات الزراعية، وتحويل تقنية الأيض المشترك (التمثيل الغذائي) المبتكرة، المبيدات الزراعية إلى مواد وسيطة قابلة للأيض، وتزيل المبيدات الزراعية المتبقية من البيئة. تطوير تكنولوجيا الهندسة الوراثية للكائنات الحية الدقيقة المعروفة بدورها في تحليل المبيدات الزراعية، وتغيير مسارات تفاعلها الكيميائي الحيوي. ثالثاً: تعزيز ترويج استخدام المبيدات الزراعية البيولوجية. تستخدم المبيدات الزراعية الحيوية الكائنات الحية أو مستقلباتها للسيطرة على تعداد الحيوانات والنباتات الضارة وتقليل درجة الضرر، وبالتالي استبدال المبيدات الزراعية للحد من بقايا المبيدات الزراعية، وتحسين جودة المنتجات الزراعية. ومن أجل حل مشكلة إساءة استخدام المبيدات الزراعية بشكل أساسي، يجب التركيز على احتياجات الإنتاج من مكافحة الآفات لتطوير أنواع من المبيدات الزراعية البيولوجية، وإنشاء آليات الحوافز لترويج استخدام المبيدات البيولوجية.

139- لي فا يون، تشوشيانغ رونغ، وولونغ خوي: "الأساس النظري والتكنولوجي للمعالجة الحيوية للتربة الملوثة". بكين: دار الصناعة الكيميائية للنشر، 2006.

5- الاستخدام الكامل للتقنية المبتكرة الموفرة للموارد في الأراضي القاحلة لتحسين معدل استخدام الأراضي. أولاً: ينبغي ابتكار نظام التكنولوجيا الزراعية الموفر للمياه. من الضروري تعجيل الابتكار التكنولوجي والفني في مجالات هندسة الأراضي الزراعية، والتسميد، والحرف الزراعية، والآلات الزراعية، وحصاد الأمطار ومقاومة الجفاف، والزراعة والأرصاء الجوية، والمرافق والخدمات، وإدارة الأموال وتنظيم الموظفين وغيرها، وإنشاء نظام تكنولوجي زراعي موفر للمياه ويتوافق مع الظروف الوطنية للصين، وتعزيز "جهل" استخدام التكنولوجيا الموفرة للمياه. ثانياً: ضرورة ابتكار تكنولوجيا هندسية موفرة للمياه في الزراعة. تعميم الري بالرش بخطوط الأنابيب الجافة، وري نقل المياه عبر خطوط الأنابيب، وتسريع إدخال واختبار وعرض تقنية الري بالتنقيط تحت الأغشية؛ وتحسين مستوى التشغيل الآلي والذي لري الأراضي. وأخيراً، يجب بذل الجهود لترسيخ آلية نظام التشغيل للزراعة الموفرة للمياه، وإجادة الوسائل المختلفة الإدارية والقانونية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية لتطوير الزراعة الموفرة للمياه، وإتقان نظام الضمان لتطوير الزراعة الموفرة للمياه⁽¹⁴⁰⁾؛ والدمج العضوي بين الزراعة الموفرة للمياه مع زراعة الحفاظ على الأراضي والاستخدام المكثف من الأرض، لتصبح تدبيراً استراتيجياً مهماً لتحسين غلة الأرض.

ثالثاً: تعجيل الابتكار العلمي والتكنولوجي في التربية البيولوجية لتحسين مخرجات الأرض واستخدام الموارد

التكنولوجيا الحيوية هي مفتاح العلوم والتكنولوجيا الزراعية، والتربية البيولوجية هي محور التكنولوجيا الحيوية. وفقاً للقول المأثور "يمكن للبذرة تغيير العالم!"، أحدثت التوسعية والمواجهة والكفاءة العالية الناشئة عن التربية البيولوجية، تغيرات نوعية في طرق التربية التقليدية. ويوضح تاريخ التنمية الزراعية أن التحسين الوراثي للمحاصيل لم يتوقف منذ دخول المجتمع البشري عصر الحضارة الزراعية. تُعد تقنية التربية البيولوجية المعاصرة من أكثر الطرق التقنية الفعالة للإنسان لتحسين المحاصيل،

140- يو تينغ: "الترويج الإيجابي للتكنولوجيا الموفرة للموارد". جريدة الاقتصاد، 12 فبراير 2007.

وتتماشى تقنية التربية البيولوجية مع تقنية التربية التقليدية. في الأساس، يتم الحصول على أصناف عالية الجودة من خلال نقل الجينات، ولكن تقنية التربية البيولوجية يمكن أن تكسر حدود الأنواع، وتحقيق إعادة تركيب ونقل الجينات بصورة أكثر دقة وسرعة وتحكماً، وتحسين كفاءة التربية، وقيادة اتجاه جديد للتنمية الزراعية الحديثة. لذلك يجب التركيز على تسريع الابتكار والترويج لتقنية تربية المحاصيل، وتحسين مخرجات الأرض ومعدل استخدام الموارد من خلال تحقيق إنجازات في تقنيات التربية البيولوجية.

1- الاعتماد على ابتكار تقنيات التربية البيولوجية لتحسين مخرجات الأراضي، هو خيار لا مفر منه للبلدان المكتظة بالسكان. في مواجهة الكثافة السكانية المتزايدة والانخفاض المستمر للأراضي، يتعين على الصين حل مشكلة إطعام 1.4 مليار شخص من خلال الاعتماد على تقنيات التربية البيولوجية لتحسين غلة الأرض. وهناك طريقتان في الزراعة التقليدية لتحسين عائد الهكتار الواحد، إحداهما رش المبيدات الزراعية، والأخرى هي استخدام الأسمدة الكيماوية. أثبتت الممارسة أن دور هاتين الطريقتين واضح للغاية. ولكن يجب أيضاً أن نرى بوضوح أن مثل هذا النهج غير مستدام، ومرتفع التكلفة للغاية، ومدمر للموارد وملوث للبيئة، وحتى إن تأثيره كبير للغاية على صحة الإنسان. وتعد الأنواع المحسنة كنتائج فيزيائية وكيميائية لابتكارات تكنولوجيا التربية، أساساً مادياً مهماً وناقلاً تقنياً لتحسين عائد الهكتار الواحد وضمان الإمداد الفعال للمنتجات الزراعية، وأيضاً ضماناً مهماً لتحسين معدل استخدام الموارد وتوفير الموارد. في الوقت الحاضر، أصبح الابتكار العلمي والتكنولوجي لصناعة البذور هو الوسيلة الأساسية للزراعة الدولية وحتى جميع المنافسات الاقتصادية. وشكلت الدول المتقدمة التي تمثلها الولايات المتحدة مجموعة من شركات البذور الكبرى متعددة الجنسيات، والتي تضم عمليات الجينات وتربية الأصناف وإنتاج البذور وتسويقها. من ناحية أخرى، تواصل مجموعات صناعة البذور الأجنبية القوية زيادة الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار العلمي والتكنولوجي، وفي الوقت نفسه، تعزيز الاندماج والاستحواذ على شركات البذور في العالم، وتشكيل النمط الاحتكاري لسوق صناعة البذور العالمية تدريجياً. يعتبر أمن صناعة البذور جزءاً من الأمن

الاقتصادي لبلد ما، ويتحكم في شريان الحياة الزراعي والسيطرة على سلامة وجودها. لذلك يتزايد معدل غلة الأرض مع النقص المطرد في الموارد والطلب المتزايد على الغذاء، ويتطلب الاعتماد على قوة التكنولوجيا الحيوية الزراعية التي تقوم على التربية البيولوجية، وبذل الجهود لتحسين جودة المنتجات. وهذا خيار استراتيجي وحتمي لا مفر منه.

2- تسريع الابتكارات في الدمج بين التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا التربية التقليدية، لتحسين استخدام الموارد ومعدل مخرجات الأرض، وتوسيع تطوير الصناعات الاستراتيجية الناشئة في مجال التربية البيولوجية، وتركيز الأهداف على تطوير حدود التنمية الزراعية ذات التقنية العالية، والاعتماد بشكل محوري على إنجازات التكنولوجيا المتقدمة للتربية البيولوجية الحديثة التي تتميز بحقوق الملكية الفكرية، وتعزيز البحث التقني العالي في التربية الجزيئية للنبات مثل الجينات المعدلة وراثياً، والعلامات الجزيئية، وهندسة الخلايا وغيرها، وزراعة مجموعة من الأنواع الجديدة المبتكرة مع حقوق الملكية الفكرية المستقلة. يجب الانتباه إلى التطبيق المشترك بين تقنيات التربية البيولوجية وتقنيات التربية التقليدية الصينية، وتطوير إمكانات الميزة التهجينية من خلال استخدام وسائل تغيير التقنيات الجزيئية الجديدة لاستخراج الميزة التهجينية، وينبغي الاستمرار في التركيز على أهداف الإنتاجية العالية والجودة العالية ومقاومة الأمراض والحشرات ومقاومة الإجهاد وغيرها، وتعزيز التدريب للابتكار التكنولوجي المحسن لأنواع المحاصيل في مجالات التغذية والاستخدام الفعال، والمناسب للتشغيل الآلي وظائف المنتجات وغيرها. توسيع بيئة إنتاج المحاصيل وتحسين الابتكار التكنولوجي بالتزامن مع تحسين المقاومة والعائد المستقر للأصناف الجديدة، مما يجعل إنتاج المحاصيل يتكيف مع الحقول ذات الإنتاجية المتوسطة والمنخفضة، ويتناسب مع التشغيل الآلي وزيادة القيمة المضافة لإنتاج المحاصيل.

3- تعزيز الإنجازات في المجال التقني الرئيس للتربية البيولوجية. وفقاً لمرحلة وخصائص تطوير صناعة التربية البيولوجية، يجب اختيار المجالات الأساسية والشرطية لتحقيق إنجازات رئيسية، وتسريع تشكيل الميزة التنافسية بالتزامن

مع التخطيط الشامل والتنسيق المنتظم والترويج المنسق. والتركيز على تطوير صناعة التربية البيولوجية الزراعية الحديثة التي تضمن المحاصيل الغذائية، والخضروات والزهور، والماشية والدواجن وغيرها من الأصناف الزراعية، وتشكيل سلسلة صناعية متكاملة في البحوث الأساسية للتربية البيولوجية، وبحوث تطبيق التكنولوجيا وترويج العرض الصناعي وغيرها من المجالات. وبذل الجهود لتعزيز قدرة الابتكار المستقلة، وتحسين نظام الابتكار التكنولوجي الذي يقوم على المؤسسات وموجه نحو السوق، والدمج بين الإنتاج والتعليم والبحث، وتعزيز بناء قدرات جديدة للابتكار التكنولوجي للمؤسسات، وبناء نظام دعم الابتكار الصناعي.

الفصل الرابع

الابتكار العلمي والتكنولوجي الحامي للبيئة الريفية وتوفير عوامل الإنتاج والتنمية الزراعية المستدامة

في ظل الأوضاع الجديدة، يجب أن يخرق طريق التحديث الزراعي في الصين النمط التقليدي، الذي يقوم على مدخلات المواد البتروكيماوية مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية وغيرها، للحصول على إنتاج المنتجات الزراعية والنمو الاقتصادي الزراعي، وتعزيز الابتكار التكنولوجي الحامي للبيئة الريفية بموجب ترتيبات مؤسسية معقولة، والاستخدام الكامل من المعرفة العلمية والتكنولوجيا، والسعي لتطوير وتطبيق التقنيات التي تعزز الكفاءة الزراعية، وضمان صحة الإنسان وسلامة البيئة الإيكولوجية، من أجل تحقيق الحماية الفعالة والاقتصادية والبيئية في استخدام عوامل الإنتاج، والتحكم في مصدر التوسع المستمر للتلوث الزراعي غير النقطي، والتعامل بشكل صحيح مع المشاكل البيئية الريفية، وتعزيز التنمية الصحية والمستدامة للتحديث الريفي.

أولاً: الابتكار العلمي والتكنولوجي الحامي للبيئة الريفية، هو الضمان المهم لتوفير عوامل الإنتاج والتنمية المستدامة للزراعة

في الوقت الحاضر، تتسارع وتيرة تعديل الهيكل الصناعي الزراعي، والهيكل المتنوع، والهيكل التكنولوجي، وهيكل التوظيف في الصين، وأصبح النظام الإيكولوجي الزراعي أكثر تعقيداً: من ناحية، يرفع النظام الإيكولوجي الزراعي باستمرار درجة الانفتاح، ويعمل النظام الزراعي القائم على صناعات الزراعة والتربية التقليدية كصناعات

رائدة، على تعجيل التحول إلى نظام زراعي لتطوير التنمية الشاملة للصناعات الأولية والثانوية والثالثة، وتوسع السلسلة الصناعية للنظام الإيكولوجي الزراعي باستمرار؛ من ناحية أخرى، تقلص حدود النظام الإيكولوجي الزراعي، وتواجه التنمية المستدامة للزراعة تلوثاً زراعياً خطيراً غير النقطي، وأصبح تعزيز التوليف الأمثل والاستخدام الفعال لعوامل الإنتاج الزراعي من خلال الابتكار التكنولوجي الحامي للبيئة الريفية، هو العامل الأساسي المتعلق بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية الزراعية.

1- يعد الابتكار العلمي والتكنولوجي الحامي للبيئة الريفية خياراً واقعياً، لحل مشكلة التلوث الزراعي غير النقطي الناجم عن المدخلات المكثفة لعوامل الإنتاج. في عملية التصنيع والتحضر في الصين، يتأثر الابتكار العلمي بالعديد من العوامل، مثل البنية التحتية الزراعية المتخلفة، وانخفاض الكفاءة الزراعية، ونقص تعميم وتطبيق العلوم والتكنولوجيا الزراعية، والنقل المستمر للقوى العاملة عالية الجودة إلى الصناعات الثانية والثالثة، واستخدم معظم المزارعين على نطاق واسع الأساليب الزراعية المكثفة لفترة طويلة، بالاعتماد على القوى العاملة والمدخلات العالية من المواد البتروكيمياوية، مثل الأسمدة والمبيدات الزراعية للحصول على فوائد زراعية. وأدى إلى تزايد خطورة مشكلة التلوث الزراعي غير النقطي. وتشير الإحصاءات إلى أن كمية الأغشية الزراعية المستخدمة في الصين زادت بمقدار 3.5 مرة في عام 2010 مقارنة بعام 1990، أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها ⁽¹⁴¹⁾ 17.54. ويظهر الاتجاه المتزايد في معدل استخدام الأغشية الزراعية في مقاطعة خونان بمتوسط معدل نمو سنوي يبلغ %5.41⁽¹⁴²⁾، كما تؤدي الطبقة الزراعية المتبقية في التربة بعد التدهور إلى تدمير الخصائص الفيزيائية والكيميائية للتربة بشكل مستمر. كما ظهر الاتجاه المتصاعد لاستخدام المبيدات الزراعية والأسمدة الكيماوية، وتجاوز المتوسط الوطني لكثافة مدخلات الأسمدة، حد الأمان الأعلى لاستخدام الأسمدة الكيماوية المعترف به دولياً، والذي يبلغ 225 كجم/ هكتار لمنع تلوث المياه⁽¹⁴³⁾. ولم يتم استخدام الموارد العضوية

141- المصدر: قسم التحقيقات الاجتماعية والاقتصادية الريفية التابع للمكتب الوطني للإحصاء. الكتاب السنوي الإحصائي الريفي الصيني لعام 2011. بكين: دار الإحصائيات الصينية للنشر، 2011.

142- المصدر: قسم التحقيقات الاجتماعية والاقتصادية الريفية في خونان، 2011، والكتاب السنوي الإحصائي الريفي لخونان 2011.

143- لي جينغ، لي جينغ يو: "دراسة حول كفاءة استخدام الأسمدة ومحددات إنتاج الحبوب في الصين". مجلة التحديث الزراعي، 2011.

الخاصة بالزراعة بشكل فعال. وعلى النقيض أصبحت مصدراً مهماً للتلوث، وفي عام 2010، بلغ معدل الاستخدام الشامل للقش في الصين 70.6%⁽¹⁴⁴⁾. وفي عام 2008، بلغ معدل استخدام موارد القش في مقاطعة خونان 56.09%⁽¹⁴⁵⁾، وتم التخلص من كمية كبيرة من موارد القش أو حرقها مباشرة، لتصبح مصدراً مهماً لتلوث الهواء في المناطق الريفية؛ فشل معالجة روث الماشية وتربية الدواجن بشكل فعال والذي ينجم عنه مخاطر التلوث البيئي الجسيمة. ففي عام 2012، بلغ الطلب على الأكسجين الكيميائي وانبعاثات نيتروجين الأمونيا لتربية الزراعة واسعة النطاق 10.99 مليون طن و630000 طن، وهو ما يمثل 45% و25% من إجمالي انبعاثات البلاد في ذلك العام، وهو ما يمثل 95% و78% من إجمالي تصريف التلوث من المصادر الزراعية، وتنقسم إلى أكثر من ثلاث مرات ومرتين من المصادر الصناعية في نفس العام. وبلغ إجمالي قيمة الإنذار بحمل الأرض من روث الماشية والدواجن 0.49 (يجب أن تكون القيمة العادية أقل من 0.4)⁽¹⁴⁶⁾. يؤثر التلوث الزراعي غير النقطي الناجم عن الاستخدام غير الرشيد لمواد الإنتاج الزراعية، على مساحة معيشة الناس في جميع الاتجاهات، ويشكل تلوثاً "ثلاثي الأبعاد" من الغلاف الجوي والتربة إلى المسطح المائي، ويدمر جودة البيئة. وقد طرحت هذه الاحتياجات الواقعية والملحة للابتكار التكنولوجي الحامي للبيئة الريفية: يجب الحد من تدمير البيئة الزراعية الإيكولوجية، واستعادة الجغرافيا الطبيعية والنظام الإيكولوجي، وبناء نظام إيكولوجي زراعي جيد من خلال ابتكار تكنولوجيا صناعية حامية للبيئة وتكنولوجيا الاستعادة الإيكولوجية؛ وتحسين الاستخدام الفعال لوسائل الإنتاج من خلال الابتكارات التكنولوجية، مثل تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا الزراعة وتكنولوجيا الري الموفرة للمياه، وتسريع بناء أنظمة الإنتاج الزراعي ذات الاستهلاك المنخفض ومدخلات حماية البيئة؛ والاستفادة الكاملة من مزايا الموقع الجغرافي ومزايا طاقة الكتلة الحيوية للمناطق الريفية، وتحسين كفاءة

144- "نشر الإخطار المتعلق بخطة التنفيذ للاستخدام الشامل لقش المحاصيل في الخطة الخمسية الثانية عشرة". مجلة التمويل الريفي والمالية، 2012، العدد الثاني.

145- "آفاق الاستخدام الشامل للقش مرضية". مجلة خونان، 29 أغسطس، 2009.

146- كونغ يوان: "الإدراك الدقيق للوائح المتعلقة بمنع التلوث والتحكم في تربية المواشي والدواجن لتعزيز التنمية المستدامة والصحة لتربية الماشية والدواجن". مجلة مراقبة صناعة الخنازير، 2014.

استخدام الموارد الإيكولوجية الريفية، ودفع التنمية الصناعية الزراعية غير الضارة، وتحقيق التداول الإقليمي للإنتاج الزراعي، وتشكيل نظام تداول زراعي جيداً من خلال الابتكار التكنولوجي الحامي للبيئة في الحياة العملية الريفية.

2- يعد الابتكار العلمي والتكنولوجي الحامي للبيئة الريفية، طريقة مهمة لتقليل تكلفة مدخلات عوامل الإنتاج وتحسين الفوائد الاقتصادية الزراعية. في المرحلة الحالية، دخلت الزراعة الصينية عصر ارتفاع تكاليف الإنتاج، كانت زيادة الإنتاج لكل مو من المنتجات الزراعية مثل الحبوب والبذور الزيتية والخضروات وغيرها، أقل من زيادة المدخلات لكل مو، وانخفض العائد بشكل كبير. ومن زاوية ارتفاع مدخلات الإنتاج الزراعي، يُعد ارتفاع تكاليف الإنتاج المباشرة هو العامل الرئيس الذي يدفع الزيادة في تكاليف الإنتاج الزراعي، وتبلغ تكلفة الأسمدة الكيماوية والأغشية الزراعية والمبيدات الزراعية والتشغيل الميكانيكي أكثر من 80% من التكلفة الإجمالية⁽¹⁴⁷⁾. وقد أدى ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي سنوياً إلى انخفاض الفائدة النسبية للإنتاج الزراعي، ورفع سعر المنتجات الزراعية الرئيسية بل وتتجاوز أسعار بعض المنتجات الزراعية مستوى السوق العالمي، وانخفاض قدراتها التنافسية الدولية. ويعزى ذلك إلى انخفاض جودة موارد الأراضي الصالحة للزراعة وجودة موارد العمالة وغيرها من العناصر، بالإضافة إلى أسباب رئيسة أخرى، من ناحية، تشكل الزراعة عاملاً رئيساً في ذلك، ومن ناحية أخرى، انخفاض كفاءة استخدام عوامل الإنتاج الزراعي، مثلاً بلغ معامل الاستخدام الفعال للمياه الزراعية في الصين في عام 2010 نحو 0.5 فقط، بينما في البلدان المتقدمة كان أعلى من 0.7⁽¹⁴⁸⁾، في حين أن النفقات الزراعية مثل روث الماشية والدواجن والقش لا تستخدم بشكل فعال؛ من ناحية أخرى، بسبب الاعتماد الشديد على مدخلات الكيماويات الزراعية مثل الأسمدة والمبيدات الزراعية، حيث تشهد السنوات الأخيرة ارتفاعاً مطرداً في أسعار الكيماويات الزراعية. على سبيل المثال الأسمدة والمبيدات الحشرية، كان متوسط سعر التجزئة للطن الواحد لليوريا المحلية، وبيكربونات الأمونيوم، وكلوريد

147- وان باو روي: "دخول الزراعة في الصين حقبة ارتفاع تكاليف الإنتاج". جريدة الشعب، 13 مارس 2014.

148- "توحيد الجهود لمكافحة الجفاف وحماية معيشة الناس". مجلة تربية الماشية في الصين، 2011.

البوتاسيوم، وثنائي فوسفات الأمونيوم على التوالي: 1670 يوان و510 يوانات و1510 يوان و2140 يوان في عام 2004، وارتفع إلى 2380 يوان و830 يواناً و3450 يوان و3560 يوان في عام 2013⁽¹⁴⁹⁾؛ على وجه الخصوص، ارتفع متوسط سعر التجزئة لطن الغليفسات من 4600 يوان في عام 2005 إلى 36000 يوان في عام 2013⁽¹⁵⁰⁾، أي بزيادة قدرها 6.8 مرة.

يعد الابتكار التقني الحامي للبيئة الريفية عملية كاملة تستند إلى حماية البيئة، ومن البحث والترويج لطرق الإنتاج الزراعي الجديدة أو المنتجات الجديدة إلى التطبيق الشامل، وهو القوة الدافعة الأساسية لتقليل تكاليف مدخلات عوامل الإنتاج، وتحسين المنافع الاقتصادية الزراعية وتحقيق التنمية المستدامة والمستقرة طويلة الأجل للزراعة. وفي ظل الوضع الجديد، من الضروري تحقيق التنمية العميقة والواسعة للموارد الزراعية، من خلال الابتكار التكنولوجي الحامي للبيئة الريفية، وإجراء التغييرات "الكمية" و"الجودة" لعوامل الإنتاج، وتحسين القدرة الإنتاجية لنفس الكمية من موارد الإنتاج الزراعي، وتخفيف أو إزالة عائق نقص عامل الموارد الذي يقيد معدل الإنتاج الزراعي، وتقليل تكلفة الإنتاج الزراعي، وتحسين المنفعة النسبية للإنتاج الزراعي، وتحقيق توحيد الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية.

2- يُعد الابتكار العلمي والتكنولوجي الحامي للبيئة الريفية مطلباً موضوعياً لتعزيز التنمية الزراعية المستدامة، والحفاظ على التنسيق الاقتصادي والاجتماعي والإيكولوجي. التنمية المستدامة للزراعة هي الاستخدام الكامل والرشيد للموارد الزراعية، وتنسيق العلاقة بين التنمية الاقتصادية والقدرة الاستيعابية للموارد الزراعية، ورفع معدل تحويل الموارد، وتحسين تخصيص الموارد الزراعية في المكان والزمان، وتلبية احتياجات المنتجات الزراعية للأجيال الحالية والقادمة بالتزامن مع تحقيق الاستخدام المستدام للموارد الزراعية. وجوهرها هو تحقيق

149- وفقاً لترتيب البيانات التالي: يوجين وتشوي وي، "تحليل أسعار الأسمدة لعام 2004 وتوقع الاتجاهات هذا العام وفقاً لبيانات المركز الوطني للتنمية والإصلاح ومراقبة الأسعار". مجلة قيادة الاقتصاد في الصين 15 يناير 2005؛ شبكة الأعمال الغذائية، وقائمة أسعار السوق الوطنية للأسمدة في أواخر مارس 2013. <http://www.21food.cn/html/news/12/736475.htm>. 2013-04-10

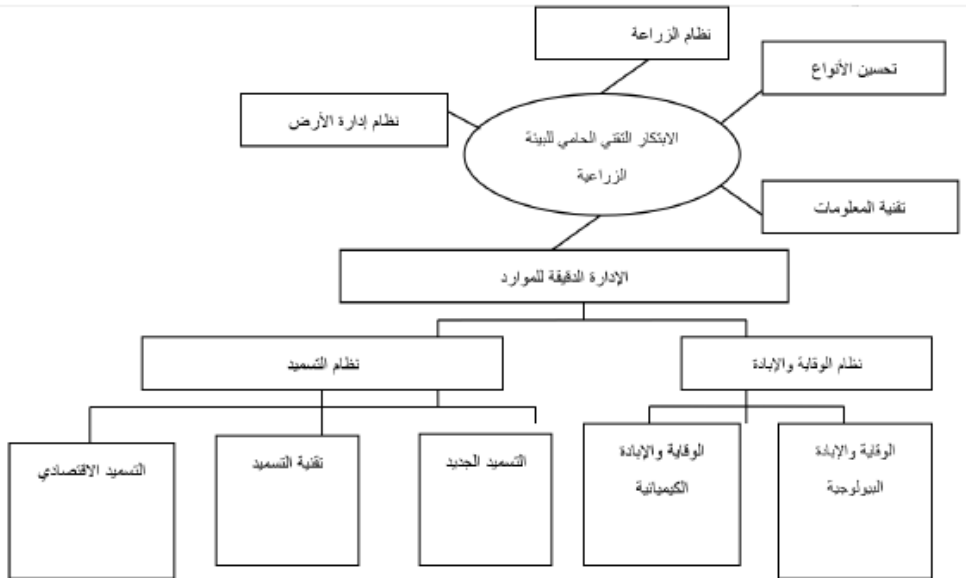
150- وفقاً للمصادر التالية: شبكة الأوراق المالية الصينية، تحفز الزيادات في أسعار الغليفسات استبدال ارتفاع سعر المنتج. -2013. http://www.cs.com.cn/sylm/jsbd/201303/t20130314_3899219.html. 14-03؛ "يتجاوز العرض الإجمالي للمبيدات الزراعية أسعار المنتجات ذات العلامات التجارية المستقرة التي تباع بشكل جيد وترتفع أسعارها". مجلة القرن الجديد للكيماويات الزراعية، 2005.

التنسيق والوحدة بين الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية. وفي الوقت الحاضر، دخلت التنمية الزراعية في الصين مرحلة جديدة، حيث أصبحت الزراعة مقيدة بشكل متزايد بالموارد والأسواق، وازداد اعتمادها على العلوم والتكنولوجيا والسياسات، ومع التحسين المستمر للسياسات المختلفة لدعم الزراعة، أصبح دور العلوم والتكنولوجيا في التنمية الزراعية أكثر بروزاً، لا سيما في سياق العلاقات الوثيقة بين الإنسان والأرض، وأبرز العبء الزائد للنظام الإيكولوجي الزراعي، دور الابتكار العملي والتكنولوجي الحامي للبيئة الريفية في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة والحفاظ على التنسيق الاقتصادي والاجتماعي الإيكولوجي بشكل متزايد. يلعب الابتكار العملي والتكنولوجي الحامي للبيئة الريفية دوراً قوياً في دعم التنمية الزراعية المستدامة. ومن خلال الابتكار العملي والتكنولوجي الحامي للبيئة الريفية، يمكن تعزيز تشكيل الزراعة ذات التقنية العالية والزراعة الإيكولوجية والزراعة الدائرية والزراعة المكثفة وغيرها من الأشكال الزراعية الأخرى؛ ويمكن التحكم والحد من القوة الإيكولوجية المدمرة للتكنولوجيا الزراعية، وتحقيق الاستهلاك المنخفض، والتلوث المنخفض، والغرض غير الضار من الإنتاج الزراعي، وتشكيل سلسلة من نقاط نمو الاقتصادات الزراعية الناشئة مثل زراعة المرافق، وزراعة المعلومات، وزراعة حماية البيئة، وزراعة الكائنات الحية الدقيقة البيضاء وغيرها؛ ويمكن تحسين حالة الإنتاج الزراعي من حيث الجودة والكفاءة، بحيث يمكن تحسين جودة الإنتاج الزراعي مع زيادة الكمية في الوقت نفسه وفقاً لمتطلبات السوق، وتحسين تخصيص الموارد واستخدام الموارد الزراعية بشكل مستدام؛ ويمكن أن توفر للناس منتجات مادية عالية الجودة، وتضمن بشكل فعال سلامة الغذاء، وتلبية احتياجات بقاء الإنسان وتنميته، لذلك فهي تلعب دوراً مهماً في تعزيز التحديث الزراعي والتنمية الزراعية المستدامة، وهي طريقة مهمة لتعزيز التنمية المنسقة والمستدامة للاقتصاد والمجتمع والبيئة.

ثانيًا: يساهم توفير عوامل الإنتاج والتنمية الزراعية المستدامة من خلال الابتكار العلمي والتكنولوجي، في مكافحة التلوث وحماية الأراضي الزراعية

في ظل الوضع الجديد، تُعد مكافحة التلوث الزراعي غير النقطي وحماية بيئة الأراضي الزراعية، من الأهداف الأساسية للابتكار العلمي والتكنولوجي الحامي للبيئة الريفية، ويتطلب التركيز على تحسين أساليب الزراعة من خلال الابتكار العلمي والتكنولوجي للإنتاج الزراعي، وتقليل مدخلات المواد الكيميائية الزراعية إلى أقصى حد، وتعزيز السيطرة على التلوث الزراعي غير النقطي وحماية البيئة الإيكولوجية للأراضي الزراعية، في العملية الكاملة لأنشطة الإنتاج الزراعي، وحل العديد من المشاكل المتعلقة بالنظام الإيكولوجي الزراعي مع تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي.

تتمثل المهمة الرئيسية للابتكار العملي والتكنولوجي المكافح للتلوث والحامي للأراضي الزراعية، في حل المشكلات الفنية الثلاث: الأولى، التركيز على تكامل ميكنة الإنتاج الزراعي، والتكنولوجيا والمعلومات، وتشكيل آلية تخفيض ومراقبة فعالة لمدخلات عوامل الإنتاج؛ الثانية، التركيز على حماية وتحسين إنتاجية الأراضي الزراعية، أي استخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية لمراقبة وإدارة البيئة وخصوبة التربة والبنية التحتية وظروف استخدام الأراضي، والحفاظ على الاستقرار الديناميكي لكمية ونوعية الأراضي الزراعية اللازمة للتنمية الإقليمية، من أجل تقليل درجة اعتماد الإنتاج الزراعي على الكيماويات الزراعية؛ الثالثة، التركيز على تحسين القدرة الإنتاجية الزراعية الشاملة وجودة المنتجات الزراعية. تطوير هيكل المدخلات وطرق الإدخال لعوامل الإنتاج، ورفع كمية ونوعية المنتجات الزراعية الخالية من التلوث من خلال تحسين الأنواع والابتكار في تكنولوجيا الإنتاج. وجوهرها هو التحكم الدقيق والإدارة العلمية لتطبيق المواد الكيماوية الزراعية في عملية الإنتاج الزراعي بأكملها. وهذا ينطوي على سلسلة من المحتويات: استخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية لحماية بيئة التربة وتحسين إنتاجية التربة؛ زراعة واختيار الأصناف الجيدة، والحد من اعتماد الأصناف الزراعية على المبيدات الزراعية والأسمدة؛ تطبيق تقنيات بديلة للمبيدات الزراعية والأسمدة؛ تغيير أساليب زراعة الأراضي الزراعية، والتناوب الرشيد، وتنفيذ زراعة المحاصيل البينية؛ والتخصيب العلمي، ودفع إدارة المغذيات المثلى لمغذيات الأراضي الزراعية. ولهذه الغاية، يجب اتباع الطرق الفنية التالية. (انظر الشكل 4-4)



شكل (4-4): طريق الابتكار العلمي والتكنولوجي الحامي للبيئة الريفية

القائمة على توفير عوامل الإنتاج

أولاً: تحسين إدارة التربة. التربة هي المادة الأساسية للإنتاج الزراعي، وتطوير إدارة التربة هو زيادة الخصوبة وحماية بيئة التربة وبناء الأساس المادي للتنمية الزراعية المستدامة، من خلال الاعتماد على تدابير زيادة استخدام المواد العضوية واستخدام عوامل تحسين التربة. ثانياً: الأصناف المحسنة. إنشاء وإدخال أصناف ذات مقاومة قوية للأمراض والحشرات والجفاف والبرد وغيرها، وتوسيع قدرة المكافحة البيولوجية للأصناف وتقليل العبء البيئي. ثالثاً: تحسين نظام الزراعة، بناءً على مراعاة التوازن الميكروبي في التربة ودرجة توازن العناصر الغذائية، يمكن أن يتغير نظام الزراعة من الزراعة الفردية إلى التناوب، ويقلل من مخاطر الأمن البيئي الناجمة عن هشاشة التنوع البيولوجي للأراضي الزراعية التي تسببها الزراعة الواحدة، ويحقق التنمية المنسقة لإنتاجية الأرض. رابعاً: تعزيز الإدارة الدقيقة للمواد الزراعية. تحقيق التحول في الزراعة عالية المدخلات من الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية إلى الزراعة التي تستخدم المبيدات الزراعية البيولوجية والأسمدة العضوية بكميات مناسبة. وفقاً لمسار الابتكار التكنولوجي المذكور أعلاه، من الضروري تعزيز الابتكار التكنولوجي من

1- ابتكار وتحسين ورفع النظام التقني لإنتاجية الأرض. الحفاظ على صحة الأرض وخصوبتها هو جوهر التنمية الزراعية المستدامة. وهناك حاجة إلى نهج متعدد الجوانب في مجال التكنولوجيا: أولاً: صياغة نظام معياري كامل ومنهجي لتقييم جودة الأرض، وتوفير مرجع تقني لتقييم الجودة في المناطق وأنواع الأراضي المختلفة⁽¹⁵¹⁾؛ ثانياً: ابتكار تقنيات الحفاظ على الحقول عالية الغلة، وإصلاح الأراضي الزراعية ذات العائد المنخفض والمتوسط، بهدف رفع القدرة الإنتاجية للأراضي، وتعزيز الحفاظ على تربة الأراضي الزراعية عالية الإنتاجية، وتحسين التربة وخفض انبعاثات الكربون المنخفضة في الأراضي الزراعية منخفضة ومتوسطة الإنتاجية، ودراسة أساسيات علم التربة والأساسيات التطبيقية للزراعة منخفضة التلوث، وتحقيق إنجازات في الاختناقات التقنية مثل استعادة وإعادة بناء التربة المتدهورة، ومعالجة معوقات التربة وتحسين جودة الأراضي الزراعية؛ ثالثاً: في ضوء التحول في طلب الاستهلاك العام على المنتجات الزراعية من الكمية إلى النوعية، وفي الإنتاج الزراعي، تأثير الأسمدة الدقيقة في تحسين جودة المنتجات الزراعية وقدرة المحاصيل على مقاومة الآفات والأمراض وتحمل البرودة والجفاف، وتطوير العناصر النزرة في النظام الإيكولوجي للأراضي الزراعية والعناصر النزرة في زراعة المحاصيل عالية الغلة⁽¹⁵²⁾؛ رابعاً: إنشاء وتحسين نظام معلومات إدارة الأرض من المستوى الوطني إلى مستوى القرية، وإدخال نوع التربة والجودة والمحتوى الغذائي والتسميد وإنتاجية المحاصيل في الفترة التاريخية في قاعدة البيانات، إنشاء أنظمة مراقبة جودة التربة على مستويات إدارية مختلفة، وتتبع الوضع المتغير لمغذيات التربة ومعلومات الأسمدة، وتشكيل نظام ديناميكي لمغذيات التربة والأسمدة، وتحويل المعلومات إلى مغذيات التربة أو استخدام نظم المعلومات الجغرافية، لتوفير الدعم الفني للإنتاج الدقيق للزراعة الحديثة، وتطوير تكنولوجيا التسميد المتغيرة الدقيقة

151 تشانغ شين يو، تشين لي دينغ: "تنمية وآفاق البحث في طرق تقييم نظام مؤشر تقييم جودة التربة". مجلة دراسات حفظ التربة والمياه، 2006.

152- دينغ ينغ، شيا تشين تشي: "تطوير أبحاث تطبيق العناصر النزرة في المحاصيل الزراعية". مجلة خوبي للعلوم الزراعية، 1999.

الحديثة على هذا الأساس، وتحقيق إمدادات شاملة وديناميكية ومتوازنة لجميع أنواع العناصر الغذائية في أي عقدة من الأراضي الزراعية⁽¹⁵³⁾.

2- **ابتكار نظام زراعي معقول.** من أجل الحد من الاستهلاك الفردي المستمر لمغذيات التربة، والسيطرة على الأمراض والآفات الحشرية وتقليلها، من الضروري الدمج بين عناصر موارد المياه والتربة وخصائص الموارد المختلفة، التكامل بين مغذيات وتقنيات زراعة المحاصيل وتقنيات استخدام المغذيات وفقاً للظروف المحلية، وإنشاء نظام تناوب معقول يتوافق مع خصائص الموارد في المناطق المختلفة، وإجراء تناوب لأنواع مختلفة من المحاصيل مثل المحاصيل الصيفية والخريفية والمحاصيل الجراثومية والمحاصيل البقولية والمحاصيل ذات الجذور العميقة والمحاصيل ذات الجذور الضحلة وغيرها، وتشجيع تحويل نظام تناوب الحبوب الواحدة إلى نظام تناوب متنوع وثلاثي الأبعاد، وتحقيق التناوب؛ الزراعة البينية أو الزراعة المتداخلة بين محاصيل الحبوب المختلفة، وبين محاصيل الحبوب والمحاصيل النقدية. وعلى هذا الأساس، من ناحية، ينبغي بذل الجهود لتعميم تقنيات الحراثة الحمائية، وتطبيق نظام عدم الحراثة، وتقليل الحرث، والحفاظ على خصوبة التربة؛ من ناحية أخرى، يجب بذل الجهود لتعميم تكنولوجيا توفير البذور، وتطوير ونشر تقنيات البذور شبه الدقيقة والدقيقة للمحاصيل الرئيسة، فضلاً عن اختيار وتصنيف البذور، والطلاء، وخلط البذور بالأدوية الزراعية، ونقع البذور وغيرها من التقنيات.

3- **ابتكار نظام تقني لتحسين الأصناف عالية المقاومة.** تحسين الصنف هو إجراء فعال لتقليل مدخلات المواد الكيميائية مثل المبيدات الزراعية والأسمدة الكيماوية وغيرها، وزيادة العائد لكل وحدة مساحة من المحاصيل، وتعد زراعة أصناف محاصيل متعددة المقاومة هي جوهر تحسين أصناف المحاصيل. وهذا يشمل: الابتكار الأولي، والابتكار التكاملي وإدخال عملية الهضم والامتصاص وإعادة الابتكار، وإدخال تقنيات التربية الجزيئية والمعدلة وراثياً، وتربية أصناف جديدة ذات كفاءة عالية وعائد مرتفع وأمان وجودة عالية ومقاومة

153- شو جين مينغ وآخرون: "مؤشر جودة التربة وتقييمها". مطبعة العلوم، 2010.

عالية؛ إدخال الجينات المقاومة للأمراض في زراعة المحاصيل بالطرق الكيميائية الحيوية وتقنيات النباتات المعدلة وراثيًا، وتربية أصناف جديدة ذات الكفاءة العالية، والإنتاجية العالية، والسلامة، والجودة العالية والمقاومة العالية تتناسب مع الزراعة الخفيفة والبسيطة⁽¹⁵⁴⁾؛ والتركيز على العوامل الرئيسة التي تحد من إنتاج المحاصيل في مناطق مختلفة، وتحقيق التكامل النظامي للتقنيات المتعددة، ودراسة ودعم وترويج تقنيات الزراعة الموحدة المناسبة لمختلف المناطق البيئية وأنواع المحاصيل المختلفة.

4- **بناء نظام متكامل لتكنولوجيا الإنتاج الزراعي.** تعزيز التكامل والارتقاء بالآلات الزراعية والهندسة الزراعية، وتحقيق التحول من نظام تكنولوجيا الإنتاج الزراعي التقليدي القائم على التربية والزراعة والفلاحة، إلى نظام التكنولوجيا المتكاملة للغاية لتكنولوجيا الهندسة الميكانيكية، والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات⁽¹⁵⁵⁾، وتنسيق تطوير التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الميكانيكية، والاستفادة الكاملة من العديد من تقنيات المعلومات الحديثة، مثل تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة وتكنولوجيا الاستشعار عن بعد وتكنولوجيا الكمبيوتر والتكنولوجيا الإلكترونية الضوئية لتعزيز الذكاء والتوحيد القياسي وعلوم الإنتاج الزراعي، وتحسين دقة استخدام عوامل الإنتاج، والحد من استخدام الكيماويات الزراعية، وتحسين كفاءة الإنتاج الزراعي.

5- **تطوير الأسمدة المبتكرة ونظام تكنولوجيا التسميد الفعال.** يجب تنفيذ الابتكار التكنولوجي لاستخدام الأسمدة بشكل رشيد وفعال من ثلاث زوايا: الأسمدة الجديدة، وتكنولوجيا التسميد، والتسميد الاقتصادي. من زاوية تطوير الأسمدة الجديدة، يُعد تطوير الأسمدة الطريقة الأساسية لحل مشكلة الأسمدة في

154- مرجع: ندوة موضوعات لجنة التنمية والإصلاح في خونان التي استضافت تشن ون شنغ، دراسة حول استراتيجية تنمية الزراعة الحديثة في الخطة الخمسية الثانية عشرة لمقاطعة خونان.

155- هان يونغيان: "حول الابتكارات في العلوم والتكنولوجيا الزراعية وتطوير الزراعة الحديثة". مجلة مدرسة الحزب لمدينة شيامن الاقتصادية الخاصة، 2012.

الصين، ويتطلب تطوير الأبحاث المبتكرة والتطبيق الواسع للأسمدة الجديدة مثل الأسمدة بطيئة الذوبان والتيسير، والأسمدة الوظيفية، والأسمدة المركبة العضوية والأسمدة البيولوجية وغيرها⁽¹⁵⁶⁾. يعتمد تطبيق التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المواد المتقدمة وتكنولوجيا التحكم الآلي وتكنولوجيا تصنيع الأسمدة على تطوير الأسمدة بطيئة التحرر، والأسمدة العضوية الوظيفية، واستخدام موارد النفايات والأسمدة المركبة الخاصة، والبحث في دفع نظريات وطرق التعزيز الشامل لإنتاج أسمدة جديدة، وإنشاء مجموعة من الأسمدة الجديدة المبتكرة⁽¹⁵⁷⁾. من زاوية تكنولوجيا التسميد ذات الكفاءة العالية، يتركز على ترويج نظام تكنولوجيا اختبار التربة المثالي والتسميد الصناعي، ودراسة وترويج وتطبيق تقنيات اختبار التربة المثالي والتسميد الصناعي بشكل إيجابي، وتحسين واختيار أو تطبيق طرق معادلة تقسيم طاقة التربة، وصيغة الغلة المستهدفة وطرق ووظائف تأثير الأسمدة بشكل منهجي، وفقاً لخصائص التربة وأنواع المنتجات الزراعية في مناطق الإنتاج الزراعي. تعميم التطبيق الميكانيكي العميق للأسمدة الكيماوية، والتسميد التشخيصي، والتسميد الدقيق، وتكامل الماء والأسمدة وغيرها من التقنيات، والاعتماد بنشاط على الأسمدة الخاضعة للرقابة، وتعزيز تصنيع الأسمدة العضوية، وتوسيع استخدام الأسمدة العضوية. وفي المناطق المتقدمة اقتصادياً، يمكننا استخلاص الدروس المستفادة من طريقة نموذج سجل توازن بين الإيرادات والمصروفات لمغذيات الأراضي الزراعية وإتقانها وتطبيقها لتشجيع المزارعين على تنفيذ إدارة مغذيات الأراضي الزراعية⁽¹⁵⁸⁾. من زاوية التسميد الاقتصادي، البحث المتعمق والابتكار في طرق التسميد الاقتصادي، بناءً على تحليل الفروق في مستوى إنتاجية التربة المختلفة في مختلف المناطق، وتنفيذ مزيج من الأسمدة العضوية والأسمدة الكيماوية، وتطبيق الجمع المتوازن بين المواد المغذية من النيتروجين والبوتاسيوم والفوسفور من أجل الحصول على أفضل الفوائد الإيكولوجية والاقتصادية للتسميد.

156- وانغ جيامينغ: "التقدم في تطوير وتطبيق الأسمدة الجديدة". مجلة الصناعة الكيميائية، 2010.

157- تشاي هو تشو: "البحث في استراتيجية الصين الوطنية للأمن الغذائي". بكين: دار العلوم والتكنولوجيا الزراعية للنشر بالصين، 2011، ص 225-229.

158- تانتشي تشيو، سوتشوهوى، تشينغ بي لو: "التجربة الناجحة للدول الغربية في معالجة التلوث الزراعي غير النقطي وتطوير قوانينه". مجلة قوانغدونغ للعلوم الزراعية، 2008.

6- ابتكار نظام تكنولوجي لمكافحة الحيوية والسيطرة على الأمراض والآفات والأعشاب الضارة. أولاً: البحث عن التكنولوجيا الموفرة للعقاقير والترويج لها. دراسة المبيدات الزراعية الانتقائية القوية والمبيدات الزراعية الخالية من التلوث وتعميمها، واختيار آلات رش جديدة وآلات أخرى لحماية النبات، والحد من كميات المبيدات الكيميائية. ثانياً: دراسة وتعميم تكنولوجيا مكافحة الشاملة للأمراض المحاصيل والآفات ومخاطر العشب. استخدام الزراعة البينية وتناوب المحاصيل وغيرها من الطرق الزراعية الأخرى لمكافحة الأمراض والآفات ومخاطر العشب؛ وفي النظام الإيكولوجي، التحكم الفعال في الأمراض والآفات الضارة (أو الأعداء الطبيعيين للآفات)، عن طريق تربية الحيوانات الآكلة للحشرات⁽¹⁵⁹⁾. ثالثاً: إنشاء نظام تقني للرصد وإدارة الطوارئ والوقاية الشاملة من الآفات والأمراض ومخاطر العشب. مكافحة السجلات التاريخية والخصائص الجديدة لآفات المحاصيل والأمراض ومخاطر العشب، بالاقتران مع التطورات السريعة لعلوم المعلومات، وإجراء دراسة حول قانون الآفات والأمراض ومخاطر العشب، من المستوى الوطني إلى مستوى المقاطعات، وتشجيع التطوير التقني والبحث التطبيقي لتكنولوجيا الملاحظة عبر نظام التموضع العالمي GPS في تدابير الوقاية من الكوارث الجوية⁽¹⁶⁰⁾، وإتقان بناء شبكة التنبؤ بالآفات والأمراض ومخاطر العشب، وإنشاء نظام تقني للإنذار المبكر وإدارة الطوارئ والتحكم في الآفات والأمراض ومخاطر العشب، لتقديم الدعم الفني لإدارة الكوارث البيولوجية.

7- ابتكار نظام تقني لمكافحة تلوث الأغشية البلاستيكية الزراعية. أولاً: دراسة وتعميم الطريقة المحسنة لاستخدام الأغشية الزراعية، وتحسين معدل إعادة استخدام الأغشية البلاستيكية الزراعية. ثانياً: دراسة وتحسين وتعميم آلات إعادة تدوير الأغشية الزراعية، وتحسين كفاءة الآلات الزراعية في التقاط الأغشية البلاستيكية الزراعية. ثالثاً: دراسة وتعميم تقنية إزالة الصوب البلاستيكية الزراعية في الوقت المناسب، وفحص أفضل فترة لإزالة الأغشية عن المحاصيل،

159- وانغ تيشينغ: "بحث في التكامل التكنولوجي القائم على الإنتاج الزراعي الأخضر". مجلة معهد لياونينغ للإدارة- 2013، العدد 15، ص 80-82.

160- تشنغ خاي بوي: "البحث في استراتيجية التنمية الزراعية الحديثة في خونان". تشانغشا: دار العلوم والتكنولوجيا للنشر بخونان.

وتحسين كفاءة إعادة تدوير الأغشية الزراعية، والحد من التلوث المتبقي في الصوب. رابعاً: دراسة وترويج الأغشية البلاستيكية الزراعية القابلة للتحلل. التركيز على تطوير وتعميم الأغشية الضوئية والبيولوجية القابلة للتحلل المزدوج، وخاصة تقنية أغشية التحلل المزدوج، وهي الاتجاه الكبير للتنمية المستقبلية لصناعة الصوب البلاستيكية الزراعية في الصين، وهو أيضاً شرط لا مفر منه للتنمية الزراعية المستدامة.

8- ابتكار نظام تقني للرقابة البيئية والجودة لإنتاج المنتجات الزراعية غير الملوثة.
تحسين المعايير الفنية البيئية لمناطق إنتاج المنتجات الزراعية الخالية من التلوث، وتحديد مؤشرات متطلبات الجودة البيئية للتربة والموارد المائية والغلاف الجوي وغيرها في إنتاج منتجات زراعية خالية من التلوث، وتعزيز تنفيذ المعايير الفنية البيئية؛ تطوير نظام مراقبة الجودة للعملية الكاملة لإنتاج المنتجات الزراعية الخالية من التلوث، وتحديد معايير ومواصفات المؤشرات التي يجب أن تلبىها عملية الإنتاج، بالإضافة إلى المواصفات الفنية للجودة لعملية الحصاد والمعالجة والتعبئة والتخزين والنقل؛ إنشاء نظام تقني لفحص جودة المنتجات الزراعية، وتوحيد إجراءات الفحص، وتحسين جودة الفحص وضمان منتجات زراعية أولية ومنتجات مصنعة خالية من التلوث.

9- ابتكار نظام تقني لمراقبة التلوث الزراعي غير النقطي والوقاية من الكوارث الجوية. بناء نظام شبكة مراقبة التلوث الزراعي غير النقطي باستخدام تكنولوجيا الإنترنت وتكنولوجيا الكمبيوتر، وإنشاء محطات مراقبة في المناطق ذات المخاطر العالية للتلوث الزراعي غير محدد المصدر، وإجراء مراقبة الملوثات الرئيسية في جميع الأحوال الجوية مثل الفوسفور الكلي والنيتروجين الكلي، والطلب على الأكسجين الكيميائي (COD)، والجسيمات الصلبة المعلقة (غروانية معلقة)، وتحقيق الرصد الديناميكي والتتبع والإنذار المبكر للتلوث الزراعي غير النقطي في المرة الأولى، والسيطرة الفعالة على أضرار التلوث في الوقت المناسب في أقصر فترة زمنية ممكنة؛ وإجراء دراسة متعمقة حول قوانين الكوارث الطبيعية الزراعية، والتقنيات الرئيسية للرصد والإنذار المبكر والحد من الكوارث والسيطرة

عليها، وابتكار وتطوير الأساليب النظرية للوقاية من الكوارث الطبيعية الزراعية في الصين والسيطرة عليها.

ثانيًا: تعزيز الحفاظ على عوامل الإنتاج والتنمية المستدامة للزراعة، من خلال ابتكار التكنولوجيا الزراعية الدائرية.

تعمل الزراعة الدائرية، باعتبارها زراعة صديقة للبيئة، على تعزيز التدفق متعدد الطبقات والفعال للموارد الزراعية المختلفة في نظام الزراعة، وتعظيم الاستخدام الفعال لعناصر الموارد التي تدخل نظام الإنتاج ونظام الاستهلاك، وتحسين جودة وكفاءة التنمية الاقتصادية بشكل كبير، وتحقيق التنسيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد وحماية البيئة. وتسريع ابتكار التكنولوجيا الزراعية الدائرية، وتعزيز إعادة تدوير الموارد الريفية، والالتزام بالطرق التقنية التالية:

أولاً: بناءً على قانون التنظيم الذاتي الإيكولوجي، يتم تنفيذ الابتكار العلمي والتكنولوجي لإدارة مستوى البيئة الإيكولوجية. وهيكّل النظام الإيكولوجي الزراعي الهرمي، ويتضمن التسلسل الهرمي الأفقي والعمودي على مستوى النطاق المكاني، وأيضاً مستوى التغذية ومستوى التقدم. يجب تحقيق الابتكارات في تكنولوجيا الزراعة الدائرية، الابتكارات في تكنولوجيا الإدارة على نطاق واسع، وأيضاً الابتكارات في تكنولوجيا الإدارة على نطاق ضيق. ثانيًا: الابتكار التكنولوجي لتوسيع البيئة الإيكولوجية على أساس تحسين نسبة استخدام الموارد. وهذا يتطلب ابتكاراً علمياً وتكنولوجياً لتحقيق إدارة الدائرة المغلقة والمفتوحة للنظام الإيكولوجي الزراعي، وتحقيق الموارد والطاقة وتنسيق المعلومات وإعادة التدوير للدوائر المغلقة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد. ويجب تنفيذ ابتكار تكنولوجيا محدد من المستويات التالية:

1- تنفيذ تقسيم مناطق الوظائف البيئية. تسريع البحث في نظام مؤشر تقييم البيئة الإيكولوجية الريفية، واعتماد وظيفة التحليل المكاني لنظام المعلومات الجغرافية (GIS) وطريقة التحليل العنقودي⁽¹⁶¹⁾، والجمع بين خصائص توزيع

161- يو تشونغ خوي، سووي تشونغ، ليوخي بين، تشين شونغ، لو نينغ تشون: "دراسة حول منطقة البيئة الإيكولوجية الريفية في نانجينغ". مجلة الموارد الزراعية وتقسيم المناطق في الصين، 2012.

الموارد الزراعية من المستوى الوطني إلى المستوى الريفي المختلف، ومن أجل تنفيذ تقسيم مناطق الوظائف البيئية، يجب أن يكون تقسيم الوظائف البيئية على مستوى القرية صغيرة النطاق هو محور البحث، وتحديد تقسيم الوظائف البيئية الإيكولوجية المختلفة في القرية، مثل مناطق حماية مصادر مياه الشرب، ومناطق تناوب المحاصيل، ومناطق محميات الحيوانات والنباتات البرية وغيرها، وحماية التنوع البيولوجي تحت الأرض وفوق الأرض، تحسين مستوى المكافحة البيولوجية للنظام البيئي للأراضي الزراعية للسيطرة على الآفات والأمراض ومخاطر العشب. وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بتقسيم مناطق الوظائف البيئية، ومعالجة بيانات تقسيم مناطق الوظائف البيئية الإيكولوجية في الريف لكل فترة تاريخية، واستيعاب الاتجاه الديناميكي لتقسيم مناطق الوظائف البيئية الإيكولوجية في الريف في فترات زمنية مختلفة.

2- **تحسين نظام الهندسة الإيكولوجية.** تطوير البحوث المتعلقة بتكنولوجيا الهندسة الإيكولوجية للأراضي الزراعية على نطاق صغير، واستخدام أساليب الإدارة الهندسية المنهجية، لتشكيل نظام دائري كبير للزراعة والتغذية والمعالجة في النظام الإيكولوجي الريفي على المستوى الريفي، وتعزيز إعادة تدوير الموارد في النظام الإيكولوجي الريفي، وتشكيل نظام هندسي إيكولوجي متكامل على نطاق صغير يتضمن الهندسة البينية والمتداخلة ثلاثية الأبعاد للأراضي الزراعية، وهندسة الحراثة الزراعية، وهندسة إعادة التدوير الإيكولوجي للفناء، وإعادة تدوير موارد النفايات، والهندسة الإيكولوجية لإعادة التدوير، والهندسة الإيكولوجية التكافلية للزراعة والتربية وغيرها، وتحسين معدل التحويل ومعدل استخدام الموارد للكتلة الحيوية في النظام الإيكولوجي الصغير الحجم، لتقديم الدعم الفني للتطوير "الدقيق" و "المعياري" للزراعة الحديثة⁽¹⁶²⁾.

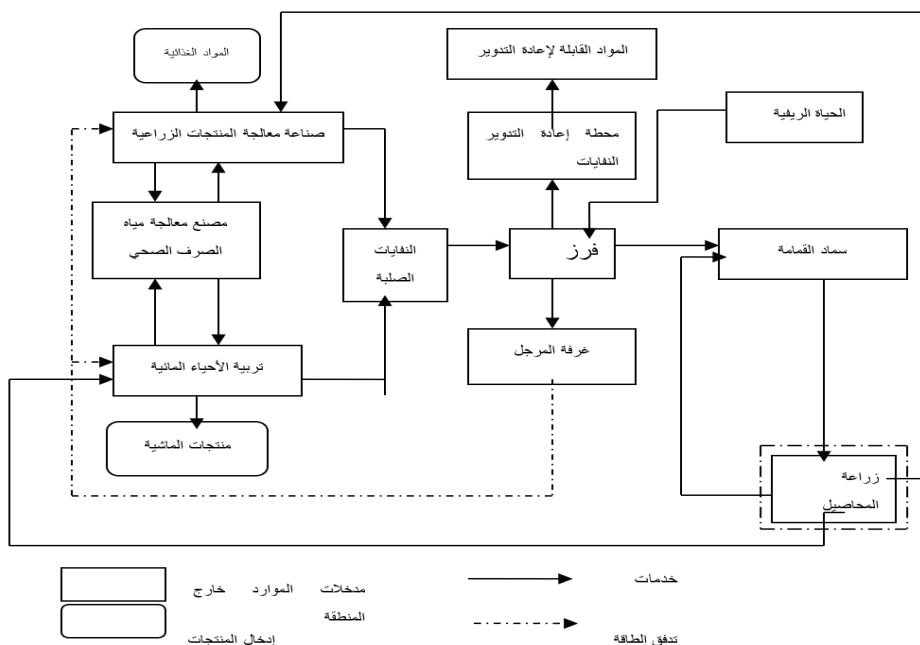
3- **ابتكار نظام إعادة تدوير النفايات الزراعية.** إنشاء نظام إعادة التدوير الإيكولوجي للأراضي الزراعية (انظر الشكل 4-5)، وإجراء البحوث التقنية

162- ليوي يمين، فينغ تشي مينغ وشو لي مينغ: "الزراعة الدقيقة الحديثة واتجاهات التنمية للزراعة الدقيقة في الصين". مجلة جامعة الصين للزراعة، 2002.

وتطبيق الحد من النفايات والمعالجة السريعة وغير الضارة للحياة الزراعية والإنتاج. يُعد نظام إعادة التدوير الإيكولوجي للأراضي الزراعية نظامًا متكاملًا لصناعة الزراعة، وصناعة تربية المواشي والدواجن، وصناعة معالجة المنتجات الزراعية ونظام الحياة الريفية: تتم معالجة القش الناتج عن صناعة الزراعة بواسطة التكنولوجيا لتشكيل سماد القمامة؛ وتتمثل المنتجات الثانوية الرئيسة لصناعة تربية المواشي والدواجن وصناعة معالجة المنتجات الزراعية في مخلفات بقايا النفايات ومياه الصرف وعملية المعالجة، ويمكن تحويل هذه المنتجات الثانوية إلى علف وأسمدة وغيرها لتحقيق الاستخدام الشامل وإعادة الاستخدام، ومعالجة النفايات الصلبة من خلال تقنية فرز القمامة، ويمكن تشكل سماد القمامة، وموارد قابلة لإعادة التدوير، والموارد المتجددة بعد معالجة الحرق، ويمكن معالجة المياه المستعملة⁽¹⁶³⁾. لقد أدت معالجة نسبة كبيرة من النفايات المنزلية ومخلفات الإنتاج التي أعيد استخدامها في الزراعة على فترات تاريخية مختلفة عن طريق الصرف الريفي، والدفن الأرضي، ومعالجة الترميد، إلى زيادة العبء البيئي، ومن الروابط الثلاثة المذكورة أعلاه؛ يتم إجراء بحوث تقنية وبحوث الاستخدام المتكامل حول الحياة الريفية وإعادة تدوير نفايات الإنتاج المتوافقة مع الخصائص الجغرافية وموارد المناطق المختلفة، ومن خلال تبادل النفايات والمنتجات الثانوية والاستخدام المتسلسل الشامل لموارد الطاقة والمياه، يتم تحقيق إعادة تدوير المواد العضوية المختلفة بين المزارعين وبين الصناعات الريفية المختلفة، وتشكيل نظام إيكولوجي فعال للأراضي الزراعية يمكن دمجه مع تنوع المحاصيل والزراعة المكثفة، والحد من عبء النفايات العضوية على البيئة، وزيادة غلة المحاصيل والدخل الزراعي⁽¹⁶⁴⁾.

163- تشين وين خوي: "بحث حول التقييم الشامل للاقتصاد الدائري الصيني". بكين: دار الاقتصاد الصيني للنشر، 2009.

164- فينغ تشا جون: "مقدمة في الاقتصاد الدائري". بكين: دار الشعب للنشر، 2004.



الشكل (4-5): نظام إعادة التدوير الإيكولوجي للأراضي الزراعية

على المستوى الجزئي، من ناحية، يجب التركيز على الابتكار وتعميم التكنولوجيا الموفرة، وإجراء نشاط البحوث والتطبيقات على تكنولوجيا السماد الأخضر وتسميد التربة، مثل إعادة القش وروث الحيوانات وغيرها؛ وتسريع التطوير والتعميم لآلات الزراعة الموفرة للنفط، والتخلص من معدات الآلات الزراعية المتخلفة ذات الاستهلاك العالي للطاقة، ودراسة وتعميم تكنولوجيا الحراثة الحامية؛ دراسة متعمقة لهطول الأمطار، ومياه الري، ومياه التربة، ومياه النبات، والتمثيل الضوئي، والكتلة الحيوية، وعملية التحول في الغلة الاقتصادية، وإيلاء الاهتمام للبحث والتطوير، وتعزيز استخدام التقنيات والمنتجات التي تخترق الأغشية البلاستيكية، والأغشية البيولوجية واحتياجات

الأرض الزراعية للمياه للحفاظ على الرطوبة وغيرها، بالإضافة إلى تقنيات جمع معلومات نقص مياه المحاصيل، والتحكم الدقيق في الري والتنظيم الفسيولوجي للمياه؛ دراسة وتعزيز استخدام الأراضي الزراعية والأراضي الحرجية وأنظمة نباتات التربة الأخرى الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من تقنيات الهندسة الإيكولوجية لمعالجة مياه الصرف الصحي الثابتة والمتدهورة، فضلاً عن تقنيات أحواض الأكسدة البيولوجية متعددة المراحل لمعالجة مياه الصرف الصحي. من ناحية أخرى، من الضروري التركيز على دراسة ونشر تقنيات إعادة التدوير للمواد العضوية، وإتقان سلسلتي التداول العضوي: وتشمل سلسلة تدوير المواد العضوية "منتجات المحاصيل الأولية - الأعلاف - تربية الأحياء المائية - إدخال السماد الرعوي في الهاضم الحيوي - طاقة غاز المستنقعات، سائل الغاز الحيوي العائد إلى الحقول، زراعة الفطريات الصالحة للأكل من بقايا الغاز الحيوي - تغذية ديدان الأرض بالفطريات، إعادة روث دودة الأرض إلى الحقل، ديدان الأرض كعلف"؛ وتشكيل سلسلة تداول المواد العضوية "معالجة المنتجات الثانوية للمحاصيل - تربية الدواجن - إدخال السماد الرعوي في الهاضم الحيوي - طاقة غاز المستنقعات، سائل الغاز الحيوي العائد إلى الحقول، بقايا الغاز الحيوي في بركة الأسماك، وإعادة طين البركة إلى الحقول" من خلال معالجة المنتجات الثانوية كمواد أولية.

الباب الثالث

التحول إلى نظام إنتاج زراعي موجه نحو زراعة "موفرة للموارد وصديقة للبيئة"

يهدف التحول في أساليب التنمية الزراعية وتسريع التحول إلى نظام إنتاج زراعي موجه نحو زراعة "موفرة للموارد وصديقة للبيئة"، إلى تغيير طرق الإنتاج الزراعي الموسعة ذات الاستهلاك المرتفع، والمخرجات المنخفضة، والتلوث العالي وفقاً للمتطلبات الموضوعية لتسريع التحول في نماذج التنمية الاقتصادية وتعزيز بناء مجتمع "ذي توجهين"، والاعتماد على الابتكارات العملية والابتكار المؤسسي، بهدف تحسين استخدام الموارد وحماية البيئة الإيكولوجية، وترويج التقنية الموفرة والحامية للبيئة كوسيلة، وتعزيز التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة "ذات التوجهين" من أجل تحقيق التنمية المشتركة للإنسان والطبيعة، والاستخدام المستدام للموارد، وعرض الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية والإنسانية والدائرية، وإنتاج منافع اقتصادية واجتماعية وإيكولوجية وإنسانية ومنافع موفرة للموارد متناغمة، وإنشاء نظام إنتاج زراعي "ذي توجهين" قائم على المدخلات المنخفضة، والاستهلاك المنخفض للطاقة، والتلوث المنخفض والمخرجات العالية، ويشمل على وجه التحديد، نظام الصناعة الزراعية الموجه للزراعة "ذات التوجهين"، ونظام الإنتاج الزراعي الموحد الذي يتركز على ضمان جودة المنتجات الزراعية، ونظام منع التلوث الزراعي غير النقطي الذي جوهره حماية البيئة الإيكولوجية، ونظام مكافحة والحد من الكوارث التي تقوم على إنشاءات حفظ المياه في الأراضي الزراعية، ونظام حماية موارد الأنواع البيولوجية الذي يتركز على حماية موارد الأصناف الوراثية.

الفصل الأول

بناء نظام صناعي زراعي يسترشد بالزراعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"

تعتبر تنمية الصناعة الزراعية "ذات التوجيهين"، هي الأولوية القصوى في إنشاء نظام إنتاج زراعي "ذي توجيهين"، وهي أيضاً مطلب واتجاه حتمي في التحول والارتقاء بالزراعة في الصين. وفي الممارسة العملية، يجب تطبيق نظام صناعي زراعي "ذي توجيهين" في الصناعة الزراعية المحددة. من ناحية، طرح نظام الصناعة الزراعية "ذات التوجيهين" المتطلبات المقابلة لتطوير الصناعة الزراعية، وحدد اتجاهات تنمية الصناعة الزراعية؛ ومن ناحية أخرى، يوفر التعديل والتحول والارتقاء بالصناعة الزراعية الدعم للنظام الصناعي الزراعي "ذي توجيهين"، ودون نظام صناعي زراعي مطابق، سيصبح نظام الإنتاج الزراعي "ذي توجيهين" برجاً في السماء.

أولاً: دلالات وخصائص نظام الصناعة الزراعية الموجه نحو الزراعة "ذات التوجيهين"

يشير تنمية الإنتاج الزراعي الموجه نحو الزراعة "ذات التوجيهين" إلى التنمية ذات توجيهين للصناعة، وتتخذ الابتكار العلمي والتكنولوجي والابتكار الإداري كوسيلة لتحسين الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزز تحول الصناعة الزراعية إلى اتجاه الاستهلاك المنخفض للموارد والتلوث البيئي المنخفض، من أجل تحسين هيكل الصناعة الزراعية ورفع قدرات التنمية المستدامة للزراعة، وجعلها تلبي متطلبات بناء مجتمع "ذي توجيهين". لذلك، تشير الصناعة الزراعية "ذات التوجيهين" إلى توجه جديد في أساليب التنمية الزراعية يهدف إلى موارد موفرة وصديقة للبيئة، ويتخذ التكنولوجيا

العالية، والاستهلاك المنخفض، وحماية البيئة وإعادة التدوير كأساليب الإنتاج الرئيسية. وبالتالي، نظام الإنتاج الزراعي الموجه نحو الزراعة "ذات التوجهين" هو نظام صناعي زراعي "ذو توجهين"، توجه موفر للموارد وتوجه صديق للبيئة، ويتبع خلال عملية تعزيز بناء مجتمع "ذو توجهين"، الاتجاه التنموي للتحديث الزراعي، والالتزام بإرشادات "ذات توجهين"، والتحسين المستمر لهيكل الصناعة الزراعية، وتمديد سلسلة الصناعة الزراعية، وتوسيع مجال التنمية ووظيفة الصناعة الزراعية، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في السوق، وتشكيل نظام صناعي زراعي حديث يدمج وظائف التنمية الاقتصادية، وحماية الإيكولوجية، وتنمية الموارد، والتراث الثقافي، والأمن الغذائي، وإمدادات المواد الخام، وخدمات السوق وغيرها، ويتميز بالمحتوى العلمي والتقني العالي، والفوائد الاقتصادية الجيدة، والاستهلاك المنخفض للموارد، والتلوث البيئي المنخفض، والاستفادة الكاملة من الموارد البشرية وغيرها من المؤشرات الجديدة؛ إنه لا يلبي متطلبات التنمية للزراعة الحديثة فحسب، بل يجسد أيضاً مبادئ التنمية "موارد موفرة" و"صديقة للبيئة"، وهي التنمية "ذات التوجهين" للنظام الصناعي الزراعي الحديث. ويتكون نظام الصناعة الزراعية "ذو التوجهين" من توجهين رئيسيين من الصناعات: أحدهما صناعات عالية التقنية وصناعات ناشئة، مثل الطب الحيوي، والتقنية الوراثية، والطاقة الجديدة وغيرها. وتتميز هذه الصناعات بخصائص المحتوى العملي والتكنولوجي العالي، والاستهلاك المنخفض للموارد، والاستهلاك المنخفض للطاقة، والانبعاثات المنخفضة، والفوائد العالية وغيرها. والصناعات الزراعية كثيفة التكنولوجيا ووفيرة المعرفة، هي الانصهار العميق للتقنية الجوهريّة والصناعة الزراعية الناشئة لعلوم وتكنولوجيا الزراعة الناشئة، وهي نقطة القيادة في منافسة الصناعة الزراعية الحديثة.

والآخر، الصناعات التقليدية التي تم تطويرها وتحسينها بالعناصر الحديثة. ومن خلال التدفق الرشيد والجمع بين عوامل الإنتاج الزراعي وعوامل الإنتاج الحضرية والريفية، يمكن تعديل وتحسين هيكل الصناعة الزراعية على أساس القدرة الاستيعابية للموارد والقدرة البيئية، ودمج الصناعات المتخلفة والقضاء عليها، وإنشاء آلية لتعظيم تخصيص الموارد الموجه نحو زراعة "ذات توجهين"، وتعزيز التحول والارتقاء بالصناعات التقليدية؛ من خلال تطبيق التكنولوجيا العالية والجديدة وإبتكار التقنيات

المتقدمة وال قابلة للتطبيق، يمكن تعزيز التحول التكنولوجي والارتقاء بالصناعات التقليدية، وتحسين المستوى الفني للمعدات الزراعية بشكل كبير، ودفع تحديث الصناعة الزراعية بشكل مستمر، وتشكيل مزايا تنافسية جديدة في منصة التكنولوجيا الجديدة ونظام السوق، وهذا بلا شك جزء مهم من نظام الصناعة الزراعية "ذو التوجهين". ويشمل نظام الصناعة الزراعية "ذو التوجهين" عملية الإنتاج الزراعي بأكملها قبل وأثناء وبعد الإنتاج، ويغطي ست صناعات، مثل صناعة الحرث، وصناعة تربية الحيوانات، وصناعة الغابات الحديثة، وصناعة مصايد الأسماك، وصناعة المعالجة وصناعة الخدمات وغيرها. يتميز نظام الصناعة الزراعية الحديث والجديد باستخدام الموارد العالية وحماية إيكولوجية ممتازة والقدرة التنافسية القوية في السوق وتصميم هيكل معقول. خصائصه الأساسية هي كما يلي:

الاستدامة. الغرض الأساسي من الزراعة "ذات التوجهين" ذات الاستخدام العالي للموارد، هو حل مشاكل العصر المتمثلة في التنمية الزراعية وقيود الموارد والبيئة، وتحقيق الاستدامة في التنمية الزراعية. يحقق نظام الصناعة الزراعية "ذو التوجهين" القائم على التنمية المتناسقة للإنسان والطبيعة، والزراعة والصناعة، والزراعة والصناعات الأخرى عن طريق توفير الموارد وحماية البيئة. ويشمل بشكل أساسي: طرق الإنتاج المواتية للبيئة، والتكنولوجيا والتقنيات والمنتجات الخالية من التلوث أو منخفضة التلوث، والتصميم الصناعي المتوافق مع الظروف البيئية، والهيكل الصناعي منخفض التلوث وقليل الخسائر، وتنمية الصناعة الخضراء المستدامة، وذلك لتحقيق مصادر المياه النظيفة، وريف نظيف، ومنازل نظيفة، وتقنية شاملة للإنتاج الريفي والبيئة المعيشية⁽¹⁶⁵⁾. لذلك، فإن السمة الأساسية لنظام الصناعة الزراعية "ذو التوجهين" هي الاستدامة.

السلامة. ترتبط الزراعة ارتباطاً وثيقاً بالغذاء البشري، وهي الصناعة الأساسية للغذاء البشري. لذلك، تُعد سلامة الصناعة الزراعية مصدر قلق كبير للجميع. ومع ذلك، في ظل نماذج التنمية الزراعة البتروكيمياوية الحديثة، برزت الظاهرة الكيميائية

165- ما ديفو، ليو شيوتشينغ: "مناقشة حول "مجتمع ذو توجهين" و"زراعة ذات توجهين"". مجلة خوباي للعلوم الاجتماعية، 2012.

للزراعة بشكل مطرد، ويستعصي ضمان نوعية المنتجات الزراعية وجودتها، ويواجه الناس خطورة مشاكل سلامة الغذاء.

في نموذج "الزراعة البتروكيماوية"، تنقلص الخصائص الطبيعية للزراعة تدريجيًا، وأصبحت الطبيعة الاصطناعية للزراعة أكثر بروزًا، وفي ظل التدخل الجيني البشري وتنظيم المواد الكيميائية، يجلب الإنتاج الزراعي المزيد من الأخطار الخفية على الغذاء والبيئة. يتركز النظام الصناعي الزراعي "ذو التوجهين" على الحفاظ على الموارد، ويولي أيضًا اهتمامًا لطبيعة الزراعة، ولا سيما تعزيز الصداقة بين الزراعة والبيئة الإيكولوجية. لذلك، فإن نظام الصناعة الزراعية "ذو التوجهين" هو نظام صناعي آمن.

مركبة. ينبغي أن يحل نظام الصناعة الزراعية "ذو التوجهين" قيود الموارد والبيئة ومشاكل الأمن الغذائي، ويجب أن يعالج أيضًا الأهداف المتعددة للبيئة الإيكولوجية ودخل المزارعين والتنمية الاقتصادية المستدامة ومكافحة تغير المناخ وغيرها بشكل مناسب. ويجب أن يظهر أيضًا الوظائف البشرية والدائرية والاقتصادية والإيكولوجية والاجتماعية، وإنشاء نظام إنتاج زراعي متناغم مع الفوائد الإنسانية، ومنافع توفير الموارد، والفوائد الاقتصادية والفوائد الإيكولوجية والفوائد الاجتماعية. لذلك، فإن نظام الصناعة الزراعية الموجه "ذو التوجهين" يحمل العديد من الرؤى للتنمية الزراعية المستدامة، وهو أيضًا خيار حتمي لا مفر منه للأمن البشري، وأهداف التنمية والمهام الوظيفية المتعددة. ولذلك، فهو نظام صناعي مركب متعدد الأغراض والوظائف والفوائد.

الطبيعة البشرية. إن التنمية الاقتصادية ليست الهدف الأساسي لنظام الصناعة الزراعية "ذات التوجهين"، ولكن بقاء الإنسان وتنميته هو نقطة انطلاقه، وإعادة التدوير الشامل للموارد وحماية البيئة الإيكولوجية هو هدفه الأساسي، ويقوم على مبدأ سلامة الإنسان والتنمية الصحية، ويتركز على تطوير الزراعة منخفضة الكربون وعالية الكفاءة والزراعة الدائرية الإيكولوجية، وتقليل استهلاك الطاقة الزراعية إلى أقصى حد، وتقليل استخدام المبيدات الزراعية والأسمدة والأغشية البلاستيكية الزراعية، وتحسين معدل استخدام الموارد الزراعية مثل موارد الأراضي الصالحة للزراعة وموارد المياه وغيرها، بحيث تلبى التنمية الزراعية وحماية البيئة الإيكولوجية الاحتياجات الأساسية

للناس المعاصرين، وتضمن أيضاً التنمية المستقبلية للبشر. لذلك فهو نظام صناعي ذو طبيعة بشرية.

التقنية العالية. يهدف نظام الصناعة الزراعية "ذو التوجهين" إلى تحقيق الإنتاجية العالية والجودة العالية والكفاءة العالية والاستهلاك المنخفض، ويشجع تقنيات الإنتاج الزراعي الجديد مثل توفير الطاقة والمياه والأرض والمواد وغيرها، ويطور ويروج لتكنولوجيا الإنتاج الزراعي الجديدة المواتية للبيئة مثل استخدام النفايات، والأسمدة الخضراء، والمبيدات الزراعية البيولوجية، والزراعة التي تحافظ على البيئة وغيرها، وذلك لتحقيق استدامة الإنتاج، والاستدامة الاقتصادية والاستدامة الإيكولوجية، وإنشاء نظام إيكولوجي زراعي "ذو توجهين". كما أدى تطبيق التكنولوجيا العالية والجديدة مثل توفير الطاقة وحماية البيئة إلى تعزيز الزراعة الحديثة، مثل: تعمل التقنية الموفرة على رفع كفاءة استخدام الموارد بشكل كبير، ويمكن لتقنية حماية البيئة تقليل اعتماد الكائنات الزراعية على المبيدات الزراعية الكيماوية، ورفع جودة المنتجات الزراعية، وتحسين هيكل استخدام الطاقة في المناطق الريفية من خلال تطوير الطاقة الجديدة وتكنولوجيا توفير الطاقة. لذلك، فإن نظام الصناعة الزراعية "ذو التوجهين" هو نظام صناعي عالي التقنية.

ثانياً: المهام الرئيسية لبناء نظام الصناعة الزراعية الموجه نحو زراعة "موفرة للموارد وصديقة للبيئة"

إن عملية بناء نظام الصناعة الزراعية الموجه نحو زراعة "ذات توجهين"، هي في الأساس عملية تطوير الوظائف المختلفة للزراعة من حيث الاتساع والعمق، وتعزيز التحسين المستمر والارتقاء بهيكل الصناعة الزراعية، وهو عملية تسريع التحول المستمر للزراعة التقليدية.

1- بناء نظام صناعة منتجات "ذو توجهين". في عملية إنتاج المنتجات الزراعية، يتم اختراق نموذج الإنتاج التقليدي ذي المدخلات العالية والانبعاثات العالية، وتطويرها عن طريق استخدام مقياس التنمية الزراعية "ذات التوجهين"

وطرق الإنتاج ذات المدخلات المنخفضة، والاستهلاك المنخفض للطاقة، والتلوث المنخفض والمخرجات العالية. ويعتبر إنتاج منتجات زراعية خالية من التلوث، والأغذية الخضراء، ومنتجات الأغذية العضوية وغيرها من المنتجات الزراعية الأخرى التي تتوافق مع متطلبات "ذات التوجهين" هو جوهر نظام صناعة الزراعة "ذات التوجهين". ويتضمن هدفه الجوهري توفير الطاقة، وتوفير المياه، وتوفير الأراضي، وتوفير الأسمدة، وتوفير الأدوية، ويلتزم بتطوير صناعة منتجات الزراعة المتنوعة "الموفرة للموارد والصديقة للبيئة"، مثل الحبوب والقطن والبذور الزيتية والثروة الحيوانية والمنتجات المائية والخضروات والفواكه وغيرها؛ ويشمل أيضاً صناعة الاستزراع المائي، وصناعة المنتجات المائية، وصناعة المنتجات الزراعية الأخرى "ذات التوجهين" الموفرة للموارد والصديقة للبيئة.

2- **بناء نظام صناعي وظيفي "ذات توجهين"**. يهدف إلى تحقيق "موارد موفرة وصديقة للبيئة"، من خلال الزراعة منخفضة الكربون، والزراعة الدائرية، والزراعة الإيكولوجية، والزراعة العضوية، والزراعة المكثفة، والزراعة الدقيقة، والزراعة المحافظة على الموارد وغيرها من حاملات الأشكال الزراعية المختلفة، وتسريع زراعة وتطوير صناعة الطاقة الحيوية، والزراعة الترفيهية، وصناعة السياحة الريفية المميزة وغيرها من الصناعات "ذات التوجهين" الأخرى، وتشكل تدريجياً نظاماً صناعياً وظيفياً "ذات توجهين" لصناعة الزراعة الخضراء، وصناعة تربية الحيوانات الإيكولوجية، وصناعة مصايد الأسماك الإيكولوجية، وتوسيع دور الوظائف المتعددة للزراعة في الحماية الإيكولوجية، والترفيه ومشاهدة المعالم السياحية، والتراث الثقافي، والطاقة الحيوية وغيرها، ولا ينعكس هذا فقط في إنتاج المنتجات المادية الزراعية لضمان الأمن الغذائي الوطني وجودة وسلامة المنتجات الزراعية، ولكن أيضاً لتوفير وظيفة "ذات توجهين"، والتي تعد جزءاً مهماً من بناء نظام صناعة زراعية "ذات توجهين"، وأيضاً تطوير المضمون المهم للزراعة "ذات التوجهين".

3- **بناء نظام صناعة الخدمات "ذات التوجيهين"**. إن بناء نظام صناعة الخدمات ذات التغطية الشاملة والدعم الكامل والفعال والملائم، مطلب حتمي لا مفر منه لتطوير الزراعة "ذات التوجيهين". ويتخذ الابتكار التنظيمي والابتكار المؤسسي والابتكار الإداري كخط رئيس، وتكنولوجيا المعلومات كحلقة وصل، ويعزز التفاعل الحميد والاتصال الوظيفي بين الصناعة والمنتج، وبين المؤسسات، وبين الأسواق، وبين السلاسل، ويشكل نظام صناعة الخدمات متعدد الأشكال ومتنوع الوظائف لعملية التصنيع والإنتاج المكثف والإدارة العلمية، ويقدم خدمات شاملة مثل الترويج التكنولوجي، والتأمين المالي، ومعالجة المنتجات، والتعاقد على الأراضي، والجودة والسلامة، والوقاية من الأمراض والمعلومات الاقتصادية وغيرها، ويدفع الصناعات العلمية والتكنولوجية التي توفر المياه والكهرباء والأسمدة والمبيدات والأراضي، ومعالجة وتداول صناعات المنتجات الخضراء، والمنتجات العضوية، والمنتجات الزراعية الخالية من التلوث، فضلاً عن تطوير الصناعات المعنية بالخدمات الاجتماعية واستشارات تقنية المعلومات، والتي تخدم الزراعة "ذات التوجيهين".⁽¹⁶⁶⁾

ثالثاً: بناء نظام ضمان لنظام الصناعة الزراعية الموجه نحو زراعة "موفرة للموارد وصديقة للبيئة"

يعتبر بناء نظام ضمان لنظام الصناعة الزراعية الموجه نحو زراعة "ذات توجيهين"، هندسة نظام معقد، والذي لا يتطلب فقط تغيير مفهوم الزراعة الحديثة، ولكن يحتاج أيضاً إلى ابتكارات في أشكال صناعة الزراعة الحديثة، وينشأ نظام الضمان من النقاط الرئيسة التالية.

1- نظام البنية التحتية الزراعية الموجه نحو زراعة "ذات توجيهين"

البنية التحتية المثالية، هي الشرط الأساسي لتطوير نظام الصناعة الزراعية الموجه

166- إشارة إلى آراء تشانغ دونغ حول نظام الصناعة الزراعية الحديث لمجموعة قيادة العمل الريفي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني. ويمكن الاطلاع على "التركيز على بناء نظام صناعة الزراعة الحديث". جريدة الاقتصاد اليومية، 24 أكتوبر 2008.

نحو زراعة "ذات توجهين". ومن الضروري إفساح المجال كاملاً لدور توجيهات السياسات وآليات الأسواق، والاستفادة الكاملة من آليات السوق ووسائله، وتوجيه رأس مال التنمية الصناعية نحو مشاريع البنية التحتية الزراعية "ذات التوجهين"، في ظل تأسيس المركز الرئيس للاستثمار الحكومي وتعزيز المستمر للقدرة التوريدية للسلع العامة الحكومية، وتشجيع جميع أنواع الكيانات الاقتصادية على المشاركة في بناء البنية التحتية الزراعية "ذات التوجهين"، وإنشاء نظام البنية التحتية الزراعية "ذي التوجهين" تدريجياً مع كيانات استثمارية متنوعة، مشاريع بناء موجهة للمالك، وإضفاء الطابع الاجتماعي على طرق التمويل، وتسويق آلية التشغيل، بحيث يمكن ضمان الشروط الأساسية اللازمة للتشغيل السلس للنظام الزراعي "ذي التوجهين" بشكل فعال.

2- نظام تعزيز إدارة نطاق الصناعة الزراعية "ذو التوجهين"

لن تكون هناك ميزة للصناعة الزراعية "ذات التوجهين" دون نطاق تنميتها. وفقاً لمزايا الموارد الطبيعية والعلوم الإنسانية في مختلف المناطق، يجب زراعة المنتجات الزراعية الحديثة الرائدة "ذات التوجهين"؛ ومن خلال إدخال الموارد وإدماجها، والجمع بين تعزيز السوق ودعم السياسات، وتطوير المشاريع وزيادة دخل المزارعين، تتم زراعة الصناعات الأساسية الزراعية التي تتوافق مع المتطلبات "ذات التوجهين"؛ وتشكيل نظام تعزيز إدارة نطاق الصناعة الزراعية "ذي التوجهين" الذي يؤثر على الصناعات الرائدة، ويجذب الصناعات المميزة، ويربط صناعات الخدمات، لتحقيق التنمية الواسعة للصناعة الزراعية الموجهة نحو زراعة "ذات توجهين".

3- نظام الدعم الفني لنظام الصناعة الزراعية "ذي التوجهين"

يهدف إلى بناء نظام صناعة زراعية "ذات توجهين"، وتعزيز الابتكارات في العلوم والتكنولوجيا الزراعية، وإفساح المجال كاملاً لدور العلوم والتكنولوجيا الزراعية في تعزيز ودعم الزراعة "ذات التوجهين". (1) التركيز على تنمية صناعة زراعية "ذات توجهين"، وإقامة نظام سياسة يفضي إلى تحفيز نشاط العاملين في مجال العلوم والتكنولوجيا الزراعية والإدارات المعنية. (2) إنشاء نظام دعم لمؤسسات البحث العلمي

الزراعي ومشاريع العلوم والتكنولوجيا الزراعية، وتسريع تشكيل آليات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف بين مؤسسات البحث العلمي وإدارات الإرشاد والمؤسسات الزراعية والمنظمات التعاونية للمزارعين، وبين الوكالات الثنائية والإرشادية والمؤسسات الزراعية والمنظمات التعاونية للمزارعين. (3) إنشاء نظام دعم يشجع ويساند المؤسسات الزراعية لتكوين علاقات تعاون طويلة الأمد مع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي وإدارات خدمات العلوم والتكنولوجيا الاجتماعية، وتعزيز عملية تصنيع الإنجازات العلمية والتكنولوجية باستمرار.

الفصل الثاني

بناء نظام إنتاج زراعي موحد يتركز على ضمان جودة المنتجات الزراعية

يعد تحسين جودة المنتجات الزراعية وضمان سلامة الغذاء من المحتويات المهمة والعلامات القيمة لنظام الإنتاج الزراعي "ذي التوجهين"، ومفتاح تطوير الزراعة "ذات التوجهين"، وثورة التحول من الزراعة التقليدية إلى الحديثة. والإنتاج الزراعي القياسي هو الضمان الأساسي لتحسين جودة المنتجات الزراعية وضمان سلامة الغذاء، والإجراء المهم لتعزيز مصداقية المنتجات الزراعية وقدرتها التنافسية في الأسواق، فمن دون توحيد الإنتاج الزراعي، لن يكون هناك تسويق للمنتجات، ولا فوائد نسبية ولا مزايا تنافسية للزراعة "ذات التوجهين"، ولن تكون هناك أيضاً التنمية الزراعية "ذات التوجهين".

أولاً: دلالة وامتداد إنتاج التقييس الزراعي

تُظهر التجربة العملية في الداخل والخارج، أن إنتاج التقييس الزراعي هو وسيلة فعالة لتعزيز تحويل الإنجازات العلمية والتكنولوجية إلى قوى إنتاجية. وتسريع عملية إنتاج التقييس الزراعي هو مطلب استراتيجي لتعزيز التحول في التنمية الزراعية.

1- التقييس الزراعي والإنتاج الموحد للمنتجات الزراعية

ظهرت نظرية التقييس في أوائل القرن العشرين، ويعود تاريخها إلى ما يقرب من مئة عام. في أوائل السبعينيات، بدأت الدوائر الأكاديمية في دراسة نظرية التقييس

الزراعي بشكل منهجي، بينما بدأ البحث المحلي في التسعينيات. ويتعمق فهم الناس للتقييس مع زيادة الاهتمام بجودة المنتجات الزراعية. يطبق بعض العلماء مفهوم التقييس بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي، ويعتقدون أن التقييس الزراعي يعتمد على نتائج البحث العلمي والخبرة العملية الغنية، وتطبيق مبدأ التوحيد باستخدام الأساليب العلمية والموحدة، لترسيخ الطرق التي يمكن أن تحقق زيادة الإنتاج والدخل التي أثبتتها ممارسات الإنتاج، وصياغة المعايير وتنفيذها، والإشراف على عملية تنفيذ المعايير⁽¹⁶⁷⁾. يعرف بعض العلماء التقييس الزراعي من ثلاثة جوانب: نطاق الأنشطة وعملية الأنشطة والغرض من الأنشطة، ويعتقدون أن التقييس الزراعي هو صياغة وتنفيذ المعايير وتوحيد القواعد خلال ممارسة الإنتاج الزراعي، بهدف تكرار الأشياء والمفاهيم من أجل تحقيق أفضل الترتيبات وأفضل الفوائد. على سبيل المثال، يعتقد "قاو قوه شينغ" أن التقييس الزراعي يشير إلى استخدام معايير الجودة للإشراف على عملية الإنتاج الزراعي بأكملها والتحكم فيها وفقاً لاحتياجات السوق، وذلك لتزويد المستهلكين بالمنتجات الزراعية المتوافقة مع المعايير وعالية الجودة لتحقيق الفوائد المثلى⁽¹⁶⁸⁾.

لقد تعمق فهم الدوائر الأكاديمية تدريجياً حول مفهوم التقييس الزراعي، من الوصف البسيط للظاهرة إلى وصف الغرض، من الوصف العام للغرض إلى التفصيل المحدد للغرض، وهذا يشكل إجماعاً أساسياً على أن التقييس الزراعي هو عملية⁽¹⁶⁹⁾ ويعد الإنتاج الموحد للمنتجات الزراعية أحد المحتويات المهمة للتقييس الزراعي، وهو إنتاج الروابط وفقاً لمتطلبات المعايير والقواعد، وتوحيد العملية برمتها، والتحكم في المنتجات الزراعية قبل وأثناء وبعد الإنتاج⁽¹⁷⁰⁾. بناءً على فهم المفاهيم المذكورة أعلاه ودراسة ممارسة الإنتاج الموحد للمنتجات الزراعية، يُعرف الإنتاج القياسي الذي يركز على ضمان جودة المنتجات الزراعية على النحو التالي: هو كيان إنتاج ذو مؤهلات معينة، وينظم بناءً على هدف ضمان جودة المنتجات الزراعية، وإدارة إنتاج المنتجات الزراعية

167- يانغ هان مينغ، لي تونغشان، وتشانغ مينغ جين: "مناقشة بناء نظام التقييس الزراعي في الصين". مجلة تشونغ تشو الأكاديمية، 2001.

168- قاو قوه شينغ: "مخلص بحوث التقييس الزراعي". مجلة قوانغدونغ للعلوم الزراعية، 2009.

169- قاو قوه شينغ: "مخلص بحوث التقييس الزراعي". مجلة قوانغدونغ للعلوم الزراعية، 2009.

170- أني جيان، وتشانغ تشيونغ، نيودون: "تفسير قانون جودة وسلامة المنتجات الزراعية لجمهورية الصين الشعبية". بكين: دار القانون للنشر، 2006.

في مناطق الإنتاج التي حققت إنتاجًا واسع النطاق، واستخدام طرق مراقبة الجودة العملية والتشغيلية. وفقًا لعملية تشغيل الإنتاج المناسبة، تستخدم عملية الإنتاج المدخلات الزراعية الوسيطة التي تتوافق مع متطلبات القوانين واللوائح الوطنية، لجعل جودة المنتجات الزراعية تتماشى مع متطلبات المستهلك. وفي الوقت الحاضر، تمتلك العوامل الرئيسية التي تؤثر على الإنتاج القياسي للمنتجات الزراعية على نظام التوحيد القياسي، ودرجة الحجم والتركيز، ودرجة التنظيم، ودعم الحكومة والسياسات وغيرها.

2- الدور الوظيفي لنظام الإنتاج الزراعي القياسي

إن تعزيز الإنتاج الزراعي الموحد، وتنفيذ الإشراف الكامل على جودة المنتجات الزراعية من "الحقل إلى المائدة"، وبناء نظام الإنتاج الزراعي القياسي الذي يتضمن "معايير الإنتاج، وعلامات المنتج، واختبار الجودة، وإجراءات التصديق، والإشراف على السوق" هو "مقياس" نظام الإنتاج الزراعي "ذي التوجهين"، ونقطة أساسية لتطوير الزراعة "ذات التوجهين".

1- تحويل الزراعة التقليدية. يتطلب الإنتاج القياسي الذي يتمحور حول ضمان

جودة المنتجات الزراعية أن يحقق الإنتاج الزراعي الحجم والتنظيم، وقيادة تطوير التصنيع والتسويق لإنتاج المنتجات الزراعية، هذه هي الخصائص الأساسية للتنمية الزراعية "ذات التوجهين"، وهي أيضًا التدابير المهمة لتسريع تنفيذ التحول في أساليب التنمية الزراعية. إن الإنتاج القياسي الذي يتركز على ضمان جودة المنتجات الزراعية، لا يفضي إلى تحقيق أهداف المنتجات الزراعية الصينية ذات الجودة العالية والعائد العالي والكفاءة العالية والإيكولوجية والسلامة فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى التحول في الزراعة التقليدية وتنمية الزراعة "ذات التوجهين".

2- الحفاظ على البيئة الإيكولوجية لمناطق الإنتاج. من ناحية، يؤدي الإنتاج القياسي

الذي يتركز على ضمان جودة المنتجات الزراعية إلى إعادة تدوير النفايات في النظام، ويساعد الإنتاج القياسي على تنظيم المزارعين، والمعالجة بطريقة مركزية وواسعة النطاق لمخلفات الإنتاج الزراعي، وتعزيز دورة المواد الفعالة، وتشكيل

دورة البيئة المؤثرة؛ من ناحية أخرى، تشجيع المنتجين على اتخاذ زمام المبادرة لحماية البيئة الإيكولوجية، ويتميز الإنتاج القياسي بصرامة المعايير البيئية الإيكولوجية في مناطق الإنتاج، والتي تتطلب أن تتوافق العوامل الطبيعية داخل نطاق مناطق الإنتاج مثل التربة، والهواء، والمساحات المائية، مع معايير جودة البيئة الإيكولوجية لمناطق الإنتاج القياسية التي تتركز على ضمان جودة المنتجات الزراعية، وهذا يتطلب من الكيان الرئيس للإنتاج حماية بيئة منطقة الإنتاج بشكل عفوي وفعال، بحيث تتمتع منطقة الإنتاج بقدرة إنتاجية مستدامة.

3- ضمان سلامة إنتاج المنتجات الزراعية. يتطلب الإنتاج القياسي الذي يتركز على ضمان جودة المنتجات الزراعية توافق البيئة الإيكولوجية لمناطق الإنتاج، وعملية إنتاج المنتجات الزراعية، وجودة المنتجات الزراعية مع المعايير والقواعد ذات الصلة، ويتضمن تحقيق الترتيبات المؤسسية على أساس مراقبة بيئة منطقة الإنتاج، وتنظيم عملية الإنتاج، وتسجيل عملية الإنتاج، وفحص المنتجات الزراعية، ووضع علامة للمنتجات في الأسواق، وتعكس هذه الترتيبات عوامل الأمان للمنتجات الزراعية.

ثانيًا: الأساس النظري لنظام الإنتاج الزراعي الموحد القائم على ضمان جودة المنتجات الزراعية

يعد نظام الإنتاج الزراعي الموحد في الأساس مضمونًا مهمًا من أساليب التنمية الزراعية، ويلعب دورًا كبيرًا في تعزيز التحول في التنمية الزراعية. ويعد تنفيذ الإنتاج الزراعي القياسي من أجل مواجهة التحديات الكبيرة للموارد والبيئة ومنافسة السوق وسلامة الأغذية التي تواجهها الزراعة في القرن الحادي والعشرين، مهمة رئيسية ومسألة مهمة في التنمية الاقتصادية الزراعية والريفية في الصين. على المستوى الدولي، لا يوجد تعريف واضح لنظام الإنتاج الزراعي القياسي، وفيما يلي نظريات مشابهة ومتقاربة، تتركز بشكل أساسي على تحسين الحلقة الحيوية الجيدة في التربة، وحل مشاكل التلوث البيئي وتآكل التربة وغيرها من المشاكل التي تواجه التنمية الزراعية، وضمان جودة وسلامة المنتجات الزراعية.

1- نظرية التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي "التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية ولا تلحق الضرر بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"، مما يعني الاستخدام الرشيد والمحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية وتحسينها، ويدعم هذا النوع من قاعدة الموارد مقاومة الإجهاد الإيكولوجي والنمو الاقتصادي المستدام. وينبغي إدراج الشواغل والاعتبارات البيئية بالكامل في خطط وسياسات التنمية. ويتميز تحليل مفهوم التنمية المستدامة بالدلالات التالية: (1) ترتبط التنمية المستدامة بالمصلحة العامة للمجتمع، والكيان الرئيس هو الجماهير العريضة من الناس، وتتطلب مشاركة الجمهور في المجتمع. (2) الدور المتفاعل بين النظام البيئي والنظام الاقتصادي، والتأثير المتبادل، ويجب أن تنسق التنمية المستدامة النمو الاقتصادي وحماية البيئة بطريقة شاملة. (3) ينبغي للتنمية المستدامة إيلاء الاهتمام للاحتياجات الإنمائية لجميع مستويات المجتمع بشكل شامل، وتحقيق المساواة بين الأجيال المعاصرة. (4) ينبغي للتنمية المستدامة أن تحقق العدالة بين الأجيال المعاصرة والإنصاف في العلاقات بين الأجيال. (5) يتوافق تحسين نوعية حياة المواطنين مع حماية البيئة الإيكولوجية ويكمل كل منهما الآخر. تتشكل فكرة التنمية المستدامة العلمية الكاملة بشكل تدريجي، ويتم تطويرها وإثباتها مع الابتكار والتطوير العلمي والتكنولوجي والنمو السكاني بعد أن عاش البشر أعوامًا عديدة وأزمنة مديدة يواجهون "انتقام الطبيعة".

2- نظرية علم البيئة الصناعية

يعتقد الرأي التقليدي بأن التنمية الصناعية ستدمر البيئة الإيكولوجية. وقد طرح بعض العلماء وجهة نظر معاكسة مفادها أن النظام الصناعي يمكن اعتباره جزءًا لا يتجزأ من الصمام الإيكولوجي، ثم طرحوا نظرية البيئة الصناعية (فروش، 1992)⁽¹⁷¹⁾. تعتقد نظرية البيئة الصناعية بأن الأنشطة الصناعية لا يمكن عزلها عن العالم الخارجي، بل يجب أن تكون العملية الوظيفية للنظام البيئي الصناعي في النظام البيئي الطبيعي أو المحيط الحيوي. ويتشابه النظام الصناعي في جوهره مع النظام الإيكولوجي الطبيعي، حيث يتميز بوظيفة المواد والطاقة وتدفق المعلومات، وتعتمد على

171- روبرت آلان فروش: "البيئة الصناعية، ومقدمة فلسفية". دار الأكاديمية الوطنية للنشر، الولايات المتحدة الأمريكية، 1992.

الخدمات والموارد التي توفرها الكائنات الحية. البيئة الصناعية هي مسار حل قضية "كيفية تحقيق مفهوم التنمية المستدامة" بطريقة أكثر اقتصادية وعملية. ويتميز علم البيئة الصناعية بخصائص الدوران الرأسي المغلق والاقتزان الأفقي والتكافل. ومن الضروري إنشاء تكافل أفقي بين الصناعات المختلفة والعمليات التكنولوجية المختلفة في النظام الصناعي، وتحقيق دورة الاستخدام الطبقي وتجديد المواد، ومن الضروري أيضاً تحقيق الإغلاق الرأسي للمواد، ثم إعادة تقسيم الموارد باستمرار.

3- نظرية علم الاقتصاد الإيكولوجي

إن المحتوى الأساسي لنظرية الاقتصاد الإيكولوجي هو تنسيق تطوير النظام الإيكولوجي والنظام الاقتصادي. بالمقارنة مع نموذج النمو الاقتصادي التقليدي، يتطلب من وجهات النظر المتعلقة بإنتاج الاقتصاد الإيكولوجي النظر في عتبة النظام البيئي بشكل كامل، ويجب أن تتجاوز الأنشطة الاقتصادية القدرة الاستيعابية للبيئة، وتعلق أهمية على قدرات العلوم والتكنولوجيا في إصلاح وصيانة النظام الإيكولوجي، والدعوة إلى زراعة نماذج الاستهلاك المستدامة ومفاهيم الاستهلاك التي تولي أهمية للبيئة الإيكولوجية وتحميها، ومن ثم تحقيق الاندماج العضوي لدورة المجتمع البشري وتداول النظام البيئي الطبيعي، وبالتالي يعمل النظام على تحسين تدفق المواد وتدفق رأس المال وتدفق الطاقة في مناطق التخصيص. وتعلق نظرية الاقتصاد البيئي أهمية على العلاقة المتبادلة بين النظام الإيكولوجي وعملية الإنتاج الزراعي.

4- نظرية العوامل الخارجية البيئية

عندما يكون هناك فرق بين التكلفة الاجتماعية والتكلفة الخاصة في أنشطة الإنتاج، فإن الفجوة بين هذين النوعين من التكاليف تشكل العوامل الخارجية⁽¹⁷²⁾. عندما درس العلماء بعمق العوامل الخارجية البيئية، اكتشفوا أنه يستعصي على تأثيرات إنتاج العوامل الخارجية البيئية أن يكون لها دور في آليات السوق؛ ويمكن لمثل هذه التلوث البيئي قبول العوامل الخارجية للتلوث البيئي بشكل سلبي، والتي يصعب

172- بي قو: "علم اقتصاد الرفاه". دار الصين للنشر، 2007.

تنسيقها من خلال آليات السوق، وبالتالي هناك معنى سلبي للرفاهية بين العوامل الخارجية للتلوث البيئي ومحتملة. ويمكن حل المشكلة الخارجية للأنشطة الاقتصادية للمنتجين بشكل أفضل من خلال استيعاب انعدام وفورات الحجم البيئية. إن الغرض من الإنتاج القياسي الذي يتركز على ضمان جودة المنتجات الزراعية هو تقليل الفجوة بين التكاليف الخاصة الهامشية والتكاليف الاجتماعية الهامشية، لتحقيق التوازن بين الاثنين، والوصول إلى تعزيز التنمية المستدامة للزراعة⁽¹⁷³⁾.

ثالثاً: عناصر تشكيل نظام الإنتاج الزراعي الموحد القائم على ضمان جودة المنتجات الزراعية

يُعد الإنتاج الزراعي الموحد الذي يتركز على ضمان جودة المنتجات الزراعية خياراً منطقياً، فمن ناحية، تعتمد تقنية الإنتاج الزراعي القياسي التي تتركز على ضمان جودة المنتجات الزراعية على طرق الإنتاج الزراعي التقليدي باستخدام نماذج الإدارة المتقدمة للإنتاج، لذلك، فإن تقنية الإنتاج سهلة التشغيل وقابلة للتعميم، فهي تنمية مستدامة وقادرة على تلبية الاحتياجات المزدوجة لضمان كمية المنتجات الزراعية وسلامة جودتها. ومن ناحية أخرى، تعزيز الإنتاج القياسي للمنتجات الزراعية يكثف وينظم الزراعة، ويدفع الإنتاج الزراعي على نطاق واسع والتشغيل الموجه للسوق للزراعي، مما يفضي إلى التحول في الزراعة التقليدية الصينية، وتعجيل التحول في أساليب التنمية الزراعية في الصين. بدأ اهتمام الصين بضمان جودة المنتجات الزراعية في الثمانينيات، وانطلق التنفيذ الكامل للإنتاج القياسي الذي يتركز على ضمان جودة المنتجات الزراعية في عام 2000، ومن عام 2007 إلى عام 2009، في ظل البيئة العامة التي تنفذ "قانون سلامة جودة المنتجات الزراعية"، تدير الصين الإنتاج القياسي للمنتجات الزراعية وفقاً للقانون، وبدأت في التخطيط لبناء مناطق إنتاج للمنتجات الزراعية، ونظام الوصول إلى أسواق المنتجات الزراعية، وتوجه الإنتاج الزراعي القياسي الذي يتركز على ضمان جودة المنتجات الزراعية نحو مسار التنمية للإدارة العلمية. ويتكون نظام الإنتاج الزراعي القياسي الذي يتركز على ضمان جودة المنتجات الزراعية من الجوانب التالية.

173- شاو لي مين: "بحث حول الاختيار الاستراتيجي والتدابير المضادة للزراعة الخضراء والأغذية الخضراء في الصين". ليونينغ: جامعة شينيانغ الزراعية، 2002.

1- إدارة ومعايير عوامل المدخلات الزراعية

إن فرضيات وأسس الإنتاج الزراعي القياسي هي اختيار وإدارة منطقة الإنتاج، وهناك اختلافات بين متطلبات البيئة الإيكولوجية لمناطق الإنتاج لمنتجات الصناعات المختلفة. تتطلب منطقة تكاثر المنتجات المائية مصدرًا عاليًا للمياه ونوعية المياه والبيئة الإيكولوجية، خاصة في المناطق التي يسهل فيها نقل المواد المختلفة. وتتطلب أن تكون الظروف الإيكولوجية لمنطقة الإنتاج الخاصة بالصناعة الزراعية عالية وبعيدة عن مصدر التلوث، ومنطقة الإنتاج مركزية ومتصلة، وتتميز بمقياس الإنتاج المحدد والمنتج المستقر نسبيًا. وينبغي أن تكون منطقة الإنتاج لمزارع المواشي والدواجن بعيدة عن مناطق مصادر المياه والمحميات الطبيعية والمناطق المكتظة بالسكان وغيرها من المناطق الحساسة للبيئة الإيكولوجية، ويجب أن يكون حجم تربية الماشية والدواجن مساويًا للقدرة البيئية لمنطقة الإنتاج، ويجب ألا تتجاوز العبء الإيكولوجية للبيئة الإيكولوجية للمنطقة الإنتاج. بشكل عام، يجب أن تتجنب مناطق إنتاج المنتجات الزراعية التلوث من مصادر التلوث مثل "النفايات الثلاث" للمعيشة والزراعة والصناعة والنفايات الطبية وغيرها.

2- الإدارة البيئية ومعايير مناطق إنتاج المنتجات الزراعية

تنعكس معايير الكمية لبيئة منطقة إنتاج المنتجات الزراعية بشكل أساسي في العوامل الطبيعية الثلاثة: الغلاف الجوي والتربة والماء، وهناك اختلافات في قدرة منتجات الصناعات المختلفة على التعامل مع التأثير البيئي، لذلك هناك أيضًا اختلافات في معايير عوامل تلوث التربة والهواء والمسطحات المائية في منطقة إنتاج المنتجات الزراعية. ومثال على ذلك معايير جودة التربة، حيث تتطلب الأسماك والمنتجات المائية الأخرى ألا يتجاوز محتوى المعادن الثقيلة مثل الرصاص والكروم في رواسب أحواض الأسماك 50 مجم/ لتر، ولكن متطلبات معيار منطقة الإنتاج لصناعة الاستزراع منخفضة نسبيًا، والقيمة القياسية لبعض المعادن الثقيلة في التربة نحو 5-7 مرات من معيار تربية الأسماك⁽¹⁷⁴⁾.

174- الإدارة العامة للحماية البيئية في الصين. معيار تقييم الجودة البيئية لمنطقة إنتاج المنتجات الزراعية الصالحة للأكل. بكين: دار الصين القياسية للنشر، 2006.

3- إدارة ومعيار جودة المنتجات الزراعية

تتميز معايير جودة المنتجات الزراعية التي تتركز على ضمان جودة المنتجات الزراعية بالإلزامية، ولها تأثير في تقييم عملية الإنتاج القياسية للمنتجات الزراعية. بدأت صياغة معايير جودة المنتجات الزراعية في الصين في عام 2001، ويتم إصدار عدد من معايير المنتجات الجديدة والمعايير المنقحة كل عام. وخلال فترة الخطة الخمسية الحادية عشرة، تمت صياغة أكثر من 1800 معيار زراعي وطني ومعيار صناعي، وقد وصل العدد الإجمالي حتى الآن إلى أكثر من 4500، وتم إنشاء النظام القياسي لجودة المنتجات الزراعية وإتقانه تدريجياً⁽¹⁷⁵⁾.

4- إدارة ومعيار عملية الإنتاج الزراعي

إن عملية الإنتاج الزراعي القياسي التي تتركز على ضمان جودة المنتجات الزراعية هي الإدارة القياسية، والتي تختلف عن المعايير البيئية لمنطقة الإنتاج التي تتطلب مؤشراً محدداً، وتختلف أيضاً عن إدارة المدخلات التي تتطلب الاستخدام المحدد، وتولي مزيداً من الاهتمام على نموذج الإدارة ومفهوم الإدارة. يلعب نموذج الإدارة ومفهوم الإدارة الجيد دوراً مهماً في تحقيق الإدارة الصناعية واسعة النطاق والمنظمة والموجهة نحو السوق للمنتجات الزراعية، مع التركيز على ثلاثة روابط: توحيد نظام ضمان الجودة، وتوحيد عملية الإنتاج وتوحيد الجودة ومراقبة السلامة. ويشتمل نظام ضمان الجودة على نظام حماية بيئة مناطق الإنتاج، ونظام مراجعة نظام لوائح تكنولوجيا الإنتاج، ونظام فحص المنتجات الزراعية ونظام ملف سجل الإنتاج. ويتضمن توحيد عملية الإنتاج، تكنولوجيا تربية البذور (الماشية، زريعة الأسماك) وتكنولوجيا عمليات الإنتاج. وينصب تركيز توحيد مراقبة الجودة والسلامة على بناء نظام مراقبة لفحص الجودة والسلامة للمنتجات الزراعية، ونظام فحص الجودة والسلامة للمنتجات

175- "المكتب الإعلامي لوزارة الزراعة: التحسين المتواصل لمستوى جودة وسلامة المنتجات الزراعية في الصين". مجلة العلوم الزراعية، 2011.

الزراعية ونظام تتبع جودة وسلامة المنتجات الزراعية، وذلك لإجراء تحليل تتبع الجودة والسلامة.

رابعاً: بناء نظام إنتاج زراعي موحد قائم على ضمان جودة المنتجات الزراعية

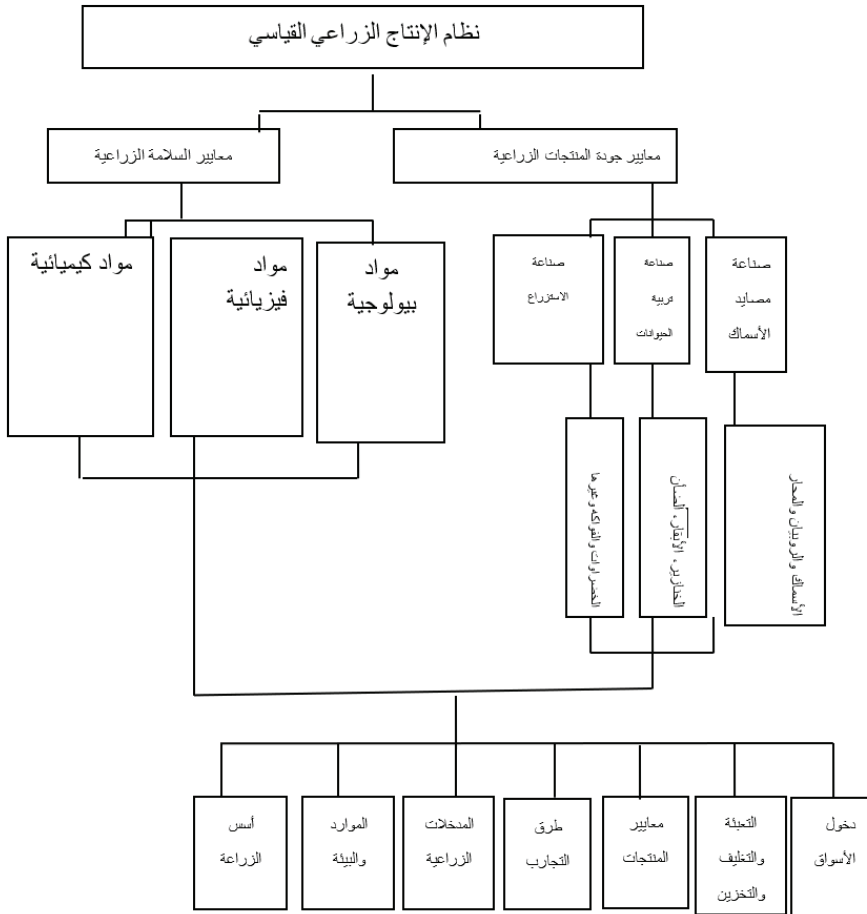
يجب أن يسترشد بناء نظام الإنتاج الزراعي القياسي ببناء "مجتمع ذي توجهين" والتحول في أساليب التنمية الزراعية، واتخاذ تحسين مستوى جودة المنتجات وسلامتها كأساس، ويهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية، وزيادة الإنتاج الزراعي ورفع كفاءته وزيادة دخل المزارعين، والتركيز على الظروف العالمية الحالية للتنمية الزراعية، والجمع بين الظروف الوطنية للصين، وبناء مجموعة من أنظمة الإنتاج التي تدمج بشكل عضوي المعايير الصناعية وتطوير الصناعة الزراعية.

1- إطار نظام الإنتاج الزراعي الموحد

نظام الإنتاج الزراعي القياسي هو نظام الدعم الرئيس لتطوير الصناعة الزراعية، والتي يجب أن يقوم بنائها على الخط الرئيس للمهن والصناعات والأنواع والأصناف. في نظام الإنتاج الزراعي القياسي، المستوى الأول هو معايير السلامة الزراعية، ومعايير الجودة الزراعية، وتشمل معايير السلامة الزراعية المواد الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية، وتضمن معايير جودة المنتجات الزراعية، صناعة الاستزراع، صناعة تربية الحيوانات، وصناعة مصائد الأسماك والنظام الفرعي القياسي للمهن الأخرى، ويستمر تقسيم نظام المعيار التقني الصناعي على هذا الأساس.

يمكن تقسيم النظام الفرعي القياسي لتربية الحيوانات إلى البقر وخنازير وأنظمة فرعية قياسية أخرى؛ يمكن تقسيم النظام الفرعي القياسي لصناعة الاستزراع إلى خضروات وفواكه وأنظمة فرعية قياسية أخرى؛ ويمكن تقسيم النظام الفرعي القياسي لمصائد الأسماك إلى أنظمة الأسماك والروبيان وأنظمة فرعية قياسية أخرى. ويمكن أيضاً تقسيم الأنظمة الفرعية وفقاً لمعايير تصنيف الأنواع ومستوى الأصناف. لذلك، فإن إطار بناء نظام إنتاج زراعي قياسي هو: باعتبار ضمان جودة المنتجات الزراعية هي الجوهر، فإن البناء عبارة عن نظام منهجي يشمل معايير السلامة الزراعية ومعايير

الجودة الزراعية والمهن والصناعات والأنواع والأصناف على مستويات مختلفة، بما في ذلك روابط الإنتاج والمعالجة والتخزين والنقل والتسويق.⁽¹⁷⁶⁾ الشكل 5-1 يوضح الإطار التفصيلي لبناء نظام الإنتاج الزراعي القياسي.



الشكل 5-1 إطار بناء نظام إنتاج زراعي موحد قائم على ضمان جودة المنتجات الزراعية

176- تشين يونغ تشونغ، وي تشي ون: " بحث حول استراتيجية التنمية القياسية لتكنولوجيا الزراعة في الصين". بكين: دارالمعايير الصينية للنشر، 2005.

2- التركيز على بناء نظام الإنتاج الزراعي القياسي

(1) **تعزيز عملية التقييس الزراعي.** صياغة الخطة والنهج لتطوير الإنتاج الزراعي القياسي، مع التركيز على المنتجات الرائدة في مختلف المناطق؛ التشجيع بقوة على إنشاء المقاطعات الزراعية القياسية (المناطق) بالاقتران مع إنشاء "حدائق قياسية وطنية" و"مناطق زراعة قياسية"، مع التركيز على إنشاء علامات تجارية للمنتجات الزراعية؛ تكثيف جهود الدعاية والتدريب، والترويج الفعال للمعايير الوطنية والمهنية والمحلية، ومراجعة المعايير المحلية وإنشاء أنظمة قياسية؛ وتطوير المنظمات التعاونية المهنية بقوة لترويج الإنتاج القياسي ودفع ترقية الصناعات الزراعية مع التركيز على العلامة التجارية كحلقة وصل.

(2) **بناء معايير السلامة الزراعية.** ترتبط جودة وسلامة المنتجات الزراعية ارتباطاً مباشراً بالأولوية القصوى لصحة المستهلكين وسلامة حياتهم، وفيما يتعلق بالقيود القياسية للمواد الكيميائية والفيزيائية والبيولوجية في مختلف عمليات الإنتاج الزراعي والمعالجة والنقل والتسويق، يجب إنشاء نظام قياسي صارم وموحد ومنهجي لمعايير السلامة ويجب حمايتها من خلال الأحكام القانونية المقابلة. والآن، هناك حاجة ماسة إلى المعايير المحددة التالية: المعايير الأساسية للسلامة الزراعية، ومعايير حماية الموارد والسلامة البيئية، ومعايير استخدام المبيدات الزراعية وغيرها من المواد السامة، ومعايير الحد الأقصى لنفايات المبيدات الزراعية وغيرها من المواد السامة، والمعايير الزراعية عالية التقنية، ومعايير السلامة للمنتجات المعدلة وراثياً ومعايير طرق الاختبار ومعايير اختبار المنتجات الزراعية الفاسدة ومعايير تقييم السلامة، ومعايير الوصول إلى الأسواق.

(3) **تعزيز نظام التقييس الزراعي والتكامل الدولي.** مع التطور السريع للعوالم الاقتصادية وتحرير التجارة، تتلاشى الأشكال الرئيسة للحواجز التجارية مثل التعريفات الجمركية وغيرها تدريجياً، وتتطور حواجز التجارة الخضراء الأكثر إخفاءً بسرعة. خاصة في السنوات الأخيرة، في ظل كساد الاقتصاد العالمي، اتخذت جميع بلدان العالم التدابير لمقاطعة واردات الدول الأخرى لحماية صناعاتها الزراعية. أصبحت شهادات جودة الأغذية وسلامتها ومتطلبات حماية البيئة الإيكولوجية من أهم الحواجز

التجارية الخضراء. تعتبر المنتجات الزراعية من السلع الهامة التي تصدرها الصين، يجب أن يؤكد بناء نظام إنتاج زراعي قياسي قائم على ضمان جودة المنتجات الزراعية على السمات التجارية من أجل تجنب الحواجز التجارية التقنية بهرونة وفعالية. وتتميز خصائص المعايير الزراعية للسمات التجارية على النحو التالي:

أولاً: يجب أن تتمتع المعايير التجارية بقدرة قوية على التكيف والمرونة. ثانياً: الدعوة إلى معايير زراعية تجارية تفحص بشكل ملائم وبسيط وقصير الوقت. ثالثاً: يمكن للمعايير الزراعية للسمات التجارية ذات الطبيعة الإقليمية القوية تعديل المعايير بشكل فعال وفقاً لمتطلبات البلدان المستوردة. الرابع: التخصيص الصارم لمعايير التغليف والنقل للمنتجات الزراعية لتلبية متطلبات التعبئة والتغليف والنقل للبلدان المستوردة.

(4) تشجيع إنشاء نظام لقواعد الخروج والدخول للسوق. إنشاء آلية المسؤولية وآلية الالتزام بجودة وسلامة المنتج الزراعي، وتنفيذ مسؤولية مراقبة الجودة والسلامة للمنتجين، وتطوير أعمال الموافقة على قواعد المنتجات الزراعية، والتنفيذ التدريجي لنظام إدارة التتبع لجودة وسلامة المنتج الزراعي. تعزيز مسؤولية الإشراف على جودة وسلامة الإنتاج الزراعي الموحد للحكومة المحلية لمناطق الإنتاج، وبناء آلية المسؤولية التنظيمية لجولة فحص الجودة والسلامة، والإشراف والتفتيش، وتنفيذ القانون وتحديد المسؤولية وغيرها. وتشجيع روابط الإنتاج والتسويق بين الخروج من مناطق الإنتاج والوصول إلى الأسواق، وإنشاء وتحسين الشهادات والتذاكر، وتسجيل الدخول إلى السوق، وإدارة علامات المنتج، والتفتيش والاختبار، وشطب المنتجات غير المؤهلة⁽¹⁷⁷⁾.

(5) التحسين الشامل للقدرات التنظيمية لنظام الإنتاج الزراعي الموحد. تطبيق شبكة الإشراف على نظام الإنتاج الزراعي الموحد، وبناء شبكة الإشراف من الحكومة المركزية، والمقاطعات إلى البلديات، وامتدادها إلى مجموعات القرى الأساسية، وإنشاء وكالة مراقبة السلامة للإنتاج الزراعي القياسي تضم مراسلات بين الإدارات ذات المستوى الأعلى والإدارات ذات المستوى الأدنى؛ وتسريع بناء محطة مراقبة السلامة للإنتاج الزراعي الموحد في البلديات أو المناطق، بالاقتزان مع إصلاح نظام ترويج التكنولوجيا الزراعية والنظام البيطري على مستوى القاعدة الشعبية لكل مقاطعة. تطبيق شبكة

177- إشعار من وزارة الزراعة بشأن إصدار "الخطة الخمسية الثانية عشرة لتطوير جودة المنتجات الزراعية وسلامتها". وزارة الزراعة لجمهورية الصين الشعبية، 2011.

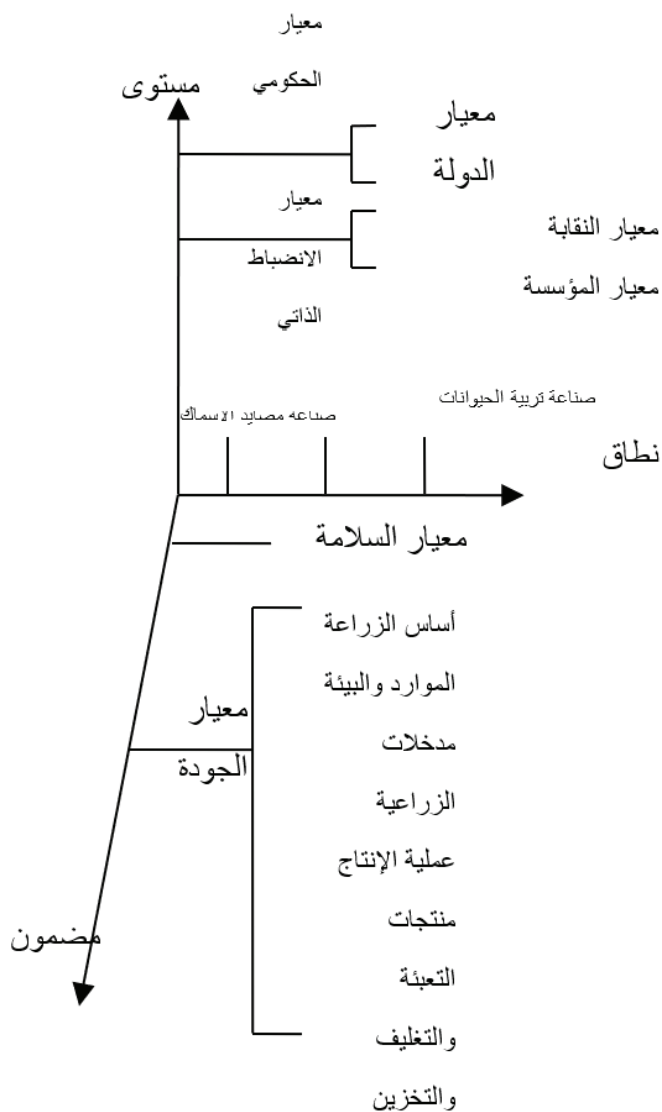
الاختبار، والتركيز على بناء محطات فحص الجودة على مستوى المحافظة، وتعزيز فحص الانضباط الذاتي لمختلف كيانات الإنتاج والإدارة الزراعية القياسية. تنفيذ نظام تطبيق القانون عند الإشراف على جودة المنتجات الزراعية، وإنشاء نظام سليم لإصدار المعلومات، والإشراف البيئي على مناطق الإنتاج، ومراقبة الجودة والسلامة للمنتجات الزراعية، والإشراف على وكالات التفتيش، ومراقبة المدخلات، والاستجابة للطوارئ، وتتبع الجودة والسلامة، والإشراف على تطبيق القانون ومساءلة المسؤول وغيرها، وبناء آلية طويلة الأجل للإشراف على سلامة الإنتاج الزراعي القياسي⁽¹⁷⁸⁾.

(6) تعزيز إدارة الطوارئ لسلامة الإنتاج الزراعي الموحد. تعزيز بناء قدرات إدارة طوارئ سلامة الإنتاج الزراعي القياسي، وتنفيذ الدعاية الشاملة لخطط التأهب للطوارئ، والدورات والتدريبات، وتحسين القدرة على الاستجابة السريعة للتنبؤات والإنذار المبكر، ونقل المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب وبدقة، والوقاية الفعالة ومعالجة حوادث سلامة الإنتاج الزراعي، والاستجابة بفعالية لأمراض الحيوانات والنباتات الرئيسية، وجودة وسلامة المنتجات الزراعية، وسلامة قوارب الصيد والآلات الزراعية وغيرها من حالات الطوارئ الأخرى، لتقليل الآثار السلبية الناتجة عنها.

خامسًا: التحليل التشغيلي لنظام الإنتاج الزراعي الموحد القائم على ضمان جودة المنتجات الزراعية

من منظور أنشطة التقييم الزراعي التي تتركز على ضمان جودة المنتجات الزراعية، فإن نظام الإنتاج الزراعي الموحد القائم على ضمان جودة المنتجات الزراعية، يشمل المستوى والنطاق والمحتوى (انظر الشكل 2-5).

178- تشين شياوهوي، "أهداف ومهام الإشراف على جودة المنتجات الزراعية وسلامتها وتركيز على العمل الأخير لـ"الخمسة الثانية عشرة". مجلة جودة وسلامة المنتجات الزراعية، 2011.



الشكل 2-5 نظام معايير جودة وسلامة المنتجات الزراعية

1- هيكل نظام الإنتاج الزراعي الموحد القائم على ضمان جودة المنتجات الزراعية
من منظور الهيكل الهرمي لنظام الإنتاج الزراعي الموحد، ينقسم معيار الإنتاج

الزراعي الموحد للانضباط الذاتي إلى معيار حكومي، ومعيار غير حكومي، ومن بينها، يتم تقسيم المعيار الحكومي إلى معيار وطني ومعيار محلي وفقاً لمستوى إدارة سلطة التقييس؛ تنقسم معايير الانضباط الذاتي إلى معايير النقابة ومعايير المؤسسة. من منظور النطاق المتضمن في نظام إنتاج التقييس الزراعي، يشمل معيار إنتاج التقييس الزراعي مجالات إنتاج صناعة الاستزراع، صناعة مصايد الأسماك، وصناعة تربية الحيوانات. من منظور تكوين محتوى نظام إنتاج التقييس الزراعي، فإن تقييس الإنتاج الزراعي الموحد هو معيار السلامة الزراعية ومعايير الجودة الزراعية، من بينها، تشمل معايير الجودة الزراعية على جميع روابط الأسس الزراعية والموارد والبيئة والمدخلات الزراعية وعملية الإنتاج والمنتج والتخزين والنقل وطريقة الاختبار والوصول إلى السوق. يتقاطع الهيكل الهرمي لنظام الإنتاج الزراعي الموحد، والنطاق المتضمن في نظام الإنتاج الزراعي الموحد، ومكونات محتوى نظام الإنتاج الزراعي الموحد، وتدمج بعضها مع بعض لتشكيل نظام معياري منهجي لعملية الإنتاج الزراعي بأكملها من مرحلة ما قبل الإنتاج، وخلال الإنتاج، وبعد الإنتاج، والمعالجة العميقة للمنتجات.

2- بيئة التشغيل لنظام الإنتاج الموحد القائم على ضمان جودة المنتجات الزراعية

مع التطور السريع للتصنيع والتحضر، يتطور التنظيم الزراعي وحجمه وتوحيده القياسي في الصين مع التحسين المستمر لمستوى التحديث الزراعي، وتولي التنمية الزراعية مزيداً من الاهتمام بالجودة والسلامة، ويواجه بناء نظام الإنتاج الزراعي الموحد القائم على ضمان جودة المنتجات الزراعية ظروفًا خارجية أكثر ملاءمة، ولكنه يتصدى أيضاً للعديد من المخاطر والتحديات. أولاً: ضعف الأساس القياسي. إن الخصائص الصغيرة والمتناثرة للإنتاج الزراعي في الصين بارزة للغاية، ومن الصعب تغييرها بشكل أساسي خلال فترات زمنية طويلة، كما أن بناء نظام الإنتاج الزراعي الموحد مهمة صعبة وشاقة للغاية. على وجه الخصوص، مع استمرار الاعتماد على ضمان كمية وسلامة المنتجات الزراعية كمهمة أساسية للإنتاج الزراعي لفترة طويلة، وإنشاء نظامين "صناعي تكنولوجي" للزراعة جوهرهما زيادة الإنتاج، وبناء نظام الإنتاج الزراعي الموحد الذي يقوم على ضمان نوعية وسلامة المنتجات الزراعية، وتخلف بناء

نظام الإنتاج الزراعي الموحد بشكل خطير، وتراجع صياغة معايير الجودة والسلامة بشكل نسبي. ثانيًا: هناك مخاطر خفية بشكل موضوعي. أدى تخلف بناء نظام إنتاج التقييس الزراعي القائم على ضمان جودة وسلامة المنتجات الزراعية إلى ظهور مشاكل في جودة وسلامة المنتجات الزراعية من حين لآخر، مثل نفائات المبيدات الزراعية التي تتجاوز المعايير، والإضافات غير القانونية للأدوية المحظورة وغيرها، لذا هناك حاجة ملحة لإنشاء آلية حوكمة طويلة الأجل. ثالثًا: مع التطوير المستمر للهيكلة الاستهلاكي للمنتجات الزراعية في الداخل والخارج، تفرض الأسواق متطلبات على جودة وسلامة المنتجات الزراعية في الأسواق بشكل مطرد، وتولي المزيد من الاهتمام للمنتجات الزراعية التي تعاني من مشاكل الجودة، ويواجه بناء نظام الإنتاج الزراعي الموحد القائم على ضمان جودة وسلامة المنتجات الزراعية متطلبات أعلى⁽¹⁷⁹⁾.

3- آلية تشغيل بناء نظام إنتاج التقييس الزراعي القائم على ضمان جودة وسلامة المنتجات الزراعية

(1) تعزيز بناء النظام، وتحقيق التنمية المستدامة لنظام الإنتاج الزراعي الموحد. الأول، تعزيز بناء النظام التنظيمي، وتحسين القدرات الخدمية. أولاً: دمج نظام الخدمة الزراعية لتكوين مناخ جيد للإنتاج الزراعي الموحد. تسريع بناء آلية عمل للإنتاج الزراعي الموحد بقيادة الحكومة، وتقوم على التنسيق بين الإدارات، والربط بين الإدارات من المستوى الأعلى إلى المستوى الأدنى والمشاركة الاجتماعية. إجراء دراسة متعمقة على الأفكار الجديدة والمسارات الجديدة لتنفيذ الإنتاج الزراعي الموحد في فترة تسريع التحول في أساليب التنمية الزراعية، والسعي لتعزيز ابتكار الآليات والابتكار النظامي والابتكار المؤسسي، وتعزيز بناء القدرات الإدارية للإنتاج الزراعي الموحد بجدية: في عملية التنفيذ، وفقاً لمبدأ الإدارة الإقليمية، يتم إنشاء نظام مسؤولية العمل على جميع المستويات لتحسين مستوى الإنتاج الزراعي الموحد بشكل شامل. الثاني، تعزيز بناء فرق مهنية لتوفير ضمان بناء نظام إنتاج زراعي موحد. ثانيًا: إنشاء نظام الموافقة على مناطق الإنتاج على أساس الإنتاج القياسي الذي يضمن جودة المنتجات الزراعية. في جميع مقاطعات ومدن الصين، يجب تنفيذ نظام الموافقة على مناطق

179- ليو جيان هوي: "نظرية وممارسة الإنتاج القياسي للمنتجات الزراعية الخالية من التلوث". الأكاديمية الصينية للعلوم الزراعية، 2010.

الإنتاج للمنتجات الزراعية بشكل شامل، وتعزيز مسؤولية مناطق الإنتاج، وتحسين التأثير العملي للإنتاج الموحد القائم على ضمان جودة المنتجات الزراعية. ثالثاً: تكثيف تنفيذ نظام الوصول إلى الأسواق على أساس المنتجات الزراعية الخالية من التلوث. يُعد نظام الموافقة على مناطق الإنتاج ونظام الوصول إلى السوق أنظمة مراقبة تكميلية. فالأول هو الأساس والأخير هو الهدف. ويرتبط النظامان ويتعاونان مع بعضهما لتعزيز جودة وسلامة المنتجات الزراعية وخلق بيئة سوقية للإنتاج الزراعي الموحد، الذي يضمن جودة المنتجات الزراعية من خلال إنشاء وتنفيذ نظام الوصول إلى السوق للمنتجات الزراعية الخالية من التلوث.

(2) تحسين النظام الموحد (القياسي) وتعزيز المحتوى العلمي والتكنولوجي القياسي. أولاً: الصياغة العلمية للجودة البيئية ومعايير المنتج لمناطق إنتاج المنتجات الزراعية. مع تغيير هيكل الاستهلاك وتحسين مستوى الاستهلاك لسكان الحضر والريف في الصين، هناك حاجة ملحة للابتكار والطفرات في مسارات البناء القياسي وطرق الصياغة والمراجعة. وفيما يتعلق بالصياغة العلمية ومراجعة الجودة البيئية ومعايير المنتجات لمناطق الإنتاج، يجب أن يكون الهدف الأساسي هو مراقبة الجودة العملية بأكملها، والتركيز على صياغة معايير المنتج، ومعايير الجودة البيئية ومعايير الإنتاج التفصيلية لمناطق الإنتاج، وبناء نظام قياسي يتناسق مع المعايير الإلزامية واللوائح ذات الصلة ويتوافق بشكل فعلي مع الإنتاج الزراعي الموحد. ثانياً: تحسين قواعد عملية الإنتاج، وتعزيز تطبيق المعايير. تتمتع الصين بنطاق جغرافي واسع، ويتأثر الإنتاج الزراعي بالاختلافات الكبيرة للغاية بين الموقع الجغرافي والظروف المناخية وعناصر الموارد الطبيعية الأخرى، الأمر الذي يتطلب تحسين قواعد عملية الإنتاج لمواجهة الخصائص الإقليمية، والمناطق الفرعية والتسلسل الهرمي. مع التطور السريع في العلوم والتكنولوجيا الزراعية الجديدة، يتم إنشاء آلية العمل التي يمكنها تحديث لوائح التشغيل وتنفيذها في أي وقت وفقاً للتغيرات في حدود العلوم والتكنولوجيا الزراعية، والدمج بشكل وثيق بين متطلبات الإنتاج الزراعي مع احتياجات التشغيل الموحد، وضمان جودة وسلامة المنتجات الزراعية بشكل فعال وتحقيق التنمية الزراعية

(3) **تطوير كيانات الإنتاج، وقيادة الإنتاج الزراعي الحديث.** أولاً: التكيف مع الظروف المحلية، ودعم الكيانات الرئيسة للإنتاج لتحسين نماذج تطوير التصنيع. يقوم الإنتاج الزراعي الموحد بوظيفة إصلاح الزراعة التقليدية وبناء الزراعة الحديثة. مع زيادة الطلب على الاستهلاك للناس، والوعي بالاستهلاك، والطلب على المنتجات الزراعية الخالية من التلوث، يمكن أن تتطور كيانات الإنتاج ذات الظروف الأساسية الجيدة والقوية وفقاً لنماذج التصنيع، ولكن الواقع هو أنه لا تزال هناك العديد من الصعوبات في تطوير الوضع المثالي للإنتاج الزراعي وفقاً لنماذج التصنيع، مثل ضعف قوة الكيانات الرئيسة، وعلاقتها التعاقدية غير المتماثلة مع المزارعين، وتخلف سياسة تداول الأراضي، وانحراف نظام التأمين الزراعي. لذلك، لا يزال من الضروري التكيف مع الظروف المحلية، والجمع بين الخصائص الإقليمية للمناطق المختلفة ومستوى التنمية الاقتصادية، وتحسين بيئة السياسات، وإعطاء المشاريع والسياسات المطابقة وغيرها الشروط التفضيلية، ودعم الكيانات الرئيسة لاختيار الشكل المناسب للتصنيع، وذلك لضمان أن يصبح الإنتاج الزراعي الموحد هو النمط الرائد للإنتاج، وتحقيق التحول الحديث للزراعة التقليدية. ثانياً: تحسين القدرات الخدمية ودعم الكيانات الرئيسة لتحسين القدرة الإدارية الحديثة للزراعة. إن تعزيز عملية الإنتاج الزراعي الموحد الذي يتمحور حول ضمان جودة المنتجات الزراعية، هو تحقيق عملية التحول في أساليب التنمية الزراعية وتطوير الزراعة الحديثة. ويجب تطبيق مفاهيم الإدارة الزراعية الحديثة لإدارة العملية بأكملها، والتحكم في النقاط الرئيسة وإمكانيات التتبع، وتعزيز الإنتاج الحديث المعياري والتنظيمي والموجه نحو السوق ذي العلامة التجارية، ولكن استناداً إلى الوضع الراهن للإنتاج والإدارة لصغار المزارعين في الصين، فإن الحجم الصغير للهيئة لكيانات الإنتاج الرئيسة، والجودة الثقافية غير المتكافئة للأعضاء، وقدرة القبول العلمي والتكنولوجي المنخفضة وغيرها من الخصائص تجعل من الصعب تعزيز إدارة الإنتاج وفقاً لمفاهيم تنظيم الإدارة الحديثة، ويمكن ملاحظة أن تعزيز بناء القدرات الخدمية الشاملة هو شرط ضروري لإصلاح الزراعة التقليدية

180- "وزارة الزراعة: تعزيز إدارة الجودة والسلامة للمنتجات الزراعية بشكل شامل". تكنولوجيا الهندسة الزراعية (صناعة معالجة المنتجات الزراعية)، 2011.

وتحقيق الزراعة الحديثة. لذلك، ينبغي من خلال دور أنظمة الخدمة المختلفة، تدريب المزارعين المحترفين، وتحويل المزارعين إلى عمال زراعيين وصناعيين، وتغيير حالة التعاقدية الأسرية، والإدارة اللامركزية، والزراعة المنزلية، وتشكيل نماذج إنتاج كبيرة للتنشئة الاجتماعية للزراعة. ثالثاً: تعزيز التوجيه لتحقيق نظام المساءلة لتتبع المنتجات الزراعية. يمكن تحقيق إمكانية تتبع المنتجات الزراعية لمشاركة معلومات جودة المنتجات الزراعية في المجتمع بأسره، وتحسين الشفافية وكفاءة المعاملات لسلسلة التوريد، وزيادة ثقة المستهلك، وتعزيز القدرة على الإشراف والإدارة لجودة وسلامة المنتجات الزراعية، وأخيراً تحقيق الاستغلال الأمثل لهيكل سلسلة توريد المنتجات الزراعية، ومراقبة أي تأثير على صحة الإنسان والبيئة بشكل فعال. ويمكن أن يؤدي توجيه ودعم الكيانات الرئيسة لتحقيق "إمكانية تتبع المنتجات الزراعية"، فمن ناحية، تحسين الكيانات الرئيسة لتحمل المسؤولية الاجتماعية ضمان جودة وسلامة المنتجات الزراعية؛ من ناحية أخرى، اعتماد نظام التتبع ونظام المساءلة لتحسين مستوى الائتمان لكيانات الإنتاج الرئيسة⁽¹⁸¹⁾.

181- ليو جيان جين، شويونغ ويو جيان شيانغ: "ممارسة ومناقشة حول تعزيز الإشراف الشامل على جودة وسلامة المنتجات الزراعية على المستوى الأساسي". مجلة خونان للعلوم الزراعية، 2013.

الفصل الثالث

بناء نظام الوقاية والسيطرة على التلوث الزراعي غير النقطي القائم على حماية البيئة الإيكولوجية

يغطي التلوث الزراعي غير النقطي على نطاق واسع تلوث المياه وتلوث التربة وتلوث الهواء، ولكن مشاكل إغناء المياه بالمغذيات وتدهور التربة هي الأكثر حساسية وخطورة، وعادة ما تركز الأوساط الأكاديمية فقط على تلوث المياه في التلوث الزراعي غير النقطي. ويوضح التلوث الزراعي غير النقطي المشار إليه أدناه تلوث بيئة المياه.

أولاً: أوضاع تأثير استخدام عوامل الإنتاج الرئيسة على التلوث الزراعي غير النقطي في الصين.

يعد تلوث المصدر النقطي وتلوث المصدر غير النقطي من الأسباب الرئيسة لتلوث المياه، وينتمي التقاء مياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية والصناعية عبر شبكة الصرف الصحي إلى تلوث المصدر النقطي، بينما تلوث المصدر غير النقطي في المناطق الريفية هو نتاج استخدام الأسمدة والمبيدات الزراعية في الأراضي الزراعية، من خلال المواد الملوثة التي تدخل المسطحات المائية أو تدخل الغلاف الجوي عن طريق الترشيع أو الجريان السطحي. في الوقت الحالي، لا يوجد في معظم المناطق الريفية في الصين مرافق مركزية لتجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي، لذا ينتمي معظم تلوث المياه الريفية إلى تلوث المصدر غير النقطي.

وفيما يتعلق بمشكلة تلوث المياه في المناطق الريفية في الصين، تعتبر الأملاح المغذية والمواد العضوية من المشكلات الرئيسة، بجانب التلوث المادي الظاهري مثل اللونية والمواد

الصلبة العالقة وغيرها. يشير تلوث الأملاح المغذية بشكل أساسي إلى مشكلة التخثث الناتجة عن دخول النيتروجين والفوسفور إلى المسطحات المائية، ويمكن أن تتسبب العناصر الغذائية مثل النيتروجين والفوسفور في المسطحات المائية إلى تكاثر الطحالب، مما يؤدي إلى الاستهلاك السريع للأكسجين المذاب ونفوق عدد كبير من الأسماك، ويعتبر تسميد الأراضي الزراعية وروث الماشية مصادر مهمة للتلوث بالنيتروجين والفوسفور، وتشمل هذه الملوثات الأشكال المذابة والحبيبية والعضوية وغير العضوية وغيرها من الأشكال الأخرى، والتي يتم قياسها عادةً بواسطة مؤشرات TN (إجمالي النيتروجين) و TP (إجمالي الفوسفور). عندما تدخل المادة العضوية إلى المسطحات المائية، وفي ظل الظروف الهوائية، ستتحلل إلى CO_2 و H_2O و NH_3 ، وبالتالي تستهلك الأكسجين المذاب وتصبح المسطحات المائية في حالة لاهوائية، وفي ظل الظروف اللاهوائية، تحلل المواد العضوية إلى كبريتيد الهيدروجين (H_2S) ومواد ضارة أخرى تدهور نوعية المياه، وبعض المواد العضوية السامة تقتل المحاصيل والكائنات المائية بشكل مباشر، وعادةً ما يستخدم الطلب الأكسجيني الكيميائي (COD_{cr}) (استخدام الطلب الأكسجيني الكيميائي لتحديد طريقة الكروم) وطلب الأكسجين الكيميائي الحيوي (BOD_5) (طلب الأكسجين الكيميائي الحيوي لمدة 5 أيام) لتوصيف اختزال التلوث العضوي. وفقًا لمراجعة أدبيات البحث المحلية المعنية خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، توضح النتائج المقدرة في ضواحي شنغهاي ومنطقة جيانغسو وتشجيانغ، وحوض نهر مينجيانغ، ومدينة تشونغ تشينغ، ومدينة هوانغ شي ومنطقة خزان الخوانق الثلاثة وأماكن أخرى⁽¹⁸²⁾، أنه من بين الملوثات الرئيسة الثلاثة لـ TN (إجمالي النيتروجين) و TP (إجمالي الفوسفور) و (COD) طلب الأكسجين الكيميائي، انبعاثات إجمالي النيتروجين وطلب الأكسجين الكيميائي أعلى بكثير من انبعاثات إجمالي

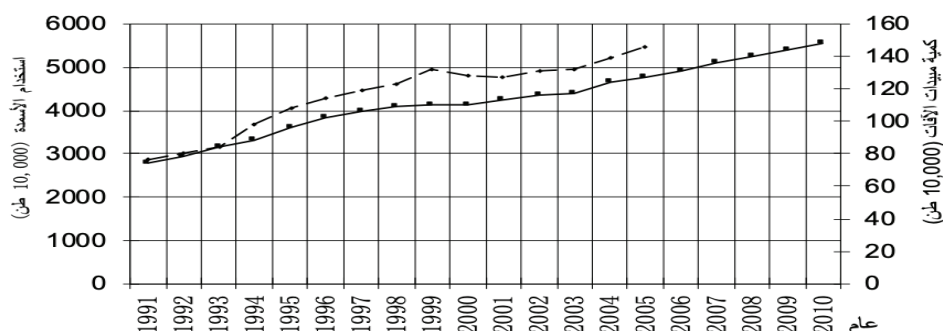
182- البيانات المعنية تأتي من الوثائق التالية: "تشانغ دي دي، تشانغ شياو هونغ، تشانغ جيا تشي وغيرهم: "التحقيق والتقييم الشامل للتلوث غير النقطي في ضواحي شنغهاي"، مجلة شنغهاي الزراعية، 1997؛ تشيان شيو هونغ، شو جيان مين، شى جيا تشون وغيرهم: "التحقيق والتقييم الشامل للتلوث الزراعي من غير نقطي في سهل شبكة مياه بحيرة هانغجيا"، مجلة جامعة تشجيانغ (دار الزراعة وعلوم الحياة للنشر)، 2002؛ بي فاي، بيان شينمين، "تقييم وتحليل مؤشر تلوث المصادر غير النقطي لزراعة البيئة المائية في مقاطعة جيانغسو"، مجلة علوم البيئة الزراعية 2005؛ أووي شين، قاو جيان هوى، يانغ قوي شان، "دراسة أولية لتقدير حمل التلوث من النيتروجين والفوسفور في مصدر الأرض في منطقة يانتشنغ الساحلية بشمال مقاطعة جيانغسو"، مجلة البيئة الإيكولوجية، 2006؛ تشين تشاو، هوانغ دونغ فينغ، تشيو شياو شون وغيرهم، "دراسة وتقييم التلوث الزراعي غير النقطي في المجرى العلوي والوسطى لنهر مينجيانغ"، مجلة العلوم البيئية الزراعية، 2007؛ لي جيا شيا، يانغ تشا مين، تشين تشينغ هوى وغيرهم، "دراسة عن خصائص التوزيع المكاني لحمل التلوث الزراعي غير النقطي في تشونغ تشينغ"، مجلة جامعة الجنوب الغربي (طبعة العلوم الطبيعية)، 2008؛ يان سوي ينغ، "التحليل والتباين المكاني للتلوث الزراعي غير النقطي في مدينة هوانغشي"، مجلة الهندسة الزراعية، 2008؛ ليو هوانغ دي، تشاو تشونغ جين، لي تشي لين: "الوضع الحالي للتلوث الزراعي غير النقطي في منطقة خزان الخوانق الثلاثة والإجراءات المضادة"، المجلة الصينية للزراعة البيئية، 2004.

الفوسفور من حيث الكميات المطلقة، وغالبًا ما يحتل الانبعاث المطلق لـ COD المرتبة الأولى بين الأنواع الثلاثة من الملوثات. ومع ذلك، نظرًا لأن قدرة تحمل المسطحات المائية لـ COD أعلى من TN وTP، فمن زاوية حمل التلوث المكافئ، (إذا كان حمل التلوث المكافئ، يلبي متطلبات معيار معين لجودة المياه، فسيتم تخفيف الملوثات لتتوافق مع متطلبات معيار جودة المياه، ويمكن تقييم كمية المياه الخالية من التلوث المطلوبة عن طريق ضبط ملوثات المسطحات المائية ذات الطبيعة المختلفة على نفس المقياس من خلال حمل التلوث المكافئ) حمل التلوث المكافئ TN وTP أعلى بكثير من COD، وحتى في العديد من نتائج الأبحاث، حمل التلوث المكافئ لـ COD لا يزيد على 10%، وهذا يعني أنه من حيث التأثير السلبي على المسطحات المائية، فإن معظمها مشتق من انبعاثات النيتروجين والفوسفور.

على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، كانت الخصائص الأساسية للتلوث الزراعي غير النقطي في الصين تقوم بشكل أساسي على التلوث بالمغذيات، وانبعاثات TN وTP هي الأكثر احتياجًا للسيطرة عليها وتقليلها. وتأتي انبعاثات النيتروجين والفوسفور الزراعي بشكل رئيس من مصادر الأسمدة الكيماوية، ومصادر المواشي والدواجن، ومصادر نفايات المحاصيل ومصدر المعيشة وغيرها. وتعتقد نتائج الأبحاث لمختلف العلماء التي أجريت على مختلف المناطق، أن مصادر الأسمدة الكيماوية ومصادر المواشي والدواجن هي المساهم الرئيس في تلوث النيتروجين والفوسفور الزراعي، حيث تمثل نحو 80-90% من إجمالي الانبعاثات، إلا أن نسبة مصادر الأسمدة الكيماوية ومصادر الثروة الحيوانية ليست متنسقة في دراسات مختلفة، فقد تحتل مناطق مختلفة المركز الأول لمصادر الأسمدة الكيماوية أو مصادر الثروة الحيوانية على التوالي. في ظل خلفية الزيادة المفرطة في استخدام الأسمدة في الصين لسنوات عديدة، والافتقار إلى الوسائل الفعالة للسيطرة على الجريان السطحي للأسمدة والمبيدات الحشرية في الأراضي الزراعية، والترويج التدريجي وزيادة الإقبال على التربية المركزية ومعالجة الروث والاستخدام الشامل وتقنيات الاستخدام الشامل للماشية والدواجن، قد يصبح في المستقبل فقدان النيتروجين والفوسفور الناجم عن استخدام الأسمدة تدريجيًا هو المشكلة الأساسية للتحكم في التلوث الزراعي غير النقطي في الصين. ويوضح الرسم البياني 3-5

و5-4 الاتجاهات المتغيرة لإجمالي استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات في الصين ومقاطعة هونان في السنوات الأخيرة. وكما يظهر اتجاه الرسم البياني 3-5 و4-5، حافظت مقاطعة خونان على اتجاه نمو ثابت في مدخلات عوامل الإنتاج الملوثة مثل الأسمدة الكيماوية ومبيدات الآفات. ومن زاوية معدل النمو الإجمالي على مر السنين، فإن معدل نمو المبيدات الحشرية أعلى من الأسمدة الكيماوية، ومن منظور معدل النمو في السنوات الخمس الماضية، بدأت الزيادة في استخدام مبيدات الآفات في الانخفاض، حيث انخفض إجمالي كمية الاستخدام في بعض السنوات، ولكن النمو السريع لاستخدام الأسمدة لم يظهر تباطؤاً كبيراً.

قبل عام 2000، بلغ نمو الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية في الصين مرحلة نمو عالية نسبياً (النمو السنوي للأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية على التوالي 4.5% و6%)، وبعد عام 2000، كان هناك انخفاض في معدل النمو (معدل النمو السنوي للأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية على التوالي 3% و2.7%)؛ وكانت خونان في فترة نمو سريع قبل عام 2004 (معدل النمو السنوي للطلب على الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية على التوالي 5% و12.2%)، ثم بدأ معدل النمو يتباطأ (معدل النمو السنوي للطلب على الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية على التوالي 2.6% و1.4%).



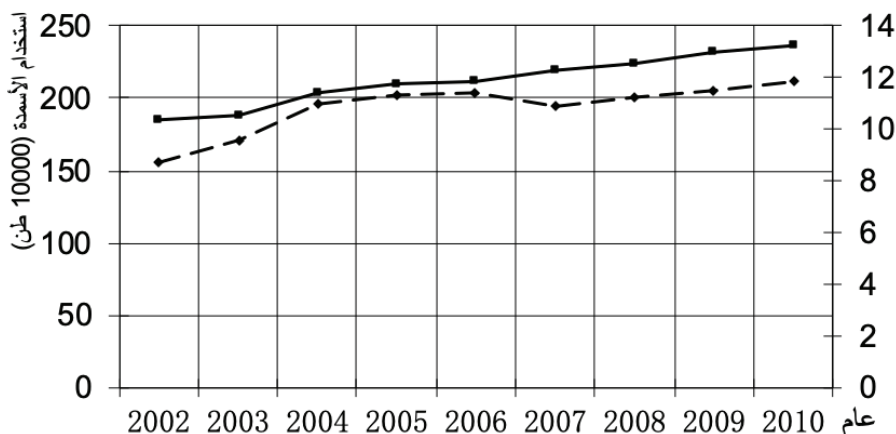
الرسم البياني 3-5: التغيرات في إجمالي استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات

الزراعية في الصين (1991-2010)⁽¹⁸³⁾

183- المصدر: الكتاب السنوي للإحصائي الريفي الصيني لعام 2011 (دار الإحصائيات الصينية للنشر، 2011)، وزارة الزراعة لجمهورية الصين الشعبية، تقرير التنمية الزراعية في الصين لعام 2007 (دار الزراعة الصينية للنشر، 2007).

في الوقت الحاضر، تجاوز متوسط معدل استخدام الأسمدة الكيماوية الزراعية في الصين 30 كجم/ مو، وبلغ استخدام المبيدات الزراعية نحو 1 كجم/ مو، ويعزى ذلك إلى أن مؤشر المحاصيل المتعددة في مقاطعة خونان أعلى بكثير من المعدل الوطني (وفقاً للتقدير التقريبي لمساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمساحات المزروعة، كان مؤشر المحاصيل المتعددة في مقاطعة هونان في عام 2009 نحو 2.12)، وفي عام 2010، بلغ متوسط استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية في مقاطعة هونان 41.61 كجم/ مو و2.09 كجم/ مو (نقص بيانات الأراضي المزروعة في عام 2010، وفقاً لبيانات الأراضي المزروعة في عام 2009).

لقد تجاوز استخدام الأسمدة الكيماوية ومبيدات الآفات في مقاطعة خونان والصين الحد الأعلى والمستوى المناسب للاستخدام الآمن الذي تحدده البلدان المتقدمة، كما أن مشكلة التلوث الزراعي غير النقطي الناتجة عن هذا الاستخدام المفرط للمبيدات الزراعية والأسمدة الكيماوية تتطلب حلاً عاجلاً.



الرسم البياني: 4-5 التغييرات في إجمالي استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية في مقاطعة خونان (2002-2010)⁽¹⁸⁴⁾

184- المصدر: فريق مسح للاقتصاد الريفي في خونان، الكتاب السنوي الإحصائي الريفي لخونان (-2004 2011).

ثانيًا: تقدير الأوضاع الحالية للملوثات الزراعية الرئيسية غير النقطية في الصين

وفقًا لما سبق، معظم الملوثات الرئيسية غير النقطية TN (إجمالي النيتروجين) وTP (إجمالي الفوسفور) في الصين مشتق من استخدام الأسمدة الكيماوية وتربية المواشي والدواجن، في حين أن COD (طلب الأكسجين الكيميائي مشتق بشكل أساسي من تربية الماشية والدواجن (نحو 75% من إجمالي انبعاثات COD)⁽¹⁸⁵⁾، وبالمقارنة بمصادر الحياة، يتضح أن مصادر الإنتاج لها تأثير أكثر بروزًا على مشاكل التلوث غير النقطي. ويظهر تقدير الوضع الحالي لانبعاثات الملوثات الزراعية غير النقطية في الصين ومقاطعة هونان انطلاقها من جانبين: مصدر الأسمدة الكيماوية ومصدر الثروة الحيوانية.

الجدول 1-5 تقديرات استخدام الأسمدة الكيماوية وحجم الخسائر الناتجة

عن TN وTP في مقاطعة خونان والصين (2010)⁽¹⁸⁶⁾

مشروع	حجم خسائر إجمالي الفوسفور (10000 طن)	حجم خسائر إجمالي النيتروجين (10000 طن)	حجم استخدام السماد النقي المركب (10000 طن)	حجم استخدام أسمدة الفوسفور النقي (10000 طن)	حجم استخدام أسمدة النيتروجين النقي (10000 طن)
الصين	43.11	578.65	1798.5	805.6	2353.7
مقاطعة خونان	1.42	25.61	59.0346	26.7177	110.3546

بالنسبة لاستخدام الأسمدة الكيماوية، يتم تقديرها بناءً على معدل امتصاص الماء للأسمدة النيتروجينية والأسمدة الفوسفورية والأسمدة المركبة، وكما هو موضح في الجدول 1-5، يعتقد أن السماد المركب يحتوي على 30% من النيتروجين و56% أكسيد الفوسفور و20% (سماد نيتروجين) و5% (سماد فسفور).

185- لي جيا شيا، يانغ تشا مين، تشين تشينغ هوى: "دراسة عن خصائص التوزيع المكاني لحمل التلوث الزراعي غير النقطي في مدينة تشونغ تشينغ". مجلة جامعة شينان (دار العلوم الطبيعية للنشر)، 2008 (7) ؛ يان سودنغ: "التحليل والتباين المكاني للتلوث الزراعي غير النقطي في مدينة هوانغشي". مجلة الهندسة الزراعية، 2008 (9).

186- بيانات استخدام الأسمدة الكيماوية في الجدول مأخوذة من الكتاب السنوي الإحصائي الريفي الصيني لعام 2011 (دار الإحصائيات الصينية للنشر، 2011).

وتم الجمع بين الوضع الحالي لبيانات الكتاب الإحصائي السنوي للصين والكتاب الإحصائي السنوي لمقاطعة خونان، ويعزى ذلك إلى أنه تم فقط احتساب مخزون الأبقار والخيول والحمير والبغال والخنازير والضأن في الكتاب الإحصائي السنوي. ووفقاً لدراسة الدكتور "يانغ شون شون"، تتم التركيبة المرجحة للمجموعات الصغيرة للفئات المختلفة من الماشية وفقاً لنسبة التغذية (بافتراض أن نسبة التغذية في عام 2005 لم تتغير)⁽¹⁸⁷⁾، وبالنسبة للدواجن غير الإحصائية، يتم تحويلها وفقاً لنسبة إجمالي انبعاثاتها من نسبة إجمالي الثروة الحيوانية، وتقدر معدلات امتصاص الماء للنتروجين، والفوسفور وأكسيد الفوسفور التي يتم تعريفها بواسطة المواشي والدواجن على التوالي، 11%، 13%، 20%، وتظهر النتائج في الجدول 2-5، والجدول 3-5.

الجدول 2-5 جدول تحويل عوامل الانبعاثات الرئيسية TN وTP

COD للماشية والدواجن

مشروع	انبعاثات النتروجين كيلوغرام/ نيوتن (رأس. سنة)	انبعاثات الفوسفور كيلوغرام/ الفوسفور (رأس. سنة)	انبعاثات طلب الأكسجين الكيميائي كيلوغرام/ طلب الأكسجين الكيميائي (رأس. سنة)	نسبة انبعاثات الماشية الكبيرة من إجمالي انبعاثات المواشي والدواجن (وفقاً لنسبة التغذية لعام 2005)		
				إجمالي النتروجين	إجمالي الفوسفور	طلب الأكسجين الكيميائي
الأبقار	47.6	9.769	239.547	88.35%	87.27%	90.79%
الخيول	68.64	4.925	109.883			
الحمير	وفقاً لحساب الخيول	وفقاً لحساب البغال	وفقاً لحساب البغال			
البغال	وفقاً لحساب الخيول	2.868	91.871			
الخنازير	5.86	1.434	27.49			
الضأن	11.23	1.052	3.879			

187- يانغ شون شون: "محاكاة الإدارة البيئية الريفية: تحليل المحاكاة لسلوك المزارعين". بكين: دار العلوم للنشر، 2012. انظر الجدول 4-16 والجدول 4-18.

الجدول 5-2، يتم تحويل الأنواع الصغيرة المختلفة من الماشية وفقاً للفئات المختلفة، على سبيل المثال، تصل أعلى نسبة لحجم انبعاثات النيتروجين في الأبقار، حيث تصل النسبة في ألبان الأبقار إلى 74.41 كجم نيوتن/ رأس. السنة، وأقل نسبة في الجاموس والتي تبلغ 45 كجم نيوتن/ رأس. السنة، وفي الخنازير، تصل النسبة في خنازير الأم 19.06 كجم نيوتن/ رأس السنة، في حين أنها تصل في لحوم الخنازير 4.87 كجم نيوتن/ رأس. السنة، ويعزى إلى قصر فترة التغذية. لذلك، بالنسبة للماشية ذات دورة التغذية التي تقل عن عام واحد، يجب الحساب وفقاً لعدد الأعمدة، ولكن نظراً لنقص البيانات في الكتاب السنوي الإحصائي لمقاطعة خونان، يتم تقدير هذا القسم وفقاً للمخزون من أجل تسهيل المقارنة.

من خلال المقارنة بين الجدول 5-1 والجدول 5-3، يمكن ملاحظة أنه من حيث فقدان النيتروجين والفوسفور، فإن مساهمة استخدام مصادر الأسمدة الكيماوية هي الأكبر في الصين، لكن وضع مقاطعة خونان يختلف عن ذلك في جميع أنحاء البلاد، حيث إن مصادر الاستزراع في انبعاثات إجمالي الفوسفات بمقاطعة خونان أعلى من مصادر الأسمدة الكيماوية⁽¹⁸⁸⁾. لذلك، عند التعامل مع التلوث الزراعي غير النقطي في خونان، يجب صياغة الاستراتيجيات المقابلة لإدارة والاستخدام الشامل لروث الحيوانات بشكل كامل.

من أجل شرح الوضع الخطير لتصريف الملوثات الزراعية غير النقطية في الصين، تم إدخال هذا المؤشر لأقصى حمولة تلوث مكافئ، وصيغته على النحو التالي:

$$MP = \text{Max}(P_1, \dots, P_n), \quad P_i = \frac{M_i}{C_{0i}} \cdot 10^3, \quad (i=1, \dots, n)$$

الصيغة أعلاه، MP هي أقصى حمولة تلوث مكافئ، والوحدة m³ هي m³، Pi، Mi، C0i وهي حمل التلوث المكافئ (m³) والانبعاثات (طن) ومعييار الجودة البيئية (ملغم/ لتر) للملوثة الأول (I). وفقاً للحد القياسي من الفئة الثالثة (GB3838-2002) لمعييار جودة البيئة للمياه السطحية، كانت تركيزات TN و TP و COD على التوالي، 1 مجم/ لتر،

188- يانغ شون شوت، هوانغ كاي، لو شياو فانغ: "بحث حول إطار تحليل هيكل البصمة المائية وتحليل المدخلات والمخرجات في الصين". جريدة العلوم البيئية والتكنولوجيا، 2012.

0.2 مجم/ لتر، 20 مجم/ لتر. ويوضح هذا الحساب، بأن حمل التلوث المكافئ لـ TN هو أكبر حمل تلوث مكافئ من بين أنواع التلوث.

الجدول 3-5 تقدير خسائر TN و TP و COD من تربية الماشية والدواجن في

جميع أنحاء البلاد ومقاطعة خونان (2010)⁽¹⁸⁹⁾

التقديرات الوطنية	حجم خسائر طلب الأكسجين الكيميائي (10000 طن)	حجم خسائر إجمالي الفوسفور (10000 طن)	حجم خسائر إجمالي النيتروجين (10000 طن)	إجمالي المخزون في نهاية العام (رأس. سنة)
الأبقار	2545.5222	103.8093	505.8166	10626.4
الخيول والجمال	77.2148	3.4608	48.2333	702.7
الحمير	58.7699	1.8347	43.9090	639.7
البغال	24.7773	0.7735	18.5122	269.7
الخنازير	1277.1854	66.6236	272.2556	46460
الضأن	108.9530	29.5483	315.4271	28087.9
مجموع	4092.4229	206.0506	1204.1539	
تحول إجمالي مصادر الثروة الحيوانية	4507.57	236.11	1362.94	
مجموع حجم الخسائر	495.83	30.69	272.59	

189- بيانات مخزون الماشية في الجدول مأخوذة من الكتاب السنوي الإحصائي الريفي لعام 2011 (دار الإحصائيات الصينية للنشر، 2011) والكتاب السنوي الإحصائي للمناطق الريفية في خونان 2011.

تقدير مقاطعة خونان	حجم خسائر طلب الأكسجين الكيميائي (10000 طن)	حجم خسائر إجمالي الفوسفور (10000 طن)	حجم خسائر إجمالي النيتروجين (10000 طن)	إجمالي المخزون في نهاية العام (رأس. سنة)
الأبقار	104.2509	4.2515	20.7155	435.2
الخيول	0.4681	0.0210	0.2924	4.26
الحمير	0.0616	0.0019	0.0460	0.67
البغال	0.0165	0.0005	0.0124	0.18
خنازير	111.1932	5.8003	23.7029	4044.86
الضأن	1.9767	0.5361	5.7228	509.60
مجموع إجمالي الإنتاج	217.9670	10.6113	50.4920	
تحويل إجمالي مصادر الثروة الحيوانية	240.08	12.16	57.15	
مجموع حجم الخسائر	26.41	1.58	11.43	

في عام 2010، تجاوز أقصى حمل تلوث مكافئ في الصين الناتج عن استخدام الأسمدة الكيماوية وتربية المواشي والدواجن 9 تريليونات متر مكعب، وهو ما يقرب من 30 ضعف كمية المياه الزراعية المستخدمة. ويمكن ملاحظة أن عملية الإنتاج الزراعي قد تسببت في ضغوط كبيرة على البيئة الزراعية، وكان من الصعب امتصاص واستعادة التلوث بطريقة طبيعية، لذا التدخل السياسي الضروري هو السبيل الوحيد للسيطرة على مشكلة التلوث الزراعي غير النقطي ومعالجتها.

ثالثاً: تحليل قانون تطور انبعاثات الملوثات الزراعية الرئيسة غير النقطية في الصين

تعتقد الدراسات المعنية⁽¹⁹⁰⁾ أن متوسط النقاط القصوى النظرية للأسمدة الكيماوية ومبيدات الآفات والأغشية البلاستيكية الزراعية في الصين هي على التوالي، 53.37 كجم/مو، 1.6 كجم/مو، 2.91 مو. وفي حالة المعرفة غير عقلانية تماماً، فإن الحكم الأمثل لمدخلات العوامل للمزارعين سينحرف بعيداً عن النقطة النظرية المتطرفة في ظل حالة الاضطراب الموضوعي، وستصل مدخلات الأسمدة الكيماوية ومبيدات الآفات والأغشية البلاستيكية الزراعية إلى مستوى التوازن عند 37 كجم/مو و1.1 كجم/مو و1.9 مو، ولن يكون هناك بعد ذلك زيادة كبيرة في السرعة.

وباستخدام هذا المسار الفكري التحليلي في مقاطعة خونان، يتم إنشاء دالة إنتاج C-D التي تميز العلاقة بين مدخلات ومخرجات العوامل الزراعية، من أجل حل مشكلة تحسين الهدف غير الخطي للقيود غير الخطية، ومناقشة تغير عوامل المدخلات واتجاهات التنمية للتلوث الزراعي غير النقطي.

الجدول 4-5 مدخلات ومخرجات العوامل الزراعية في مقاطعة

خونان (2002-2010)⁽¹⁹¹⁾

السنة	المزارعون (10000 شخص)	نسبة مساحة الكارثة	إجمالي الطاقة الميكانيكية (kw)	نسبة مساحة الري	مدخلات الأغشية البلاستيكية (طن)	مدخلات المبيدات (طن)	مدخلات الأسمدة (طن)	المساحة المزروعة (ألف هكتار)	حجم الإنتاج الزراعي (10000 طن)
2002	2019.6	0.2046	24980879	0.6436	31078	86972	1843234	7779.22	3037.9
2003	1997.67	0.2472	26644540	0.6537	33484	95360	1883338	7731.24	3277.9
2004	1975.89	0.1174	29239260	0.6600	39111	109493	2031852	8188.67	3449.4
2005	1951.9	0.1929	31898640	0.6634	39899	113250	2098670	8336.37	3501.8
2006	1934.29	0.1514	34166123	0.6587	41860	114513	2121460	8531.93	3618.3
2007	1890.78	0.2292	36844291	0.6663	48700	109142	2198537	8536.44	3836.3

190- يانغ شون شون: "محاكاة الإدارة البيئية الريفية: تحليل المحاكاة لسلوك المزارعين". بكين: دار العلوم للنشر، 2012.

191- تم حساب البيانات الواردة في الجدول وفقاً للكتاب السنوي لإحصاءات المناطق الريفية في خونان (2004-2011) الذي جمعه فريق التحقيق الاقتصادي الريفي بخونان.

3742.7	7939.51	2233480	112750	49328	0.6685	40211398	0.2897	1877.91	2008
3936.4	8019.3	2316037	115352	50337	0.6741	4352939	0.1953	1867.33	2009
3970.9	8216.1	2365317	118762	50083	0.6683	46515488	0.2164	1861.85	2010

يوضح الجدول (4-5) بشكل مفصل مخرجات المنتجات الزراعية الرئيسية، ومدخلات العوامل المختلفة في مقاطعة خونان من 2002 إلى 2010. وفقاً للبيانات الواردة في الجدول، بلغ عدد مخرجات المنتجات الزراعية في الجدول 9 فئات: الحبوب، القطن، والبذور الزيتية، والقنب، وقصب السكر (دون بنجر السكر)، والتبغ، والشرنقة، والشاي والفاكهة؛ نظراً لعدم وجود بيانات عن مساحة الأراضي المزروعة بعد عام 2009، يتم حساب مساحة الأرض وفقاً للمساحة المزروعة، وتفتقر الأغشية البلاستيكية الزراعية إلى بيانات عام 2006، لذلك يتم حساب متوسط السنة السنوية وفقاً لبيانات الأغشية البلاستيكية؛ وعدم وجود بيانات عام 2007 لمساحة الحرث الآلي وبيانات عام 2006 لزيت الديزل الزراعي، وبالتالي، يتم تمثيل الطاقة الإجمالية للآلات الزراعية في نهاية العام وفقاً لمدخلات الآلات؛ ووفقاً لنسبة مساحة الري الفعلية وليس نسبة مساحة الري الفعالة ومساحة الأرض المزروعة (تم حساب مساحة الأرض المزروعة لعام 2010 وفقاً لقيمة عام 2009)، يتم تمثيل مدخلات موارد المياه؛ ووفقاً لمساحة الكوارث الطبيعية وليس نسبة المساحة المزروعة تعرض حالة الكارثة؛ وتمثيل مدخلات العمل ووفقاً لإجمالي عدد العمال الزراعيين بدلاً من إجمالي عدد موارد العمالة الريفية؛ وتحول مدخلات الأسمدة الكيماوية إلى أسمدة نقية. يتم إنشاء صيغة دالة الإنتاج C-D على النحو التالي، ويتم تحويل جميع أنواع وحدات المدخلات والمخرجات إلى أبعاد صغيرة:

$$Y = e^{\alpha_0} x_1^{\beta_1} x_2^{\beta_2} x_3^{\beta_3} x_4^{\beta_4} x_5^{\beta_5} x_6^{\beta_6} x_7^{\beta_7} x_8^{\beta_8}$$

$$\ln Y = \alpha_0 + \beta_1 \ln x_1 + \dots + \beta_8 \ln x_8$$

الصيغتان المذكورتان أعلاه هما دالة الإنتاج C-D وشكلها اللوغاريتمي، Y ناتج المنتجات الزراعية، كجم؛ α_0 هو ثابت الانحدار، x_1 إلى x_8 هي المنطقة المزروعة (مو)، مدخلات الأسمدة (كجم)، مدخلات المبيدات (كجم)، مدخلات الأغشية البلاستيكية (كجم)، نسبة الري (مساحة الري الفعلية/ مساحة الأرض المزروعة)، إجمالي الطاقة الميكانيكية (kw)، ونسبة منطقة الكارثة (منطقة الكارثة/ المنطقة المزروعة)،

الموظفون (الأشخاص)، وتنقسم β_1 إلى β_8 إلى مرونة الإنتاج من x_1 إلى x_8 . بالنسبة للشكل اللوغاريتمي لدالة الإنتاج، يتم إجراء الانحدار الخطي المتعدد في إطار (SPSS) الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، نظراً لانخفاض كمية بيانات السلاسل الزمنية، فعندما تكون 8 متغيرات مستقلة، فإن درجة الحرية صفر، لذلك، يتم تحديد 6 متغيرات مستقلة فقط للانحدار، ولا يندرج إجمالي الطاقة الميكانيكية والموظفين إلى معادلة الانحدار (لأنه من الصعب أن تعكس القوة الميكانيكية الإجمالية المدخلات الميكانيكية الفعلية لساعة العمل، ويجب أن يكون نفس العدد من الموظفين أكثر مثالية لساعات العمل). وفقاً لحساب SPSS16، يمكن الحصول على بيانات الجدول 5-5:

الجدول 5-5 معاملات انحدار دالة الإنتاج ونتائج الاختبارات

الإحصائية (طريقة الدخول القسري)

مشروع	نسبة مساحة الكارثة β_7	نسبة مساحة الري β_5	مدخلات الأغشية البلاستيكية β_4	مدخلات المبيدات β_3	مدخلات الأسمدة β_2	المنطقة المزروعة β_1	مصطلح ثابت α_0
معاملات الانحدار	0.003	1.447	0.213	-0.045	0.340	0.242	10.185
t قيمة	0.061	0.509	0.575	-0.120	0.458	0.514	0.893

من خلال الجدول 5-5، يمكن ملاحظة أنه في ظل طريقة الإدخال القسري لجميع المتغيرات المستقلة، يكون متوسط t الإحصائي منخفضاً، وغير قادر على تحقيق تأثير الانحدار المثالي. باستخدام الحذف العكسي والإدخال الأمامي، يتم استبعاد باستمرار المتغير المستقل بأقل قيمة t، وإضافة متغيرات مستقلة لا تقل بشكل كبير من قيم t للمتغيرات المستقلة الأخرى (المصطلح الثابت ليس مهماً ولا يمكن اعتباره مستبعداً)، لإرخاء مستوى الأهمية إلى 50% (حتى عند مستوى الأهمية 20%، من الصعب الحصول على معادلة الانحدار بأكثر من متغير مستقل واحد يلبي الشرط، ويعني مستوى الأهمية بنسبة 50% أيضاً أن نتائج الانحدار ليست كبيرة الأهمية العملية، ولغرض الحساب

التجريبي فقط في هذا القسم، بانتظار استكمال البيانات الإضافية لمزيد من التحديث)،
والحصول على معادلات الانحدار التالية:

$$Y = e^{9.235} x_1^{0.153} x_2^{0.309} x_4^{0.318}$$

وفي هذه المعادلة، عند مستوى الأهمية بنسبة 50%، يتم الاحتفاظ بثلاثة متغيرات مستقلة فقط للمساحة المزروعة، ومدخلات الأسمدة ومدخلات الأغشية البلاستيكية، أي إن المتغيرات الستة المستقلة قوية نسبياً في تفسير النمو الزراعي على الرغم من قوتها التفسيرية الضعيفة للمخرجات Y. وقد يزداد إنتاج المنتجات الزراعية في مقاطعة خونان مع زيادة المساحات المزروعة (معامل المحاصيل المتعددة) والمدخلات عالية الكثافة للأسمدة الكيماوية والأغشية البلاستيكية.

نظراً لتقلب سعر الشراء لعوامل الإنتاج المختلفة وسعر بيع المحاصيل المختلفة على نحو مستمر، وفقاً لنتائج أبحاث الدكتور "يانغ شون شون"، فإن القيمة القصوى للمساحة المزروعة، ومدخلات الأسمدة ومدخلات الأغشية البلاستيكية في مقاطعة هونان، ومتوسط سعر البيع من المحاصيل وعوامل الإنتاج (وفقاً لأسعار عام 1990) يتطلب حلها بشرط تعظيم الربح⁽¹⁹²⁾، من المفترض أن الحد الأعلى للمساحة المزروعة هو 2.4 مرة من مساحة الأرض المزروعة (أي إن معامل المحصول المتعدد يبلغ نحو 1 مرة من المتوسط الوطني)، ويتم تعيين الحد الأعلى لكثافة المدخلات للأسمدة الكيماوية والأغشية البلاستيكية لكل وحدة مساحة مزروعة (باستخدام عكس كثافة الإدخال لكل وحدة من الأراضي الصالحة للزراعة) كشرط قيد:

$$MAX \Pi = 0.85e^{9.235} x_1^{0.153} x_2^{0.309} x_4^{0.318} - 2.5 \cdot x_2 - 5.51 \cdot x_4$$

$$s.t. \quad x_1 \leq 1.3646 \times 10^8; \frac{x_2}{x_1} \leq 21; \frac{x_4}{x_1} \leq 0.85$$

تم حل المعادلة أعلاه MATLAB، أولاً: سيتم تحويلها إلى مشكلة تصغير، وإنشاء دالة الهدف M ملف fminc.m (ومن بينهم يجب استخدام 3 x) للإشارة إلى المتغير

192- يانغ شون شون: "محاكاة الإدارة البيئية الريفية: تحليل المحاكاة لسلوك المزارعين". بكين: دار العلوم للنشر، 2012.

المستقل x4):

f = myfun(x) الوظيفة

$$f = 2.5 * x(2) + 5.51 * x(3) - 10249.99 * x(1)^{0.153} * x(2)^{0.309} * x(3)^{0.318}$$

fmincst.m: كتابة ملف القيد غير الخطي

[c,ceq] = mycon (x) الوظيفة

$$c(1) = x(2)/x(1) - 21$$

$$c(2) = x(3)/x(1) - 0.85$$

$$ceq = 0;$$

إدخال الأوامر؛

$$[1 - 0.01 - 0.001] = \mathbf{A}$$

$$\mathbf{b} = [0; 0; 136460000]; \mathbf{A}, \mathbf{b} \text{ شروط القيد الخطي}$$

. [51083000; 2365719000; 123241500] : للقيمة الأولية، وفقاً لقيمة عام 2010 = x0

أصفار (3،1) : شروط غير سلبية lb=

$$[x, fval, exitflag, output, lambda] = fmincon(@fminc, x0, a, b, [], [], lb, [], @fmincst)$$

إن الحل الأمثل هو أن تكون المساحة المزروعة لكل المقاطعة 1.365*108، ومدخلات الأسمدة 2.87 * 109 كجم (زيادة قدرها 21.6% لعام 2010)، ومدخلات الأغشية البلاستيكية 1.16 / 108 كجم (زيادة نسبتها 127.45% لعام 2010)، وإنتاج المحاصيل الزراعية 4.61 / 1010 كجم (زيادة قدرها 16.12% لعام 2010). وتصل العوامل إلى الحد الأعلى لشروط القيد، أي في ظل ظروف الحسابات التجريبية، بسبب

المرونة العالية لمخرجات عوامل الإنتاج، وصعوبة عكس قيود تكاليف العوامل على مدخلات العوامل، وستشهد مقاطعة خونان نموًا كبيرًا في استخدام الأسمدة الكيماوية والأغشية البلاستيكية في المستقبل، وستؤدي زيادة مدخلات الأسمدة الكيماوية إلى مشاكل أكثر خطورة في التحكم في انبعاثات النيتروجين والفوسفور الزراعي، وقد تحافظ الأغشية البلاستيكية على فترة طويلة من النمو، وبعد الاستخدام العقلاني والعلمي وإعادة تدوير الأغشية البلاستيكية في المستقبل أمرًا بالغ الأهمية. وتوضح البيانات المذكورة أعلاه، أن القوة التفسيرية لمخرجات مدخلات عوامل الإنتاج الزراعية ليست قوية، ومرونة المخرجات المستخدمة لا تمتلك أهمية عملية كبيرة، لذا لا تزال هذه المشكلة بحاجة إلى مزيد من جمع البيانات والبحث.

رابعًا: إنشاء نظام الوقاية من التلوث الزراعي غير النقطي لحماية البيئة الإيكولوجية

لبناء نظام الوقاية من التلوث الزراعي غير النقطي، يجب أن ندرك تمامًا أهم خاصيتين أساسيتين للإنتاج الزراعي الصيني: أولاً: نموذج التنمية لصغار المزارعين تديره إدارة عائلة واحدة، والذي يتمتع بدرجة عالية من الحرية، والتشتت، والخصائص صغيرة النطاق، مما يؤدي إلى درجة منخفضة من تنظيم المزارعين، ونقص الوعي الجماعي، وسيستعصي تحقيق الوقاية والسيطرة الموحدة في ظل كفاح المزارعين دون عمل جماعي؛ ثانيًا: مع هجرة القوى العاملة على نطاق واسع إلى المدن والبلدات والعمل في قطاع الصناعات، وتقدم أعمار الكيان الرئيس للقوى العاملة الزراعية نحو الشيخوخة بشكل خطير، وقلّة الوعي بحماية البيئة، والاعتماد الكبير على الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية سهلة الاستخدام، وسيكون هناك ضعف في الاستعداد والقدرة على قبول المفهوم الجديد للزراعة "ذات التوجهين" وتطبيق التكنولوجيا الزراعية الجديدة "ذات التوجهين"⁽¹⁹³⁾؛ وبالتالي، فهو مشروع أنظمة رائدة معقد، يضم العديد من أصحاب المصلحة، ويشمل مجموعة واسعة من المجالات الإقليمية، ويصعب فيه الابتكار المؤسسي بشكل كبير، وفي بلد زراعي كبير مثل الصين، هناك حاجة كبيرة على المستوى الوطني إلى تنسيق وإنشاء نظام دعم قوي في إطار الهدف الاستراتيجي المتمثل في "بناء

193- وانغ أوو، جين شوتشن: "منع التلوث الزراعي غير النقطي: التجربة الدولية والتنوير". الزراعة العالمية، 2012 (1).

1- **نظام المالية العامة.** إفساح المجال كاملاً للدور الريادي للتمويل في الوقاية من التلوث الزراعي غير النقطي، وتحسين سياسات الدعم المالي للمنتجات الزراعية الخالية من التلوث، والأغذية الخضراء والأغذية العضوية من خلال المدفوعات التحويلية المالية من قبل الحكومة المركزية والمحلية، وإنشاء صناديق مالية خاصة، ودعم المشاريع، والائتمان التفضيلي، وإنشاء ضرائب ورسوم إيكولوجية زراعية، وإنشاء نظام مالي عام ثلاثي الأبعاد للوقاية من التلوث الزراعي غير محدد المصدر. وعلى أساس مدفوعات التحويلية المالية الحالية من الحكومة المركزية، فإن التخفيض المالي وقيود التنمية الناجمة عن الوقاية من التلوث الزراعي غير محدد المصدر في مناطق الوظائف الزراعية الإيكولوجية لحماية البيئة الإيكولوجية يعتبر بمثابة عامل مهم في حساب أموال المدفوعات التحويلية، وزيادة تمويل الحكومة المركزية من المدفوعات التحويلية المالية والإعانات المالية للوقاية من التلوث الزراعي غير النقطي في المجالات الوظيفية الرئيسة للزراعة، إنشاء صناديق خاصة للمدفوعات التحويلية للوقاية من التلوث الزراعي غير النقطي، وتقديم تعويضات للحكومة والحماية البيئية في مناطق الوظائف الزراعية الإيكولوجية، والمراقبة البيئية، وخسائر إغلاق وتحويل المؤسسات، والهجرة البيئية، وتعديلات الصناعة الإيكولوجية، وإنشاء مشاريع الري، وسلامة مياه الشرب وغيرها. بالإضافة إلى زيادة دعم مشاريع في مناطق الوظائف الزراعية الإيكولوجية، وتعويض مشاريع الحوكمة البيئية، وتعديل الهيكل الصناعي ومشاريع توفير الطاقة وخفض الانبعاثات، ومشاريع معالجة التربة، ومشاريع الحفاظ على التربة والمياه وغيرها. تعزيز الدعم الضريبي والائتماني، وصياغة سياسات ائتمانية تفضيلية للمجالات الوظيفية الرئيسة للزراعة، وزيادة الحوافز الضريبية ودعم سياسة الائتمان في الخدمات العامة وبناء البنية التحتية.

2- **نظام تعديل السوق.** بالإضافة إلى المدفوعات التحويلية النقدية العامة والتعويضات، يجب علينا تطوير آلية التسعير للمنتجات الزراعية البيئية

ونظام الاستخدام المدفوع للموارد الزراعية، وإنشاء نظام تعديل السوق على أساس القيمة البيئية الزراعية، وتعزيز الخدمة الاجتماعية الزراعية الإيكولوجية، وتقليل الضغط المالي الحكومي، وتوسيع قنوات التمويل لحماية البيئة الزراعية الإيكولوجية. ودفع معاملات حقوق الملكية في الموارد الزراعية البيئية، وتسريع زراعة أسواق تجارة الموارد الزراعية البيئية، وتعزيز بناء منصات تجارة الموارد الزراعية البيئية، وفتح أسواق العناصر الزراعية البيئية، واستكشاف تجارب التعويضات الموجهة نحو السوق، مثل حقوق استخدام (الحصول على) الموارد، وتداول حقوق الانبعاثات، وبرامج تجريبية لتجارة بالوعات الكربون والتوزيع المدفوع لمؤشرات انبعاثات الملوثات في المناطق، وإنشاء آلية معاملات للحصول على حق استخدام الموارد الإيكولوجية عن طريق التنازل ونقل الملكية والإيجار، من أجل الاستفادة من الموارد الزراعية الإيكولوجية، وتسويق عناصر البيئة الزراعية الإيكولوجية، وإضفاء الطابع الاجتماعي على صفقات المنتجات الزراعية الإيكولوجية. وفي إطار فرضية التحكم في الحجم الكلي للتلوث الزراعي غير محدد المصدر، استكشف تداول حقوق انبعاثات التلوث الصناعي مصدر النقطة والتلوث الزراعي غير النقطي، بالإضافة إلى صفقات حقوق انبعاثات التلوث الزراعي غير المحدد، وإنشاء مناطق تجريبية للتوزيع المدفوع لمؤشرات انبعاث الملوثات الزراعية في المناطق، والتنفيذ التدريجي لتجارة حقوق انبعاثات الإنتاج الزراعي تحت إشراف الحكومة، بحيث تعكس أسعار العوامل البيئية درجة ندرتها، وتشجيع مبادرة كيانات الإدارات الزراعية للبحث عن تقنيات وأساليب جديدة. تعزيز التشاور عبر الحدود بشأن الموارد البيئية، وإنشاء آلية توزيع مدفوعة الأجر وسوق "بيع وشراء" لاستخدام الموارد الزراعية الإيكولوجية في المناطق، وتوجيه وتشجيع التشاور الطوعي بين دعاة الحفاظ على البيئة والمستفيدين من البيئة الزراعية الإيكولوجية لتحقيق تعويض بيئي معقول. تطوير نظام خدمة وسيط السوق، وتحسين تمويل حقوق الملكية للموارد البيئية الزراعية، والتقييم، وتغيير المصادقة، وحل النزاعات وخدمات السوق الأخرى. تعزيز تدفق وتبادل المنتجات البيئية في مناطق الوظائف الزراعية الإيكولوجية، وتحقيق القيمة البيئية من خلال آلية السوق، وتعزيز وتطوير

حماية البيئة الزراعية الإيكولوجية. استكشف نظام الضرائب الخضراء، وتوجيه الشركات والجمهور للمشاركة في بناء التعويضات البيئية في مناطق الوظائف الزراعية الإيكولوجية، وتحقيق الالتزام العضوي بين القوة الدافعة للحكومة للتعويض البيئي وقوة مصدر السوق. دفع التعويض عن الأضرار البيئية الزراعية، وبالنسبة للأفعال التي تضر موارد البيئة الإيكولوجية، والتحقيق والمسألة وفقاً للقانون وجمع رسوم التعويض عن الموارد البيئية الإيكولوجية وفقاً لسعر السوق.

3- **نظام الدعم الفني.** توسيع الدعم العلمي والتكنولوجي للوقاية من التلوث الزراعي غير النقطي، ودعم التطور والابتكار العلمي والتكنولوجي للسيطرة على التلوث الزراعي غير محدد المصدر، ودعم الابتكار التكنولوجي في استصلاح الأراضي المزروعة وتوفير الطاقة والحد من الانبعاثات وغيرها، وتطوير تقنيات إنتاج قياسي خالية من التلوث وخضراء وعضوية، وتقنيات جديدة لحماية البيئة وتقنيات للطاقة الجديدة، وتعزيز تقنيات تشخيص التربة وتغذية النبات، وتقنيات اختبار التربة والتسميد الصناعي، وتسريع البحث والتطوير والترويج والتطبيق لتقنيات المبيدات الزراعية عالية الكفاءة ومنخفضة السمية، والمبيدات البيولوجية، والمبيدات النباتية، وتقنيات معالجة تلوث تربية المواشي والدواجن، وتقنيات إعادة التدوير لنفايات الأغشية الزراعية المصنوعة من القش، والتقليل المستمر من استخدام المبيدات الزراعية والأسمدة الكيماوية وتصريف الملوثات. تعزيز البحث حول نظام مؤشر الرصد الإحصائي للموارد الطبيعية والوقاية من التلوث الزراعي غير النقطي ونظام معايير جودة المنتجات الزراعية، وتحسين القدرة التقنية المراقبة على الوقاية من التلوث الزراعي غير النقطي بشكل فعال. التطوير السريع لنظام المراقبة الأوتوماتيكي لنوعية الأراضي والمياه في مناطق الوظائف الرئيسية للزراعة، وصياغة وتحسين نظام مؤشر المراقبة والتقييم لسلامة البيئة الإيكولوجية الريفية، وتوفير معلومات الرصد والتقييم الديناميكي في الوقت المناسب للتلوث الزراعي غير محدد المصدر، إنشاء نظام إصدار المعلومات الإحصائية تدريجياً وآلية للتنبؤ والإنذار المبكر للوقاية من التلوث الزراعي

غير النقطي غير النقطي وتحسين مستوى العلوم والتكنولوجيا ومستوى المعلوماتية للوقاية من التلوث الزراعي غير المحدد. على سبيل المثال مقاطعة خونان، في الوقت الحاضر، لا تزال المشكلة الرئيسة للمصدر الزراعي غير النقطي هي التخثث الناجم عن فقدان مغذيات النيتروجين والفوسفور، والإنتاج الزراعي هو المصدر الرئيس الذي يؤدي إلى خسائر النيتروجين والفوسفور، ومن بين مصادر الإنتاج الزراعي، يأتي نحو 70% من النيتروجين و50% من الفوسفور في مقاطعة خونان من استخدام الأسمدة الكيماوية والباقي من تربية المواشي والدواجن. تُعد معامل الزراعة المتعددة في مقاطعة خونان أعلى بكثير من المستوى الوطني، وبالتالي فإن التأثير السلبي للتطبيق عالي الكثافة للأسمدة الكيماوية على التربة يكون أكثر وضوحًا، ويُفقد النيتروجين والفوسفور المستخدمان في الأسمدة الكيماوية مع هطول الأمطار في الأراضي الزراعية، والرشح والجريان السطحي، وإذا تم استخدام الأساليب الهندسية، فمن الصعب تحقيق تأثيرات الردع والمعالجة الأفضل، وتكون التكلفة مرتفعة نسبيًا. وفيما يتعلق بتطبيق الأسمدة الكيماوية، يجب زيادة تعزيز اختبار التربة ونسبة التسميد، واستخدام الأسمدة الكيماوية بشكل معقول، وتعديل هيكل الأسمدة الكيماوية، وتحسين كفاءة استخدام الأسمدة الكيماوية. وفي الوقت الحاضر، لا يزال 70% من أصناف الأسمدة النيتروجينية عبارة عن اليوريا في مقاطعة خونان، ويحتل عامل انبعاث النيتروجين لليوريا المرتبة الأولى بين العديد من الأسمدة النيتروجينية، ويمكن إيلاء الاهتمام على تقليل نسبة اليوريا في استخدام الأسمدة النيتروجينية، أو توجيه المزارعين لاستخدام مثبطات اليوريا في الوقت نفسه لتقليل تحليل اليوريا، وتحسين معدل الاستفادة من النيتروجين. بالنسبة لتربية المواشي والدواجن، بالمقارنة مع استخدام الأسمدة في الأراضي الزراعية، يمكن لتربية المواشي والدواجن أن تحقق تحويل المصدر غير المحدد إلى المصدر المحدد من خلال التدابير التقنية من أجل تحقيق الإدارة الفعالة، ويجب تعميم أسلوب التربية المركزية والمعالجة المركزية والاستخدام الشامل، والقيام وإدارة السماد العضوي بشكل جيد، وخاصة تخزين البراز وإعادة البراز إلى الحقل. ثانيًا: ينبغي تعزيز بناء البنية التحتية لحماية البيئة الريفية، وبناء مرافق معالجة مياه

الصرف الصحي والنفايات المنزلية المركزية أو اللامركزية في الريف وفقاً لخصائص التوزيع القروي، وتعتبر مياه الصرف الصحي في المناطق الريفية عضوية نسبياً وغنية بموارد الأرض، وتفضي إلى اعتماد تقنية معالجة بيولوجية منخفضة التكلفة مثل معالجة الأرض وغيرها.

4- **نظام المشاركة الاجتماعية.** إن الوقاية من التلوث الزراعي غير محدد المصدر هو مشروع منهجي للمجتمع بأسره، ولا يمكن دفع عملية حماية البيئة الريفية الإيكولوجية وإدارتها إلا من خلال المشاركة الواسعة للمجتمع بأسره. ومن خلال مشاركة المواطنين والمنظمات الاجتماعية والجماعات المجتمعية في الخطط الحكومية، وتأثيرات طرق إنتاج المؤسسات، ومساعدة أولئك المتضررين من البناء الزراعي البيئي وغيرها من أشكال المشاركة في الوقاية من التلوث الزراعي غير محدد المصدر، يمكن إفساح المجال لدور القوى الاجتماعية في منع ومكافحة التلوث الزراعي غير محدد المصدر وتعزيز التنشئة الاجتماعية للوقاية من التلوث الزراعي غير المحدد. وتأسيس صندوق منع التلوث الزراعي غير النقطي للمنافع العامة، وتعبئة حماس القوى الاجتماعية بشكل كامل، والتقدم بطلب للحصول على دعم الصندوق الدولي لحماية البيئة الخضراء. وإفساح المجال كاملاً لدور وسائل الإعلام الموجه للرأي العام، واعتبار أضرار وأسباب التلوث الزراعي غير محدد المصدر، بالإضافة إلى معايير المنتجات الزراعية الخالية من التلوث، ومعايير الأغذية الخضراء والعضوية وتكنولوجيا إنتاجها محتويات هامة، وتطوير التعليم المعرفي للبيئة الزراعية الإيكولوجية والدعاية لمنع التلوث الزراعي غير محدد المصدر، وتحسين توعية المجتمع بأسره، والوعي البيئي وإدراك أهمية المشاركة. استخدام المنظمات الاجتماعية لتقديم المساعدة الفنية والقانونية للوقاية والتقاضي من التلوث الزراعي غير محدد المصدر والتقاضي، وتوفير الاستشارات والخدمات الوسيطة للسلوك معاملات السوق لانبعاثات الملوثات الزراعية. ومن خلال مشاركة المواطنين والمنظمات الاجتماعية في جلسات الاستماع الحكومية حول منع ومكافحة التلوث الزراعي غير محدد المصدر، يمكن المشاركة في صياغة سياسات التعويض وأنظمة المساءلة المعنية، مما

يعكس مطالب الناس للوقاية من التلوث الزراعي غير النقطي. ومن خلال مشاركة المواطنين والمنظمات الاجتماعية في تقييم الأداء والإشراف على منع التلوث الزراعي غير النقطي، وتعزيز التحسين المستمر لسياسات الوقاية من التلوث الزراعي غير محدد المصدر.

5- **نظام الضمان المؤسسي.** يعد تعزيز التصميم عالي المستوى، وإنشاء نظام لمنع التلوث الزراعي غير النقطي عملاً رائدًا يحتاج إلى تخطيط منهجي ودراسة شاملة. وتحدد الإدارات الوظيفية للحكومة المركزية وحكومات المقاطعات مناطق الوظائف الرئيسة للزراعة، وتوضح الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل، وإصدار السياسات والإجراءات ذات الصلة، وتأسيس خطة موحدة لحماية البيئة الريفية الإيكولوجية ونظام تقييم البيئة الزراعية. أصبحت صياغة المعايير المحددة للوقاية من التلوث الزراعي غير محدد المصدر جزءًا مهمًا من خطة التنمية الزراعية للحكومة على جميع المستويات، وتعزيز حماية البيئة الزراعية والبناء البيئي، وصياغة وتعزيز القوانين والسياسات المعنية، وتطوير نظام تقييم الجودة والسلامة للمنتجات الزراعية، وإنشاء نظام تقييم الأثر البيئي ونظام الإنتاج النظيف لعملية إنتاج المنتجات الزراعية، وتعزيز نظام العلامات البيئية للمنتجات الزراعية، بحيث تكون هناك قوانين معتمدة وملزمة للوقاية من التلوث الزراعي غير النقطي. تعزيز قوة تطبيق وتنفيذ القانون، والتفتيش والمراقبة والتقييم والمساءلة وسيادة القانون والسياسات المعنية بالوقاية من التلوث الزراعي غير النقطي، والترويج المستمر لإضفاء الطابع المؤسسي والقانوني على الوقاية من التلوث الزراعي غير النقطي.

6- **نظام الإدارة الإدارية.** ابتكار آلية إدارة حماية البيئة الإيكولوجية الريفية للتكامل الحضري الريفي، ودمج مسؤولية الوقاية من التلوث الزراعي غير النقطي والسيطرة عليه في نظام التقييم والفحص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للحكومة على جميع المستويات، وإنشاء آلية مستقلة لحماية البيئة الإيكولوجية الريفية للقرويين، وتعزيز الإشراف المتبادل والقيود

المتبادلة بشأن الوقاية من التلوث الزراعي غير محدد المصدر من خلال اللوائح القروية واتفاقيات يلتزم بها القرويون، وتشكيل آلية عمل تحت قيادة حكومية موحدة، وتقسيم العمل والمسؤوليات على الإدارات المعنية، ومشاركة المجتمع بأسره. إنشاء نظام إدارة منع والسيطرة على التلوث الزراعي غير محدد المصدر، وتأسيس وكالة مناقشة وتنسيق الوقاية من التلوث الزراعي غير النقطة للإدارات الحكومية المعنية على جميع المستويات، وتشكيل نظام إدارة منسق للوقاية من التلوث الزراعي غير النقطة عبر الأقاليم. إنشاء منصة تنسيق إدارية، وتعزيز التعاون والتبادل في مجال الوقاية من التلوث الزراعي غير النقطة، وتشجيع تعاون الوقاية المشتركة والتحكم المشترك عبر المناطق الإدارية في مجال حماية الموارد البيئية الزراعية ومنع التلوث الزراعي غير النقطة، ودفع التبادلات والتعاون عبر الأقاليم من خلال النشرات الإعلامية، والاجتماعات المشتركة، والرصد المشترك لحالات الطوارئ ونشر المعلومات المنسق بشأن الوقاية من التلوث الزراعي غير النقطة؛ وتوجيه وتشجيع المناطق المستفيدة ومناطق حماية البيئة الزراعية الإيكولوجية لإقامة تعاون أفقي وعلاقة تعويض منافع العلاقات من خلال المشاورات الطوعية.

الفصل الرابع

بناء نظام الوقاية والحد من الكوارث القائم على

مشاريع حفظ مياه الأراضي الزراعية

لقد شهد فهم الأوساط الأكاديمية لمشاكل الكوارث عملية تطوير بحثية انطلقت من "العوامل المسببة للكوارث"، ثم "العوامل المؤدية للكوارث" و"الكيانات المتضررة من الكوارث" ثم "الكوارث الشاملة"، واعتبرت الأنشطة البشرية جزءاً مهماً من نظام الكوارث الطبيعية، ولها تأثيرات "كبيرة" و"صغيرة" على ظروف الكوارث الطبيعية. تتشكل ظروف الكوارث الطبيعية الزراعية من تفاعلات الاقتران بين بيئة حاملة الكوارث (البيئة الطبيعية)، والعوامل المسببة للكوارث (جميع أنواع الكوارث) والكيانات المتضررة من الكوارث (الإنتاج الزراعي والمزارعون)، في ظل ظروف نقص الفهم والقدرة على التحكم في العوامل المسببة للكوارث، فإن تحسين استقرار بيئة حاملة للكوارث وتقليل قابلية التأثير والقدرة على التعافي للكيانات المتضررة من الكوارث، أصبح وسيلة فعالة لحل الأضرار الناجمة عن الكوارث (كوارث الفيضانات والجفاف بشكل رئيس). لذلك، في عملية التحول في أساليب التنمية الزراعية وبناء عملية نظام الإنتاج الزراعي "ذي التوجهين"، يجب التركيز على تحسين قدرة التنمية الزراعية المستدامة، وبناء نظام الوقاية والتقليل من الكوارث الزراعية القائم على مشاريع حفظ مياه الأراضي الزراعية، والحد من تعرض الإنتاج الزراعي والمزارعين للكوارث الطبيعية الزراعية، وتحسين كفاءة ومستوى الإنتاج الزراعي الصيني في التعامل مع جميع أنواع الكوارث الطبيعية.

ثانياً: تاريخ وواقع مشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية في الصين

بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية، مرت مشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية بخمس مراحل تطور: فترة استعادة مشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية منذ تأسيس الصين الجديدة وحتى عام 1955، وفترة التنمية المستدامة لمشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية من عام 1953 إلى نهاية السبعينيات، وفترة ركود مشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية من أواخر السبعينيات إلى أواخر الثمانينيات، وفترة التحولات في نظام مشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية في أوائل التسعينيات، وفترة تشكيل النمط الحالي لمشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية منذ منتصف التسعينيات⁽¹⁹⁴⁾. بعد تأسيس الصين الجديدة، أولت الدولة أهمية كبيرة لإنشاء مشاريع الري، والوقاية من مخاطر المياه. ففي عام 1950، عقدت وزارة الزراعة مؤتمر عمل حول مشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية، والذي حدد توجهات مشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية على النحو التالي: "تعبئة الجماهير على نطاق واسع، واستعادة وتجديد وتنظيم مشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية بقوة، ودعم تحسين مؤسسات الإدارات الأساسية، وتقوية إدارات الري، وتحقيق الاستخدام الرشيد تدريجياً وإنشاء وتحسين الأنظمة المختلفة".

لقد استثمرت الجماهير الكبيرة من المزارعين في مشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية على نطاق واسع وحماس كبير. من ناحية، قاموا بإجراء إصلاحات واسعة لمشاريع الري والصرف الأساسية، ومن ناحية أخرى، قاموا على نطاق واسع ببناء مجموعة من مشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية صغيرة النماذج. ومن شتاء عام 1949 إلى ربيع عام 1953، تم بناء وتجديد أكثر من 6 ملايين من البرك والسدود الصغيرة، وحفر أكثر من 800 ألف بئر، وإقراض أكثر من 500 ألف عربة نقل للمياه تعمل بقوة الإنسان والحيوان، وتركيب مضخات بأكثر من 30 ألف قوة حصان، وترميم وإنشاء أكثر من 280 مشروعاً كبيراً للري والصرف. بالإضافة إلى ذلك، تحسين إدارة الري، حيث تم توسيع أكثر من 56 مليون مو من مساحة الري⁽¹⁹⁵⁾. بعد مرحلة

194- تانغ تشونغ، لي تشونغ مين: "التحليل الاقتصادي لغياب الاستثمار في مشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية بعد انطلاق سياسة الإصلاح". قضايا الاقتصاد الزراعي، 2005.

195- يانغ شو: "بحث حول التغيرات في مشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية في الصين المعاصرة". شيانينغ: جامعة الشمال الغربي للعلوم وتكنولوجيا الزراعة والغابات، 2008.

الانتعاش لمشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية، دخلت جميع أنحاء البلاد فترة الذروة لمشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية، ولكن في الوقت الذي تمت صياغة مؤشرات تنمية عالية للغاية لمشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية، كانت الدولة مقيدة بمستوى التنمية الاقتصادية المنخفض الذي لا يستثمر الكثير من رأس المال والموارد المادية، وبحاجة إلى الاعتماد على المشاركة النشطة للجماهير لتحقيق ذلك، لأن الغالبية العظمى من المزارعين قد شاركوا في التعاونيات الريفية في ذلك الوقت، وتولت التعاونيات والكومونات الشعبية لاحقاً المهمة الرئيسة لبناء البنية التحتية للحفاظ على المياه، وتم بناء بعض مشاريع الحفاظ على المياه الأكبر والأكثر أهمية خلال هذه الفترة.

بعد الثمانينيات، انسحبت الحكومة بشكل أساسي من توريد السلع الريفية المحلية العامة، وبدأت آلية "التجميع" الأصلية للمنافع العامة الريفية تفقد وظيفتها تدريجياً، كما خفضت الدولة استثماراتها في مشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية، وهذا جعل المرحلة الثالثة من مشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية شبه راكدة. تعتمد مشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية في هذه المرحلة بشكل أساسي على طريقة التعاقد لجميع أنواع المشاريع، وفي حالة تحديد ملكية المشروع، تكون محطة إدارة الحفاظ على المياه في المنطقة (البلدة) (أو موظفو مشاريع الحفاظ على المياه) هي المسؤولة عن التعاقد. ويمكن أن يكون المتعاقد مزارعاً أو متخصصاً في الحفاظ على المياه؛ وكيانات إدارة التشغيل هي أسرة متحدة، أو مجموعة صغيرة أو ائتلافات، أو يمكن الاعتماد على المشاريع أو القرى كوحدات لإنشاء مراكز خدمات الري موحدة للتشغيل والإدارة.

ونظراً لركود المرحلة الثالثة من مشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية، ظهرت بعد التسعينيات تدريجياً مشاكل نقص إمدادات مرافق الحفاظ على المياه وتضاؤل الصيانة في مختلف المناطق، كما أدركت الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات على جميع المستويات أيضاً خطورة المشكلة، وأصدروا سلسلة من السياسات المتتالية، موضحة أن العمل التطوعي غير المأجور للمزارعين هو القنوات الرئيسة للبناء الأساسي لمشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية.

على سبيل المثال، في عام 1991، صاغ مجلس الدولة "اللوائح الخاصة بإدارة النفقات

التي يتحملها المزارعون وخدمات العمل"، وجمعت "العمالة المتراكمة"، ونص قانونياً على مسؤوليات والتزامات المزارعين، وحدد القنوات الرئيسة للعمل التطوعي غير المأجور للمزارعين في مشاريع البنية التحتية للمحافظة على المياه في الأراضي الزراعية، ونص على أن تنهي كل قوى عاملة ريفية أيام العمل الخاصة بها سنوياً في البنية الأساسية مشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية، وبالتالي عززت بناء وترميم مشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية. مع الإنجازات التدريجية في تحسين سياسات الضرائب والرسوم الريفية، شهدت الأشكال التنظيمية الأساسية وطريق التمويل وآليات نظام الاستثمار لبناء مرافق حفظ مياه الأراضي الزراعية وحفظ المياه تغييرات عميقة.

لقد ساهم الارتباط المباشر بمحتوى إصلاح سياسات الضرائب والرسوم الريفية والبنية الأساسية لمرافق حفظ مياه الأراضي الزراعية، في إلغاء الأعمال المتراكمة والإلزامية للعمال التي كان مطالباً بها العمال في الماضي، وتغيير طرق الاستبقاء⁽¹⁹⁶⁾، وتطبيق نظام "اعتماد كل حالة على حدة" للبنية الأساسية لمرافق حفظ مياه الأراضي الزراعية، تحديد الحد الأعلى لمبلغ التمويل السنوي لكل شخص. ومن المنظور الشامل وطويل الأجل، إن إدخال إصلاح سياسات الضرائب والرسوم الريفية تعديلات كبيرة على مشاريع الحفاظ على مياه الأراضي الزراعية، قد ساهم في إحداث تغييرات جوهرية وحقق قفزة نوعية في تعزيز مشاريع البنية التحتية للمحافظة على المياه في الأراضي الزراعية. في الوقت الحالي، تحت توجيهات الحكومة المركزية المتمثلة في "الصناعة تغذي الزراعة"، و"المناطق الحضرية تدعم المناطق الريفية" و"وهب المزيد ونيل القليل" تم تغيير مفاهيم أساليب التنمية الزراعية، وزادت الحكومة المركزية بشكل كبير من استثماراتها في "الزراعة والمناطق الريفية والمزارعين".

بالإضافة إلى زيادة الاستثمار المالي في الإنتاج الزراعي، شجعت الدولة أيضاً الفلاحين على التنفيذ الفعال في بناء مرافق الحفاظ على المياه في الأراضي الزراعية التي تستفيد

196- هو شكل من أشكال توزيع الدخل التشغيلي داخل المنظمات الاقتصادية الجماعية القروية، مما يعكس العلاقة الاقتصادية بين الأعضاء والشركات والتجمعات، ويشمل بشكل أساسي صناديق الادخار وصناديق الرفاه العام ورسوم الإدارة. يستخدم صندوق الادخار للبناء الأساسي للأراضي الزراعية والحفاظ على المياه، والتشجير، وشراء الأصول الثابتة المنتجة وإنشاء المشاريع الجماعية. ويستخدم صندوق الرفاه العام لدعم الأسرة المكونة من خمسة أفراد، وإعانة الأسر في حالات العسر الشديد، والرعاية الطبية التعاونية وغيرها من تعهدات الرعاية الجماعية. الرسوم الإدارية، المستخدمة لتعويض كوادرات القرية ونفقات الإدارة. (المترجم)

منها بشكل مباشر، وتعميم الممارسة الفعالة لمستخدمي المياه من المزارعين المشاركين في إدارة الري، واعتماد النموذج من الحوافز والإعانات لتعبئة حماس المزارعين لبناء مشاريع صغيرة للري والحفاظ على المياه. بالإضافة إلى ذلك، عملت الحكومة بنشاط على توجيه وتشجيع القوى الاجتماعية للمشاركة في بناء مرافق الحفاظ على المياه في الأراضي الزراعية، مما أدى إلى تحسن كبير في قدرة ومستوى الوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها في الإنتاج الزراعي. وبعد المؤتمر الوطني السادس عشر للحزب وحتى عام 2008، تم استثمار 384.7 مليار يوان في البنية التحتية للحفاظ على المياه على مستوى البلاد، وحقت بناء مشاريع الحفاظ على المياه الرئيسة القائمة على تسخير نهر تشا خوي تقدمات كبيرة وجلبت فوائد كثيرة. وفي الوقت نفسه، تمت معالجة المشاكل الخطيرة 2381 خزاناً، وتسريع وتيرة معالجة المشاكل الخطيرة لخزانات المياه بشكل كبير؛ وتثبيت أكثر من 1800 كيلوواط من الطاقة الكهرومائية الجديدة في المناطق الريفية، الأمر الذي ساهم في حل مشكلة الكهرباء التي يعاني منها 7 ملايين شخص دون كهرباء، ودعم إعادة توطين الخزانات لأكثر من 22 مليون مهاجر⁽¹⁹⁷⁾ في وقت لاحق⁽¹⁹⁸⁾. والحد من كوارث الفيضانات على مساحات الأراضي الزراعية التي بلغت 164 مليون مو، وخفضت الخسائر الناجمة عن كارثة الفيضانات بمقدار 421.3 مليار يوان، وخفض عدد السكان المتضررين بمقدار 92 مليون شخص؛ ومكافحة التراكم المبكر لاستعادة فقدان 223 مليار كيلوجرام من الحبوب و193.9 مليار يوان من المحاصيل النقدية، وحل مشكلة مياه الشرب المؤقتة لـ141 مليون شخص و110 ملايين رأس من الماشية الكبيرة⁽¹⁹⁹⁾.

197- إعادة توطين مشروعات المياه، هم أشخاص يجب نقل إقامتهم إلى أماكن أخرى بسبب احتياجات مشاريع الحفاظ على المياه وفقاً للترتيبات الحكومية، ويطلق عليهم أيضاً إعادة توطين الخزانات.

198- تشو يونغ فانغ: "بحث حول مشاكل إمدادات مشاريع الحفاظ على المياه في الريف الصيني". جينان: جامعة شانغونغ، 2008

199- لي كون: "التنفيذ الكامل لروح مؤتمر العمل الريفي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني وتسريع تطوير وإصلاح صيانة مشاريع الحفاظ على المياه الريفية في الصين"، مجلة الحفاظ على المياه في الصين، 2008.

الجدول 5-6 مناطق التوزيع وأشكال مخاطر الأرصاد الجوية

الزراعية الرئيسة في الصين⁽²⁰⁰⁾

الاسم	المناطق الأساسية والضحايا	أشكال الضرر الرئيسة
أضرار الجفاف	يقع في جميع أنحاء البلاد، يحدث جفاف خطير في فصل الربيع في الشمال، والعديد من حالات الجفاف في فصل الصيف بين حوض نهر اليانغتسي وجيانغنان وجيانغ هواي. الأرز والقمح والذرة وفول الصويا والقطن والغابات وغيرها.	لا تسقط أمطار لفترات طويلة أو هطول أقل، لا تستطيع المحاصيل امتصاص كمية كافية من الماء، مما يؤدي إلى بطء النمو، والذبول، والموت الجاف، والجفاف الخطير يجعل نهر الآبار جافاً، ونقص مياه الشرب البشرية والحيوانية.
أضرار الإغراق	الروافد الوسطى والسفلى لنهر اليانغتسي وجنوب الصين وشمال الصين وشمال شرق ومناطق أخرى. الأرز والقمح واللفت والذرة وفول الصويا والذرة الرفيعة والدخن وغيرها.	مياه الأمطار مركزة للغاية، والمياه الجوفية، يتم إنتاج مواد سامة في التربة تضر بنظام الجذر، وتجعل الأوراق حمراء، وبطء النمو، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج.
أضرار الصقيع	شمال غرب، شمال، شمال شرق، شرق، وسط وجنوب الصين. القمح الشتوي، القطن، الذرة، الأرز، البطاطا الحلوة، الخضروات والفواكه.	خلال الفترة الدافئة، تنخفض درجة الحرارة للتربة وسطح النبات والطبقة القريبة من السطح إلى أقل من ٠ درجة مئوية في وقت قصير، مما تسبب في تكوين بلورات ثلجية في مستوى ماء النبات، وجفاف الخلايا وتصلب غرواني البروتوبلاست، وموت المحاصيل.
أضرار التجميد	شمال غرب، شمال الصين، شرق الصين، وسط وجنوب الصين. القمح الشتوي، اغتصاب البذور الزيتية، الخضروات والعنب، الحمضيات شبي بلانكو، كاميليا أوليفيرا أبيل (زيت الشاي الأخضر)، أشجار الشاي والغابات الاقتصادية الأخرى.	تحت موجة المد البارد القوي في فصل الشتاء، تنخفض درجة الحرارة بشكل حاد إلى أقل من ٠ درجة مئوية، مما يؤدي إلى تجمد جسم النبات أو فقدان جميع الأنشطة الفسيولوجية، ويسبب الموت الجزئي أو الكلي للنبات على الأرض.

200- ليو لينغ، شايتشو، باي مينغ مينغ: "التوزيع الإقليمي والتدابير المضادة لكوارث الأرصاد الجوية الزراعية الرئيسة في الصين". مجلة الكوارث الطبيعية، 2003.

أضرار البرد	تحدث في جميع أنحاء البلاد، وفي الأيام الأكثر برودة في هضبة تشينغهاي - التبت وجبال تشيليان شديدة البرودة، تعرض المحاصيل الصيفية والخريفية وأشجار الفاكهة للإتلاف وموت الماشية.	تخطيط المحاصيل وقتل الماشية، وتدمير الدفيئات والأكواخ البلاستيكية والمنازل.
الرياح الساخنة الجافة	خان وخبي وشاندونغ وآنهوي وشانشي وشنشي ونيغشيا وشمال جيانغسو وممر خهشي بمقاطعة قانسو، وحوض تولوفان بمقاطعة شينجيانغ.	درجة حرارة عالية، رطوبة منخفضة مصحوبة برياح معينة، فقدان الماء بالنتج، إمداد الجذور بالماء غير كاف، وتذبل الأوراق، وتتحول الوصلات إلى اللون الأبيض وتموت المظلات.
النضوج القهري لمحصول الأرز تحت درجات الحرارة المرتفعة	الأرز المبكر والمتوسط في الروافد الوسطى والسفلى لنهر اليانغتسي وجنوب الصين.	يؤثر على الإزهار والتلقيح، ويقلل من معدل إنبات البذور، تعمل درجة الحرارة المرتفعة أثناء التلين على تسريع شيخوخة الجذور والأوراق وتقليل وزن الحبوب.

ثالثاً: بناء نظام تقييم للوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها جوهره مشاريع الحفاظ على المياه في الأراضي الزراعية

إن بناء نظام الوقاية من الكوارث الزراعية والتخفيف من حدتها في الصين له أساس معين بعد سنوات عديدة من التنمية، فلا يزال هناك العديد من أوجه القصور، والتي تتجلى بشكل رئيس في نقص الاستثمار في إنشاء البنية التحتية للحفاظ على المياه وترميم المرافق القديمة؛ وضعف قدرات مراقبة الكوارث الزراعية والإنذار المبكر والتنبؤ بها؛ وضيق تغطية التأمين ضد الكوارث الزراعية؛ ونقص الإدارة الزراعية الأساسية والموظفين التقنيين، وقلة الابتكار في أنظمة وآليات الوقاية من الكوارث الزراعية والتخفيف من حدتها. مع التغيرات الهائلة في نظام المناخ العالمي وتزايد المناطق المتضررة من الكوارث الزراعية في الصين بشكل مستمر، فضلاً عن التحولات في أساليب التنمية الزراعية، وتعزيز البناء الزراعي "ذي التوجهين" بشكل مستمر،

وضرورة تعجيل بناء مرافق حفظ المياه الزراعية القائمة على الوقاية من كوارث الفيضانات والجفاف وتأسيس نظام الوقاية من الكوارث والحد من عواقبها. وفي الوقت نفسه، من الضروري صياغة خطط تقنية علمية ومعقولة للوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها من أجل توفير الأساس العلمي لصنع القرار المتعلق بالوقاية الفعالة من الكوارث ومقاومتها، وممارسة الإنتاج للإنقاذ الذاتي بعد وقوع الكوارث.

1- المبادئ الأساسية لتأسيس نظام تقييم الوقاية والحد من الكوارث الزراعية

يُعد مستوى الوقاية والحد من الكوارث الزراعية عاملاً هاماً لقياس قدرة التنمية الزراعية المستدامة العالية والمنخفضة، ويجب أن يكون نظام مؤشر الوقاية والحد من الكوارث الزراعية قادراً على القياس بشكل علمي لمستوى تحمل ومقاومة الكوارث في المناطق، وهذا الأمر يتطلب تصميم نظام مؤشر علمياً ومعقولاً، لذلك يتبع بناء نظام المؤشر المبادئ التالية:

المبدأ العلمي. إن المطلب الأساسي لنظام مؤشر التقييم للوقاية والحد من الكوارث الزراعية هو المطلب العلمي، والريف عبارة عن منطقة تجمع للاقتصاد والسكان والثقافة، تتأثر على نطاق واسع بالعوامل الطبيعية، وهو كيان ضخم يتحمل الكوارث، وتكلفة أي قرار خاطئ خسارة فادحة، وبناءً على ذلك، يجب أن يكون مؤشر تقييم الوقاية والحد من الكوارث الزراعية أكثر علمياً.

مبدأ الجدوى. إن الغرض من إنشاء نظام مؤشر التقييم للوقاية والحد من الكوارث الزراعية، هو إجراء تقييم خاص لقدرات الاستجابة لحالات الطوارئ للكوارث الزراعية، من أجل تحقيق الغرض من تحديد القدرات الإدارية للوقاية والحد من الكوارث الزراعية. لذلك، يجب أن يكون تصميم نظام المؤشر قادراً على تحقيق هدف تقييم النتائج المتوقعة، ويتطلب قابلية تشغيل قوية للغاية.

مبدأ التسلسل الهرمي. يتم تقسيم ذلك إلى مستويات مختلفة وفقاً للشروط المحددة للمؤشرات المختارة، وتعكس بشكل حقيقي ودقيق مدى تعقيدات نظام مؤشر التقييم. **مبدأ المرونة.** نظراً لوجود اختلافات إقليمية في طرق الإنتاج الزراعي، وعناصر

الموارد الزراعية وغيرها، فإن المؤشرات التي يمكن أن تشارك في تقييم الوقاية والحد من الكوارث الزراعية ستكون لها أيضًا اختلافات إقليمية مناسبة، الأمر الذي يتطلب إيلاء الاهتمام الكامل للاختلافات الإقليمية والدمج بين الشروط المحددة والتكيف مع الظروف المحلية والتصميم المرن عند اختيار مؤشرات التقييم وبناء نظام مؤشر التقييم. خاصة بالنسبة لأنواع الكوارث المختلفة، يجب اختيار مؤشرات التقييم المختلفة أو تعيين الأهمية النسبية المناسبة للمؤشرات وفقًا لتأثيرها المتنوع، وتأثير الاختيار المختلف لمؤشرات التقييم الرئيسة على نتائج التقييم النهائية.

مبدأ ديناميكي. إن قدرة الاستجابة لحالات الطوارئ للكوارث الزراعية ستتغير مع تطور الزراعة على نطاق زمني، ويعزى ذلك إلى أن التنمية الزراعية عملية ديناميكية تتطلب تقييم مستوى الوقاية والحد من الكوارث الزراعية، والقدرة على الإدارة من منظور ديناميكي.

2- المحتوى الرئيس لبناء نظام الوقاية والحد من الكوارث

تقترح الخطة الخمسية الثانية عشرة التعزيز الشامل لبناء البنية التحتية للمحافظة على المياه في الأراضي الزراعية، وتحسين آلية نظام الصيانة لإنشاء وإدارة المرافق؛ وتسريع التحول الكامل لمشاريع الري الكبيرة والمتوسطة، ومحطات ضخ الري والصرف، وبناء عدد من مناطق الري في الوقت المناسب في المناطق الغنية بالتربة والموارد المائية؛ ضخ الصرف الصحي، وبناء عدد من مناطق الري الجديدة في الوقت المناسب في مناطق غنية بالتربة والموارد المائية؛ بناء مشاريع مصادر المياه لمقاومة الجفاف بشكل جيد، والتركيز على بناء مشاريع الحفاظ على المياه في الأراضي الزراعية ذات مساحات صغيرة في المقاطعات الرئيسة، وتطوير مرافق حفظ المياه المصغرة في المناطق الريفية؛ تعزيز بناء المشاريع للحقول القائمة على مرافق الحفاظ على المياه في الأراضي الزراعية، وإصلاح الحقول ذات الإنتاجية المتوسطة والمنخفضة، وبناء أراضٍ زراعية -على نطاق واسع- ذات معايير عالية للحماية من الجفاف والفيضانات وغيرها؛ واتخاذ ترتيبات شاملة لتعزيز بناء مشاريع الحفاظ على المياه في الأراضي الزراعية وتأسيس نظام

1- بناء المشاريع القائم جوهرها على الحفاظ على المياه والوقاية والحد من الكوارث. من الضروري تعزيز إدارة الأنهار والبحيرات الكبيرة، وأيضاً إدارة الروافد الهامة والبحيرات والأنهار الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتعزيز قدرة الزراعة على مقاومة الكوارث الطبيعية، وتحسين قدرة ضمان إمدادات المياه للزراعة. تحسين نظام تخصيص الموارد المائية الوطني، وتسريع بناء مشاريع نقل المياه عبر الأحواض ومشاريع مصادر المياه الأساسية، وتعزيز بناء مشاريع مصادر المياه المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتحسين القدرة على الإمداد والتخزين للموارد المائية. دفع حل مشاكل نقص مرافق الحفاظ على المياه ونقص موارد المياه، والاستخدام الفعال لموارد الأمطار والفيضانات وموارد المياه السحابية، وتحقيق التحول والارتقاء بالبنية التحتية لإدارة موارد المياه الهيدرولوجية وإنشاء نظام إدارة توزيع مشاريع الحفاظ على المياه الرئيسة، وتحسين قدرة الزراعة على منع الفيضانات والكوارث. مواصلة تعزيز بناء مناطق تخزين الفيضانات والاحتجاز في الأنهار والبحيرات الكبيرة، وزيادة بناء السدود وتحسين الجرف في الأنهار الصغيرة ومتوسطة الحجم والبحيرات والخزانات، وتسريع التحقيق والقضاء على المخاطر الخفية في الخزانات الخطرة، وتعزيز البناء القياسي للجدران البحرية الساحلية والإدارة الشاملة لمصببات الأنهار الهامة، وتعزيز قدرات مشاريع الوقاية من الفيضانات ومقاومة الجفاف⁽²⁰²⁾.

2- حوكمة نهر شانتانغ الصغير التي تتركز على المرافق الصغيرة للحفاظ على المياه. تعزيز إزالة التجريف والمخاطر لنهر شانتانغ الصغير وغيرها من مرافق الحفاظ على المياه الصغيرة، وتحسين تخزين المياه وقدرة الصرف للمرافق الصغيرة لحفاظ على المياه، وإجراء التسجيل الشامل لمشاريع حفظ المياه الصغيرة مثل نهر شانتانغ الصغير وغيرها، وصياغة خطط للحوكمة

201- الخطوط العريضة للخطة الخمسية الثانية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، جريدة الشعب، 17 مارس 2011.

202- الخطوط العريضة للخطة الخمسية الثانية عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، جريدة الشعب، 17 مارس 2011.

والبناء، وزيادة الاستثمار المالي على جميع المستويات، ودمج جميع أنواع الموارد، والتركيز على الاستثمار، والتنفيذ بشكل منفصل، وتحسين قدرات الوقاية من الكوارث ومقاومتها لمشاريع الحفاظ على المياه الصغيرة. إنشاء شبكة ري لنهر شانتانغ الصغير لتحسين قدرة الإنتاج الزراعي الشاملة وتعزيز وظيفة الري لنهر شانتانغ. ربط جميع أنواع مشاريع تجميع وتخزين مياه الأمطار مثل الخزانات الصغيرة والقنوات الصغيرة والسدود الصغيرة وغيرها، وتشكيل شبكة ري للوقاية من الفيضانات من خلال التشغيل المشترك، من أجل تحقيق التنمية العقلانية والتخصيص الأمثل والاستخدام الفعال لموارد الحفاظ على المياه في الأراضي الزراعية. والسعي بقوة لتعزيز الري الموفر للمياه، وترويج تقنيات جديدة مثل منع تسرب القنوات، والري بالرش والري بالتنقيط وغيرها، وتعزيز الحفاظ على الموارد المائية. من الضروري ابتكار آلية إدارة لنهر شانتانغ، وتعزيز المسؤولية الإدارية للمستويات الثلاثة، المقاطعات والبلدات والقرى، وتأسيس نظام المسؤولية التقاعدية لنهر شان تانغ، وتعزيز الإدارة المنظمة لنهر شان تانغ.

3- إنشاء شبكة معلومات للرصد والتنبؤ الجيولوجي والمناخي تهدف إلى الوقاية من الكوارث. وينبغي للإدارات الحكومية أن تولي أهمية كبيرة للمسح العام للكوارث الجيولوجية والجوية، والتحقيق الشامل وجمع أنواع الكوارث المناخية والجيولوجية في المناطق وتوزيعها وتواترها وشدتها وخسائرها، وإنشاء قاعدة بيانات إقليمية لمخاطر الكوارث الجيولوجية والمناخية. تعزيز الوقاية والمسح الجماعي لنقاط الخطر الخفية للكوارث، وإجراء المراقبة المهنية لنقاط الخطر المخفية للكوارث الجيولوجية المحتملة وغير المستقرة والخطيرة والأضرار الجسيمة، والتحكم الصارم في جميع أنواع مشاريع البناء في مناطق الخطر الخفي للكوارث الجيولوجية. تعزيز التعاون بين إدارات الأرصاد الجوية والوحدات الجيولوجية، وإنشاء منصة لتبادل المعلومات، وجمع وتحليل وتقييم كوارث الأرصاد الجوية والثانوية بشكل علمي وسريع، وتطوير تدابير الوقاية والحد من الكوارث. تحسين "خطة طوارئ الكوارث الجوية المفاجئة" و"خطة طوارئ الكوارث الجيولوجية المفاجئة" في مختلف

الأوضاع الإقليمية، وتعزيز التنسيق والتكامل بين نوعي الخطط المدروسة، ورفع قدرة وكفاءة الإنذار المبكر والتنبؤ بنوعي الكوارث. وتنظيم وتنفيذ تدريبات مشتركة متعددة الإدارات للخطط المدروسة بالكوارث المناخية والجيولوجية، وتشجيع التعاون المتناسق وتنفيذ المسؤوليات بين الوحدات المختلفة.

4- **بناء نظام خدمات الحفاظ على المياه الذي يقوم على المواهب الفنية.**
وفقاً للظروف المحلية، ينبغي تعزيز بناء نظام خدمات الحفاظ على المياه، وتطوير الهيكل، وتوفير الوظائف بشكل معقول، واختيار الموظفين المتخصصين والتقنيين وفقاً للاحتياجات الوظيفية ومبادئ التوظيف، مثل تنفيذ المهام، تحديد الوظائف، والتوظيف، وتحديد المسؤوليات، وتحديد الراتب وفقاً للوظيفة، والتنافس على الوظائف، وتطوير آليات تقييم وتنقل وتحفز المواهب. وصياغة وتنفيذ سياسات تفضيلية لاستقدام خريجي الجامعات للعمل في مؤسسات خدمات الحفاظ على المياه على مستوى القاعدة الشعبية، وابتكار آليات، واعتماد مبدأ الانفتاح والإنصاف والعدالة، وتوظيف واختيار الكوادر الفنية والإدارية المتخصصة في مشاريع الحفاظ على المياه، وتعزيز المسح وتصميم صيانة لمشاريع الحفاظ على المياه بشكل فعال، وإدارات البناء والقدرات الإدارية وفقاً للقانون. والتكيف مع المتطلبات الجديدة لإصلاح وتطوير مشاريع الحفاظ على المياه، وتنفيذ برامج تدريب الكوادر، وإجراء تدريبات شاملة ومتخصصة منتظمة لكوادر وعمال مشاريع الحفاظ على المياه على مستوى القاعدة الشعبية، وتشجيع الكوادر والعاملين على تجديد معارفهم وتعزيز قدراتهم الخدمية من خلال التعليم المستمر والتدريب المهني والتقني، في الوقت نفسه، يجب التركيز على تحسين مؤسسات الحفاظ على المياه على مستوى القاعدة الشعبية وهيكل المواهب.

5- **تحسين هيكل الاستثمار لمشاريع الحفاظ على المياه الموجه نحو مشاريع تحسين سبل العيش.** بناءً على السياسات المعنية للحكومة المركزية لدعم بناء مرافق حفظ المياه الزراعية، ينبغي على الحكومة المركزية والحكومات

المحلية بناء آلية الدعم المالي والمادي لبناء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم لحفظ المياه الزراعية ومرافق الحفاظ على المياه في الأراضي الزراعية. يجب أن يولي التمويل المحلي أهمية لتوجيهات "الحفاظ على المياه التي تخدم التنمية البشرية"، وتعزيز قوة الاستثمار المالي في القطاع الزراعي لدعم مشاريع الحفاظ على المياه، وإنشاء آلية الاستثمار في مشاريع الحفاظ على المياه بالتعاون والتنسيق الوثيق مع سياسات الحكومة المركزية.

اعتبار دعم مشاريع الحفاظ على المياه الريفية المجال الأكثر أهمية لضمان وتحسين سبل معيشة الناس، وتعزيز قوة حماية ري الأراضي الزراعية، والوقاية من كوارث السيول الجبلية، ومياه الشرب الآمنة في الريف والمشاريع الأخرى التي تخدم سبل عيش الناس، وتعزيز القدرة على مقاومة الكوارث الطبيعية الزراعية الريفية، وتقديم الدعم للمزارعين لزيادة الإنتاج والدخل. تعميق إصلاح الاستثمار في مشاريع الحفاظ على المياه، واستخدام الاستثمار المالي للحكومة بشكل أساسي في بناء مرافق عامة لحفظ المياه، ويجب أن يسترشد بناء مرافق حفظ المياه شبه العامة بالاستثمارات الحكومية، وحشد حماس القوى الاجتماعية على نطاق واسع، ولا سيما ينبغي توجيه الشركات والأفراد للاستثمار في بناء مرافق حفظ المياه بأشكال مختلفة.

6- **تخطيط تنمية الموارد المائية القائمة على تعزيز مصالح المزارعين.** انطلاقاً من الوضع العام، يجب وضع أولويات واضحة، وخطط شاملة، وتنسيقات متبادلة، وصياغة وتنفيذ تخطيط موارد المياه والطلب عليها بشكل عملي، والسعي لتحسين أعمال تخزين وتدفق ونقل مياه الأنهار والبحيرات والخزانات، والتعامل بشكل صحيح مع تناقضات الموارد المائية ذات الطبيعة المختلفة، والسيطرة على الفيضانات ومقاومة الجفاف، والروافد العليا والمتوسطة والدنيا في المناطق المختلفة، وإدارة واستخدام الموارد المائية بشكل جيد، وتشجيع بناء مجتمع موفر للمياه. تعزيز بناء مرافق الري للأراضي الزراعية، وتوسيع مساحة الري الفعال للأراضي الزراعية، ورفع قدرة مقاومة الكوارث الطبيعية، وخاصة كوارث الفيضانات والجفاف؛ تعزيز مشاريع الحفاظ على المياه وبناء الطاقة الكهرومائية في المناطق

الريفية، ودفع الإصلاحات الضرورية لأنظمة الطاقة الكهرومائية الريفية؛ والتنمية الشاملة لوظائف مشاريع الري ومقاومة الجفاف، وأعمال الزراعة، وتولد الطاقة، والسياحة الريفية وغيرها للاستفادة من موارد المياه الريفية، والاستخدام المتعدد للمياه والوظائف المتعددة للشيء الواحد. تعميم تقنيات ومرافق الري الزراعي عالية الكفاءة والموفرة للمياه وفقاً للظروف المحلية، وتشجيع تطوير زراعة الري الموفرة للمياه، والحد بشكل صارم من زراعة المحاصيل والمشاريع التي تستهلك كميات كبيرة من المياه في المناطق التي تندر فيها موارد المياه، وتنفيذ نظام "الثلاثة المتزامن" لمرافق توفير المياه لمشاريع البناء، والقضاء على تقنيات استخدام المياه والمعدات والمنتجات التي لا تتوافق مع معايير توفير المياه، والترويج لتطبيق المنتجات والأجهزة الموفرة للمياه.

3- نظام المؤشر لبناء نظام تقييم الوقاية والحد من الكوارث

ينبغي أن يولي نظام القدرة على الوقاية والحد من الكوارث الزراعية اهتماماً على تقليل ضعف الكيانات الأساسية التي تواجه الكوارث وتحسين القدرة على التعافي، ويجب اتخاذ التدابير الوقائية قبل وقوعها، ووضع بناء القدرة على الوقاية من الكوارث في مكانة أكثر بروزاً. بالنسبة للكوارث الطبيعية الزراعية الرئيسة التي تؤثر على الصين، مثل كوارث الفيضانات والجفاف، من الضروري التركيز على بناء نظام الوقاية والحد من الكوارث الذي يقوم على بناء مشاريع الحفاظ مياه الأراضي الزراعية، مع دعم الوسائل الإدارية والعلمية والتكنولوجية المختلفة وغيرها، وتنسيق تدابير دعم رصد الكوارث، الإنذار المبكر والتنبؤ وتقييم المخاطر ووسائل الدفاع والإغاثة وتقليل الخسائر المحتملة الناجمة عن الكوارث بشكل كبير. بناءً على ذلك، يبحث هذا الفصل في العوامل التي تؤثر على مستوى الوقاية والحد من الكوارث الزراعية في المناطق، ووفقاً للنطاق الرئيس لتأثيرها، واتباع مبدأ البناء لنظام المؤشر، والإشارة إلى الأدبيات البحثية ذات الصلة في المرحلة الحالية، وتلخيص المؤشرات التي اختارها العديد من الباحثين، وتشكيل نظام مؤشر للتقييم العام للوقاية والحد من الكوارث الزراعية: يتكون جدول الفرز القياسي من أربعة مستويات: مستوى المستهدف، ومستوى المعياري 1، ومستوى المعياري 2، ومستوى المؤشر.

- 1- **مستوى المستهدف:** يمكن الحصول على دليل تقييم شامل لمستوى الوقاية والحد من الكوارث الزراعية في المناطق.
- 2- **مستوى المعياري 1:** يتألف من أربع وحدات فرعية: مؤشر قدرة المراقبة والإنذار المبكر والتنبؤ، ومؤشر قدرة الدفاع الهندسي، ومؤشر قدرة الدعم الاجتماعي والاقتصادي، ومؤشر قدرة إدارة الكوارث.
- 3- **مستوى المعياري 2:** يتكون من تسع وحدات فرعية: مراقبة الكوارث الزراعية، والإنذار المبكر بالكوارث الزراعية والتنبؤ بها، والدفاع الهندسي، والدعم البشري، والدعم الاجتماعي والاقتصادي، والنظام القانوني للآلية المؤسسية، والإغاثة في حالات الكوارث، والتعبئة الاجتماعية، والدعم العلمي والتكنولوجي.
- 4- **مستوى المؤشر:** وفقاً لمضمون الحد والوقاية من الكوارث ومبدأ إعداد نظام مؤشر التقييم للوقاية والحد من الكوارث الزراعية، يتم جمع وتلخيص 21 مؤشراً محدداً، من بينها يجب إيلاء الاهتمام الأكبر لوحدة هندسة الدفاع الهندسي ضد الكوارث (انظر الجدول 5-7).

الجدول 5-7: نظام مؤشر التقييم لقدرات الوقاية والحد من الكوارث الذي يقوم على أساس الحفاظ على المياه في الأراضي الزراعية

مستوى المستهدف	مستوى المعياري 1	مستوى المعياري 2	مؤشرات المحددة	وحدة	تفسير المؤشر
قدرات الوقاية والحد من الكوارث التي تقوم على بناء مرافق الحفاظ على المياه في الأراضي الزراعية	قدرة الرصد والإنذار المبكر والتنبؤ	مراقبة الكوارث الزراعية	كثافة محطة الأرصاد الجوية	10000 كليو متر مربع	عدد محطات الأرصاد الجوية لكل 10000 كيلومتر مربع
			كثافة محطة المراقبة الهيدرولوجية	10000 كليومتر مربع	عدد محطات المسح الهيدرولوجي لكل 10000 كيلومتر مربع
			كثافة محطة رصد الكوارث الجيولوجية	10000 كليو متر مربع	عدد محطات رصد الكوارث الجيولوجية لكل 10000 كيلومتر مربع
			كثافة مواقع المراقبة لأمراض المحاصيل والآفات الحشرية		عدد مواقع مراقبة أمراض المحاصيل والآفات الحشرية لكل 10000 كيلومتر مربع
		الإنذار والتنبؤ بالكوارث الزراعية	معدل انتشار الراديو والتلفزيون والهاتف	%	نسبة الأسر الريفية التي لديها راديو وتلفزيون وهاتف (هاتف محمول) من إجمالي عدد الأسر
			معدل انتشار الإنترنت	%	نسبة الأسر الريفية التي لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت من إجمالي عدد الأسر في المنطقة

	قدرة الدفاع الهندسية	الدفاع الهندسي	أداء الوقاية من الكوارث لنظام إمدادات الطاقة	%	نسبة الطول الكلي لخطوط إمدادات الطاقة التي تصل إلى مستوى التحصين
			أداء الوقاية من الكوارث لنظام الاتصالات	%	نسبة الطول الإجمالي لخطوط الاتصال التي تصل إلى مستوى التحصين
			نسبة طول السد للوقاية من الكوارث	%	نسبة الطول الإجمالي لجميع الأنهار حتى مستوى التحصين
			سعة الخزان لكل وحدة مساحة	مليار متر مكعب	إجمالي سعة التخزين لمختلف الخزانات لكل وحدة مساحة في المنطقة
			نسبة مساحة الري الفعالة في المناطق	%	نسبة إجمالي مساحة الري الفعالة إلى إجمالي مساحة الأراضي المزروعة في المنطقة
			نسبة مساحات الوقاية من الكوارث الجيولوجية	%	نسبة مساحة منطقة الوقاية من الكوارث الجيولوجية إلى المنطقة المراد علاجها
	قدرة الدعم الاجتماعي والاقتصادي	الدعم البشري	نسبة السكان الزراعيين	%	نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن 18 سنة ولديهم القدرة على العمل في الإنتاج الزراعي
		الدعم الاجتماعي والاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد	عشرة آلاف يوان/ شخص	نسبة الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة من إجمالي سكان المنطقة
			مدخرات الفرد	عشرة آلاف يوان/ شخص	نسبة إجمالي المدخرات الإقليمية من إجمالي عدد سكان المنطقة
			معدل تغطية التأمين الزراعي	%	نسبة مساحة الأرض المزروعة من إجمالي المساحة المشاركة في التأمين الزراعي

	قدرة إدارة الكوارث	النظام القانوني للآلية المؤسسية	نظام الوقاية والحد من الكوارث الزراعية، الأليات، درجة السلامة القانونية	0-1	الحصول على درجات من خلال الاستبيان
		الإغاثة في حالات الكوارث	كفاءة التنفيذ ومستوى صناديق الإغاثة في حالات الكوارث، وإمدادات الطوارئ، ومعلومات تكنولوجيا الحد من الكوارث وغيرها	0-1	الحصول على أجوبة من خلال الاستبيان
		التعبئة الاجتماعية	درجة تطوير آلية تعبئة الكوارث	0-1	الحصول على أجوبة من خلال الاستبيان
		الدعم العلمي والتكنولوجي	نسبة الباحثين العلميين	%	نسبة الأشخاص المشاركين في البحوث المتعلقة بالعلوم الزراعية من إجمالي سكان المنطقة
			نسبة تمويل البحث	%	نسبة إجمالي الناتج القومي التي يتم إنفاقها على البحوث المتعلقة بالعلوم الزراعية

- كثافة محطة الأرصاد الجوية (لكل 10000 كيلومتر مربع)، وعدد محطات الأرصاد الجوية لكل 10000 كيلومتر مربع، هي مقياس مستوى بناء شبكة خدمات الأرصاد الجوية.
- كثافة محطة المراقبة الهيدرولوجية (لكل 10000 كيلومتر مربع)، وعدد المحطات الهيدرولوجية لكل 10000 كيلومتر مربع، هي مقياس مستوى إنشاء

شبكة خدمة المراقبة الهيدرولوجية.

- كثافة محطة مراقبة المخاطر الجيولوجية (لكل 10000 كيلومتر مربع)، وعدد محطات رصد المخاطر الجيولوجية لكل 10000 كيلومتر مربع، هي مقياس مستوى إنشاء شبكة مراقبة المخاطر الجيولوجية.
- تعد كثافة شبكة مراقبة أمراض المحاصيل والآفات الحشرية (لكل 10000 كيلومتر مربع)، وعدد مواقع مراقبة الأمراض والآفات الحشرية للمحاصيل لكل 10000 كيلومتر مربع، مقياساً لمستوى إنشاء شبكة مراقبة أمراض المحاصيل والآفات الحشرية.
- معدل انتشار الراديو والتلفزيون والهاتف (%) ونسبة المزارعين التي تمتلك الراديو والتلفزيون والهاتف (الهاتف المحمول) في المنطقة إلى إجمالي الأسرة الريفية هو مؤشر قياس مستوى تكنولوجيا تطبيقات المعلومات للوقاية والحد من الكوارث.
- معدل انتشار الإنترنت (%)، ونسبة المزارعين الذين لديهم الإنترنت في المنطقة من إجمالي أسر المنطقة، هو مقياس مستوى تكنولوجيا تطبيق المعلومات الخاصة بالوقاية والحد من الكوارث.
- أداء الوقاية من الكوارث لنظام إمدادات الطاقة (%)، ونسبة الطول الكلي لخطوط إمدادات الطاقة التي تصل إلى مستوى التحصين، هو مؤشر قياس قدرة الوقاية والحد من الكوارث الهندسية.
- أداء الوقاية من الكوارث لنظام الاتصالات (%)، ونسبة الطول الإجمالي لخطوط الاتصال التي تصل إلى مستوى التحصين، هو مؤشر قياس قدرة الوقاية والحد من الكوارث الهندسية.
- نسبة طول سدود الوقاية من الكوارث (%)، ونسبة الطول الإجمالي لجميع الأنهار حتى مستوى التحصين، هو مؤشر قياس القدرة على التحكم في فيضان السدود والتشبع بالمياه.

- تعد سعة الخزان لكل وحدة مساحة (مليار متر مكعب) وإجمالي سعة الخزان لكل وحدة مساحة، ومؤشرات قياس سعة الخزان للتحكم في فيضانات.
- تعد نسبة مساحة الري الفعالة (%) ونسبة مساحة الري الفعالة إلى إجمالي الأراضي المزروعة، ومؤشرات لقياس التحكم في الفيضانات وقدرة التشبع بالمياه.
- تعد نسبة منطقة الوقاية من الكوارث الجيولوجية (%) ونسبة مساحة الوقاية من الكوارث الجيولوجية في منطقة إلى مساحة المراد علاجها، مؤشرات لقياس القدرة على الوقاية والحد من الكوارث.
- نسبة السكان الزراعيين (%) فوق 18 عاماً، ونسبة السكان الذين لديهم القدرة على المشاركة في أنشطة الإنتاج الزراعي من إجمالي السكان، هي مقياس مستوى الهيكل المزدوج الحضري والريفي.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (10000 يوان/ شخص)، ونسبة الناتج المحلي الإجمالي في منطقة إلى إجمالي سكان المنطقة، هو مقياس قدرة الدعم المالي.
- يعتبر نصيب الفرد من المدخرات (10000 يوان/ شخص) ونسبة إجمالي المدخرات للمنطقة إلى إجمالي عدد سكان المنطقة، مؤشرات قياس قدرة الدعم المالي.
- معدل تغطية التأمين الزراعي (%)، ونسبة مساحة الأرض المزروعة المشاركة في التأمين الزراعي إلى إجمالي المساحة، هو مؤشر قياس مستوى التنمية الزراعية والأمن.
- نظام الوقاية والحد من الكوارث الزراعية، الآليات، ودرجة السلامة القانونية (0-1)، ومدى نجاح الحكومة في دمج أعمال الوقاية والحد من الكوارث الزراعية في المسار الموحد والقانوني، هو مؤشر قياس مستوى بناء نظام الوقاية والحد من الكوارث الزراعية. ويتم الحصول عليها من خلال درجة الاستبيان.
- كفاءة ومستوى تنفيذ صناديق الإغاثة في حالات الكوارث، وإمدادات الطوارئ، والمعلومات التقنية للحد من الكوارث (0-1)، العلاقة النسبية بين أموال الإنقاذ

ومواد الطوارئ والمعلومات التقنية المستثمرة في تنفيذ الوقاية والحد من الكوارث والنتائج التي تم الحصول عليها من تنفيذ الوقاية والحد من الكوارث في ظل ظروف زمنية وفنية معينة، هي مؤشر قياس تأثير المدخلات والمخرجات للوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها. ويتم الحصول عليها من خلال درجة الاستبيان.

- درجة تطوير آليات تعبئة الكوارث (0-1)، ومدى دمج الحكومة للتعبئة الاجتماعية للوقاية والحد من الكوارث في مسار التوحيد والتقنين، هي مؤشرات لقياس مستوى بناء نظام التعبئة الاجتماعية للوقاية والحد من الكوارث. ويتم الحصول عليها من خلال درجة الاستبيان.
- نسبة العاملين في مجال البحث العلمي (%)، والنسبة المئوية للعاملين في مجال البحوث المتعلقة بالعلوم الزراعية إلى إجمالي سكان المنطقة، هي مؤشر لقياس قدرة البحث العلمي للوقاية والحد من الكوارث.
- نسبة أموال البحث العلمي (%)، والنسبة المئوية لتمويل البحوث المتعلقة بالعلوم الزراعية إلى الناتج القومي الإجمالي، هي مؤشر لقياس قدرة البحث العلمي للوقاية والحد من الكوارث.

4- طرق التقييم لبناء نظام تقييم الوقاية والحد من الكوارث

في عملية التقييم، يمكن دمج معيار التقييم والمستوى الفعلي للمنطقة وفقاً للمعيار الوطني، وفي الوقت نفسه اتباع مبدأ الجمع بين التقييم النوعي والكمي مع التركيز على التقييم الكمي. نظراً لأن تقييم الوقاية والحد من الكوارث الذي يقوم على بناء مرافق الحفاظ على المياه يتضمن العديد من المؤشرات، مع الأخذ في الاعتبار توافر وموثوقية وسلامة البيانات الإحصائية، ويتم اعتماد (AHP) عملية التسلسل الهرمي التحليلي للتقييم الشامل، واستخدام طريقة التقييم الاحترافية وطريقة الاستبيان في عملية التقييم لضمان الطبيعة العلمية لنتائج التقييم. وفي عملية التشغيل المحددة، يمكن دمج توزيع الوزن بين المؤشرات على جميع المستويات مع عملية التسلسل الهرمي التحليلي وطريقة تقييم الخبراء، ويمكن الحصول على القيمة الكمية لبعض المؤشرات

المحددة عن طريق الاستبيان، ويجب أن تكون نتائج التقييم عادلة وموضوعية ودقيقة في الوقت نفسه.

5- تأسيس نظام الوقاية والحد من الكوارث الذي يتمحور حول إنشاء مرافق للحفاظ على المياه في الأراضي الزراعية.

تعد الصين من أكثر الدول التي تواجه أخطر الكوارث الطبيعية الزراعية في العالم، وهناك حاجة ملحة إلى إنشاء نظام فعال للوقاية والحد من الكوارث الزراعية، وتعزيز الوقاية والسيطرة الفعالة اللازمة للكوارث الزراعية، وتجنب وتقليل الضرر الذي يلحق بالإنتاج الزراعي وحياة المزارعين. تلعب البنية التحتية للحفاظ على المياه دوراً مهماً لا غنى عنه في الوقاية والحد من الكوارث الزراعية، بالنسبة لحقيقة التخلف النسبي لمرافق الحفاظ على المياه، ينبغي التركيز على بناء مرافق الحفاظ على المياه، وتسريع تحسين أنظمة المراقبة والإنذار المبكر والوقاية والتعافي من الكوارث وغيرها من أنظمة الوقاية والحد من الكوارث.

1- تحسين آلية التدخلات للوقاية والحد من الكوارث. مع التعزيز المستمر للقوة

الوطنية الشاملة في الصين، والتقدم المستمر للحضارة الاجتماعية، أصبحت الوقاية والإغاثة من الكوارث هي المهمة الكبيرة والعليا والملحة للحكومة. ومع ذلك، فإن طرق التدخلات "بلا تكلفة، بلا ثمن، بلا عواقب" تجاهلت أداء التدخلات، وغير قادرة على رفع فعالية الموارد المحدودة للوقاية والحد من الكوارث.

إن التدخلات في الوقاية والحد من الكوارث محدودة، تتطلب تحقيق أقصى تأثير للمدخلات المحدودة، وتحسين آلية التدخلات للوقاية والحد من الكوارث.

أولاً: إنشاء آلية واضحة لتقاسم المسؤوليات. في الوقت الحاضر، لا يوجد تعريف واضح لمسؤوليات التدخلات للكوارث الكبيرة والصغيرة. يعتقد "ليو شانغ شي"، أنه في حالة عدم امتلاك وزارة المالية إطاراً مؤسسياً لتقاسم المخاطر، ستتخفف قدرة الاستجابة المالية للطوارئ بشكل كبير.

في ظل حالة المسؤوليات غير الواضحة بشأن المخاطر، ومواجهة الأزمات العامة، فإن المسؤولية "الدقيقة" للاستثمار المالي الحكومي ستكون غير واضحة وستكون الإجراءات بطيئة⁽²⁰³⁾. نظراً للاعتماد المفرط على المدخلات المالية للحكومة المركزية، فإن بعض الناس يطلقون عليه "وجبة كبيرة محفوفة بالمخاطرة"، وتؤدي بشكل مباشر إلى عدم الاهتمام ببعض الحكومات المحلية بالوقاية من الكوارث قبل وقوعها، وعدم الاستجابة للكوارث في الوقت المناسب بعد وقوعها، ولكن لتحقيق أقصى قدر من المدخلات المالية عالية المستوى، وتقدم تقارير كاذبة ومبالغ فيها عن أوضاع الكوارث للحكومة المركزية. ومن الضروري توضيح مسؤولية المدخلات في الوقاية والحد من الكوارث بين الحكومات على جميع المستويات والإدارات الحكومية المختلفة، وإعطائها الأولوية في الميزانية المالية على جميع المستويات لمنع الأزمة الأخلاقية وأزمة المصادقية الناجمة عن التنصل المتبادل من المسؤولية.

ثانياً: إنشاء آلية إحصائية صارمة للكوارث. تشمل إحصاءات أوضاع الكوارث الأساليب الفنية وتصميم الآليات. وفي عصر المعلوماتية، وفرت تقنية المعلومات جميع جوانب الدعم للطرق والمسارات التقنية لإحصاءات الكوارث، ولكن التخلف في التحول الحديث لقدرات الحوكمة للحكومة وطرقها وأنظمتها يجعل تصميم آليات نظام إحصاءات الكوارث بمثابة عنق الزجاجة للنظام المتوقع حله.

في الواقع، غالباً ما تخفي الناس وتمتنع عن الإبلاغ بشكل كافٍ، وظاهرة نقص المعلومات عن الخسائر الناجمة عن الحوادث، وغالباً ما تكشف الكوارث الطبيعية عن ظاهرة تضخم أوضاع الكارثة وتبالغ في الإبلاغ عن الخسائر. فإذا لم يتم إنشاء مجموعة من آليات التحقيق والإبلاغ والتقييم الصارم للكوارث، فسيكون من الصعب الحصول على إحصاءات صحيحة وموضوعية ودقيقة للكوارث، ولن تتحقق توقعات أداء المدخلات في الوقاية والحد من الكوارث.

ثالثاً: إنشاء نظام المدخلات المالية ذي الأولوية للوقاية من الكوارث. الاستعدادات الجيدة تجلب النجاحات وتجنب الخسائر. تحسين تخصيص المدخلات المالية، وإنشاء آلية طويلة الأجل للوقاية والحد من الكوارث، ويتطلب بشكل موضوعي أولوية المدخلات

203 ليو شانغ شي، تشين شاو تشيانغ: "بناء آلية مالية عامة للاستجابة للطوارئ". البحوث المالية، 2003.

في الوقاية من الكوارث. وقد ذكر الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" سابقاً أن الوقاية قبل وقوع الكارثة أكثر إنسانياً واقتصادياً من عمليات الإغاثة بعد الكوارث. إن تحديد الأولوية في مجال الوقاية من الكوارث، مثل مدخلات مشاريع الحفاظ على المياه التي تتميز بوظائف الوقاية والحد من الكوارث باللغة الأهمية، ومشاريع مقاومة الرياح وتثبيت الرمال وغيرها من مشاريع الوقاية من الكوارث، ستفضي إلى القضاء على الكوارث أو الخسائر الناجمة عن الكوارث في المراحل الناشئة أو الكامنة، كما أنها تتميز أيضاً بالوقاية المسبقة والمبادرة والمثابرة للوقاية والحد من الكوارث، وهي علاج للأسباب الجذرية في الصين التي تعتمد على الكثير من المدخلات في عمليات الإغاثة من الكوارث وإعادة الإعمار.

رابعاً: إنشاء نظام مدخلات رئيس. يتطلب تحسين تخصيص المدخلات المختلفة للوقاية والحد من الكوارث، والتركيز على الكوارث الكبرى التي تشكل تهديداً كبيراً لسلامة أرواح الناس وممتلكاتهم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإيلاء الاهتمام إلى الكوارث الكبرى المختلفة مثل الفيضانات والجفاف والزلازل التي غالباً ما تهدد الإنتاج الزراعي، والمناطق الرئيسة ذات الكوارث الطبيعية المتكررة أو مخاطر الكوارث الطبيعية المتكررة، والمناطق الوسطى والغربية المتخلفة والقواعد الأساسية الريفية ذات القدرات الضعيفة على الصمود في مواجهة الكوارث، والمدخلات قبل وبعد الكوارث يمنع توسيع خسائر الكوارث واستعادة الإنتاج الطبيعي والنظام المعيشي في أسرع وقت ممكن، وباعتبارها استراتيجية أساسية، فإنها تكمل وظيفة الاستراتيجية الوقائية لتحقيق المعالجة الجذرية والفرعية.

خامساً: إنشاء آلية مدخلات للتوجيهات الإيجابية. بمجرد أن تصبح آلية المدخلات غير معقولة، سيكون لها تأثير توجيهي سلبي، وكلما زادت المدخلات، زاد تأثيرها السلبي؛ الأمر الذي سيؤدي إلى كوارث خطيرة في المناطق التي لا تولي اهتماماً للوقاية من الكوارث، ولكنها تتلقى المدخلات المالية الكبيرة؛ والمناطق التي تتخذ الإجراءات المسبقة للوقاية من الكوارث بشكل جيد، ولا تتلقى المدخلات المالية نظراً للتدابير المسبقة للوقاية من مخاطر الكوارث.

إن المدخلات المالية المفرطة التي تقدم من قبل الحكومة بعد وقوع الكوارث تؤدي

إلى ارتفاع معايير إعادة إعمار المناطق المنكوبة بالكوارث بشكل كبير، وتتطلع بعض المناطق الأخرى إلى وقع الكوارث لاستقبال المدخلات المالية العالية من الحكومة. لذلك، من الضروري تعديل مصالح جميع الركائز بشكل عقلائي، ودمج دور المدخلات في الوقاية والحد من الكوارث في نظام تقييم أداء الحكومات على جميع المستويات، وإفساح المجال للدور التوجيهي الإيجابي للمدخلات المالية للحكومات على جميع المستويات من خلال آلية المكافآت والعقوبات؛ في الوقت نفسه، من خلال إنشاء التفضيل المالي الضريبي، والدعم المباشر وآلية المنافع ذات الصلة، يتم تفعيل الدور التوجيهي الإيجابي للمدخلات المالية في السوق والمدخلات الخاصة⁽²⁰⁴⁾.

2- إنشاء نظام مساءلة واضح. التركيز على التوافق بين الموارد المختلفة، وبناء نمط كبير مقاوم للكوارث على مستوى الدولة تقوده الحكومة. وخلال صياغة الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ينبغي إدراج الوقاية والحد من الكوارث في الخطة؛ وتحسين نظام مساءلة الرئيس التنفيذي للوقاية والإغاثة في حالات الكوارث، وتعزيز مسؤوليات القيادة والإدارات؛ وتعزيز التدريب والتعليم، ورفع الوعي وكفاءة المزارعين على الوقاية والإغاثة في حالات الكوارث، وإفساح المجال أمام الدور الرئيس للشعب؛ وحشد حماس جميع الإدارات للمشاركة في الوقاية من الكوارث والحد من الكوارث، وتشكيل قوة حكومية للحد والوقاية من الكوارث؛ وإطلاق العنان كاملاً للدور الفريد للمنظمات الاجتماعية، وتوجيه المنظمات الاجتماعية للمشاركة بفعالية في الوقاية والحد من الكوارث.

3- تحسين نظام احتياطي مواد الوقاية والحد من الكوارث. تعكس الأوضاع الحالية لاحتياطي مواد الإغاثة في حالات الكوارث على مستوى الحكومة المركزية ضيق التغطية ومتخلف نسبياً في الاستجابة، وتتطلب "إنشاء نظام احتياطي ثانوي لمواد الإغاثة من الكوارث في إطار نموذج "المقاطعة المركزية"، وإنشاء نظام احتياطي يومي مطابق لمواد الوقاية والحد من الكوارث وفقاً للإيرادات المالية الخاصة لكل مقاطعة⁽²⁰⁵⁾، وفتح قنوات التدفق لاستخدام المواد الاحتياطية

204- خوى ينغ: "آلية التحسين لمدخلات الحكومة الصينية في الوقاية والحد من الكوارث". مجلة جانسو للعلوم الاجتماعية، 2011.

205- تشو فان، لو روي تشينغ: "دراسة حول تحسين نظام الوقاية والحد من الكوارث الزراعية". مجلة الاقتصاد والإدارة الزراعية، 2011.

اللازمة للوقاية من الكوارث في المقاطعات والمدن والبلدات والقرى. وتطوير نظام احتياطي مخاطر البذور، وتعزيز بناء البنية التحتية لتخزين ونقل مواد الإغاثة في حالات الطوارئ مثل العلف، وترويج تكنولوجيا الإنتاج المناسبة وتدابير الوقاية والحد من الكوارث.

4- تحسين آلية عمل الوقاية والحد من الكوارث. إنشاء شبكة حديثة لرصد الأرصاد الجوية، وتحسين شبكة مراقبة الأرصاد الجوية وآلية التنبؤ والإنذار المبكر لإدارات الأرصاد الجوية، وإنشاء نظام تغطية كاملة للرصد والإنذار المبكر والتنبؤ وإطلاق المعلومات عن كوارث الأرصاد الجوية وحرائق المراعي؛ تحديد المسؤوليات المناسبة للحكومات على جميع المستويات لرصد الطقس والمناخ، وتحسين مستوى التنبؤ وقدرة الاستجابة لحالات الطوارئ للكوارث، وإتقان حق مبادرة التعامل مع تغير المناخ؛ تعزيز المعلوماتية للكوارث الزراعية، وإنشاء نظام معلومات للجمع الفوري والدقيق وتنظيم ونقل أوضاع الكوارث من أجل توفير الأساس العلمي والضمانات الموثوقة للوقاية والحد من الكوارث؛ تحسين آلية الاستجابة للطوارئ للوقاية والحد من الكوارث على مستويات الحكومات كافة، وربط خطط الطوارئ ثلاثية المستويات بالمقاطعات (المناطق) والبلدات والقرى بشكل كامل، وتعزيز قدرات الاستجابة للوقاية من الكوارث ومكافحتها⁽²⁰⁶⁾.

206- لان داهوانغ: "تحسين قدرات الوقاية والحد من الكوارث الزراعية". مجلة قوانغ شي اليومية، 17 يونيو 2010.

الفصل الخامس

بناء نظام حماية موارد الأنواع البيولوجية يتمحور حول حماية موارد الأصول الوراثية

وفقاً للوضع الحالي لموارد الأنواع البيولوجية في الصين، فإن التقييم الشامل جنباً إلى جنب مع المشاكل الحالية في حماية واستخدام موارد الأنواع البيولوجية، سيفضي إلى بناء نظام حماية موارد الأنواع البيولوجية الذي يتمحور حول حماية موارد الأصول الوراثية في الصين.

أولاً: تقييم موارد الأنواع البيولوجية في الصين

1- تحتل موارد الأنواع البيولوجية مقدمة الموارد في العالم تمتلك الصين مساحة شاسعة وتضاريس متنوعة، وبعض المناطق لا تتأثر بالأنهار الجليدية الرباعية، مما يجعل الصين تحافظ على عدد كبير من الأنواع البيولوجية⁽²⁰⁷⁾. وفقاً للأدبيات المعنية، يوجد نحو 2748 نوعاً من الفقاريات الأرضية، منها نحو 607 أنواع من الوحوش، ونحو 1294 نوعاً من الطيور، ونحو 412 نوعاً من الزواحف، ونحو 435 نوعاً من البرمائيات، تقسم على التوالي 12.6%، 13.3%، 6.5%، 10.8% من الوحوش والطيور والزواحف والبرمائيات في العالم؛ وأكثر من 20000 نوع من الكائنات المائية، منهم أكثر من 3800 نوع من الأسماك، وأكثر من 300 نوع من البرمائيات والزواحف، وأكثر من 40 نوعاً من الثدييات المائية، وأكثر من 600 نوع من

207- لي في: "التقييم والاستخدام المستدام لموارد الأنواع في الصين". الموارد الطبيعية، 1996، العدد الرابع.

النباتات المائية، وهناك أكثر من 200 نوع من الكائنات المائية ذات قيمة كبيرة. تمتلك الصين تاريخاً زراعياً طويلاً. وفقاً للإحصاءات غير المكتملة، هناك آلاف المحاصيل والأقارب البرية، ويوجد فقط نحو 1200 نبتة مزروعة، مع أكثر من 600 نبتة مزروعة بشكل رئيس، منها نحو 300 نشأت في الصين، ويحتل عدد موارد الأصول الوراثية للمحاصيل الزراعية المرتبة الأولى في العالم⁽²⁰⁸⁾.

2- تدهور البيئة الإيكولوجية في مواقع موارد الأنواع البيولوجية يرتبط تغيير موارد الأنواع البيولوجية ارتباطاً وثيقاً بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد وفر استخدام الموارد البشرية لمواد الأنواع البيولوجية عدداً كبيراً من المنتجات المادية، ولبّى احتياجات بقاء البشرية، إلا أن الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية والبيئة الإيكولوجية يؤدي إلى تدمير البيئة، وينتج عن عملية التصنيع والتحضر في الصين تفاقم تأثير مياه الصرف الصناعي والزراعي والمنزلي على البيئة الطبيعية وألحقت مزيداً من الضرر بالنظام الإيكولوجي⁽²⁰⁹⁾.

البيئة المائية على سبيل المثال، بناءً على بيانات المراقبة لعام 2011، تتعرض الأنهار الرئيسة للتلوث بدرجات متفاوتة، من بينهم 469 قسماً تسيطر عليه الدولة تم رصددهم في عشرة أنظمة مياه رئيسة: نهر اليانغتسي، النهر الأصفر، نهر اللؤلؤ، نهر سونغ خوي، نهر خوايخه، نهر خاي، نهر لياو، ونهر تشجيانغ وفوجيان، ونهر تشو الجنوبي الغربي ونهر تشو الداخلي، وتنقسم نسبة جودة المياه من الفئة الأولى إلى الثالثة، ومن الفئة الرابعة إلى الخامسة وإلى أدنى فئة في الخامسة على التوالي: 61.0% و25.3% و13.7%. من بين 26 بحيرة رئيسة خاضعة لسيطرة الدولة (خزانات) تم رصددها، انقسمت نسبة البحيرات (الخزانات) ذات جودة المياه من الفئة الأولى إلى الثالثة، ومن الفئة الرابعة إلى الخامسة وإلى أدنى فئة في الخامسة على التوالي: 42.3% و50.0% و7.7%. وتبرز مشكلة إغناء البحيرات بالمغذيات (الخزانات). وتم رصد 18 مؤشراً لجودة المياه والرواسب والبيولوجيا لـ 120 من مياه مصائد الأسماك الهامة، 43 منطقة لحماية الموارد الوراثية المائية على مستوى الدولة في بحر بوخاي، البحر

208- الإدارة العامة لحماية البيئة بالصين: الخطة الوطنية لحماية واستخدام موارد الأنواع البيولوجية. وثيقة رقم 163 لعام 2007.

209- لو شيانغ قوي: "حماية وإدارة النظم الإيكولوجية للأراضي الرطبة". بكين: مجلة الصناعات الكيماوية، 2004.

الأصفر، بحر الصين الشرقي، بحر الصين الجنوبي، حوض نهر هيلونغجيانغ، حوض النهر الأصفر، حوض نهر اليانغتسي، حوض نهر اللؤلؤ ومناطق رئيسة أخرى بمساحة إجمالية قدرها 19.207 مليون هكتار، وتظهر بيانات الرصد أن تلوث مياه مصائد الأسماك المحلية في الصين لا يزال شديداً⁽²¹⁰⁾.

وخلال ممارسة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تواجه موارد الأنواع البيولوجية في الصين تهديدات كبيرة على البشرية، ويتشابك توسع بقاء الإنسان مع التوسع التنموي، ويتزايد الضغط على الموارد الاستراتيجية الهامة لموارد الأنواع البيولوجية.

3- تخلف نظام حماية موارد الأنواع البيولوجية

أدى تدمير الموارد البيولوجية والاستغلال المفرط والتلوث البيئي وغيرها من الأسباب، إلى تدهور الظروف المعيشية للأنواع البيولوجية في الصين بشكل مطرد. هناك أكثر من 300 نوع من الفقاريات الأرضية مهددة بالانقراض، ونحو 500 نوع من الحيوانات والنباتات البرية المائية مهددة بالانقراض. وتعد المياه القريبة من الشواطئ والمياه الداخلية من مناطق التفريخ الرئيسة وحقول التغذية والتسمين لمعظم الكائنات المائية، وأدى تأثير التلوث والتدهور المستمر لوظائف المياه إلى انخفاض خصوبة قطاع التفريخ وحيوية اليرقات للكائنات المائية بشكل متواصل. بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في المنتجات المائية في مناطق المياه، ومن بينها، انخفاض مستوى المنتجات المائية في بحر بوهاي أقل من 1/4 مما كان عليه في الثمانينيات.

ومنذ فترة طويلة، تسببت موارد الأصول الوراثية للمحاصيل الصينية في قدر كبير من الخسائر أو الأضرار الجسيمة، وأحد أهم الأسباب هو أن عدداً كبيراً من الأصناف القديمة، وخاصة الأصناف المنزلية التي يتوارثها المزارعون من جيل إلى جيل قد تم القضاء عليها بسبب الاعتماد على أصناف جديدة وتقنيات جديدة، والسبب الآخر هو أن التغييرات البيئية، مثل التغييرات في استخدام الأراضي، والبناء الهندسي على نطاق واسع

210- وزارة حماية البيئة لجمهورية الصين الشعبية: تقرير أوضاع البيئة في الصين لعام 2011، والتقرير الرسمي لوزارة حماية البيئة لجمهورية الصين الشعبية، 2012.

والتوسع الحضري وغيرها قد أدت إلى أزمة بقاء العديد من الأقارب للمحاصيل المهمة، مثل تقلص واختفاء مناطق موطن وأعداد مجموعات متنوعة للأرز البري الشائع والأرز البري الطبي ومنطقة موطن الأرز الآسيوي⁽²¹¹⁾.

4- انخفاض مستوى الاستخدام المستدام لموارد الأنواع البيولوجية

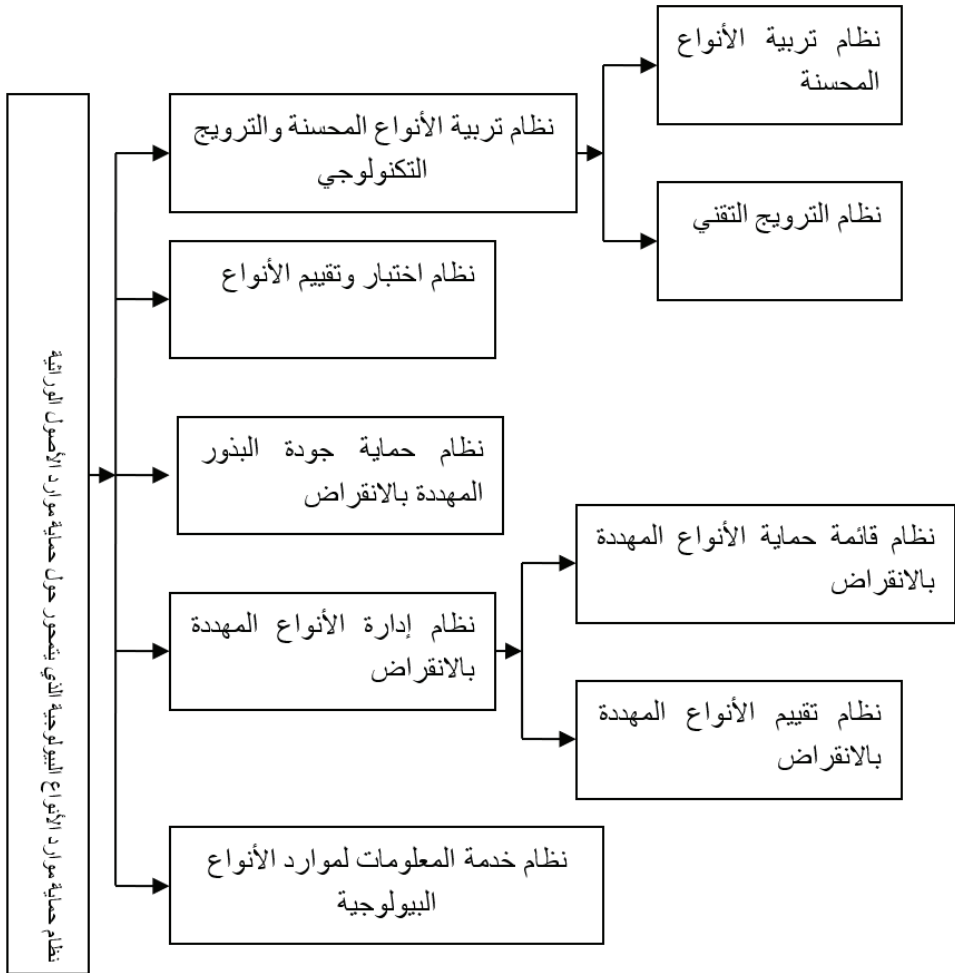
بشكل عام، إن البحث في موارد الأنواع البيولوجية في الصين ليس عميقًا بدرجة كافية، ومستوى الاستخدام ليس مرتفعًا، والعائد منخفض، وقدرة المعالجة محدودة، مثل موارد الأصول الوراثية للماشية والدواجن وموارد بذور المحاصيل الزراعية. إن النظام الزراعي الصيني معقد للغاية وجمع الموارد المتنوعة مهمة ضخمة، فموارد الأصول الوراثية للماشية والدواجن في بعض المناطق لم يتم التحقيق فيها بدقة حتى الآن، ولا يمكن فهرسة بعض الموارد المتنوعة من أجل الحماية الفعالة. هناك أنواع قليلة ونطاق صغير من مسح موارد الأصول الوراثية للمحاصيل، وخاصة نقص المسح المنهجي لموارد أقارب النباتات البرية، وبيانات وأعداد الأنواع والمجموعات، وبعض الفئات لا تزال في حالة فارغة. حتى الأنواع التي تم مسحها، لا يمكن مراقبتها ولا تحديد عددها وتوزيعها ومستويات التهديد والأسباب وغيرها من الأوضاع. إن الكمية المحتفظ بها من جمع موارد الأصول الوراثية للمحاصيل أقل من 400 ألف، وأصبح جمع عدد كبير من موارد الأصول الوراثية، وخاصة موارد الأقارب النباتية البرية أمرًا ملحًا. وقد قيدت القدرات الضعيفة للأبحاث المتعلقة بموارد الأنواع البيولوجية تنمية واستخدام موارد الأنواع البيولوجية، بحيث تتعايش مشاكل التطوير والاستخدام المدمر لموارد الأنواع البيولوجية والتنمية غير الكافية للموارد عالية الجودة في الوقت نفسه.

ثانيًا: تركيبة نظام حماية موارد الأنواع البيولوجية الذي يتمحور حول حماية موارد الأصول الوراثية

يتألف نظام حماية موارد الأنواع البيولوجية الذي يتمحور حول حماية موارد الأصول الوراثية من خمسة مستويات: نظام تربية الأصناف المحسنة وتعميم التكنولوجيا،

211- الإدارة العامة لحماية البيئة بالصين: الخطة الوطنية لحماية واستخدام موارد الأنواع البيولوجية. وثيقة رقم 163 لعام 2007.

ونظام اختبار وتقييم الأصناف، ونظام ضمان جودة البذور، ونظام إدارة الأنواع المهددة بالانقراض، ونظام خدمة معلومات موارد الأنواع البيولوجية (انظر الشكل 5-5 للحصول على التفاصيل).



الشكل (5-5) تركيبة نظام حماية موارد الأنواع البيولوجية الذي يتمحور حول حماية موارد الأصول الوراثية

1- نظام تربية الأصناف المحسنة وتعميم التكنولوجيا. يعتبر نظام تربية الأصناف المحسنة مشروعًا منهجيًا، ويتضمن أربعة أنظمة رئيسية: نظام إدخال الأصناف المحسنة، ونظام تعدد الإنتاج، ونظام المعالجة والتعبئة، ونظام الترويج والبيع. على أساس مشاريع البذور المحسنة الحالية، يجب تطوير مشروع أصناف المحاصيل المحسنة، وإنشاء وتحسين نظام التوريد الموحد للتربية الموحدة لأصناف المحاصيل المحسنة التي تتخذ زراعة كيانات إدارة البذور كأساس؛ وتطوير مشروع أصناف محسنة من المواشي والدواجن، وإنشاء وتحسين الهيكل التنظيمي ونظام التوريد الموحد للماشية والدواجن لتربية "مزارع البذور الأصلية، ومزارع التربية الموسعة والمزارع التجارية"؛ وتحسين مشروع الأنواع المحسنة من المنتجات المائية، وتعزيز البحث والفرز والحفظ وتحديد وظائف الموارد الوراثية، وإنشاء وتحسين أصناف المنتجات المائية المحسنة مثل حماية واستخدام موارد الأصول الوراثية المائية، ومراكز التربية الجينية وإدخال البذور وحفظ البذور، ومزارع تربية البذور الأصلية وغيرها. تشكيل آلية التنسيق والربط لأربعة أنظمة رئيسية لأنواع مختلفة من مشاريع البذور المحسنة، وتسريع تشكيل نظام الأصناف المحسنة لصناعة الزراعة والتربية بتخطيط معقول وبنية محسنة وتشغيل فعال: حماية موارد الأصول الوراثية ذات الكفاءة العالية، وتحسين قدرة التوريد للأصناف المحسنة بشكل كبير، وتعزيز عملية تصنيع الأصناف المحسنة على نحو سريع. ويتطلب تطوير نظام تربية الأصناف المحسنة وتعميم التكنولوجيا أن نركز على أربع مهام: أولاً: إصلاح نظام تعميم التكنولوجيا الزراعية على مستوى القاعدة الشعبية. وفقاً للوثائق المعنية وروح السياسة للحكومات المركزية وحكومات المقاطعات، ينبغي تعزيز إصلاح نظام إرشاد التكنولوجيا الزراعية بقوة على مستوى القاعدة الشعبية. ثانياً: بناء منشآت لمؤسسات تعميم التكنولوجيا الزراعية على مستوى القاعدة. الإسراع في بناء وتحسين مراكز تعميم التكنولوجيا الزراعية على مستوى المقاطعات أو مؤسسات تعميم التكنولوجيا الزراعية على مستوى البلديات أو المناطق، بحيث يكون لها وظائف عمل واضحة، وآليات تشغيل موحدة، وفرق إرشادية ممتازة، وضمانات نفقات ثابتة، وظروف عمل ضرورية؛ إنشاء مواقع اختبار لمحطات الخدمات على مستوى القرى حتى تصبح حلقة وصل بين عدد كبير

من المزارعين، ومواقع ترويج ومواقع دعاية ومواقع خدمات لأصناف زراعية جديدة وتقنيات جديدة ومنتجات جديدة؛ بناء قاعدة عرض الاختبارات الزراعي الإقليمي، بحيث تتكون من قاعدة اختبار للأصناف الجديدة والتقنيات الجديدة، وقاعدة تعليمية للفنيين الزراعيين والمزارعين، وقاعدة جمع المعلومات الزراعية، وقاعدة التوظيف وريادة الأعمال لخريجي الجامعات. ثالثاً: تحسين جودة فريق تعزيز تكنولوجيا تربية الأصناف المحسنة على مستوى القاعدة. إنشاء آلية تدريب وتعليم مؤسسية لموظفي الترويج لتقنية تربية البذور المحسنة على مستوى القاعدة الشعبية، وتأسيس إغانات خاصة لتحديث المعرفة والتدريب لموظفي الترويج لتقنية تربية البذور المحسنة على مستوى القاعدة الشعبية، وإجراء تدريب تحديث المعرفة لموظفي الترويج لتقنية تربية البذور المحسنة، وتحسين جودة الخدمة بشكل شامل لموظفي الترويج لتقنية تربية البذور المحسنة على مستوى القاعدة. رابعاً: دعم الوظائف الخاصة لمؤسسات الترويج لتقنية تربية البذور المحسنة على مستوى القاعدة. وفقاً لروح "وثيقة رقم 1 لعام 2010 الصادرة عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة حول تدعيم التخطيط الشامل للتنمية الحضرية والريفية" بدء خطة الوظائف الخاصة لمؤسسات الترويج لتقنية تربية البذور المحسنة على مستوى القاعدة، وتشجيع خريجي التخصص الزراعي في الكليات والجامعات على العمل في مؤسسات الترويج لتقنية تربية البذور المحسنة على مستوى القاعدة، تنفيذ خطة دعم المواهب الزراعية، واستيعاب طلاب الجامعات للعمل في مؤسسات الترويج لتقنية تربية البذور المحسنة على مستوى القاعدة، وتنفيذ مشاريع الترويج لتقنية تربية البذور المحسنة، وقيادة قاعدة عرض الاختبارات التقنية لتربية الأصناف المحسنة، وتطوير خدمات تقنية تربية البذور المحسنة.

2- نظام تقييم الأصناف المختبرة. يجب أن يغير نظام تقييم الأصناف المختبرة النظام غير المستقر "شبه الرسمي وشبه الخاص" الحالي، وتأسيس نظام تقييم شامل يتضمن هيكل نظام تقييم الأصناف المختبرة، ومعايير الأصناف المختبرة،

وبرامج الأصناف المختبرة⁽²¹²⁾. يجب أن تتكون مؤسسة تقييم الأصناف المختبرة من قسم الإدارة الزراعية، وقسم إدارة التنوع، ووحدة التدريس والبحث العلمي ومزرعة البذور الأصلية (المحسنة) وفقاً للتقسيم البيئي الزراعي الإقليمي وترتيبات خطط التربية الزراعية، وإنشاء مكتب خاص يكون مسؤولاً عن العمل اليومي لتقييم الأصناف المختبرة. معيار التقييم هو سلسلة من اللوائح التقنية للتقييم العلمي للسلامة وقيمة استخدام أصناف المنتجات الزراعية في الإنتاج، وفقاً للوضع الفعلي للإنتاج الزراعي الإقليمي الذي صاغته الإدارة الإقليمية المسؤولة عن إدارة الأصناف الزراعية، ومن أجل تجنب المخاطر الاجتماعية الناتجة عن المنتجات الزراعية المعدلة وراثياً، وينبغي إدراج تقنية اختبارات المنتجات الزراعية المعدلة وراثياً في اللوائح التكنولوجية. وتقسيم إجراءات تقييم الأصناف المختبرة إلى مرحلة الاختبار الإقليمي وتحديد مرحلة اختبار الإنتاج. يتمثل تحديد مرحلة الاختبار الإقليمي في تقسيم المناطق البيئية المختلفة وفقاً للتربة والتضاريس وغيرها من الظروف الطبيعية وظروف إعادة التصوير في النطاق الإقليمي، وتحديد مواقع الاختبار التمثيلية في كل منطقة بيئية لترتيب الاختبار، والغرض من ذلك هو تقييم الإنتاجية العالية، والقدرة على التكيف، والاستقرار، والجودة وغيرها للأصناف المختبرة، وتحديد نطاق الزراعة المناسب للأصناف بشكل مبدئي؛ يتمثل تحديد مرحلة اختبار الإنتاج في اختيار سلالات محسنة وفقاً للظروف القريبة من الإنتاج الميداني والتدابير الفنية المعتمدة في الإنتاج، والزراعة في مواقع مختلفة تمثيلية لاختبار إمكانات الإنتاج ومقاومة الأصناف المختبرة، والغرض من ذلك هو تحديد ما إذا كانت الأصناف يمكن أن تستمر في الانتشار، وتدفق عملها هو:

استقصاء الأصناف ← ملخص بيانات الاختبار ← التقييم ← الإعلان⁽²¹³⁾.

استقصاء الأصناف: هذا هو العمل الأساسي في عملية تقييم الأصناف. يتم تتبع

212- إدارة البذور بوزارة الزراعة بجمهورية الصين الشعبية: إجراءات الموافقة على أصناف المحاصيل الرئيسة (المرسوم رقم 44 الصادر عن وزارة الزراعة).

213- ليو سوي جيان: "تحليل نظام تقييم اختبار أصناف القطن في مقاطعة خوبي". القطن الصيني، 2005؛ وانغ دونغ بو: "مناقشة حول نظام تقييم واختبار أصناف المحاصيل في مقاطعة ليونينغ". نشرة العلوم والتكنولوجيا الزراعية، 2011.

وفحص الأصناف المختبرة المزروعة في أنواع بيئات مختلفة لمواقع الاختبار، ويتم التعرف على الخصائص المميزة، والإنتاجية العالية، والقدرة على التكيف، والاستقرار ومقاومة الأمراض للأصناف المختبرة في الأنواع البيئية المختلفة في ظل ظروف بيئية مختلفة.

ملخص بيانات الاختبار: إنشاء قاعدة بيانات اختبار متنوعة، وتلخيص بيانات الاختبار التي يتم الإبلاغ عنها بواسطة مواقع الاختبار المتنوعة، ومراجعة ومقارنة تحليلية بين سنوات نتائج الاختبار التي تم الإبلاغ عنها بواسطة كل مواقع اختبار، وطرح آراء هادفة حول خصائص الأصناف المختبرة في الإنتاج الزراعي.

التقييم الشامل: وفقاً للتحليل والنتائج الموجزة، ينظم مكتب اختبار وتقييم الأصناف الخبراء المعنيين من قسم الإدارة الزراعية والتعليم والبحث العلمي والترويج والإنتاج والإدارة والاستخدام وغيرها لإجراء التقييم ودعوة ممثلي المزارعين لمواقع الاختبار ومواقع للمشاركة عند الضرورة. والحكم على التأثير المتبادل للأصناف والبيئة المختبرة؛ تقييم استقرار الأصناف المختبرة؛ إعادة تحديد منطقة الإنتاج المناسبة للأصناف؛ وفيما يتعلق بالتدهور الخطير أو أوجه القصور التي لا يمكن التغلب عليها في سياق استخدام الأصناف المختبرة، وتحديد تلك التي لا تصلح للاستخدام المستمر في الإنتاج، يتم تقديم اقتراحات لوقف التشغيل والترويج؛ بالنسبة للأصناف الحساسة بشكل خاص للظروف البيئية أو غير المناسبة للزراعة في البيئة الخاصة، يجب تقديم التحذيرات، وتقييد مناطق اختبار الإنتاج، واقتراح أن تستمر وحدات الاختبار في إجراء تحديد "ثلاث خصائص".

الإعلان: بالنسبة للأصناف المختبرة التي اجتازت التعريف، يجب على مكتب اختبار وتقييم الأصناف تقديم تقرير على الفور بنتائج اختبار وتقييم الأصناف إلى الإدارة الإدارية الزراعية متشابهة المستوى، وتقوم الإدارة الإدارية الزراعية متشابهة المستوى بإصدار الإعلان العام.

3- نظام ضمان جودة البذور. مكانة صناعة البذور في الإنتاج الزراعي بأكمله مهمة للغاية، وينبغي زيادة الاستثمار، وتطوير بناء نظام شبكة مراقبة الجودة في المقاطعات والمدن والمحافظات، وتسليط الضوء على الدور الرائد

لمركز التفتيش على مستوى كل مقاطعة، وتحسين الدور الرئيس لمركز تفتيش على مستوى المدن، وتعزيز الدور الأساسي لمحطة فحص الجودة على مستوى كل محافظة، ودفع التنمية السليمة لتصنيع البذور وضمان سلامة الإنتاج الزراعي. تحسين نظام المراقبة والفحص الانتقائي لجودة البذور، وإنشاء نظام اختبار مفوض والسعي للقيام بعمل جيد للاختبار الموكول؛ زيادة استثمار الأموال لتحقيق تطبيع وإضفاء الطابع المؤسسي على مراقبة جودة البذور والفحص الفوري؛ إتقان نظام الفحص قبل تقديم الصنف الجديد للفحص من أجل ضمان اتساق وتوحيد واستقرار السمات الوراثية للصنف الجديد، وتحسين جودة موظفي الإشراف والتفتيش بطريقة شاملة، والتنفيذ الصارم لنظام الفحص للمفتشين، وتنفيذ مشروع التدريب لمفتشي البذور، وعقد اجتماعات التبادل الفني للفحص المنتظم، وتحسين الجودة الشاملة للمفتشين، وتحسين مراقبة جودة البذور ونظام الفحص الفوري، وإنشاء نظام للتفتيش المفوض، للقيام بعمل جيد للتفتيش الموكول؛ زيادة استثمار الأموال لتحقيق تطبيع وإضفاء الطابع المؤسسي على مراقبة جودة البذور والفحص الفوري؛ إتقان نظام الفحص قبل تقديم الصنف الجديد للفحص من أجل ضمان اتساق وتوحيد واستقرار السمات الوراثية للصنف الجديد. تحسين جودة موظفي الإشراف والتفتيش بطريقة شاملة. التنفيذ الصارم لنظام الفحص للمفتشين، وتنفيذ مشروع التدريب لمفتشي البذور، وعقد اجتماعات التبادل الفني للفحص المنتظم، وتحسين الجودة الشاملة للمفتشين، وتحسين نظام ضمان الجودة لشركات البذور. يجب على مؤسسات البذور تعزيز نظام ضمان جودة المؤسسة والقيام بالأعمال التالية: زيادة الاستثمار الرأسمالي، وتحقيق التطبيع وإضفاء الطابع المؤسسي على الفحص الانتقائي لجودة البذور؛ تحسين نظام فحص الأصناف الجديدة قبل الفحص تقديم التقارير، وضمان اتساق وتوحيد واستقرار السمات الوراثية للأصناف الجديدة، وتحسين جودة موظفي الإشراف والتفتيش بطريقة شاملة. التنفيذ الصارم لنظام فحص المفتشين، وتنفيذ مشروع تدريب مفتشي البذور، وعقد اجتماعات التبادل التكنولوجي للفحص الدوري، وتحسين الجودة الشاملة للمفتشين. تحسين القدرة على اكتشاف

جودة البذور، وتطوير وترويج تقنيات وأساليب جديدة، والتكيف مع التطور الجديد لوظائف فحص جودة البذور؛ ابتكار وإتقان طرق ووسائل الاختبار؛ وتحسين البصمات الوراثية لأصناف المحاصيل؛ وصياغة وإتقان المعايير الوطنية لتحديد الواسمات الجزيئية. تحسين نظام ضمان الجودة لشركات البذور ونظام تحسين ضمان جودة مؤسسات البذور. ينبغي على مؤسسات البذور تعزيز ضمان جودة المؤسسات والقيام بالأعمال التالية: زيادة الاستثمار الرأسمالي، ورفع مقياس بناء غرفة فحص البذور وفريق التفتيش وغيرها لمطابقة أعمال التفتيش الفعلية؛ وفحص البذور من خلال عملية الإنتاج والمعالجة والمبيعات بأكملها؛ تحسين نظام ضمان جودة المؤسسات، وتعزيز مراقبة جودة البذور وتشكيل صورة جيدة للمؤسسات.

4- **نظام إدارة الأنواع المهددة بالانقراض.** يعد تحسين حماية وإدارة الأنواع البيولوجية المهددة بالانقراض جزءاً مهماً من نظام حماية موارد الأنواع البيولوجية الذي يتمحور حول حماية موارد الأصول الوراثية. **تحسين نظام قائم على حماية الأنواع المهددة بالانقراض.** وفقاً لخصائص توزيع الأنواع البيولوجية وحالة التهديد والعوامل الأخرى، تتم صياغة معايير ديناميكية لتصنيف قائمة الأنواع البيولوجية المهددة بالانقراض، وتحسين إجراءات جمع ومراجعة الأنواع المحمية، وتحسين المعايير والإجراءات الخاصة بقائمة الأنواع المحمية لتحقيق الترابط العضوي بين القائمة والنظام السياسي الصناعي الحالي. تطوير نظام قائم على حماية الأنواع المهددة بالانقراض، وإنشاء قائمة الأنواع المهددة بالانقراض في الصين، وتقييمها بانتظام من خلال أقسام البحث العملي والتكنولوجي، وإدراجها كقائمة تكميلية لقوائم الحماية الرئيسية في الصين. يجب أن تتركز الأقسام الإدارية المعنية على صياغة خطة استعادة موارد الأنواع المدرجة لنظام مستويات وخصائص الأنواع المدرجة، وتنظيم الخبراء والعلماء والجمهور للمشاركة معاً، ويتولى قسم الإدارة مسؤولية المراقبة طويلة الأجل لحالة بقاء الأنواع، وضبط خطة الاستعادة في الوقت المناسب وفقاً لأوضاع تغيير الموارد، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض بشكل فعال. إنشاء نظام تقييم الأنواع المهددة بالانقراض. يتركز

على استعادة الموارد وحماية الأنواع في قائمة الحماية البيولوجية، وبناء نظام تقييم علمي، ووضع معايير التقييم، ورصد وتقييم الموارد، وتوفير أسس لإدراج الأنواع وخطة التعافي، وتقييم تأثير تنفيذ خطة استعادة الموارد، وردود الفعل في المجتمع بشأن تغيرات الموارد للأنواع المحمية المدرجة.

5- **نظام خدمة معلومات موارد الأنواع البيولوجية.** الفهم الكامل لحالة ودور المعلوماتية في تطوير واستخدام موارد الأنواع البيولوجية، ووفقاً للفكرة الأساسية المتمثلة في "القيادة من قبل الإدارات الحكومية، ومشاركة القوى الاجتماعية، وتقاسم مصادر المعلومات، وإتقان آلية التشغيل، وتحقيق الربح المشترك متعدد المجالات"، والتي تهدف إلى خصائص تشتت البيانات والتغيرات السريعة في المتطلبات لمنصة خدمة بيانات موارد الأنواع البيولوجية، وإنشاء منصة تقاسم بيانات موارد الأنواع البيولوجية، وتأسيس نمط خدمة معلومات موارد الأنواع البيولوجية متعدد المستويات، وبناء وتحسين نظام خدمة شبكة معلومات موارد الأنواع البيولوجية. **بناء قاعدة بيانات شاملة لموارد الأنواع البيولوجية.** يجب على معلومات موارد الأنواع البيولوجية الكبيرة والواسعة والمتنوعة تطوير موارد معلومات الأنواع البيولوجية واستخدامها بشكل فعال، وينبغي إنشاء قاعدة بيانات شاملة تغطي المخزون والتغيرات في موارد الأنواع البيولوجية في الداخل والخارج، وقاعدة بيانات الأصناف البيولوجية الزراعية، وقاعدة بيانات نتائج أبحاث التربية الزراعية، وقاعدة بيانات براءات الاختراع، وقاعدة بيانات الموارد البشرية من أجل توفير خدمات المعلومات لفهم ديناميات استخدام الموارد البيولوجية في الداخل والخارج، وتغيرات التنمية المستقبلية للتربية الزراعية. **بناء منصة تقاسم البيانات لموارد الأنواع البيولوجية.** يهدف إلى جمع وتحليل والإبلاغ عن وثائق الإدارة، والقوانين واللوائح، والإعلانات والإشعارات، ومعايير الصناعة، وأبحاث التربية المحلية والأجنبية، وتغيرات في معالجة المشاكل الرئيسية للتربية، ومعلومات موارد الأنواع البيولوجية المحلية والأجنبية وسوق موارد الأنواع البيولوجية ومعلومات التصنيع وغيرها من المعلومات المتعلقة بموارد الأنواع البيولوجية. **بناء نموذج خدمة معلومات موارد الأنواع البيولوجية متعدد**

المستويات. يهدف إلى دمج الموارد البيولوجية المحلية والأجنبية مع خدمة المعلومات، وإنشاء وتطوير نموذج خدمة المعلومات لموارد الأنواع البيولوجية متنوعة الأنواع. وفيما يتعلق بموظفي البحث العلمي وأقسام الإدارة، اتخاذ مجلات البحث العلمي، وقواعد البيانات الشاملة، ومنصة تقاسم البيانات كناقلات، وتوفير أحدث تقنيات وأساليب استخدام موارد الأنواع البيولوجية المحلية والأجنبية، وتتبع الصعوبات والنقاط الساخنة؛ وبالنسبة للمزارعين على مستوى القاعدة الشعبية، إنشاء "قناة مجلة. شبكة. دار نشر" لنشر معلومات نتائج استخدام موارد الأنواع البيولوجية، ونشر وترويج أصناف وتقنيات جديدة لاستخدام موارد الأنواع البيولوجية في أشكال بيانية سهلة الفهم.

ثالثاً: اختيار مسارات بناء نظام حماية موارد الأنواع البيولوجية

1- ملكية وتحليل سياسات لموارد الأنواع البيولوجية. حق الملكية لموارد الأنواع البيولوجية هو شكل خاص من حقوق الملكية، ومن زاوية حقوق الملكية، فهي تخص المجتمع والجمهور، ولكن من منظور هيمنة موارد الأنواع البيولوجية، فإن مالك ومستخدم حقوق ملكية موارد الأنواع البيولوجية يمتلكون سلطة مطلقة وغير متكافئة، ويمكن للجمهور بتفويض الهيمنة على حقوق ملكية لموارد الأنواع البيولوجية إلى المؤسسات الاجتماعية، ويطالب الحكومة بممارسة وظائفها وإجبار المستخدمين البيئيين على الاستخدام الرشيد لموارد الأنواع البيولوجية⁽²¹⁴⁾. ويمكن ملاحظة أن أشكال حقوق الملكية ووسائل تحقيق المنفعة لموارد الأنواع البيولوجية لها خصوصية. أولاً: دلالة حقوق الملكية غير مؤكدة. يشمل موضوع حق الملكية لموارد الأنواع البيولوجية الموارد البيولوجية والموارد الوراثية وموارد المناظر الطبيعية البيئية وغيرها من الأشكال المختلفة للموارد المنتشرة في المحيطات والإيكولوجيا الأرضية والتي تتخذ الأرض كناقل، وبعضها يتداخل أيضاً مع

214- لي روي: "التفكير الرشيد لاستيعاب حقوق الملكية البيئية وحماية الموارد البيئية". العلوم الاقتصادية المعاصرة، 1999.

حقوق الملكية الخاصة للموارد. بالإضافة إلى ذلك، فإن موضوع حق الملكية لموارد الأنواع البيولوجية متقاطع ومتنوع أيضاً، ويمكن أن تمتلك الدولة والجماعة موضوع حق الملكية، ويمكن أن تمتلك المؤسسات والأفراد أيضاً موضوع حق الملكية، ويمكن النظام البيئي المفتوح موضوع حق الملكية من إحداث تغييرات قانونية، وهذا يوضح أنه من الصعب تحديد موضوع حق الملكية لموارد الأنواع البيولوجية بدقة. ثانياً: عدم التكافؤ في معاملات حقوق الملكية. بناءً على طبيعة موارد الأنواع البيولوجية ذات الموارد العامة، وفي الوقت نفسه صعوبات عملية في تحديد حقوق الملكية، وعادة ما ينعكس عدم التكافؤ في معاملات حقوق الملكية وتحقيق الحقوق والمصالح، من ناحية، يعتبر المجتمع هو المستفيد والدافع لتكاليف حماية موارد الأنواع البيولوجية، وهناك اختلافات في توزيع مختلف المنافع الاجتماعية والبيئية لموارد الأنواع البيولوجية، ومن ناحية أخرى، من الصعب على الشركات أو الأفراد الذين يدفعون مقابل حقوق ملكية الموارد الخاصة لحماية موارد الأنواع البيولوجية الحصول على المنافع المناسبة من خلال الاعتماد على السوق أو قنوات سياسة التعويض الاقتصادي.

فيما يتعلق بالظروف المحلية والقوانين واللوائح الوطنية في الصين، فإن السمة الرئيسية لحق الملكية لموارد الأنواع البيولوجية هي حق الملكية العامة، ولكن في الممارسة العملية، يستعصي تحقيق الوضع الحالي بسبب الحالة الضبابية لمالك حق الملكية الحقيقي، وحق الاستخدام والمنفعة لحق الملكية بسبب تأثير الحماية. نظراً لأن الحقوق العامة وحقوق الملكية لموارد الأنواع البيولوجية غير واضحة، فمن الصعب تحقيق معاملة حقوق ملكية موارد الأنواع البيولوجية عن طريق السوق، وتتعرض حماية مصالح أصحاب الممتلكات، علاوة على ذلك، نشأت مشاكل العوامل الخارجية لموارد الأنواع البيولوجية مثل الاستخدام المفرط لموارد الأنواع البيولوجية، وحقوق الملكية غير المكتملة التي تقيّد استخدام الموارد في المناطق المحمية، والإمداد غير العقلاني لموارد الأنواع البيولوجية غير المملوكة للدولة وغيرها⁽²¹⁵⁾.

215- داي شينغ يي: "الاتجاه نحو التنمية الخضراء". شنغهاي: دار جامعة فودان للنشر، 1998.

2- الخيارات السياسية لصيانة موارد الأنواع البيولوجية

الهدف السابق لسياسة موارد الأنواع البيولوجية في الصين هو الحماية، ويجب أن يكون هدف السياسة الجديد موجهاً نحو التنمية، من هدف حماية واحد إلى أهداف متعددة ومنهجية لتوفير دعم الحياة والأمن البيئي ومخرجات الموارد للتنمية المستدامة. ولا يمكن لهذا النوع من الأهداف السياسة المحددة أن يحقق حماية موارد الأنواع البيولوجية فحسب، بل يمكنه أيضاً تنسيق الحماية والتنمية الاقتصادية، وتحقيق التنمية خلال الحماية، وتحقيق التخصيص الأمثل للعدالة والمزايا والقيمة خلال التنمية.

(1) **بناء نظام قانوني سليم.** إن أساس سياسة حماية موارد الأنواع البيولوجية هو نظام قانوني مثالي. فمعظم القوانين واللوائح الحالية بشأن حماية الأنواع البيولوجية في الصين لا تتوافق مع الوضع الحالي، ولم تعد قادرة على تلبية متطلبات حماية وتطوير الأنواع البيولوجية في ظل الوضع الجديد. بالإضافة إلى ذلك، هناك تضارب كبير في اللوائح التنظيمية للصناعة، وقد أثرت هذه المعضلات على تنفيذ القانون. في الوقت الحاضر، من خلال التعديلات التشريعية، يجب حل مشكلة القتال بين القوانين واللوائح الخاصة بإدارات الإدارة المختلفة بشكل نهائي، وفي الوقت نفسه، فإن حق الملكية والحقوق الأخرى لموارد الأنواع البيولوجية منصوص عليها بوضوح، مما يضع أساساً قانونياً لتعديل علاقة المصالح والقضاء على تأثير العوامل الخارجية عن طريق الاعتماد على السوق والسياسة. فيما يتعلق بالأنواع التشريعية، يجب إضافة الأحكام القانونية ذات الخصائص الحافزة الإيجابية لتشجيع القوى الاجتماعية على المشاركة في حماية موارد الأنواع البيولوجية.

(2) **إنشاء آلية لحماية حقوق الملكية لرسملة موارد الأنواع البيولوجية.** إنشاء وإتقان نظام حقوق الملكية لموارد الأنواع البيولوجية، وتوضيح علاقة الملكية لموارد الأنواع البيولوجية، وتحديد حدود الملكية، حق الاستخدام، حق الإدارة والحق البيئي، وتعزيز حماية وإدارة موارد الأنواع البيولوجية، وتشجيع

استيعاب التكلفة الخارجية لموارد الأنواع البيولوجية⁽²¹⁶⁾. تتضمن المحتويات المحددة لنظام حقوق الملكية لموارد الأنواع البيولوجية ما يلي: أولاً: ينبغي توضيح ملكية موارد الأنواع البيولوجية من المنظور القانوني، وإنشاء نظام إدارة أصول موارد الأنواع البيولوجية وتعزيز حماية ملكية الموارد. ثانياً: تعزيز الفصل بين حقوق الملكية وحقوق الاستخدام لموارد الأنواع البيولوجية، وإنشاء نظام استخدام مدفوع الأجر ونقل الموارد وسوق لحقوق ملكية الموارد، وإضفاء الطابع المؤسسي على الاستخدام المدفوع ونقل موارد الأنواع البيولوجية. ثالثاً: إنشاء حسابات فيزيائية وحسابات قيمة لموارد الأنواع البيولوجية. رابعاً: بناء وإتقان نظام تعويض لاستخدام موارد الأنواع البيولوجية.

(3) إنشاء آلية المشاركة المجتمعية. يمكن لبناء آلية المشاركة المجتمعية أن تجمع بشكل أفضل بين سياسة التنمية وسياسة حماية موارد الأنواع البيولوجية⁽²¹⁷⁾. في الوقت الحاضر، جزء كبير من مناطق حماية موارد الأنواع البيولوجية في الصين، بسبب مستوى التنمية الاقتصادية وقيود الموقع الجغرافي، يتعسر تنسيق نموذج التنمية الزراعية التقليدية بشكل جيد مع الحفاظ على موارد الأنواع البيولوجية، ومع ذلك، إذا تم التحول في أساليب التنمية الزراعية، فسوف يتم تغيير طرق استخدام الموارد، واستخدام البيئة الخاصة التي تشكلها موارد الأنواع البيولوجية للإنتاج، مثلاً يمكن أن يؤدي تطوير السياحة البيئية القائمة على موارد المناظر الطبيعية البيولوجية ذات الخصائص الإقليمية، إلى زيادة الإنتاج الزراعي، والكفاءة، وزيادة دخل المزارعين، وتعزيز الارتباط بين أنشطة الإنتاج للمزارعين وحماية موارد الأنواع البيولوجية، وذلك لإنشاء آلية حماية مشاركة مجتمعية مفيدة للطرفين.

(4) الاستخدام المكثف لأدوات السياسة الاقتصادية. وفقاً لقانون تشغيل اقتصاد السوق، جنباً إلى جنب مع خصائص موارد الأنواع البيولوجية الصينية،

216- ثرين إيجي رتسون: "السلوك والنظام الاقتصادي". بكين: الصحافة التجارية، 2004.

217- ویت لاند الدولية - مكتب الصين: "مشاركة المجتمع في إدارة الأراضي الرطبة". بكين: مجلة الغابات الصينية، 2001.

وخاصة خصائص ملكية الموارد وحقوق الإدارة، يمكن اعتماد بعض الوسائل الاقتصادية مثل تحصيل الضرائب وخلق الأسواق والتعويضات وغيرها. **تحصيل الضرائب.** يتم تعديل اللوائح الضريبية بناءً على مبدأ من الذي يستفيد ومن يدفع، وتفرض الضرائب البيئية على المجموعات المستفيدة مباشرة من حماية موارد الأنواع البيولوجية، والاعتماد على الضرائب للحد من العوامل الخارجية في استخدام الموارد، أو فرض الضرائب على مجموعات المستهلكين لموارد الأنواع البيولوجية ومنتجاتها، والاعتماد على تحصيل الضرائب لتقليل الطلب. **خلق الأسواق.** على أساس حقوق الملكية الواضحة، يتم تشجيع إدخال وتدجين وزراعة موارد الأنواع البيولوجية الناضجة تقنيًا، وتشكيل الأسواق من خلال الإنتاج على نطاق واسع؛ على أساس الحماية العلمية وإدارة الحصص، يتم فتح الأسواق التي تستحوذ على موارد الأنواع البيولوجية المحددة لمجموعات محددة في مناطق محددة وأوقات محددة، والتي لا يمكنها فقط الحفاظ على السلسلة الغذائية والتوازن البيئي من خلال أنشطة الاستحواذ على البشرية، ولكن أيضًا تلبية الاحتياجات الخاصة لمجموعات اجتماعية محددة لموارد أنواع بيولوجية محددة⁽²¹⁸⁾. **التعويضات.** هدف التعويض هو حامل العوامل الخارجية السلبية في حماية موارد الأنواع البيولوجية، لأنه من الصعب تعويض خسارة هذه المجموعات من خلال السوق، لذا يمكن حل العوامل الخارجية السلبية بشكل أفضل عن طريق سياسات الحكومة. هدف التعويض هو الحكومات الإقليمية ومجموعات المجتمع المتأثرة بحماية منطقة حماية الأنواع البيولوجية. ويمكن أن يكون شكل التعويض في شكل مدفوعات التحويل المالي، وتعويضات خاصة وإعانات مالية وأشكال أخرى.

218- رن شيان يو، شياو في، مومينغ هاو: "موارد الأراضي الرطبة في الصين: دراسة حول التحليل الاقتصادي والاستعادة البيئية". بكين: دار العلوم للنشر، 2012.

الفصل السادس

بناء نظام التقييم الشامل للزراعة "ذات التوجهين"

- مقاطعة خونان نموذجًا

الزراعة "ذات التوجهين" هي المظهر الملموس لـ "مجتمع ذي توجهين" في البناء الزراعي، ولكن سواء مجتمع "ذو توجهين" أو زراعة "ذات توجهين"، فإن نظريتها وممارستها لا تزال في مرحلة الاستكشاف ويعزى ذلك إلى أنه لم يمر وقت طويل على طرح هذا المفهوم. يفتقر الترويج للزراعة "ذات التوجهين" إلى نظام مؤشر تقييمي موثوق وقابل للقياس على غرار بناء "مدينة إيكولوجية"، الأمر الذي يؤدي إلى عدم وجود أسس وأهداف في رقابة وتقييم التنمية الزراعية "ذات التوجهين"، وأصبحت هناك حاجة ملحة للغاية لتصميم نظام مؤشر تقييم عملي ومعقول لزراعة "ذات توجهين". الزراعة "ذات التوجهين" هي مفهوم كلي متعدد المستويات يشمل التقدم الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية، والبناء الإيكولوجي، وحماية البيئة، وتصميم النظام وغيرها، وسيفرض تصميم نظام تقييم شامل للتقييم الكمي لمستوى التنمية الزراعية "ذات التوجهين" إلى توضيح أهداف التقييم ونظام مؤشر التنمية الزراعية "ذات التوجهين"، وتحقيق المقارنة الكمية للأداء في المناطق والفترات المختلفة، وتعزيز قابلية التشغيل العملي للسياسات وتنفيذ قدرة الرقابة. وفي الممارسة العملية، يتطلب إنشاء نظام مؤشر تقييم عملي لفهم جوهر وخصائص وأوضاع ووظائف واتجاهات وحدود أهداف التقييم بدقة، ودمج خصائص النظام الإحصائي والبحثي الحالي بشكل كامل لضمان توافر بيانات المؤشرات والتشغيل العملي لنظام التقييم. يتمثل دور الزراعة "ذات التوجهين" في التنمية المستدامة للزراعة الإقليمية بشكل أساسي في رفع معدل استخدام الموارد ومستوى الإنتاج، وتوفير مدخلات الموارد، وتحسين تخصيص الموارد،

وحماية وتربية وإدارة البيئة الإيكولوجية، وبالتالي تحسين جودة المنتجات الزراعية، والحفاظ على سلامة الغذاء، وتحقيق التنمية الاقتصادية الزراعية والتقدم الاجتماعي بشكل شامل. لذلك، يتطلب تقييم تأثير الزراعة "ذات التوجهين" عن التنمية المستدامة للزراعة الإقليمية وبناء مجتمع "ذات توجهين"، فحص بشكل أساسي تحسين الهيكل الاقتصادي الريفي، والتنمية المتناغمة للمجتمع الريفي، والاستخدام الفعال للموارد الزراعية وحماية البيئة الزراعية الإيكولوجية وغيرها من الجوانب الرئيسة الأخرى للزراعة "ذات التوجهين".

أولاً: مبادئ تصميم مؤشر التقييم الشامل للزراعة "ذات التوجهين"

يتجلى تأثير الزراعة "ذات التوجهين" على التنمية المستدامة للزراعة في مختلف جوانب العملية الاجتماعية والاقتصادية والموارد الطبيعية والبيئة، لذلك، من الضروري إنشاء نظام مؤشر يمكنه تغطية جوانب متعددة وإجراء تقييم متعدد المستويات. وهناك بعض المبادئ العامة المحددة لاختيار المؤشرات في نظام المؤشر، مثل تصميم اقتراحات لسياسات علمية ومعقولة، والبيانات المتاحة، وسهولة التشغيل، وسهولة التقييم وغيرها. ومن أجل التقييم العلمي لتأثير الزراعة "ذات التوجهين" على التنمية المستدامة للزراعة الإقليمية وبناء المجتمع "ذات التوجهين"، ينبغي إنشاء مجموعة من أنظمة مؤشرات التقييم التي يمكن أن تقيس علمياً مستوى التنمية المستدامة للزراعة الإقليمية، ومن خلال التحليل المقارن لتغيرات السلاسل الزمنية في مناطق الدراسة والبناء الزراعي "ذات التوجهين" في مناطق العينات المختلفة، يتم قياس مستوى تنمية الزراعة الإقليمية "ذات التوجهين"، وتوفير الأساس الصحيح لاتخاذ القرارات الصحيحة لاختيار أفضل الطرق والاتجاهات الرئيسة للتنمية الزراعية الإقليمية "ذات التوجهين" وفقاً للظروف المحلية. يعتمد هذا الفصل بشكل أساسي على عملية التسلسل الهرمي التحليلي (AHP) لإنشاء نظام مؤشر التقييم الشامل، ويتبع المبادئ التالية:

- 1- **المبادئ العملية وقابلية التشغيل.** تتطلب الطبيعة العلمية أن يغطي نظام التقييم المصمم بشكل فعال جميع جوانب التنمية الزراعية "ذات التوجهين"، والمؤشرات النموذجية، أي إنها تجسد الارتباط المنطقي وقانون التشغيل

مدخلات ومخرجات كل نظام فرعي، ويمكن قبولها بسهولة من قبل الباحثين والجمهور. وتتطلب دراسة الجدوى أن يكون من السهل الحصول على بيانات كل مؤشر مشارك في نظام التقييم، خاصة إذا كان هناك أكبر عدد ممكن من بيانات السلاسل الزمنية المستمرة، ومؤشرات مماثلة في العديد من المناطق لتسهيل المقارنة الأفقية، ويجب تقييم المؤشرات غير الإحصائية من خلال إجراء بحثي بسيط.

2- **مبدأ المكون الرئيس والاستقلال.** نظراً لوجود العديد من المؤشرات التي يمكن اختيارها لوصف المجتمع والاقتصاد والبيئة، فمن الضروري فحص المؤشرات، ومن خلال حساب المعامل المرتبط بالمؤشرات، يمكن أن تلبي المؤشرات المحددة النهائية مبدأ المكون الرئيس واستقلالية إعداد المؤشرات.

3- **مبدأ الشمولية والتسلسل الهرمي.** تشمل الزراعة "ذات التوجهين" مجموعة واسعة من المجالات، ويتطلب التفتيش الشامل أن تغطي مؤشرات النظم الفرعية الرئيسة للمجتمع والاقتصاد والموارد والبيئة وغيرها، ولكن لا ينبغي أن تكون المؤشرات معقدة للغاية، وإلا فإنها سوف تقلل بشكل كبير من إمكانية التطبيق العملي للمؤشرات ويزيد من تكلفة التقييم، وبشكل عام، يجب ألا يكون هناك أكثر من 7 مؤشرات في كل مستوى معيار، ويجب ألا يتجاوز نظام المؤشر بأكمله 30 مؤشراً. يمكن لمبدأ التسلسل الهرمي أن يبنى مسار التقنية الناضجة مثل عملية التسلسل الهرمي التحليلي وغيرها، ويفكك تدريجياً المؤشرات من الهدف العام إلى الهدف الفرعي للنظام الفرعي وصولاً إلى كل المؤشرات المحددة، ويشكل هيكل شجرة متعدد الطبقات.

ثانياً: الإطار المنطقي ونظام المؤشر المشترك للتقييم الشامل للزراعة "ذو توجهين"

بالنظر إلى البحوث المحلية الحالية حول نظام مؤشر تقييم الزراعة "ذات التوجهين" والتنمية الزراعية المستدامة، فإن الإطار المنطقي لمعظم أنظمة المؤشرات هو في الأساس مثل التسلسل الهرمي للأشجار، وينقسم عمومًا إلى ثلاث أو أربع طبقات. البنية

ثلاثية الطبقات هي الطبقة المستهدفة (تسمى أيضاً الطبقة الكلية أو طبقة النظام)، وطبقة المعيار (تسمى أيضاً طبقة التحكم أو طبقة الحالة)، وطبقة المؤشر (تسمى أيضاً الطبقة المتغيرة)، تضيف البنية رباعية الطبقات طبقة انتقالية بين طبقة المعيار وطبقة المؤشر، والتي تسمى أحياناً طبقة المجال.

في الواقع، تُظهر طبقة المعيار من أي جانب يناقش نظام التقييم بأكمله وضع التنمية الزراعية الإقليمية "ذات التوجهين"، والتي تعد واحدة من النقاط الرئيسة للمناقشة التالية؛ ثانياً: يجب فحص طبقة المؤشر الموجودة تحت طبقة المعيار باستمرار لاختيار مؤشرات مختلفة كافية أن تعكس حالة طبقة المعيار. في الوقت الحاضر، إن تصميم طبقة المعيار لنظام التقييم المتعلق بالزراعة "ذات التوجهين" هو نفسه في الأساس، وبشكل عام، هناك وحدة مؤشر التنمية الاقتصادية، ووحدة مؤشر التقدم الاجتماعي، ووحدة مؤشر حماية البيئة الإيكولوجية، ووحدة مؤشر كفاءة استخدام الموارد وغيرها، وتضمنت بعض الدراسات أيضاً تصميم النظام ووحدة مؤشرات تنفيذ السياسات.

يبحث هذا الفصل تأثير الزراعة "ذات التوجهين" على التنمية المستدامة للزراعة الإقليمية، وفقاً للنطاق الرئيس لتأثيرها، واتباعاً لمبدأ بناء نظام المؤشر، مع الإشارة إلى أنظمة مؤشرات التقييم المماثلة والأدبيات البحثية المعنية في الدراسات الأخرى الحالية، ويلمح المؤشرات المختارة بشكل مشترك بواسطة العديد من العلماء، وحذف بعض المؤشرات القديمة ذات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويشكل جدول ملخص لفحص مؤشر التقييم الزراعي "ذات التوجهين": يتكون جدول فرز المؤشرات من ثلاثة مستويات: الطبقة المستهدفة، وطبقة المعيار، وطبقة الفهرس. يمكن أن تحصل الطبقة المستهدفة على مؤشر تقييم شامل لمستوى التنمية الزراعية الإقليمية "ذات التوجهين"؛ وتتكون طبقة المعيار من أربع وحدات فرعية: مؤشر التنمية الاقتصادية، مؤشر التقدم الاجتماعي، مؤشر الاستخدام الموفر للموارد، مؤشر حماية البيئة الإيكولوجية؛ طبقة المؤشر، وفقاً لمفهوم الزراعة "ذات التوجهين" ومبادئ الإعداد المذكورة أعلاه، تم تحديد 121 مؤشراً مرجعياً لمعايير مختلفة (انظر الجدول 5-8) (219).

219- المؤشرات الواردة في الجدول مأخوذة من المراجع التالية: كونغ يوان بي، لوى خه هوي: "بناء نظام مؤشر التقييم الشامل والتحليل التجريبي"، الاقتصاد التكنولوجي الزراعي، 2010 (7)؛ بينغ يي، تشاي هوان هوان: "طريقة التقييم ومؤشر التقييم لنظام الإنتاج الزراعي "ذات التوجهين""، مجلة البحث، 2010 (6)؛ تشو دونغ ليانغ: "تقييم التنمية الزراعية "ذات التوجهين" وتحليل آثارها على منطقة بحيرة هوان دونغ تينغ" مجلة جامعة خونان الزراعية (دارالعلوم الاجتماعية للنشر)، 2012؛ لي هوانغ تسه، تشو كونغ لاي: "نظام مؤشر التقييم وطريقة التقييم للمزايا الشاملة للزراعة البيئية"، الاقتصاد الحرجي في الصين، 2007 (5).

1- **مؤشر التنمية الزراعية.** يتضمن المؤشر الاقتصادي الإجمالي، ومؤشر مستوى التنمية، والهيكل الاقتصادي ومؤشر الفوائد، ومؤشر تسويق المنتجات الزراعية، ومؤشر التمويل والتأمين الريفي.

- **مؤشر الاقتصاد الإجمالي.** يشمل إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي، والاستثمار في الأصول الثابتة للزراعة أو المناطق الريفية، وحجم الصادرات السنوية من المنتجات الزراعية الخضراء، وإنتاج المنتجات الزراعية عالية الجودة، وإجمالي أرباح شركات معالجة المنتجات الزراعية الثانوية، والقيمة المضافة للصناعات الريفية.

- **مؤشر مستوى التنمية.** يشمل نسبة الصناعات الأولية في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للصناعات الأولية، ومعدل دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي لسكان الريف، ونصيب الفرد الصافي من الدخل للمزارعين، نصيب الفرد من الناتج الغذائي، ومعدل نمو إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي، ونسبة صناعة الخدمات الريفية من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي، ونسبة القيمة المضافة لصناعة التكنولوجيا الفائقة، ونسبة هيكل الزراعة، ونسبة مساحة زراعة المحاصيل الاقتصادية، ونسبة قيمة إنتاج صناعة تربية الأحياء المائية، ونصيب الفرد من الإنتاج الحيواني.

- **هيكل الاقتصاد ومؤشر الفوائد.** يشمل نسبة الزراعة الدقيقة، ونسبة الإنتاج الاقتصادي إلى نسبة الاستثمار، وإنتاجية العمالة الزراعية، والقدرة على كسب النقد الأجنبي من المنتجات الزراعية الثانوية، ومعدل تعميم الأصناف المحسنة، ونسبة المؤسسات الزراعية الرائدة التي تقود المزارعين، والوعي بالعلامة التجارية الخضراء، ومزايا أسعار الأغذية الخضراء، والتنسيق بين الزراعة والصناعة، وكفاءة التحويل الزراعي.

- **مؤشر تسويق المنتجات الزراعية.** يتضمن معدل سلع المنتجات الزراعية، ومعدل معالجة المنتجات الزراعية (قيمة مخرجات صناعة معالجة المنتجات الزراعية/ القيمة الإجمالية للمنتجات الزراعية)، ودرجة تسويق المنتجات الزراعية الخضراء.

● **مؤشر التمويل والتأمين الريفي.** يشمل رصيد الودائع الريفية في نهاية العام، ونسبة المزارعين المشاركين في التأمين الزراعي.

2- **مؤشر التقدم الاجتماعي.** يتضمن مؤشر جودة سكان الريف، مؤشر التنمية الاجتماعية الريفية، المؤشر القانوني الديمقراطي للمزارعين، مؤشر جودة الحياة الريفية.

● **مؤشرات جودة سكان الريف.** يشمل متوسط عدد سنوات التعليم للفرد من القوى العاملة الزراعية (نسبة العاملين في المدارس الثانوية الريفية والمدارس الثانوية الفنية أو أعلى)، ونسبة المزارعين الحاصلين على تدريب مهني، ومتوسط العمر المتوقع، ومعدل النمو الطبيعي للسكان.

● **مؤشر التنمية الاجتماعية الريفية.** يتضمن معدل مساهمة تقدم العلوم والتكنولوجيا الزراعية، معدل التحضر الريفي، معدل تصلب الطرق الريفية، مستوى التخضير الريفي، الاستثمار في البنية التحتية الريفية، متوسط أفراد البحث العلمي لكل عشرة آلاف شخص، كثافة الطرق السريعة الإقليمية، نسبة فائض القوى العاملة الريفية، الدخل الصافي للفرد في الريف للأسر ذات الدخل المرتفع، ونسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي أو الإنفاق المالي، وفرق الدخل بين سكان الحضر والريف، والحد الأدنى من الأمن المعيشي في الريف، وعدد المكتبات في القرى.

● **مؤشر النظام القانوني والديمقراطي الريفي.** يشمل درجة الضمان القانوني، تلبية السياسات الرئيسة للحزب والحكومة لمتطلبات المزارعين من ترتيبات العمل الرئيسة في الريف والضمان الاجتماعي.

● **مؤشر جودة الحياة الريفية.** يشمل معامل إنجل لسكان الريف، ومساحة المنطقة السكنية لكل مقيم في القرى، وعدد المكالمات الهاتفية لكل مئة أسرة من سكان الريف، وعدد الأسرة في المستشفيات والمراكز الصحية لكل 10000 شخص، والإنفاق على الاستهلاك المعيشي لسكان الريف، ونسبة إنفاق سكان الريف على الثقافة والتعليم والترفيه في الاستهلاك المعيشي،

ونسبة النقل والاتصال لسكان الريف في الاستهلاك المعيشي، وعدد أجهزة الكمبيوتر لكل مئة أسرة ريفية، ونسبة الآلاف من السكان والناس إلى الطاقم الطبي.

3- **مؤشر التقدم الاجتماعي.** يتضمن مؤشر جودة سكان الريف، مؤشر التنمية الاجتماعية الريفية، المؤشر القانوني الديمقراطي للمزارعين، مؤشر جودة الحياة الريفية.

- **مؤشر جودة سكان الريف.** يشمل متوسط عدد سنوات التعليم للفرد من القوى العاملة الزراعية (نسبة العاملين في المدارس الثانوية الريفية والمدارس الثانوية الفنية أو أعلى)، ونسبة المزارعين الحاصلين على تدريب مهني، ومتوسط العمر المتوقع، ومعدل النمو الطبيعي للسكان.
- **مؤشر التنمية الاجتماعية الريفية.** يتضمن معدل مساهمة تقدم العلوم والتكنولوجيا الزراعية، معدل التحضر الريفي، معدل تصلب الطرق الريفية، مستوى التخضير الريفي، الاستثمار في البنية التحتية الريفية، متوسط أفراد البحث العلمي لكل عشرة آلاف شخص، كثافة الطرق السريعة الإقليمية، نسبة فائض القوى العاملة الريفية، الدخل الصافي للفرد في الريف للأسر ذات الدخل المرتفع، ونسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي أو الإنفاق المالي، وفرق الدخل بين سكان الحضر والريف، والحد الأدنى من الأمن المعيشي في الريف، وعدد المكتبات في القرى.
- **مؤشر النظام القانوني والديمقراطي الريفي.** يشمل درجة الضمان القانوني، تلبية السياسات الرئيسة للحزب والحكومة لمتطلبات المزارعين من ترتيبات العمل الرئيسة في الريف والضمان الاجتماعي.
- **مؤشر جودة الحياة الريفية.** يشمل معامل إنجل لسكان الريف، ومساحة المنطقة السكنية لكل مقيم في القرى، وعدد المكالمات الهاتفية لكل مئة أسرة من سكان الريف، وعدد الأسر في المستشفيات والمراكز الصحية لكل 10000 شخص، والإنفاق على الاستهلاك المعيشي لسكان الريف، ونسبة إنفاق سكان

الريف على الثقافة والتعليم والترفيه في الاستهلاك المعيشي، ونسبة النقل والاتصال لسكان الريف في الاستهلاك المعيشي، وعدد أجهزة الكمبيوتر لكل مئة أسرة ريفية، ونسبة الآلاف من السكان الناس إلى الطاقم الطبي.

جدول (8-5) ملخص نظام مؤشر تقييم الزراعة "ذات التوجهين"

طبقة المؤشر	الطبقة المستهدفة	طبقة المعيار
<p>إجمالي قيمة الإنتاج للزراعة؛ الاستثمار في الأصول الثابتة في الزراعة أو المناطق الريفية؛ حجم الصادرات السنوية من المنتجات الزراعية الخضراء؛ إنتاج منتجات زراعية عالية الجودة؛ إجمالي أرباح مؤسسات معالجة المنتجات الزراعية الثانوية؛ القيمة المضافة للصناعة الريفية؛ حصة الصناعة الأولية من الناتج المحلي الإجمالي؛ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للصناعة الأولية؛ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المناطق الريفية؛ نصيب الفرد من الدخل الصافي للمزارعين؛ نصيب الفرد من إنتاج الحبوب؛ معدل نمو الناتج الزراعي الإجمالي؛ معدل نمو إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي؛ نسبة صناعة الخدمات الريفية من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي؛ نسبة القيمة المضافة للصناعة عالية التقنية؛ نسبة هيكل الزراعة؛ نسبة المساحة المزروعة بالمحاصيل الاقتصادية؛ نسبة قيمة إنتاج تربية الأحياء المائية؛ نصيب الفرد من الإنتاج الحيواني؛ نسبة الزراعة الدقيقة؛ نسبة الإنتاج الاقتصادي إلى الاستثمار؛ معدل إنتاجية العمل الزراعي؛ القدرة على كسب النقد الأجنبي للمنتجات الزراعية الثانوية؛ معدل تعميم البذور المحسنة؛ نسبة المزارعين في المؤسسات الزراعية الرائدة؛ الوعي بالعلامة التجارية الخضراء؛ ميزة سعر الغذاء الأخضر؛ درجة التنسيق بين الزراعي؛ كفاءة التحويل الزراعي؛ معدل سلع المنتجات الزراعية؛ معدل معالجة المنتجات الزراعية (قيمة إنتاج صناعة معالجة المنتجات الزراعية/ القيمة الإجمالية للمنتجات الزراعية)؛ درجة تسويق المنتجات الزراعية الخضراء؛ رصيد الودائع الريفية في نهاية العام؛ نسبة المزارعين المشاركين في التأمين الزراعي.</p>		

<p>مؤشر التنمية الاقتصادية</p>	<p>مستوى التنمية الزراعية الإقليمية "ذات التوجيه"</p>	<p>متوسط عدد سنوات تعليم القوى العاملة الزراعية (نسبة العاملين في المدارس الثانوية الريفية والمدارس الثانوية الفنية وما فوقها)؛ نسبة المزارعين المدربين تدريباً مهنيّاً؛ متوسط العمر المتوقع؛ معدل النمو الطبيعي للسكان؛ معدل مساهمات التقدم العلمي والتكنولوجي الزراعي؛ نسبة العمالة الزراعية؛ معدل التحضر الريفي؛ معدل تصلب الطرق في المناطق الريفية؛ مستوى تخضير الريف؛ مدخلات البنية التحتية الريفية؛ متوسط موظفي البحث العلمي لكل 10000 فرد؛ كثافة الطرق السريعة الإقليمية؛ نسبة القوى العاملة الريفية الفائضة؛ الدخل الصافي للفرد للأسر الريفية ذات الدخل المرتفع؛ نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي أو الإنفاق المالي؛ فرق الدخل بين سكان الحضر والريف؛ الحد الأدنى من مستوى الأمن المعيشي في المناطق الريفية؛ عدد المكتبات / المكتبات القروية؛ درجة الضمان القانوني؛ رضا المزارعين عن السياسات الرئيسة للحزب والحكومة وترتيبات العمل الرئيسة في الريف، رضا المزارعين عن الضمان الاجتماعي؛ معامل إنجل لسكان الريف، ومساحة المنطقة السكنية لكل مقيم في القرى، وعدد المكالمات الهاتفية لكل مئة أسرة من سكان الريف، وعدد الأسرة في المستشفيات والمراكز الصحية لكل 10000 شخص، والإنفاق على الاستهلاك المعيشي لسكان الريف، ونسبة إنفاق سكان الريف على الثقافة والتعليم والترفيه في الاستهلاك المعيشي، ونسبة النقل والاتصال لسكان الريف في الاستهلاك المعيشي، وعدد أجهزة الكمبيوتر لكل مئة أسرة ريفية، ونسبة الآلاف من السكان والناس إلى الطاقم الطبي.</p>
------------------------------------	---	---

<p>القوة الإجمالية للآلات الزراعية لكل وحدة من مساحة الأرض المزروعة، نسبة التشغيل على نطاق الأرض أو مؤشر الإدارة المكثفة للأراضي المزروعة، نسبة العمالة الزراعية؛ محصول الحبوب لكل وحدة مساحة من الأرض المزروعة، ونسبة تحسين الحقول ذات الإنتاجية المتوسطة والمنخفضة، ومعامل المحاصيل المتعددة للأراضي الزراعية، ومعدل إنتاجية الأراضي الزراعية (قيمة الإنتاج الزراعي / مساحة الأرض المزروعة)؛ استهلاك المياه لكل عشرة آلاف يوان من قيمة الإنتاج الزراعي، معامل استهلاك المياه الزراعية، معدل الري الفعال، مساحات الري والصرف الكهروميكانيكية، معدل استخدام المياه، معدل استخدام الطاقة الضوئية؛ مؤشر تلوث المياه؛ معدل إعادة تدوير القش إلى الحقل (منطقة الحقل المرتجعة / منطقة المزروعة)؛ ومعدل مساحات المستخدمة لفيلم الغطاء العضوي البلاستيكي (المساحة المغطاة / إجمالي المساحة المزروعة)، ومعامل الاستخدام الفعال للأسمدة (إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي / كمية الأسمدة)، وكمية استهلاك الكهرباء في المناطق الريفية، ومؤشر استهلاك الطاقة في الكهرباء المستخدمة في الزراعة (كمية استهلاك الكهرباء / القيمة الإجمالية للصناعة الأولية)، استخدام حطب الوقود، مؤشر استهلاك وقود الديزل الزراعي (استخدام الديزل / القيمة الإجمالية للصناعة الأولية)، معدل تحويل موارد روث الماشية، معدل إعادة تدوير الأغشية البلاستيكية.</p>		<p>مؤشر التقدم الاجتماعي</p>
---	--	------------------------------

<p>مساحة تحويل الأراضي الزراعية إلى غابات؛ معدل تغطية الغابات؛ المساحة الإجمالية للتشجير؛ مناطق رعاية الغابات والغابات الشابة، ومساحة رعاية الغابات، ونصيب الفرد من مساحة أراضي الغابات، ومعدل التحكم في تآكل التربة (مساحة التحكم لهذا العام/ مساحة تآكل التربة)، ومعدل مساحة الحماية من الجفاف والفيضانات (مساحة الحماية من الجفاف والفيضانات/ مساحة الأرض المزروعة)، معدل مساحة اختبار التربة والتسميد الصناعي، معدل مساحة تطبيق الأسمدة ذات العناصر النزرة، معدل مساحة التحكم البيولوجي، محتوى المادة العضوية في التربة، درجة خصوبة التربة، مؤشر تلوث التربة، نسبة مساحة المحمية الطبيعية في جميع أنحاء الدولة، العضوية: نسبة مساحة المنتجات الزراعية العضوية الخضراء الخالية من التلوث، ونسبة المساحات التي تشهد كوارث طبيعية أو معدل الحد من الكوارث، وتآكل الأراضي، ومؤشر التصحر الصخري؛ معدل مدخلات حماية البيئة (مدخلات حماية البيئة/ إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي)، الأسمدة، مبيدات الآفات، كثافة استخدام الأغشية البلاستيكية (إجمالي تطبيق العناصر/ مساحة الأرض المزروعة أو منطقة البذر)، معدل ملكية الغاز الحيوي، معدل معالجة مياه الغازات العادمة ومياه الصرف الصحي، معدل المعالجة غير الضارة للنفايات المنزلية الريفية، الوعي بحماية البيئة، معدل تصريف نفايات لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل الاستخدام الشامل للقش، مقياس استخدام الطاقة الجديدة، نسبة المبيدات الخضراء والأسمدة الكيماوية وشراء الأعلاف، معدل استخدام المنتجات المحظورة، معيار بقايا المواد الضارة، مؤشر تغيير جودة التربة (الخصائص الفيزيائية والكيميائية)، معدل فقدان الأسمدة الكيماوية، معدل بقايا المبيدات، معدل تصريف النفايات الثلاثة الناتجة عن الإنتاج الصناعي في القرى والبلدات، معدل الامتثال لشبكة الأراضي الزراعية والغابات، معدل هطول الأمطار الحمضية، معدل الامتثال لجودة مياه الشرب.</p>		<p>مؤشر الاستخدام الموفر للموارد</p>
		<p>مؤشر حماية البيئة الإيكولوجية</p>

4- مؤشر الاستخدام الموفر للموارد. يتضمن مؤشر توفير العمالة، مؤشر توفير

الأراضي، مؤشر توفير المياه، مؤشر الاستهلاك الموفر للطاقة.

● مؤشر توفير العمالة الزراعية. يشمل القوة الإجمالية للآلات الزراعية لكل

وحدة من مساحة الأرض المزروعة، نسبة التشغيل على نطاق الأرض أو

مؤشر الإدارة المكثفة للأراضي المزروعة، نسبة العمالة الزراعية.

● مؤشر توفير الأراضي. يتضمن محصول الحبوب لكل وحدة مساحة من

الأرض المزروعة، ونسبة تحسين الحقول ذات الإنتاجية المتوسطة والمنخفضة،

ومعامل المحاصيل المتعددة للأراضي الزراعية، ومعدل إنتاجية الأراضي

الزراعية (قيمة الإنتاج الزراعي/ مساحة الأرض المزروعة).

● مؤشر توفير المياه. يتضمن استهلاك المياه لكل عشرة آلاف يوان من

قيمة الإنتاج الزراعي، معامل استهلاك المياه الزراعية، معدل الري الفعال،

مساحات الري والصرف الكهروميكانيكية، معدل استخدام المياه، مؤشر

تلوث المياه.

● مؤشر الاستهلاك الموفر للطاقة. يتضمن معدل إعادة تدوير القش إلى

الحقل (منطقة الحقل المرتجعة/ المنطقة المزروعة)، ومعدل المساحات

المستخدمة لفيلم الغطاء العضوي البلاستيكي (المساحة المغطاة/ إجمالي

المساحة المزروعة)، ومعامل الاستخدام الفعال للأسمدة (إجمالي قيمة

الإنتاج الزراعي/ كمية الأسمدة)، وكمية استهلاك الكهرباء في المناطق

الريفية، ومؤشر استهلاك الطاقة في الكهرباء المستخدمة في الزراعة (كمية

استهلاك الكهرباء/ القيمة الإجمالية للصناعة الأولية)، استخدام حطب

الوقود، مؤشر استهلاك وقود الديزل الزراعي (استخدام الديزل/ القيمة

الإجمالية للصناعة الأولية)، معدل تحويل موارد روث الماشية، معدل

إعادة تدوير الأغشية البلاستيكية، معدل استخدام الطاقة الخفيفة.

5- مؤشر حماية البيئة الإيكولوجية. يشمل جودة البيئة الإيكولوجية، ومؤشر

حماية الأراضي والموارد، ومؤشراً شاملاً للبيئة الإيكولوجية.

- **مؤشر جودة البيئة الإيكولوجية وحماية الأراضي والموارد.** يتضمن مساحة الحرجية، والغطاء الحرجي، وإجمالي مساحة التشجير، والغابات الشابة، ومساحة رعاية الغابات، ونصيب الفرد من مساحة أراضي الغابات، ومعدل التحكم في تآكل التربة (مساحة التحكم لهذا العام/ مساحة تآكل التربة)، ومعدل مساحة الحماية من الجفاف والفيضانات (مساحة الحماية من الجفاف والفيضانات/ مساحة الأرض المزروعة)، ومعدل مساحة اختبار التربة والتسميد الصناعي، ومعدل مساحة تطبيق الأسمدة ذات العناصر النزرة، ومعدل مساحة التحكم البيولوجي، محتوى المادة العضوية في التربة، درجة خصوبة التربة، مؤشر تلوث التربة، نسبة مساحة المحمية الطبيعية في جميع أنحاء الدولة، ونسبة مساحة المنتجات الزراعية العضوية الخضراء الخالية من التلوث، ونسبة المساحات التي تشهد كوارث طبيعية أو معدل الحد من الكوارث، وتآكل الأراضي، ومؤشر التصحر الصخري.
- **مؤشر شامل للبيئة الإيكولوجية.** يشمل معدل مدخلات حماية البيئة (مدخلات حماية البيئة/ إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي)، الأسمدة، مبيدات الآفات، كثافة استخدام الأغشية البلاستيكية (إجمالي تطبيق العناصر/ مساحة الأرض المزروعة أو منطقة البذر)، معدل ملكية الغاز الحيوي، معدل معالجة مياه الغازات العادمة ومياه الصرف الصحي، معدل المعالجة غير الضارة للنفايات المنزلية الريفية، الوعي بحماية البيئة، معدل تصريف نفايات لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل الاستخدام الشامل للقش، مقياس استخدام الطاقة الجديدة، نسبة المبيدات الخضراء والأسمدة الكيماوية وشراء الأعلاف، معدل استخدام المنتجات المحظورة، معيار بقايا المواد الضارة، مؤشر تغيير جودة التربة (الخصائص الفيزيائية والكيميائية)، معدل فقدان الأسمدة الكيماوية، معدل بقايا المبيدات، معدل تصريف النفايات الثلاث الناتجة عن الإنتاج الصناعي في القرى والبلدات، معدل الامتثال لشبكة الأراضي الزراعية والغابات، معدل هطول الأمطار الحمضية ومعدل الامتثال لجودة مياه الشرب.

ثالثاً: بناء نظام مؤشر التقييم الشامل للزراعة "ذات التوجهين"، ومعالجة المؤشر وتحديد الأهمية

وفقاً للوضع الحالي للإحصاءات وبيانات المسح لمناطق دراسة الحالة في هذا الفصل، وعلى أساس جدول موجز فرز مؤشر التقييم الزراعي العام "ذي التوجهين" الذي تم تشكيله، يتم فرز المؤشر، وبناء نظام مؤشر التقييم، وقياس أهمية المؤشر ومعالجة القياس الكمي.

1- فرز المؤشر، تبسيط ودمج المؤشرات المعنية القوية. عادة ما يكون هناك العديد من المؤشرات المعنية القوية للغاية في مؤشر التنمية الاقتصادية، لذلك تستخدم المبادئ الأساسية للمكونات الرئيسة والاستقلالية في فرز طبقة المؤشر في مؤشر التنمية الاقتصادية. أولاً: إجراء تحولات نظامية للمؤشر الرئيس، حساب المؤشرات ومعاملها الارتباط تحت كل طبقة معيار لمنع تكرار البيانات الناتج عن الارتباط القوي. وتتمثل صيغة حساب معامل الارتباط بين المؤشرات على النحو التالي:

$$r = \frac{\sum (x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{\sqrt{\sum (x_i - \bar{x})^2 \sum (y_i - \bar{y})^2}}$$

r هو معامل الارتباط، و \bar{x} هو المتوسط الحسابي لـ x_i ؛ \bar{y} هو المتوسط الحسابي لـ y_i . ثم يتم دمج المؤشر ذي معامل الارتباط الكبير.

2- نظام تقييم مؤشر تنمية الزراعة الإقليمية "ذي التوجهين". وفقاً لفحص ومعالجة المؤشر، تم بناء نظام تقييم مؤشر تنمية الزراعة الإقليمية "ذات التوجهين" (انظر الجدول 5-9)، ونظام التقييم هو نظام عضوي يتألف من عوامل مؤشر مترابطة ومستقلة ويمكن قياسها كمياً، وهو عبارة عن مجموعة من المؤشرات تم إنشاؤها على أساس الهدف النهائي المتمثل في التنمية

الزراعية "ذات التوجهين"، والتي تعكس درجة ومستوى التنمية الزراعية "ذات التوجهين". يتكون نظام تقييم مؤشر التنمية الزراعية الإقليمية "ذات التوجهين" من مستويين من المؤشرات، المستوى الأول من المؤشرات هو طبقة المعيار، وتضمن مؤشر التنمية الاقتصادية، مؤشر التقدم الاجتماعي، مؤشر استخدام الموارد، مؤشر حماية البيئة، المستوى الثاني من المؤشرات ويشمل 24 مؤشراً.

- (1) **معدل النمو السنوي لإجمالي قيمة الإنتاج من الزراعة والغابات وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك (%)**. إن القيمة الإجمالية للإنتاج من الزراعة والغابات وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك في ذلك العام مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، هي قياس مؤشر مستوى النمو الاقتصادي الكلي.
- (2) **نسبة خدمات الزراعة والغابات وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك من إجمالي قيمة الإنتاج للزراعة والغابات وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك (%)**. إن نسبة قيمة إنتاج خدمات الزراعة والغابات وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك (10000 يوان) من إجمالي قيمة الإنتاج للزراعة والغابات وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك (10000 يوان)، هي مؤشر مستوى التحسين للهيكل الصناعي الريفي.
- (3) **نصيب الفرد من إنتاج الغذاء (كجم/ فرد)**. إن إجمالي كمية الغذاء التي ينتجها المنتجون الزراعيون في السنة التقويمية مقسومة على عدد السكان هو مؤشر لقياس مستوى المنفعة الاقتصادية للإنتاج الزراعي.
- (4) **معدل الزيادة السنوية للاستثمار الريفي في الأصول الثابتة (%)**. يعتبر معدل نمو إجمالي استثمارات الأصول الثابتة المنجزة في المناطق الريفية، مقارنة باستثمارات الأصول الثابتة المنجزة في نفس الفترة من العام الماضي هو مؤشر مقياس مستوى إعادة إنتاج الأصول الثابتة في المجتمع الريفي.
- (5) **معدل النمو السنوي لصافي دخل الفرد في الريف (%)**. يشير صافي الدخل

الريفي إلى إجمالي دخل سكان الريف مطروحاً منه مجموع الدخل بعد النفقات المتكبدة للحصول على الدخل. الدخل الصافي للفرد المزارع هو متوسط الدخل الصافي لسكان الريف. يشير معدل النمو السنوي لصافي دخل الفرد في المناطق الريفية إلى معدل نمو الدخل الصافي للفرد للمزارع في تلك السنة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وهو مقياس مستوى نمو الدخل لسكان الريف.

(6) **معامل إنجل لسكان الريف (%)**. نسبة الإنفاق الغذائي في الإنفاق الاستهلاكي النقدي هي مؤشر لقياس هيكل الاستهلاك لسكان الريف.

(7) **نسبة نفقات سكان الريف على النقل والمواصلات في الاستهلاك المعيشي (%)**. تشير نفقات الاستهلاك المعيشي إلى الإنفاق الاستهلاكي للأسر الريفية في الحياة المادية والروحية. تشير نسبة إنفاق سكان الريف على النقل والاتصالات في الاستهلاك المعيشي إلى نسبة إنفاق سكان الريف على خدمات النقل والاتصالات في نفقات الاستهلاك المعيشي، وهي مؤشر لقياس مستوى رفاهية سكان الريف وتطور مستوى استهلاكهم.

(8) **نفقات سكان الريف على الثقافة والتعليم والترفيه من نسبة الاستهلاك المعيشي (%)**. يعتبر إنفاق سكان الريف على الخدمات في مجال الثقافة والتعليم والترفيه من نسبة الإنفاق على الاستهلاك المعيشي، هو مؤشر قياس مستوى رفاهية سكان الريف واستهلاكهم التنموي.

(9) **مساحة نصيب فرد الأسرة من المساكن الريفية (متر مربع/ فرد)**. مساحة جميع المساكن المملوكة لسكان الريف مقسومة على عدد السكان هي مؤشر مقياس مستوى الأمن السكني لسكان الريف.

(10) **عدد العيادات الصحية في القرى والبلدات (لكل بلدة/ قرية)**. يعتبر عدد العيادات الصحية القروية في المناطق مقسوماً على العدد الإجمالي للقرى والبلدات هو مقياس مستوى الرعاية الطبية والصحية في الريف.

- (11) **مؤشر المحاصيل المتعددة.** متوسط عدد المحاصيل المزروعة على مساحة الأرض المزروعة لنفس قطعة الأرض في فترة معينة (عام واحد بشكل عام)، أي نسبة مساحة البذور في الأرض المزروعة إلى مساحة الأرض المزروعة خلال عام، وتستخدم كمؤشر للحكم على مستوى استخدام موارد الأراضي الزراعية.
- (12) **وحدة إنتاج المحاصيل الغذائية (كجم/ هكتار).** متوسط العائد السنوي لكل هكتار من مساحة الزراعة الفعلية لمحاصيل الحبوب هي مؤشر قياس مستوى استخدام موارد الأراضي الزراعية.
- (13) **نسبة مساحة الزراعة الآلية من المساحة المزروعة (%).** النسبة المئوية للمساحة الزراعية الآلية من المساحة التي يجب زراعتها في المنطقة المزروعة بمحاصيل مختلفة هي مؤشر لقياس مستوى الميكنة الزراعية الشاملة.
- (14) **نسبة مساحة الري الفعال من الأراضي المزروعة (%).** النسبة المئوية لمساحة الري الفعالة من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة، هي مؤشر قياس مستوى الاستخدام المستدام لموارد المياه الزراعية. من بينها، تشير منطقة الري الفعالة إلى مساحة الأراضي الصالحة للزراعة التي بها مصدر مياه محدد وري طبيعي في ظل الظروف العامة.
- (15) **نسبة مساحة الري الموفرة للمياه من مساحات الجفاف والتشبع بالمياه (%).** إن النسبة المئوية لمنطقة الري التي تستخدم تقنية الري الموفرة للمياه من إجمالي مساحات الجفاف والتشبع بالمياه، هي مؤشر قياس مستوى الاستخدام المستدام لموارد المياه الزراعية. من بينها، تشير مساحة الأراضي الصالحة للزراعة التي يمكن ريها في حالة الجفاف وتجفيفها إلى مساحة الأراضي الزراعية التي تُبنى عليها مرافق الحفاظ على المياه وفقًا لمعايير تصميم معينة لضمان عوائد مرتفعة ومستقرة في حالة حدوث كوارث الجفاف والفيضانات.
- (16) **نسبة مساحة إعادة تدوير القش من المساحة المزروعة (%).** النسبة المئوية

لمساحة المحاصيل التي تعتمد تقنية الزراعة إعادة تدوير القش من المساحة التي يجب زراعتها في المنطقة المزروعة بمحاصيل مختلفة، هي مؤشر قياس مستوى إعادة تدوير الموارد الزراعية. من بينها، يشير إعادة تدوير القش في الحقل إلى طريقة تطبيق القش (قش القمح وقش الذرة وقش الأرز) التي لا ينبغي استخدامها مباشرة كعلف للتربة مباشرة أو بعد التراكم والنضج. تشير مساحة المحاصيل المزروعة إلى مساحة المنطقة المزروعة أو مساحة زراعة الأعضاء النباتية (الأراضي المزروعة أو الأراضي غير المزروعة) التي يجب على المنتجين الزراعيين حصادها في السنة التقييمية.

(17) **معدل تحسين الحقول ذات الإنتاجية المتوسطة والمنخفضة (%)**. تعتبر النسبة

المئوية للمساحات المزروعة لمختلف المحاصيل التي ينبغي زراعتها المزروعة من مساحة المحاصيل المستخدمة لتعزيز تكنولوجيا تحسين الحقول منخفضة ومتوسطة الغلة، هي مؤشر قياس مستوى الضمان الفني للإنتاج الزراعي.

(18) **معدل مساحة المكافحة البيولوجية (%)**. إن النسبة المئوية للمساحات

المزروعة لمختلف المحاصيل التي ينبغي زراعتها المزروعة من مساحة المحاصيل المستخدمة لتعميم تقنية المكافحة البيولوجية، هي مؤشر قياس مستوى الاستخدام البيئي للموارد الزراعية.

(19) **معدل التحكم في انجراف التربة (%)**. إن مساحة التحكم في تعرية التربة

مقسومة على مساحة تآكل التربة الأصلية هي مؤشر قياس مستوى استعادة النظام البيئي الزراعي.

(20) **معدل المساحات المتضررة من الكوارث الطبيعية**. إن مساحة الخسائر الزراعية

الناجمة عن الكوارث الطبيعية مقسومة على عدد المناطق التي تحدث فيها الكوارث الطبيعية، هي مؤشر قياس استقرار النظام البيئي الزراعي.

(21) **معدل مساحة اختبار التربة والتسميد الصناعي (%)**. إن النسبة المئوية

للمساحات المزروعة لمختلف المحاصيل التي ينبغي زراعتها المزروعة من مساحة المحاصيل التي تستخدم تقنية اختبار التربة والتسميد الصناعي، هي مؤشر قياس مستوى حماية موارد الأراضي الزراعية.

(22) كثافة استخدام الأسمدة الكيماوية النقية لكل وحدة مساحة الأرض المزروعة (كجم/ هكتار). يتم احتساب كمية السماد المستخدم لكل وحدة مساحة أرض مزروعة في السنة وفقاً لمقدار الأسمدة النقية. هذا مؤشر مقياس مستوى الاستخدام الآمن والمستدام للموارد الزراعية.

(23) كثافة استخدام المبيدات لكل وحدة مساحة من الأرض المزروعة (كجم/ هكتار). يتم حساب كمية المبيد المستخدم لكل وحدة من مساحة أرض مزروعة في السنة وفقاً لمقدار السماد النقي. هذا مؤشر قياس مستوى الاستخدام الآمن والمستدام للموارد الزراعية.

(24) كثافة استخدام الأغشية البلاستيكية الزراعية لكل وحدة من مساحة الأرض المزروعة (كجم/ هكتار). كمية الأفلام الزراعية المستخدمة لكل وحدة من مساحة أرض مزروعة في السنة. هذا مؤشر قياس مستوى الاستخدام الآمن والمستدام للموارد الزراعية.

الجدول (5-9) يوضح نظام تقييم مؤشر تنمية الزراعة الإقليمية "ذات التوجهين".

الطبقة المستهدفة	طبقة المعيار	مستوى المؤشر	هدف التقييم
مستوى البناء الزراعي "ذات التوجهين" الإقليمي	مؤشر التنمية الاقتصادية	معدل النمو السنوي لإجمالي قيمة الإنتاج من الزراعة والغابات وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك	مستوى النمو الاقتصادي الكلي الريفي
		نسبة خدمات الزراعة والغابات وتربية الحيوانات وصيد الأسماك في إجمالي قيمة إنتاج الزراعة والغابات وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك	المستوى الأمثل للهيكل الصناعي الريفي
		إنتاج الغذاء للفرد	مستوى المنفعة الاقتصادية لإنتاج الغذاء
		الزيادة السنوية في الاستثمار في الأصول الثابتة الريفية	مستوى التكاثر للأصول الثابتة في المجتمع الريفي
		معدل النمو السنوي لصافي دخل الفرد الريفي	مستوى نمو الدخل لسكان الريف
	مؤشر التقدم الاجتماعي	معامل إنجل لسكان الريف	هيكل الاستهلاك لسكان الريف
		نسبة إنفاق سكان الريف على النقل والمواصلات من الاستهلاك اليومي	رفاهية سكان الريف ومستوى الاستهلاك التنموي
		إنفاق سكان الريف على الثقافة والتعليم والترفيه من نسبة الاستهلاك المعيشي	رفاهية سكان الريف ومستوى الاستهلاك التنموي
		مساحة نصيب فرد الأسرة من المساكن الريفية	مستوى تأمين السكن لسكان الريف
		عدد العيادات الصحية في القرى والبلدات (لكل بلدة/ قرية)	مستوى الرعاية الطبية والصحية في الريف

	مؤشر استخدام الموارد الموفرة	مؤشر المحاصيل المتعددة (المساحة المزروعة/ مساحة الأرض الصالحة للزراعة)	مستوى استخدام موارد الأراضي الزراعية
		وحدة إنتاج المحاصيل الغذائية (غلة المحاصيل الغذائية/ المساحة المزروعة من المحاصيل الغذائية)	مستوى استخدام موارد الأراضي الزراعية
		نسبة مساحة الزراعة الآلية من المساحة المزروعة	مستوى إنتاج الميكنة الزراعية الشاملة
		نسبة مساحة الري الفعال في الأرض المزروعة	الاستخدام المستدام لموارد المياه الزراعية
		نسبة مساحة الري الموفرة للمياه من مساحات الجفاف والتشبع بالمياه	الاستخدام المستدام لموارد المياه الزراعية
		نسبة مساحة إعادة تدوير القش في الحقول من المساحة المزروعة	مستوى إعادة تدوير الموارد الزراعية
		معدل تحسين الحقول ذات الإنتاجية المتوسطة والمنخفضة	ضمان مستوى تكنولوجيا الإنتاج الزراعي
	مؤشر حماية البيئة الإيكولوجية	معدل مساحة المكافحة البيولوجية (منطقة المكافحة البيولوجية/ المنطقة المزروعة)	مستوى الاستخدام البيئي للموارد الزراعية
		معدل التحكم في تآكل التربة (مساحة التحكم/ مساحة الخسارة)	مستوى استعادة النظام البيئي الزراعي
		معدل مساحات التي تشهد الكوارث الطبيعية (منطقة الكارثة/ منطقة حدوثها)	مستوى استقرار النظام البيئي الزراعي
		معدل مساحة اختبار التربة والتسميد الصناعي (مساحة اختبار التربة والتسميد الصناعي/ المساحة المزروعة)	مستوى حماية موارد الأراضي الزراعية
		كثافة استخدام الأسمدة الكيماوية النقية لكل وحدة مساحة من الأرض المزروعة	مستوى الاستخدام الآمن والمستدام للموارد الزراعية
		كثافة استخدام مبيدات الآفات لكل وحدة من الأرض المزروعة	مستوى الاستخدام الآمن والمستدام للموارد الزراعية
		كثافة تطبيق الفيلم البلاستيكي الزراعي لكل مساحة أرض صالحة للزراعة	مستوى الاستخدام الآمن والمستدام للموارد الزراعية

3- تطبيع المؤشرات الكمية وترقيم المؤشرات النوعية. نظراً لعدم وجود معيار قياس موحد بين المؤشرات، يتم حساب كل مؤشر فردي دون أبعاد بواسطة طريقة التطبيع، ويمكن تحديد الحدود العليا والدنيا للتطبيع من خلال نتائج الأبحاث الحالية وآراء الخبراء في مناطق أو أجزاء أخرى في الداخل والخارج. وتنقسم المؤشرات في نظام التقييم إلى ثلاثة أنواع حسب طبيعتها: نوع المنفعة، نوع التكلفة، والنوع المتوسط⁽²²⁰⁾.

لنفترض أن القيمة الفعلية لمؤشر i في منطقة التقييم هي X_i ، ويتم تحديد مؤشر i من خلال الدراسة ليكون الحد الأدنى للقيمة $[m_i, M_i]$ ، m_i هو القيمة الأدنى M_i هو القيمة القصوى، ثم يمكن تطبيع الأنواع الثلاثة من المؤشرات بخصائص مختلفة:

$$R_i = \begin{cases} 1 & , x_i \geq M_i \\ \frac{x_i - m_i}{M_i - m_i} & , m_i < x_i < M_i \\ 0 & , x_i \leq m_i \end{cases} \quad \text{المؤشرات الإيجابية:}$$

$$R_i = \begin{cases} 1 & , x_i \leq m_i \\ \frac{M_i - x_i}{M_i - m_i} & , m_i < x_i < M_i \\ 0 & , x_i \geq M_i \end{cases} \quad \text{المؤشرات السلبية:}$$

$$R_i = \begin{cases} \frac{2(M_i - x_i)}{M_i - m_i} & , (M_i + m_i)/2 \leq x_i < M_i \\ \frac{2(x_i - m_i)}{M_i - m_i} & , m_i < x_i < (M_i + m_i)/2 \\ 0 & , x_i \leq m_i \text{ أو } x_i \geq M_i \end{cases} \quad \text{المؤشرات المعتدلة:}$$

220- يانغ شون شون، يانغ شياوماو، تشوهونغ جوان: "دراسة حول طريقة تقييم التنمية المستدامة لبيئة المرور الحضرية بناءً على مزيج بين تحليل مغلف البيانات (DEA) وعملية التسلسل الهرمي التحليلي (AHP)". ممارسة ومعرفة الرياضة، 2009.

بالنسبة للمؤشرات النوعية، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات التطبيق، يتم تخصيص المؤشر النوعي وفقاً للمقياس القياسي [0.1,0.3,0.5,0.7,0.9]، والذي يعكس حالة المؤشر [الأسوأ، والأقل سوءاً، المعتدل، الأفضل، والأفضل بدرجة كبيرة]. بالإضافة إلى ذلك، نظراً لتأثير عوامل السعر، ويجب على مؤشر التحديد اختيار المؤشرات بقدر الإمكان من حيث النسبة ومعدل النمو والقيمة المطلق من العملة، وعلاوة على ذلك، نظراً لأن مؤشر النسبة لا ينطوي على القيمة المطلقة، فقد يكون أكثر ملاءمة للمقارنة الأفقية للمناطق المختلفة، ولن تتأثر بالخصائص الطبيعية (مثل حجم النطاق) وتأثير السمات الإنسانية في المناطق.

4- تحديد أهمية كل مؤشر لنظام مؤشرات التقييم.

(1) قواعد الحساب

بعد إنشاء نظام التقييم، يتم تحديد الأهمية الشاملة لكل مؤشر في طبقة المعيار المقابلة له من خلال إنشاء مصفوفة حكم المقارنة الزوجية واستشارة الخبراء واختبار الاتساق. وجعل مصفوفة الحكم الزوجي:

$$A = \begin{bmatrix} C_{11} & C_{12} & \cdots & C_{1n} \\ C_{21} & C_{22} & \cdots & C_{2n} \\ \vdots & \vdots & & \vdots \\ C_{n1} & C_{n2} & \cdots & C_{nn} \end{bmatrix}$$

منهم، C_{ij} هي نتيجة تقسيم الأهمية النسبية للمؤشر i والمؤشر j ، مما يشير إلى أن مؤشر i والمؤشر j ، وعند تقييم هدف معين، يكون تقييم الهدف المحدد الأكثر أهمية، وكلما كان C_{ij} أكبر، فإنه يوضح أن مؤشر i أكثر أهمية من مؤشر j عند تقييم هدف معين، أي إن الأهمية التي يعكسها يجب أن تكون الأكبر. وبشكل عام، يتم استخدام طريقة المقياس من 1 إلى 9 للتمثيل، وتشير القيم 1/9، 1/7، 1/5، 1/3، 1، 3، 5، 7، 9 على التوالي إلى أن مؤشر i غير مهم للغاية وغير مهم على الإطلاق، من الواضح أنها غير مهمة، وغير مهمة قليلاً، بنفس القدر من الأهمية، مهم قليلاً، مهم

بشكل واضح، مهم بقوة ومهم للغاية بالنسبة لمؤشر z .

(2) الفرز الهرمي

قواعد التقسيم لجدول الدرجات: يتم استخدام 7 درجات في هذا التقسيم، والشكل

الأساسي لجدول التسجيل هو كما يلي:

A	B_1	B_2	B_n
B_1	1	B_{12}		B_{1n}
B_2	B_{21}	1		B_{2n}
.....			1	
B_n	B_{n1}	B_{n2}		1

B_1 إلى B_n هي مؤشرات فرعية تُستخدم لتمثيل مؤشر A ، إذا كان $B_{ij} = 1$ ، فإن B_i و B_j لا يقلان أهمية عن تقييم المستوى الأعلى A ، ولأن المؤشر يجب أن يكون بنفس درجة الأهمية بالنسبة له، فجميع العناصر القطرية هي 1.

يوضح $B_{ij} = 1$ أن B_i لا تقل أهمية عن B_j ، بالنسبة للتقييم A

يشير $B_{ij} = 3$ إلى أن أهمية B_i و B_j أكبر قليلاً من تقييم A

يشير $B_{ij} = 5$ إلى أن B_i و B_j مهمان بالنسبة لتقييم A

يشير $B_{ij} = 7$ إلى أن B_i و B_j لهما أهمية كبيرة بالنسبة إلى تقييم A

يشير $B_{ij} = 1/7$ إلى أن أهمية B_i و B_j ضئيلة بالنسبة إلى تقييم A

يشير $B_{ij} = 1/5$ إلى أن أهمية B_i و B_j صغيرة بالنسبة إلى تقييم A

يقول $B_{ij} = 1/3$: أهمية B_i و B_j أقل أهمية بالنسبة إلى تقييم A

استناداً إلى قواعد الحساب المذكورة أعلاه وطريقة الفرز الهرمي، تظهر نتائج حساب جدول التقسيم ونتائج حساب الاتساق للمستويات المعيارية الأربعة للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي واستخدام الموارد الموفرة وحماية البيئة الإيكولوجية، والتي تم تفصيلها في الجداول 5-10، 5-11، 5-12 و 5-13 على التوالي.

الجدول 5-10 تقسيم مستوى تقييم التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية	معدل النمو لصافي دخل المزارع	الزيادة السوية في الاستثمار في الأصول الثابتة الريفية	إنتاج الغذاء للفرد	نسبة خدمات الزراعة والغابات وتربية الحيوانات وصيد الأسماك من إجمالي قيمة الإنتاج للزراعة والغابات وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك	معدل النمو السنوي لإجمالي قيمة الإنتاج من الزراعة والغابات وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك
معدل النمو السنوي لإجمالي قيمة الإنتاج من الزراعة والغابات وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك	1/5	1/3	1	1/3	1
نسبة خدمات الزراعة والغابات وتربية الحيوانات وصيد الأسماك من إجمالي قيمة الإنتاج للزراعة والغابات وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك	1/3	1	3	1	3
إنتاج الغذاء للفرد	1/5	1/3	1	1/3	1
الزيادة السنوية في الاستثمار في الأصول الثابتة الريفية	1/3	1	3	1	3
معدل النمو السنوي لصافي دخل الفرد الريفية	1	3	5	3	5

اجتاز اختبار الاتساق $CI=0.0139$ ، $CR=0.0124<0.1$

جدول 11-5 مستوى تقييم التقدم الاجتماعي

التقدم الاجتماعي	عدد العيادات الصحية في القرى والبلدات	مساحة السكن الفردي للأسر الريفية	نسبة إنفاق سكان الريف على الثقافة والتعليم والترفيه من الاستهلاك المعيشي	نسبة إنفاق سكان الريف على النقل والمواصلات من الاستهلاك اليومي	معامل إنجل لسكان الريف
معامل إنجل لسكان الريف	3	3	5	7	1
نسبة إنفاق سكان الريف على النقل والمواصلات من الاستهلاك اليومي	1/5	1/5	1/3	1	1/7
نسبة إنفاق سكان الريف على الثقافة والتعليم والترفيه من الاستهلاك المعيشي	1/3	1/3	1	3	1/5
مساحة السكن الفردي للأسر الريفية	1	1	3	5	1/3
عدد العيادات الصحية في القرى والبلدات	1	1	3	5	1/3

اجتاز اختبار الاتساق $CI=0.0317$ ، $CR=0.0283<0.1$ ،

الجدول 5-12 تقسيم تقييم استخدام الموارد الموفرة

مؤشر المحاصيل المتعددة (المساحة المزروعة/ مساحة الأرض الصالحة للزراعة)	وحدة إنتاج المحاصيل الغذائية (غلة المحاصيل الغذائية/ المساحة المزروعة من المحاصيل الغذائية)	نسبة مساحة الزراعة الآلية من المساحة المزروعة	نسبة مساحة الري الفعال من الأراضي المزروعة	نسبة مساحة الري الموفرة للمياه من مساحات الجفاف والتشبع بالمياه	نسبة مساحة إعادة تدوير القش في الحقول من المساحة المزروعة	معدل تحسين الحقول ذات الإنتاجية المتوسطة والمنخفضة	استخدام الموارد الموفرة
1	1/3	1/5	1/3	1/5	1/5	1/3	مؤشر المحاصيل المتعددة (المساحة المزروعة/ مساحة الأرض الصالحة للزراعة)
3	1	1/3	1	1/3	1/3	1	وحدة إنتاج المحاصيل الغذائية (غلة المحاصيل الغذائية/ المساحة المزروعة من المحاصيل الغذائية)
5	3	1	3	1	1	3	نسبة مساحة الزراعة الآلية من المساحة المزروعة
3	1	1/3	1	1/3	1/3	1	نسبة مساحة الري الفعال من الأراضي المزروعة
5	3	1	3	1	1	3	نسبة مساحة الري الموفرة للمياه من مساحات الجفاف والتشبع بالمياه

5	3	1	3	1	1	3	نسبة مساحة إعادة تدوير القش في الحقول من المساحة المزروعة
3	1	1/3	1	1/3	1/3	1	معدل تحسين الحقول ذات الإنتاجية المتوسطة والمنخفضة

اجتاز اختبار الاتساق ، $CI=0.0107$ ، $CR=0.0079<0.1$ ،

الجدول 5-13 جدول تقسيم مستوى تقييم حماية البيئة الإيكولوجية

معدل مساحة المكافحة البيولوجية (منطقة المكافحة البيولوجية/ المنطقة المزروعة)	معدل التحكم في تآكل التربة (منطقة التحكم/ منطقة الخسارة)	معدل المساحات التي تشهد الكوارث الطبيعية (منطقة الكارثة/ منطقة حدوثها)	معدل مساحة اختبار التربة والتسميد الصناعي (مساحة اختبار التربة والتسميد الصناعي/ المساحة المزروعة)	كثافة استخدام الأسمدة الكيماوية النقية لكل وحدة مساحة من الأرض المزروعة	كثافة استخدام مبيدات الآفات لكل وحدة من الأرض المزروعة	كثافة تطبيق الفيلم البلاستيكي الزراعي لكل مساحة أرض صالحة للزراعة	حماية النظام البيئي
1	1/5	1	1/5	1/3	1	3	معدل مساحة المكافحة البيولوجية (منطقة المكافحة البيولوجية/ المنطقة المزروعة)
5	1	5	1	3	5	7	معدل التحكم في تآكل التربة (منطقة التحكم/ منطقة الخسارة)

1	1/5	1	1/5	1/3	1	3	معدل المساحات التي تشهد الكوارث الطبيعية (منطقة الكارثة/ منطقة حدوثها)
5	1	5	1	3	5	7	معدل مساحات اختبار التربة والتسميد الصناعي (مساحة اختبار التربة والتسميد الصناعي/ المساحة المزروعة)
3	1/3	3	1/3	1	3	5	كثافة استخدام الأسمدة الكيميائية النقية لكل وحدة مساحة الأرض المزروعة
1	1/5	1	1/5	1/3	1	3	كثافة استخدام مبيدات الآفات لكل وحدة من الأرض المزروعة
1/3	1/7	1/3	1/7	1/5	1/3	1	كثافة تطبيق الفيلم البلاستيكي الزراعي لكل مساحة أرض صالحة للزراعة

اجتاز اختبار الاتساق ، $CI=0.0268$ ، $CR=0.0197<0.1$ ،

(3) حساب أهمية المؤشر

جدول 14-5 أهمية تقييم مؤشر التنمية الزراعية الإقليمية «ذات التوجهين»

الطبقة المستهدفة	طبقة المعيار	المستوى الأول للأهمية	طبقة المؤشر	وحدة	المستوى الثاني للأهمية	الأهمية الإجمالية	طبيعة المؤشر	تطبيع الحدود العليا والسفلى	
								قيمة للخفضة	قيمة العالية
	مؤشر للتنمية الاقتصادية	٠.٢	معدل النمو السنوي لإجمالي قيمة الإنتاج من الزراعة والغابات وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك	%	٠.٠٧٢٨	٠.٠١٤٦	إيجابي	٢.٥	٧.٥
			نسبة خدمات الزراعة والغابات وتربية الحيوانات وصيد الأسماك من إجمالي قيمة الإنتاج للزراعة والغابات وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك	%	٠.١٩٣٩	٠.٠٣٨٨	إيجابي	١.٥	١٠
			إنتاج الغذاء للفرد كجم/شخص		٠.٠٧٢٨	٠.٠١٤٦	إيجابي	٣٥٠	٤٥٠
			الزيادة السنوية في الاستثمار في الأصول الثابتة الريفية	%	٠.١٩٣٩	٠.٠٣٨٨	إيجابي	٠	٣٠
			معدل النمو السنوي لصافي دخل الفرد الريفي	%	٠.٤٦٦٥	٠.٠٩٣٣	إيجابي	٣	١٦

مستوى البناء الزراعي ”ذي التوجهين“ الإقليمي	مؤشر التنمية الاجتماعية	٠.٢	معامل إنجل لسكان الريف		٠.٤٦٩١	٠.٠٩٣٨	سلبي	٠.٤	٠.٥٥
			نسبة إنفاق سكان الريف على النقل والمواصلات من الاستهلاك اليومي	%	٠.٠٤٢٧	٠.٠٠٨٥	إيجابي	٠.٠٥	٠.١٢
			نسبة إنفاق سكان الريف على الثقافة والتعليم والترفيه من استهلاك المعيشة	%	٠.٠٨٦٢	٠.٠١٧٢	إيجابي	٠.٠٥	٠.١٢
			مساحة السكن الفردى للأسر الريفية	م ^٢ / شخص	٠.٣٠١٠	٠.٠٤٠٣	إيجابي	٣٠	٤٥
			عدد عيادات الصحية في القرى والبلدات	كل عيادة صحية / بلدة	٠.٣٠١٠	٠.٠٤٠٣	إيجابي	١٠	٣٥
	استخدام الموارد الموفرة	٠.٣	مؤشر المحاصيل المتعددة (المساحة المزروعة / مساحة الأرض الصالحة للزراعة	%	٠.٠٣٧٤	٠.٠١١٢	إيجابي	١.٢	٢.٤
			وحدة انتاج للحاصيل الغذائية (غلة الحاصل الغذائية / المساحة المزروعة من المحاصيل الغذائية)	كجم / هكتار	٠.٠٨٥٥	٠.٠٢٥٧	إيجابي	٥٠٠٠	٦٥٠٠
			نسبة مساحة الزراعة الآلية من المساحة المزروعة	%	٠.٢٣٥٤	٠.٠٧٠٦	إيجابي	٤٠	٦٠
			نسبة مساحة الري الفعال من الأراضي المزروعة	%	٠.٠٨٥٥	٠.٠٢٥٧	إيجابي	٠.٦	٠.٧٥

			نسبة مساحة الري الموفرة للمياه من مساحات الجفاف والتشبع بالمياه	%	٠.٢٣٥٤	٠.٠٧٠٦	إيجابي	٥	٢٠
			نسبة مساحة إعادة تدوير القش في الحقول من المساحة المزروعة	%	٠.٢٣٥٤	٠.٠٧٠٦	إيجابي	١٠	٥٠
			معدل تحسين الحقول ذات الإنتاجية المتوسطة والمنخفضة	%	٠.٠٨٥٥	٠.٠٢٥٧	إيجابي	٢٠	٤٠
	مؤشر حماية البيئة الإيكولوجية	٠.٣	معدل مساحة المكافحة البيولوجية (منطقة المكافحة البيولوجية/ المنطقة للمزروعة)	%	٠.٠٦٣٨	٠.٠١٩١	إيجابي	٢٠	٥٠
			معدل التحكم في تآكل التربة (منطقة التحكم/ منطقة الخسارة)	%	٠.٣١٣٨	٠.٠٩٤١	إيجابي	٥٠	١٠٠
			معدل المناطق التي تشهد الكوارث لطبيعية (منطقة الكارثة/ منطقة حدوثها)	%	٠.٠٦٣٨	٠.٠١٩١	سلبي	١٥	٣٥
			معدل مساحة اختبار التربة والتسميد الصناعي (مساحة اختبار التربة والتسميد الصناعي/ للساحة للمزروعة)	%	٠.٣١٣٨	٠.٠٩٤١	إيجابي	٢٠	٦٠

			كثافة استخدام الأسمدة الكيميائية النقية لكل وحدة مساحة الأرض المزروعة	كجم/ هكتار	٠.١٥١٣	٠.٠٤٥٤	سلبي	٢٣٥	٧٥٠
			كثافة استخدام مبيدات الآفات لكل وحدة من الأرض المزروعة	كجم/ هكتار	٠.٠٦٣٨	٠.٠١٩١	سلبي	١٥	٣٥
			كثافة تطبيق الفيلم البلاستيكي الزراعي لكل مساحة أرض صالحة للزراعة	كجم/ هكتار	٠.٠٣٩٨	٠.٠٠٨٩	سلبي	١٠	٣٠

باستخدام طريقة عملية التسلسل الهرمي التحليلي (AHP)، يتم الحصول على المستوى الثاني للأهمية بعد تسجيل مؤشر طبقة المؤشر، حيث يتم حساب جذر الميزة وناقل الميزات وطريقة مجموع المنتج. وبالنسبة لأهمية طبقة المعيار، تؤكد الزراعة «ذات التوجهين» على الحفاظ على الموارد وصداقة البيئة، وتعطي أهمية كبيرة لاستخدام الموارد الوفيرة وحماية البيئة الإيكولوجية (كلاهما 0.3)، والتمكين المتساوي للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي (كلاهما 0.2).

بعد الحساب، سيتم تلخيص متوسط تقسيمات الخبراء في المجالات المختلفة بعد اجتياز اختبار الاتساق للحصول على المستوى الأول والثاني للأهمية، كما هو موضح في الجدول 5-14. وفيما يتعلق بتطبيع الحد الأعلى والأدنى، يتم النظر فيها بشكل أساسي من ثلاثة جوانب، الأول هو تحديد قيم الحد الأعلى والأدنى المثالية من خلال اعتماد المعايير الوطنية المعنية أو أهداف التخطيط المعنية؛ الثاني هو مقارنة معايير المؤشر المماثلة للمناطق المتقدمة الأخرى أو مناطق مع المرجعية؛ الثالث، بالنسبة للمؤشرات التي لا تحتوي على معايير القوانين واللوائح، وأهداف التخطيط أو البيانات التي يصعب جمع البيانات من مناطق أخرى، فإن بيانات مقاطعة خونان في السنوات الماضية أعلى من أعلى قيمة أو أقل من أدنى قيمة تعتبر قيمة مرجعة.

رابعاً: تحليل التنمية الزراعية "ذات التوجهين" في مقاطعة خونان بناءً على تقييم اتجاه السلسلة الزمنية

استناداً إلى نظام تقييم مؤشر التنمية الزراعية "ذات التوجهين" الإقليمي، والبيانات المعنية لمقاطعة خونان من عام 2002 إلى عام 2010، يتم تحليل حالة التنمية وتغيرات الاتجاه للزراعة "ذات التوجهين" في مقاطعة خونان بشكل كمي.

1- الوصف التحليلي

في الخطوة الأولى، وفقاً للخطوات الحسابية المذكورة أعلاه، يتم الحصول على بيانات المؤشرات المختلفة للتنمية الزراعية "ذات التوجهين" في مقاطعة خونان من عام 2002-2010. والخطوة الثانية، هي حساب مؤشر التقييم العام للتنمية الزراعية "ذات التوجهين" في مقاطعة خونان ودليل كل طبقة معيار من عام 2002-2010. وفي الخطوة الثالثة، وفقاً للتحليل المقارن لمؤشر التقييم العام للتنمية الزراعية "ذات التوجهين" ونتائج تقييم جميع مؤشرات طبقة المعيار في مقاطعة خونان في سنوات مختلفة، يمكن تقييم الوضع الاقتصادي والمجتمعي والبيئي والموارد للتنمية الزراعية "ذات التوجهين" لمقاطعة خونان في سنوات مختلفة، وذلك للحصول على فهم كمي للتغيرات والتحسين في نموذج التنمية الزراعية "ذات التوجهين" ومستوى التنمية.

2- مصدر البيانات

تأتي بيانات القيمة الفعلية من الكتاب الإحصائي السنوي لخونان 2003-2011، وبيانات مسح خونان 2003-2011، والكتاب الإحصائي السنوي الريفي لخونان 2003-2011، وإحصاءات خونان الزراعية 2003-2011.

3- خطوات التقييم

(1) حساب قيمة كل مؤشرات التنمية الزراعية "ذات التوجهين" في مقاطعة خونان من 2002-2010 باستخدام نتيجة تطبيع المؤشر في الخطوة 3 أعلاه ونتائج حساب الأهمية للخطوة 4 أعلاه، وفقاً للبيانات المعنية لمقاطعة خونان في 2002-2010، وقيمة كل مؤشرات التنمية الزراعية "ذات التوجهين" (2002-2010)، كما هو مفصل في الجدول 5-15.

الجدول 15-5 قيمة كل مؤشرات التنمية الزراعية "ذات التوجهين" في

مقاطعة خونان (-2002 2010)⁽²²¹⁾

المؤشر والسنة	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
معدل النمو السنوي لإجمالي قيمة الإنتاج من الزراعة والغابات وتربية الحيوانات ومصيد الأسماك	4.3	5.2	5.3	4.0	4.9	5.8	7.5	3.7	2.7
نسبة خدمات الزراعة والغابات وتربية الحيوانات وصيد الأسماك من إجمالي قيمة الإنتاج للزراعة والغابات وتربية الحيوانات ومصيد الأسماك	4.48	4.62	2.68	2.90	1.74	1.69	1.63	1.89	缺
إنتاج الغذاء للفرد	401.65	422.35	435.04	428.75	429.80	425.41	420.65	366.62	377.36
الزيادة السنوية في الاستثمار في الأصول الثابتة الريفية	28.25	24.64	19.93	19.32	26.97	23.70	-18.02	-1.3	8.25
معدل النمو السنوي لصافي دخل الفرد في الريف *	14.0	11.4	14.3	15.35	8.73	10.1	14.12	5.63	4.28
معامل إنجل لسكان الريف (هما في ذلك الإنفاق غير النقدي)	0.484	0.489	0.512	0.496	0.486	0.520	0.541	0.519	0.525

221- تم حساب البيانات الواردة في الجدول وفقاً للكتاب السنوي الإحصائي الريفي في خونان (-2004 2011)، يتضمن حساب الأرقام المطلقة مع عوامل السعر التي تتضمن المؤشرات المتعلقة بالمال في الجدول، ويتم حساب الآخرين بالسعر الثابت. يتم حساب مؤشر "نسبة مساحة الحرث الآلي من المساحة المزروعة" من خلال المساحات المزروعة بعد عام 2008، وحساب مساحة الأرض المزروعة في عام 2008 وقبل هذا العام، ولم يتم حساب بيانات عام 2007. بالإضافة إلى ذلك، لا تتوفر مساحة الأرض المزروعة لعام 2010، لذا لا تتوفر المؤشرات المعنية.

0.057	0.069	0.071	0.119	0.113	0.087	0.073	0.072	0.073	نسبة إنفاق سكان الريف على النقل والمواصلات من الاستهلاك اليومي
0.120	0.126	0.113	0.061	0.065	0.065	0.064	0.064	0.068	نسبة إنفاق سكان الريف على الثقافة والتعليم والترفيه من الاستهلاك المعيشي
34.05	35.09	36.55	38.38	39.28	40.18	40.72	41.69	42.01	مساحة السكن الفردي للأسر الريفية
15.00	14.42	14.68	16.15	17.58	18.02	20.51	19.77	20.91	عدد العيادات الصحية في البلدة
2.00	2.02	2.15	2.18	2.25	2.25	2.10	2.12	لا تتوافر بيانات	مؤشر المحاصيل المتعددة (المساحة المزروعة / مساحة الأرض الصالحة للزراعة)
5376	5393	5530	5477	5478	6090	5999	6048	5921	وحدة إنتاج المحاصيل الغذائية (غلة المحاصيل الغذائية / المساحة المزروعة من المحاصيل الغذائية)
46.10	49.53	52.52	55.59	56.17	لا تتوافر بيانات	52.2	52.2	57.0	نسبة مساحة الزراعة الآلية من المساحة المزروعة
0.684	0.698	0.703	0.705	0.712	0.713	0.715	0.718	لا تتوافر بيانات	نسبة مساحة الري الفعال من الأراضي المزروعة
10.25	11.15	11.36	11.83	10.39	12.85	13.12	13.52	13.92	نسبة مساحة الري الموفرة للمياه من مساحات الجفاف والتشبع بالمياه

20.89	22.85	23.15	24.71	25.74	30.70	30.92	35.03	37.70	نسبة مساحة إعادة تدوير القش في الحقول من المساحة المزروعة
31.01	31.17	22.45	25.93	26.06	27.42	31.95	32.66	23.52	معدل تحسين الحقول ذات الإنتاجية المتوسطة والمنخفضة
32.58	22.59	24.60	26.22	30.67	35.50	35.41	44.12	47.25	معدل مساحة المكافحة البيولوجية (منطقة المكافحة البيولوجية/ المنطقة المزروعة)
51.09	53.41	56.14	58.39	59.39	100	100	لا تتوافر بيانات	لا تتوافر بيانات	معدل التحكم في تآكل التربة (منطقة التحكم/ منطقة الخسارة)
30.58	28.32	17.24	22.79	18.69	27.06	31.24	24.33	25.96	معدل المناطق التي تشهد الكوارث الطبيعية (منطقة الكارثة/ منطقة حدوثها)
20.08	22.46	23.55	23.73	25.92	34.81	35.73	50.07	51.40	معدل مساحة اختبار التربة والتسميد الصناعي (مساحة اختبار التربة والتسميد الصناعي/ المساحة المزروعة)
473.72	491.26	532.39	549.97	560.10	579.53	589.50	610.98	لا تتوافر بيانات	كثافة استخدام الأسمدة الكيماوية النقية لكل وحدة مساحة من الأرض المزروعة

22.35	24.87	28.69	29.68	30.23	28.81	29.75	30.43	لا تتوافر بيانات	كثافة استخدام مبيدات الآفات لكل وحدة من الأرض المزروعة
12.23	13.20	15.39	15.54	لا تتوافر بيانات	17.96	18.33	18.82	لا تتوافر بيانات	كثافة تطبيق الفيلم البلاستيكي الزراعي لكل مساحة أرض صالحة للزراعة

(2) حساب مؤشر التقييم العام ومؤشر طبقة المعيار للتنمية الزراعية "ذات التوجهين"

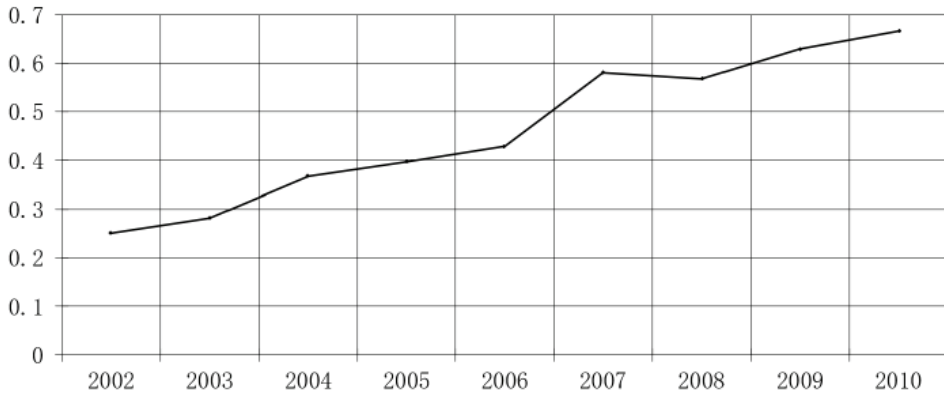
في مقاطعة خونان من 2002 إلى 2010.

من خلال الجداول 10-5 و 15-5 (تشير البيانات غير المتوافرة في الجداول 5-15، إلى المؤشرات التي تفتقر إلى بيانات الأراضي المزروعة لعام 2010، وقد تم استبدالها ببيانات الأراضي المزروعة لعام 2009، وتم تحديد المؤشرات الأخرى عن طريق الاستيفاء والاستقراء الخطي)، يمكن الحصول على مؤشر التقييم العام واتجاه التغيير لكل مؤشر طبقة معيار للتنمية الزراعية "ذات التوجهين" في مقاطعة خونان. يظهر مؤشر التقييم العام في الشكل 6-5، ويظهر مؤشر طبقة المعيار في الجدول 16-5.

الجدول 16-5 مؤشر التقييم لكل مستوى معيار لنظام تقييم البناء الزراعي

"ذات التوجهين" في مقاطعة خونان (2010-2002)

مؤشر السنة	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
مؤشر التنمية الاقتصادية	0.7091	0.6239	0.6639	0.6792	0.4785	0.5153	0.5262	0.1328	0.1310
مؤشر التنمية الاجتماعية	0.5497	0.5090	0.4346	0.4538	0.4830	0.3442	0.2690	0.3222	0.2899
مؤشر استخدام الموارد الموفرة	0.6687	0.6344	0.5958	0.6031	0.5173	0.5202	0.4535	0.4359	0.3596
مؤشر حماية البيئة الإيكولوجية	0.7109	0.7063	0.5623	0.5751	0.2698	0.2303	0.2374	0.1994	0.1948



الرسم البياني 5-6 اتجاهات مؤشر التقييم العام لمستوى البناء الزراعي "ذات التوجهين" في خونان (2002-2010)

4- النتائج والمناقشات

(1) عرض الاتجاه التصاعدي للمستوى العام للتنمية الزراعية "ذات التوجهين" في مقاطعة خونان.

يظهر معدل التغيرات في مؤشر التقييم العام ومؤشر كل طبقة معيار، على أنه في السنوات العشر الماضية كان مستوى التنمية الزراعية من "ذات التوجهين" في مقاطعة خونان يتزايد بشكل مطرد، وخاصة منذ عام 2007، وقد ارتفع المؤشر بشكل ملحوظ مقارنة بما كان عليه من قبل (انظر الرسم البياني 5-6 والجدول 5-16). ويتوافق هذا مع العملية التاريخية لبناء المنطقة التجريبية لمجتمع "ذات توجهين" في مقاطعة خونان، مما يدل على أن مقاطعة خونان قد بذلت جهودًا وممارسات مثمرة في تطوير الزراعة "ذات التوجهين" بعد البدء في بناء المنطقة التجريبية لمجتمع "ذات توجهين" الداعمة للإصلاح الشامل.

(2) عرض الأوضاع المتفاوتة للتنمية الزراعية "ذات التوجهين" في فترات تاريخية مختلفة

تظهر الاتجاهات المتغيرة للمؤشرات الأربعة لطبقة المعيار (انظر الجدول 5-16)، أن تطوير مؤشرات طبقة المعيار غير متساوٍ، حيث إن الدرجات من الأعلى إلى الأقل هي مؤشر حماية البيئة الإيكولوجية، ومؤشر التنمية الاقتصادية، ومؤشر استخدام الموارد الموفرة، ومؤشر التقدم الاجتماعي.

مؤشر التنمية الاقتصادية: من زاوية تحليل الجدول 5-16، أظهر مؤشر التنمية الاقتصادية لكل عام اتجاهًا تنمويًا متصاعدًا، وارتفع بشكل ملحوظ بين عامي 2006 و2007، وبعد عام 2007، تباطأ ارتفاع مؤشر التنمية الاقتصادية تدريجيًا وواجه فترة اختناق. ومن بين المؤشرات الأربعة، كان مؤشر التنمية الاقتصادية هو الأكثر ارتفاعًا. مؤشر التقدم الاجتماعي: تظهر البيانات الواردة في الجدول 5-16، أن مؤشر التقدم الاجتماعي يظهر بشكل عام اتجاهًا متصاعدًا، ولكنه المؤشر الأقل نموًا من بين المؤشرات الأربعة، وخلال فترتين متكررتين. بين عامي 2002-2004 و2005-2008، ارتفع مؤشر التقدم الاجتماعي أولاً ثم انخفض.

مؤشر استخدام الموارد الموفرة. في الفترة 2002-2005، أظهر مؤشر استخدام الموارد الموفرة اتجاهًا تصاعديًا ثابتًا، وحدثت زيادة كبيرة بين عامي 2006-2007. بعد عام 2007، تباطأ مؤشر استخدام الموارد الموفرة تدريجيًا، ولكنه لا يزال يُظهر بشكل عام اتجاهًا متزايدًا.

مؤشر حماية البيئة الإيكولوجية: في الفترة 2002-2010، ارتفع مؤشر حماية البيئة الإيكولوجية بشكل سريع، حيث حقق قفزتين، الأولى أكثر من الضعف بين عامي 2006-2007 والثاني ارتفع من 0.5623 إلى 0.7063 من بين عامي 2008-2009. ويمكن ملاحظة أنه في السنوات الأخيرة، بدأ استثمار خونان في حماية وبناء البيئة الإيكولوجية يحقق عوائد كبيرة.

(3) تحتاج مساحة تطوير الزراعة "ذات التوجهين" في مقاطعة خونان إلى

التوسع السريع.

على الرغم من أن مؤشرات التقييم العام والمؤشرات الفرعية الأربعة قد تجاوزت في الغالب 0.6، فلا تزال هناك فجوة كبيرة بين التأثيرات المثالية، ولا يزال أمام تطوير الزراعة "ذات التوجهين" مسؤولية كبيرة وطريق طويل، ومن بينها التنمية الاقتصادية واستخدام الموارد الوفيرة التي أظهرت اتجاهًا بطيئًا في السنوات الأخيرة، وهذا يتطلب مزيدًا من التعزيز لإصلاحات النظام والآلية في هذين الجانبين وتوسيع إمكانية تحسين الجودة من خلال دفع مرحلة التقدم العميقة لمجتمع "ذات توجهين". يحتل مؤشر التقدم الاجتماعي المرتبة الأخيرة من بين المؤشرات الفرعية الأربعة، وهو المؤشر الوحيد الذي وصل إلى أقل من 0.6، ويمثل مستوى ازدهار المزارعين ومستوى التعليم الطبي الريفي ومستوى المعلوماتية الزراعية أوجه القصور في التنمية الزراعية "ذات التوجهين" في مقاطعة خونان في الوقت الحاضر، وهي المشكلة الرئيسة التي تحتاج إلى حل في المرحلة التالية لتعزيز التنمية الزراعية "ذات التوجهين".

الباب الرابع

توجيه المعلوماتية الريفية نحو التحول في منظومة الخدمات الاجتماعية الزراعية

يعيش العالم حاليًا عصر المعلوماتية، حيث اجتاحت موجة المعلوماتية التي تتميز بتكنولوجيا الوسائط المتعددة الحاسوبية، والألياف الضوئية وتكنولوجيا الاتصالات الفضائية. وأدى تسلل تكنولوجيا المعلومات الحديثة إلى المجال الزراعي والجمع بين تكنولوجيا المعلومات وموارد المعلومات، إلى تغييرات كبيرة في ملامح الاقتصاد الريفي والمجتمع وطرق الإنتاج والحياة. ومن أجل تسريع التحول في أساليب التنمية الزراعية، وإصلاح الزراعة التقليدية، هناك حاجة ملحة لإيجاد طفرات في بناء نظام الخدمة الاجتماعية الزراعية الحديثة من خلال المعلوماتية الريفية، وإنشاء نظام الشبكة والمنصة ونموذج خدمات المعلوماتية الريفية.

الفصل الأول

المعلوماتية الريفية كخيار حتمي للتحويل في منظومة الخدمات الاجتماعية الزراعية

في الوقت الحاضر، يتراجع مستوى الخدمات الاجتماعية الزراعية في الصين بشكل خطير، مما يؤدي إلى مشاكل "الميل الأخير" للتحويل وتعميم الإنجازات العلمية والتكنولوجية، وصعوبة شراء وبيع المنتجات الزراعية وغيرها من القضايا، وتكمن المشكلة الكبرى وعنق الزجاجة في عدم تناسق المعلومات. إذا كان بيع المنتجات الزراعية صعبًا، فإن السبب الجذري هو فشل التداول الناتج عن المعلومات غير الفعالة. كما أن تطوير الخدمات الاجتماعية الريفية بطيء وعلى حافة السوق، ولا يستطيع تلبية الطلب على المنتجات الزراعية المتداولة في الأسواق الكبيرة. ونظرًا لعدم قدرة منتجي المنتجات الزراعية على التواصل مع مستهلكي السوق، يصعب تصدير العديد من المنتجات الزراعية عالية الجودة ومنخفضة الأسعار، ويستعصي على المستهلكين الحصول على المعلومات في هذا المجال ويفقدون الاستهلاك، ويؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في سوق التجزئة للمنتجات الزراعية، ويطارد الأسعار المرتفعة روابط التوزيع ويعجز المنتجون عن مشاركتها بينهم.

لذلك، هناك حاجة ماسة إلى المعلوماتية الريفية لإصلاح الخدمات التقليدية، بحيث يمكن نشر المعلومات العلمية والتكنولوجية ومعلومات السوق في المناطق الريفية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، وتحقيق معلوماتية الإنتاج الزراعي والإدارة والتسويق للمنتجات الزراعية. وبالتالي تسريع التحويل والارتقاء بالزراعة التقليدية، وتحسين كفاءة الإنتاج الزراعي والإدارة، ومستوى اتخاذ القرارات التشغيلية، يفضي إلى الوصول إلى مخرج ومسار لحل هذه المشكلات.

أولاً: عملية تطوير المعلوماتية الريفية في الصين

بعد تأسيس الصين الجديدة، أولى الحزب والحكومة أهمية كبيرة للتنمية الزراعية، وقدموا دعماً معلوماتياً غير مسبوق للتنمية الزراعية. ومنذ الإصلاح الريفي والانفتاح في أواخر السبعينيات، حققت المعلوماتية الريفية في الصين نتائج ملحوظة. ومن أجل التكيف مع الاتجاه العام للإصلاح الموجه نحو السوق في الصين وتطوير المعلوماتية الاجتماعية الدولية، يجب تحول بناء المعلوماتية الريفية تدريجياً من نمط عمل في ظل النظام التقليدي إلى إطار عمل يتكيف مع تطور اقتصاد السوق. ومن منظور عمق واتساع خدمات المعلومات الريفية، شهدت تنمية المعلومات الريفية في الصين ثلاث مراحل.

1- فترة التركيز بشكل أساسي على خدمات المعلومات المتعلقة بالسياسات (1978-1992)

منذ انطلاق الإصلاح الريفي في عام 1978، وحتى خطاب "دنج شياو بينغ" خلال جولته الجنوبية في عام 1992، لعبت السياسات الوطنية دوراً كبيراً في تنمية الزراعة وتطوير الريف في الصين. على سبيل المثال، حشد نظام المسؤولية التعاقدية للأسر المعيشية الريفية وسياسة الاحتكار والتفاوض للغذاء في هذا المجال حماس المزارعين ومبادراتهم في الإنتاج. من ناحية أخرى، أدى إلى تنشيط تدفق المنتجات الزراعية وسوقها التجاري. شجع الطلب على معلومات توزيع المنتجات الزراعية الإدارات المعنية على تعزيز الإحصاءات ونشر المعلومات. في هذه المرحلة، من خلال اعتماد طريقة جمع الإحصائيات الشاملة وأخذ العينات، شُكل نظام جمع وإصدار المعلومات الزراعية المميزة. وفي الوقت نفسه، من أجل خدمة تنمية الصناعة الزراعية بشكل جيد، بدأت تغطية جمع المعلومات وإصدارها في التوسع لتشمل ما قبل الولادة وبعدها، وبدأت عملية المعلومات الريفية في الصين.

2- فترة التركيز على خدمة معلومات السوق وخدمة معلومات الجودة والسلامة الزراعية (1992-2005)

من عام 1992 إلى انعقاد الاجتماع السادس الكامل للجنة المركزية السادسة عشرة

للحزب الشيوعي الصيني، ومع عولمة الاقتصاد، وتصنيع وتسويق الزراعة، أصبح طلب المزارعين على المعلومات في الإنتاج الزراعي والتداول وغيرها من المجالات الأكثر إلحاحًا، طرحت المتطلبات والمهام الجديدة لبناء تكنولوجيا المعلومات الريفية. وفي المؤتمر الوطني الرابع عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، اقترحت اللجنة المركزية بوضوح أن "الحكومات على جميع المستويات يجب أن تعزز عمل "توجيه المعلومات"، وأيضًا استجابة المعلومات الريفية إلى مستوى غير مسبوق". انضمت الصين في عام 2001 إلى منظمة التجارة العالمية، وبدأ الإنتاج الزراعي الصيني وإدارته في الانتقال رسميًا إلى العالم، وبدأ الإنتاج والسوق مع العالم الدولي، إلا أن الحواجز التجارية والحماية للمنتجات الزراعية أدت إلى زيادة حادة في الخلافات التجارية حول سلامة الأغذية ومعايير الجودة الزراعية. لذلك، من أجل التعامل مع المنافسة الدولية لتجارة وإنتاج المنتجات الزراعية، وضعت الحكومة معايير سلامة الأغذية والجودة الزراعية على جدول الأعمال الهامة.

3- فترة التركيز على خدمات المعلومات لبناء مناطق ريفية جديدة (-2005 حتى الآن)

منذ أن طرحت الحكومة المركزية استراتيجية بناء ريف اشتراكي جديد، مع التركيز على تعزيز التحديث الزراعي والمعلوماتية الريفية، أولت الحكومات على جميع المستويات اهتمامًا كبيرًا لبناء المعلوماتية الريفية، وأطلقت سلسلة من السياسات والإجراءات الهامة، وبدأت المعلوماتية الريفية تدخل مرحلة التطور السريع. ومن محتوى البناء إلى هدف البناء، خضعت المعلوماتية الريفية لتغيرات كبيرة، تنعكس بشكل أساسي في التحسين المستمر لخدمات المعلومات، والتطور السريع لبناء البنية التحتية للمعلومات، وتستهدف تزويد خدمات معلومات فعالة للمزارعين، والتحسين المستمر لجودة ومستوى خدمات المعلومات.

ثانيًا: أحوال التنمية المعلوماتية الريفية في الصين

على الرغم من تأخر تعزيز المعلوماتية الريفية في الصين، بالإضافة إلى الفجوة الكبيرة بينها وبين البلدان المتقدمة، إلا أنه في ظل قيادة التصنيع والتحضر، يشهد بناء

البنية التحتية للمعلومات الريفية تطورات سريعة وتغيرات كبيرة، وتحسن القدرة على تطوير موارد المعلومات واستخدامها بشكل مستمر، ويتم إنشاء نظام خدمات المعلومات الريفية تدريجياً، واستكشاف وتعزيز أسلوب خدمة المعلومات الريفية وآلية التشغيل بشكل مستمر.

1- التقدم الشامل في بناء البنية التحتية

(1) التنفيذ التام في تعميم "خدمات الإنترنت في القرى". بحلول عام 2010، سيكون 100% من البلدات والقرى في الصين قادرة على الوصول إلى الإنترنت، 98% منها لديها خدمات الإنترنت على نطاق واسع. وفي الوقت نفسه، بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت في الريف في البلاد 27.3%، وعدد الأشخاص نحو 125 مليوناً. وفقاً لبيانات العينة، تحسن مستوى تطبيقات الإنترنت في المناطق الريفية في الصين بشكل ملحوظ، حيث كان لدى مئة من سكان الريف عشرة أجهزة كمبيوتر في عام 2010.

(2) تنفيذ تعميم "خدمات الاتصالات في القرى". بحلول عام 2010، كانت نسبة المكالمات الهاتفية في القرى الإدارية في جميع أنحاء البلاد 100%، و94% من نسبة المكالمات الهاتفية في القرى التي تضم أكثر من 20 أسرة. ووفقاً لمسح العينة، فإن عدد الهواتف الثابتة التي تمتلكها 100 أسرة ريفية في الصين هو 65، وعدد الهواتف المحمولة التي تمتلكها 100 أسرة ريفية في الصين هو 120، وقد تحسن مستوى الاتصالات المتنقلة بشكل مطرد.

(3) التنفيذ الأساسي لـ "نظام البث الريفي"⁽²²²⁾. بحلول عام 2010، حقق بناء "مشروع نظام البث الريفي" نتائج جيدة في عام 1997، بلغ معدل التغطية الشاملة للإذاعة والتلفزيون في القرى الصينية 86.02% و87.68% على التوالي. وفي عام 2010، ارتفعت إلى 96.78% و97.62%. حتى الآن،

222- يُطلق على إذاعة القرية أيضاً نظام البث الريفي من أجل نشر سياسات الحزب والدولة بشكل سريع وفعال وشامل لإفادة الناس، ونشر العلوم والتكنولوجيا الزراعية، والمعلومات الريفية؛ وزيادة الكفاءة الزراعية وزيادة دخل المزارعين.

تم حل المشكلة الأساسية ويستمتع سكان الريف بمشاهدة البرامج الإذاعية والتلفزيونية⁽²²³⁾.

2- حقق بناء موارد المعلوماتية الريفية نتائج ملحوظة

(1) التحسن التدريجي لقنوات جمع المعلومات الريفية. أنشأت وزارة الزراعة الصينية ما يقرب من 40 قناة لجمع المعلومات وأكثر من 8000 نقطة لجمع المعلومات في المجالات والصناعات الرئيسة مثل الزراعة وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك والإدارة الريفية والميكنة الزراعية والاستصلاح الزراعي ومؤسسات البلدات والعلوم الزراعية والتعليم، وتداول المنتجات الزراعية في الأسواق، وقد أسست نظامًا مثاليًا لجمع المعلومات وإعداد تقارير المعلومات⁽²²⁴⁾.

(2) إنشاء عدد من قواعد بيانات المعلومات الزراعية والريفية الهامة. قامت وزارة الزراعة ببناء أكثر من 50 قاعدة بيانات على التوالي، وغطت بشكل أساسي مجالات إنتاج المنتجات الزراعية، والعلوم والتكنولوجيا الزراعية والمواهب، وأسعار المنتجات الزراعية، والسياسات واللوائح الزراعية، وتجارة المنتجات الزراعية، والطاقة الريفية وحماية البيئة وغيرها. ومن بينها 17 نظامًا لقواعد البيانات أو أنظمة تخزين البيانات للأرصدة الجوية الزراعية، واستيراد وتصدير المنتجات الزراعية، وأسعار المنتجات الزراعية وغيرها، التي تم جمعها وتخزينها لأكثر من مئة مليون سجل بيانات؛ ومع التركيز على الإنتاج والعرض والطلب في المناطق الريفية والتداول والعلوم والتكنولوجيا وغيرها من المجالات، قامت الإدارات الزراعية الإقليمية (البلدية) المختلفة أيضًا ببناء أنظمة قواعد بيانات مناسبة على التوالي، مما وفر ضمان معلومات بيانات قوية لخدمات المعلومات الريفية في الصين⁽²²⁵⁾.

223- وزارة الزراعة: إشعار بشأن التنمية الوطنية للمعلومات الزراعية والريفية، الخطة الخمسية الثانية عشرة. إشعار رقم 5 (2011).

224- لي داو ليانغ: "تقرير تنمية المعلومات الريفية في الصين لعام 2010". بكين: دار العلوم والهندسة للنشر بجامعة بكين، 2011.

225- لي داو ليانغ: "تقرير تنمية المعلومات الريفية في الصين لعام 2010". بكين: دار العلوم والهندسة للنشر بجامعة بكين، 2011.

(3) تشكيل مجموعة من الإنجازات الهامة ذات القيمة. إن جمع المعلومات وتحليلها وتطبيقها في الإنتاج الريفي والتداول وغيرها من المجالات من قبل الإدارات الزراعية للحكومات على جميع المستويات، قد وفر عددًا من نتائج البحث النظري القيمة مرجعية اتخاذ القرارات المتعلقة بمشكلات الاقتصاد الزراعي في الصين. وفقًا للأدبيات المعنية، طورت وزارة الزراعة العشرات من منتجات المعلومات الريفية، مثل ديناميات المعلومات الزراعية، وتحليل الإنتاج الزراعي، والرصد، وتقارير الإنذار المبكر، والتقارير السريعة للمعلومات الريفية وغيرها، وهذه النتائج لها أساس مرجعي هام لتوجيه تنمية الاقتصاد الزراعي. منذ عام 2002، قامت وزارة الزراعة أيضًا بمراقبة السوق وتحليل المنتجات الزراعية الرئيسية، مثل القطن والزيت وفول الصويا والقمح والأرز والسكر وغيرها، وذلك لتوفير مرجعية اتخاذ القرارات في الوقت المناسب للإدارات المعنية وحققت فوائد اجتماعية واقتصادية جيدة⁽²²⁶⁾.

(4) بناء عدد من منصات مواقع المعلومات الزراعية. أصبحت شبكة المعلومات الزراعية الصينية موقعًا إلكترونيًا للنظام الزراعي الوطني، وغطت 67 قناة، و37 موقعًا فرعيًا متخصصًا، و31 موقعًا زراعيًا على مستوى المقاطعات، وأكثر من 6 ملايين زيارة يوميًا. وغطت شبكة تطوير الزراعة الصينية التابعة للإدارة الوطنية للأرصاد الجوية 33 مقاطعة و270 مدينة على مستوى المحافظة و1300 مقاطعة (منطقة). بحلول نهاية عام 2010، كان هناك أكثر من 10000 موقع للتسجيل الزراعي على مستوى البلاد، وتغطي جميع مجالات الزراعة والاقتصاد الريفي والمجتمع في الصين⁽²²⁷⁾.

3- تعجيل تحسين نظام المعلوماتية الريفية.

(1) تطوير مواقع خدمات المعلومات الريفية بشكل سريع. تشمل محطات خدمة المعلومات الريفية بشكل أساسي محطات المعلومات الريفية، ومراكز التعليم عن بعد الحديثة للمزارعين أعضاء الحزب الشيوعي الصيني، ومحطات

226- لي داو ليانغ: "تقرير تنمية المعلومات الريفية في الصين لعام 2010". بكين: دار العلوم والهندسة للنشر بجامعة بكين، 2011.

227- قوي يونغ تيان: "دخول المعلوماتية الريفية في الصين مرحلة جديدة"، الحكومة الإلكترونية، 2009.

خدمة المواد الزراعية، ومحطات خدمة العلوم والتكنولوجيا الزراعية، ومراكز الاتصال الزراعية، ومدارس تدريب المزارعين، ومحطات خدمة معلومات السوق الريفية، ومحطات البث وغيرها. بحلول يونيو 2009، كان هناك 6526 قرية وبلدة قد نفذت أنشطة "توفير المعلومات في القرى" على مستوى البلاد، وتأسس 7121 محطة خدمة معلومات للبلدات وبناء 44314 مركز خدمة معلومات للقرى الإدارية⁽²²⁸⁾.

(2) تحسين جودة موظفي المعلومات الريفية وتعزيز الكوادر. مع الطلب المتزايد على المعلومات في المناطق الريفية، قامت الحكومات على جميع المستويات بتسريع تعميم التدريب على المعلوماتية الريفية، وخاصة تدريب مسؤولي المعلومات الريفية ومنحهم الشهادات. بحلول عام 2009، تم اعتماد 250 ألف موظف معلومات ريفية مؤهل في البلاد. زاد عدد موظفي المعلومات الريفية بشكل ملحوظ مقارنة ببداية هذا القرن، وتحسنت الجودة بسرعة⁽²²⁹⁾.

(3) تتطور منظمات خدمات المعلومات الشعبية الريفية بشكل سريع. تشمل منظمة خدمات المعلومات الريفية الشعبية بشكل أساسي منظمة التعاونية المهنية للمزارعين، ومنظمة سمسة المزارعين، والجمعية الفنية المتخصصة، وغيرها. من بينهم، منظمة سماسة المزارعين، ومنظمة الزراعة والتربية للأسر الكبيرة والأفراد، بسبب الدور الريادي المحدد لهذه المنظمات في خدمة المعلومات الريفية، يُنظر إليهم أحيانًا على أنهم أعضاء في منظمات خدمة المعلومات الشعبية الريفية. وفقًا لإحصاءات وزارة الزراعة، هناك أكثر من 1.4 مليون منظمة اقتصادية تعاونية مهنية للمزارعين في الصين، وتعمل أكثر من 150,000 منظمة تعاونية مهنية للمزارعين بطريقة موحدة، وعدد أعضاء المنظمات التعاونية المهنية للمزارعين 23.63 مليونًا، ويمثلون 9.8% من إجمالي عدد المزارعين في البلاد.

228- لي داو ليانغ: "تقرير تنمية المعلومات الريفية في الصين لعام 2010". بكين: دار العلوم والهندسة للنشر بجامعة بكين، 2011.

229- لي داو ليانغ: "تقرير تنمية المعلومات الريفية في الصين لعام 2010". بكين: دار العلوم والهندسة للنشر بجامعة بكين، 2011.

4- توجه نموذج تطوير المعلوماتية الريفية نحو التنوع

لقد استكشفت العديد من الأماكن بنشاط آلية التشغيل طويلة المدى للمعلومات الريفية، وبدأ إنشاء الآليات التي تقودها الحكومة، وآليات المساعدة الذاتية للمجموعات الاجتماعية، وآليات السوق التجارية، والروابط متعدد الأطراف وآليات تشغيل المعلومات الريفية الأخرى. في المناطق الغربية والوسطى، مستوى التنمية الاقتصادية الريفية منخفض بشكل عام، وقدرة المزارعين على استهلاك المعلومات ليست قوية بشكل عام، والآليات التي تقودها الحكومة هي آليات التشغيل المتعمدة بشكل عام لخدمات المعلومات الريفية في هذه المناطق في المرحلة الحالية. وفي المناطق المتقدمة في الشرق، تقدم المنظمات التعاونية المهنية للمزارعين، والجمعيات الصناعية الزراعية، والجمعيات المهنية والتقنية الزراعية وغيرها من المنظمات، خدمات المعلومات بطريقة المساعدة الذاتية، وتحقق نتائج رائعة للغاية. بالإضافة إلى ذلك، يقوم العديد من مشغلي الاتصالات والمؤسسات الزراعية الرائدة بالتعاون التجاري لفتح سوق المعلومات الريفية واستكشاف طرق تنمية المعلومات الريفية⁽²³⁰⁾.

ثالثاً: التأثير العملي لتعزيز المعلوماتية الريفية

على الرغم من أن المعلوماتية الريفية في الصين قد حققت العديد من الإنجازات، ولكن مع تطور الطلب الريفي نحو التنوع والارتقاء، يتطلب نظام الخدمة الاجتماعية الزراعية تحويل وتحديث نظام المعلومات الريفية، وتعد المعلوماتية الريفية هي الاتجاه ونقطة الانطلاق لتسريع التحول في نظام الخدمة الاجتماعية الزراعية⁽²³¹⁾. لذلك، يُعد التعزيز القوي للمعلوماتية الزراعية الريفية هو الخيار الحتمي للتحول في نظام الخدمة الاجتماعية الزراعية. "إنه إجراء هام لتطوير الزراعة الحديثة، وزراعة المزارعين الجدد، والإسراع في بناء ريف اشتراكي جديد، ويتميز بالأهمية الاستراتيجية التي تحقق قفزة في التنمية من أجل تعزيز القوى الإنتاجية الزراعية في الصين، وتضييق "الفجوة الرقمية" بين المناطق الحضرية والريفية، وتحقيق "مجتمع رغيد الحياة" على

230- لي داو ليانغ: "تقرير تنمية المعلومات الريفية في الصين لعام 2010". بكين: دار العلوم والهندسة للنشر بجامعة بكين، 2009.

231- قوي يونغ تيان: "فحص تطوير المعلوماتية الزراعية". قضايا الاقتصاد الزراعي، 2007.

1- تخصيص الموارد الزراعية على النحو الأمثل وتحسين مستوى الإدارة الزراعية

المعلوماتية الريفية هي في الأساس عملية التحويل لوسائل الدعم العلمي والتكنولوجي. مع تعميم وتطبيق تكنولوجيا الفضاء وتكنولوجيا الاستشعار عن بعد في الارتفاعات في مجال الزراعة، يمكن تحقيق دقة الإنتاج الزراعي والإدارة التشغيلية، وتخصيص الموارد الزراعية على النحو الأمثل وتحسين إنتاج الإنتاج الزراعي على نحو كبير.

وفقاً لتقديرات الخبراء المعنيين، إذا كان من الممكن استخدام نظام تحديد المواقع العالمي، فيمكن استخدام آلات التسميد المتغيرة والبذارة المتغيرة للزراعة، ويمكن منع الكوارث الزراعية الكبرى والسيطرة عليها إلى حد أكبر، ويمكن أيضاً تقليل عدد المزارعين من 10/ مو الحالي إلى 2/ مو، مما يقلل من استخدام البذور والأسمدة بنسبة 30%-50% وزيادة العائد بنسبة 10%-30%⁽²³³⁾ في مجال اختيار خطط الإنتاج الزراعي، الإدارة الزراعية، محاسبة التكاليف، التحكم في العمليات ومبيعات المنتجات وغيرها من المجالات، يمكن أن يؤدي اعتماد نظام إدارة المعلومات الزراعية ودعم القرار إلى تحقيق الترشيح والتحسين والإدارة والقرارات العلمية للإنتاج الزراعي والإدارة التشغيلية، وتحسين مستوى تحديث الإدارة الزراعية، وتسريع التحول في أساليب الإدارة الزراعية⁽²³⁴⁾.

أثبتت التجارب العلمية أن تطبيق تقنيات المعلومات الحديثة مثل تقنية تحديد المواقع العالمية، وتكنولوجيا الاستشعار عن بعد بالأقمار الصناعية، وتكنولوجيا المعلومات الجغرافية، وتكنولوجيا التحليل المكاني، وتقنيات نموذج المحاكاة، وتكنولوجيا الشبكات وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وغيرها، يمكن أن تحقق المراقبة في الوقت المناسب للتغيرات في توزيع وطبيعة واستخدام التربة والمناخ والنباتات والمياه، وتعظيم الاستخدام الفعال للموارد الزراعية.

232- وزارة الزراعة الصينية: تقرير تنمية المعلوماتية الريفية الزراعية في الصين (2009) بكين: دارالزراعة الصينية للنشر، 2010.

233- تشانغ يو ينغ، تشانغ لي هوي، وانغ باو رونغ: "اتجاه التنمية للتحديث الزراعي في الصين". الزراعة الحديثة، 2011.

234- تشانغ يو ينغ، تشانغ لي هوي، وانغ باو رونغ: "اتجاه التنمية للتحديث الزراعي في الصين". الزراعة الحديثة، 2011.

2- تحسين درجة تنظيم الإنتاج الزراعي ومستوى التصنيع

يختلف الشكل التنظيمي للزراعة الحديثة عن النمط "الصغير والكامل" للإنتاج الزراعي، فهو يتميز بخصائص التنشئة الاجتماعية والتكاملية والتسويقية لإنتاج المنتجات الزراعية. ويمكن أن توفر المعلوماتية الريفية الدعم الفني للروابط الصناعية ونماذج الإدارة في الإنتاج والتشغيل الزراعي، والدعم الفعال للإنتاج المتخصص، والتخطيط الإقليمي، وإدارة المشاريع، والإدارة المتكاملة والخدمات الاجتماعية للصناعات والمنتجات الأساسية، وتعزيز اتجاهات تطوير الزراعة نحو تكثيف التكنولوجيا ورأس المال. ومن خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والوسائل، يمكن توسيع مساحة التنمية الزراعية على نحو أكبر، وتشجيع إنشاء كيانات تشغيلية زراعية متنوعة ومرنة، وتقليل اعتماد التنمية الزراعية على الموارد المادية، وتعزيز تعديل وتحديث الهيكل الصناعي الزراعي، وتسريع تحول الزراعة من القيمة المضافة المنخفضة، والفوائد المنخفضة إلى القيمة المضافة العالية، والزراعة عالية الكفاءة، والزراعة الدقيقة وصناعة الخدمات الزراعية، وأخيراً تحويل البناء الزراعي إلى صناعة ناشئة واعدة وفعالة.

3- تعزيز التسويق لإنتاج المنتجات الزراعية وتداولها

التوجه نحو السوق هو السمة الرئيسة للتنمية الزراعية الحديثة، حيث يتم تدرج عدد كبير من الممارسين الزراعيين إلى النظام الزراعي، ويختلف الإنتاج الزراعي الحديث عن نمط إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة المكثفي ذاتياً، فهو أساس تلبية متطلبات السوق. وهذا يتطلب من الإنتاج الزراعي والإدارة فهم ديناميكيات السوق بشكل دائم، ومواكبة الإنتاج الزراعي المحلي والأجنبي ومعلومات الطلب. ويمكن للشبكات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات تحقيق الربط بين الممارسين الزراعيين الفرديين والأسواق الكبيرة حول العالم وتشكيل نظام عالمي كبير، وبناء الجسور بين المنتجين والإنتاج والمستهلكين. وفي منصة معلومات الشبكة العالمية، يتم تبادل ومشاركة المعلومات الفعلية، واستخدام هذه المعلومات لتوجيه إنتاجهم الخاص، وقيادة العمليات واتخاذ القرارات الكلية للأسواق الزراعية العالمية، والتعبير عن المتطلبات المتنوعة ومتعددة المستويات للسوق على أنها المتطلبات المحددة لتنوع المنتجات الزراعية وحجمها وكميتها وجودتها، وتشجيع إنتاج المزارعين أو المؤسسات الزراعية على التكيف بشكل

أكبر مع متطلبات السوق، ومن ثم تعزيز تحسين الهيكل الزراعي وتعديله، وإفساح المجال أمام المزايا النسبية للموارد الزراعية، وتخصيص الموارد بشكل معقول، وتعزيز زيادة دخل المزارعين، ودفع تسويق وتحديث الاقتصاد الزراعي.

الفصل الثاني

اختيار نموذج خدمة المعلوماتية الريفية يقوم على بناء مجتمع "ذي توجهين"

تهدف المعلوماتية الريفية التي تقوم على بناء مجتمع "ذي توجهين"، إلى تطوير تكنولوجيا المعلومات في ظل القيود المزدوجة الحالية للموارد والبيئة، التي يواجهها الإنتاج الزراعي والتنمية في الصين من أجل الاستخدام الرشيد للموارد الزراعية، وخفض تكاليف الإنتاج، وتطوير البيئة الإيكولوجية وتحسين إنتاج وجودة المنتجات الزراعية. وخلال اختيار أوضاع خدمة المعلومات الريفية، ينبغي مراعاة خصائص ومتطلبات بناء مجتمع "ذي توجهين"، وفهم التقنيات الرئيسة للإنتاج الزراعي والاحتياجات الفعلية لخدمات المعلومات بشكل كامل.

في ضوء الاستجابة للظاهرة الحالية المتمثلة في "الأجهزة الثقيلة والبرمجيات الخفيفة" في بناء نظام خدمة المعلومات الريفية، من ناحية، ينبغي الإسراع في إنشاء وتحسين نظام خدمة شبكة المعلومات الريفية متعددة المستويات على أساس تكامل الموارد؛ ومن ناحية أخرى، يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لابتكار نظام وآلية نظام الخدمة من أجل تحقيق التشغيل الفعال والمستدام لمنصة خدمة المعلومات الريفية.

أولاً: المعلوماتية الريفية والكيانات المشاركة

المعلوماتية الريفية هي عملية تعزيز تطبيق وتطوير تكنولوجيا المعلومات في المناطق الريفية على نحو شامل، ولا يمكن فصل هذه العملية عن مشاركة مختلف كيانات عمل المعلوماتية، ولا عن الدور المشترك للحكومة، والمزارعين، ومشغلي الاتصالات، ومؤسسات

البحث العلمي، والمؤسسات الزراعية، والمنظمات التعاونية المهنية للمزارعين وغيرها من أجل تعزيز تنمية المعلوماتية الريفية.

1- الحكومة

تتميز المعلوماتية الريفية بخاصية الخدمات العامة، فالسلع والخدمات العامة التي توفرها الحكومة هي الكيان الرئيس المسؤول عن المعلوماتية الريفية. وفي عملية المعلوماتية الريفية، تلعب الحكومة وظيفة التنسيق، من خلال تنظيم وتعبئة الإدارات المتعددة للمشاركة في أبحاث بناء المعلوماتية الريفية، ودمج الموارد المتنوعة، وحشد طاقات لتشكيل خدمة المعلومات؛ وتتمثل وظيفتها في خلق بيئة جيدة، وتعبئة الحماس والإبداع والمبادرة من المؤسسات والعاملين في مجال المعلومات الزراعية في خدمة "الزراعة والمناطق الريفية والمزارعين" من خلال صياغة السياسات المعنية وآليات الحوافز؛ كما أن لديها وظيفة الاستثمار والتخطيط، وتعزيز بناء البنية التحتية الريفية من خلال الدعم المالي والتخطيط الرشيد على مستوى المناطق، وتعزيز الأهداف المحددة نحو دفع بناء ريف جديد.

2- موظفو الاتصالات

هم الكيانات الرئيسة لبناء البنية التحتية للمعلومات الريفية، وهم مسؤولون عن تأسيس البنية التحتية للمعلومات وهيكل الشبكات، وتشمل بناء وصيانة الأقمار الصناعية، وشبكات النطاق العريض الأرضية، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات الإذاعة والتلفزيون. تقوم الحكومة بدمجها في المشاريع الحكومية العامة من خلال العطاءات التجارية وخدمات الشراء وغيرها. على سبيل المثال، يمتلك موظفو الاتصالات مزايا فريدة، ويستثمرون بنشاط في بناء البنية التحتية للمعلومات الريفية، ويوفرون منصات معلوماتية تعمل بكامل طاقتها، ويعززون تنويع خدمات المعلومات، الأمر الذي يؤثر بشكل فعال على تسريع عملية المعلوماتية الريفية.

3- المؤسسات الزراعية

تشمل المؤسسات الزراعية العاملة على مجال الإنتاج والتشغيل وخدمات التسويق الزراعي وعلى كيانات تجارية مختلفة تعمل في الإنتاج الزراعي، وتتضمن أيضاً كيانات اقتصادية أخرى تخدم الإنتاج الزراعي، مثل مصانع الآلات الزراعية ومصانع الأعلاف ومصانع معالجة المنتجات الزراعية وشركات التجارة الزراعية. ويمكن للمؤسسات الاستفادة بشكل جيد من تكنولوجيا المعلومات، وتنظيم المزارعين المتناثرين في الإنتاج والتشغيل، مما يعطي قوة دافعة قوية للمزارعين. ويمكن أن تلعب هذه المؤسسات دوراً مثالياً في المعلوماتية الريفية وتصبح قائد المعلوماتية الريفية.

4- مؤسسات البحث العلمي الزراعي

مؤسسات البحث العلمي الزراعي هي كيانات للابتكار العلمي والتكنولوجي، وقد حققت عددًا كبيراً من الإنجازات البحثية العلمية المهمة في تعزيز التنمية الزراعية، ومقاومة الكوارث الطبيعية، وضمان صحة الناس وحماية البيئة الإيكولوجية وغيرها من المجالات، وزادت من معدل استخدام الموارد وإنتاجية الأراضي وإنتاجية العمل والفوائد الاقتصادية بشكل كبير، ولعبت دوراً مهماً في التنمية المستدامة للاقتصاد والمجتمع في الصين. مؤسسات البحث العلمي الزراعي هي أيضاً الهيئة الرئيسة لخدمة المعلومات الزراعية، وقد قدمت الجامعات ووحدات البحث العلمي باعتبارها جزءاً هاماً منها، مساهمات مهمة في بناء المعلوماتية الزراعية الوطنية.

5- المنظمات التعاونية للمزارعين

المنظمات التعاونية للمزارعين هي تعاون تطوعي بين المزارعين والمؤسسات وغيرهم من العاملين الذين ينتجون ويشغلون منتجات مماثلة، ويطبقون الإدارة الذاتية والتشغيل الذاتي في روابط الأموال والتكنولوجيا والمعلومات والمعالجة والشراء والبيع والتخزين والنقل وغيرها من الأشكال التنظيمية، عن طريق التركيز على القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية وزيادة الدخل. كما أنها لها وظائف في المعلوماتية الريفية، مثل الوظيفة التنظيمية، ووظيفة الوسيط، ووظيفة الناقل، ووظيفة الخدمات، والتي تلعب دوراً مهماً في تعزيز المعلوماتية لأفراد الأسر الريفية.

إن المزارعين هم المستفيدون من المعلوماتية الريفية والمشاركون الرئيسون فيها. حيث تمكن تكنولوجيا الاتصالات الشبكية الحديثة المزارعين من الحصول على معلومات عن السوق والعلوم والتكنولوجيا والسياسات والجوانب الأخرى في الوقت المناسب، وفهم تغييرات السوق بدقة، وتخفيف التناقض بين الإنتاج الأسري الصغير والسوق الاجتماعي الكبير، وتحسين القدرة التنافسية السوقية لزراعة المنتجات؛ ويمكن أن يساعد أيضاً المزارعين على إصدار معلومات عن المنتجات الزراعية في الوقت المناسب من خلال وسائط المعلومات المختلفة، واختراق قيود الزمان والمكان للتداول، وتسريع تداول المنتجات الزراعية بشكل كبير. في الوقت نفسه، من خلال شبكة المعلومات، يمكن للعمالة الريفية الفائزة الحصول على معلومات وفيرة للتوظيف وتسريع نقل الصناعات غير الزراعية؛ وباستخدام نتائج نظام المعلومات، يمكن للمزارعين تحسين تكنولوجيا الإنتاج، وتعزيز قدرتهم على مقاومة المخاطر الطبيعية، وتعزيز تحسين إنتاجية العمالة الزراعية⁽²³⁵⁾.

ثانياً: المضمون الرئيس للمعلوماتية الزراعية

لقد شهدت المعلوماتية الريفية مرحلة تطور من المعلوماتية الزراعية إلى المعلوماتية الريفية، وأكد "تقرير تطوير المعلوماتية الزراعية الريفية في الصين لعام 2009"، الذي نشرته وزارة الزراعة، أن "المعلوماتية الزراعية الريفية هي درجة وعملية تطبيق ونشر تكنولوجيا المعلومات الحديثة في الإنتاج الزراعي والتشغيل، والإدارة الحكومية والريفية وخدمة المعلومات"⁽²³⁶⁾. وفي "تقرير تطوير المعلوماتية الريفية في الصين لعام 2010"، يعتقد "لي داو ليانغ" بأن المعلوماتية الريفية بالمعنى الضيق تشير بشكل أساسي إلى إضفاء الطابع المعلوماتي على الإدارة والخدمات الاجتماعية الريفية، مع المزيد من التركيز على إدارة الشؤون الريفية الشاملة؛ ويقصد بالمعنى الواسع للمعلوماتية الريفية هو

235- معهد علوم وتكنولوجيا المعلومات الزراعية التابعة لأكاديمية بكين للعلوم الزراعية والغابات: "نظريات وممارسات المعلوماتية الزراعية". بكين: دار العلوم والتكنولوجيا الزراعية الصينية للنشر، 2010.

236- وزارة الزراعة الصينية: "تقرير تنمية المعلوماتية الزراعية والريفية في الصين لعام 2009". بكين: دار الزراعة الصينية للنشر، 2010.

"درجة وعملية تعميم وتطبيق تكنولوجيا المعلومات الحديثة في جميع جوانب الإنتاج الزراعي والتشغيل والإدارة الاجتماعية الريفية والخدمات من خلال تعزيز بناء البنية التحتية للمعلومات لشبكات الإذاعة والتلفزيون الريفية وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات الحاسوب وغيرها، والتطوير والاستفادة بشكل كامل من موارد المعلومات، وبناء أنظمة خدمات المعلومات، وتعزيز تبادل المعلومات والمعرفة"⁽²³⁷⁾. لذلك، تشتمل محتويات تعزيز المعلومات الريفية بشكل أساسي على البنية التحتية للمعلومات الريفية، ونظام خدمة المعلومات الريفية، وموارد المعلومات الريفية، وتطبيق المعلومات الريفية، والعديد من جوانب بيئة تطوير المعلومات الريفية.

1- البنية التحتية للمعلومات الريفية

البنية التحتية للمعلومات الريفية هي الوسائل والمعدات المختلفة لدعم تطوير واستخدام موارد المعلومات الريفية وتطبيق تكنولوجيا المعلومات، وهي الأساس المادي لتحليل ومعالجة ونشر جميع أنواع المعلومات، وتضمن بشكل رئيس إنشاء شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكة الإذاعة والتلفزيون وشبكة الكمبيوتر والمرافق الداعمة المعنية⁽²³⁸⁾. وتشمل إنشاء شبكة الاتصالات وشبكة الراديو والتلفزيون، وإنشاء خطوط كابلات الألياف الضوئية، وخطوط كابلات كهربائية، وتركيبًا هوائيًا الاستقبال وخطوط النقل الأخرى، وبناء محطة الاستقبال الأرضية، ومحطة الترحيل، ومحطة الإرسال ومحطة الراديو وغيرها من معدات الاستقبال، وأيضًا شراء مكبرات الصوت، ومعدات الميكروويف، والمفاتيح، ومعدات الحماية من الصواعق الأرضية والمرافق الإضافية؛ يتضمن إنشاء شبكات الإنترنت، تركيب خطوط الكابلات المحورية والألياف الضوئية وغيرها من خطوط نقل الإشارة، وشراء الأجهزة الوسيطة ومعدات الواجهة مثل المحولات الكهروضوئية، وأجهزة المودم، ومضخم الإشارة، والمكرر، وأجهزة التوجيه، وأجهزة المحاور والجسور وغيرها، وبناء الشبكات المحلية والشبكات الواسعة⁽²³⁹⁾.

237- لي داو لينغ: "تقرير تنمية المعلومات الريفية في الصين لعام 2010". بكين: دار العلوم والهندسة للنشر بجامعة بكين، 2011.

238- لي داو لينغ: "تقرير تنمية المعلومات الريفية في الصين لعام 2010". بكين: دار العلوم والهندسة للنشر بجامعة بكين، 2011.

239- تشاو تشون جيانغ: "تكنولوجيا المعلومات الريفية". دار العلوم والتكنولوجيا الزراعية الصينية للنشر، 2007.

- (1) شبكة الإذاعة والتلفزيون. تعد شبكة الإذاعة والتلفزيون القائمة على شبكة الأقمار الصناعية التابعة للدولة، ناقلاً مهماً لنقل البرامج الإذاعية والتلفزيونية، وتتمتع بالعديد من المزايا الحديثة، مثل التغطية الواسعة للإشارة، وقدرة النقل القوية، وجودة البرنامج العالية، والتركيب المريح، والتكلفة المنخفضة، والاختيارات المتعددة المناسبة للمستخدمين⁽²⁴⁰⁾، وتظهر مزاياها بشكل خاص في المناطق الجبلية والمناطق الغربية والمناطق المتخلفة اقتصادياً في المدن والبلدات البعيدة وغيرها من المناطق التي تقيد الوصول إلى الإنترنت بسبب الظروف الجغرافية.
- (2) شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية. تعمل شبكة الاتصالات المعروفة أيضاً باسم شبكة الهاتف، بشكل أساسي في خدمات الهاتف، وتوفر خدمة الاتصال النفقي من نقطة إلى نقطة للمستخدمين، والتغطية واسعة النطاق، وتتميز بخصائص فترة البناء القصيرة والتركيب السريع والتكلفة المنخفضة وغير مقيدة بيئة التطبيق الجغرافي. بالمقارنة مع الإرسال الفردي لشبكة الإذاعة والتلفزيون، فإن تفاعل شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية له مزايا واضحة⁽²⁴¹⁾. مع تطور تكنولوجيا الألياف الضوئية وتكنولوجيا الاتصالات المتنقلة، أصبحت شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية تستخدم على نطاق واسع.
- (3) الإنترنت. يعتبر الإنترنت ممثلاً للتكنولوجيا المتقدمة في عملية التحديث، ويتمتع الإنترنت بخصائص التفاعل الجيد، وقدرة المعلومات الكبيرة، والتوصيل البيئي متعدد النقاط، وسرعة النقل السريع، والإرسال السريع، ونقل المعلومات في الوقت المناسب، وعدم التقيد بالمكان والزمان، ومشاركة موارد المعلومات وغيرها. وعالج بفاعلية مشكلة نشر المعلومات، ويلعب دوراً لا غنى عنه في جمع المعلومات ومعالجتها وتحليلها وتخزينها⁽²⁴²⁾. ويعتبر محوراً استراتيجياً لتنمية عصر المعلوماتية الحالي، ودرجة التعميم هي الرمز الرئيس للمعلوماتية في الدولة والمنطقة.

240- تشاو تشون جيانغ: "تكنولوجيا المعلوماتية الريفية". دار العلوم والتكنولوجيا الزراعية الصينية للنشر، 2007.

241- تشاو تشون جيانغ: "تكنولوجيا المعلوماتية الريفية". دار العلوم والتكنولوجيا الزراعية الصينية للنشر، 2007.

242- تشاو تشون جيانغ: "تكنولوجيا المعلوماتية الريفية". دار العلوم والتكنولوجيا الزراعية الصينية للنشر، 2007.

2- موارد المعلومات الريفية

تلعب موارد المعلومات الريفية دوراً حيوياً في العملية برمتها باعتبارها دعم البيانات للمعلوماتية في المناطق الريفية. وقد أشارت الحكومة المركزية في العديد من وثائق السياسة إلى أن أساس ومفتاح المعلوماتية الريفية هي ضرورة دمج وتحسين تخصيص موارد المعلومات الزراعية بشكل كامل، وتعزيز بناء خدمات المعلومات الريفية وموارد المعلومات.

(1) **مصادر البيانات الريفية.** أهم عنصر أساسي في موارد المعلومات الريفية هو البيانات. يتم تخزين البيانات في قاعدة البيانات كمظهر من مظاهر الحقائق الموضوعية. ينعكس بناء موارد المعلومات الريفية بشكل أساسي في شكل قاعدة بيانات. وتشمل موارد البيانات الريفية موارد سكان الريف، وموارد الأراضي الريفية، وموارد بيانات العلوم والتكنولوجيا الريفية، وموارد بيانات الإنتاج الريفي، وموارد بيانات التعليم الريفي، وموارد بيانات البنية التحتية الريفية، وموارد تحتاجها العمالة الريفية، والطلب على المنتجات الزراعية وموارد بيانات الأسعار، والموارد الطبيعية الريفية وغيرها. وترتبط قاعدة البيانات المذكورة أعلاه ببقاء المزارعين وتنميتهم، وهي المؤشر الأكثر واقعية، ويمكن أن تعكس الوجه الأكثر واقعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين.

(2) **نظم المعلومات الزراعية.** نظام المعلومات الريفية هو نظام معلومات يعتمد على تكنولوجيا المعلومات الحديثة لجمع ومعالجة جميع أنواع موارد المعلومات في المناطق الريفية، وتقديم خدمات المعلومات والدعم للإنتاج والتشغيل الزراعي والإدارة الكلية والبحث العلمي. وقد بدأ تطبيق نظام المعلومات في الصين متأخراً، إلا أنه تطور بشكل سريع، وفي عملية استكشافه وتطويره، تم بناء عدد من نظم المعلومات الزراعية ذات الأداء الجيد للعملية الكاملة لجمع المعلومات الزراعية ومعالجتها.

(3) **منصة المعلومات الريفية.** تُستخدم منصة المعلومات الريفية في جمع ومعالجة ونشر جميع أنواع المعلومات الريفية، لتوفير نظام دعم المعلومات الضروري

لتبادل المعلومات الريفية الداخلية، وتبادل المعلومات بين المناطق الحضرية والريفية، وتبادل المعلومات الصناعية والزراعية، والتركيز على حل مشاكل "وصول المعلومات للقرى والأسر" و"الميل الأخير" للمعلومات الريفية. من وجهة نظر الممارسة، يمكن تقسيم منصات المعلومات الموجودة في المناطق الريفية في الصين إلى الأنواع التالية: الشبكة الريفية، موقع المعلومات، نظام خدمة الخط الساخن للمزارعين، منصة الإذاعة والتلفزيون الريفية، منصة خدمة المعلومات الزراعية المتنقلة، ومنصة الشبكة المحلية اللاسلكية على مستوى القرى والبلدات ومنصة المعلومات المتكاملة للخدمة الزراعية.

3- نظام خدمة المعلومات الزراعية

(1) **مؤسسات خدمة المعلومات الريفية.** وهي تتضمن مراكز خدمة المعلومات الريفية التي أنشأتها الحكومات على جميع المستويات، ومحطات خدمة المعلومات الزراعية، ومراكز خدمة المعلومات للتعاونيات الزراعية المهنية، ومراكز الخبرة المعلوماتية التي تعمل فيها المنافذ التجارية في القرى والبلدات بشكل متزامن وتشارك الشركات في البناء. وهي مؤسسات حكومية توفر مشغلي شبكات الدعم الشبكي، وتشارك القوى الاجتماعية في العمليات، وتستخدم وسائل تكنولوجيا المعلومات مثل الكمبيوتر والإنترنت والشبكة المحلية والهاتف وغيرها، وتعتمد على طرق الجمع بين العمليات المدفوعة والخدمات المجانية لتزويد المزارعين بأماكن خدمات المعلومات مثل تصفح المعلومات والاستعلام والتجميع والنشر والترفيه وغيرها⁽²⁴³⁾.

(2) **قنوات خدمة المعلومات الريفية.** تعتمد قنوات خدمة المعلومات الريفية على شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكة الإذاعة والتلفزيون وشبكة الكمبيوتر، وهي متصلة فيما بينها بمصادر معلومات مختلفة، وتستخدم موارد الشبكة الحالية بشكل كبير لجمع ومعالجة ونشر جميع أنواع المعلومات الزراعية، ويعد توفير البيئة والشروط اللازمة لتبادل المعلومات

243- وانغ جه تشنغ: "دراسة نماذج خدمات المعلومات الزراعية في مقاطعة شانغونغ". الأكاديمية الصينية للعلوم الزراعية، 2013.

الريفية، وتوفير قنوات خدمات المعلومات المختلفة للمستخدمين الريفيين، حلقات هامة في بناء وتطبيق المعلومات الريفية⁽²⁴⁴⁾.

(3) **فريق خدمة المعلومات الريفية.** يشمل فريق خدمة المعلومات الريفية بالمعنى الواسع ثلاثة أجزاء رئيسة، مديري بناء المعلومات الريفية، ومقدمي خدمات المعلومات الريفية، ومستهلكي خدمة المعلومات المشاركون بشكل أساسي في الروابط المختلفة للإنتاج الزراعي والتشغيل، وفي الوقت الحاضر، يتضمن بشكل أساسي موظفي المعلومات الريفية، ونظام الترويج للعلوم والتكنولوجيا الزراعية، والتعاونيات المهنية للمزارعين، ومنظمات خدمات الإنتاج والتشغيل في المناطق الريفية، ومؤسسات دعم الخدمات الزراعية الريفية وغيرها، وهي كيانات هامة لتعزيز المعلومات الريفية⁽²⁴⁵⁾.

4- تطبيق المعلوماتية الريفية

(1) **معلوماتية الإنتاج الزراعي.** تشير معلوماتية الإنتاج الزراعي إلى درجة وعملية تنفيذ التصميم الرقمي، والتحكم الذكي، والتشغيل الدقيق والإدارة العلمية لكل عنصر إنتاج في عملية استخدام موارد الإنتاج الزراعي والإنتاج الزراعي، والتي تستخدم على نطاق واسع في تكنولوجيا المعلومات الحديثة مثل تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا الكمبيوتر وتكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة وغيرها على النطاق الصغير، ومن المنظور العام، هي إضفاء الطابع المعلوماتي قبل وخلال الإنتاج الزراعي. وفقاً لقسم الصناعة الزراعية، تشتمل معلوماتية الإنتاج الزراعي على أربعة جوانب: معلوماتية الزراعة الحقلية، ومعلوماتية إنتاج تربية الحيوانات، ومعلوماتية الإنتاج السمكي، ومعلوماتية البستنة والمرافق. والغرض الرئيس هو الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات الحديثة لتجهيز الزراعة، وتحسين كفاءة إنتاج العمالة الزراعية، وتقليل تكلفة العمالة الزراعية، وتغيير أنماط الإنتاج الزراعي

244- وانغ تشا تشانغ: "دراسة نماذج خدمة المعلومات الزراعية في مقاطعة شانغونغ". الأكاديمية الصينية للعلوم الزراعية، 2013.

245- وانغ تشا تشانغ: "دراسة نماذج خدمات المعلومات الزراعية في مقاطعة شانغونغ". الأكاديمية الصينية للعلوم الزراعية، 2013.

وطرق التنمية، ودفع تحويل الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، وضمان زراعة عالية الإنتاجية وعالية الكفاءة وعالية الجودة وبيئية وآمنة وقياسية. وكيانات معلوماتية الإنتاج الزراعي هم المنتجون، أي المزارعون، شركات الإنتاج الزراعي (المجموعات)، وأنظمة إنتاج الاستصلاح الزراعي.

(2) **معلوماتية الإدارة والخدمات الاجتماعية الريفية.** وهي تشير إلى درجة وعملية تنفيذ الإدارة المعلوماتية والإدارة العلمية والإدارة الشفافة للموارد الزراعية والأسواق وإدارات الإدارة الزراعية والمؤسسات وأنظمة الإدارة، والتي تستخدم على نطاق واسع في تكنولوجيا المعلومات الحديثة مثل تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا الكمبيوتر وتكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة وغيرها على النطاق الواسع، ومن المنظور العام، هي إضفاء الطابع المعلوماتي على إدارة الحكومة الريفية. والهدف من الإدارة الاجتماعية الريفية والمعلوماتية الخدمية هو تحسين مستوى الإشراف والإدارة، وكفاءة العمل وقدرة ومستوى الخدمات للإدارات الزراعية المعنية للمزارعين.

5- بيئة تطوير المعلوماتية الريفية

تشير بيئة المعلوماتية الريفية إلى البيئة الخارجية لبناء المعلومات الريفية، وتشمل البيئة الاقتصادية، والبيئة الاجتماعية، والبيئة السياسية والبيئة الإنسانية وغيرها. يتجلى هذا بشكل أساسي في أنه عندما يتطور الاقتصاد الريفي إلى مستوى معين ويتمتع المزارعون بمستوى معين من القوة الاقتصادية والمستوى المعرفي، يمكنهم تقاسم تكاليف بناء المعلوماتية الريفية وقبول مفهوم المعلوماتية؛ وعندما يكون لدى الحكومة قدرة معينة على الإنفاق المالي، يمكنها الانطلاق في بناء البنية التحتية للمعلومات الريفية. وإذا تم استيفاء هذه الشروط، يمكن لبناء المعلوماتية الريفية في الصين المضي قدمًا.

ثالثاً: اختيار نماذج خدمة المعلومات الريفية الصينية

1- نموذج الترويج الذي تقوده الحكومة

يشير نموذج الترويج الذي تقوده الحكومة إلى تقديم الحكومة بعض الخدمات للمعلومات الريفية. ومزايا هذا النموذج هي: توافر المواهب، والتكنولوجيا والموارد الإدارية، وضمان صناديق الاستثمار في مجال البناء، والدعم القوي لمصادقية الحكومة. وهذه المزايا تجعل نموذج خدمة المعلومات الريفية التي تقودها الحكومة يتقدم بقوة، وتغطية واسعة النطاق وتأثير كبير. لذلك، سواء كانت المنطقة الشرقية أو المنطقة الوسطى أو المنطقة الغربية، فإن هذا النموذج أكثر قابلية للتطبيق. وفي المناطق الوسطى والغربية المتخلفة، وبسبب محدودية مرحلة التنمية الاقتصادية الزراعية والظروف الطبيعية، فإن تعزيز بناء المعلومات الريفية صعب للغاية ومهمة ثقيلة، لذا تتولى الحكومة مسؤولية تعزيز بناء المعلومات المحلية.

وبالتالي، باعتبار الحكومة هي الطريقة الرئيسة لتقديم خدمات المعلومات للمناطق الريفية، فإن نموذج الترويج الذي تقوده الحكومة سوف يستمر لفترة طويلة، ولديه فضاء واسع للانتشار والتطوير. ومع ذلك، هناك بعض العيوب أيضاً لهذا النموذج. أولاً: لأن النموذج الذي تقوده الحكومة يتضمن نطاقاً واسعاً وتأثيراً كبيراً، فبمجرد تشويه المعلومات واستخدامها بشكل غير صحيح، فستؤدي إلى تضليل المزارعين، وانتهاك واقع السوق، والتسبب في خسائر فادحة للمناطق الريفية المحلية والإنتاج الزراعي، وآثار سلبية كبيرة على الحكومة. لذلك، يتطلب نموذج بناء المعلومات الذي تقوده الحكومة من الإدارات الحكومية التخطيط بشكل علمي، وضمان جودة الخدمة، والاحترام الكامل لاستقلالية الإنتاج وإدارة المستخدمين، وتجنب اعتماد طريقة واحدة لمعالجة المشكلة والتركيز على الشكل دون الجوهر.

2- نموذج الخدمة الذاتية للجمعيات الصناعية

مع التطوير المستمر في التحديث الزراعي والإطلاق التجاري والتسويق للمنتجات الزراعية، يظهر عدد كبير من الجمعيات المهنية الزراعية تدريجياً، وتلعب هذه الجمعيات

دورًا متزايدًا في الإنتاج الزراعي والتسويق والتشغيل. على سبيل المثال، يمكنهم جمع ونشر المعلومات الزراعية، وتوجيه وتنظيم أنشطة الإنتاج والتشغيل الزراعي؛ تعزيز الالتحام بين السوق والإنتاج الزراعي من خلال إنشاء منظمات التعاون في مبيعات المنتجات الزراعية؛ تزويد المزارعين بخدمات التتبع خلال وبعد عملية الإنتاج من خلال إنشاء قنوات تسويقية. ونظرًا لأن هذه الجمعيات التجارية أو المنظمات الاقتصادية التعاونية "تأتي من المزارعين" و"تخدم المزارعين"، فقد أصبحت تدريجيًا القوة الداعمة المهمة لخدمات المعلوماتية الريفية في الصين. ومع ذلك، بسبب التطور البطيء لمنظمات الصناعة في الصين، فإن دور الريف بناء المعلوماتية الزراعية لا يزال محدودًا. وفي السنوات الأخيرة، تعززت الدولة دعمها بشكل متواصل لهذا المجال. على سبيل المثال، منذ عام 2002، بدأت الحكومة المركزية وبعض حكومات المقاطعات تأسيس صناديق خاصة لدعم تنمية المنظمات التعاونية للمزارعين، بما في ذلك الجمعيات التجارية، والتي ستدفع بقوة تطوير نماذج الخدمة الذاتية للجمعيات التجارية أو المنظمات التعاونية⁽²⁴⁶⁾.

3- نموذج الانتشار الإشعاعي في سوق الجملة

سوق الجملة الريفية هو المكان الرئيس الذي توجد فيه معلومات عن أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق، ومعلومات عن العرض والطلب، وهو القناة الرئيسة للمزارعين لبيع المنتجات الزراعية والحصول على معلومات السوق، ويلعب دورًا محوريًا مهمًا في التداول المنظم للمنتجات الزراعية. في الوقت الحالي، من أجل جذب المزيد من العملاء وتحقيق فوائد أفضل، أنشأت معظم أسواق البيع بالجملة للمنتجات الزراعية مواقع إلكترونية أو صفحات إلكترونية للمعلومات المعنية: أولاً، من خلال تحقيق روابط مع مواقع البوابات الإلكترونية المتعلقة بالحكومة، يمكن إطلاق معلومات العرض والطلب الخاصة بالمنتجات على المجتمع بأسره، وثانيًا: توفير المعلومات للمزارعين والتجار المحليين عن طريق الخط الساخن في جميع الأحوال الجوية، والإعلانات الإلكترونية للسوق والمواد المطبوعة، وثالثًا: توقيع اتفاقيات الشراء مباشرة مع المزارعين لحل مشاكل مبيعات المزارعين. يعد نموذج الانتشار الإشعاعي لسوق الجملة مناسبًا بشكل أساسي في المناطق ذات الاقتصادات الأكثر تطورًا ووسائل النقل المريحة، في حين أنه

246- وانغ دان، وانغ ونشينغ، مين ياوليانغ: "اختيار وتطبيق خدمة المعلومات في الريف الصيني". الزراعة العالمية، 2006.

نادراً ما يطبق في المناطق الريفية الغربية الشاسعة المتخلفة.

4- نموذج القيادة للمؤسسات الرائدة

المؤسسات الرائدة هي مؤسسات ذات نطاق وتأثير صناعي معين، وقد جمعت عدداً كبيراً من الشركات الصغيرة في المنبع والمصب لسلسلتها الصناعية أو في المنبع والمصب أو حول سلسلتها الصناعية. وتتمتع الشركات الرائدة بقدرة قوية على جمع المعلومات ومعالجتها، لذا يمكنها خلالها قيادة بعض الشركات الصغيرة أو المزارعين، اختيار طريقة التعاون معهم، وتوقيع اتفاقيات التعاون، ووضع جداول الإنتاج وخطته، وهذا يؤدي إلى تقليل تكلفة جمع المعلومات ومعالجتها، وأيضاً تكلفة إنشاء قنوات المبيعات. وتعتبر طريقة فعالة للإنتاج الزراعي والتشغيل وتطوير صناعة معالجة المنتجات الزراعية.

5- نموذج شركات المعلومات المهنية أو خدمات الشبكات المدفوعة

استجابة لاحتياجات خدمات المعلومات الريفية، تقوم شركة المعلومات المهنية بإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة وفقاً لطريقة التمويل الذاتي، وتطوير وبيع منتجات خدمات المعلومات للمزارعين أو شركات الإنتاج الزراعي. يمكن للمزارعين شراء الخدمات ومنتجات المعلومات المعنية عن طريق التسجيل أو العضوية. ويعتمد نموذج خدمات المعلومات الموجه نحو السوق على الجمع بين التطوير الذاتي وضبط النفس، ويتمتع بحيوية كبيرة وآفاق تنموية. وفي الوقت نفسه، من أجل دعم التنمية الزراعية، يمكن للحكومة استخدام صناديق الاستثمار الزراعي الخاصة لشراء خدمات المعلومات؛ وتشجيع ودعم المؤسسات على الجمع بين خدمات المعلومات والاستشارات الفنية، والجمع بين بيع مواد الإنتاج الزراعية وشراء وبيع المنتجات الزراعية لتزويد المزارعين بخدمات الدعم الشاملة. ونظراً لأنها طرق تشغيل موجهة نحو السوق، فيجب على الحكومة صياغة السياسات واللوائح المناسبة، وتعزيز الإشراف والتوجيه لهذه المؤسسات الخدمية، وتوحيد سلوكها الخدمي المحدد، وضمان سلامة وفعالية خدمات المعلومات الريفية، وحماية مصالح المزارعين حتى يستفيد المزارعون بشكل فعال⁽²⁴⁷⁾.

247- وانغ دان، وانغ ونشينغ، مين ياوليانغ. "اختيار وتطبيق خدمة المعلومات في الريف الصيني". الزراعة العالمية، 2006.

الفصل الثالث

دور نظام خدمات العلوم والتكنولوجيا المعلوماتية في تحويل وتطبيق الإنجازات العملية والتكنولوجية الزراعية

يُعد دور خدمات المعلومات الخاصة في تحويل وتطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية الزراعية هو الجسر والرباط الذي يحول الإنجازات العلمية والتكنولوجية إلى قوى إنتاجية فعالة. في ظل الوضع الجديد، تتطلب المشاكل الرئيسة المتمثلة في استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة وتكنولوجيا الشبكات في تحسين ودمج موارد خدمة العلوم والتكنولوجيا الزراعية، وكسر قيود التقسيم الإداري، وزيادة تحسين عمق واتساع خدمات العلوم والتكنولوجيا الزراعية، حلاً عاجلاً خلال بناء نظام خدمات العلوم والتكنولوجيا الزراعية الحديثة في الصين.

أولاً: تأثير خدمات المعلوماتية الخاصة على تحويل وتطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية الزراعية

منذ أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، بدأت خدمات المعلوماتية في تحويل وتطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية الزراعية في الصين. وأكد المؤتمر الوطني الأول للمعلومات الاقتصادية الريفية الذي عقد في عام 1996 على اتجاهات تعزيز بناء المعلومات الريفية⁽²⁴⁸⁾. مع التطور المستمر لتكنولوجيا المعلومات، حقق بناء الأجهزة

248- تشين ليانغ يو، تشين أي فانغ: "دراسة عن الوضع الحالي وتوجه التنمية لبناء المعلومات الريفية في الصين". تقرير بشأن العلوم والتكنولوجيا الزراعية في الصين، 2005.

مثل منصة المعلومات الزراعية وموارد المعلومات، والطرق السريعة لنشر المعلومات وغيرها من المجالات إنجازات عظيمة، ومن بينهم، يُعد محتوى المعلوماتية الخاصة بتحويل وتطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية الزراعية خياراً مهماً.

1- استمرارية تحسين البنية التحتية لخدمات المعلومات لتحويل وتطبيق

الإنجازات العلمية والتكنولوجية. وفقاً للإحصاءات المعنية، اعتباراً من عام 2010، من حيث الوصول إلى الإنترنت، حقق هدف "وصول الإنترنت إلى القرى الصينية" تقدماً كبيراً، حيث وصل عدد مستخدمي الإنترنت في الصين إلى 125 مليون مستخدم في المناطق الريفية، ويمثل 27.3% من مستخدمي الإنترنت على مستوى الدولة. فيما يتعلق بالاتصالات الهاتفية، تم تنفيذ سياسة "وصول الهاتف إلى القرى" حيث تم دخول خط الهاتف إلى 100% من القرى الإدارية و94% من القرى التي تضم أكثر من عشرين أسرة، وفي مجال الإذاعة والتلفزيون، بلغت التغطية الشاملة لسكان الريف في الإذاعة والتلفزيون، بنهاية عام 2011، وصلت إلى 96.78% و97.6% على التوالي. وتوفر الإنجازات العظيمة في بناء البنية التحتية للمعلومات الريفية أساساً متيناً لتحول المعلوماتية لخدمات العلوم والتكنولوجيا الزراعية⁽²⁴⁹⁾.

2- ثراء منصة خدمات المعلوماتية لتحويل وتطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية

بشكل متزايد. في السنوات الأخيرة، أنشأت الإدارات الزراعية على جميع المستويات بشكل تدريجي خطوطاً ساخنة للخدمات العامة في المناطق الريفية، وخدمات رسائل الوسائط المتعددة القصيرة، والإنترنت، والإذاعة والتلفزيون ومنصات خدمات المعلومات الشاملة الأخرى المرتبطة برقم الخدمة العامة الزراعية "12316". في الوقت نفسه، نفذت إدارات العلوم والتكنولوجيا على جميع المستويات "بناء منصة سبارك 12396 لتقاسم خدمات معلومات العلوم والتكنولوجيا"، وفتحت الخط الساخن للاتصال "12396"، استناداً إلى "مشروع شبكة مستخدمي تكنولوجيا

249- بي لي: "أوضاع التنمية والإجراءات المضادة للمعلوماتية الريفية في الصين خلال الخطة الخمسية الحادية عشرة". تقرير عن العلوم الزراعية لمقاطعة آنهوي، 2013.

المعلومات"؛ وتحت قيادة إدارات العلوم والتكنولوجيا في أماكن مختلفة، ومن خلال استخلاص الدروس من آليات الاستجابة السريعة لـ"الأمن العام 110"، أنشأت على التوالي منصة الخدمة الشاملة "العلوم والتكنولوجيا 110"، وعالجت بشكل جيد العديد من المشاكل في خدمات التحول وتطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية الزراعية التي يهتم بها المزارعون⁽²⁵⁰⁾.

3- تشكلت تدريجياً شبكة خدمات المعلومات لتحويل وتطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية. في الوقت الحاضر، أسست القطاعات الزراعية في المقاطعات بشكل أساسي مؤسسات لوظائف المعلوماتية الزراعية، وركزت على تعزيز تحويل وتطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية الزراعية؛ 97% من الإدارات الزراعية في المدن، وأكثر من 80% من الإدارات الزراعية في المقاطعات، وأنشأت على التوالي مؤسسات إدارية وخدمية للمعلوماتية الزراعية، وأنشأت محطات خدمات المعلوماتية الزراعية لأكثر من 70% من القرى والبلدات، وأكثر من مليون محطة خدمة للمعلوماتية الزراعية في البلدات، وأكثر من 700000 من موظفي معلومات العلوم والتكنولوجيا الريفية⁽²⁵¹⁾. ومع تزايد أهمية المعلومات العلمية والتكنولوجية في الإنتاج والتشغيل الزراعي، أصبحت كيانات خدمات العلوم والتكنولوجيا الزراعية أكثر تنوعاً، وتتطور تدريجياً الجامعات الزراعية، ومؤسسات البحث العلمي الزراعي، ومؤسسات الإرشاد الزراعي، ومدارس الإذاعة والتلفزيون الزراعية، ومحطات التعليم والتدريب في مجال العلوم والتكنولوجيا لمزارعي البلديات، ومنظمات التعاون المهني للمزارعين ومنظمات التصنيع الزراعي، لتصبح القوة الرئيسة لخدمات العلوم والتكنولوجيا الزراعية.

4- تزايد التأثير التنموي لمصادر المعلومات المتعلقة بتحويل وتطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية. خلال فترة الخطة الخمسية الحادية عشرة، أنشأت

250- تشو فانغ تشانغ: "التفكير في إصلاح معلوماتية خدمات العلوم والتكنولوجيا الزراعية". مجلة خوناو الزراعية (دار العلوم الاجتماعية للنشر)، 2012.

251- إمكانيات تطوير المعلوماتية الزراعية وتفسير الخبراء للخطة الخمسية الثانية عشرة لتطوير المعلوماتية الزراعية والريفية، المجلة الأسبوعية لسوق المنتجات الزراعية، 2012.

الإدارات الزراعية ما يقرب من 4 قنوات لجمع المعلومات لتحويل وتطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية في النظام الزراعي الوطني، وأكثر من 8000 مركز لجمع المعلومات؛ وفي مجال إنشاء المواقع الإلكترونية، أنشأت الحكومة أكثر من 4000 موقع للمجال الزراعي، وأنشأت جميع الإدارات الزراعية بالمقاطعات، وأكثر من ثلاثة أرباع الإدارات الزراعية بالمدن، وما يقرب من نصف الإدارات الزراعية على مستوى المقاطعة شبكات محلية ومواقع خدمات معلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية⁽²⁵²⁾. وفي بناء قاعدة البيانات، زادت إدارات العلوم والتكنولوجيا الزراعية من جهودها لبناء العلوم والتكنولوجيا الزراعية والمواهب وقواعد البيانات الصناعية الأخرى، ومنصة سبارك 110 لتقاسم وخدمة معلومات العلوم والتكنولوجيا، ومنصة سبارك للعلوم والتكنولوجيا لخدمات معلومات 12396، كما تتميز كل قاعدة معرفية بخصائص فريدة.

5- **تنوع نماذج خدمات المعلومات القائمة على تحويل وتطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية بشكل متزايد.** في الوقت الحاضر، تنقسم خدمات المعلومات القائمة على تحويل وتطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية الزراعية في الصين بشكل أساسي إلى نموذجين رئيسيين: المشاركة بقيادة الحكومة والمشاركة الاجتماعية. على سبيل المثال، منصة خدمة المعلومات الشاملة "مزارعو ديان تونغ"⁽²⁵³⁾ في شنغهاي، ومحطة خدمة "التكنولوجيا الزراعية 110"⁽²⁵⁴⁾ لتنفيذ العمليات المؤسسية بمقاطعة هاينان، ونموذج الخدمة "12316"⁽²⁵⁵⁾ الذي أنشأته مقاطعة جيلين بنجاح لتعبئة جميع

252- قوي يونغ تيان: "إنجازات وآفاق تنمية المعلوماتية الزراعية والريفية في الصين". الشؤون الحكومية الإلكترونية. 2012.

253- تم تحسين نظام الاستعلام عن معلومات الخدمة الزراعية الشاملة من شاشة واحدة إلى شاشة مزدوجة. وتمت إضافة شاشة LCD فوق الشاشة التي تعمل باللمس. تقدم هذه الشاشة مقاطع فيديو لبعض المعلومات الزراعية المهمة مثل الطقس اليومي والأمراض الحالية والآفات الحشرية وعرض المنتجات الزراعية والطلب عليها في كل قرية، وإرشادات من خبراء زراعيين. (المترجم)

254- تلبية المتطلبات الجديدة للإنتاج الزراعي الحديث، واستخلاص الدروس من آلية الاستجابة السريعة "110"، واستخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية الحديثة، ودمج الموارد العلمية والتكنولوجية الزراعية وأساليب الخدمة. (المترجم)

255- منصة خدمات شاملة متعلقة بالزراعة تم إنشاؤها من قبل مكتب بلدية بكين للزراعة والشؤون الريفية للتطور الفعلي للزراعة الحديثة. وظائفها الرئيسية: الأولى هي التعريف بالحزب وسياسات وأنظمة الدولة بشأن الزراعة والمزارعين والمناطق الريفية؛ والثاني قبول الشكاوى والتقارير بشأن الانتهاكات الزراعية؛ والثالث هو تقديم خدمات الإرشاد بشأن المعلومات الزراعية والاستشارات الفنية والترخيص الإداري. (المترجم)

قطاعات المجتمع ودمجها، "مفوض العلوم والتكنولوجيا"⁽²⁵⁶⁾ في مقاطعة خونان، و"دمج الشبكات الثلاث"⁽²⁵⁷⁾ في مقاطعة شانشي، و"معلومات عبر القطار"⁽²⁵⁸⁾ بمقاطعة قوانغدونغ، و"مجمع الخبراء" في مقاطعة شنشي⁽²⁵⁹⁾، و"نموذج البرج الذهبي"⁽²⁶⁰⁾ في مقاطعة قانسو وغيرها، ولكل منهما خصائصه الخاصة في نموذج الخدمات. وتجدر الإشارة إلى أنه في نموذج خدمات المشاركة الاجتماعية، مثل "الاتصالات الزراعية" لشركة موبيل الصينية، و"حديقة حقل المعلومات" لشركة الاتصالات الصينية، و"الخط الساخن 12316" لشركة يونيكوم الصينية وغيرها من المؤسسات التي تتطور تدريجياً لتصبح قوى رائدة⁽²⁶¹⁾.

ثانياً: المشكلات العملية لخدمات المعلوماتية القائمة على تحويل وتطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية الزراعية

بعد سنوات عديدة من الممارسة والاستكشاف لمعلوماتية خدمات العلوم والتكنولوجيا الزراعية القائمة على تحويل وتطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية الزراعية، حققنا نتائج واضحة للغاية، ولكن لا تزال هناك العديد من المشاكل في معلوماتية خدمات العلوم والتكنولوجيا الزراعية.

256- يشير إلى تحويل وتطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية، وتطوير الصناعات المفيدة والمميزة، ومجمعات العلوم والتكنولوجيا الزراعية، وقواعد التصنيع بناءً على طلب السوق والاحتياجات الفعلية للمزارعين، والتي يتم اختيارها من قبل لجنة الحزب المحلية والحكومة وفقاً لإجراءات معينة. (المترجم)

257- يشير بشكل أساسي إلى تكامل تطبيقات الأعمال عالية المستوى، والذي يتجلى في الاتساق التقني، ويمكن تحقيق الترابط والتواصل البيئي لطبقة الشبكة العنكبوتية، مما يشكل تغطية سلسلة، واختراقاً متبادلاً وتقاطعاً في طبقة الأعمال. (المترجم)

258- مشروع رئيس أطلقته إدارة العلوم والتكنولوجيا بمقاطعة قوانغدونغ واللجنة الإقليمية لعصبة الشبيبة الشيوعية لخدمة بناء ريف اشتراكي جديد. (المترجم)

259- منصة للتحويل السريع للإنجازات العلمية والتكنولوجية للخبراء الزراعيين. بالنسبة للخبراء، فهو مركز بحث علمي، ومركز اختبار، ومركز لترويج التقنيات الجديدة والأصناف الجديدة؛ بالنسبة للمزارعين، هو مركز تدريب تقني ومركز معلومات؛ للإنتاج الزراعي الإقليمي، هو مركز زراعي للبذور.

260- يقدم الخدمات العامة للمعلومات للمزارعين، والاستخدام الشامل للموارد الاجتماعية، وخاصة شبكة التعليم عن بعد للريف. (المترجم)

261- تشو فانغ تشانغ: "السعي لإصلاح معلوماتية خدمات العلوم والتكنولوجيا الزراعية". مجلة خونان الزراعية (عدد العلوم الاجتماعية)، 2012.

1- **مشكلات آليات نماذج التشغيل طويلة المدى.** المعلوماتية هي ابتكار خدمات تحويل وتطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية الزراعية، في المرحلة الأولى من البناء، يعتبر استثمار المشاريع الحكومية هو المصدر الرئيس للنفقات. ومع ذلك، بعد اكتمال بناء المنصات والشبكات والبنية التحتية والأعمال الأخرى بشكل أساسي، كسمة للخدمات العامة، وعمل معلوماتية خدمات العلوم والتكنولوجيا الزراعية الحالي من ناحية، لا يزال يفتقر إلى الوظيفة المكونة للدم اللازمة، ومن ناحية أخرى، فإنه أيضاً يفتقر إلى ضمان متابعة استثمارات رأس المال.

2- **مشكلات بناء فريق الخبراء.** في عملية المعلوماتية لخدمات تحويل وتطبيق إنجازات العلوم والتكنولوجيا الزراعية، سواء كانت منصة خدمات معلومات، أو القاعدة المعرفية، أو خبراء عبر الإنترنت يجيبون عن الأسئلة، يجب أن يكون هناك خبراء في العلوم والتكنولوجيا الزراعية وخبراء في تكنولوجيا المعلومات كداعم للعملية، وموارد الخبراء هي الفرضية الأساسية لعمل معلوماتية الخدمات الخاصة بتحويل وتطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية. ومع ذلك، في الواقع، هناك انفصال عام بين البحث في العلوم والتكنولوجيا الزراعية وتحويل وتطبيق الإنجازات، كما أن معلوماتية خدمات تحويل وتطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية وبناء فريق الخبراء متخلفان بشكل خطير⁽²⁶²⁾.

3- **مشكلات بناء شبكة خدمات المعلوماتية.** في الوقت الحالي، يعاني نظام شبكة خدمات المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية من انفصال الروابط العلوية والسفلية له، والافتقار إلى ضمانات مؤسسية، وتحتاج آلية تشغيل الإنترنت ومحطة خدمة المعلومات على مستوى المقاطعات والمدن، والمحافظات والبلدات إلى مزيد من التحسين، كما أن الافتقار إلى التكامل الفعال بين وسائل الإعلام التقليدية والوسائط الجديدة وموارد المعلومات العامة يمنع خدمة المعلومات من تشكيل الميزة الشاملة، وفي الوقت نفسه، نظام خدمة المعلومات غير سليم، ومعدلات وصول الاتصالات إلى المؤسسات الزراعية، والوحدات الكبيرة للإنتاج

262- تشو فانغ تشانغ: "السعى لإصلاح معلوماتية خدمات العلوم والتكنولوجيا الزراعية". مجلة خوناغ الزراعية (عدد العلوم الاجتماعية)، 2012.

والتوزيع منخفضة. وعلى الرغم من أن معظم المناطق الريفية يمكنها مشاهدة محطة الاذاعة والتلفزيون المركزية، إلا أن معدل تغطية القناة الزراعية لمحطة الإذاعة والتلفزيون المركزية التي تبث المعلومات الزراعية بشكل أساسي، يصل إلى 30% فقط على مستوى البلاد، وتغطي بشكل أساسي مناطق الضواحي، ولا تملك معظم محطات التلفزيون في المقاطعات والبلديات قنوات زراعية.

4- مشكلات البناء والتقاسم المشترك لموارد معلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية.

بالمقارنة مع الصناعات الأخرى، فإن مستوى التحديث الزراعي في الصين يتخلف كثيراً عن الصناعات الأخرى، وهذا برهن على أن صعوبة عمل المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية أكبر بكثير من الصناعات الأخرى، بالإضافة إلى تطوير وبناء موارد المعلومات. وبالتالي، هناك حاجة ملحة إلى كسر القيود المفروضة على الإدارات والصناعات والمناطق، وتحقيق البناء والتقاسم المشترك لموارد معلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية بين الصناعات المختلفة والإدارات المختلفة والمناطق المختلفة. وخلال تعزيز المعلوماتية الزراعية، هناك سلسلة من المشاكل العملية، فالنظام ليس سلساً، والمسؤوليات غير واضحة، والإدارة ضعيفة، والبناء غير منظم، وتقسيم السلطة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية متجزئة، الأمر الذي أدى إلى تفرق المعلومات وتجزئة المعلومات وغيرها.

5- مشكلات قدرة تطبيق خدمات المعلومات للمزارعين. القدرة التطبيقية لخدمات

المعلومات للمزارعين مقيدة بثلاثة جوانب. أولاً: مستوى فهم المزارعين. لا يزال العديد من المزارعين، خاصة أولئك الذين هم في مرحلة منتصف العمر وكبار السن، يفتقرون إلى الإعداد الأيديولوجي الكافي أو الفهم الأيديولوجي لخدمة المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية، مما يؤثر على حماسة تطبيق خدمة المعلومات. ثانياً: قدرة المزارعين على الدفع مقابل المعلومات. لا يزال المستوى الإجمالي لدخل المزارعين منخفضاً، وقدرة الاستهلاك أقل من المستوى المتوسط للمجتمع، والقدرة على الدفع مقابل المعلومات والاستعداد للدفع ضعيفان، مما يعوق إلى حد كبير من الطلب على منتجات معلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية. وثالثاً: مستوى المعرفة لدى المزارعين. لأسباب تاريخية، أدى المستوى

التعليمي المنخفض للمزارعين الصينيين إلى تقييد بشكل مباشر القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة⁽²⁶³⁾.

ثالثاً: البناء التنظيمي لنظام خدمة المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية

خدمة المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية هي التعميم والتطبيق العام لتكنولوجيا المعلومات في خدمة العلوم والتكنولوجيا الزراعية، وبناء المنظمات هو العامل الرئيس الذي يؤثر على التشغيل الفعال لنظام خدمة المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية.

1- تطور الهيكل التنظيمي لنظام خدمة المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية.

إن شبكة الترويج الزراعي التقليدية التي تشمل المستويات المركزية والمقاطعات والمدن والمحافظات والبلدات والقرى وغيرها، هي هيكل بيروقراطي نموذجي. ويتميز هذا النوع من الهيكل البيروقراطي على العديد من الخصائص البارزة، مثل العديد من المستويات الإدارية، وتكاليف الإدارة المرتفعة للغاية؛ وتقسيم العمل الدقيق للغاية أو السيئ ضئيل للغاية، مما يؤدي إلى احتكاك داخلي في نقل المعلومات؛ المعلومات موثوقة للغاية ولكن يتطلب نقل المعلومات وقتاً طويلاً. ومع تزايد انتشار الإنترنت اليوم، أصبح الطلب على النقل الشامل لمعلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية بارزاً بشكل متزايد، من الناحية الموضوعية، يحتاج نظام خدمات العلوم والتكنولوجيا الزراعية إلى نقل الهيكل التنظيمي البيروقراطي إلى الهيكل المسطح، وتقليل المستويات، وتحقيق الانتقال إلى المنصة، وتوسيع الخدمات. وعلى وجه التحديد، هو بناء مراكز خدمات معلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية المتكاملة على جميع مستويات الحكومة، ودمج وتكامل وإدارة جميع جوانب الموارد في المناطق، وتقديم الدعم لتشغيل منصة خدمات المعلومات العلمية والتكنولوجية. في الوقت نفسه، ينبغي الحد من مستوى نقل المعلومات، واتخاذ موظفي الترويج لمجال التكنولوجيا الزراعية، ومفوضي المتخصصين

263- تشو فانغ تشانغ: "السعي لإصلاح معلوماتية خدمات العلوم والتكنولوجيا الزراعية". مجلة خوناو الزراعية (عدد العلوم الاجتماعية)، 2012.

في العلوم والتكنولوجيا، والمواهب المحلية كعمود فقري، لتشكيل فريق من خبراء القواعد الشعبية الريفية الذين يتواصلون مع المزارعين بشكل مباشر لخدمة الزراعة، ومد مجسات خدمة معلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية وصولاً إلى الريف.

2- الاتجاه الافتراضي لتنظيم نظام خدمات المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية.

مع تسارع وتيرة المعلوماتية الريفية، أصبح نظام خدمات العلوم والتكنولوجيا الزراعية التقليدي الذي يظهر في شكل مادي غير مناسب للاحتياجات الموسعة والمتنوعة للعلوم والتكنولوجيا الزراعية، ومع التركيز على مسار تطوير المعلوماتية، أصبح الاتجاه الافتراضي للهيكل التنظيمي لنظام خدمة العلوم والتكنولوجيا الزراعية أكثر وضوحاً ويقدم اتجاهات متنوعة.

ويتغلب هذا النوع من الهيكل التنظيمي الذي يتميز بخاصية افتراضية باعتبارها السمة الرئيسة على عيوب الهيكل التنظيمي التقليدي، ويلعب دوراً متزايد الأهمية في خدمة العلوم والتكنولوجيا الزراعية. على سبيل المثال، يعد فريق الخبراء في خدمة المعلوماتية العملية والتكنولوجية الزراعية بمثابة فريق خدمة علوم وتكنولوجيا افتراضي يتألف من الإدارات الحكومية والجامعات الزراعية، ومؤسسات البحث العلمي الزراعي، والمؤسسات الزراعية الرائدة، والمنظمات التعاونية المهنية للمزارعين وخبراء الخدمات العلمية والتكنولوجية الأخرى، والتي تشمل جميع عناصر التطور العلمي والتكنولوجي مثل الحكومة والصناعة والتعليم والبحث. لا يشارك فريق الخبراء بشكل صارم أعضاء منظمة الإرشاد الزراعي، ويتكون بشكل عام من ثلاث سلطات: خبراء على مستوى المقاطعات والمدن وغيرهم من الخبراء رفيعي المستوى، ومفوضي العلوم والتكنولوجيا وخبراء القواعد الشعبية. لقد أدى التمثيل الافتراضي لمنظمات خدمات العلوم والتكنولوجيا الزراعية إلى طمس الحدود بين مقدمي الخدمات وأهداف الخدمة بدرجة معينة، وقصر المسافة بين أهداف الخدمة إلى حد كبير.

3- الاتجاهات المتنوعة للكيانات المشاركة.

مع التطور المستمر للمنظمات الاجتماعية، شهدت أشكال منظمات الترويج للعلوم

والتكنولوجيا الزراعية في الصين تغيرات كبيرة، مع تزايد عدد الكيانات المشاركة، ومشاركة العديد من المنظمات غير الحكومية في مجال الترويج للعلوم الزراعية والتكنولوجية. وتشتمل هذه الكيانات المشاركة بشكل أساسي على الإدارات الوظيفية الحكومية، والجامعات الزراعية (معاهد البحث العلمي)، والمؤسسات الزراعية، ومنظمات التعاون المهني للمزارعين والمزارعين وغيرها، ويلعبون دوراً متزايد الأهمية. أولاً: الإدارات الوظيفية الحكومية، وهي الرائد في خدمات المعلوماتية العلمية التكنولوجية الزراعية، وتتولى مسؤولية بناء منصة خدمة المعلومات العامة الريفية، وصياغة السياسات والتدابير، والإشراف الفعال على السوق وغيرها.

في الوقت الحاضر، تحتل موقعاً مهيماً بغض النظر عن نموذج الخدمة. ثانياً: الجامعات الزراعية ومؤسسات البحث العلمي الزراعي، والمؤسسات الزراعية هي ركائز خدمات المعلوماتية العلمية التكنولوجية الزراعية. تُعد الجامعات الزراعية ومؤسسات البحث العلمي الزراعي كيانات للابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي، وأيضاً مهد المواهب العلمية والتكنولوجية الزراعية. في مجال خدمات المعلوماتية العلمية التكنولوجية الزراعية، لعبت المؤسسات الزراعية دوراً كبيراً كجسر للسوق، فهي كيانات في السوق لتحويل وتطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية الزراعية، وأيضاً كيانات في السوق لاستخدام المواهب العلمية والتكنولوجية الزراعية، وكيانات في السوق للإنتاج والمعالجة والمبيعات والتعاون الإداري مع المزارعين. ثالثاً: منظمة التعاون المهني للمزارعين هي العمود الفقري لخدمات المعلوماتية العلمية التكنولوجية الزراعية. وتقدم المنظمات التعاونية المهنية للمزارعين من خلال الهيئات المنظمة خدمات المعلومات العلمية والتكنولوجية للمزارعين وكيانات المشاركة الأخرى قبل وخلال وبعد الإنتاج بوسائل مختلفة. رابعاً: بغض النظر عن نموذج خدمات المعلوماتية العلمية التكنولوجية الزراعية، فالمزارعون هم المشاركون الحتميون، ويمكن القول بأنهم أيضاً المنفذون النهائيون لخدمات معلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية. لذلك، في خدمات المعلوماتية العلمية التكنولوجية الزراعية، المزارع هو المشارك والمستفيد الرئيس.

رابعاً: ابتكار نموذج لنظام خدمات المعلوماتية العلمية التكنولوجية الزراعية

يعتمد نظام خدمات المعلوماتية العلمية التكنولوجية الزراعية بشكل أساسي بناء موارد معلومات ضخمة، ومن خلال ابتكار نموذج، يمكن إعادة بناء كيانات جزئية لخدمات العلوم والتكنولوجيا الزراعية، وتحسين تكوين العناصر، ودفع تكوين وتطوير نظام خدمات العلوم والتكنولوجيا الزراعية الجديد، وإعطائه الحيوية والطاقة الجديدة.

1- ابتكار نموذج التشغيل

من أجل تحسين كفاءة نظام خدمات المعلوماتية العلمية التكنولوجية الزراعية، ينبغي اختراق قيود الإدارات والمناطق، وتنفيذ التخطيط العام بشكل جيد وشامل. وتقرّح الخطة الخمسية الثانية عشرة لتطوير المعلوماتية الريفية الزراعية الوطنية بوضوح، دمج خدمات المعلوماتية العلمية التكنولوجية الزراعية في الاستراتيجية الكبيرة للمعلوماتية العلمية التكنولوجية الزراعية، ووفقاً لفكرة "دمج الموارد والتنسيق والمشاركة"، وتتركز منصة خدمات المعلومات الزراعية الشاملة على المستويات الأربعة وهي، وزارة التشييد، المقاطعات، والمدن، والمحافظات. وتعمل على توفير خدمات مستهدفة دقيقة وفي الوقت المناسب للمزارعين⁽²⁶⁴⁾. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ينبغي تحسين تخصيص موارد الإدارات المختلفة على أساس التكامل، وتحقيق الإرساء السلس لمنصات وشبكات المعلومات التابعة للإدارات المختلفة، وأيضاً من الضروري الربط التدريجي لمنصات خدمات المعلومات الشاملة للعلوم والتكنولوجيا الزراعية بمنصات القطاع الأفقي للتجارة والاقتصاد والتجارة والسياحة وغيرها. وفقاً لتحديد المواقع الوظيفية المختلفة لسلطات الإدارة والقدرة على دمج الموارد، فإن منصة المعلومات الوزارية هي بلا شك المركز الوطني لتوزيع المعلومات الزراعية، وهي مسؤولة بشكل أساسي عن إدارة منصة المعلومات على مستوى المقاطعات، وتبادل المعلومات الوطنية، وخدمات المعلومات العامة؛ منصة معلومات المقاطعة هي مركز

264- وزارة الزراعة الوطنية: إصدار إشعار بشأن "تطوير المعلوماتية الريفية الزراعية الوطنية" الخطة الخمسية الثانية عشرة، وثيقة وزارة الزراعة والشؤون الريفية لعام 2011.

توزيع المعلومات في المنطقة الإدارية الخاضعة لولايتها القضائية، وهي مسؤولة بشكل أساسي عن تحميل البيانات لمنصة المعلومات للوزارات واللجان المركزية، وإدارة منصة المعلومات على مستوى المدن، فضلاً عن نقل المعلومات وأعمال خدمات المعلومات داخل المناطق الإدارية؛ منصة المدن هي مركز تحليل المعلومات والإحصاء ومركز النسخ الاحتياطي للبيانات في المناطق الإدارية الخاضعة لولايتها، وهي مسؤولة عن تحميل البيانات لمنصة معلومات المقاطعة، وإدارة منصة المعلومات على مستوى المحافظات، وتحميل معلومات المدن، فضلاً عن أعمال خدمة المعلومات في المناطق الإدارية؛ منصة المعلومات على مستوى المحافظات هي المدخل الأساسي لخدمات المعلوماتية العلمية التكنولوجية الزراعية، وتواجه المستخدمين الريفيين بشكل مباشر، وتطور أعمال خدمات المعلومات للمستخدمين الريفيين⁽²⁶⁵⁾. وسيؤدي ابتكار طريقة تشغيل خدمات معلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية وفقاً لهذه الفكرة إلى تعزيز تطوير خدمات المعلوماتية العلمية التكنولوجية الزراعية بقوة، نحو تطوير اتجاهات ربط نظام منصة خدمة المعلومات الزراعية الشاملة المكون من أربعة مستويات وموارد منظمة خدمات العلوم والتكنولوجيا الريفية، ومن أجل لعب التأثير المتكامل للموارد بشكل فعال.

2- ابتكار النظام التنظيمي

ما هو الهيكل التنظيمي، وما نوع الوظيفة التنظيمية، وكيف يمكن تنفيذ خدمات المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية بشكل فعال؟
أولاً: من الضروري إنشاء مؤسسة عمل مناسبة. وبناءً على ذلك، على مستوى المقاطعات والمدن والمحافظات والبلدات والقرى، من الضروري إنشاء وتحسين إدارات معلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية وإدارات الخدمات التي تتركز أعمالها المركزية على خدمات معلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية، وتطوير ابتكار النظام التنظيمي، من أجل وضع ضمان تنظيمي للتطوير السلس لأعمال خدمات المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية. وعلى وجه التحديد، يتطلب بناء وابتكار مؤسسة تنظيم خدمات المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية، إفساح المجال كاملاً لدورها الريادي في

265- وانغ دان، وانغ ونشينغ، مين ياولينغ: "اختيار وتطبيق خدمة المعلومات في الريف الصيني". الزراعة العالمية، 2006.

توجيه الإنتاج الزراعي، وترويج التكنولوجيات الزراعية الجديدة، وتنفيذ خدمات التنبؤ والإنذار المبكر ونشر السياسات الزراعية والريفية وغيرها من المجالات، وتحسين قدرة خدمات جمع المعلومات ونقلها ومعالجتها وتطبيقها، فضلاً عن قدرات خدمات المعلومات المحلية، والمساعدة أيضاً في إنشاء فريق مستقر من موظفي المعلومات الريفية على مستوى القاعدة الشعبية، وتعزيز خبراء التربة للمزارعين، وتنمية المواهب من فنيي المشاريع وموظفي أعمال شبكات المعلومات الشعبية.

3- ابتكار آليات الخدمات

يجب أن تتركز منصات خدمات المعلومات على مستوى المقاطعة (الوزارات) والمدن (المحافظات) على تزويد المستخدمين بالمعلومات العلمية والتكنولوجية، وترويج التكنولوجيا والجوانب الأخرى لخدمات المعلومات بشكل شامل. وهذا يعني بأنه عند إنشاء آليات خدمات المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية، يجب أولاً: التركيز على تزويد المستخدمين بخدمات المعلومات الكاملة في مجالات بستنة المرافق، وتربية المواشي والدواجن، وزراعة الحقول وتربية الأحياء المائية وغيرها، مع التركيز على بناء أنظمة خدمة المعلومات المهنية الزراعية. ثانياً: بناء على فرضية الالتزام بالخدمات العامة والشاملة، يجب إنشاء آلية خدمة معلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية "السوق الخدمات العامة" الذي تقوده الحكومة. وفي إطار فرضية القيادة الحكومية والمدعومة بوسائل السوق، مثل شراء الحكومة للخدمات التي تديرها مؤسسات منصات الخدمات العامة للمعلومات الريفية، ينبغي تطبيق خدمات المعلومات العلمية والتكنولوجية المدفوعة، والتي تضمن السمات العامة لخدمات المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية، وتستوعب أيضاً التشغيل المستدام لخدمات المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية.

4- ابتكار طرق الإدارة

إن تحويل الوظيفة الحكومية هو المطلب الموضوعي لتعزيز المعلوماتية الريفية، والشرط الأساسي لتطبيق المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية على نحو فعال. في

الوقت الحاضر، في مجال المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية،

يجب على الحكومة التخلّص تدريجيّاً من الإدارات المحددة للتعليمات الإدارية في الماضي، وتحويل المزيد من الطاقة والوقت والموارد إلى خطة التنمية متوسطة وطويلة الأجل للمعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية، ونقل التخطيط الخاص والتصميم عالي المستوى للمعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية إلى صياغة سياسات المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية، بما في ذلك إنشاء نظام المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية، وتحسين خطة عمل المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية، وإدخال السياسات الداعمة، وتعزيز التقييم وغيرها. باختصار، يجب على الإدارات الوظيفية الحكومية المعنية خلق بيئة خارجية جيدة لتطوير خدمات المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية على أساس السياسات واللوائح والأنظمة وغيرها، وتحقيق الانتقال التدريجي من أسلوب الإدارة بالاستخدام المباشر للوسائل الإدارية إلى نمط الإدارة الذي يعتمد على القوانين واللوائح وتوجيه السياسات والتعليمات والضمانات.

خامساً: آليات ضمان نظام خدمات المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية

خدمات المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية هي عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى زراعة المعلومات الحديثة، ويجب التعامل مع العديد من التناقضات والمشاكل العميقة بشكل عاجل، ويحتاج التشغيل الفعال لنظام خدمة المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية إلى آليات ضمان متعددة.

1- إنشاء آليات استثمار متنوعة

من حيث السمات، يوفر نظام خدمة معلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية منتجات شبه عامة للمجتمع، وأشكال خدمات عامة قوية نسبياً، ويحتاج بطبيعة الحال إلى دعم قوي طويل الأجل من الأموال العامة. ولكن في الوقت نفسه، في ظل الموارد المالية المحدودة للحكومة، يعد هذا أيضاً خياراً حتمياً في ظل الظروف الحالية لتعبئة الحماس الكامل لجميع مناحي المجتمع وإنشاء آلية استثمار تجمع بين القيادة الحكومية

والاستثمار الاجتماعي.

أولاً: بالنسبة لخدمة الخط الساخن 12396 لتكنولوجيا سبارك، وخدمات التدريب على التعليم والتكنولوجيا الزراعية، وخدمات الاستعلام عن المعلومات ونشرها، والخدمات الاستشارية المتخصصة، وعرض المنتجات المميزة وخدمات الترويج وغيرها من خدمات المعلوماتية ذات العوامل الخارجية الإيجابية، يجب من حيث المبدأ اعتماد إدارة غير هادفة للربح، وتوفيرها مجاناً للمزارعين المحتاجين، وتسليط الضوء على الخدمات العامة للمعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية. ثانياً: في ظل فرضية الالتزام بالخدمات العامة، اعتماد نموذج الخدمة المميزة. يمكن اتباع نهج دفع يتناسب مع تكلفة الخدمة للكيانات العلمية والتكنولوجية الكبيرة والمؤسسات الزراعية، أو للمزارعين الصغار والمتوسطين الذين يتمتعون بفوائد أكبر وتأثيرات واضحة؛ وتوفير خدمات مجانية إلى القرى الريفية التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية وتعاني من الظروف الزراعية السيئة، ومعظم مستثمري التجزئة الذين يتمتعون بالاكتفاء الذاتي، وبالتالي تغير تدريجياً نهج "مقاس واحد يناسب الجميع" الذي يقوم على تحمل الحكومة جميع الفواتير. ثالثاً: يجب تكثيف توجيه السياسات، وتشجيع الجامعات ذات الصلة بالزراعة ومؤسسات البحث العلمي الزراعي على تعزيز الإنجازات العلمية والتكنولوجية للمناطق الريفية والمستخدمين مجاناً، ودعم خبراء العلوم والتكنولوجيا لخدمة الزراعة مجاناً، وتشجيع جميع أنواع المؤسسات للاستثمار في خدمات العلوم والتكنولوجيا الزراعية.

2- تحسين البيئة القانونية للخدمات

يرتبط السوق دائماً ارتباطاً وثيقاً بالقانون. في ظل ظروف اقتصاد السوق، يعد استخدام الوسائل القانونية لتنظيم وتعزيز بناء نظام خدمات معلومات العلوم والتكنولوجيا الريفية خياراً لا مفر منه لتعزيز خدمات العلوم والتكنولوجيا الريفية. أولاً: يجب تعزيز العمل التشريعي لخدمات معلوماتية العلوم والتكنولوجيا الزراعية، والاعتماد على أشكال القوانين والأنظمة لإنشاء وظائف ووضع أساليب لمؤسسات خدمات معلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية التي تقودها الحكومة، وتوضيح مسؤوليات وحقوق مؤسسات خدمات معلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية على

جميع المستويات، وصياغة قواعد العمل اليومي، والتنفيذ الحقيقي لأعمال خدمات معلومات العلوم والتكنولوجيا لمؤسسات خدمات معلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية على جميع المستويات. ثانيًا: تعزيز الإشراف على صناعة خدمات التكنولوجيا الزراعية، وتنظيم تشغيل وإدارة مختلف التعاونيات المهنية الريفية، والجمعيات التكنولوجية المهنية الريفية، وجمعيات صناعة المنتجات الزراعية والمنظمات الصناعية الأخرى في شكل تشريعات، وإنشاء وتحسين هيكل حوكمة الشركات، والتحسين التدريجي للوعي بالانضباط الذاتي وقدرات الانضباط الذاتي في صناعة خدمات التكنولوجيا الزراعية. ثالثًا: إنشاء وتحسين آلية طويلة الأجل لاستثمار نفقات خدمة المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية في الخدمات العامة، وزيادة صقل الدعم المالي لجميع أنواع التعاونيات المهنية الريفية، والجمعيات التكنولوجية المهنية الريفية، وجمعيات صناعة المنتجات الزراعية، وتعزيز وظيفتهم المكونة للدم أثناء نقل الدم. رابعًا: العمل بنشاط على تنمية سوق خدمات العلوم والتكنولوجيا الزراعية، والدعوة إلى إنشاء بيئة سوق عادلة ومنفتحة وصادقة، وتوجيه وتشجيع ودعم جميع قطاعات المجتمع للاهتمام بخدمات معلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية، وتكوين مناخ جيد للمجتمع بأسره للدعم والمشاركة في خدمات معلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية. خامسًا: تعزيز بناء البنية التحتية الريفية، وزيادة عدد المرافق في مختلف مؤسسات خدمة الآلات الزراعية، وتحسين قدرة ومستوى خدمات معلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية بشكل أساسي.

3- تعزيز التأهيل والتدريب

تعزيز التأهيل والتدريب لمختلف كيانات خدمات المعلوماتية العلمية والتكنولوجيا الزراعية، ورفع القدرة الشاملة لجميع أنواع الكيانات. أولاً: الاستفادة الكاملة من المنصات مثل المواقع على مستوى القرى للمدارس الزراعية على مستوى البلديات، والشبكات الحديثة للتعليم عن بعد لأعضاء وكوادر الحزب من المزارعين، وخدمات القطار السريع من الباب إلى الباب لتكنولوجيا الزراعة، وإفساح المجال كاملاً لمزايا مفوضي العلوم والتكنولوجيا والخبراء المحليين الريفيين، وتعزيز تعليم وتدريب عدد كبير من المزارعين. وفي الوقت نفسه، الاستفادة الكاملة من شبكة التعليم عن بعد، والبرامج التلفزيونية الزراعية، والأقراص المدمجة، والفيديوهات وطرق أخرى لبث تكنولوجيا

الزراعة والتربية وتكنولوجيا الكمبيوتر، والمعرفة بالتجارة الإلكترونية، واغتنام فرص توجيهات موظفي الترويج الزراعي والخبراء بشأن تفاصيل العرض الميداني، وتحسين الجودة العلمية والتكنولوجية للمزارعين والقدرة على المشاركة في منافسة السوق. ثانيًا: إنشاء عملية فعالة لفريق خدمة المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الريفية. من ناحية، الجمع بين ممارسة "الزراعة والمناطق الريفية والمزارعين"، من خلال التعليم المهني الثانوي والتعليم العالي وأشكال أخرى من التعليم، وإجراء تدريب هادف في التخصصات المختلفة وعلى مستويات مختلفة بطريقة مخططة، وإنشاء مجموعة من المواهب الإدارية ذات المعرفة الشاملة والقدرات التكنولوجية القوية، ومتفوقة في خدمات المعلوماتية العلمية والتكنولوجية الزراعية، ومن ناحية أخرى، تعزيز بناء فريق الخبراء الزراعيين، والسعي لإنشاء فريق من المتخصصين ذوي الخبرات التكنولوجية القوية. ثالثًا: ابتكار طرق التأهيل والتدريب، وزيادة جهود تدريب الكوادر الشعبية الريفية، وكيانات الزراعة، وكيانات التسويق، والمؤسسات الزراعية، ومنظمات الوسطاء في مجال الزراعة، واستكشاف إنشاء نظام الوصول إلى متخصصي المعلومات الريفية، وإنشاء فريق من موظفي المعلومات الريفية يتمتعون بصفات معينة.

4- بناء منصة التعليقات على المعلومات

إفساح المجال كاملاً للدور الذي يقدمه المزارعون لتعليقات التطبيق، وإنشاء منصة التعليقات على معلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية. أولاً: من الضروري إنشاء قناة تعليقات ملائمة وسريعة وسلسة للطلب على معلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية، وتقديم تعليقات للمعلومات إلى الإدارات المعنية أو مؤسسات البحث العلمي الزراعي في الوقت المناسب، وإجراء البحوث المعنية بطريقة مستهدفة. ثانيًا: تحسين وعي ومبادرات المزارعين في استخدام معلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية، وإرشاد المزارعين لأخذ زمام المبادرة للمشاركة في التعليم والتدريب المنتظمين لتطبيقات معلومات العلوم والتكنولوجيا الزراعية والمعرفة ذات الصلة، ورفع الوعي وكفاءة استخدام المعلومات العلمية والتكنولوجية.

الفصل الرابع

دور نظام خدمة إنتاج المعلوماتية في التحول إلى الإنتاج الزراعي "ذي التوجهين"

من أجل تحقيق التحول إلى الإنتاج الزراعي "ذي التوجهين"، والذي يشمل جميع الروابط والمجالات ذات الصلة بالإنتاج الزراعي، يجب التركيز على توفير الطاقة، وخفض الاستهلاك، والحد من الانبعاثات، ومكافحة التلوث، والاستخدام المكثف وحماية الموارد الزراعية، واستخدام تكنولوجيا الإنتاج المتقدمة وطرق الإدارة العلمية لإصلاح الزراعة التقليدية، والتي لا يمكن فصلها عن دعم منظومة خدمات إنتاج المعلوماتية.

أولاً: التأثير الواقعي لتكنولوجيا المعلومات على نماذج الإنتاج الزراعي الجديدة.

في ظل ظروف تكنولوجيا المعلوماتية، تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً كبيراً في الإنتاج الزراعي، لا سيما التحول في الزراعة التقليدية، وابتكار نماذج الإنتاج والإدارة، وتعزيز التأثير العملي للإنتاج الزراعي المتقدم، ويزداد اعتراف الناس بأهميتها.

1- تساهم تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الارتقاء بهيكل الصناعة الزراعية. مع

تطور تكنولوجيا المعلومات وتعميمها وتطبيقها في مجال الإنتاج الزراعي، أصبح

دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الارتقاء بالهيكل الصناعي الزراعي أكثر

أهمية. على سبيل المثال، يمكن للتطبيق الواسع لتكنولوجيا المعلومات القائم على الحاسوب وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة في مجال الزراعة أن يعزز بشكل فعال الأتمتة، والمعلوماتية، والكفاءة العالية، وتسريع عملية التصنيع الزراعي من أجل إصلاح أساليب الإنتاج الزراعي التقليدي، وخفض نسبة العمالة الكثيفة في مجال الزراعة، ورفع نسبة الاستخدام للتكنولوجيا والمعرفة المكثفة، واستبدال نموذج الإنتاج الضخم الواسع والاستهلاك العالي بنموذج الإنتاج "إنتاج وكفاءة عالية وجودة مميزة" المكثف العالي، وتحقيق الارتقاء بالهيكل الصناعي الزراعي.

2- تحسن المعلومات الزراعية في مستوى اتخاذ القرار العلمي في الإنتاج الزراعي.

من حيث صنع القرار، عملية صنع القرار هي العملية التي يقوم فيها صانع القرار بجمع المعلومات وتحليلها ومعالجتها، ومن ثم تنفيذ عملية اتخاذ القرار والتعامل مع السلوك على هذا الأساس. وينطبق الشيء نفسه على عملية اتخاذ القرار بشأن الإنتاج الزراعي، إذا لم تكن المعلومات في الوقت المناسب ودقيقة وشاملة، فسيواجه صانع القرار صعوبات ويفقد الأساس عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالإنتاج الزراعي. وهذا صحيح في ظل أوضاع الاقتصاد المخطط التقليدي، خاصة في ظل اقتصاد السوق. أصبحت المعلومات الزراعية إلى حد ما شريان الحياة للإنتاج الزراعي والإدارة، والطلب على معلومات الإنتاج والإدارة الزراعية أكثر إلحاحًا. لذا، هناك ضرورة قصوى للحصول على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب حول توفير وسائل الإنتاج والتقنيات الزراعية الجديدة والأصناف الجديدة والعمليات الجديدة والتغيرات في استهلاك المنتجات الزراعية وغيرها، من أجل توفير أسس اتخاذ القرار لترتيب الإنتاج والتوزيع الرشيد وتعديل الهيكل الزراعي حسب طلب السوق.

3- تعزز تكنولوجيا المعلومات كفاءة إدارة الإنتاج الزراعي. يمكن أن يؤدي التطبيق

الواسع لتكنولوجيا المعلومات في إدارة الإنتاج الزراعي إلى تحسين مستوى المعلوماتية والتحكم الآلي في إدارة الإنتاج الزراعي بشكل كبير، مثل البنية التحتية للأراضي الزراعية، وإدارة زراعة المحاصيل، وإدارة تربية المواشي والدواجن، ومكافحة آفات المحاصيل، وإدارة التربية وغيرها، وتحقيق نقل المعلومات

الأوتوماتيكي والتحكم الآلي بالحاسوب، ومن ثم إيجاد أفضل طرق الإدارة من خلال المحاكاة الحاسوبية، وذلك لتحسين كفاءة وإدارة مستوى الإنتاج الزراعي. على سبيل المثال، يمكن توجيه استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في زراعة أنواع جديدة من المحاصيل؛ يمكن التحكم في اختيار الظروف البيئية الأكثر ملاءمة لنمو المحاصيل؛ واستخدام طرق التربية والتغذية العلمية.

4- **تعمل تكنولوجيا المعلومات على تحسين معدل استخدام الموارد الزراعية.** في عملية الإنتاج الزراعي، يمكن للإدارة العلمية والتخصيص الأمثل للموارد الزراعية زيادة معدل استخدام الموارد الزراعية بشكل فعال. على سبيل المثال، يمكن لتحليل إدارة المعلومات الجغرافية الزراعية ونظام دعم القرار إدارة الموارد الزراعية المختلفة ذات الخصائص المكانية بشكل فعال، ويمكنها تحليل واختبار نموذج الإدارة والممارسة الزراعية بشكل سريع ومتكرر، وجعل التقييم واتخاذ القرار علمياً ودقيقاً. ويمكن لنظام معلومات سماد التربة أن يخطط بشكل معقول ويخصص الأسمدة الإقليمية وموارد المغذيات وفقاً لظروف التربة والطلب على المحاصيل في مناطق مختلفة من أجل تحسين مستوى إدارة ومعدل استخدام الموارد الزراعية⁽²⁶⁶⁾.

ثانياً: تحليل آليات تأثير تقنية المعلومات على الإنتاج الزراعي

في عملية التحديث الزراعي، شهدت طرق التنمية الزراعية التحول من الاهتمام بالأراضي وغيرها من عناصر الموارد الطبيعية إلى رأس المال والتكنولوجيا وغيرها من عناصر الموارد الحديثة، ومن الاعتماد على الموارد الطبيعية التقليدية إلى الاعتماد على الموارد البشرية الحديثة، ومن المدخلات يمكن مباشرة تحويل موارد الإحصاءات الكمية إلى المدخلات التي يصعب قياسها للإدارة والتكنولوجيا الحديثة وعناصر أخرى. ويمكن القول بأن تطبيق تكنولوجيا المعلومات في الإنتاج الزراعي هو تغيير جوهري في طرق التنمية الزراعية، مما جعل التنمية الزراعية تدخل حقبة جديدة غير مسبقة.

266- لان تشون هوي: "دراسة حول أهمية المعلوماتية الريفية وتطوير الإنتاج الريفي". جامعة جياوتونغ بشرق الصين (2010).

1- تأثير رفع مستوى تطبيقات تكنولوجيا المعلومات على الإنتاج الزراعي. تنتشر المعلوماتية اليوم في كل زاوية في العالم، ومن أجل ضمان حصول الزراعة على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب في بيئة السوق التنافسية، يجب دعم الزراعة الحديثة بتكنولوجيا المعلومات. ومن حيث تكنولوجيا المعلومات، فهي مجرد أداة مشتركة، لا يمكن استبدال الإنتاج الزراعي بتقنية المعلومات، ولكن الجمع بين تكنولوجيا المعلومات والإنتاج الزراعي يمكن أن يلعب الدور الأكبر في الإنتاج الزراعي. ويمكنها تطوير أنظمة خبيرة متنوعة وأنظمة استشارية متخصصة وأنظمة الاستعلام عن مكافحة الآفات وأنظمة التنبؤ بالآفات، وغيرها بما في ذلك المحاصيل الغذائية، والمحاصيل النقدية، والبطيخ والفاكهة، والخضروات، والفطريات الصالحة للأكل، والمواد الطبية الصينية، والزهور، وتربية الأحياء المائية من أجل تحسين مستوى التطبيق الزراعي، وبالتالي، يمكنها تحسين مستوى الإنتاجية الزراعية وتحسين القدرة التنافسية للزراعة في السوق الدولية، وتعتبر مفتاح تعزيز وتحقيق التحديث الزراعي.

2- تأثير دور تكنولوجيا التسميد المتغير على الإنتاج الزراعي. تعتمد تقنية التسميد المتغير على نظام خبراء تغذية المحاصيل ونموذج نمو المحاصيل، وفقاً للتحليل الشامل لبيانات المخرجات للوحدات المكانية والبيانات متعددة الطبقات للأمراض والآفات والأعشاب الضارة والمناخ والخصائص الفيزيائية والكيميائية للتربة وغيرها، وصيغة التسميد المستهدفة لتعزيز الإنتاجية الزراعية العالية، والجودة العالية، وطريقة التسميد المتغيرة لحماية البيئة⁽²⁶⁷⁾. وقد أدى هذا إلى تغيير طريق الإنتاج الزراعي التقليدية التي تهدر الموارد الناتجة عن متوسط المدخلات في المساحات الشاسعة، وتحقيق إدارة تحديد المواقع للإنتاج الزراعي والمدخلات المتغيرة وفقاً للاحتياجات الفعلية، والتي تقلل بشكل كبير من كميات استخدام الأسمدة، وتخفف من تكلفة الإنتاج الزراعي إلى حد كبير، ورفع الفوائد الزراعية، بالإضافة إلى أنها تضمن جودة وسلامة المنتجات الزراعية والبيئية الإيكولوجية. ويمكن أن يؤدي تطبيق التسميد المتغير إلى تحسين معدل استخدام

267- دوان جيه لي، لي جون، ولويو هوي: "الوضع الحالي والإجراءات المضادة لأبحاث آلات التسميد المتغير". بحوث الميكنة الزراعية، 2011.

الموارد الزراعية بشكل فعال، وتحقيق تأثير الاستخدام الأمثل للأرض والمواد في الإنتاج الزراعي المحدد، ويعتمد نظام تطبيقه بشكل أساسي على جمع بيانات تغذية المحاصيل في الوقت الفعلي، وبيانات مغذيات التربة، وبيانات إنتاجية المحاصيل وغيرها، ونظام المعلومات الجغرافية، ونموذج نمو المحاصيل ونظام تحليل قرارات التسميد المتغير لخبراء مغذيات التربة، ونظام تحديد المواقع العالمي التفاضلي، وتكنولوجيا التحكم في التسميد المتغير وغيرها⁽²⁶⁸⁾.

3- تأثير تقنية الاستشعار عن بعد على الإنتاج الزراعي. باعتبارها التكنولوجيا الرائدة في عصر المعلومات، فإن تكنولوجيا الاستشعار عن بعد، يتم دمجها مع أنظمة تحديد المواقع العالمية وأنظمة المعلومات الجغرافية وغيرها من التقنيات الحديثة الناشئة، وتنفذ اختبار المحاصيل ورصد الموارد ومراقبة الكوارث في الإنتاج الزراعي، وتحقيق السرعة والدقة في جمع المعلومات عن الموارد الزراعية والإنتاج الزراعي، وإجراء التحليلات المنتظمة والكمية وتحديد المواقع لرفع مستوى اتخاذ القرار العلمي للتنمية الزراعية إلى مستوى غير مسبوق، من أجل توفير خدمات دقيقة للغاية للإنتاج الزراعي⁽²⁶⁹⁾.

4- تأثير تحسين مستوى الزراعة الموفرة للمياه على الإنتاج الزراعي. يعتبر الماء أحد أهم الشروط الأساسية لنمو المحاصيل وبقائها، ويُعد تأثير الإجهاد المائي على الآثار اللاحقة للمحاصيل وآلية تحسين معدل كفاءة إنتاج المياه من النقاط الرئيسية لتحسين مستوى الزراعة الموفرة للمياه، واستخدام تكنولوجيا المعلومات للتحكم في الخصائص الفسيولوجية للمحاصيل، وتحسين كفاءة استخدام المياه هو الأساس لتحسين المستوى الفني للزراعة الموفرة للمياه بشكل فعال. وقد ساهم التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات المعاصرة في إمكانية بناء نموذج القدرة الاستيعابية لنظام موارد المياه الزراعية، ونموذج تحويل المياه لمنطقة الري الموزعة، والتخصيص العلمي لاستخدام المياه الزراعية والإيكولوجية، وبناء نموذج استخدام المياه الزراعية موفرة للمياه وفعال وصديق للبيئة، ومن ثم

268- وانغ شين تشونغ، وانغ شي، وانغ تشنمين: "الزراعة الدقيقة وتكنولوجيا التسميد المتغير". مجلة جامعة هيلونغ جيانغ لاستصلاح الأراضي الزراعية، 2002.

269- لي تشين شون، شي تشون جي: "تطبيق تقنية الاستشعار عن بعد في الزراعة" دليل إثراء العلوم والتكنولوجيا، 2011.

تعزيز تحويل مياه منطقة الري واستخدام موارد المياه الزراعية بشكل مستمر وفعال. وفي الوقت نفسه، يمكن لتطبيق تقنية S 3 في الإنتاج الزراعي تحسين مستوى تحديث إدارة توفير المياه الزراعية بطريقة شاملة، وتطوير القنوات الرقمية ومناطق الري الرقمية، فضلاً عن تعزيزها بشكل كبير لممارسة الري الدقيق وتوزيع موارد المياه الزراعية بشكل دقيق.

ثالثاً: عنق الزجاجة الواقعي لخدمة معلوماتية الإنتاج الزراعي

بدأ تطبيق تكنولوجيا المعلومات في الإنتاج الزراعي الصيني في وقت متأخر نسبياً، ولكن في السنوات الأخيرة، كان زخم التنمية جيداً، وأحرز بعض التقدم، وتم على التوالي بناء بعض قواعد بيانات الموارد الزراعية الكبيرة وأنظمة الخبراء الزراعيين وأنظمة دعم القرار ووضعها قيد الاستخدام. وتلعب دوراً متزايد الأهمية في نشر المعلومات الزراعية، وتقديم الخدمات العلمية والتكنولوجية وتوجيه الإنتاج والتشغيل وغيرها من المجالات. ويمكن القول بأن خدمات معلوماتية الإنتاج الزراعي في الصين لها أساس معين. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض المشاكل البارزة في خدمة معلوماتية الإنتاج الزراعي.

1- نقص قدرة توفير المعلومات

لأسباب مختلفة، لا تزال قدرة توفير معلومات الإنتاج الزراعي في الصين غير كافية في المرحلة الحالية، كما أن عيوب جمع معلومات الإنتاج الزراعي محدودة، وجودة المعلومات ليست عالية، والبيانات مبعثرة، وتنتشر أوجه القصور في التمثيل غير الكافي لاحتياجات المزارعين ومستخدمي المعلومات. على سبيل المثال، تركز معظم قنوات جمع المعلومات بشكل أساسي على تقارير الحالة على مستوى القاعدة الشعبية ووسائل الإعلام مثل الصحف والمجلات والإنترنت، كما يركز محتوى المعلومات بشكل أساسي على المعلومات الوثائقية والمستعملة؛ وهناك القليل من المعلومات حول البحث العلمي الزراعي، ومعلومات خط ممارسات الإنتاج الزراعي؛ والفوضوية في تصنيف المعلومات، وهناك القليل من الرؤى الفريدة والمعلومات المنهجية القائمة على التحليل والبحث في المعرفة النظرية المهنية؛ وغيرها.

2- ضيق مساحة الخدمات

يجب أن تغطي خدمة معلوماتية الإنتاج الزراعي العملية الكاملة للإنتاج الزراعي والإدارة من الناحية النظرية، ولكن في الوقت الحالي، فإن مساحات تغطية الخدمة ضيقة للغاية وغير واسعة النطاق، فهي لا تقتصر فقط على جانب واحد أو أكثر من جوانب الإنتاج الزراعي، بل تفتقر أيضاً إلى خدمات المعلومات المنهجية لدورة الإنتاج الكامل لمحصول معين، مما أدى إلى فشل المزارعين أو مشغلي التصنيع الزراعي إلى حد ما في فهم المعلومات المتنوعة قبل عملية الإنتاج وتدابير تكنولوجيا الزراعة خلال عملية الإنتاج، وأوضاع متطلبات السوق بعد عملية الإنتاج والمعلومات الأخرى المعنية، علاوة على ذلك، على المستوى الكلي، يميل التخطيط الإقليمي والتصميم المتنوع للمنتجات الزراعية إلى أن يكونا متماثلين، ويتبعان بشكل أعمى الإنتاج، مما يؤدي في النهاية إلى صعوبات في مبيعات المنتجات الزراعية وظواهر أخرى.

3- تخلف طرق الخدمات

يجب أن تكون طرق تنوع المعلومات وخدمات المعلوماتية متنوعة، ولكن في الوقت الحالي طرق خدمات معلوماتية الإنتاج الزراعي غير مبتكرة بشكل كافٍ، ولا تلبي احتياجات الإنتاج الزراعي. وفيما يتعلق بنقل المعلومات، يتم نقل معلومات الإنتاج الزراعي إلى المزارعين بشكل رئيس من خلال الإذاعة والتلفزيون والصحف والمواد الدعائية للمعلومات الزراعية وصحف السبورة الريفية وغيرها من وسائل الإعلام التقليدية، وهي وسائل لا تتوافق مع متطلبات السوق المتغيرة باستمرار والظهور اللامتناهي للتقنيات والأصناف الجديدة، مما يؤدي إلى المشاركة السلبية للمزارعين والعاملين في التصنيع الزراعي بسبب عدم تدخل المعلومات في الوقت المناسب.

4- ضعف قنوات نقل المعلومات الزراعية.

القناة هي المشكلة الأساسية لنقل المعلومات الزراعية، وسلسلة الاتصال الكاملة هي شرط أساسي لتحسين جودة خدمة المعلوماتية الزراعية. في الوقت الحاضر، على الرغم من زيادة طرق نشر معلومات الإنتاج الزراعي، وزيادة حجم المعلومات بشكل مطرد،

إلا أن مشكلة "الميل الأخير" في نشر المعلومات لم تعالج بشكل فعال، ولا يزال من الصعب نقل معلومات الإنتاج الزراعي إلى المزارعين والعاملين في التصنيع الزراعي في الوقت المناسب وبشكل فعال، ومشكلة "فارق التوقيت" في نقل المعلومات موجودة دائماً.

رابعاً: اختيار نموذج خدمة معلوماتية الإنتاج الزراعي

1- الاعتماد على تقنية الاتصال الحديثة لبناء نموذج جديد لإدارة صنع القرار الزراعي

من أجل تحقيق الإنتاج الزراعي "ذي التوجهين"، يجب أن يكون لدينا مفهوم إدارة صنع القرار المناسب للإنتاج الزراعي وبناء نموذج جديد لإدارة صنع القرار يتوافق معه. والمعلومات هي أساس اتخاذ القرار الزراعي. لذلك، فإن الإنتاج "ذي التوجهين" يحتاج بلا شك إلى الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات الزراعية، والاعتماد على تكنولوجيا الاتصالات الحديثة لإنشاء نظام القيادة واتخاذ القرار للإنتاج الزراعي للرصد في الوقت الحقيقي، والقيادة الموحدة، وسريعة الاستجابة وفعالية التشغيل، من أجل تحسين الشفافية العلمية في اتخاذ القرارات الإدارية الزراعية في الوقت المناسب والفعال. ويتم إنشاء نظام إدارة صنع القرار للإنتاج الزراعي بناءً على تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، والذي يهدف إلى تحقيق القيادة الميدانية عن بعد والتوجيه بالفيديوهات والاستشارات الفنية من خلال المراقبة المركزية في الوقت الفعلي للوحدات والروابط الرئيسة. وهذا الابتكار لمفهوم ونموذج إدارة الإنتاج الزراعي الحديث يلبي متطلبات تطوير الزراعة الحديثة، وهو وسيلة مبتكرة واتجاه تنموي لتحسين مستوى الإدارة الزراعية، وهو أيضاً محتوى هام لتسريع التحول والارتقاء في الزراعة، وبناء نموذج الإنتاج الزراعي "ذي التوجهين".

2- الاعتماد على تقنية إنترنت الأشياء في بناء نموذج جديد للإنتاج الزراعي. يجمع إنترنت الأشياء بين جميع السلع مع الإنترنت من خلال أجهزة استشعار

المعلومات المختلفة من أجل جمع ودمج ومعالجة البيانات، وتحقيق التعريف الذي والإدارة من خلال محطات التشغيل⁽²⁷⁰⁾. ويمكن أن يؤدي إدخال وتطبيق تكنولوجيا إنترنت الأشياء في الزراعة إلى التحول في الأساليب الواسعة للتشغيل والإدارة الزراعية، وخاصة القدرة على الوقاية من الأمراض الوبائية للحيوانات والنباتات ومكافحتها، ومن ثم قيادة التطور الحديث للزراعة⁽²⁷¹⁾.

ومن أجل إنشاء نظام تكنولوجيا زراعية حديث قائم على تكنولوجيا إنترنت الأشياء، من الضروري تسريع البحث وصياغة السياسات المعنية، وبذل الجهود لدمج جميع القوى لمعالجة مشاكل تطوير التكنولوجيا الرئيسية، وتعزيز البحث والتطوير وتطبيق تكنولوجيا إنترنت الأشياء، وتحسين مستوى الذكاء التكنولوجي والشمولية، وإنشاء نموذج جديد للزراعة الذكية والحديثة، والتحسين المستمر لمستوى الإنتاج الزراعي القابل للتحكم. ومن الضروري إنشاء مركز مشترك للبحث والتطوير وتطبيق وتوسيع تكنولوجيا إنترنت الأشياء الزراعية، بالاعتماد على الحكومة والجمعيات المهنية الزراعية والجامعات الزراعية ومعاهد البحث العلمي والمؤسسات الزراعية، من أجل تلبية احتياجات أساليب الإنتاج الزراعي المكثف وتعزيز التطور السريع للزراعة الحديثة التي تتخذ الزراعة "ذات التوجهين" كمحتوى رئيس.

3- بناء نموذج جديد للرقابة على جودة المنتجات الزراعية يقوم على تكنولوجيا تخزين المعلومات.

مع التطور السريع لتكنولوجيا تخزين المعلومات الحديثة، يواصل مجال تطبيق تكنولوجيا تخزين المعلومات انتشاره، وقد امتد ليشمل العديد من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وترتبط جودة المنتجات الزراعية بحياة الناس وصحتهم وسلامتهم، والتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي. إن تسريع إدخال وتطبيق تكنولوجيا تخزين المعلومات في مجال سلامة المنتجات الزراعية، والتكامل العضوي بين تكنولوجيا تخزين المعلومات والإشراف على جودة المنتجات الزراعية، هو الابتكار الإداري لجودة المنتج الزراعي وسلامته، ويمثل اتجاه تطوير جودة المنتجات الزراعية

270- تشانغ جين جينغ: "أمثلة على تطبيقات وفوائد إنترنت الأشياء". دائرة المعلومات الصينية، 2010.

271- وانغ ياوي: "نظرة عامة على تطور إنترنت الأشياء". معلومات العلوم والتكنولوجيا، 2010.

والإشراف على السلامة. استنادًا إلى تقنية تخزين المعلومات لبناء نموذج مراقبة جودة المنتجات الزراعية، فإن المحتوى الأساسي هو بناء نظام تتبع جودة المنتجات الزراعية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والشبكات والرمز الشريطي الحديثة على نحو شامل، وتتبع وتعقب معلومات المنتجات الزراعية من الإنتاج إلى محطات التداول، وفي حالة حدوث مشاكل في سلامة المنتج، يتم تتبع المصدر في الوقت المناسب، واستدعاء المنتج والمساءلة. هذا لا يفضي إلى الخدمات اللوجيستية الرقمية للمنتجات الزراعية وتحسين جودة وسلامة المنتجات الزراعية بشكل كبير. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، وبناء نموذج جديد للإشراف على جودة المنتجات الزراعية، ينبغي إنشاء منصة معلومات وطنية مترابطة للإشراف الشامل على جودة المنتجات الزراعية وسلامتها، وتأسيس رمز أصل المنتج الزراعي وملفات الإنتاج، وتحديد المنتج وقاعدة بيانات أخرى للمعلومات التي يمكن تتبعها، بحيث يمكن لكل كيان في السوق استيعاب المعلومات الديناميكية لجودة وسلامة المنتج الزراعي في الوقت المناسب.

خامسًا: آليات ضمان نظام خدمة الإنتاج الزراعي القائم على المعلوماتية

1- بناء نظام جمع ونشر المعلومات

هناك العديد من الأنواع والاختلافات بين الموارد الزراعية والبيئة في الصين، ويجب استيعاب عملية جمع المعلومات الزراعية بعمق، ووفقًا لخصائص العرض والطلب للمعلومات، يجب صياغة خطط جمع المعلومات بشكل علمي وإنشاء مراكز جمع المعلومات بشكل معقول. ومن الضروري زيادة الاستثمار في التكنولوجيا ورأس المال والمواهب، وتطوير أنظمة تطبيق المعلومات الزراعية واسعة النطاق، ورفع كفاءة معالجة المعلومات. ومن الضروري التكامل التام والاستخدام الرشيد للإنترنت والراديو والتلفزيون والصحف وغيرها من وسائل نشر المعلومات، وبناء آلية تعاونية لناقلات المعلومات، وإلغاء حظر قنوات شبكة نقل المعلومات، وتحقيق التبادل والتقسام السريع والمستقر والكبير لموارد المعلومات الزراعية.

2- بناء قاعدة البيانات الزراعية الأساسية وشبكة المعلومات

بناء قاعدة البيانات الأساسية الزراعية وشبكة المعلومات هو المشروع الأساسي لتعزيز المعلوماتية الزراعية. ومع التركيز على العناصر الأربعة الرئيسة للاقتصاد الزراعي، والتكنولوجيا الزراعية، والمحاصيل الزراعية، والبيئة الزراعية، ينبغي بذل الجهود لبناء وتحسين قواعد البيانات الأساسية التي تشمل التكنولوجيا العملية الزراعية، والعرض والطلب على المنتجات الزراعية والأسعار، والأمراض الحيوانية والنباتية، وبيئة الموارد الزراعية، ومراقبة جودة مواد المنتجات الزراعية، والظروف الزراعية والأرصدة الجوية وغيرها من المجالات، وذلك لتحقيق الارتباط الرأسي والأفقي بين قواعد البيانات الزراعية على جميع المستويات. من الضروري إنشاء نظام دعم القرار لبيئة الموارد الزراعية، ومراقبة معلومات بيئة الموارد الزراعية وغيرها من الموارد الزراعية وشبكات المعلومات البيئية، وذلك لفهم التغيرات الفورية للبيئة الإيكولوجية الزراعية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب وأوضاع تطوير واستخدام الموارد الزراعية، وتوفير الأساس للتكيف الديناميكي للموارد الزراعية والسياسات والتدابير البيئية.

3- تطوير نظام الخبر الزراعي

نظام الخبر الزراعي هو نظام معلوماتي زراعي يتمحور حول تطبيق تكنولوجيا نظام خبر الذكاء الاصطناعي، ويشمل قاعدة المعرفة، وقاعدة البيانات، وبرنامج الاستنتاج والاستدلال، ويتكون بشكل عام من قاعدة المعرفة، وقاعدة البيانات، وآلة الاستنتاج، وجزء التفسير واكتساب المعرفة. وباعتباره ناقلاً فعالاً لتحويل وتطبيق الإنجازات العلمية والتكنولوجية الزراعية، يتمتع نظام الخبر الزراعي بمعلومات زراعية عالية المستوى ومتعددة الأوجه وتكنولوجيا احترافية، ويقلد عملية الاستنتاج للدماغ البشري، ويدمج مجموعة متنوعة من المعلومات والتقنيات المتعددة لتشكيل الحلول، وتقديم خدمات استشارية لصنع القرار في مجال الإنتاج الزراعي بطريقة مرئية وبديهية على الحاسوب. ويمكن تطوير وتطبيق نظام الخبر الزراعي في تحليل الفوائد الاقتصادية الزراعية، وزراعة المحاصيل، والتسميد الصناعي، وحماية النبات، وإدارة مبيعات السوق وغيرها من مختلف مجالات الزراعة. على سبيل المثال، يمكن

لنظام الخبر المتخصص في الوقاية من الأمراض والآفات والمحاصيل الضارة تحليل إمكانية وقوع كوارث الأمراض والآفات والمحاصيل الضارة وطرح طرق الوقاية المناسبة وفقاً للأعراض المختلفة للمحاصيل في فترات مختلفة وظروف بيئية مختلفة؛ ويمكن لنظام الخبر لإدارة الزراعة طرح مخططات الإنتاج الزراعي العلمية التي تشمل الزراعة والتسميد والري وحماية النبات وغيرها وفقاً لفترة النمو المختلفة والظروف البيئية المختلفة للمحاصيل. باختصار، يمكن أن يؤدي تطوير نظام الخبر الزراعي إلى حل التناقض بين النقص والطلب من الخبراء الزراعيين بشكل فعال، وتوفير خدمات عالية المستوى في الوقت المناسب ودقيقة لعملية الإنتاج الزراعي بأكملها، وتحسين مستوى المعلوماتية الزراعية بشكل كبير، وتعجيل إصلاح الزراعة التقليدية والارتقاء بها، وتجنب الغموض والذاتية للإنتاج الزراعي، وتحسين مستوى الإدارة الزراعية باستمرار⁽²⁷²⁾.

4- تدريب العاملين في مجال معلومات الإنتاج الزراعي

أدى تخلف التحديث الزراعي عن التصنيع والتحضّر إلى تركيز معظم مواهب تكنولوجيا المعلومات على المجالات الحضرية والصناعية، وتعاني الغالبية العظمى من المحافظات والبلدات من نقص خطير في مواهب تكنولوجيا المعلومات، وانخفاض مستوى تطبيق تكنولوجيا المعلومات الزراعية. لذلك، تدريب موظفي معلومات الإنتاج الزراعي مسألة مهمة تتطلب حلاً عاجلاً من أجل تحقيق التنمية الزراعية المعلوماتية. أولاً: إنشاء آلية طويلة الأجل لتدريب الموظفين. وفقاً لاحتياجات تطوير التحديث الزراعي، تمت صياغة خطة التدريب لتحديد الهيكل العمري المعقول، و هيكل التسلسل الهرمي وهيكل المعرفة لموظفي معلومات الإنتاج الزراعي. ثانياً: تطبيق أساليب تدريبية متنوعة. بالإضافة إلى مسؤولي المعلومات المتفرغين، فإن موظفي المعلومات غير المتفرغين، بما في ذلك المنظمات الاقتصادية التعاونية المهنية، وسماسرة المزارعين، وكيانات الزراعة والتربية، والوسطاء الاجتماعيين والمنظمات الشعبية الريفية، يعتمدون أساليب تدريب وخطوات ومراحل مختلفة، مثل التعليم المنهجي طويل

272- سون شيانغ، وي هوي روي، قو جينغ تشيو، هاو بينغ: "بحث وتنفيذ منصة تطوير النظم الذكية الزراعية القائمة على الحاسوب الشبكي". عصر الحاسوب، 2005.

الأجل والتدريب المهني قصير الأجل، وفقاً لأدوات التدريب المختلفة. ثالثاً: تشكيل **نمط التدريب الاجتماعي**. تشجيع رأس المال الاجتماعي على المشاركة في تدريب موظفي معلومات الإنتاج الزراعي، وتوجيه مؤسسات البحث والتطوير في مجال المعلومات الزراعية لإجراء تدريب لموظفي المعلومات الريفية، ودعم إنشاء الشركات المتخصصة في تدريب موظفي معلومات الإنتاج الزراعي، وتحسين مستوى الخدمة الاجتماعية لتدريب موظفي معلومات الإنتاج الزراعي⁽²⁷³⁾.

5- ابتكار نموذج خدمة المعلوماتية المالية الريفية

تمثل الخدمات المالية الريفية في عملية التحديث مشكلة دولية، ولكن مع التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات في الصين، وخاصة زيادة انتشارها في المناطق الريفية، وفرت فرصة كبيرة للقطاع المالي الريفي لإفساح المجال كاملاً لمزايا معالجة المعلومات وابتكار نموذج الخدمات. في الوقت الحاضر، في معظم المناطق الريفية في الصين، يشمل نموذج خدمة المعلومات المالية الريفية المبتكرة بشكل أساسي الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وبطاقة هوي نونغ، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والتحويلات المالية عبر الهاتف، والخدمات المصرفية عبر الهاتف الأرضي، وآلات الصراف الآلي، وآلات نقاط البيع الطرفية، والرسائل النصية القصيرة ومنتجات الخدمات المالية الإلكترونية الأخرى، وإنشاء شبكة خدمات مالية إلكترونية تغطي المناطق الريفية بطريقة شاملة. أولاً: اعتماد بطاقة هوي نونغ في جميع المناطق الريفية لتلبية الاحتياجات الأساسية للمزارعين من الخدمات المالية الأساسية. ثانياً: تثبيت هواتف التحويلات المالية في الأماكن التجارية الريفية ذات التدفقات السكانية الكبيرة نسبياً، مما يؤدي إلى تهيئة الظروف لتشغيل الوظائف المتعددة لبطاقة هوي نونغ. ثالثاً: التخطيط الرئيس وتركيب أجهزة الصراف الآلي وبنوك الخدمات الذاتية لتقديم خدمات مالية متنوعة للمناطق الريفية المكتظة بالسكان. رابعاً: تقديم خدمات مالية متميزة من خلال الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وغيرها من المنتجات المالية المعلوماتية الجديدة للمناطق الريفية⁽²⁷⁴⁾.

273- فانغ تشينغ، هوانغ شي شينغ: "استراتيجيات تدريب مواهب المعلومات الزراعية". الاقتصاد الزراعي، 2009.

274- قوي شينغ بينغ: "دراسة ابتكار نموذج خدمات المعلومات المالية الريفية". دراسة التمويل الريفي، 2011.

الفصل الخامس

دور نظام خدمة تداول المعلوماتية عالي الكفاءة في تداول المنتجات الزراعية

إن مستوى المعلوماتية الزراعية في الصين بشكل عام متخلف، ومن أبرز الأمثلة على ذلك فشل وظيفة توجيه المعلومات ووظيفة التنظيم لمعظم أسواق المنتجات الزراعية في لعب دور فعال، وإنتاج المنتجات الزراعية وإدارتها كلاهما متفرقان إلى حد كبير، وأدى الافتقار إلى معلومات السوق إلى عدم تناسق المعلومات في سوق المنتجات الزراعية وصعوبة تداول المنتجات الزراعية بفعالية. لذلك، إنشاء وإجادة نظام خدمة تداول المعلوماتية ذي الكفاءة العالية في تداول المنتجات الزراعية هو حاجة ملحة للتحويل في أساليب التنمية الزراعية في الصين، وأيضاً مطلب داخلي لتحسين القدرة التنافسية لسوق المنتجات الزراعية في الصين. ومن خلال تعزيز التطبيق الواسع لتكنولوجيا المعلومات في مجال تداول المنتجات الزراعية، وتحقيق الابتكار التكنولوجي في جميع جوانب التداول، أي إن استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة لتحويل صناعة تداول المنتجات الزراعية التقليدية وإنشاء نموذج جديد لتداول المنتجات الزراعية، يمكن أن يقلل بشكل فعال من تكلفة تداول المنتجات الزراعية، ويرفع كفاءة تداول المنتجات الزراعية⁽²⁷⁵⁾.

أولاً: تحليل الطلب على خدمات معلوماتية تداول المنتجات الزراعية ومعلومات سوق المنتجات الزراعية

مع التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات، أصبح تطبيق الإنترنت في المناطق الريفية في الصين شائعاً بشكل متزايد. واستخدام موارد المعلومات في إنشاء قاعدة بيانات

275- وي يونغ يي: "تعزيز تحديث نظام تداول المنتجات الزراعية القائم على المعلوماتية". 2011.

لجودة المنتجات الزراعية، ووضع العلامات، وتحديد الموقع الجغرافي وغيرها، ويؤدي الاتصال بالسوق الكبير من خلال منصة المعلومات إلى تمكين المنتجين الزراعيين والمستهلكين من التمتع بخدمات لوجستية حديثة "دون تكلفة" في المنزل، ويقلص أيضاً بشكل كبير من وقت التداول، وضمان نضارة المنتجات الزراعية، وإفادة المنتجين والمستهلكين النهائيين للمنتجات الزراعية⁽²⁷⁶⁾.

1- تحليل طلب المزارعين على معلومات سوق المنتجات الزراعية

تحليل الطلب على معلومات سوق المنتجات الزراعية هو الفرضية الأساسية لتحقيق معلوماتية سوق المنتجات الزراعية. والمعلومات والبيانات المتعلقة بإنتاج وتسويق وتشغيل المنتجات الزراعية، أي معلومات تداول المنتجات الزراعية، هي انعكاس شامل للإنتاج الزراعي وسوق المنتجات الزراعية، وتتميز بالخصائص العامة للمعلومات، مثل الموضوعية، وفعالية الوقت، والنشر، والمشاركة، وقابلية المعالجة وغيرها، ولها أيضاً خصائصها الفريدة مثل الإقليمية، والموسمية، والنفاذية والتشتت وغيرها.⁽²⁷⁷⁾ ومن حيث النوع، يمكن تقسيم الطلب على معلومات تداول المنتجات الزراعية إلى الأنواع الخمسة التالية: أولاً: معلومات المنتجات الزراعية التي تشمل اسم المنتج والمواصفات والشكل وخصائص المنتج ونظام الأسعار والتعبئة والخصائص. ثانياً: معلومات قنوات الصناعة وتشمل تكوين الصناعة، وخصائص الأعضاء، وتوزيع المزايا، وتكلفة الدخول، ثالثاً: استقصاء السوق وتحليل معلومات المستهلك عن المنتجات الزراعية والتي يتم الحصول عليها عن طريق سيكولوجية التكوين والشراء، وسيكولوجية الاستهلاك، وسلوك الاستهلاك لمستهلكي المنتجات الزراعية في مختلف المناطق. رابعاً: معلومات استراتيجية سوق المنتجات الزراعية التي تتشكل بعد تقييم وتحليل سلوك المنافسين في الأسواق. خامساً: المعلومات الاستراتيجية التي تتضمن تعديل سياسات وقوانين التنمية الزراعية الوطنية، وتطوير وتغيير المؤسسات الزراعية، والأزمات

276- تشين ونش ينغ: "تسهيل" شبكة التسويق الزراعي" في خونان لبيع المنتجات الزراعية (لوحة الإعلانات الإلكترونية على الإنترنت)". شبكة أخبار الزراعة في الصين، ديسمبر 2011. http://www.farmer.com.cn/news/nyxw/201112/t20111205_683880.htm

277- شو أي قوي: "اقتراحات حول تسريع معلوماتية تداول المنتجات الزراعية". مشاكل الاقتصاد الزراعي، 2002.

الزراعية والتعامل معها وغيرها من التغييرات الرئيسة في الصناعة الزراعية⁽²⁷⁸⁾.

وتشمل أهداف الطلب على معلومات أسواق المنتجات الزراعية، الطلب على معلومات السوق لمشتري المنتجات الزراعية، والحكومة ومنظمات خدمة سوق المنتجات الزراعية. ومنذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، يتمتع المزارعون بالاستقلالية الكاملة في ما يتعلق بماذا ومتى وكيف ينتجون. ولكن عدم تناسق معلومات السوق، أدى إلى صعوبة فهم واستيعاب المزارعين لمتطلبات السوق في الوقت المناسب وبشكل دقيق للحصول على أكبر قدر من الفوائد الاقتصادية. الأمر الذي يفضي إلى انخفاض القدرة التفاوضية ويضعها في موضع غير متكافئ في منافسات السوق. وفقاً للدراسة الاستقصائية المعنية، لا يزال المزارعون في الصين يهيمنون على عملية تسويق المنتجات الزراعية، حيث تصل نسبة هيمنة المزارعين نحو 70.0%، وتمثل المبيعات المباشرة في السوق نحو 18.5%، ونسبة التسويق من خلال الطلبات والوسطاء والجمعيات منخفضة نسبياً. لذلك، يحتاج مزارعو اليوم إلى خدمات معلومات السوق الزراعية بشكل أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى⁽²⁷⁹⁾.

2- تحليل خدمة معلوماتية تداول المنتجات الزراعية

في عصر البيانات الضخمة اليوم، يمكن لتداول المنتجات الزراعية استخدام خدمات المعلوماتية الحديثة لنشر معلومات المنتجات الزراعية من خلال الوسائط الرقمية المختلفة، وإجراء المشتريين والبائعين معاملات مباشرة عبر الإنترنت، وهذا يتيح انتقال تداول المنتجات الزراعية من شكل مادي واحد إلى عصر المعاملات الافتراضية، ويوفر تكاليف المعاملات ويحسن كفاءة التداول⁽²⁸⁰⁾. وفقاً لتحليل البحث التجريبي حول خدمة معلومات تداول المنتجات الزراعية، أولاً: قنوات الاستحواذ على معلومات تداول المنتجات الزراعية. يتم الحصول على أسعار مبيعات المنتجات الزراعية ومعلومات

278- لو هونغ جيانغ: "سلاح المنافسة في السوق: معلومات عن السوق (عن طريق لوحة الإعلانات الإلكترونية على الإنترنت) شبكة اتصالات التسويق الصينية". 2005. <http://www.emkt.com.cn/article/210/21027-2.html>

279- ليو دي هون، تشانغ قوانغ شينغ: "تحليل الوضع الحالي لتكنولوجيا المعلوماتية للخدمات اللوجستية للمنتجات الزراعية الحديثة". أنهوي للعلوم الزراعية، 2009.

280- قوان روي جيه، لونغ ون جون، خان يي جون، تشاي شوي لينغ: "لوجيستيات المنتجات الزراعية الحديثة في الصين: المفاهيم الاستراتيجية وتوصيات السياسة العامة". الاستصلاح الزراعي في الصين، 2007.

طلب السوق التي يهتم بها المزارعون أكثر من خلال قنوات عالية التنظيم مثل الحكومة والمعارض وأسواق الجملة، وعدد قليل من المعلومات يتم الحصول عليها من خلال المشتريين؛ يتم الحصول على معظم معلومات السياسات المتعلقة بتداول المنتجات الزراعية من خلال وسائل الدعاية المختلفة التي تنظمها الحكومة والإذاعة والتلفزيون، كما يتم الحصول على الكثير من خلال مشتري المنتجات الزراعية. ثانيًا: طرق نشر المعلومات المتعلقة بسلع تداول المنتجات الزراعية، والتي تستخدم أدوات نشر المعلومات الحديثة بشكل أساسي مثل الإذاعة (كما في ذلك البث الكبلي) والتلفزيون والمواقع الإلكترونية وغيرها، مع إعلانات الشبكات المنظمة والمعارض التجارية وطرق "المهرجانات" المميزة واسعة الانتشار.

ثالثًا: تكاليف خدمة معلومات تداول المنتجات الزراعية والتي يتحملها المزارعون والحكومة بشكل أساسي. إن الحصول على المعلومات الأساسية الخاصة بالسعر والكمية المطلوبة، والطلب على الأرض وغيرها، واستعداد المشتريين لدفع الرسوم أقوى من رغبة المزارعين، الأمر الذي جعل معظم المزارعين يعتادون على الحصول على معلومات سوق المنتجات الزراعية مجانًا من الوكالات الحكومية، والإذاعة والتلفزيون، وأسواق الجملة والقنوات الأخرى، وهذا أيضًا تسبب في فشل معلومات الرسوم الريفية في توسيع قاعدة المستخدمين⁽²⁸¹⁾. لذلك فإن خدمة معلوماتية تداول المنتجات الزراعية هي جوهر خدمة معلوماتية سوق المنتجات الزراعية، وبناء نظام مثالي لخدمة معلوماتية تداول المنتجات الزراعية هو الشرط الأساسي لتحقيق تحديث تداول المنتجات الزراعية. ولا يمكن للمزارعين تلبية احتياجات السوق الكبير إلا من خلال الدعم الفعال لخدمة معلوماتية تداول المنتجات الزراعية، والحد من عدم اليقين والغموض في سوق المنتجات الزراعية، وتغيير النمط التقليدي لتداول المنتجات الزراعية، وإحداث تغيير جوهري في نمط التنمية الزراعية.

ثانيًا: نموذج خدمة معلوماتية تداول المنتجات الزراعية

في الوقت الحاضر، يتجه نموذج خدمة معلومات تداول المنتجات الزراعية في الصين

281- تشين يو، خه شينغ يو: "بناء نظام خدمات معلومات تداول المنتجات الزراعية في سيتشوان". الاقتصاد الريفي / 2008.

تدريباً نحو التنويع، وتتشابه أنواع مختلفة من منظمات الخدمة عمودياً وأفقيّاً وتتنوّر، وترتبط بشكل مباشر مع كيانات السوق الريفية، وتُشكل شبكة خدمة تداول المنتجات الزراعية المتنوعة والمعقدة⁽²⁸²⁾.

1- نموذج خدمة معلومات تداول المنتجات الزراعية العامة. في الوقت الحاضر، تم

إنشاء منصة المعلومات لهذا النوع من نموذج الخدمة في الصين بشكل أساسي من خلال الاستثمار الحكومي، والإدارة المختصة المناسبة المسؤولة عن الاستضافة والإشراف، وهي منصة النشر الرئيسة والموثوقة لخدمة معلومات تداول المنتجات الزراعية في الصين. أولاً: نموذج خدمة الاتصال بين حركة بيع وشراء المنتجات الزراعية برعاية وزارة التجارة على منصة خدمة المعلومات، يوفر خدمات عامة مجانية تغطي معلومات الإنتاج والتشغيل الزراعي ومعلومات الشراء والبيع في المناطق الريفية. ثانياً: نموذج خدمة معلومات العرض والطلب على المنتجات الزراعية برعاية وزارة الزراعة على منصة خدمة المعلومات، يوفر جميع أنواع معلومات العرض والطلب للمنتجات الزراعية، وتأتي مصادر المعلومات بشكل رئيس من نظام معلومات العرض والطلب على المنتجات الزراعية الذي أنشأته الإدارات الزراعية على جميع المستويات. ثالثاً: نموذج خدمة معلومات سلامة الأغذية الذي ترعاه الإدارة العامة للرقابة على الجودة والتفتيش على منصة خدمات المعلومات، هو عبارة عن رابط المعلومات بين المستهلكين ومؤسسات إنتاج الأغذية وتجهيزها وإدارات مراقبة جودة وسلامة الأغذية وتنفيذ القانون. رابعاً: نموذج خدمة معلومات أسعار سوق الجملة للمنتجات الزراعية برعاية وزارة الزراعة على منصة خدمة المعلومات، يوفر خدمة المعلومات لمناطق إنتاج المنتجات الزراعية الرئيسة وسوق الجملة للمنتجات الزراعية الحضرية⁽²⁸³⁾.

2- نموذج خدمة معلوماتية تداول المنتجات الزراعية التجارية. منصة التجارة

الإلكترونية للمنتجات الزراعية هي خدمات معلومات تداول المنتجات الزراعية ومنصة تطبيق التجارة الإلكترونية، تم استثمارها وتأسيسها بواسطة مشغلي

282- قوي تشو يو: "مفهوم خدمات معلومات السوق الريفية في الصين". دار الزراعة الصينية للنشر، 2008.

283- شي ليون: "البحث عن نموذج خدمة معلومات تداول المنتجات الزراعية في الصين". جامعة جيلين الزراعية، 2011.

خدمات معلومات تداول المنتجات الزراعية. وتوفر خدمات أعمال متنوعة وخدمات مجتمعية للتداول عبر الإنترنت للمنتجات الزراعية، وهي نموذج خدمات الأعمال الذي يتميز بسرعة التطوير وتمثيل مجال خدمة معلومات تداول المنتجات الزراعية في الصين. أولاً: نموذج خدمة المعلومات لمنصة التجارة الإلكترونية الشاملة للمنتجات الزراعية، والذي يزود البائعين بكتالوجات المنتجات الزراعية، والترويج للعلامة التجارية، والطلب والدفع وخدمات المعاملات الأخرى، وتزويد المشتريين بالمعلومات الأساسية وإصدار المعلومات المطلوبة. ثانياً: نموذج خدمة المعلومات لمنصة سوق الجملة للمنتجات الزراعية، والذي يعتمد على منصة خدمة المعلومات الخاصة بسوق الجملة للمنتجات الزراعية، ومن خلال إدخال نظام التسوية الإلكتروني لتوليد معلومات عن أسعار ومبيعات المنتجات الزراعية، ونشرها على الشبكة المحلية لسوق الجملة، ثم نشرها عبر الإنترنت ووسائل الإعلام الأخرى. ثالثاً: نموذج خدمة المعلومات لمنصة التجارة الإلكترونية المهنية للمنتجات الزراعية، وهي على غرار نموذج خدمة المعلومات لمنصة التجارة الإلكترونية الشاملة للمنتجات الزراعية، فهدفه الأساسي هو إنشاء منصة تداول إلكترونية لتوفير خدمة المعاملات وخدمة طرق المعاملات وخدمة السمعة بين المشتريين والبائعين⁽²⁸⁴⁾.

3- نموذج خدمة معلومات التجارة الإلكترونية الذي تقوده الشركات الزراعية الرائدة. يتم الاستثمار وإنشاء منصات معلومات التجارة الإلكترونية من قبل المؤسسات الرائدة، وتوفير خدمات معلومات الإنتاج للمزارعين الذين تربطهم علاقات التعاون والانضمام مع المؤسسات الرائدة، وتقديم خدمات معلومات المنتجات إلى مؤسسات معالجة المنتجات الزراعية التي ترتبط بعلاقات التعاون والانضمام مع المؤسسات الرائدة، والانفتاح المشترك على سوق المنتجات الزراعية من خلال منصة معلومات التجارة الإلكترونية. ويتضمن نموذج خدمة المعلومات: "مزارعو المؤسسات" و"المزارعون الأساسيون للمؤسسات" و"مزارعو المنظمة التعاونية للمؤسسات" وغيرها⁽²⁸⁵⁾.

284- شي ليون: "البحث عن نموذج خدمة معلومات تداول المنتجات الزراعية في الصين". جامعة جيلين الزراعية، 2011.

285- شي ليون: "البحث عن نموذج خدمة معلومات تداول المنتجات الزراعية في الصين". جامعة جيلين الزراعية، 2011.

4- نموذج خدمة معلومات تداول المنتجات الزراعية للمجموعات الريفية الوسيطة غير الربحية. تعتبر المنظمات الاقتصادية التعاونية للمزارعين وجمعيات التجارة الزراعية منظمات صناعية، وفقاً للمعلومات الشاملة القائمة على المهنية والتطبيق العملي، يتم إجراء التحليل الإحصائي واتخاذ القرار، وتزويد المزارعين بالمعلومات الديناميكية الشاملة لسوق المنتجات الزراعية، والتغلب على الغموض وسيكولوجية القطيع للمزارعين خلال جمع المعلومات واعتمادها، بحيث يمكن الربط بشكل فعال بين إنتاج المزارعين المتناثرين ومتطلبات السوق المتغيرة⁽²⁸⁶⁾.

ثالثاً: المشاكل العملية التي تواجه خدمة معلوماتية تداول المنتجات الزراعية

على الرغم من التزايد المطرد في تطبيق تكنولوجيا المعلومات في مجال الزراعة، ودرجة المعلوماتية في تداول المنتجات الزراعية، إلا أن البيئات والظروف المختلفة وآليات السوق التنافسية الكاملة المطلوبة للتداول الفعال للمنتجات الزراعية لم يتم تشكيلها بالكامل، ولم تطبق التجارة الإلكترونية للمنتجات الزراعية بشكل كامل من زاوية المعنى الحقيقي، ولا تزال خصائص تطبيق معلوماتية تداول المنتجات الزراعية "إرسال المعلومات عبر الإنترنت وإجراء المعاملات في وضع عدم الاتصال" واضحة تمامًا.

1- درجة مشاركة المعلومات في المعاملات التجارية ليست عالية. في الوقت الحاضر، لا تتمتع الأطراف المشاركة في المعاملات التجارية للمنتجات الزراعية بدرجة عالية من فهم المعلوماتية، وأفكار التداول الفوري "يد الدفع، ويد التسليم" متجذرة بعمق. ومن ناحية أخرى، أدى انخفاض مستوى المعرفة عمومًا لمتنّجي ومشغلي المنتجات الزراعية، إلى ارتفاع درجة التمييز في المعلومات بشكل عام، كما أدى شكل التداول الإلكتروني الافتراضي ونظام الائتمان الاجتماعي الحالي غير المرضي إلى انخفاض درجة الثقة للتداول الإلكتروني، وأيضًا تقييد درجة مشاركة المعلومات لخدمات تداول المنتجات الزراعية بدرجة معينة.

2- البنية التحتية لخدمات المعلومات متخلفة. يعتمد تداول المنتجات الزراعية

286- شي ليون: "البحث عن نموذج خدمة معلومات تداول المنتجات الزراعية في الصين". جامعة جيلين الزراعية، 2011.

الحديثة في معاملات التجارة الإلكترونية على الشبكة، وحالة البنية التحتية لنقل المعلومات، وسرعة وكمية نقل معلومات الشبكة لها تأثير حيوي على كفاءة خدمة نظام تداول المنتجات الزراعية. في الوقت الحاضر، تتخلف البنية التحتية لشبكة التجارة الإلكترونية للمنتجات الزراعية في معظم الأماكن عن احتياجات التنمية لخدمات معلومات تداول المنتجات الزراعية، وحتى اليوم، العديد من أسواق الجملة للمنتجات الزراعية وأسواق المزارعين لم تنشئ مواقع إلكترونية لنشر المعلومات، ويعد التداول عبر الإنترنت نادرًا في البلاد. على الرغم من أن البعض قد أنشأ مواقع إلكترونية للبوابات، إلا أنها تفتقر إلى نظام الإدارة المتكامل المخصص لتطبيقات سوق الجملة، ولا يزال يستخدم البث التقليدي، ولوحات الإعلانات والأساليب الأخرى لنشر كمية صغيرة من المعلومات عن الأنواع المتنوعة والأسعار. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى أن بعض الأسواق الزراعية لا يمكنها تقديم خدمات المعلومات⁽²⁸⁷⁾.

3- آلية التشغيل الخاصة بجمع المعلومات وترتيبها وإصدارها ليست سليمة. ويتجلى ذلك في عدة جوانب محددة: أولاً: لا يوجد تمييز واضح بين كيفية جمع معلومات السوق، ومن يجمعها، وكيف ينبغي معالجتها، ومن المسؤول عن المعالجة، وكيف ينبغي نشرها، ومن المسؤول عن نشرها وغيرها. ثانياً: هناك القليل من المعلومات عن المنتجات الزراعية الدولية. ثالثاً: لا يوجد الكثير من المتخصصين في تحليل المعلومات المهنية، مما يؤدي إلى تدني جودة معلومات السوق، ونقص التطبيق العملي والموثوقية. على الرغم من أن بعض المناطق المتقدمة قد أنشأت نظاماً تنظيمياً لجمع ومعالجة وتوزيع معلومات السوق، إلا أن آلية التشغيل لا يمكن مقارنتها مع الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان، ناهيك عن المناطق الريفية الفقيرة في المناطق الوسطى والغربية.

4- الافتقار إلى قواعد البيانات العملية الكبيرة وغير قادرة البناء والتقاسم المشترك. يعتمد استخدام المعلومات على قاعدة بيانات. في الوقت الحاضر، أنشأت بعض

287- لي جين، تشن شيانغ يانغ: "دراسة حول المشكلات والإجراءات المضادة لمعلوماتية تداول المنتجات الزراعية في مدينة بكين". جامعة قوانغدونغ للعلوم الزراعية، 2009.

المناطق قاعدة بيانات حول تداول المنتجات الزراعية، ولكن في الواقع يمكن تشغيلها دون فوائد إنتاج كثيرة، ولأن العديد من قواعد البيانات تنطوي على مشاكل مصالح وحدة الإنتاج وسرية البيانات، فلا يمكن تحقيق تبادل المعلومات مع المستخدمين العاديين، الأمر الذي تسبب في إهدار المعلومات بشكل مصطنع.

5- **الافتقار إلى المهنية والتطبيق العملي.** هناك ظاهرة النجاح السريع والاستفادة الفورية من إنشاء موقع التجارة الإلكترونية للمنتجات الزراعية، ونتيجة لذلك هذه المواقع لها نفس الشكل والمحتوى، دون تشكل خصائصها الخاصة، وتفتقر إلى المهنية والتطبيق العملي. أولاً: مستوى إنشاء معظم المواقع الإلكترونية منخفض وغامض، ويركز المحتوى في الغالب على نشر معلومات الزراعة المحلية وخدمات القيادة، ويمتلك القليل من المعلومات عن تداول المنتجات الزراعية. ثانياً: خلال نشر معلومات عن السعر العام للسلع في سوق المنتجات الزراعية ومعلومات العرض والطلب، هناك نقص في تقييم الطلب في السوق والتنبؤ به، وتغيب دور الخبراء في تحليل معلومات السوق بشكل خطير.

6- **بطء تحديث تكنولوجيا معلومات تداول المنتجات الزراعية.** بدأت تكنولوجيا معلوماتية تداول المنتجات الزراعية في الصين في وقت متأخر، ومعدل تعميم تكنولوجيا المعلومات منخفض جداً، مثل تقنية أنظمة نقاط البيع، وتقنية نظام التموضع العالمي، وتقنية تبادل البيانات الإلكترونية، وتقنية تحديد الهوية بموجات الراديو، وتقنية الرمز الشريطي وغيرها من تكنولوجيا معلومات التداول المتقدمة، ومعدل استخدام تداول المنتجات الزراعية في الصين ليس مرتفعاً، وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك سلسلة من المشكلات التي يتعين حلها في تداول المنتجات الزراعية، مثل دعم السياسات التكنولوجية، ومعايير استخدام التكنولوجيا، وتطوير البرمجيات، وأمن الإنترنت وغيرها.

رابعاً: ابتكار نموذج خدمة معلوماتية تداول المنتجات الزراعية

يكمن ابتكار نموذج خدمة معلوماتية تداول المنتجات الزراعية في توسيع سوق مبيعات المنتجات الزراعية من عدة جوانب، وتضييق حلقات تداول المنتجات الزراعية

بشكل كبير. وبمجرد أن تتمكن المنتجات الزراعية ركوب قطار المعلومات الإلكترونية السريع، يمكن معالجة مشاكل "صعوبة الشراء" و"صعوبة البيع" للمنتجات الزراعية بسهولة، كما يتحقق الإصلاح التاريخي لنظام خدمة التداول الحديث للمنتجات الزراعية.

1- فكرة ابتكار نموذج خدمة معلوماتية تداول المنتجات الزراعية. يعد إنشاء

نموذج خدمة معلوماتية تداول المنتجات الزراعية جزءاً مهماً لتعزيز التحول والارتقاء بالزراعة التقليدية. أولاً: تحسين نظام ضمان السياسات والتدابير لضمان دور الحكومة الرائد في تقديم الخدمات. ثانياً: تحسين النظام الداعم لخدمة معلومات تداول المنتجات الزراعية، وتحقيق دور وظيفة توجيه المعلومات ووظيفة تنظيم السوق لخدمة معلومات تداول المنتجات الزراعية. ثالثاً: اتخاذ مركز الخدمات اللوجيستية التجارية باعتباره الرابط الأساسي لتسريع تداول المنتجات الزراعية، وإدخال تكنولوجيا المعلومات الحديثة لإدارة وتعزيز التطور السريع للوجيستيات الطرف الثالث للمنتجات الزراعية. رابعاً: تعزيز بناء فريق خدمة معلومات تداول المنتجات الزراعية، وصياغة تدريب المواهب على جمع المعلومات وتحديدتها ومعالجتها وتطبيقها وردود الفعل والتنبؤ بتداول المنتجات الزراعية، وتحسين المستوى العام لخدمة معلومات تداول المنتجات الزراعية⁽²⁸⁸⁾. في عصر البيانات الضخمة، لا يمكن أن يعتمد تداول المنتجات الزراعية إلا على خدمات المعلومات من أجل الحصول على دعم أنواع جديدة من الخدمات الاجتماعية، وإنشاء نظام حديث لتداول المنتجات الزراعية لتلبية متطلبات العصر.

2- بناء نموذج خدمة معلومات متنوع لتداول المنتجات الزراعية. مع التطور السريع

لتكنولوجيا الحاسوب الحديثة وتكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أصبح النظام الفردي هو اتجاه التطوير لمحركات البحث المختلفة، كما أن Wei-bo وWeChat وغيرها من تقنيات الشبكات الجديدة أدت إلى ابتكارات متواصلة لمنصة خدمة المعلومات، وتدمير منصة خدمة المعلومات التقليدية ونموذج

288- ليو شياو قوي، فانغ يي، تيان جيانغ، تشيا روي تشينغ: "بحث حول طرق خدمات معلومات تداول المنتجات الزراعية في مقاطعة جيلين". مجلة أنهوي للعلوم الزراعية، 2011.

خدمتها بشكل كبير. في الوقت نفسه، يؤدي إصلاح طرق الإنتاج الزراعي إلى تنوع هيكل المنتج والبنية المتنوعة للمنتجات الزراعية، وتنوع هيكل مجموعة المستهلكين وهيكل الطلب على المنتجات الزراعية، إلى طرح متطلبات موضوعية متنوعة لنموذج خدمة معلومات تداول المنتجات الزراعية. وفقاً للأدبيات الحالية، من الصعب العثور على حالات خدمة معلومات تداول المنتجات الزراعية الفردية في الصين، والتي تظل في الأساس في مجالات خدمات التداول التقليدي للخدمات الهاتفية، والاستشارات وجهاً لوجه، ومجالات خدمات المعلومات المنخفضة مثل البريد الإلكتروني ورسائل الموقع الإلكتروني، والتي لم تعد قادرة على تلبية الاحتياجات الفعلية لتداول المنتجات الزراعية. لذلك، يتطلب بناء نموذج خدمة المعلومات المتنوعة لتداول المنتجات الزراعية تحقيق طفرات في تلبية الاحتياجات المختلفة لكيانات أسواق المنتجات الزراعية، وتوفير نموذج خدمة المعلومات الفردي المناسب لكل كيان وفقاً لتغيرات في هيكل المنتج والبنية المتنوعة للمنتجات الزراعية، والتغيرات في هيكل مجموعات مستهلكي المنتجات الزراعية وهيكل الطلب؛ تُعد تلبية الاحتياجات المتنوعة لكيانات سوق المنتجات الزراعية المفتاح الرئيس لتحسين تخصيص عناصر الموارد لإنشاء التجارة الإلكترونية، والمعاملات الإلكترونية، وتوزيع الخدمات اللوجيستية، والتسوية الشاملة، والكشف والتتبع ومنصات شبكة خدمات المعلومات الأخرى متعددة الوظائف، وتوفير نموذج خدمة معلومات مركب ومتعدد المستويات والوكلاء؛ والتركيز على تلبية الطلب التنافسي لوكلاء سوق المنتجات الزراعية، وابتكار نماذج الإدارة وآليات الخدمات لإجراء تحليل توازن الإنتاج والتسويق وتتبع التوقعات للمناطق المختلفة والأصناف المتنوعة، بالإضافة إلى التحليل والتنبؤ بالعرض والطلب على المنتجات الزراعية، توقعات المخرجات، توقعات الأسعار، وتوفير نموذج خدمة المعلومات المتكاملة لجمع النظام والتحليل المهني.

3- **تعزيز بناء خدمات المعلوماتية في سوق الجملة للمنتجات الزراعية.** ازدهر سوق الجملة للمنتجات الزراعية في الصين مع التقدم السريع للإصلاحات الموجهة نحو السوق الزراعية، ويحتل مكانة محورية وأساسية في نظام تداول المنتجات الزراعية، ويقع في مركز توزيع تدفق أعمال المنتجات الزراعية،

والخدمات اللوجيستية وتدفق المعلومات، يتولى وظائف تجارة المنتجات الزراعية وتوزيعها، ووظائف تشكيل الأسعار واكتشافها، ووظائف التسوية، ووظائف تشتت المخاطر ووظائف الخدمات المتكاملة⁽²⁸⁹⁾، ويلعب دور الرابط المهم بين الإنتاج الصغير لمئات الملايين من المزارعين والسوق الكبير لاستهلاك مليار شخص. وفي السنوات العشر الماضية، بدأت الدولة في إنشاء البناء المعياري لسوق الجملة للمنتجات الزراعية مع التركيز على التكنولوجيا المعلوماتية، وأنشأت الغالبية العظمى من أسواق الجملة الكبيرة أنظمة خدمات معلوماتية تقوم على "مركز المعلومات، ومركز التفتيش ومركز التسوية"، والتي تضمن بشكل فعال سلامة وجودة واستقرار أسعار المنتجات الزراعية⁽²⁹⁰⁾. ومع ذلك، لا يزال معظم سوق الجملة للمنتجات الزراعية في الصين يعتمد أسلوب التجارة التقليدي، وبناء خدمة المعلومات في مستوى التشغيل الأساسي النموذجي، وغير قادر على تحقيق الإشراف الشامل للعملية برمتها لجميع الروابط من الأراضي الزراعية إلى المائدة، ومن الخدمات اللوجيستية إلى التدفق التجاري، ومن القيمة الاقتصادية إلى سلامة الأغذية، مما جعل ظاهرة الارتفاع والانخفاض الحاد في أسعار المنتجات الزراعية وحوادث جودة وسلامة الأغذية من القضايا الساخنة في المجتمع الصيني في السنوات الأخيرة.

من الواضح أن الإسراع في إنشاء خدمات المعلوماتية في سوق الجملة للمنتجات الزراعية، وتحقيق إمكانية تتبع سلامة المنتجات الزراعية الغذائية وإصدار أسعار المنتجات الزراعية في جميع الاتجاهات أصبحت مهام ملحة. وفقًا لاتجاه التنمية المستقبلي لسوق الجملة للمنتجات الزراعية في الصين، وفي ضوء الهدف الوطني المتمثل في تطوير الابتكارات في تداول المنتجات الزراعية الطازجة، يجب تعزيز بناء البنية التحتية لجمع المعلومات وتوزيعها، وإدارة المعلومات، والتسوية الإلكترونية، والمراقبة الإلكترونية، وتتبع الجودة، وتبادل البيانات وخدمات التجارة الإلكترونية وتوزيع اللوجيستيات، وغيرها من وظائف الخدمات في نظام خدمة المعلومات، ودفع تكامل وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والبطاقة الواحدة وإنترنت الأشياء والتكنولوجيا

289- إدارة معلومات السوق والمعلومات الاقتصادية، وزارة الزراعة: "تقرير تطوير سوق الجملة الزراعي في الصين". نشرته الجامعة الزراعية الصينية، 2010.

290- تشونغ قوانغ بينغ: "تعزيز مستوى معلوماتية سوق الجملة للمنتجات الزراعية". مجلة الاقتصاد اليومية، 14 يناير 2010.

الإلكترونية وغيرها من التقنيات المتقدمة في إصلاح الأسواق التقليدية، وتحقيق أقصى قدر من شبكية خدمة سوق المنتجات الزراعية، ونقل وتقاسم المعلومات بشكل شامل وفوري من خلال التجارة الإلكترونية ومعاملات الشبكات وغيرها من أساليب التداول الحديثة، وتسريع الإدماج مع أسواق أنظمة التداول الحديث للمنتجات الزراعية الدولية، وتحسين الطاقة الإشعاعية لسوق الجملة للمنتجات الزراعية بشكل شامل، وتعزيز الوظيفة الشاملة لنظام التداول الحديث للمنتجات الزراعية⁽²⁹¹⁾.

4- ابتكار قناة خدمة معلوماتية تداول المنتجات الزراعية. تشير قناة خدمة

معلوماتية تداول المنتجات الزراعية إلى إضفاء الطابع المعلوماتي على قناة الاتصال بين إنتاج وتداول المنتجات الزراعية، وهي نهج خدمة المعلوماتية من الإنتاج إلى الاستهلاك. وتعد معلوماتية خدمة تداول المنتجات الزراعية جزءاً مهماً من معلوماتية صناعة الخدمات اللوجستية بأكملها، وتتركز بشكل أساسي على خدمة المعلومات لتداول المنتجات الزراعية، وتسريع تداول المنتجات الزراعية ومعلوماتها في المجتمع بأسره، وتحقيق القيمة السلبية للمنتجات الزراعية. بالمقارنة مع تداول السلع الأخرى، يخضع تداول المنتجات الزراعية لقيود مزدوجة من الطبيعة والزراعة التقليدية، وتتخلف بشدة عن سرعة التحديث في صناعة الخدمات اللوجيستية للمنتجات الصناعية، وتقع في المستوى المنخفض⁽²⁹²⁾. على وجه التحديد، يؤثر عدم التوازن في امتلاك الموارد على كفاءة قنوات التداول، ويجعل تكلفة تداول المنتجات الزراعية عالية جداً؛ يؤدي تخلف البنية التحتية لوسائل النقل والاتصالات والتكنولوجيا الريفية إلى صعوبة الربط بين سلسلة صناعة التداول ومعلومات السوق؛ وهناك عدد كبير للغاية من الكيانات الوسيطة، ورابط تداول الإنتاج والتسويق وتكلفة المعاملة ووقت المعاملة طويلة جداً، مما يستعصي على وظائف تداول المنتجات الزراعية العمل بشكل فعال؛ الطبيعة الإقليمية والموسمية واللامركزية للمنتجات الزراعية، وانخفاض درجة تنظيم قنوات الدوران يقيدان بشكل كبير نصف قطر تداول

291- المراجع: "طرق تعزيز سوق الجملة للمنتجات الزراعية - مناقشة الكتاب الأبيض للحلول البنيوية الشاملة لبناء المعلوماتية" من قبل قسم التسويق بقسم دمج أنظمة البرمجيات بمجموعة تشانغ جيانغ للحاسوب (مسودة 2010).

292- دو جيوان: "بحث حول ابتكار قنوات تداول المنتجات الزراعية من منظور إنترنت الأشياء". مجلة دليل الاقتصاد والتجارة في الصين، 2012.

المنتجات الزراعية، ويؤدي ارتفاع تكاليف التداول بشكل كبير إلى ظاهرة أن المعروض من سوق منطقة الإنتاج يتجاوز الطلب، والمعروض في سوق المبيعات يفوق العرض من وقت لآخر⁽²⁹³⁾. تعد كيفية ابتكار قنوات تداول المنتجات الزراعية لتحسين كفاءة تداول المنتجات الزراعية مشكلة مهمة يجب حلها على وجه السرعة.

مع التعزيز السريع للمعلوماتية الريفية، أصبحت خدمة المعلوماتية حلقة وصل مهمة لتعزيز تحديث تداول المنتجات الزراعية، وسيخترق الشكل المبتكر لعملية الأغذية الطازجة، قنوات تداول المنتجات الزراعية الحالية في الصين بشكل فعال، وتصبح المتاجر عبر الإنترنت التي تحل محل أسواق التجارة الزراعية التقليدية تدريجياً، قناة جديدة لتداول وإدارة المنتجات الزراعية الطازجة. ومن خلال منصة المعلومات، يمكن ابتكار "الالتحام الزراعي الفائق" للمنتجات الزراعية، و"التحام الدفقات الزراعية" لسوق الجملة، و"التحام المدارس الزراعية" مع المدارس، و"الالتحام الاجتماعي الزراعي" مع المجتمعات الحضرية وغيرها من قنوات تداول المنتجات الزراعية الجديدة، وتعزيز إدارة معلوماتية سلسلة التوريد، وتقليل روابط التداول، وتشكيل نظام خدمة تداول معلومات المنتجات الزراعية لتكامل الإنتاج والتسويق الحديث للمنتجات الزراعية⁽²⁹⁴⁾. باختصار، يمكن أن يؤدي ابتكار قناة خدمة المعلوماتية لتداول المنتجات الزراعية إلى تحويل المعلوماتية في القنوات الحالية، وأيضاً استكشاف قناة تداول المنتجات الزراعية الجديدة وأساليب خدمة المعلومات الخاصة بها؛ ويمكنها توفير قناة خدمة معلوماتية الخدمات العامة من قبل الحكومة، وأيضاً لعب دور آليات السوق في ظل توجيه سياسات الحكومة، وتوفير قنوات خدمات المعلومات التجارية.

293- ليو يو: "بحث حول ابتكار قنوات تداول المنتجات الزراعية في الصين في ظل خلفية التنسيق الحضري والريفي". اقتصاد الأعمال، 2010.

294- هوانغ جي: "مناقشة ابتكار نماذج قنوات تداول المنتجات الزراعية". العصر التجاري، 2013.

الباب الخامس

الابتكار المؤسسي للتحول الزراعي "ذي التوجهين"

يرى علم الاقتصاد المؤسسي أن المؤسسات تلعب دوراً مهماً في تطوير الزراعة. فمن ناحية، يشجع النظام، باعتباره متغيراً داخلياً، على تنمية الاقتصاد الزراعي جنباً إلى جنب مع العناصر الأخرى؛ ومن ناحية أخرى، يلعب النظام، كمتغير خارجي، دوراً في ضمان أو تشجيع أو منع أو تحفيز إدخال العناصر الأخرى. ومن منظور عملية التنمية الكاملة للزراعة، يتم دعم طرق التطوير المناسبة لكل مرحلة من مراحل التنمية الزراعية من خلال النظام المؤسسي المناسب، ولا يمكن فصل كل تحول في أساليب التنمية الزراعية عن ابتكار النظام الزراعي، فهو لا يوفر الحوافز الضرورية وآليات ضبط النفس لكيانات الإنتاج الزراعي فحسب، ولكن يوفر أيضاً البيئة المؤسسية المناسبة للتنمية الزراعية.

الفصل الأول

التحول في وظائف الإدارات الحكومية وأساليب التنمية الزراعية

تتمتع الصين بتاريخ طويل من التنمية الزراعية التقليدية يمتد لأكثر من ألفي عام، كما يجري استكشاف وتعزيز نموذج التنمية للزراعة الحديثة. وفقًا للوضع الحالي للتنمية الزراعية، فإن مستوى التنمية غير متكافئ، وبالإضافة إلى بدء دخول مرحلة تطوير الزراعة الحديثة إلى العديد من المناطق، وهناك بعض المناطق لا تزال في مرحلة الزراعة التقليدية، وبعضها يمتلك عناصر الزراعة البدائية. وبعد مرور أكثر من نصف قرن على تأسيس الصين الجديدة، خضع التصميم المؤسسي للتنمية الزراعية للعديد من التعديلات والإصلاحات، وشهد تغييرات مؤسسية كبيرة وهي على التوالي، إصلاح الأراضي، والحركة التعاونية الزراعية، والإصلاح الريفي وإدارة التصنيع الزراعي من خلال اتخاذ نظام المسؤولية التعاقدية الأسرية كمحتوى أساسي. على وجه الخصوص، يمكن اعتبار التغييرات المؤسسية الريفية في الثلاثين عامًا الماضية نتيجة مبارزة بين الحكومة والسوق في تخصيص الموارد، جوهرها هو تحويل وظائف الحكومة.

أولاً: تطور الوظائف الحكومية خلال مراحل التنمية الزراعية

بعد اكتمال التحول الاشتراكي في الصين في عام 1953، أصبح نظام الكوميونات الشعبية الشكل الأساسي لسلطة القاعدة الشعبية لفترة طويلة. تبنت الكومونة الشعبية نموذج تدخل شامل في الإدارة الزراعية، أي إن السلطة الشعبية تنفذ إدارة شاملة

عملية الإنتاج الزراعي برمتها، والتي تتجسد في نظام "نقاط العمل"، حيث يتم تحويل كل نشاط للعاملين في الإنتاج الزراعي إلى نقاط العمل الكمية، ويتم حساب عبء العمل لكل شخص وفقاً لنقاط العمل. ظاهرياً، يبدو أن هذه الطريقة لتوزيع العمل وفقاً للنقاط أكثر صرامة وعملية، ولكن في منظور عملية التشغيل الفعلية، أدى الافتقار إلى قابلية التشغيل في تنفيذ المعايير إلى ظهور اتجاه المساواة الجاد في التوزيع، وانخفض حماس المزارعين للعمل بشكل كبير، ولم يتحسن الإنتاج الزراعي لفترة طويلة. لذلك، منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، أجرت الحكومة الصينية تعديلات واسعة النطاق في مجال الإنتاج الزراعي، مثلما أطلقت نظام المسؤولية التعاقدية الأسرية في المناطق الريفية. ومنذ تطبيق نظام المسؤولية التعاقدية في المناطق الريفية، شهدت وظائف الإدارة الزراعية الحكومية تغييرات كبيرة. انتقلت الحكومة من إدارة الزراعة بجميع جوانبها في ظل نظام الكوميونات الشعبية إلى نظام إدارة من مستويين يجمع بين الإدارة الموحدة واللامركزية، والذي حرر وطور بشكل كبير القوى الإنتاجية الريفية. ومن أجل التكيف مع هذا التغيير، قامت السلطة الشعبية بتحويل نظام الكوميونات الشعبية إلى نظام البلدات، والذي لبي احتياجات تنمية الإنتاج الزراعي في المرحلة المبكرة من الإصلاح والانفتاح، وقدم الزخم المؤسسي للتطور الكبير للزراعة في الثمانينيات، وأصبح سبباً مهماً للتحرر الكبير للإنتاجية الزراعية. ومع ذلك، مع دخول التنمية الزراعية مرحلة جديدة، لا تلبي وظيفة الإدارة الزراعية للحكومة تدريجياً احتياجات التنمية الاقتصادية الزراعية، ولا يمكنها تقديم دعم فعال لمزيد من تحرير الإنتاجية من زاوية النظام، وتتأخر وظيفة الإدارة الزراعية الحكومية تدريجياً عن وتيرة إصلاح الإنتاج الزراعي وتنميته. لم تدرك الحكومة حتى أوائل التسعينيات أن هناك حاجة ملحة لإصلاح وظيفة الإدارة الزراعية للسلطة الشعبية، والحد من التدخلات الإدارية الدقيقة والجزئية، وتعزيز التوجيه الكلي للإنتاج الزراعي من احتياجات الإدارة الزراعية الحديثة، ولهذا السبب، في مؤتمر العمل الريفي المركزي الذي عقد في أكتوبر 1993، لخص رئيس الوزراء آنذاك "لي بينغ" وظيفة الإدارة الزراعية الحكومية في أربع كلمات هي: "التوجيه والدعم والحماية والتنظيم"، أي توجيه الزراعة والتنمية الريفية إلى مسار اقتصاد السوق بشكل سلس؛ دعم الزراعة والمناطق الريفية لتحسين بيئة السياسات الخارجية؛ حماية الزراعة وتعزيز التنمية المستدامة والمستقرة للزراعة؛ تقوية وتحسين

الضوابط الكلية لضمان التشغيل السليم للزراعة واقتصاد السوق الريفي⁽²⁹⁵⁾. من وجهة نظر صانعي السياسات، فإن هذا النوع من طرق الإدارة الموجه نحو الرقابة، يوفر مساحة أكبر ويطلق حيوية كبيرة للتنمية الزراعية من خلال تخفيف الرقابة على سلوك الإنتاج الزراعي المحدد. ومع ذلك، في عملية الممارسة، ولأسباب مختلفة، لم يحدث التحول المستهدف لوظيفة الإدارة الزراعية للحكومة، ولكن ظهرت العديد من العقبات خلال عملية التحول. أولاً: ظهرت الإدارة الزراعية بشكل غامض ومحدد، وفشلت في إفساح المجال كاملاً أمام الدور الإرشادي لآلية السوق في الإنتاج الزراعي. ثانياً: أدى عدم كفاية الاستثمار في إنشاء البنية التحتية الزراعية إلى ضعف القدرة على مقاومة الكوارث الطبيعية. ثالثاً: حماية وتنظيم التنمية الزراعية محدودان، وأسعار المنتجات الزراعية منخفضة، وتتوسع فجوة المقص بين المنتجات الصناعية والزراعية⁽²⁹⁶⁾. لذلك يشمل نظام الإدارة الريفية الحالي أربع نقاط قصور على الأقل: أولاً: هناك انفصال بين نظام الإدارة والإعدادات المؤسسية في روابط الإنتاج الزراعي، وروابط المعالجة، وروابط التداول وروابط إدارة التجارة الخارجية، فضلاً عن الحصار الإقليمي، وتجزئة الصناعة واحتكار القطاعات وغيرها من المشاكل التي تؤثر بشكل خطير على فعالية التنظيم والإدارة للتنمية الزراعية وأسواق المنتجات الزراعية. ثانياً: السياسات الزراعية، والأنظمة القانونية والتنظيمية التي تتركز على تحسين مخرجات المنتج الزراعي، وتتجاهل جودة وهيكل المنتجات الزراعية، مع التركيز على إعانات روابط تداول المنتجات الزراعية ومصالح المستهلكين، وتتجاهل حماية مصالح المنتجين، الأمر الذي يضع الزراعة في وضع غير موات في منافسة السوق. ثالثاً: يعاني نظام تداول المنتجات الزراعية من مشاكل التقسيم الإداري، والعملية الاحتكارية، والتشغيل غير المنتظم للسوق، والسلوك التجاري غير القياسي ووسائل التسويق المتخلفة وغيرها، من بينها، نظام السوق ونظام معايير الجودة ونظام معلومات السوق للمنتجات الزراعية غير كامل بشكل خاص، مما يؤدي إلى ضعف تداول المنتجات الزراعية، وصعوبة شراء وبيع المنتجات الزراعية، وسوء تنظيم التداول، وارتفاع تكلفة المعاملات⁽²⁹⁷⁾. رابعاً:

295- مكتب أبحاث تاريخ الحزب التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني: السجلات التاريخية للحزب الشيوعي الصيني في العصر الجديد (1978-2008)، بكين: دار تاريخ الحزب الشيوعي الصيني للنشر، 2010.
296- شين تشي لين: "تحليل حول تحويل وظائف الإدارة الزراعية الحكومية". الزراعة الحديثة في تشيانغ. 2004.

297- تشينغ قوي تشيانغ: "استراتيجية التنمية وتعديل السياسات". مجلة الاقتصاد الصيني اليومية، 2002.

يعاني نظام الخدمات الزراعية من منظمات وسيطة ضعيفة التنمية، وضعف قدرات الخدمة العامة، ولا سيما ترويج التكنولوجيا الزراعية، والوقاية من الأوبئة الحيوانية والنباتية، وتأخر مراقبة جودة المنتجات الزراعية وغيرها من المشاكل، وهي سبب مهم في انخفاض درجة تنظيم المزارعين، وحجم وكفاءة الزراعة. باختصار، يواجه تحول وظائف الإدارة الزراعية الحكومية سلسلة من القيود في الآليات المؤسسية.

في نظام الإدارة الزراعية الحالي، يتم تقييد تطوير الإنتاج الزراعي بشكل خطير. وخاصة عندما يتضاءل التأثير الهامشي للسياسات الزراعية المواتية مثل إلغاء الضرائب الزراعية والدعم المباشر للحبوب، وتواجه التنمية الاقتصادية الريفية مشكلة صعوبة الوصول إلى مستوى تنموي جديد. في الوقت الحاضر، تواجه التنمية الزراعية سلسلة من المشاكل التي يحتاج الإنتاج الزراعي التقليدي إلى مواجهتها، علاوة على ضغوط إنتاج الغذاء الناجم عن المنافسة في الأسواق الدولية وغيرها من المشاكل الجديدة. وبعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لم يعد سوق المنتجات الزراعية في الصين سوقاً محلياً بسيطاً، بل يتعين عليه مواجهة الضغط التنافسي للسوقين الدولي والمحلي، فزراعة المزرعة الكبيرة التي تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية تتجاوز بكثير الدول النامية من حيث حجم وكفاءة الإنتاج.

وفي الوقت نفسه، ومن أجل ضمان إنتاج الحبوب وضمان الطلب على الحبوب لـ 1.3 مليار شخص، فإن الاستخدام المفرط للأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية وغيرها من مواد الإنتاج الزراعي يضعف بشكل كبير قدرة التنمية المستدامة للإنتاج الزراعي، وتصبح مصدر تلوث زراعة المحاصيل وتربية الأحياء المائية، والذي بدوره يشكل تهديدات خطيرة بشكل متزايد على جودة وسلامة المنتجات الزراعية. "إساءة استخدام المبيدات الزراعية والعقاقير البيطرية يؤدي إلى مشاكل خطيرة لمخلفات المبيدات الزراعية الغذائية والعقاقير البيطرية، وقد حظرت الدولة بشكل واضح إنتاج واستخدام الميثاميدوفوس، والفلوروفوس، وفلورو أسيتاميد، وغيرها من المبيدات الزراعية السامة التي غالباً ما ينجم عنها التسمم الغذائي" (298). وهذا الاستخدام المفرط لا يتوافق مع متطلبات التنمية التي تتسم بالموارد الوفيرة وصداقة البيئة، ولا يمكنه تلبية احتياجات

298- بينغ شو رن: "الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتحويل وظائف الإدارة الزراعية الحكومية". مجلة معهد مقاطعة شانغونغ لكوادر الإدارة الزراعية، 2002.

المنافسة في الأسواق الدولية والتنمية المستدامة للإنتاج الزراعي. لذلك، يجب أن تتبنى الإدارة الزراعية الحكومية أفكاراً وأساليب جديدة تقوم على التكثيف الفعال للموارد وحماية البيئة.

ثانياً: تعجيل التحول في وظائف الإدارة الزراعية الحكومية

إن مفتاح تسريع التحول في التنمية الزراعية وكسر القيود المؤسسية هو إفساح المجال كاملاً للدور الحاسم لآلية السوق في تخصيص الموارد الزراعية. لذلك فإن التوجه الأساسي للتحول في الوظائف الحكومية يجب أن يتركز على تسريع تحول الوظائف الحكومية من إدارة الزراعة إلى خدمة الزراعة، ومن هدف التحكم الوحيد المتمثل في ضمان توريد المنتجات الزراعية إلى هدف التحكم المتعدد المتمثل في تحسين معدل إنتاج الأراضي، وكفاءة إنتاج العمالة وكفاءة استخدام الموارد، وتعزيز قدرة الإنتاج الزراعي الشامل، وحماية البيئة الإيكولوجية، وتعزيز دخل المزارعين، ودفع التنمية الاقتصادية المستدامة وغيرها، من أجل التنفيذ الفعال لمسؤوليات التنظيم الاقتصادي، والإشراف على السوق، والإدارة الاجتماعية والخدمات العامة، وخلق بيئة جيدة للتحول إلى زراعة "ذات توجهين".

1- تعزيز التحول الحديث لأساليب الإدارة الزراعية. في الأساليب التي تدير بها الحكومة الزراعة، من الضروري التحول من التدخل المباشر إلى السيطرة الكلية. على الرغم من أن الإدارة المباشرة للإنتاج الزراعي من قبل الحكومة يمكن أن ترفع من الدعم الإداري للزراعة وتعبئة الموارد الإدارية لمساعدة الإنتاج الزراعي، وتحسين كفاءة وحجم الإنتاج الزراعي بدرجة معينة، إلا أنها تعتبر الفكرة المتأصلة في التنمية الزراعية في ظل الاقتصاد المخطط. ومن الناحية العملية، بسبب عدم تناسق المعلومات والاختلافات في مستوى المسؤولين الحكوميين في استيعاب قوانين التنمية الاقتصادية، غالباً ما يكون هناك غموض كبير في توجيه الإنتاج الزراعي، وفي مختلف مشاريع التنمية الزراعية الجديدة، يتم استخدام الوسائل الإدارية لإجبار المزارعين على الشروع في مشاريع معينة يؤدي حتماً إلى خسائر اقتصادية كبيرة ويثبط حماس المزارعين للإنتاج. لذلك يجب تغيير

هذا الأسلوب الذي يعتمد على الوسائل الإدارية لتطوير الإنتاج الزراعي، وتغيير التحكم الجزئي إلى التحكم الكلي، والحد من تدخلات الوسائل الإدارية، وتقليل استخدام سلوك الخطط الإلزامية للتدخل في التنمية الزراعية، واعتماد الطرق المالية والضريبية والقروض وغيرها من وسائل الاقتصاد الكلي لتعزيز توجيه الإنتاج الزراعي، يتم استخدام كمية صغيرة من الموارد لتوجيه ودفع موارد المخزون في أيدي المزارعين، وتعزيز الاستخدام الأمثل للموارد، وإنشاء نموذج استخدام مكثف للموارد الحكومية، وتحقيق التحول الشامل من الإدارة إلى الخدمة. ويجب مراعاة تأثير الموارد على البيئة أثناء تحسين استخدام الموارد، وإنشاء آلية تفاعل حميدة بين استخدام الموارد وحماية البيئة، وتحقيق التنسيق الوثيق بين الاثنين.

2- الإسراع في إنشاء وتوسيع المنظمات الزراعية الاجتماعية. في ظل ظروف التطور الكامل لاقتصاد السوق، وفي مواجهة التغيرات المستمرة للأسواق، لا شك أن حاجة الحكومة إلى ضبط سلوك السوق والتنبؤ به مسألة هامة، كما تفتقر الحكومة إلى الموارد والوسائل الكافية لإدارة ومراقبة الإنتاج الزراعي وسلوك التداول. إذا كان المزارعون يواجهون نظام السوق في شكل منظمة عائلية واحدة، وعلى الرغم من عدد الأشخاص، ولكن عندما يتشكل تحالف الأسعار ويتلاعب بأسعار السوق، يتم فصل المزارعين المشتتين بعضهم عن بعض في حالة غير محكمة التنظيم مقارنة بالتنظيم العالي لكيانات السوق الأخرى، بما في ذلك المواد الزراعية ومعالجة المنتجات الزراعية وتسويقها. في الواقع، المجتمع الصناعي والتجاري الحديث بأكمله مثل الآلة، ينخرط الفلاحون المشتتون في منافسة جادة وغير متكافئة مع المجتمع الصناعي التجاري الحديث بأسره، والنتيجة ليست صعبة التخيل⁽²⁹⁹⁾. في ظل حالة فشل السوق والقوى الضعيفة التي تتطلب مساعدات خارجية، يمكن لأنواع مختلفة من المنظمات الصناعية ومنظمات الخدمات أن تحل بشكل فعال مشاكل المزارعين المختلفة خلال مواجهة المنافسة الشرسة في السوق، ويمكن تنظيم المزارعين بشكل فعال من خلال الصناعات والمناطق

299- تشن ون شينغ: "الفرص والتحديات التي يواجهها الأمن الغذائي الصيني في ظل أزمة الغذاء العالمية". المخطوطات الداخلية للعلوم الاجتماعية الصينية، 2008.

وطرق أخرى لتعزيز قوتهم في اللعبة مع خصوم السوق. في الوقت نفسه، يمكن لمنظمات الخدمات المهنية ومنظمات التعاون الزراعي أن تلعب أيضًا دورًا مهمًا في التدريب على المهارات الزراعية وتدريب المزارعين على الوعي التنافسي، والتي يمكن أن تساعد المزارعين على تحقيق الدقة والاحترافية في تقسيم العمل، وتحقيق التقسيم الفعال للعمل بين المنتجين الزراعيين والمديرين والسماسة، وتعزيز تحسين الإنتاج الزراعي ونظام الإدارة. لذلك يجب على الحكومة تشجيع تنمية وابتكار أشكال التعاون الريفي، وتفويض أكبر قدر ممكن من الأعمال للمنظمات الوسيطة، وتلعب الحكومة فقط دور المراقبة، مما يسمح للسوق لعب دور حاسم في تخصيص الموارد للإنتاج الزراعي، وتقليل التكاليف الإدارية الكبيرة، بينما يقتصر دور الحكومة على ضمان المنافسة المنظمة والعدالة في السوق.

3- تشجيع الإصلاح الشامل للأقسام الإدارية الزراعية. كسر حالة الإدارة اللامركزية

والمنقسمة في مجال الإنتاج الزراعي والإدارة والتكنولوجيا والتداول، وإنشاء نظام إدارة زراعية موحد وفعال، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد. أولاً: تحقيق تكامل وظائف الإدارات الزراعية على المستوى الحكومي. من المستوى الحكومي الحالي، تقع الشؤون الزراعية في أيدي العديد من الإدارات، مثلما تقع معظم الوظائف المتعلقة بالإنتاج الزراعي في الإدارات الإدارية الزراعية، ولكن من المنظور الأفقي، تقع وظائف الإنتاج والتدفق الزراعي وتعزيز التقنيات المتعلقة بالزراعة في الإدارات العلمية والتكنولوجية والنقل والتجارة والمحافظة على المياه، ومن المنظور الرأسي، يتم أيضًا توزيع الإنتاج الزراعي والتشغيل والتداول بين البلديات المركزية، والمقاطعات والمدن والمحافظات والبلدات ومستويات الحكومة الأخرى بشكل ملائم. إن تقسيم الوظائف بين المستويات الحكومية المختلفة غير واضح، ولا توجد لائحة واضحة عن اختصاص كل إدارة على المستويات كافة، لذلك في عملية الإدارة الزراعية، وجود درجات متفاوتة من المراوغة بين الإدارات يقلل بشكل كبير من كفاءة الإنتاج الزراعي ويزيد من تكلفة إدارة الإنتاج الزراعي. وهذا يتطلب التكامل بين المستويين. أولاً: تكامل الشؤون الزراعية. يجب وضع الشؤون الزراعية تحت سلطة الميناء الزراعي

الكبير، ويجب تجريد جميع الأمور المتعلقة بالإنتاج والتشغيل والتداول الزراعي من الأجهزة الإدارية الأخرى بحيث يمكن تركيز الشؤون الزراعية في دائرة واحدة لتحقيق إدارة مكثفة، على وجه الخصوص، ينبغي إيلاء الاهتمام لوضع نظام دعم العلوم والتكنولوجيا الزراعية، ونظام النقل والتداول، ونظام التنظيم التعاوني المهني وغيرها في إدارة الميناء الزراعي من أجل تحقيق الإدارة الشاملة. ثانيًا: يجب تقسيم الإدارات الزراعية في البلديات المركزية والمقاطعات والبلديات والمحافظات والبلدات بوضوح إلى وظائف لتجنب تداخل الوظائف وتداخلها، ويجب أن تحصل إدارات الإدارة الزراعية الشعبية على تفويض بشكل كامل وفعال من أجل جعل الاستجابة الفعالة في الوقت المناسب للإنتاج والتشغيل الزراعي المعني، وتحقيق الكفاءة الإدارية بشكل فعال.

ثالثًا: إنشاء آلية الإدارة الكلية لتعزيز التنمية الزراعية "ذات التوجهين"

1- تصميم المستوى الأعلى لخطة التنمية الزراعية "ذات التوجهين". وفقًا للأفكار الأساسية التي تفضي إلى هدف الموارد الموفرة وصداقة البيئة، فإن المبادئ الأساسية للتقليل واستخدام الموارد وعدم الإضرار وإعادة تدوير الموارد تجسد بالكامل مفهوم التنمية للزراعة "ذات التوجهين"، وتحديد الاتجاهات والأهداف والنقاط الرئيسية والتدابير الملموسة للتنمية، ووضع تطوير الصناعات الزراعية "ذات التوجهين" في المرتبة الأولى من التنمية الزراعية الحديثة⁽³⁰⁰⁾، وتحديد النقاط الرئيسية للتنمية الزراعية الإقليمية بشكل عملي، وتشكيل حزام صناعي يجسد الخصائص الإقليمية والمزايا البارزة. في الوقت نفسه، توجيه بناء مرافق المعالجة والتداول والتخزين والنقل للتجمع في مناطق الإنتاج المميزة، وتحسين القدرة التنافسية للصناعة الزراعية "ذات التوجهين" تدريجيًا وتحسين الكفاءة الشاملة للزراعة.

2- تعزيز دعم سياسات الصناعات الزراعية "ذات التوجهين". إن النظام الزراعي وتحسين هيكل المنتجات الموجهين نحو بناء "ذات التوجهين"، هما جوهر بناء

300- تشانغ بينغ ليانغ: "دراسة حول هيكل الإنتاج للزراعة "ذات التوجهين" ومزاياه". أنهوي للعلوم الزراعية، 2011.

الزراعة "ذات التوجهين". 1 - تعزيز السياسات نحو التنمية الصناعية. توجيه التخطيط العقلاني للصناعات، وتحسين الهيكل الصناعي، والتركيز على دعم تطوير الصناعات الزراعية "ذات التوجهين"، وتنفيذ السياسات الصناعية التي تشجع على تطوير المشاريع النظيفة والصناعات البيئية، وتحسين نظام تقييم الأداء الزراعي الذي يعطي الأولوية للصناعة "ذات التوجهين"، وإنشاء نظام صناعي ملائم للتنمية الزراعية "ذات التوجهين". 2- تحسين سياسات الحوافز الصناعية. الدمج بين السياسات المالية والاستثمارية والتمويلية، وزيادة الجهود لدعم تطوير الصناعات الزراعية "ذات التوجهين" من خلال مراقبة الائتمان، خصومات القروض، وإعانات أقساط التأمين وغيرها من التدابير، وتشجيع تطوير المؤسسات الرائدة في مجال الصناعات الزراعية "ذات التوجهين"، وتقديم الدعم لنمو الزراعة "ذات التوجهين"؛ وإنشاء صندوق تنمية الصناعات الزراعية "ذات التوجهين" بتوجيه التمويل، ودمج الموارد الاجتماعية، والسياسات المبتكرة لدعم تشغيل صندوق التنمية، ووضع الأساس لتنمية الصناعات الزراعية "ذات التوجهين". 3 - تحسين خدمات الصناعات الزراعية "ذات التوجهين" وتقييم سياسات الرصد والمراقبة. تنفيذ خطة تنمية الصناعات الزراعية "ذات التوجهين" بصرامة، وتحسين آلية الخدمة لتعزيز تنمية الصناعات الزراعية "ذات التوجهين"، ونظام الوصول للمؤسسات الريفية الصارم، وتعزيز الإشراف والتفتيش على البيئة الإيكولوجية وجودة المنتجات الزراعية، وإنشاء آليات إدارة ومراقبة للصناعات الزراعية عادلة ومنفتحة ومتساوية لتقييم البيئة الإيكولوجية الريفية وجودة المنتجات الزراعية.

3- أساليب التشغيل المبتكرة لإنشاء آلية إدارة زراعية "ذات توجهين". تعزيز ابتكار أسلوب إدارة الصناعات الزراعية هو مصدر القوة الدافعة لبناء آلية الإدارة الزراعية "ذات التوجهين" لتحفيز حيوية الإنتاج والتشغيل الزراعي، وضمان التنمية الزراعية "ذات التوجهين". أولاً: ابتكار نظام إدارة التصنيع الزراعي "ذي التوجهين". صياغة سياسات دعم المؤسسات الرائدة في مجال التصنيع "ذي التوجهين"، وتوجيه الترويج لنماذج الإدارة التصنيعية مثل "المؤسسات الرائدة + المنظمات التعاونية المهنية + المزارعون"، و"الشركات + القواعد + الأسر

الريفية" وغيرها، وتشجيع المؤسسات الرائدة في التصنيع استخدام رأس المال والتكنولوجيا، والمزارعين على استخدام حقوق استخدام الأراضي والقوى العاملة، واعتماد أشكال مختلفة من نظام المساهمة والنظام التعاوني المساهم، وإنشاء آلية ربط المصالح متنوعة الأشكال لتقاسم المخاطر والمنافع بين الشركات الرائدة في التصنيع الزراعي والمزارعين؛ وإنشاء آلية للوقاية من المخاطر لتنمية الصناعات الزراعية التي تشارك فيها الحكومة ومؤسسات التأمين والشركات الزراعية الرائدة والمزارعون. ثانيًا: تعزيز تنمية صناعات المعالجة العميقة الزراعية "ذات التوجهين". يتم إدراج صناعات المعالجة الزراعية "ذات التوجهين" كصناعات زراعية مميزة، مع التركيز على مشروع إدارة التنمية الزراعية والتصنيع الشاملة كمنصة، وتؤدي طرق الإعانات المالية ودعم القروض المخفضة إلى تبني الشركات الزراعية التكنولوجيا المتقدمة، والتكنولوجيا القابلة للتطبيق، والمعدات التكنولوجية المتقدمة لتحويل الصناعات التقليدية وترقيتها، وتوسيع السلسلة الصناعية إلى مجال المعالجة الزراعية المكثفة "ذات التوجهين"، وتطوير المنتجات الزراعية العضوية المغذية والصحية وعالية التقنية، والسعي بجد لإنشاء مجموعة من العلامات التجارية الزراعية الشهيرة "ذات التوجهين" التي تتميز بالجودة العالية للمنتجات، وحصّة كبيرة في السوق، وتنتمي إلى مؤسسات عالية السمعة وخصائص محلية. ثالثًا: الإسراع في بناء نظام السوق للزراعة "ذات التوجهين". العمل على تحسين سوق الجملة للمنتجات الزراعية، وقواعد التعاملات التجارية لأسواق المنتجات الزراعية، وتعزيز الإشراف على جودة المنتجات الزراعية "ذات التوجهين" والعلامات التجارية للمؤسسات؛ التعجيل في بناء المراكز اللوجيستية الإقليمية الحديثة للمنتجات الزراعية، وتطوير نظام التوزيع اللوجيستي للمنتجات الزراعية، وتحسين مستوى التوزيع اللوجيستي للمنتجات الزراعية. إفساح المجال كاملاً للدور الحاسم لآلية السوق في تخصيص الموارد الزراعية، والحد من تدخل الوسائل الإدارية في تداول المنتجات الزراعية في السوق، وتعزيز التداول السلس للمنتجات الزراعية، وتشكيل آلية تداول تنظم فيها الدولة السوق، ويشكل السوق الأسعار، والأسعار دليل الإنتاج والاستهلاك.

الفصل الثاني

ابتكار نظام تنمية الكفاءات الريفية

موجه نحو تنمية مزارعين جدد

الكفاءات هي العنصر الأول في التنمية الزراعية، والمزارعون هم الكيانات الأولى للتنمية الزراعية. كما هو معلوم، بسبب الهيكل المزدوج الحضري الريفي طويل الأمد، أصبح تدفق المواهب الريفية إلى المدن تقريباً اتجاهًا لا رجوع فيه. في التنمية الريفية، بالإضافة إلى عقلانية النظام، والاستخدام الفعال للموارد وتخصيصها، فإن الرابط الأول هو ابتكار نظام تنمية الكفاءات الريفية، وتنمية مزارعين جدد متعلمين ويتقنون التكنولوجيا ويجيدون الإدارة وقادرين على تلبية احتياجات التنمية الزراعية "ذات التوجهين"، وتعزيز قدرات المزارعين على التنمية الذاتية بشكل مستمر، وبالتالي تغيير "الطبيعة الضعيفة" للزراعة، يمكن أن ييث روح الأمل في تحول الزراعة وتطويرها.

أولاً: تحسين آلية الزراعة والدعم للمزارعين المحترفين

في الوقت الحاضر، هناك عائقان على الأقل أمام تأهيل المزارعين المحترفين، أحدهما أن الحكومة تفتقر إلى الاهتمام الكافي بتنمية المزارعين المحترفين، ولا تتخذ التدابير والأساليب الفعالة لتشجيع تنمية المزارعين المحترفين. ثانيًا: يفتقر المزارعون إلى الوعي بتنمية قدراتهم المهنية، ويعتبرون الزراعة أمرًا طبيعيًا، وعملاً يمكن تنفيذه وفقًا للتجارب التي ورثوها عن أسلافهم، وزيادة الاعتماد على الخبرات التقليدية في الإنتاج الزراعي. ومن الضروري التغلب على هذين العائقين، وإتقان آلية الزراعة والدعم للمزارعين المحترفين، وتحسين الجودة الشاملة للمزارعين بطريقة شاملة، بحيث يمكن تأهيل مزارعين جدد محترفين ومتعلمين يتقنون التكنولوجيا ويجيدون الإدارة، وذلك

لتشكيل القوة الرئيسة لتعزيز التحول السريع من الزراعة التقليدية إلى الزراعة "ذات التوجهين".

1- ابتكار آلية تأهيل المزارعين المحترفين. المزارعون المحترفون هم مزارعون مطلعون على مفاهيم الزراعة الحديثة، وهم العوامل الرئيسة في بناء مجتمع "ذي توجهين" في المناطق الريفية. وما إذا كان يمكن تنفيذ مفهوم "ذي توجهين" وما إذا كان يمكن تنفيذ مقاييس "ذات توجهين" في جميع الاتجاهات، فإن المفتاح الرئيس يكمن في إتقان معيار "ذي توجهين" وعدد المزارعين الذين يعملون وفقاً لطرق "ذات توجهين". مزارعو الوقت الحاضر يعانون من مستوى التعليم المنخفض، وغير قادرين على استيعاب خصائص التكنولوجيا الزراعية الحديثة ومفاهيم الإدارة وغيرها. علاوة على ذلك، توزيع سكان الريف مبعثر نسبياً، والأعمال الزراعية معقدة، مما لا يفضي إلى تدريبهم المنهجي والرسمي في مجال التكنولوجيا الزراعية والإدارة الزراعية. لذلك، في تدريب الكفاءات الريفية، لا ينبغي الجمع بين طرق التعليم المدرسي التقليدي والأساليب المبتكرة. أولاً: من الضروري الجمع بين العرض النموذجي وتعميم التكنولوجيا الزراعية، ويولي المزارعون أكبر قدر من الاهتمام للتأثيرات الحقيقية. إذا تمكن المزارعون من رؤية فوائد حقيقية من خلال العرض التوضيحي النموذجي، فيمكن الاستعانة بقوة بالنماذج التي يحتذى بها في دفعهم للتعليم والتقليد. ثانياً: من الضروري الجمع بين التعليم في الفصول الدراسية والتعليم الشبكي والتعليم عن بعد. ومن حيث الوقت والشكل، يستعصي على المزارعين الاستماع إلى الفصول الدراسية في الفصل، وفي ظل تسريع تطوير تكنولوجيا المعلومات الحديثة، يمكن للمزارعين التواصل مع الخبراء والباحثين دون عوائق من خلال معدات الشبكات والاتصالات، وتوفير تكاليف التدريس والتدريب، كما ستمكنهم أشكال التدريس النشطة من فهم محتوى الدورة بشكل أفضل. ثالثاً: الجمع بين تدريب الكفاءات المهنية وتدريب كفاءات الهواة. ومن المستحيل أن يصبح جميع سكان الريف كفاءات محترفة، وليس مطلوباً إتقان أو استيعاب كل التقنيات الزراعية. ويمكن للمزارعين تحقيق الدقة في تقسيم العمل وفقاً لخصائصهم وقدراتهم الفردية، ويمكنهم حل مشكلة تقسيم العمل من خلال التعاون بين الكفاءات

الزراعية بشكل عملي.

2- بناء نظام تأهيل المزارعين المحترفين.

يجب الإسراع في إنشاء نظام تعليم زراعي شامل، ونظام تدريب تقني للمزارعين ونظام ترويج للتكنولوجيا الزراعية، وتحسين الجودة الشاملة للقوى العاملة الزراعية. أولاً: يجب تعزيز إنشاء التخصص الزراعي، والتقسيم المهني الدقيق. يشمل الإنتاج الزراعي جميع الجوانب، وفقاً لمتطلبات الصقل المهني، يجب تزويد المزارعين المشاركين في زراعة المحاصيل المهنية بالتدريب الدقيق المناسب لمساعدتهم على إتقان تقنيات التربة والأسمدة والمناخ والزراعة والتربية والجوانب الأخرى للمعرفة المهنية. بالنسبة للوسطاء المشاركين في عمليات السوق الزراعية، يجب أن نساعدهم على استيعاب معرفة اقتصاد السوق، وإرشادهم لإتقان العلاقة بين العرض والطلب في السوق، وجعل كل وسيط خبيراً في اقتصاد السوق. ثانياً: يجب تحقيق الاندماج العميق بين التعلم النظري والممارسة. والانتباه إلى الجمع بين نظرية الكتاب والغرس والتربية الميدانية، والسماح للمزارعين بتحسين تجاربهم الزراعية بشكل عملي، وتحقيق العلاقة السلسلة بين الاثنين؛ وتحقيق الدعم الفعال للزراعة من خلال التوجيه الفوري لنظام الدعم الفني المهني. أخيراً، الجمع بين التعلم مدى الحياة والتعليم المدرسي. مع تقدم العلوم والتكنولوجيا الزراعية، يتغير تطوير التكنولوجيا المتعلقة بالزراعة بشكل مستمر، ومن الواضح أن التعليم المدرسي لن يحل مشكلة الجوع التقني للمزارعين. لذلك من الضروري تعزيز التدريب المهني للمزارعين، وإنشاء أنظمة وآليات طويلة الأجل، وتحديث بنية المعرفة في أذهان المزارعين المحترفين في أي وقت، ومساعدتهم على إتقان أحدث إنجازات العلوم والتكنولوجيا الزراعية، والسماح لهم بتحويل رغبتهم في إتقان العلوم والتكنولوجيا الزراعية الحديثة إلى عملٍ واعيٍ وتطوعي.

3- بناء آلية دعم للمزارعين المحترفين.

المزارعون المحترفون هم مثل قائد الإوز، والممدد الجديد القوي في تطوير الزراعة "ذات التوجهين"، ومن يجيبون بشكل أفضل عن السؤال الهام "من سيزرع". ويُعد المزارعون من كيانات التشغيل الزراعي الجديدة التي تتطلب إنشاء آلية دعم لحمايتها.

أولاً: تنمية ودعم المزارع العائلية. يتم تنفيذ سياسات دعم خاصة للمزارع الأسرية، وإنشاء صناديق دعم مالي خاصة، وتقديم إعانات لمشاريع المزارع الأسرية، ودعم المزارع العائلية لتنفيذ عمليات النطاق الزراعي عن طريق قروض مخفضة والمكافآت والإعانات لتلبية سيولة الإنتاج والقروض واحتياجات البنية التحتية للأراضي الزراعية للمزارع العائلية. ثانياً: دعم التعاونيات الزراعية "ذات التوجهين". دعم تطوير عدد من التعاونيات المهنية الزراعية النموذجية "ذات التوجهين"، ودعم تطوير خدمات تكنولوجيا المعلومات، وتدريب الأعضاء، وشراء معدات المعالجة والتخزين والنقل وغيرها. في الوقت نفسه، تعزيز الإدارة الموحدة، مع التركيز على إتقان آلية التشغيل الداخلية للتعاونيات المهنية، وتحسين نظام الحماية، وآلية توزيع المصالح وآلية الإشراف والتوازن، وضمان التشغيل السليم. ومن خلال سلسلة من دعم السياسات، يمكن توسيع وتطوير التعاونيات الزراعية المهنية "ذات التوجهين". ثالثاً: دعم المؤسسات الزراعية الرائدة "ذات التوجهين". التركيز على دعم مجموعة من المؤسسات الرائدة في معالجة المنتجات الزراعية التي تمتلك القدرة على تطوير السوق، ويمكنها تنفيذ المعالجة العميقة للمنتجات الزراعية "ذات التوجهين"، وقيادة الإنتاج الأساسي وتدريب مجموعة من الكفاءات المميزة في الإدارات الزراعية. ودعوة المزارعين المحترفين لإنشاء منظمات اقتصادية ذات مصالح مختلفة على أساس الاستقلالية، ويمكنهم أيضاً المشاركة في حقوق إدارة الأراضي التعاقدية والصناديق والتكنولوجيا، والقوى العاملة وحصص من عوامل الإنتاج الأخرى، والانضمام إلى المؤسسات الزراعية الرائدة، وتعزيز الجمع بين الإنتاج والتسويق والمزارعين والمؤسسات، وتعجيل تحديث الزراعة، وتحسين قدرة الزراعة على مقاومة المخاطر، وتشجيع التنمية الصحية للمؤسسات الزراعية، وبالتالي تعزيز التركيز النسبي للأراضي وتحسين درجة تنظيم ومستوى الإنتاج والإدارة للمزارعين.

ثانياً: ابتكار آليات تطوير واستخدام آلية الكفاءات الزراعية

في الوقت الحاضر، طرحت التنمية الزراعية متطلبات جديدة وعالية لتنمية واستخدام موارد الكفاءات الريفية، ومن خلال زيادة تنمية رأس المال البشري الخاص، وابتكار استخدام الكفاءات، وإتقان آلية حوافز الكفاءات ونظام خدمة معلومات الكفاءات،

وتحسين نموذج تدفق الكفاءات الريفية من أجل كسر العقبات الحقيقية لتنمية المواهب الريفية، يمكن أن تصبح التنمية الزراعية "ذات التوجهين" مسألة واقعية.

1- تحفيز الكفاءات المهنية الزراعية.

تنفيذ تدابير حافزة مناسبة، وتعميق إصلاح نظام اختيار وتعيين الكفاءات الزراعية المهنية التقنية، وتوزيع الدخل وغيرها، وخلق بيئة مواتية للكفاءات الزراعية المهنية لعرض خبراتهم، وتحفيز إمكانات وطاقات الكفاءات المهنية لتعزيز تنمية الزراعة "ذات التوجهين".⁽¹⁾ تعزيز التبادلات ذات الاتجاهين بين المهنيين والتقنيين في المناطق الحضرية والريفية. ابتكار طرق استخدام المواهب، وتوجيه الكوادر المهنية والتقنية المتميزة للعمل على مستوى القواعد الشعبية، والتركيز على خدمة المجالات المهنية النادرة على مستوى القاعدة الشعبية. إفساح المجال كاملاً للدور الإيجابي لتقييم المسمى المهني، ووضع إرشادات للسياسات، واتخاذ خبرة العمل على مستوى القاعدة الريفية كشرط أساسي لتعيين الموظفين الفنيين والتقنيين، وتشجيع الكفاءات المهنية على إفساح المجال لمزاياهم الخاصة في المناطق الريفية.⁽²⁾ تعزيز التفاعل الإيجابي بين الكفاءات المهنية وموظفي الخدمة المدنية. ينبغي تعزيز تدريب موظفي الخدمة المدنية ذوي المواهب المهنية والتقنية، وتحرير القيود المؤسسية للمواهب ذات الخصائص المهنية والتقنية للاندماج في وظائف الخدمات المدنية أو الالتحاق بالمناصب القيادية، وتشجيع التفاعل الحميد بين "المسؤولين الأكاديميين" و"العلماء الرسميين".⁽³⁾ تشجيع مسؤولي القرى من الطلاب الجامعيين على تطوير الذات ليصبحوا كفاءات مهنية رئيسة. والعمل أيضاً على تعزيز تنفيذ برنامج "طالب جامعي واحد لكل قرية"، وزيادة تحفيز طاقات مسؤولي القرية من الطلاب الجامعيين، واتخاذ تدريب مسؤولي القرى من الطلاب الجامعيين كاستراتيجية المواهب الرئيسة لتعزيز التنمية الزراعية، وزيادة خبرة العمل على مستوى القواعد الشعبية من خلال الجمع بين طرق التدريب قبل العمل والتدريب المنتظم، والاستفادة من مزاياها ونقاط قوتها، وتشجيعها على النمو في أقرب وقت ممكن لتصبح كفاءات عملية ومبتكرة، وكفاءات مهنية أساسية للزراعة "ذات التوجهين".⁽⁴⁾ تشجيع الكفاءات المهنية للدراسة بشكل أعمق. وفقاً لاحتياجات التنمية الزراعية "ذات التوجهين" وخصائص المهنيين، يجب أن نختار ونصح الكفاءات المهنية الذين يكتثون في المناطق الريفية للدراسة في المدارس ومعاهد البحث العلمي المعنية، وإجراء

تعليم منهجي ومخطط وموجه، وتحسين جودتهم المهنية، والمساهمة بشكل أفضل بالحكمة والقوة في التنمية الزراعية.

2- تدريب الكفاءات الزراعية الماهرة.

في ضوء الوضع الحالي لعدد كبير من الكفاءات الزراعية منخفضة المستوى في الصين، ينصب التركيز على تدريب كفاءات الزراعية الماهرة. ⁽¹⁾ تأهيل الموارد البشرية الريفية. وفقاً لاحتياجات التنمية الزراعية "ذات التوجهين"، مع التركيز على تعزيز الصناعات الزراعية "ذات التوجهين"، وإنتاج ومعالجة وتداول المنتجات الزراعية، وتطوير الموارد البشرية الريفية بقوة، ودمج التعليم المهني الريفي الحالي، دمج جهود التخفيف من حدة الفقر، ومشاريع أشعة الشمس، وتدريب المزارعين وأموال المشروع وموارد التدريب المختلفة الأخرى، وإتقان شبكة التعليم على المستويات الثلاثة، المقاطعة والبلدة والقرية، وتسريع تدريب الكفاءات الزراعية المتخصصة والمتميزة. اعتماد طريقة التدريب القائم على "نوع الطلب"، وتنظيم القوى العاملة الريفية للمشاركة في تدريب التوظيف المستهدف، وتوفير الكفاءات الماهرة اللازمة للتنمية الزراعية من خلال التدريب، وتحسين الجودة الشاملة لفريق الكفاءات الزراعية. وبدء تدريب نظام إعداد القوى العاملة الجديدة، وتحسين قدرة المزارعين على تنظيم المشاريع. ⁽²⁾ تنمية الكفاءات المحلية العملية. إشراك الكفاءات المحلية في استراتيجية تنمية الكفاءات الزراعية، وتوسيع قنوات اختيار الكفاءات وفقاً للاحتياجات الفعلية، وتدريب وحجز واستخدام مجموعة من الكفاءات المحلية العملية بمهارة واحدة يمكنها تلبية احتياجات التنمية الزراعية الحالية؛ تعزيز إدارة تدريب الكفاءات المحلية، وابتكار نماذج التدريب، ورفع مستوى مهارات الكفاءات المحلية وتحسين جودة الكفاءات من خلال تنظيم التوجيه في الموقع، والتدريب العملي، والتدريس من قبل الخبراء، والمراقبة الميدانية، وتبادل الخبرات وإنشاء قواعد التدريب والممارسة وغيرها؛ إنشاء نظام مناسب للثناء والتحفيز، وتصدر الحكومات المحلية شهادات سنوياً "للخبراء المحليين" و"الكفاءات المحلية" ذات القدرة الريادية القوية، والدعاية والاعتراف، وتعزيز شعورهم بالفخر والمسؤولية، وتشجيع ودعم الكفاءات المحلية لتنفيذ الخدمات المدفوعة مثل التعاقد الفني والإرشاد الفني والاستشارات الفنية، ودعم تنمية ريادة الأعمال الخاصة بهم من

خلال تدابير "التعويض عن طريق المكافأة" وغيرها؛ تحسين قاعدة معلومات الكفاءات المحلية، وتنفيذ الإدارة المصنفة والإدارة الديناميكية، واختيار الكفاءات المحلية التي تتمتع بالشغف الريادي والقدرة القوية على القيادة في فريق الكوادر الشعبية، وبناء منصة جديدة للكفاءات المحلية للقيام بدورها، من أجل إفساح المجال للدور الفعال للكفاءات المحلية في التنمية الزراعية "ذات التوجهين".

3- تقديم أفضل الكفاءات. 1 - توسيع القنوات المتقدمة للكفاءات الزراعية. تقديم الكفاءات المبتكرة، وتأسيسها ومعالجتها والجوانب الأخرى من السياسات والتدابير لتوفير قناة خضراء لجميع أنواع الكفاءات المتميزة لتطوير الزراعة؛ تنفيذ ربط الكفاءات بالجامعات ومعاهد البحث العلمي، واعتماد أساليب وطرق مرنة للأبحاث التعاونية، والتبادلات الأكاديمية، والتوجيه التقني، والمساهمة التكنولوجية وغيرها لتقديم أفضل الكفاءات. 2- تنفيذ برنامج الدكتوراة عن طريق كوادر موقوفة⁽³⁰¹⁾. تقديم سياسات الاختيار والتعيين والحوافز المعنية لجذب طلاب الدكتوراة المحليين المميزين طلاب ما بعد الدكتوراة للعمل في المجال الزراعي أو التدريب بواسطة كوادر موقوفة، والتركيز المتساوي على الكفاءات والأذكياء، وكسر "عنق الزجاجة" التي تقيد جذب الكفاءات إلى المجال الزراعي. 3- إنشاء منصة لاستخدام الكفاءات. الجمع بين الخصائص المهنية والخصائص الفردية لأفضل الكفاءات، وإنشاء منصة مهنية مناسبة لإفساح المجال كاملاً لنقاط قوتهم الخاصة، وإعطاء الدعم البشري والمادي الكامل لتعزيز نتائجهم المبكرة والجيدة. 4- ابتكار آلية إدارة الكفاءات الأفضل. تحسين آلية إدخال الاحتياطات، وإدارة الخدمات، واختيار واستخدام أفضل الكفاءات الزراعية، وتوجيه أفضل الكفاءات لتكريس نفسها لتطوير الزراعة "ذات التوجهين"، وتحويل المزايا المحتملة للمواهب تدريجياً إلى مزايا تنافسية للتنمية الزراعية "ذات التوجهين".

301- تشير الكوادر الموقوفة إلى تعيين موظفي الخدمة المدنية للوكالات ذات المستوى الأدنى والوكالات رفيعة المستوى والوكالات الإقليمية الأخرى والشركات والمؤسسات المملوكة للدولة لتولي المناصب الخاصة بتدريب الكفاءات. وهم موظفون يعملون في الوحدات الحكومية، وبعد انتهاء من العمل في برامج التدريب، يعودون إلى العمل أو يحتفظون بهم أو يرقونهم. (المترجم)

ثالثاً: إنشاء آلية لتعزيز التدفق الجيد ثنائي الاتجاه للمواهب الحضرية والريفية

إن السبب الرئيس في أن المناطق الريفية أصبحت مكان تدفق الكفاءات إلى الخارج بدلاً من التدفق الداخلي، هو الفجوة المزدوجة بين المناطق الحضرية والريفية، وبسبب الفجوة التاريخية والاختلاف في تأثير تركيز الموارد في المناطق الحضرية والريفية، ويستعصي على المناطق الريفية الوصول إلى مستوى التنمية الحضرية في وقت قصير، لذلك من الضروري تحسين المعاملة غير الوطنية للكفاءات في المناطق الريفية لحل مشكلة الكفاءات التي تواجه التنمية الريفية الزراعية.

1- بناء نظام الخدمة العام متساوٍ بين المناطق الحضرية والريفية. ① التخطيط العام لتقديم الخدمة العامة في المناطق الحضرية والريفية. بذل الجهود لكسر التقسيم المزدوج لنظام تقديم الخدمات العامة في المناطق الحضرية والريفية، والتركيز على تحسين معيشة الناس، وتحسين ودمج الرعاية الطبية والصحية في المناطق الحضرية والريفية، والثقافة والتعليم، والخدمات العلمية والتكنولوجية وموارد الخدمة العامة الأخرى، وتوسيع تغطية الخدمات العامة الريفية. بذل الجهود لتعزيز بناء البنية التحتية العامة مثل المياه والكهرباء والطرق والغاز والاتصالات والمرافق الثقافية والرياضية في المناطق الريفية وغيرها، وتعزيز إدارة البيئة الريفية؛ تشجيع تخصيص الموارد التعليمية مثل المعدات والكتب والمباني المدرسية وغيرها في المناطق الريفية؛ وتعزيز التبادل التفاعلي لموارد المعلمين في المناطق الحضرية والريفية؛ دفع تكامل التأمين الطبي لسكان الحضر والريف، وفقاً لمبادئ الإدارة الموحدة، ومنصة المعلومات الموحدة، ودفع المزايا الموحدة، وتعديل الصندوق المالي الموحد، وتحقيق تقاسم عادل ومتساوٍ للخدمات الطبية الأساسية لسكان الحضر والريف؛ واتخاذ "المرض البسيط لا يخرج من القرية، المرض الشائع لا يخرج من البلدة، المرض الخطير لا يخرج من المدينة" كهدف، التحسين التدريجي لمستشفيات المحافظات والمدن لتصبح الأولية والأساسية، واتخاذ المراكز الصحية الرائدة في البلدات كمراكز، واتخاذ شبكة الخدمات الصحية الريفية المكونة من ثلاثة مستويات كمراكز للعيادات الصحية القروية، وبناء نظام شبكة للوقاية من الأمراض ومكافحتها وعلاجها ومراقبتها تغطي المناطق الحضرية والريفية. ② ابتكار مسارات تقديم الخدمات العامة. لتحقيق

تحويل تقديم الخدمات العامة من التوريد الحكومي إلى خدمات الشراء، يجب على الحكومة، وفقاً لمبادئ الانفتاح والإنصاف والعدالة، والإجراءات الصارمة، والاختيار التنافسي، وشراء الخدمات العامة من خلال التكليف والتعاقد والمشتريات وغيرها، وفصل تقديم الخدمات العامة عن الإنتاج، ومراعاة الكفاءة والإنصاف، وإدخال مزايا آلية السوق في تقديم الخدمات العامة من أجل تحسين الكفاءة وتوفير التكاليف. ③ ابتكار نظام الخدمة العامة في المناطق الحضرية والريفية. توسيع وظائف خدمات الإدارة العامة لتشمل المناطق الريفية، وتعزيز المجتمعات الريفية وإدارة الممتلكات، وتغيير نمط حياة المزارعين، وإنشاء هيكل مكاني جديد لـ "المدن المركزية - المستوطنات - القرى الجديدة" تدريجياً لتحقيق مجتمعات سكنية مركزية، وتطوير الكتلة الصناعية والاستخدام المكثف للعناصر.

2- بناء نظام ضمان اجتماعي للتكامل الحضري الريفي. 1- القضاء تدريجياً على الاختلافات بين سياسات الضمان الاجتماعي في المناطق الحضرية والريفية. توسيع تغطية تأمين المتقاعدين تدريجياً في المناطق الحضرية والريفية، وبناء آلية للنمو الطبيعي لمعاشات المتقاعدين الأساسية لسكان الحضر والريف، وتسريع عملية التغطية الكاملة للتأمين ضد البطالة، والتأمين ضد إصابات العمل، وتأمين الأمومة، دمج العاملين المؤقتين والعمال المهاجرين ومزارعي الضواحي تدريجياً في نظام المعاشات التقاعدية الحضرية والبطالة والرعاية الطبية والإصابات المتعلقة بالعمل وتأمين الأمومة، وإنشاء نظام ضمان اجتماعي حضري وريفي موحد بشكل تدريجي بموجب تسجيل الأسرة. ② مواصلة تحسين الحد الأدنى لمستوى الأمن المعيشي في المناطق الحضرية والريفية. الإسراع في تطوير الرعاية الاجتماعية العامة، والإغاثة الاجتماعية، والجمعيات الخيرية الاجتماعية، والمساعدة الاجتماعية وغيرها من قضايا الضمان الاجتماعي، وتحسين أنظمة المساعدة الطبية في المناطق الحضرية والريفية، وأنظمة الإغاثة من الكوارث الطبيعية، وأنظمة المساعدة القضائية، والأهداف الريفية الخمسة المضمونة والدعم المركزي "الثلاث" للعاملين في المناطق الحضرية وغيرها من الأنظمة.

3- تطبيق نظام توظيف حضري وريفي موحد. ① إنشاء نظام شبكة سوق العمل المتكاملة الحضرية والريفية. تحطيم معوقات نظام تسجيل الأسر في المناطق الحضرية والريفية، وتنفيذ نظام التوظيف الموحد بين المناطق الحضرية والريفية، وتعزيز التدفق في ثنائي الاتجاه للكفاءات الحضرية والريفية. توجيه سكان الحضر والعمال المهاجرين العائدين إلى ديارهم للمشاركة في الإدارة الزراعية بأشكال مختلفة وتقديم الدعم السياسي المناسب في مجال التوظيف. ② إنشاء نظام دعم سياسة تداول الأراضي. استكشاف طرق جديدة، مثل استبدال حقوق الإدارة التعاقدية للأراضي بتأمينات المتقاعدين، وإعطاء الأولوية للمزارعين الذين نقلوا ملكية أراضيهم إلى نظام الضمان الاجتماعي، والجمع بين تداول الأراضي الزراعية وتعزيز العمالة غير الزراعية للمزارعين، وتحسين نظام الضمان الاجتماعي لحل مخاوف المزارعين الذين نقلوا ملكية أراضيهم إلى نظام الضمان الاجتماعي. ③ تحسين نموذج تدفق الكفاءات الريفية. من الضروري إنشاء نظام دعم خاص للكفاءات الريفية، وتعزيز جذب الكفاءات الريفية؛ إنشاء آلية مؤسسية للكفاءات الحضرية لدعم التنمية الريفية، واتخاذ تدابير صارمة لتمكين الكفاءات الحضرية من تقديم الخدمات المعنية للمناطق الريفية في غضون فترة زمنية معينة، وتحسين مستوى وكمية الكفاءات الريفية عن طريق التعليم والمساعدة والتدريب؛ وينبغي تشجيع عودة العمال المهاجرين في المناطق الحضرية، وتقديم الدعم المناسب لعودتهم إلى المناطق الريفية عن طريق تأسيس مشاريع لهم وتوفير وظائف، وتشجيعهم على تحقيق عودة رأس المال والتكنولوجيا والكفاءات وحتى القيم الحضرية، وجعل الإنتاج الحضري وأساليب المعيشة المتقدمة تشع في المناطق الريفية من خلال التنقل الحضري والريفي للكفاءات الريفية.

الفصل الثالث

ابتكار نظام تداول الأراضي للاستخدام الفعال وحماية موارد الأرض الزراعية

تعتبر الأرض الصالحة للزراعة هي المورد الأساسي للتنمية الزراعية ومورد زراعي نادر للغاية. وأصبحت معالجة تدهور موارد الأراضي الصالحة للزراعة اتجاهًا إيمانيًا لا مفر منه. وهذا يتطلب التنشيط الفعال لموارد الأراضي المزروعة الريفية من خلال نقل ملكية الأراضي، وتعزيز التطبيق المكثف وواسع النطاق للموارد الزراعية، والحماية والاستخدام الفعال لموارد الأراضي المزروعة الحالية، وهي أهداف أساسية وخيارات حتمية لمسألة تسريع التحول في أساليب التنمية الزراعية وبناء الزراعة "ذات التوجهين".

أولاً: المشاكل الواقعية في نقل ملكية الأراضي الريفية

لا يزال هناك العديد من المشكلات التي لا تفضي إلى الاستخدام الفعال لموارد الأراضي المزروعة وحمايتها خلال ممارسات نقل ملكية الأراضي الريفية الحالية، مما يبرز وجود العديد من العيوب في نظام نقل ملكية الأراضي. منذ الاجتماع الثالث الكامل للجنة المركزية السابعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني، يجري تعزيز إصلاح نظام الأراضي الريفية بطريقة منظمة، حيث أصبح نقل حقوق الإدارة التعاقدية للأراضي والإدارة القياسية المعتدلة وسيلة مهمة للاستخدام الرشيد للأراضي المزروعة. تُعد أكبر ميزة لنظام المسؤولية التعاقدية للأسر المعيشية هي أن المزارعين يمتلكون مساحة صغيرة من الأراضي خاصة بهم ويقومون بالزراعة المكثفة من خلال العمالة المكثفة، مما أدى إلى مشكلة "التجزئة الدقيقة" لإدارة الأراضي، ومع متطلبات التحول في أساليب التنمية الزراعية وتطور اقتصاد السوق، وتسبب هذا الترتيب المؤسسي في معضلة واقعية لا

تفضي إلى الاستخدام الفعال للأراضي المزروعة وحمايتها.

1- فقدان الحماس لدى المزارعين لنقل ملكية الأرض. على الرغم من أن الحكومات المحلية زادت من الدعاية لهذه السياسة، وأنجزت الكثير من الأعمال التي ساهمت في نقل ملكية الأراضي في المناطق الريفية، إلا أن نتائج العمل بشكل عام فشلت في تحقيق الهدف المنشود، وتحتاج حماسة المزارعين لنقل ملكية الأراضي في المناطق الوسطى والغربية إلى مزيد من التحسين، وتتمثل أهم الأسباب في ذلك أنه في ظل الظروف الوطنية الخاصة للصين، يعتبر المزارعون الأرض هي الضمان الأساسي والأكثر موثوقية لمقاومة المخاطر المستقبلية، والملاذ الأخير للوقاية من مخاطر تغييرات عملية التوظيف المتنوعة للمزارعين. لذلك، لا يجرؤ العديد من المزارعين على مغادرة الأرض، بل تمكث النساء أو كبار السن في البيوت لمواصلة عملية التشغيل الواسعة، أو حتى التخلي بشكل مؤقت. وفي الوقت نفسه، فإن تكلفة نقل الأراضي رخيصة، وعائد المزارعين من نقل الأراضي منخفض للغاية، خاصة في المناطق الجبلية النائية، ونظرًا لأن تكلفة النقل منخفضة للغاية، يفضل المزارعون التخلي عن الأرض القاحلة على إثارة المشاكل بسبب نقل ملكية الأرض. لذلك تتطلب تعبئة الحماس حول نقل ملكية أراضي المزارعين تصميمًا نظاميًا منهجيًا.

2- الافتقار إلى توحيد سلوك نقل ملكية الأراضي. في ممارسة نقل ملكية الأراضي الريفية في السنوات الأخيرة، ظهرت مجموعة من نماذج نقل ملكية الأراضي المتنوعة في مناطق مختلفة بناءً على الظروف الفعلية. وفي بعض المناطق المتطورة نسبيًا، ظهرت نماذج نقل ملكية الأراضي التي تشمل التعاقد من الباطن، والمبادلة، والتنازل، والإيجار، والمساهمة بحصة، والاستبدال، وإعادة التنظيم، والاندماج، وحقول الأسهم، ونماذج مختلفة الأشكال من نقل ملكية الأراضي. ومع ذلك، من الواضح أنها تلقائية وغامضة وعشوائية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم اكتمال محتوى نقل ملكية الأراضي، وعدم اليقين بشأن أسعار نقل الأراضي، وعدم كفاءة هدف نقل ملكية الأراضي وعدم استقرار نمط نقل الأراضي، وصعوبة بناء كيانات تشغيلية ذات نطاق معتدل وتلبي متطلبات

السوق، ويقيد الاستخدام الفعال لموارد الأرض وحمايتها⁽³⁰²⁾. وفي المنطقة التي تتخلف فيها التنمية نسبياً، يتم نقل معظم أراضي المزارعين بشكل أساسي إلى الأقارب والأصدقاء والجيران باتفاق "شفهي"، دون توقيع الطرفين عقداً لنقل حقوق ملكية إدارة الأراضي أو تسجيل النقل في اللجنة القروية أو مجموعة القرية. حتى لو وقع بعض المزارعين عقود نقل ملكية، فالمحتوى غير مكتمل والعقد غير موحد، والإجراءات ليست مثالية. ويؤدي مثل هذا النقل غير القياسي إلى زيادة صعوبة تعديل الأراضي وتغيير العقود وإدارة العقود في المستقبل، ويدفن المخاطر الخفية لنزاعات المصالح المتعلقة بنقل ملكية الأراضي، ويؤثر في النهاية على تنفيذ نقل ملكية الأراضي.

3- **الافتقار إلى آلية سوق نقل الأراضي.** إن سلوك السوق هو الوحيد الذي يحدد عملية نقل ملكية أراضي المزارعين، وهو بلا شك جزء لا يتجزأ من دعم آلية السوق المثالية. في الأوضاع الحالية، سوق نقل الأراضي متخلف، ونقل معلومات نقل ملكية الأراضي غير سلس، وكيانات العرض والطلب على نقل ملكية الأراضي مفككة، ونظام خدمة نقل الأراضي غير مكتمل، وقواعد صفقات الأراضي معطلة، التكاليف الاجتماعية في نقل الأراضي مرتفعة وغيرها من المشاكل، وظهرت أوضاع سلبية "لا يمكن نقل ملكية الأراضي ولا يمكن تأجير الأراضي"⁽³⁰³⁾، ويعزى هذا إلى عدم إنشاء آلية السوق المناسبة، الأمر الذي أدى إلى الفروق الكبيرة بين سعر الأرض الريفية وسعر الأرض الحضرية، مما يجعل من الصعب إدراك قيمة الأراضي الريفية.

4- **الافتقار إلى استقرار علاقات نقل الأراضي.** من الناحية الذاتية، فإن الوعي القوي لصغار المزارعين، وضعف الوعي بسيادة القانون، والوعي القوي بالمخاطر وزيادة الوعي بالمضاربة هي الجذور الأيديولوجية للعلاقات غير المستقرة بين نقل ملكية الأراضي. مع تعزيز نقل الأراضي والتركيز المعتدل للأراضي، حصل بعض مقاولي الأراضي الكبار على فوائد حقيقية من خلال جهودهم الخاصة

302- يانغ جيان خوي: الابتكار المؤسسي ونقل ملكية الأراضي الريفية. مجلة الدليل النظري، 2009.

303- فينغ جي كانغ: "مناقشة العوائق الخمس لابتكار نظام نقل الأراضي الريفية". اقتصاد شانغونغ، 2005.

ودعم السياسات الوطنية، وبعض المزارعين مشاعرهم غير متوازنة وغالبًا ما يلغون العقود من جانب واحد، مما يجلب سلسلة من التناقضات والخلافات. فالمزارع يضر بالحقوق والمصالح المشروعة لبعض الأطراف في علاقة نقل الأراضي، ويؤدي أيضًا إلى آثار سلبية على التنمية المتعمقة لنقل ملكية الأراضي. ومن الزاوية الموضوعية، لم يتنازل العديد من المزارعين بشكل طوعي عند نقل ملكية أراضيهم المتعاقد عليها، بالإضافة إلى عدم انتظام أشكال وإجراءات نقل الأراضي، وعدم وجود قوانين ولوائح فعالة لضمان نقل الأراضي، وقد أدت علاقات نقل الأراضي غير المستقرة إلى إضمار المخاطر الخفية.

ثانيًا: إفساح المجال للدور الحاسم لآليات السوق في تخصيص موارد الأراضي المزروعة⁽³⁰⁴⁾.

على مدار أكثر من ثلاثين عامًا من تطبيق الإصلاح، لعب التخصيص الأمثل لآلية السوق دورًا لا مثيل له في الاستخدام الفعال لعناصر الموارد الريفية. ومع ذلك، لفترات طويلة، يلعب تخصيص موارد الأراضي المزروعة في المناطق الريفية دورًا حاسمًا في العوامل الإدارية بدلاً من آليات السوق، الأمر الذي أصبح عنق الزجاجة المؤسسي الذي يعوق الاستخدام الفعال لموارد الأراضي وحمايتها. نص قرار اللجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني بوضوح على "تمكين السوق من لعب دور حاسم في تخصيص الموارد" و"منح المزارعين المزيد من حقوق الملكية وتعزيز التبادل المتكافئ للعناصر الحضرية والريفية"، مما أطلق بشكل أساسي إشارات قوية لإصلاحات أخرى في نظام الأراضي الريفية⁽³⁰⁵⁾. بعد الاجتماع الثالث للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني، أصبحت آلية السوق هي المسؤولة عن التخصيص الأمثل للموارد البشرية والأموال والتكنولوجيا والعناصر الأخرى، مما أعطى الريف حيوية غير محدودة وفتح الستار الهائل على الإصلاح الصيني. وقد أتاح إلغاء الضرائب الزراعية والترتيبات الاستراتيجية لـ "الصناعة التي تغذي الزراعة، والمناطق الحضرية التي تغذي المناطق

304- تشين ون شينغ: "إفساح المجال للدور الحاسم لآلية السوق في تخصيص موارد الأراضي المزروعة". اكتشاف الريف الصيني، 2013.

305- قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عدد من القضايا الرئيسية المتعلقة بتعميق الإصلاح الشامل. دار الشعب للنشر، 2013.

الريفية" التي أصدرتها اللجنة المركزية للحزب مساحة واسعة للتحويل والتطوير في المناطق الريفية، كما وفر فرصاً غير مسبقة للإفراج عن حيوية الأراضي الريفية. ولا يزال مستوى التنمية الزراعية متخلفاً عن عملية التحديث في الصين، ولم تصل التنمية الريفية أبداً إلى توقعات السياسات، ولعل السبب الأكثر أهمية هو أن موارد الأراضي الريفية مشوهة بشكل مفرط بسبب التخصيص الإداري. في المرحلة الحالية، يأتي أكبر دخل للمزارعين الصينيين بشكل رئيس من دخل الأجر غير الزراعي، وليس من دخل الموارد الشحيحة مثل الأرض باعتبارها "أم الثروة". إن التنمية الزراعية في الصين بحاجة ملحة إلى التحول إلى التكنولوجيا العالية والاستثمار العالي، وهو جوهر القدرة التنافسية للسوق الزراعي. ومع ذلك، لا يزال نظام إدارة الأراضي الحالي يعتمد على نظام المسار المزدوج للتخطيط والسوق الموازي، ومن الواضح أن الأراضي الريفية مملوكة للقرويين بشكل جماعي، وتخضع للمصادرة الإدارية الإجبارية، ولا يمكن تبادل موارد الأرض بالتساوي في تخصيص السوق. موارد الأرض هي الثابت الأكثر استقراراً في الزراعة في الوقت الحاضر. وهي عبارة عن عوامل إنتاج نشطة لا تعكس القيمة المستحقة، وبالتالي فالثابت رخيص. يؤدي هذا التقييد المصطنع للتخصيص الأمثل لموارد الأراضي الريفية من خلال آليات السوق إلى تشويه سوق العوامل، وعدم الاستخدام الفعال للموارد النادرة وعدم القدرة على حمايتها في ظل ظروف اقتصاد السوق، ولا يمكنها الاستمرار في تقييم تعظيم فوائد الموارد أو أن تصبح حقوقاً ملكية للمزارعين. ونتيجة لذلك، فإن الموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا ورأس المال والعناصر الأخرى تفتقر إلى الحماس لدخول الريف والزراعة، وهذا يؤدي إلى نقص خطير في المعروض الرأسمالي في المناطق الريفية، وأسعار العمالة والعلوم وتكاليف التكنولوجيا أعلى من الصناعة والمدن، والتكلفة الإجمالية للزراعة أعلى من الصناعات الأخرى، وبروز مشاكل "من يزرع، ومن يربي الخنازير" ويجلب أيضاً مخاطر متعددة: من ناحية، يؤدي إلى انخفاض معدل التصنيع الزراعي (مثل درجة المعالجة) والكفاءة الزراعية، وإنتاجية العمالة الزراعية، خاصة اتساع الفجوة مع الدول المتقدمة في الزراعة في العالم بشكل مطرد، وتفقد قدرتها التنافسية في السوق الدولية المفتوحة. ومن ناحية أخرى، في ظل ظروف اقتصاد السوق، فإن أهم عنصر من الموارد الشحيحة في المناطق الريفية هو الأرض، والأساس هو توزيع الأقساط، ونموذج تخصيص الموارد الذي تقوده الحكومة، والذي يتسبب في عودة معظم أقساط الأراضي إلى الحكومة، ولا يزال جوهره هو سياسة الزراعة،

أي التحول من سياسة الضرائب الزراعية إلى سياسة الأراضي الريفية، الأمر الذي قيد بشكل كبير تحول الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، ويهدد ضمان الأمن الغذائي الوطني، ويجعل من الصعب إدارة اقتصاد السوق بشكل صحي. وتعتبر عملية نقل ملكية الأراضي في الوقت الحالي أكثر نشاطاً وحيوية، وخلال الاستخدام، تعتمد بشكل أساسي على التنمية التجارية والعقارية والأراضي الصناعية، وتليها المحاصيل النقدية، وأخيراً الإنتاج الغذائي (الأكثر حاجة إلى نقل الأراضي). وفي المناطق، ليست المناطق الزراعية الأكثر تفضيلاً ولا أكبر مكان يتدفق منه العمالة الزراعية إلى الخارج، ولكن في الغالب تكون الضواحي، يليها السهول والمناطق ذات البنية التحتية الزراعية الأفضل، وأخيراً المناطق الجبلية النائية الأكثر اكتظاظاً بالسكان ومناطق البنية التحتية الفقيرة. وفي هذه الأماكن، تبرز ظاهرة زيادة عدد القرى الجوفاء والأراضي القاحلة، مما يؤدي إلى مشكلة ندرة موارد الأراضي في الصين الناتج عن إهدار وعدم استخدام الأراضي. ولا يمكن للتنمية الزراعية أن تزيد أكثر من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني، ولا يمكن زيادة التمويل والضرائب للحكومات المحلية أو زيادة الدخل للمزارعين. وتكمن المشكلة التي تواجهها الحكومات المحلية في تحويل المزيد من الأراضي الزراعية إلى الأراضي غير الزراعية، ومن ثم الحصول على المزيد من الإيرادات المالية. وبالنسبة للمزارعين، الزراعة هي صناعة ضعيفة ذات أرباح منخفضة، وإذا لم يتمكن من الحصول على دخل أكبر من الأراضي المزروعة، فإن حق إدارة عقد الأرض يشبه ضلع الدجاج، وعلى الرغم من أنه من المؤسف التخلص منه، إلا أنه لا طعم له.

يتعامل الاجتماع الثالث للجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب الشيوعي الصيني مع العلاقة بين الحكومة والسوق باعتبارها القضية الأساسية لإصلاح النظام الاقتصادي ويتطلب بوضوح أن يلعب السوق دوراً حاسماً في تخصيص الموارد⁽³⁰⁶⁾. وهذا يعني أن جميع أنواع عناصر الموارد الزراعية يجب أن تدخل السوق، ونظراً لأن موارد الأراضي المزروعة هي الأكثر ندرة في الصين، فمن الضروري بلا شك تحقيق القيمة المستحقة من خلال تخصيص الأمثل لآليات السوق، ويجب على الحكومة الانسحاب من السيطرة والتدخل في سوق عناصر موارد الأراضي المزروعة وجعل تخصيص آليات السوق يلعب

306- قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن عدد من القضايا الرئيسية المتعلقة بالتعميق الشامل للإصلاح. دار الشعب للنشر، 2013.

دوراً حاسماً. ومن الضروري إنشاء نموذج مؤسسي للتخلص التدريجي من تخصيص الحكومة لموارد الأراضي المزروعة، بحيث يمكن الاستفادة من مزايا الأرض "أم الثروة"؛ ويجب استخدام موارد الأراضي المزروعة كوسيلة ضغط لزيادة حماس عناصر الموارد الأخرى مثل الكفاءات والأموال والعلوم والتكنولوجيا للتنمية الزراعية، وتعزيز تخصيص الأمثل للأراضي، وتحسين الاستخدام الفعال للأراضي وحمايتها. ويتمثل اتجاه الإصلاح في تعزيز تدفق حقوق الملكية، وتعزيز معاملات حقوق الملكية، وتحقيق تحويل الأراضي المزروعة من موارد إلى أصول ثم في النهاية إلى رأس المال، وعلى الرغم من أن العملية ستكون معقدة، إلا أنها على المدى الطويل هي التحول الحتمي للزراعة الحديثة في الصين.

ثالثاً: إفساح المجال لدور نقل ملكية الأراضي في تعزيز تخصيص الأمثل لموارد الأراضي المزروعة

يشير نقل ملكية الأراضي الريفية إلى تدفق ونقل حق الإدارة التعاقدية للأراضي بين مختلف كيانات الإدارة، وهو في الأساس تسويق حقوق استخدام الأراضي الريفية. ويعزز نقل ملكية الأراضي الزراعية تسويق عناصر موارد الأراضي، وتحسين كفاءة تخصيص موارد الأراضي بشكل فعال، وإظهار قيمة أصول أراضي المزارعين، وتشجيع المزارعين للحصول على دخل من الممتلكات، مما يمكن المزارعين من المشاركة في تقاسم ثمار التحضر والتصنيع، وهي طريقة مهمة للاستخدام الفعال وحماية موارد الأراضي المزروعة، وأيضاً وسيلة مهمة لحماية موارد الأراضي المزروعة⁽³⁰⁷⁾.

1- تعزيز الاستخدام واسع النطاق لموارد الأراضي المزروعة. يتطلب التحول في أساليب التنمية الزراعية ابتكار أشكال الإدارة الزراعية. إن نقل ملكية الأراضي يجعل الأرض تتركز على الأسر الكبيرة والتخصص، ويشكل تأثيراً واسعاً على استخدام موارد الأرض، وبالتالي تحسين كفاءة استخدام موارد الأراضي. إن نقل الأراضي من خلال نقل حقوق إدارة الأراضي، يساهم في التحول في كيانات الإدارة لعناصر الأرض، وتنظيم كيانات الإدارة الجديدة للأراضي المتناثرة وغير النظامية

307- تشو كون، خو تينغ لونغ، وانغ خوان: "العيوب القانونية والإجراءات المضادة في نقل الأراضي الريفية الحالي في الصين". الاقتصاد الجماعي في الصين، 2007.

من خلال النقل والاستخدام، وتحقيق المزيج الأمثل بين الموارد الزراعية المختلفة، ويمكن أن يغير أسلوب الإدارة الزراعية التقليدية الذي يتسبب في انخفاض الكفاءة بسبب تجزئة الأراضي، وبالتالي من تحقيق الاستخدام الملائم على نطاق واسع لعناصر الأرض، وتعظيم الفوائد الشاملة، في الوقت نفسه إرساء الأساس للاستخدام المكثف لموارد الأراضي، وتهيئة الظروف للتطوير والتحول في الزراعة.

2- تعزيز كفاءة إنتاج موارد الأراضي المزروعة. بعد اعتماد نظام المسؤولية التعاقدية للأسر المعيشية، تتناثر موارد الأراضي الريفية بين العائلات باستخدام تقنيات الزراعة التقليدية، ولا يمكن لكل مزارع أن يتعلم التكنولوجيا الزراعية الحديثة. وفي الواقع، يستحيل أيضاً على كل مزارع أن يصبح مزارعاً ماهراً، فالإدارة المنزلية الصغيرة غير قادرة على تحمل تكلفة استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة. وبالتالي، الجمع بين موارد الأراضي والتكنولوجيا الزراعية الحديثة ليس وثيقاً، والمحتوى التقني لاستخدام موارد الأراضي منخفض، مما يؤثر على كفاءة إنتاج موارد الأرض. من خلال نقل ملكية الأراضي، يمكن للمزارعين ذوي تكنولوجيا الإنتاج المنخفض نقل حقوق إدارة الأراضي للحصول على الفوائد، بينما يمكن لمنظمات الإنتاج الزراعي والأسر الكبيرة المهنية ذات تكنولوجيا الإنتاج الجيدة استخدام تكنولوجيا الإنتاج الوفيرة لزراعة الأرض على نطاق واسع، وربط موارد الأرض والتكنولوجيا المتقدمة عضوياً للحصول على ميزة تنافسية أعلى من متوسط المنافع الاجتماعية، وبالتالي تحسين معدل إنتاجية الأرض وإنتاجية العمالة وتحقيق الاستخدام الفعال لموارد الأراضي المزروعة.

3- تعزيز الاستخدام الكامل لموارد الأراضي المزروعة. يُحسن نقل ملكية الأراضي كفاءة استخدام موارد الأراضي ويعزز تعديل الهيكل الصناعي. في الوقت الحاضر، هناك تدفق كبير من العمالة الريفية للخارج، ولا سيما تدفق القوى العاملة الريفية من الشباب ومتوسط العمر إلى الخارج، ومن الصعب تحمل القوات المتبقية "386199" المسؤولية الثقيلة للزراعة المكثفة للأراضي المزروعة. لذلك، فإن ظاهرة هجر الأراضي المزروعة في المناطق الريفية والاستخدام المكثف هي ظاهرة خطيرة للغاية، والعدد الهائل من المزارعين يزرعون حصصهم

الخاصة فقط على الأرض المتعاقد عليها، وبالنسبة للأراضي الزراعية المهجورة المتبقية أو الزراعة الواسعة للمحاصيل التي تتطلب عمالة أقل، فإنها تهدر موارد الأراضي المزروعة بشكل خطير. من خلال نقل ملكية الأراضي، تتركز الأرض في أيدي كبار المزارعين والأسر المهنية، مما يقلل من ظاهرة الأراضي القاحلة بسبب العدد المفرط للعمال المهاجرين، وتعزيز تحسين نسبة استخدام الأراضي، وتهيئة الظروف للتركيز التدريجي للأرض، من تطوير اتجاه إدارة الحجم إلى إدارة خبراء الزراعة. فالتوجيه للتطبيق المكثف لموارد الأراضي من خلال نقل الأراضي يمكن أن يحسن درجة تنظيم المزارعين ويحقق الاستخدام الكامل لموارد الأراضي المزروعة.

رابعاً: تشجيع ابتكار نظام حقوق ملكية الأراضي الريفية

حق ملكية الأرض هو المشكلة الأساسية لنقل الأراضي وتوفير الأراضي. وفي ظل النظام الحالي، أدى تنوع كيانات الملكية الجماعية للأراضي وغموض التعريف إلى كيانات افتراضية لملكية الأرض في جوهرها، ثم تسبب في سلسلة من المشاكل، مثل حقوق الملكية غير الواضحة والاستخدام الفعال غير الكافي، والافتقار إلى كيانات الحماية وإهدار موارد الأرض وغيرها. ولا يمكن ضمان الاستخدام الفعال لموارد الأرض وحمايتها إلا من خلال توضيح حق ملكية الأرض، وابتكار نظام نقل ملكية الأراضي وإثارة حماس الكيانات للحفاظ على موارد الأراضي وحمايتها⁽³⁰⁸⁾.

1- توضيح ملكية الأراضي الريفية. توضيح حق الملكية هو المطلب الموضوعي لاقتصاد السوق، والشرط الأساسي لتسريع نقل ملكية الأراضي الريفية. ومن أجل الحفاظ على الأراضي، يجب الإسراع في تطوير تسجيل حقوق الملكية لكيانات حقوق التعاقدية للأراضي، وإنشاء النظم المعنية وإجاداتها، وجعل الأراضي الريفية المتعاقد عليها وسيلة إنتاج للمزارعين بحقوق ومصالح واضحة، ومسؤوليات تعاقدية واضحة. وتحديد علاقة حق الملكية بين الدولة والجماعات والمزارعين بشكل معقول، وتوضيح حق المزارعين في التعاقد على الأرض بشكل أكبر، وفصل

308- تاو لين: "تحليل عيوب نظام الأراضي في نظام المسؤولية التعاقدية للأسر المعيشية". مجلة جامعة خاربين، 2005.

ملكية الأرض عن حيازتها واستخدامها ودخلها والتصرف فيها⁽³⁰⁹⁾.

وفي الوقت الحاضر، تتمثل الخطوة الأولى في الإسراع في إصدار شهادات ملكية الأراضي، وتنفيذ "توفير الأربع للمزارعين: قطع الأرض المتعاقد عليها، ومساحات التعاقد، وعقود التعاقد وشهادات حق التشغيل"؛ من خلال إصدار شهادات لتأكيد ملكية الأراضي والمساكن الريفية الجماعية، يتم تأكيد ملكية وحقوق الانتفاع بالأراضي والمنازل الريفية الجماعية في شكل وثائق قانونية ووثائق حكومية. ومن خلال اجتياز شهادة الملكية الصادرة للأرض الريفية، يتم تحديد الموقع الجغرافي وكمية وتاريخ العقد، وتحديد الحقوق والمصالح المختلفة لعقد الأرض، وضمان أن مقاول الأرض هو الكيان الذي يملك الحق الحقيقي في السيطرة على الأرض، ويتمتع بحقوق ومصالح رئيسية، ويضع الأساس المؤسسي لنقل ملكية الأرض بأشكال مختلفة، مثل التأجير من الباطن، والتعاقد من الباطن، والمشاركة بحصة، والثقة بالموكل وغيرها، ويحفز على مبادرة نقل الأراضي، ويطلق الحماس الرئيس لتوفير موارد الأرض وحماية موارد الأرض.

2- توضيح حقوق التعاقدية للأراضي الريفية. في الوقت الحالي، لا يزال الأساس القانوني لفترة التعاقد على الأراضي الريفية هو إطار سياسات "ثلاثون عاماً دون تغيير"، على الرغم من أن السياسات تسعى دائماً لتحقيق الاستقرار وتديد فترة عقد الأرض، وأشار الاجتماع الثالث الكامل للجنة المركزية السابعة عشرة للحزب الشيوعي الصيني: "من أجل منح المزارعين حقوق إدارة عقود الأراضي ملائمة ومضمونة بشكل كبير، يجب أن تظل علاقات عقود الأراضي مستقرة وطويلة الأجل دون تغيير"⁽³¹⁰⁾، ولكن حتى الآن لا يوجد موعد نهائي للعقود القانونية. وموجب السياسات والقوانين الحالية، فإن التعاقد على الأراضي الريفية هو مسألة تخص المنظمات الجماعية، والتي يمكنها الاختيار بحرية في إطار السياسات والقوانين، وبالتالي اختلاف مدة العقود، وغموض فترة العقود يؤثر بشكل خطير على نقل الأرض والاستخدام الفعال لموارد الأرض وحمايتها. ومن أجل تغيير الوضع الحالي لغموض فترة عقود الأراضي، يجب توضيح مدة

309- دوتشاين: "تغيرات ملكية ووظيفة ونظام الأراضي الزراعية في الصين". إصلاح النظام الاقتصادي، 2004.

310- قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن العديد من القضايا الرئيسية في تعزيز الإصلاح الريفي والتنمية. صحيفة الشعب اليومية، 20 أكتوبر 2008.

عقد الأرض والنص على أنه لا يجوز للمنظمات الجماعية استرداد الأرض من جانب واحد خلال فترة العقد باستثناء ظروف محددة، ويجوز توريث فترة العقد وفقًا للقانون وقبل انتهاء مدة العقد، من أجل تحقيق الاستقرار في توقعات مقاول الأرض وتجنب الاستخدام المكثف للأرض بسبب غموض فترة التعاقد. في الوقت نفسه، من الضروري توضيح محتوى الحقوق في نقل الأراضي الريفية، وتحديد محتويات حقوق إدارة العقود المختلفة بدقة لأنواع الأراضي، والتعبير الكامل عن القيمة المحتملة والسلامة لحقوق ملكية الأراضي، والتقليل المستمر من تكلفة تحديد ونقل وحماية حقوق ملكية الأراضي في عملية نقل الأراضي، ووضع الأساس لتشغيل السوق لحقوق ملكية الأراضي، وتحفيز كيانات الأراضي والتعاقد على الاعتزاز وحماية حقوق إدارة الأراضي⁽³¹¹⁾.

3- الحماية الصارمة لحق التشغيل بشكل مستقل. في الوقت الحالي، من أجل ضمان الأمن الغذائي، رسمت الدولة الخط الأحمر للأراضي المزروعة، وسيطرت على استخدام الأراضي الريفية، مما يضمن بشكل فعال الاستخدام الزراعي للأراضي الريفية، ويسهم في ضمان الأمن الغذائي الوطني. ومع ذلك، فإن التحكم الصارم في الاستخدام (مثل الأراضي المتعاقد عليها للمزارعين في مناطق إنتاج الحبوب الرئيسية يمكن استخدامها فقط لإنتاج الحبوب، وليس لزراعة المحاصيل النقدية وغيرها) لا يفضي أيضًا إلى الاستخدام الفعال للأرض. ويعوق التحكم في استخدام الأراضي أيضًا حق المزارعين في العمل بشكل مستقل ويؤثر على نقل ملكية الأرض. في الوقت نفسه، أدت القيود التي فرضتها الدولة على استخدام الأراضي في مناطق إنتاج الحبوب الرئيسية إلى عدم تكافؤ فرص التنمية بين مناطق الإنتاج ومناطق التسويق الرئيسيتين، مما أثر بشكل خطير على حماس المزارعين للحفاظ على الأرض وحمايتها. لذلك، على أساس ضمان استخدام زراعة الأراضي، يجب أن تُمنح المزارعين الاستقلالية الكاملة لكيانات إدارة الأراضي، واستخدام وسائل السوق لتوجيه إدارة الأراضي، وتوسيع حق الإدارة المستقلة للمزارعين تدريجيًا. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري توسيع الاستخدام المتعدد للأراضي، والسماح للمزارعين بمزيد من الاستقلالية في إدارة الأراضي

311- يانغ جيانهواي: "الابتكار المؤسسي ونقل الأراضي الريفية". مجلة الدليل النظري، 2009.

المتعاقد عليها في إطار فرضية ضمان الاستخدام الزراعي للأراضي، وجعل حق إدارة الأراضي التعاقدية للمزارعين قوة كاملة، حتى يترسخ تحديد ملكية الأرض للمزارع بشكل فعال.

خامساً: تشجيع الابتكار في نظام ائتمان الأرض

مع تسارع تدفق العمالة الريفية، والنمو السريع للعمالة الريفية غير الزراعية، تراجع اعتماد المزارعين على الأرض بشكل تدريجي، وتسارع الابتكار في أساليب نقل الأراضي. ويُعد تحويل الأرض إلى أصول للمزارعين بدلاً من الأعباء، شرطاً أساسياً مهماً لتوفير موارد الأراضي وحمايتها. يساهم النقل الائتماني للأراضي الريفية في تعجيل نقل حقوق استخدام الأراضي ويشكل أيضاً حقاً مستقلاً نسبياً في ملكية الأراضي للكيان المؤقت، ويفضي إلى الاستقرار النسبي لحق استخدام أراضي المزارعين وتعزيز التسويق للأراضي، وتنويع رأس المال للاستثمار والتطوير في الأراضي والحصول على مكاسب رأسمالية، وفي الوقت نفسه، فإن توسيع قنوات تمويل المزارعين يمكن أن تبرز قيمة موارد الأراضي وتعزز دخل المزارعين⁽³¹²⁾.

1- إنشاء وإيجاد نظام ائتمان الأرض. في إطار فرضية ضمان عدم تغيير طبيعة الملكية الجماعية للأراضي، وحقوق الإدارة التعاقدية للمزارعين وخصائص استخدام الأراضي الزراعية، يتم تنفيذ سياسات لتشجيع إدارة حجم الأراضي، وابتكار سياسات حقوق ملكية الأراضي الريفية، وسياسات صيانة العقارات والبناء الحضري، وتخطيط الأراضي وسياسات تخطيط وتشبيد القرى والمدن الصغيرة، وسياسات التنظيم الاقتصادي التعاوني الريفي وغيرها، وتعزيز الابتكار المالي الريفي، وإنشاء نظام مؤسسي لخدمات استثمار وإدارة ائتمان الأراضي، وتوجيه نقل ائتمان الأراضي الريفية، وتوفير الوظائف للمزارعين، وتحسين قدرة المزارعين على إدارة ائتمان الأراضي. تحسين نظام التسجيل والفحص وإدارة الملفات والمحفوظات لنقل ائتمان الأراضي الريفية، وتعزيز

312- تشو ميان، دينغ ون جيه: "مقاطعة خونان تختبر نقل الأراضي الريفية والمياه إلى موكل مؤتمن". جريدة المعلومات الاقتصادية، 30 مارس 2011.

التحقق من عقود نقل ملكية الأراضي الموقعة من قبل شركة الاستثمار في ائتمان الأراضي والطرف الموكل، وتوحيد حقوق ومسؤوليات كلا الطرفين، وحماية حقوق ومصالح الطرفين. تحسين نظام الموافقة والتسجيل لكيانات ائتمان الأراضي الزراعية، وتوحيد قواعد التشغيل لكيانات الائتمان، وتوضيح حقوق والتزامات كيانات الائتمان؛ توضيح نطاق أعمال الهيئات الائتمانية، وتقوية الوقاية من مخاطر الهيئات الائتمانية، وتحسين نظام تأمين إدارة الائتمان. تحسين نظام تطوير مؤسسات وسيط عملية الائتمان، وتحسين بيئة خدمة وسيط عملية الائتمان، وتعزيز الإشراف والرقابة على سوق ائتمان الأراضي، ومنع السلوك غير القانوني لوسيط عملية ائتمان الأرض. توحيد مسؤوليات وحقوق جميع الأطراف المشاركة في نقل الأراضي، مثل المزارعين أو الحكومات أو الشركات أو الأسر الكبيرة وغيرها، ولا سيما تعزيز المعايير السلوكية للحكومات الشعبية، واستكشاف مختلف أساليب إدارة ائتمان الأرض الفعالة، مثل نظام المساهمة في الأراضي، وبنوك الأراضي، وتعاونيات الأراضي وغيرها، وضمان الترويج المنظم لإدارة ائتمان الأراضي⁽³¹³⁾.

2- ابتكار طرق تعزيز ائتمان الأرض الزراعية. تحسين آلية إدارة ائتمان الأراضي ونظام الخدمة، وتعزيز القيمة المضافة والربحية لإدارة ائتمان الأراضي، وجعل كيانات المشاركة تدريجيًا تشكل علاقة تكافلية مستقرة للمصالح. أولاً: التحول التجريبي لعملية رسملة الإسكان الريفي، وابتكار نموذج تعويضات عن حيازة الأراضي وإعادة توطين، وتشجيع المزارعين على اعتماد أساليب تعويض حقوق المساهمين، وخلال بناء مساكن إعادة التوطين للمزارعين، يجب الاحتفاظ بمساكن كافية للتنمية الصناعية للمزارعين، وضمان حصول المزارعين على دخل عقاري مستقر وموثوق؛ الاستفادة الكاملة من الدور التوجيهي من "بناء تذكرة الأرض"، وتوزيع المستوطنات الريفية بشكل عقلائي، وتسريع عملية إصلاح المنازل القديمة الخطرة في المناطق الريفية، وتحقيق القيمة المضافة الفعالة لمنازل المزارعين، واستكشاف المراكز التجريبية للانسحاب من معاملات الإسكان

313- تشو لي لين، تانغ شي لينغ: "نموذج يي يانغ: ثمانية أسئلة حول نقل ائتمان الأرض الزراعية". جريدة مدينة سان شيانغ، 3 يوليو 2012.

للمناطق السكنية وانتقال المقيمين في المناطق المكتظة بالمزارعين، وزيادة دخل ملكية المزارعين. ثانيًا: تعزيز إصلاح الحقوق التعاقدية على الأراضي الريفية وحقوق استخدام المسكن وكذلك الرهن العقاري والضمان والتحويل والمساهمة والتأجير لحقوق الغابات، واستكشاف نموذج ائتمان الأراضي "للمنظمات الاقتصادية الريفية أو البنوك الفردية لمؤسسات الضمان الحكومية المتخصصة"، وتستثمر الحكومة أو تدعم إنشاء مراكز إدارة ائتمان الأصول الريفية أو شركات الضمان المتخصصة، وتقدم شركات ائتمانية، وإفساح المجال كاملاً لوظيفة عزل الملكية في نظام الائتمان، وتوكل كيانات الإدارة الريفية حقوق إدارة الأراضي التعاقدية إلى شركات الائتمان، والتي تؤدي واجبات الإدارة، وتؤجر الأرض الجماعية وغيرها، وتوزع الدخل على المستفيد كدخل ائتماني، ومن المتفق عليه أن جميع حقوق الدخل لكيان الائتمان سيتم تمويلها كضمانات رهن للقروض التي تتقدم الكيانات التشغيلية الريفية بطلب للحصول عليها. ثالثًا: تحسين نظام خدمات ائتمان الأراضي. تحسين أنظمة الخدمة الخاصة بتقييم الحقوق والمصالح، وتعويض المخاطر، ونقل الأصول، وتحسين مؤسسات ومنظمات خدمات نقل الأراضي الريفية، وتعزيز توجيه سياسات ائتمان الأراضي الزراعية، والوساطة في المنازعات، والتنسيق والاتصال، ومنع المخاطر في عملية ائتمان الأراضي الريفية، وزيادة الخدمات المتنوعة مثل التكنولوجيا والأموال وغيرها لنقل ملكية الأراضي⁽³¹⁴⁾.

3- تعزيز الإشراف على عملية ائتمان الأراضي الزراعية والوقاية من المخاطر. في الوقت الحالي، لا تزال عملية ائتمان الأراضي الريفية في الصين في المرحلة الاستكشافية، والنظام القانوني ذو الصلة غير مثالي، وتحتاج نماذج الإدارة وطرق التشغيل إلى مزيد من الابتكار؛ في الوقت نفسه، تعد سلامة ملكية آلاف الأسر في علاقات نقل ملكية الأراضي الريفية واحدة من أكبر وسائل الإنتاج للمزارعين. لذلك فإن تعزيز الإشراف والوقاية من مخاطر الائتمان على الأراضي الريفية يمثلان محتوى هامًا لعملية ائتمان الأراضي الريفية. أولاً: وضع سياسات داعمة مثل ضمانات السياسة، وتعويض المخاطر، وخصومات الفائدة المالية، وتحسين

314- زيادة دخل ملكية المزارعين. مجلة الصباح بتشونغ تشينغ، 25 يوليو 2011.

نظام التأمين الزراعي، وتوسيع نطاق تغطية التأمين الزراعي، ومنع المخاطر الطبيعية لعمليات ائتمان الأراضي وحلها. ثانيًا: من الضروري إنشاء صندوق حماية من مخاطر ائتمان الأراضي، وعلى أساس الدعم المالي، توجيه منظمات ائتمان الأراضي للمشاركة في الصندوق، وإنشاء صندوق مخاطر خاص لنقل وتشغيل الأراضي الاستثمارية، ومنع مخاطر نقل الأراضي. ثالثًا: التطبيق الصارم لنظام الوصول إلى إدارة ائتمان الأراضي، وتوحيد فحص مشاريع إدارة نقل الأراضي وإصدار الشهادات وفحص مؤهلات المؤسسة، وحظر الدخول الذي لا يفي بالشروط المحددة؛ والإشراف الصارم على الصناديق والمشاريع وعمليات الائتمان للمؤسسات الاستثمارية، والتحقيق والتعامل مع جميع أنواع الأعمال غير القانونية وفقًا للقانون، وتقليل مخاطر نقل ائتمان الأراضي⁽³¹⁵⁾.

سادسًا: تشجيع ابتكار نظام خدمة نقل ملكية الأراضي

خلال التحول في أساليب التنمية الزراعية، يعد نقل الأراضي مطلبًا حتميًا لتحسين معدل توفير الموارد الزراعية ومفتاح معدل الاستخدام وابتكار نظام خدمة نقل الأراضي الريفية. وحقوق الإدارة التعاقدية للأراضي هي الحقوق والمصالح الأساسية للمزارعين التي يمنحها القانون، وبالتالي فهي أيضًا ضمان مهم لحماية حقوق المزارعين ومصالحهم. 1- تحسين نظام خدمة سوق تجارة الأراضي. بالمقارنة مع تجارة السلع العادية، فإن تجارة الأراضي مختلفة تمامًا، وإجراءات التشغيل معقدة، وكيانات حقوق الملكية المرتبطة بالمصالح الاقتصادية متنوعة. وهذا يتطلب نظامًا سليمًا لخدمات السوق يتضمن تقييم الأصول، والاستشارات القانونية، وتمويل الأراضي، والتأمين على الأراضي وغيرها، وهذا ليس مجرد مطلب موضوعي، ولكنه أيضًا رابط ضعيف في الوقت الحاضر⁽³¹⁶⁾.

315- مجموعة بحوث ائتمان ونقل ملكية الأراضي الريفية في مدينة ييانغ . دراسة تجريبية حول نقل ائتمان الأراضي الريفية. دار الشعب للنشر بخونان، 2013.

316- يانغ جيان هواي: "الابتكار المؤسسي ونقل ملكية الأراضي الريفية". مجلة الدليل النظري، 2009.

إذاً كيف يمكن تعزيز نقل حقوق استخدام الأراضي الريفية من خلال آليات السوق؟ المفتاح هو إنشاء منصات خدمة المعاملات التجارية في نقل ملكية الأراضي، مثل بناء منصة معلومات شبكية لمعاملات حقوق ملكية الأراضي الريفية، وإنشاء شبكة معاملات حقوق ملكية الأراضي الريفية، وإنشاء منصة شبكة مهنية تدمج وظائف نشر واستشارات معلومات حقوق الملكية الريفية، ومعالجة أعمال المعاملات وغيرها، من أجل إنشاء مجموعة واسعة من الموارد وقنوات المعلومات ونظام السوق الموحد. والأكثر أهمية هو إتقان وابتكار آلية تشغيل سوق نقل الأراضي التي تشمل آلية السعر وآلية التقييد والآلية الوسيطة للصفقات وآلية توزيع الدخل وغيرها؛ تنمية وتقوية الوسيط كجسر وربط بين المزارعين وأطراف القضية والحكومة، وتحقيق تحول نقل الأراضي من النقل التلقائي اللامركزي لـ "مستثمري التجزئة - مستثمري التجزئة" إلى النقل المنظم والموجه نحو السوق لـ "مستثمري التجزئة - منظمات الخدمات الوسيطة - الأسر الكبيرة"، وتوفير آلية التجميع لإدارة الحجم من أجل الاستخدام الفعال للأرض⁽³¹⁷⁾. في الوقت نفسه، يتم وضع السياسات اللازمة لدعم تطوير مختلف المنظمات الوسيطة المهنية لنقل الأراضي الريفية، حتى تتمكن تدريجياً من القيام ببعض المشاريع الخدمية الحالية التي تقوم بها الحكومة.

2- تحسين نظام الخدمة العامة لنقل ملكية الأراضي. تعتبر الحكومة والسوق الضمان الأساسي للتنمية السليمة لنقل الأراضي. وخلال تعزيز خدمات السوق، وفي ضوء خصوصية نقل الأراضي، فإن الخدمة العامة الحكومية مهمة بشكل خاص. لذلك ينبغي تلبية احتياجات نقل الأراضي الريفية وتعزيز الخدمات العامة الحكومية. أولاً: تحسين شبكة الخدمات العامة لنقل الأراضي الريفية. يؤسس كل مستوى مقاطعة (مدينة) مركزاً تجارياً حديثاً لنقل الأراضي، وتبني البلدة تبادلاً معيارياً لنقل الأراضي لتوفير خدمات المعلومات والقوانين والسياسات والمعاملات الخاصة بنقل ملكية الأراضي الريفية. ثانياً: إنشاء آلية إدارة للخدمات العامة لنقل الأراضي الريفية. إنشاء نظام معياري لتسجيل نقل ملكية الأراضي وإدارة الملفات، وجعل إدارة النقل تعمل بشكل منتظم؛ إنشاء

317- هوانغ تشوهوي، وانغ بينغ: "نقل الأراضي الريفية: الوضع الحالي والمشاكل والتدابير المضادة". مجلة جامعة تشانجيانغ (طبعة العلوم الإنسانية والاجتماعية) 2008.

نظام إدارة لدفع أموال ضمان مخاطر العقد من قبل الشخص الذي نقلت إليه ملكية الأرض، وضمان الأداء الطبيعي لعقد نقل ملكية الأرض؛ وتحسين خدمات معالجة شهادات حقوق نقل ملكية الأراضي، وتبسيط الإجراءات، وتوفير خدمة "وقفة واحدة وحزمة واحدة" لنقل أراضي المزارعين، وتوفير منصة تداول مريحة وفعالة لنقل الأراضي الريفية. ثالثاً: التحديد الدقيق لمسؤوليات الخدمات العامة لوكالات إدارة نقل الأراضي. توضيح هدف الإدارة ومهمة وكالات أعمال نقل الأراضي، وإنشاء نظام المسؤولية ونظام المساءلة، من أجل تحسين كفاءة الخدمات العامة لنقل الأراضي الريفية⁽³¹⁸⁾.

3- تحسين نظام ضمان حل نزاعات الأراضي. يعد نقل الأراضي الريفية تغييراً عميقاً آخر بعد نظام التعاقدية وتوسيع الأراضي، ولا شك أن تعديل العلاقة وحقوق ومصالح الرعايا القرويين سيؤدي إلى أنواع مختلفة من التناقضات والنزاعات. الحل الوحيد في الوقت المناسب هو الذي يمكن أن يحمي الحقوق المشروعة لكلا الطرفين في نقل الأراضي ويزيل العقبات أمام التقدم السلس لنقل الأراضي. استناداً إلى آلية تسوية المنازعات الريفية الأصلية، ومن ثم تحسين الكفاءة المهنية في حل نزاعات نقل الأراضي، ينبغي إنشاء مراكز وساطة لتسوية نزاعات نقل ملكية الأراضي في البلدات أو القرى المركزية، يعمل فيها المزارعون ذوو المعرفة القانونية والمكانة المحلية كوسطاء لمنع وحل النزاعات حول نقل ملكية الأراضي. إنشاء مؤسسة تحكيم لنقل الأراضي الريفية وفق القانون، والتنسيق مع الأجهزة القضائية للتنسيق والتحكيم في التناقضات والنزاعات المختلفة في عملية نقل ملكية الأراضي الريفية، وتوفير نظام ضمان لتسوية منازعات نقل الأراضي الريفية.

4- تحسين آليات تقييد نقل ملكية الأراضي. كنوع من السلوك الذي يهيمن عليه السوق، من السهل أن تخضع عملية نقل ملكية الأراضي لاتجاه الفوائد قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى إهدار وتدمير موارد الأراضي المزروعة. لذلك يجب إنشاء مجموعة من آليات التقييد لتنظيم سلوك الأطراف المعنية بنقل ملكية الأراضي.

318- لي يونغ: "القيمة الواقعية واختيار مسارات نقل الأراضي الريفية". مجلة مدرسة الحزب بخاربين، 2009.

أولاً: تعزيز تخطيط استخدام الأراضي. وفقاً لاحتياجات التنمية الاقتصادية الريفية، يتم توضيح نطاق نقل ملكية الأراضي واستخدام نقل ملكية الأراضي، وتنفيذ تصميم المستوى الأعلى من خلال التخطيط، وتقييد تداول الأرض بالكامل بشكل عام، ومنع التداول التعسفي وغير المنتظم لتخطيط اختراق الأراضي لتجنب الفوضى والارتباك في استخدام موارد الأرض. ثانياً: تحسين آلية ضبط النفس للتحكم في استخدام الأراضي. من الضروري تنفيذ القوانين واللوائح الوطنية بشكل صارم، واستخدام الإعانات الزراعية وغيرها من الوسائل لفرض القيود اللازمة على التخلي عن الأراضي المزروعة؛ وتعزيز مراقبة استخدام الأراضي المنقولة، ويجب أن يتوافق استخدام الأراضي المزروعة مع التطور الفعلي للصناعة المحلية؛ وتعزيز الرقابة على تأجير المساحات واسعة النطاق وطويلة الأجل للأراضي الصالحة للزراعة وأراضي الغابات التي يتعاقد عليها المزارعون من خلال المؤسسات الصناعية والتجارية، والحظر الصارم لمشاكل "عدم التحيب" و"عدم الزراعة" و"عدم التحريج"، ووضع حد للسلوك الخاطئ المتمثل في التغيير غير القانوني للاستخدام الزراعي للأراضي الصالحة للزراعة والانخراط في تطوير الأراضي باسم تداول الأراضي. ثالثاً: تعزيز مسؤولية الحكومة في إدارة الأراضي. في عملية نقل ملكية الأراضي الريفية، تتحمل الحكومة دائماً مسؤوليات مهمة. من ناحية أخرى، من الضروري كبح جمود سلطة الحكومة، بحيث تستند سلطة الحكومة وفقاً للقانون إلى مبدأ "مدفوع الأجر، وطوعي"، ومنع الحكومات المحلية من التدخل في استقلالية أراضي المزارعين من أجل التصنيع والتوسيع، وعدم إجبار المزارعين على نقل الأراضي؛ من ناحية أخرى، ينبغي تعزيز مسؤولية الحكومة في إدارة الأراضي، والتحقيق في مسؤولية الحكومة في هدر موارد الأراضي بسبب الإشراف والإدارة غير اللائقين في عملية نقل ملكية الأراضي، من أجل حث الحكومة على تعزيز الإدارة والخدمات، والقضاء على استغلال السلطة وغياب الموظفين، وتحقيق إدارة جمارك فعالة وخدمات جيدة.

الفصل الرابع

بناء نظام ابتكار علمي وتكنولوجي وطني يواجه التنمية الزراعية العالمية المتقدمة

أصبحت المنافسة العلمية والتكنولوجية في عالمنا المعاصر أكثر شراسة، كما حقق تطور العلوم والتكنولوجيا الزراعية اختراقات ثورية، وتسارعت وتيرة تطور الصناعات الزراعية الناشئة. تعكس الظروف الوطنية الفريدة في الصين باعتبارها بلدًا زراعيًا كبيرًا، تزايد صعوبة الاعتماد على الموارد الطبيعية وموارد العمل في التنمية الزراعية المستدامة، ويستعصي عكس مسار الحد من تدهور الموارد الطبيعية الزراعية وموارد العمالة الزراعية وخاصة مع تسارع عملية التحضر. ولا يمكن تسريع التحول في أساليب التنمية الزراعية وتحسين معدل إنتاجية الأراضي، ومعدل استخدام الموارد، ومعدل إنتاجية العمل، ورفع القدرة التنافسية الزراعية الدولية للصين على نحو مستمر، إلا من خلال كسر قيود الموارد والبيئة وبناء نظام ابتكار علمي وتكنولوجي وطني موجه نحو حدود التنمية الزراعية في العالم.

أولاً: الوضع الأساسي للمنافسة العملية والتكنولوجية الزراعية العالمية

منذ بداية القرن الحادي والعشرين، يجري دمج التقنيات العالية والجديدة مثل التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات واستخدامها على نطاق واسع في الزراعة، الأمر الذي يؤدي إلى التحسين السريع في مستوى التحديث الزراعي، وتلقي الأشكال الزراعية الجديدة الكثير من الممارسات العملية، مثل الزراعة الدائرية، والزراعة منخفضة الكربون وغيرها، وتسريع عملية التحول والارتقاء بالتكنولوجيا الزراعية

بشكل كبير، وتعجيل عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة بشكل مستمر. ويمكن تلخيص الوضع الأساسي للمنافسة العالمية للعلوم والتكنولوجيا الزراعية من ثلاثة جوانب.

1- ظهور نماذج مختلفة من الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي في العالم. البلدان المختلفة لديها مسارات مختلفة لتحديث الزراعة، كما تتنوع أساليبها في التركيز على ابتكار العلوم والتكنولوجيا الزراعية وتطبيقها. على سبيل المثال، الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا وأستراليا، هذه الدول تمثل تعزيز الابتكار العلمي والتكنولوجي للميكنة الزراعية من أجل تحسين معدل إنتاجية العمل. اليابان وهولندا وإسرائيل يمثلون دفع نموذج ابتكار تكنولوجي تقوده التكنولوجيا الحيوية من أجل زيادة معدل إنتاجية الأرض. فرنسا وألمانيا يمثلون تعزيز نموذج يجمع بين الميكنة الزراعية والتكنولوجيا الحيوية. وفقاً لظروفهم الوطنية، انتقلت جميع هذه البلدان في النهاية إلى التحديث الزراعي الشامل الذي يتضمن بشكل أساسي "الميكنة، والبذور المحسنة، والمواد الكيميائية، والكهرباء، والمعلوماتية" وغيرها. وفي المنافسة المستقبلية للابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي، سيستمر حتماً عرض الخصائص المختلفة لهذه المسارات⁽³¹⁹⁾.

2- أصبح تسريع الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي استراتيجية وطنية. تعتبر حكومات جميع البلدان التقدم العلمي والتكنولوجي بمثابة استراتيجية وطنية للتنمية الزراعية وتقدم الدعم الشامل لها، مثل الدعم المالي للبحوث الأساسية، والبحوث التطبيقية المدعومة والتطوير التجريبي، والترويج العلمي والتكنولوجي، وبناء البنية التحتية، وتطوير خدمات المعلومات، وتحسين بناء النظام القانوني، والعمل بنشاط على تعزيز الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي. قامت حكومة الولايات المتحدة منذ فترة طويلة بتمويل المؤسسات البحثية العامة للمشاركة في البحوث الزراعية الأساسية وتعزيز ترويج التكنولوجيا الزراعية ونشر المعلومات الزراعية من خلال الاستثمار في بناء المعلوماتية الزراعية. وضعت اليابان قوانين

319- خان جيون، شو شياو تشيغ، شين هانغ تشاو، وانغ بين: "اتجاهات وخصائص التنمية العلمية والتكنولوجية الزراعية في العالم". بحوث التنمية، 2012.

لإضفاء الشرعية على أهداف السياسة الزراعية والتدابير الاقتصادية لتعزيز تقدم العلوم والتكنولوجيا الزراعية. وفي كوريا الجنوبية، أنشأت الحكومة نظاماً توجيهياً متكاملًا للتطوير والترويج لبحوث العلوم والتكنولوجيا الزراعية، من الواضح أن إدارة إنعاش الريف هي المسؤولة عن البحث العلمي الزراعي، وتعزيز العلوم والتكنولوجيا الزراعية، وتوجيه الحياة الريفية، وتدريب المزارعين وموظفي الخدمة العامة الزراعية⁽³²⁰⁾.

3- تُعد التكنولوجيا العالية هي الهدف الرئيس للمنافسة المتقدمة. إن موجة ثورة العلوم والتكنولوجيا الزراعية الجديدة التي تتميز بالتكنولوجيا الحيوية الزراعية وتكنولوجيا المعلومات أخذ في الارتفاع في جميع أنحاء العالم. واختارت الدول الكبرى مجال التكنولوجيا الفائقة كنقطة انطلاق للمنافسة، وحددت كل منها المجالات الرئيسية، وما يجب القيام به وما لا يجب فعله، واتخذت نقطة القيادة للمنافسة الحدودية للعلوم والتكنولوجيا الزراعية الهدف الأساسي، وتوجيه هذا الهدف نحو تسريع إصلاح نظام العلوم والتكنولوجيا الزراعية، وابتكار آلية تشغيل العلوم والتكنولوجيا الزراعية، وزيادة الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا الزراعية، وتعجيل تطوير تصنيع العلوم والتكنولوجيا الزراعية من أجل احتلال مكان في التنمية الزراعية عالية التقنية في العالم.

ثانيًا: تحديد المجالات الرئيسية للابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي

يجب أن يكون "أسلوب التحويل" هو نقطة انطلاق وموطئ قدم الابتكار التكنولوجي والعلمي الزراعي في الصين. أكدت الوثيقة الأولى للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في عام 2012، أن المجالات الرئيسية للابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي تشير إلى مجالات البحث العلمي والتكنولوجي الأساسية والمتقدمة والعامة⁽³²¹⁾. وبتوجيه من هذا، ينبغي أن يشمل الابتكار العلمي والتكنولوجي الذي يدعم التحول

320- خان جيون، شو شياو تشيغ، شين هانغ تشاو، وانغ بين: "اتجاهات وخصائص التنمية العلمية والتكنولوجية الزراعية في العالم". بحوث التنمية، 2012.

321- اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني: آراء حول تسريع تعزيز الابتكارات العلمية والتكنولوجية الزراعية والتعزيز المستمر لضمان توريد المنتجات الزراعية؛ دار الشعب للنشر 2012.

الزراعي والتنمية أربعة جوانب.

1- **تعزيز البحوث الزراعية الأساسية.** يحدد مستوى البحوث الزراعية الأساسية القدرة التنافسية لتطويرها، وعلى الرغم من أن الخصائص الاقتصادية المباشرة للبحوث الأساسية ليست واضحة، إلا أنها تمتلك تأثيراً عميقاً على التنمية طويلة الأجل للعلوم والتكنولوجيا الزراعية، وتحتاج الحكومة إلى الحفاظ على الاستثمار في البحوث الزراعية الأساسية على مستوى استراتيجية التنمية الوطنية. وتتطلب البحوث الزراعية الأساسية بشكل خاص عددًا من الاختراقات الرئيسة في النظريات والأساليب الأساسية الخاصة باختيار وتربية أصناف المحاصيل عالية الجودة، والاستخدام الفعال لموارد الأراضي الزراعية، والاستعادة البيئية للزراعة والحراجة، ومكافحة الآفات، وتنظيم الجينات البيولوجية الزراعية والتربية الجزيئية، وآليات مقاومة الإجهاد للنبات والغابات والحيوان، والسلامة الحيوية وسلامة المنتجات الزراعية وغيرها من المجالات.

2- **تشجيع الابتكارات التكنولوجية المتطورة.** يمكن أن تقود التكنولوجيا المتقدمة الطريق وتفوز بالمبادرة في المنافسة. ومن الضروري الاستفادة من التطور السريع للصناعات الاستراتيجية الناشئة في البلاد، والبحث عن نقطة الجمع بين البحث العلمي الزراعي والصناعات الاستراتيجية الناشئة. ومن خلال الجمع بين اتجاه تطوير التكنولوجيا المتقدمة للعلوم والتكنولوجيا الزراعية في العالم والظروف الوطنية للصين، يجب التركيز على التكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا الميكنة، وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الموفرة للموارد، وزراعة الطاقة الزراعية الجديدة، والصيدلة الحيوية، والزراعة الحيوية، والزراعة منخفضة الكربون وزراعة المعلومات وغيرها من صناعات العلوم والتكنولوجيا الزراعية الاستراتيجية الناشئة التي تواجه المنافسة الزراعية العالمية، واغتنام نقطة القيادة الاستراتيجية في مجال الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي في أسرع وقت ممكن.

3- **اختراق عنق الزجاجة التقني للإنتاج الزراعي "ذي التوجهين".** الزراعة "ذات التوجهين" هي في الأساس علوم وتكنولوجيا الزراعة. بالمقارنة مع الدول

المتقدمة، لا تزال هناك فجوة كبيرة في المستوى العام للعلوم والتكنولوجيا الزراعية في الصين، ولا تزال هناك سلسلة من التقنيات الرئيسية التي يجب اختراقها في التكنولوجيا العلمية للإنتاج الزراعي من أجل التحول إلى أساليب التنمية الزراعية الموجهة نحو الزراعة "ذات التوجهين". وفي الوقت الحاضر، من الضروري بشكل خاص استيعاب الاحتياجات الفعلية للابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي، ودمج الموارد العلمية والتكنولوجية، وزيادة الاستثمار، وتحقيق عدد من الإنجازات التقنية العلمية الرئيسية في مجالات خفض التكلفة وتقليل الاستهلاك، والري الموفر للمياه، والآلات والمعدات الزراعية، والأسمدة الجديدة، وتربية الأصناف المحسنة، والوقاية من الأمراض ومكافحتها، والمعالجة، والتخزين والنقل، والزراعة الدائرية، ومعيشة سكان الريف وغيرها، وذلك لتسريع التحول في أساليب التنمية الزراعية وضمان بناء الزراعة "ذات التوجهين".

ثالثاً: تحسين آلية تشغيل الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي

يجب الاعتماد بشكل أساسي على التخصيص الفعال لعناصر الموارد، والتركيز على المهمتين الرئيسيتين المتمثلتين في تعزيز الابتكار المستقل للعلوم والتكنولوجيا الزراعية وتحويل النتائج وتطبيقها، وإنشاء منصتين للبحث العلمي الزراعي غير الربحي والترويج العلمي والتكنولوجي وتقوية الداعمين الرئيسيين لفريق كفاءات الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي وفرق الكفاءات والترويج للكفاءات، واتصال متبادل واندماج عضوي بين نظام الدعم الزراعي ونظام الابتكار في العلوم والتكنولوجيا الزراعية الذي يتضمن نظام البحث العلمي الزراعي الأساسي، ونظام البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا التطبيقات الزراعية، ونظام تصنيع الإنجاز العلمي والتكنولوجي الزراعي، ونظام خدمات الترويج للعلوم والتكنولوجيا الزراعية، وبناء نظام الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي الذي يتكيف مع المتطلبات الجديدة للتنمية الزراعية، ويشكل القدرة المستدامة على الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي.

1- ابتكار آلية الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا الزراعية. في عام 2012، طرحت الوثيقة رقم 1 الصادرة عن اللجنة المركزية بوضوح: "الخصائص العامة والأساسية والاجتماعية" للعلوم والتكنولوجيا الزراعية⁽³²²⁾، في حين أن الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي غير حصري وغير تنافسي. لذلك، لا يمكن أن يعتمد الاستثمار في البحث والتطوير في مجال العلوم والتكنولوجيا الزراعية بشكل كلي على السوق ويحتاج إلى استثمارات حكومية لتوفير الحماية الأساسية. ويجب أن يركز أسلوب الاستثمار الحكومي على تلبية احتياجات المنافسة الدولية للابتكار العلمي التكنولوجي الزراعي، وزيادة المدخلات المالية بشكل مستمر، وإصلاح طريقة إدخال الدعم العام لمؤسسات البحث العلمي والموظفين العلميين والتقنيين، والتحول إلى الدعم الرئيس القائم على مشاريع البحث العلمي، وتطبيق نظام العطاءات المفتوحة لمشاريع البحث العلمي، وتحسين الشفافية وكفاءة إنتاج تمويل البحث العلمي. وتنصب اتجاهات الاستثمار الحكومي بشكل أساسي في البحوث الأساسية والمتطورة ومجالات البحث والتطوير للتقنيات الرئيسة، ولا سيما تقديم الدعم الرئيس في أبحاث المجالات الرئيسة والتقنيات الأساسية. بالإضافة إلى الاستثمار الحكومي، ومن الضروري إنشاء آلية استثمار متنوعة للابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي، وإنشاء قنوات واسعة لتوجيه الشركات والمنظمات الاجتماعية للاستثمار، وصياغة السياسات والإجراءات التفضيلية وتعزيز حماية واستخدام حقوق الملكية الفكرية، وتعبئة حماس الأفراد والمنظمات الاجتماعية للاستثمار والترويج في البحث العلمي الزراعي، وتحقيق تنويع الاستثمار الزراعي العلمي والتكنولوجي. وتحفيز استثمار المؤسسات المالية في الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي، وتشكيل دائرة فعالة تستخدم فيها العناصر العلمية والتكنولوجية لدفع العناصر المالية نحو التركيز على التنمية الزراعية ودعم الموارد المالية لتعزيز التقدم العلمي والتكنولوجي الزراعي⁽³²³⁾.

322- اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني: آراء حول تسريع تعزيز الابتكارات العلمية والتكنولوجية الزراعية وتعزيز المستثمر لضمان توريد المنتجات الزراعية؛ دار الشعب للنشر 2012.

323- دينغ جوتاو: "عوامل العقبات الرئيسة والإجراءات المضادة للابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي الحالي في الصين". منتدى العلوم والتكنولوجيا الصيني، 2004.

2- تحسين آليات أبحاث العلوم والتكنولوجيا الزراعية المبتكرة. أولاً: تحسين تخصيص موارد الابتكار. تسريع ضبط مؤسسات البحث العلمي الزراعي، وتحسين تخطيط البحث العلمي، وإتقان آلية التكامل لمؤسسات البحث العلمي، وتحسين تخصيص الموارد العلمية والتكنولوجية، بناءً على الاحتياجات الفعلية للتنمية الزراعية الحديثة واتجاهات تطور العلوم والتكنولوجيا الزراعية، بذل الجهود لتحقيق اختراقات في التقنيات الزراعية المتطورة، والتقنيات الرئيسة والتقنيات الشائعة، والتركيز على البحوث الأساسية والمتطورة والعامة. ثانياً: إنشاء آلية حوافز فعالة، تفعيل حيوية مؤسسات البحث العلمي وحماس العاملين في مجال البحث العلمي، وإنشاء آلية تنسيق فعالة ومتكاملة عضوياً للتعليم الزراعي، وتسريع دمج العلوم والتكنولوجيا الزراعية والاقتصاد، وتغيير حالة الانفصال بين البحث العلمي والتعليم والتعميم والتطبيق والإنتاج بشكل شامل، وتشجيع الاندماج أو التشغيل المشترك للبحوث الزراعية ومؤسسات التعليم والترويج، وتشجيع الباحثين على العمل بدوام جزئي والتنقل بين المؤسسات المختلفة. ثالثاً: تعزيز بناء منصة الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي. تحسين الأوضاع البحثية في مؤسسات البحث العلمي، وبناء عدد من منصات الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي الإقليمي أو المهني مع مرافق جيدة وقدرات قوية للبحث العلمي، وتعزيز بناء معاهد البحث العلمي الوطنية الرئيسة والمختبرات الرئيسة وتوفير التخصصات الرئيسة في الجامعات، بناءً على ذلك، يمكن إجراء البحوث الأساسية، والبحوث التطبيقية بشكل فعال، البحث في قضايا الابتكار الرئيسة العامة والاتجاهية والتنظيمية في الإنتاج الزراعي والتنمية الاقتصادية الريفية. رابعاً: تعزيز تفاعل الكيانات الابتكارية. تعزيز الجمع بين الصناعة والتعليم والبحث في العلوم الزراعية، وإنشاء آلية طويلة الأجل للتعاون في مجال تطوير البحوث التكنولوجية بين مؤسسات التعليم العالي ومعاهد البحث العلمي والمؤسسات الرائدة والمزارعين والتعاونيات المهنية للمزارعين، وتعزيز القدرة العملية للابتكار التكنولوجي وقدرة الخدمات العامة في الزراعة⁽³²⁴⁾.

324- ليو تشون شيانغ، يان قوي تشينغ: "البحث حول فعالية الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي في الصين، مشاكل الاقتصاد الزراعي". 2012.

3- آلية الترويج للعلوم والتكنولوجيا الزراعية المبتكرة. يلعب الترويج للعلوم والتكنولوجيا الزراعية دور الجسر والرباط في تحويل الإنجازات العلمية والتكنولوجية إلى قوى إنتاجية حقيقية، وهو نقطة الانطلاق وموطئ قدم الابتكار التكنولوجي الزراعي. آلية الترويج للعلوم والتكنولوجيا الزراعية المبتكرة. أولاً: من الضروري تعزيز الاندماج العضوي بين البحث العلمي وتطوير السوق، وتشجيع الجمع بين العلوم الزراعية والصناعة والتعليم والبحث، وإجراء البحوث التكنولوجية والتطوير للاستجابة لاحتياجات الإنتاج الزراعي والمزارعين، وتقديم الخدمات العلمية والتكنولوجية، وتسريع دفع تصنيع الإنجازات العلمية والتكنولوجية؛ تشجيع وحدات البحث العلمي الزراعي، والمؤسسات الرائدة، والمنظمات التعاونية للمزارعين والقوى الاجتماعية الأخرى على التعاون في مشاريع الابتكار العلمي والتكنولوجي، وإفساح المجال لمزايا كل منها، ودعم وتعزيز الابتكار العلمي والتكنولوجي في تطوير الصناعات المميزة والمتفوقة. ثانياً: تسريع بناء قاعدة تحويل الإنجازات العلمية والتكنولوجية الزراعية وقاعدة العرض، واستخدام الأسس للنضج والتطوير الثانوي للإنجازات المبتكرة لمؤسسات البحث العلمي، وتقصير المسافة بين إنجازات البحث العلمي والتصنيع، وزيادة معدل التحول للإنجازات العلمية والتكنولوجية بشكل كبير. ثالثاً: الاستمرار في تحسين نظام خدمات الترويج في مجال العلوم والتكنولوجيا الزراعية الذي تم إنشاؤه بشكل مشترك من قبل وكالات الترويج على المستويات الأربعة المقاطعات والمدن والمحافظات والبلدات، والجمعيات المهنية والتقنية والمؤسسات الزراعية الرائدة ومجمعات العلوم والتكنولوجيا الزراعية ومراكز الاختبارات الزراعية الإقليمية وغيرها، وتوسيع مجال خدمات التكنولوجيا الزراعية، وبناء آلية ديناميكية لتعميم إنجازات الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي⁽³²⁵⁾.

325- دينغ جوتاو: "عوامل العقبات الرئيسية والإجراءات المضادة للابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي الحالي في الصين". منتدى العلوم والتكنولوجيا الصيني، 2004.

رابعاً: تحسين نظام ضمان الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي

من أجل ضمان تنفيذ سياسة الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي والتشغيل السليم لنظام الابتكار في العلوم والتكنولوجيا الزراعية، وهناك حاجة أيضاً إلى إنشاء نظام ضمان كامل.

1- **الضمان المؤسسي.** لا يزال نظام إدارة العلوم والتكنولوجيا الحالي في الصين يتمتع بلون معين من الاقتصاد المخطط، ومن أجل تلبية احتياجات المنافسة الزراعية العالمية والخصائص الجديدة لتطوير العلوم والتكنولوجيا الزراعية في الصين، يجب أن يتبع متطلبات الإصلاحات الشاملة والعميقة والخطة الشاملة لإصلاح نظام العلوم والتكنولوجيا الزراعية للجنة المركزية للحزب، والتميز بين وحدات البحث العلمي الأساسي والعامة، والتميز بين الأبحاث الأساسية وأنشطة تطوير العلوم والتكنولوجيا التشغيلية، ودفع الفصل والتكامل والتغيير والتحويل لوحدة البحث العلمي الزراعي، وتقوية إرشادات التصنيف، وتعزيز إصلاحات التصنيف، والإسراع في إنشاء نظام إدارة الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي يتميز بالصلاحيات والمسؤوليات الواضحة والتشغيل الفعال.

2- **ضمان الإدارة.** تعزيز إدارة الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي، وتشجيع اختيار موضوعات البحث العلمي الزراعي، ومشاريع البحث العلمي، وتنظيم الموضوعات البحثية، وتقييم إنجازات البحث العلمي وتقييم الألقاب المهنية وغيرها من سلسلة ابتكارات نظام الإدارة. من الضروري تحسين آلية تقييم البحث العلمي الزراعي، وتنفيذ فحص التصنيف وتقييم التصنيف لأنواع مختلفة من مؤسسات البحث العلمي، وموظفي العلوم والتكنولوجيا، والمشاريع العلمية والتكنولوجية وإنجازات البحث العلمي، وإقامة نظام عادل ومنفتح لتقييم البحث العلمي الزراعي؛ وتعزيز الدور الناقل لمشاريع البحث العلمي، وإنشاء آلية جديدة للتعاون في البحث العلمي الزراعي من خلال التعاون أو التعاون في المشاريع، والتخصصات المتعددة عبر القطاعات وعبر الأقاليم، والسعي لكسر حدود الإدارات والمناطق والصناعات، وزيادة تكامل الموارد العلمية والتكنولوجية، وتعزيز التكامل والتفاعل بين الصناعة والتعليم والبحث

والعلوم الزراعية؛ تحسين آلية التأسيس والتكليف لمشاريع العلوم والتكنولوجيا الزراعية، وتعزيز توجيه الطلب الصناعي لمشاريع البحث العلمي الزراعي، وإنشاء آلية تدشين مشروع البحث العلمي الزراعي بناءً على الطلب والتطبيق، وحل مشكلة "جلدين"⁽³²⁶⁾ بشكل أساسي بين البحث العلمي الزراعي والإنتاج الزراعي.

3- **ضمان الخدمة.** يعد نظام خدمات العلوم والتكنولوجيا الزراعية الكامل ضماناً مهماً لنظام الابتكار في العلوم والتكنولوجيا الزراعية. من الضروري تطوير وتحسين عدد من مؤسسات الخدمات العلمية والتكنولوجية العامة، مثل إنشاء وتحسين مراكز المعلومات العلمية والتكنولوجية، ومؤسسات تقييم الإنجازات العلمية والتكنولوجية، ومؤسسات الاستشارات الإدارية، والمؤسسات المالية، ومجمعات التكنولوجيا الفائقة، مراكز الابتكار التكنولوجي، والحاضنات وغيرها، توفير خدمات المعلومات والتمويل والإدارة وحتى الأماكن والمعدات للابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي؛ تشجيع مؤسسات البحث العلمي الزراعي والمنظمات الخاصة على إنشاء وتحسين المؤسسات الخدمية الوسيطة الهادفة للربح وفقاً لنظام المساهمة، والاهتمام بتوجيه ودعم تطوير الجمعيات المهنية والتقنية وجمعيات صناعة المنتجات الزراعية، وإفساح المجال لدورها الهام في ترويج التكنولوجيا والخدمات ونقل المعلومات وغيرها. تعزيز بناء نظام خدمة المعلوماتية للابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي، وإنشاء وتحسين قاعدة البيانات الوطنية للابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي، وتسريع بناء شبكات المعلومات بين قواعد البحث العلمي الرئيسة ومختلف المناطق، مثل الكليات الزراعية، ومؤسسات البحث العلمي، والمؤسسات والشركات والمختبرات الوطنية، وتشكيل شبكة معلومات تقنية زراعية مفتوحة وشبكة تعاون بين الصناعة والتعليم والبحث تغطي الدولة بأكملها لتوفير خدمات المعلومات مثل السياسات واللوائح واتجاهات تطوير الصناعة والاستثمار والتمويل والإنجازات العلمية والتكنولوجية والاحتياجات التكنولوجية والموارد البشرية لكيانات الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي.

4- **الضمان القانوني.** يُعد الضمان القانوني للابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي من الممارسات الشائعة في البلدان الزراعية المتقدمة، وهو أيضاً مطلب موضوعي للابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي في الصين. ومن الضروري تعزيز تنسيق التشريعات وسياسات العلوم والتكنولوجيا الزراعية في مجال الصناعة والمالية والضرائب والتمويل وغيرها من المجالات، واستخدام القوانين لضمان سلطة واستقرار واستمرارية القرارات العلمية والتكنولوجية المهمة⁽³²⁷⁾. التركيز على حقوق الملكية الفكرية في مجال الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي، وتعزيز مراجعة وتحسين القوانين واللوائح المعنية، وتشجيع الابتكار المستقل بشكل فعال. وإنشاء آلية تنفيذ القوانين واللوائح الحالية لضمان الحماية الصارمة وتنظيم القوانين واللوائح لممارسات الابتكار العلمي والتكنولوجي الزراعي.

327- ون تساي كون: "أفكار حول بناء نظام ابتكاري علمي وتكنولوجي زراعي منخفض الكربون بمدينة خونان". بحوث المحاصيل الزراعية، 2010.

الفصل الخامس

بناء نظام دعم مالي زراعي "ذو توجهين"

تبين التجارب التي تمت في الصين منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، أن الزراعة، باعتبارها صناعة "مدفوعة بالاستثمار" وصناعة "ضعيفة المخاطر"، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى التنمية والدعم المالي. وقد أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الوثيقة الأولى للدعائم الخمس للزراعة والمناطق الريفية والمزارعين لمدة 5 سنوات متتالية من عام 1982 إلى 1986، مما جعل الإصلاحات في الصين تنطلق من الزراعة. ومنذ عام 2004، صدرت الوثيقة الأولى للدعائم الحادية عشرة للزراعة والمناطق الريفية والمزارعين لمدة 11 سنة متتالية، مما دفع التنمية الزراعية في الصين إلى ذروة غير مسبوقة. ويتطلب تعزيز التنمية الزراعية "ذات التوجهين" بناء نظام دعم مالي مطابق.

أولاً: القيود الواقعية للدعم المالي لتنمية زراعية "ذات توجهين"

تتميز الخصائص الأساسية لنظام الدعم المالي القائم على الزراعة التقليدية بتقسيم المدخلات، مما يستعصي تلبية المتطلبات العصرية للزراعة "ذات التوجهين" باعتبارها أسلوباً من أساليب التنمية الزراعية الناشئة.

1- عدم تلبية احتياجات تمويل التنمية الزراعية "ذات التوجهين". تعد الموارد المالية هي الضمان الأساسي لتعزيز التحول إلى الزراعة "ذات التوجهين". في السنوات الأخيرة، على الرغم من زيادة الإيرادات الحكومية بشكل كبير، إلا أن مستوى نمو الاستثمار الزراعي كان دائماً متخلفاً عن مستوى النمو المالي ومستوى نمو

الاستثمار في الصناعة والمدن. وعلى وجه الخصوص، المقاطعات الزراعية الرئيسية فقيرة مائياً، والاستثمار في الزراعة محدود للغاية، ومن الصعب ضمان بعض الصناديق الزراعية الخاصة وبعض أموال المشاريع الداعمة التي تستخدم في ترويج العلوم والتكنولوجيا الزراعية وتداول المنتجات الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، يتتبع أسلوب الاستثمار المالي دائماً طريقة واحدة ومباشرة وبسيطة تعجز عن تلبية الاحتياجات المتعددة للتنمية الزراعية الجديدة، وأيضاً في كثير من الأحيان لا يمكنها تلبية توقعات سياسات الاستثمار وتفتقر إلى الفوائد المستحقة، والأكثر من ذلك هو عدم القدرة على أداء دور توجيه الصناديق الاجتماعية والصناديق المالية للاستثمار في التنمية الزراعية بشكل فعال. والتأثير الشامل للعوامل المذكورة أعلاه يجعل الاستثمار المحدود للصناديق الزراعية غير قادر على تلبية المتطلبات المالية للتنمية الزراعية "ذات التوجهين"، ويقيد التنمية الصحية للزراعة "ذات التوجهين" إلى حد معين.

2- عدم تلبية الاحتياجات المؤسسية للتنمية الزراعية "ذات التوجهين". يعد التحول إلى الزراعة "ذات التوجهين" تغييراً أساسياً في نماذج الإنتاج الزراعي الحالي. ولأن الزراعة هي صناعة أساسية تشمل العديد من الصناعات وجميع جوانب الإدارة الوطنية، فيجب أن يكون إصلاح النظام تحت مفهوم التنمية الزراعية "ذات التوجهين" مرتبطاً بإصلاح النظام المالي، فكلهما يؤثر على الآخر. ونظراً للجمود في التنمية المزدهرة الحضرية والريفية، فمن الواضح أن النظام المالي الصيني يتميز بخصائص الإمالة إلى المدن والصناعات. فيما يتعلق بالاستثمار الزراعي، وخاصة بناء البنية التحتية، فإن الحكومة على جميع المستويات غامضة في تحديد نطاق الاستثمار، وتفتقر إلى تقسيم واضح للمسؤوليات، ونتيجة لذلك، أصدرت الحكومة العليا وثائق تطالب الحكومات الشعبية والمنظمات الشعبية بتقديم الأموال بينما تعاني معظم المحافظات والبلدات من شح الموارد المالية والدافع المناسب، وفي النهاية تنتقل المسؤولية إلى المزارعين. في الوقت نفسه، في تصميم نظام الميزانية، هناك نقص في آلية التنفيذ الفعالة والقابلة للتشغيل، وإجراءات التشغيل المعقدة، وتكلفة التنفيذ العالية، علاوة على الافتقار إلى الإشراف الفعال على المشاريع وتقييم الأداء، ومن الصعب أن تعكس الصورة

العامّة والفوائد الشاملة لاستخدام الأموال⁽³²⁸⁾. وبالتالي فإن النظام المالي ليس سلسًا، ويؤثر على التحول في أساليب الإنتاج الزراعي ويعوق التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة "ذات التوجهين".

3- عدم تلبية متطلبات الاستغلال الأمثل للتنمية الزراعية "ذات التوجهين". تتضمن الزراعة "ذات التوجهين" العديد من الجوانب، مثل توفير الأرض، وتوفير المياه، وتوفير الأسمدة، وتوفير مبيدات الآفات، وتوفير البذور، وتوفير الطاقة، وإعادة التدوير الشامل للموارد، وحماية البيئة الزراعية الإيكولوجية وغيرها. وتشمل الزراعة الوفيرة للبذور والتسميد ومبيدات الآفات والري، والزراعة الجافة، والزراعة البيئية المكثفة، والاستخدام الشامل للقمح، وغيرها من التقنيات الوفيرة، والحد من تلوث المصادر الزراعية غير المحددة، وتقليل توليد النفايات الزراعية، والتركيز على تعميم وتطبيق التقنيات الصديقة للبيئة، مثل الحفاظ على التربة والمياه والبناء البيئي، مع مراعاة مجموعة واسعة من المجالات والمشاريع الخاصة والروابط. في التطبيق العملي لسياسات الدعم المالي الحالية، تتميز الاستثمارات المالية المختلفة بالسياسات الخاصة من حيث اتجاه الاستخدام، ونطاق التنفيذ، ومحتوى البناء والجوانب الأخرى، وغالبًا ما يكون ترتيب الأموال لدعم الزراعة بعيدًا عن محور السياسات لدعم الزراعة. في الوقت نفسه، في نظام الإدارة الحالي للدعم المالي الصيني للزراعة، تشمل إدارة الزراعة قبل وأثناء وبعد الإنتاج الوزارات واللجان المختلفة، وموارد السياسات لدعم الزراعة مبعثرة في العديد من الإدارات الزراعية، مما يقلل بشكل كبير من تأثير السياسات، وتعوق بشكل كبير تطور الزراعة "ذات التوجهين".

ثانيًا: تعزيز الأثر المالي للتنمية الزراعية "ذات التوجهين"

يعاني الإنتاج الزراعي من بعض العوامل الخارجية السلبية، بينما تؤكد الزراعة "ذات التوجهين" على إضعاف العوامل الخارجية السلبية للزراعة الحديثة. لذلك فإن

328- ليو هونغ، لي جيه: "بحث حول التدابير المضادة للترويج المالي للزراعة الحديثة في هونان في إطار مجتمع ذي توجهين". العلوم الاجتماعية بخونان، 2009.

الزراعة "ذات التوجهين" لها طبيعة السلع العامة إلى حد ما. وبالتالي، من أجل تعزيز التنمية الزراعية "ذات التوجهين"، نحتاج إلى تقوية دور الحكومة وإفساح المجال لدور التحكم الكلي الذي تلعبه اليد المرئية للحكومة.

1- ترسيخ الأسس الاقتصادية للتحويل إلى الزراعة "ذات التوجهين". كما نعلم جميعاً، يلعب التمويل ووظيفة إرشادية مهمة جداً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. على الرغم من أن السوق وسيلة فعالة لتخصيص الموارد، إلا أن هناك أيضاً إخفاقات وأوجه قصور في السوق. لا يمكن فصل تطوير الزراعة "ذات التوجهين" عن دعم آلية السوق وتوجيهات الحكومة. إن تطوير الزراعة "ذات التوجهين" يحتاج إلى بنية تحتية مناسبة، ومعدات حديثة، ومعلومات علمية وتكنولوجية وقوى داعمة أخرى، وتتطلب دعماً مالياً أكبر بكثير من الدعم المالي للزراعة التقليدية، لذلك لا يمكن الاعتماد فقط على قوة الكيانات الإدارية الزراعية والمنظمات الشعبية المحلية، ولكننا نحتاج إلى الضمان المالي المناسب للتمويل الحكومي لإثراء الأسس الاقتصادية للتنمية الزراعية "ذات التوجهين". ومن أجل تعويض أوجه القصور في آلية السوق، يجب على الحكومة إفساح المجال كاملاً للرافعة المالية، وإنشاء نظام دعم مالي مثالي لتعديل تخصيص الموارد بشكل فعال، وتحسين الهيكل الصناعي الزراعي، وتعزيز التحويل والتنمية الزراعية "ذات التوجهين".

2- توفير ضمان للارتقاء بتقنية التحويل الزراعي "ذات التوجهين". إن تطوير الزراعة "ذات التوجهين" ليس زراعة حديثة فحسب، بل هو أيضاً نموذج تنمية زراعية منخفض الكربون موفر للموارد، وهو نموذج تنموي جديد لحماية البيئة الزراعية الإيكولوجية وتعزيز التنمية المستدامة للزراعة. وتعتمد الزراعة التقليدية على زيادة القوى العاملة واستهلاك الموارد، بينما تعتمد الزراعة "ذات التوجهين" على التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث لتحقيق التنمية المستدامة، وتتطلب على وجه الخصوص تطبيق التكنولوجيا الموفرة والتكنولوجيا الصديقة للبيئة لتقليل الاستهلاك الزراعي، والحد من الانبعاثات، وتحسين كفاءة وتوسيع الاستخدام الفعال للموارد الزراعية. ولا يمكن للمنتجين الزراعيين والقوى الاجتماعية تنفيذ عمليات البحث والتطوير والترويج وإفساح المجال لدور هذه

التقنيات الموفرة والصديقة للبيئة من قبل المنتجين الزراعيين والقوى الاجتماعية دون تمويل حكومي لتوفير الضمان ودعم المحرك.

3- يتطلب تطوير نموذج التحول إلى الزراعة "ذات التوجهين" إفساح المجال للدور الرائد. الزراعة "ذات التوجهين" هي نموذج إنتاج زراعي واسع النطاق وعالي الكفاءة، ويتطلب كسر طرق تطوير الزراعة الحالية "المتناثرة والصغيرة والمنخفضة والضعيفة"، وتعديل الهيكل الإقليمي والصناعي بنشاط وتحسين كفاءة الإنتاج الزراعي وفقاً لمبدأ السلاسل المركزية وتطوير النطاق والترويج الشامل، وزيادة الدعم المالي، والجمع بين الاستثمار المطابق والتكتلات التوجيهية والاستخدام الحازم وغيرها من الطرق التي تعزز بشكل فعال التنمية المركزية للنطاق الزراعي، وتشجع إنشاء تحالفات صناعية وتعزز الإنتاج المتخصص، وتوجه تشكيل نموذج تنموي متماثل لأحزمة الصناعة الزراعية، وتوفر طريقة فعالة للتطوير الفعال للزراعة "ذات التوجهين".

ثالثاً: إنشاء آلية دعم مالي للتنمية الزراعية "ذات التوجهين"

يعتبر التحول إلى الزراعة "ذات التوجهين" عملية معقدة طويلة الأجل، كما تتطلب الدعم المالي لتطوير الزراعة "ذات التوجهين" عملية ديناميكية وتدرجية. ولا يمكن لنظام الدعم المالي أن يتكيف ويلبي دائماً متطلبات التنمية الزراعية "ذات التوجهين" إلا من خلال تراكم الخبرة والابتكار المستمر للأنظمة والآليات.

1- تشكيل التوجه المالي لدعم التنمية الزراعية "ذات التوجهين". بذل الجهود لتقديم خدمات مالية مركزة وموجهة بشكل واضح نحو التنمية الزراعية "ذات التوجهين"، ودعم التصنيع الزراعي، وتنمية الموارد البشرية الريفية، وبناء أنظمة الخدمة العامة الزراعية، وتوجيه تنمية علوم وتكنولوجيا الزراعة، وزراعة المرافق والزراعة البيئية. التركيز على الاستثمار المالي في الصناعات التي تؤدي إلى التحول إلى الزراعة "ذات التوجهين"، ودعم بناء قواعد الإنتاج الزراعي عالية الجودة، ودعم تطوير الصناعات التحويلية الزراعية الرائدة، وتعزيز بناء العلامات التجارية للمنتجات الزراعية. الاستخدام الشامل للمشتريات الحكومية،

والامتيازات الضريبية، والاستخدام المشترك للمكافآت والحوافز، والتحويل الأفقي والرأسي للمدفوعات والوسائل الأخرى، وتوجيه رأس المال الاجتماعي إلى مشاريع التنمية الزراعية "ذات التوجهين"، وإفساح المجال كاملاً لدور رأس المال المتنوع في دعم وتوجيه التنمية الزراعية بتوجيه من الضوابط والسياسات المالية الكلية⁽³²⁹⁾.

2- تحسين الوسائل المالية لدعم التنمية الزراعية "ذات التوجهين". فيما يتعلق بطرق ووسائل الاستثمار المالي، تحسين التدابير المالية المتنوعة مثل محفظة الاستثمار المباشر، والإعانات المباشرة، والإعانات غير المباشرة، والمشتريات الحكومية، والعائد، والمكافأة، والتفضيل الضريبي، والمدفوعات التحويلية وغيرها، من أجل تحقيق الدور الخاص لكل منها، والدمج العضوي بينها، ويكمل كل منها الآخر⁽³³⁰⁾. من الضروري تعزيز الإعانات المالية للمشروعات الزراعية "ذات التوجهين"، التكنولوجيا الزراعية، وسائل الإنتاج وأسعار المنتجات الزراعية، ورفع معايير الدعم، واستخلاص الدروس من التجارب الدولية، وزيادة نسبة الدعم المباشر للزراعة، وخاصة للمبيدات البيولوجية واستخدام الأسمدة العضوية وتطويرها، زيادة شروط المدفوعات التحويلية إلى التنمية الزراعية "ذات التوجهين"، وإنشاء آلية استثمار مالي للبحث العلمي، والترويج التكنولوجي، والتعليم والتدريب وتوريد مواد الإنتاج الزراعي، والتعويض البيئي وغيرها من المجالات.

3- إنشاء صناديق خاصة لدعم تنمية الزراعة "ذات التوجهين". إن تطوير الزراعة "ذات التوجهين" هو مشروع نظام معقد يحتاج إلى صناديق مالية خاصة. وإنشاء الصناديق الإرشادية للصناعة الزراعية "ذات التوجهين" من أجل زيادة الدعم لتنمية الصناعات الأساسية وتطويرها. لذلك يتركز الاستثمار المالي على الصناعات التي تفضي إلى تحول الزراعة "ذات التوجهين"، وعلى الصناعات التي بحاجة ماسة إلى زيادة الاستثمار، وتسريع تطوير وتشكيل ونمو الصناعات الأساسية الزراعية "ذات التوجهين"؛ وإنشاء صناديق "ذات توجهين" للوقاية

329- يانغ آن: "خيارات السياسات المالية لدعم تطوير "الزراعة ذات التوجهين"". مجلة العلوم الاجتماعية بخونان، 2009.

330- يانغ آن: "خيارات السياسات المالية لدعم تطوير "الزراعة ذات التوجهين"". مجلة العلوم الاجتماعية بخونان، 2009.

من المخاطر الزراعية بقيادة الحكومة، والحد من الخسائر في كوارث الفيضانات والجفاف من خلال التدابير الهندسية وغير الهندسية، وتعزيز بناء أنظمة التنبؤ والإنذار المبكر والطوارئ للأمراض النباتية والحيوانية الرئيسة والآفات الحشرية، وزيادة بوليصة التأمين الزراعية، وتشكيل نظام التعويض عن الكوارث الطبيعية يدعم التنمية الزراعية "ذات التوجهين"؛ وإنشاء صناديق التعويضات البيئية لتعزيز التنمية الزراعية "ذات التوجهين"، والاستفادة الكاملة من "سياسة الصندوق الأخضر" لمنظمة التجارة العالمية، وإنشاء آلية تعويض بيئية للزراعة "ذات التوجهين" تدريجيًا بتغطية واسعة وكبيرة، وتشجيع المزارعين والمؤسسات الزراعية على اعتماد التكنولوجيا والمعدات الزراعية "ذات التوجهين"، وتوجيه المزارعين والمؤسسات الزراعية لتنفيذ الإنتاج الأخضر.

4- صياغة سياسات ضريبية تدعم التنمية الزراعية "ذات التوجهين". بذل الجهود لتحسين نظام السياسة الضريبية التفضيلية للزراعة "ذات التوجهين"، وتبني سياسة تفضيلية ضريبية معتدلة الميل لتعزيز التنمية الزراعية "ذات التوجهين" على أساس التركيز الوثيق على السياسة الصناعية الزراعية "ذات التوجهين" ومتطلبات التخصيص الفعال للموارد. من الضروري تنفيذ بعض الحوافز الضريبية أو حتى التخفيضات أو الإعفاءات للمؤسسات أو الأفراد أو المنظمات التي تدعم التنمية الزراعية "ذات التوجهين"، ويجب أن تمتلك القدرة أيضًا على تقليل الضرائب الأخرى التي تفضي إلى تطوير الإدارة الزراعية "ذات التوجهين" من أجل الحد من تكاليف التنمية لكيانات الإدارة الزراعية "ذات التوجهين". وفقًا لمبدأ "من المستفيد، من يدفع الفاتورة"، يمكن فرض ضريبة الحماية البيئية على المناطق المستفيدة، ويمكن فرض ضريبة الموارد والتلوث البيئي المناسبة على مؤسسات الإنتاج التي تهدر الموارد وتضر البيئة الإيكولوجية بشكل كبير لتوجيه التنمية الزراعية "ذات التوجهين". وخلال الترويج بنشاط إلى تطوير الزراعة "ذات التوجهين"، من الضروري أيضًا وضع سياسات ضريبية تفضيلية معقولة في مجالات الأرض والمياه والكهرباء وإنشاء البنية التحتية الأخرى، وكذلك في نقل المنتجات الزراعية ومعالجتها وتسويقها وغيرها من الروابط، وتشكيل دعم شامل للتنمية الزراعية "ذات التوجهين".

5- إنشاء آلية إشراف مالي لدعم التنمية الزراعية "ذات التوجهين". على أساس إتقان وتطوير آلية المدخلات المالية الزراعية "ذات التوجهين"، يجب علينا تعزيز الإدارة المالية والإشراف، وتشجيع سياسات الدعم المالي العلمية والمؤسسية والموحدة للإنتاج الزراعي "ذات التوجهين"، وإنشاء آلية الرقابة المالية للزراعة "ذات التوجهين" منفتحة وشفافة وفقاً للقوانين واللوائح والسياسات المالية المعنية للدولة لضمان أن المدخلات المالية للزراعة "ذات التوجهين" معقولة وفعالة. من الضروري تعزيز قيادة وتنسيق إدارة الأموال المالية الزراعية، واتخاذ الصناديق المالية للزراعة "ذات التوجهين" كأولوية قصوى؛ والتنفيذ الجاد لميزانية الصناديق المالية الزراعية، وتنفيذ الميزانية الزراعية بكفاءة، واكتشاف المشاكل الموجودة في الميزانية في الوقت المناسب، واتخاذ تدابير فعالة لحلها؛ ويتم الإعلان عن الصناديق الخاصة الزراعية "ذات التوجهين"، وتنفيذ نظام الدعاية، وتحسين الانفتاح والشفافية للصناديق المالية للزراعة "ذات التوجهين"، وتشكيل آلية إشراف فعالة على الصناديق المالية بشكل تدريجي.

6- بناء نظام تقييم الأداء المالي يدعم التنمية الزراعية "ذات التوجهين". بناءً على النظام المؤسسي، والنظام التنظيمي، ونظام المؤشرات، يتم إنشاء مجموعة من أنظمة تقييم الأداء المالي التي تدعم التنمية الزراعية "ذات التوجهين"، وتحليل عقلانية الدعم المالي وضرورته وأدائه بشكل شامل، وإجراء تقييم شامل لاقتصاد وكفاءة وفعالية الدعم المالي الذي يدعم التنمية الزراعية "ذات التوجهين"، من أجل التقييم الدقيق وقياس مستوى فائدة الدعم المالي الذي يدعم التنمية الزراعية "ذات التوجهين". من خلال آلية تقييم الأداء المالي الزراعي المنفتحة والشفافة، ينبغي تنفيذ الحجج العملية والتقييم على جميع مشاريع التمويل للزراعة "ذات التوجهين"، وتعزيز متابعة وتقييم عمليات ومشاريع الصناديق المالية، وتشكيل آلية دعم مالي فعالة بشكل تدريجي.

الفصل السادس

ابتكار وتحسين آلية التمويل الريفي ونظام الخدمات

منذ تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، خضعت الكيانات والخدمات المالية الريفية في الصين لتغيرات كبيرة، وشكلت نظام خدمات مالية ريفياً ثالثاً (تعاوني وتجاري وسياسي). ويلبي هذا النمط احتياجات الخدمات المالية للتنمية الزراعية بدرجة معينة، لكنه يواجه أيضاً العديد من التناقضات والمشاكل في ظل الوضع الجديد. تُعد الزراعة "ذات التوجهين" الاتجاه الحتمي لتنمية الزراعة الحديثة، ومن أجل تسريع التحول إلى الزراعة "ذات التوجهين"، يجب علينا تعزيز الإصلاح المالي الريفي بقوة، وتعزيز الدور الداعم للتمويل بشكل فعال، وإنشاء نظام تمويل ريفي جديد يقوم على تمويل السوق باعتباره كياناً رئيساً، والاستثمار الخاص كمحور والقرض المصرفي كرافعة، وإنشاء نظام المنتجات والخدمات المالية الريفية للزراعة "ذات التوجهين".

أولاً: التناقضات والمشكلات بين التحول إلى زراعة "ذات توجهين" والتخلف في تنمية التمويل الريفي

بعد الإصلاح المستمر وتطوير التمويل الريفي، تحسنت البيئة وقدرة الخدمات بشكل كبير، وتم البدء في إنشاء نظام الخدمات. ومع ذلك، لا يزال التمويل الريفي هو الحلقة الضعيفة للنظام المالي بأكمله، وأصبح ضعف قدرات الخدمات المالية الريفية عاملاً مقيداً للتنمية الزراعية، وخاصة التنمية الزراعية "ذات التوجهين". إن استئصال التناقضات في بناء نظام الخدمات المالية الريفية وبناء نظام الخدمات المالية موجه نحو الزراعة "ذات التوجهين" هو مفتاح تطوير الإصلاح المالي الريفي بشكل أعمق

وأيضاً ضامن هام للتنمية الزراعية "ذات التوجهين".

1- التناقض بين الطلب متعدد المستويات والمتنوع للتمويل الريفي والعرض أحادي

الهيكل ونقص المنتجات. يتجلى التناقض بين الطلب المالي للتحويل الزراعي "ذي التوجهين" والعرض المالي الريفي المتخلف في الصين بشكل رئيس في: أولاً: الافتقار إلى "ذي توجهين" في تمويل السياسات الريفية. لا تزال التنمية الزراعية "ذات التوجهين" في مهدها، وتتلقى مشاريع "ذات توجهين" تشمل تمويل السياسات الريفية على الدعم الكبير. لذلك لا يمكن دعم الزراعة "ذات التوجهين" التي تحتاج إلى دعم أكثر من خلال تمويل السياسات الريفية. ثانياً: دعم المؤسسات المالية الريفية للزراعة ضعيف. تتطلب الإدارة الموجهة نحو السوق للمؤسسات المالية التجارية تعظيم الفوائد، ولكن الكفاءة المنخفضة قصيرة الأجل للزراعة "ذات التوجهين" تنحرف عن الهدف الإنمائي للمؤسسات المالية الزراعية. وكيفية جعل التمويل الريفي يحقق مصالح خاصة خلال عملية تسريع التنمية الزراعية هي المشكلة المستعصية التي تواجه الإصلاح المالي الريفي. ثالثاً: اتجاهات المؤسسات المالية الريفية في "الانفصال عن الزراعة" واضح. تواصل المؤسسات المالية الريفية في إضعاف أو حتى إلغاء المؤسسات الشعبية، وتوجيه المناطق الريفية إلى المدن والمؤسسات الكبيرة، وترك المناطق الريفية، والانفصال عن الزراعة، الأمر الذي يؤثر بشكل خطير على التمويل وتطوير الزراعة "ذات التوجهين"⁽³³¹⁾.

2- التناقض بين مصادر التمويل متعددة القنوات والمتنوعة وسوق الائتمان أحادي

القناة وضعيف الوظائف نسبياً. منذ عام 2006، على الرغم من أن الحكومة الصينية قد خففت تدريجياً من الوصول إلى أسواق الائتمان الريفية، إلا أن درجة انفتاح الأسواق المالية الريفية لا تزال محدودة، وعمق واتساع توسع سوق الائتمان الريفي لا يمكن أن يفي بمتطلبات التنمية الزراعية "ذات التوجهين". ويتجلى الأداء الرئيس في: أولاً: يستعصي دخول رأس المال الخاص إلى السوق المالية الريفية. رأس المال الخاص هو مورد مهم للتنمية الريفية، ومع تطور

331- يانغ تشي هوي: "التمويل الريفي: الوضع الراهن، والمشاكل والاقتراحات". الوحدة، 2013.

الاقتصاد، أصبحت قوة رأس المال الخاص قوية تدريجيًا، وتحسنت قدرته الاستثمارية بشكل واضح. ومع ذلك، فرضت القوانين واللوائح العديد من القيود على مشاركة رأس المال الخاص في التمويل الريفي، وأثرت على الدعم المالي الخاص للتنمية الزراعية "ذات التوجهين". ثانيًا: ضعف وظيفة المؤسسات المالية الريفية. على الرغم من أن السياسة المالية تشجع وتدعم تنمية المؤسسات المالية الريفية، ولكن يؤدي الانفصال بين الخدمات المالية التي يقدمها النظام المالي الريفي الحالي واحتياجات الزراعة، إلى عدم فعالية المؤسسات المالية، وبالتالي تؤثر على وظائفها. ثالثًا: يؤثر ضعف أداء الأسواق المالية الريفية على التشغيل الكامل للأعمال المالية. لا تتعاون البنوك التجارية الكبرى أو بنوك السياسات العامة مع المؤسسات المالية الريفية، كما أن قنوات التمويل الريفي ليست سلسلة، مما يقيد بشكل كبير عملية التحول إلى الزراعة "ذات التوجهين".

3- الافتقار إلى الابتكار في سوق الائتمان الريفي يرافقه تخلف في تطور سوق الأوراق

المالية والتأمين. منذ فترة طويلة، لا تزال الأعمال المالية الريفية في الصين تعتمد بشكل عام على الائتمان، يرافقه تخلف في تطوير عمليات التأمين والأوراق المالية وغيرها. على الرغم من أن بعض المؤسسات الزراعية قد تم تمويلها بالفعل من خلال سوق رأس المال، إلا أن العديد من المؤسسات الزراعية التي تتمتع بأسس أفضل وإمكانات إئتمانية، ولا سيما الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، لا تزال غير قادرة على الحصول على الدعم المالي من سوق الأوراق المالية، مما أثرت على التمويل المباشر للتنمية الزراعية، وزادت صعوبة تحقيق التنمية الزراعية "ذات التوجهين". في الوقت نفسه، على الرغم من أن التأمين الزراعي الموجه نحو السياسة في الصين في السنوات الأخيرة قد تطور إلى حد كبير، ولكن بالمقارنة مع الاقتصاد الريفي سريع التطور والطلب الهائل على التأمين الزراعي، لا يزال التأمين الريفي الحالي غير قادر على توفير الضمان الأساسي للتنمية الزراعية، وبمجرد مواجهة المخاطر الطبيعية خلال عملية التحول إلى الزراعة "ذات التوجهين"، فلا يمكن للتأمين الزراعي أن يعوض الخسارة الفادحة للإدارة الزراعية ويصبح الألم الذي لا يمكن أن تتحمله كيانات الإدارة الزراعية.

4- الافتقار إلى مؤسسات الوساطة المالية الريفية يرافقه تخلف في بناء البيئة الإيكولوجية المالية. الوسيط المالي الريفي هو أداة مهمة لتسعير المنتجات المالية الحديثة. فمن خلال التقييم والضمان والتصنيف الائتماني والأنشطة الأخرى للمؤسسات الوسيطة، يمكنها تسعير المنتجات المالية بشكل أكثر دقة وتسريع تداول التمويل الريفي. والسمعة السيئة للبيئة الإيكولوجية المالية الريفية، والافتقار إلى الوسطاء الماليين خلال عملية تقييم الأصول، وشركات الضمان، وتسجيل الائتمان وغيرها، يؤدي إلى نقص الاتصال والتعاون بين كيانات الإدارة الزراعية والمؤسسات المالية الريفية؛ بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص خطير في التعليم المالي الريفي، وضعف الوعي المالي لغالبية الكيانات الإدارية الزراعية، ونقص المعرفة المتعلقة بالتمويل الريفي، وضعف الوعي بالمنتجات المالية وقنوات التمويل، الأمر الذي يؤدي إلى نقص الجاذبية للمؤسسات المالية، ويقيد تنمية التمويل الريفي بشكل خطير ويؤثر على الدعم المالي للزراعة "ذات التوجهين".

ثانياً: ابتكار آلية التمويل الريفي لتعزيز التنمية الزراعية "ذات التوجهين"

إن جوهر مشكلة الخدمات المالية الريفية هو كيف يتكيف النظام المالي الحديث مع الزراعة والواقع الريفي، وليس كيف ينبغي للزراعة والمزارعين التكيف مع النظام المالي الحديث. ولحل مشكلة توفير الخدمات المالية الريفية، يجب علينا إنشاء آلية مالية ريفية تتماشى مع خصائص الزراعة والمناطق الريفية⁽³³²⁾.

1- بناء منصة جديدة للاستثمار والتمويل الريفي. تحسين نظام الاستثمار والتمويل، وتوسيع وظيفة منصة الاستثمار والتمويل؛ إنشاء شركات استثمارية، وشركات استثمارية ائتمانية لتطوير السياحة البيئية الزراعية، ومراكز ائتمان لأصول المزارعين التي تخدم بشكل أساسي بناء البنية التحتية الريفية والإنتاج الزراعي؛ توسيع وظيفة شركات الاستثمار في المدن والبلدات بحيث تمتد خدماتها من المدن إلى المناطق الريفية والزراعة. تعزيز العملية التشغيلية الموجهة نحو

332- تشو جيون: تقترح الوثيقة رقم 1 للجنة المركزية تسريع ابتكار النظام المالي الريفي وحل صعوبات القروض للزراعة والمناطق الريفية والمزارعين. صحيفة الشعب اليومية 24 يناير 2014.

السوق للاستثمار الريفي ومنصات التمويل، وابتكار الكيانات الاستثمارية؛ بناء نموذج التشغيل الموجه نحو السوق "بقيادة الحكومية، وتشغيل السوق، والمشاركة الاجتماعية، والإدارة المهنية، والإدارة الواضحة"؛ اتخاذ المشاريع الكبرى لصناعات الطرق السريعة الريفية والأراضي الزراعية والحفاظ على المياه والمرافق الزراعية وغيرها من إنشاءات البنية التحتية الزراعية، والسياحة الريفية وغيرها كناقلات، وتنمية الكيانات الاستثمارية التي تجمع بين المؤسسات الحكومية والمالية والصناديق الاجتماعية. ابتكار أساليب تمويل منصات الاستثمار والتمويل، وتوسيع قناة التمويل؛ تغيير أساليب التمويل الفردية غير المباشر نسبياً القائمة على تمويل الائتمان المصرفي، وتطوير جميع أنواع طرق التمويل المباشر، مثل تمويل الإدراج المباشر، والتأجير التمويلي، والإصدار المشترك للسندات من قبل الشركات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم، وتمويل التأمين وغيرها، لتوسيع قنوات تمويل التنمية الزراعية. الاستخدام المعقول لجميع أنواع نماذج تشغيل مشاريع منصات التمويل والاستثمار الحكومي، وبالنسبة للمشاريع ذات الأرباح الكبيرة يمكن النظر في نماذج التشغيل BOT (البناء - التشغيل - النقل)، TOT (النقل - التشغيل - النقل) وغيرها، وبالنسبة لبعض إنشاءات البنية التحتية الريفية ذات العوائد الصغيرة، يمكن اعتماد نموذج PPP (الشراكة بين القطاعات الخاصة والعامة)، وتوزيع مخاطر المستثمرين بشكل معقول. يجب ابتكار نموذج إدارة منصة الاستثمار العام والتمويل، يعوق ميزانية المشاريع الاستثمارية الحكومية، ويقيد حصص الاستثمار بدرجة عالية، ويتضمن التشغيل المستقر لسلسلة صناديق التنمية الزراعية.

2- تحسين آلية الحوافز طويلة الأجل للخدمات المالية الريفية. إفساح المجال كاملاً للدور الإرشادي للأموال الحكومية، من خلال الاستخدام الشامل للوسائل المالية والإدارية والتنظيمية وغيرها من وسائل الحوافز، والاستفادة من الصناديق الاجتماعية وائتمان المنظمات المالية الريفية في التركيز على الدعم والتطوير للمجال الزراعي "ذي التوجهين"، مما يؤدي إلى تحقيق إنجازات بقدرات وتكاليف صغيرة. على سبيل المثال، ينبغي تعزيز السياسات التفضيلية لصناديق الائتمان التي تدعم التنمية الزراعية "ذات التوجهين"؛ تنفيذ إعانات

سعر الفائدة والتخفيضات والإعفاءات الضريبية على القروض الصادرة عن المؤسسات المالية، ومنح المؤسسات المالية الريفية سياسات أكثر مرونة بشأن شطب الديون المعدومة وسياسات احتياطات الودائع، وتنفيذ رقابة متباينة. من خلال آلية الحوافز طويلة الأجل، يتم توجيه الصناديق الاجتماعية إلى الزراعة "ذات التوجهين"، وتوفير الضمان المالي لتطوير بحوث العلوم والتكنولوجيا الزراعية، والآلات والمعدات الزراعية الموفرة للطاقة، والبنية التحتية للمحافظة على المياه والأراضي الزراعية، والمدخلات الزراعية غير الضارة، والمعالجة العميقة للمنتجات الزراعية الخضراء، والحدائق البيئية الزراعية، والمنتجات الزراعية البيئية الخضراء، والزراعة المميزة والفريدة، والنظام المتكامل لإنتاج وتداول المنتجات الزراعية وغيرها⁽³³³⁾.

3- **تحسين آلية التوجيه الإيجابي للخدمات المالية الريفية.** إن تحسين وإتقان آلية التقييد للتعويض الإيكولوجي الزراعي، وتحقيق استيعاب العوامل الخارجية الزراعية، وتحقيق الاستخدام المدفوع للموارد الزراعية، جميعها عوامل ذات أهمية خاصة لتعزيز التحول إلى الزراعة "ذات التوجهين". من خلال التمويل الريفي، يمكننا تحسين وإتقان آلية التوجيه الإيجابي للتحول إلى الزراعة "ذات التوجهين"، مثل ائتمان مالي زراعي "ذات توجهين"، وتعديل هيكل ائتمان المخزون، وسياسة أسعار الفائدة التفاضلية، والتتبع الديناميكي للائتمان من خلال تعديل هيكل ائتمان المخزون، وتوجيه المزارعين بوعي لتغيير أساليب الإنتاج الزراعي التقليدي والمشاركة بنشاط في حماية البيئة الزراعية الإيكولوجية.

4- **إنشاء آلية للوقاية من المخاطر المالية الريفية.** يتعين علينا تقوية وتعميق إصلاحات سوق التأمين الريفي، وتطوير ودعم أصناف التأمين التي تحتاج إليها الزراعة "ذات التوجهين" بشكل عاجل، وبناء نظام سوق تأمين ريفي متعدد المستويات ومتنوع. رفع تحسين سياسة التأمين ونظام التأمين التجاري، وإفساح المجال للدور الإيجابي للتمويل، ورفع الدعم لوثيقة التأمين الزراعي،

333- يانغ آن: "خيارات السياسات المالية لدعم تطوير "الزراعة" ذات التوجهين""، مجلة العلوم الاجتماعية بخونان، 2009.

وتحسين نظام وثيقة التأمين الزراعي، وإنشاء شبكة لبوليصة التأمين زراعية وطنية، وإفساح المجال كاملاً للدور الرائد لتأمين البوليصة في التأمين الزراعي. يجب الاهتمام بتطوير الاحتياجات التأمينية، واحترام رغبات المزارعين، وإنشاء نظام تأميني يجمع بين التأمين الاختياري والتأمين الإجباري، وتنفيذ أنواع مختلفة من أعمال التأمين لمختلف المناطق وأنواع مختلفة من الصناعات الزراعية، وتطوير منتجات التأمين التي تتكيف مع متطلبات المزارعين وتفي بالاحتياجات الزراعية، وبذل الجهود لتعزيز قدرة الزراعة على مقاومة المخاطر، بحيث يمكن للتأمين الزراعي التطور بشكل مستمر ولعب دور فعال في حماية التأمين.

ثالثاً: ابتكار نظام الخدمات المالية الريفية لتعزيز التنمية الزراعية "ذات التوجهين"
في مواجهة الاتجاه العام للتحضر، ستصبح مشاكل رأس المال عنق الزجاجة للتنمية الزراعية في الصين لفترة طويلة. في ظل الوضع الجديد المتمثل في تعميق الإصلاح المالي الريفي، والتركيز على المشاكل العملية للتخطيط غير العقلاني للمؤسسات المالية الريفية، ومُط الخدمة الواحدة، وانخفاض جودة وكفاءة الخدمة، ونقص العرض، فإن تسريع ابتكار نظام الخدمات المالية الريفية هو إحدى النقاط الرئيسة لتعزيز تحول التنمية الزراعية.

1- توسيع نطاق المؤسسات المالية الريفية. تعزيز فتح السوق المالية الريفية بشكل مستقر، وإنشاء نظام خدمات مالية زراعية حديثة تدريجياً بتكلفة منخفضة ومتعددة المستويات وتغطية واسعة وعملية تجارية ومنافسة معتدلة، وتحسين مستوى الخدمات المالية الريفية بشكل أساسي، وتقديم الدعم لتنمية الزراعة "ذات التوجهين". من ناحية، وتطوير مؤسسات مالية زراعية جديدة بقوة. وتطوير شركات التمويل الصغيرة التي تخدم التحول إلى زراعة "ذات توجهين"، وتشجيع إنشاء مؤسسات مالية جديدة مثل "البنوك القروية" و"شركات الإقراض" و"تعاونيات الصناديق المشتركة الريفية" في المناطق الريفية. وفي الوقت نفسه، تخفيف سياسات الاندماج وإعادة التنظيم للمؤسسات المالية

المصرفية الريفية القائمة، وتشجيع البنوك التجارية على إنشاء مؤسسات شعبية في المناطق الريفية لخدمة التنمية الزراعية⁽³³⁴⁾. من ناحية أخرى، تشجيع المستثمرين الاستراتيجيين ومؤسسات الأوراق المالية على المشاركة في التنمية الزراعية "ذات التوجهين". وزيادة تحفيز المؤسسات الزراعية الرائدة المؤهلة على إجراء إصلاحات في نظام المساهمة، ودعم المؤسسات عالية الجودة في الطرح الأولي للاكتتاب العام؛ ودعم المؤسسات الزراعية التي ليس لديها شروط لدخول سوق الأوراق المالية للدخول إلى السوق خارج البورصة بأسهم وملكية الأصول للتمويل المباشر؛ ودعم المؤسسات الزراعية المؤهلة لتعزيز قدرتها على التمويل المباشر من خلال إصدار مؤسسات (شركات) وسندات تمويل قصيرة الأجل وسندات متوسطة الأجل وغيرها.

2- استكشاف المنتجات المالية الريفية المتنوعة ونماذج الخدمات. توجيه المؤسسات المالية لابتكار منتجات الائتمان الريفية ونماذج الائتمان، وتطوير خدمات الائتمان التجاري المختلفة بنشاط. وفي تصميم منتجات الائتمان المالي الزراعي، يجب ابتكار العمليات التجارية المعنية وأنواع الخدمة وفقاً لخصائص المتطلبات الكبيرة لرأس المال الزراعي "ذات التوجهين"، وفترة ائتمانية طويلة نسبياً، واستكشاف طرق الائتمان التي تستخدم الحقوق الملكية الفعالة مثل حقوق الملكية والحسابات المدينة والعلامة التجارية وحق براءات الاختراع كرهن ضمان، وإدخال حق الإدارة التعاقدية للأراضي الريفية وحقوق استخدام المسكن في نطاق الضمانات، وتحسين نماذج الضمان والائتمان بشكل فعال. فيما يتعلق بمختلف أنواع منتجات الائتمان المالي الزراعي، يتم تشجيع المؤسسات المالية على الإسراع في تطوير القروض الصغيرة، والصناديق التعاونية الريفية، والقروض الائتمانية، وقروض الضمان المشترك، والتأمين الزراعي، والأصناف المالية الأخرى وفقاً لمتطلبات التنمية الزراعية "ذات التوجهين". يجب أن نولي اهتماماً ببناء وإدارة بطاقات الائتمان الريفية، وإفساح المجال كاملاً للوظائف الصغيرة المتعددة والمرنة لبطاقات الائتمان، وكسر القيود المفروضة على عدد

334- مؤسسة تنمية التعليم المالي الصيني، معهد البحوث المالية التابع لبنك الشعب الصيني: "حالات مختارة من التمويل الأصغر في الصين (الممارسة المبتكرة لبناء نظام مالي شامل)". دار السوق الصيني للنشر، 2009.

من المؤسسات المالية الريفية، وتأخر إنشاء البنية التحتية وعدم استقرار قدرة المزارعين على سداد ديونهم، ومنح سياسات تفضيلية مثل الإعفاء من الرسوم السنوية وتمديد دورة السداد وغيرها. زيادة الدعم المالي للمؤسسات الزراعية الرائدة في الزراعة "ذات التوجهين"، وبالنسبة للمؤسسات الرائدة في الزراعة "ذات التوجهين" التي تساهم في التلوث البيئي الصغير والموفرة للموارد، يمكن تنفيذ الأعمال الائتمانية المعنية عن طريق اعتماد الائتمان الديناميكي أو الائتمان الخاص.

3- ابتكار سياسات الدعم المالي الريفي والآليات التنظيمية. يتميز التمويل الريفي في الصين بخصائص التكلفة العالية، والمخاطر العالية، والدخل المنخفض، ومستويات متعددة من الطلب والتشتت الجغرافي. ومن أجل تعزيز التنمية الزراعية "ذات التوجهين"، من الضروري إنشاء آلية تنظيمية للتنمية المتوازنة للتمويل الريفي، وإعادة تأكيد وتحديد وظائف المؤسسات المالية الريفية، وضمان إطلاق كلمة "الزراعة" على المؤسسات المالية الريفية، وهي الصناديق الريفية للخدمات الزراعية. تحقيقاً لهذه الغاية، يجب تعزيز تطوير المؤسسات المالية الرسمية، وإنشاء منظمات التعاون المالي الريفي اللازمة للزراعة "ذات التوجهين"، والتي تخدم بشكل فعال الزراعة، بحيث يمكن للمزارعين والمؤسسات الزراعية الرائدة أن يصبحوا بالفعل مشاركين ومستفيدين من المنظمات المالية التعاونية؛ إفساح المجال كاملاً للوظائف الحكومية، وتعزيز الدعم للمؤسسات المالية الموجهة نحو السياسات، ويجب أن توفر الدولة سياسات تفضيلية للمؤسسات المالية الموجهة نحو السياسات لتنفيذ خدمات الائتمان الريفي ودعم عمليات الائتمان التي تدعم التنمية الزراعية "ذات التوجهين". وفي الوقت نفسه، يجب أن نوحّد وننظم بصرامة تطوير المنظمات المالية الريفية غير الرسمية بشكل معقول، وإدخال آلية المنافسة لتوجيه رأس المال الخاص أو رأس المال الآخر للمشاركة في العمليات المالية الريفية، وإنشاء آلية تنظيم مالي متنوع.

الفصل السابع

إنشاء نظام إدارة وحماية البيئة الزراعية "ذات التوجهين"

إن أكبر ما يميز الريف هو ثراء الموارد البيئية، وأبرز ميزة للزراعة هي ميزة التنمية البيئية. مع تزايد خطورة المشاكل البيئية اليوم، فإن حماية البيئة الإيكولوجية تعني تطوير الإنتاجية، وبناء بيئة إيكولوجية جيدة هو تنمية القدرة التنافسية. يعد إنشاء نظام إدارة وحماية البيئة الإيكولوجية الزراعية "ذات التوجهين"، وتحسين وظائف النظام الإيكولوجي، وتحقيق التوازن الديناميكي بين الحماية البيئية والتنمية البيئية هي محتويات مهمة لتسريع التحول في أساليب التنمية الزراعية وتطوير زراعة "ذات توجهين"، والضمان الأساسي لتعزيز التحسين المستمر للبيئة الإيكولوجية الزراعية.

أولاً: إنشاء نظام بناء زراعي إيكولوجي يتركز على ابتكار أساليب الزراعة والاستعادة البيئية للأراضي المزروعة.

يعتبر تأثير أساليب الزراعة على البيئة الزراعية الإيكولوجية أمراً أساسياً. شهدت الزراعة عملية تطور الزراعة التقليدية من عدم الحراثة إلى زراعة القطع والحرق، ومن زراعة القطع والحرق إلى الزراعة المكثفة، ومن الزراعة المكثفة إلى الزراعة الآلية التقليدية. أدى التطور السريع لأساليب الزراعة الآلية التقليدية إلى تحسين إنتاجية العمالة الزراعية وإنتاجية الأرض بشكل كبير، وتسبب في أضرار جسيمة للبيئة الزراعية الإيكولوجية. يتطلب التحول إلى زراعة "ذات توجهين" القضاء على أساليب الزراعة التي تسبب تدمير البيئة الزراعية الإيكولوجية، وإمكانية استعادة النظام البيئي للأراضي المزروعة. لذلك، يجب أن تقوم سياسة البناء الزراعي الإيكولوجي على

ابتكار طرق الزراعة والاستعادة البيئية للأراضي الزراعية.

1- إنشاء آلية استثمار للابتكار في أساليب الزراعة واستعادة البيئة الزراعية. إن

الابتكار في أساليب الزراعة له طبيعة المنافع العامة، ويجب أن تتحمل الحكومة المسؤولية الرئيسية، وتزيد من الاستثمار في الابتكار في أساليب الزراعة والاستعادة البيئية للأراضي المزروعة. ودمج الاستعادة البيئية للأراضي المزروعة في سياسات التعويضات البيئية الوطنية، وتحديد كيانات التعويض، ونطاق التعويض، ومصدر الأموال، ومعيار التعويض للاستعادة البيئية للأراضي المزروعة من أجل إصلاح الأراضي المزروعة الملوثة الحالية والتخفيف من أضرار التلوث للأراضي المزروعة.

2- صياغة سياسات شاملة للابتكار في أساليب الزراعة والاستعادة البيئية للأراضي

الزراعية. سيؤدي تغيير تقنيات الزراعة التقليدية إلى تغيير أساليب التفكير طويل المدى وعادات العاملين في الزراعة، الأمر الذي يتطلب عملية طويلة الأجل. لذلك من الضروري صياغة سياسات وتدابير مناسبة مثل الدعاية والتدريب، وتعزيز الدعاية والترويج للمنتجين والعاملين الزراعيين، وتغيير مفاهيم المزارعين بشكل فعال، وإزالة الشكوك الأيديولوجية. من الضروري الالتزام بالجمع بين الترويج الحكومي وجذب السوق، واتباع مبدأ التفاعل بين القانون والابتكار التكنولوجي والابتكار الآلي، وتعزيز إصلاح وابتكار نظام الزراعة التقليدية، وإنشاء وإتقان نظام الحماية، والترويج بنشاط لطرق الحراثة المحافظة التي أثبتت جدواها في الممارسة في الداخل والخارج. من الضروري إنشاء آليات تحفيزية من خلال سياسات وتدابير مختلفة، مثل التمويل والضرائب والإعانات الزراعية وغيرها، لتعزيز تعميم وتطبيق أساليب الزراعة الجديدة.

3- تحسين التدابير الداعمة للابتكار في أساليب الزراعة واستعادة الأراضي الزراعية.

ستؤدي التحولات في أساليب الزراعة إلى سلسلة من التغييرات في التربة والمحاصيل والسمات الأخرى، كما ستتغير القوانين المتغيرة للأمراض والآفات الحشرية، بل سيكون لها تأثير معين على الإنتاج الزراعي. لذلك من الضروري وضع تدابير داعمة ومناسبة. أولاً: تدابير الدعم الفني. يجب أن نلتزم بمبدأ الجمع بين

الهندسة الزراعية والتكنولوجيا الهندسية، والبحث وتطوير التدابير التقنية المناسبة مثل إزالة الأعشاب الضارة ومكافحة الآفات. ثانيًا: الإجراءات الداعمة للسياسات. قد يؤدي الابتكار في طرق الزراعة واستعادة الأراضي الزراعية إلى حدوث مشاكل مثل الحد من إنتاج الحبوب، لذا ينبغي اعتماد سياسات وتدابير للتعويض عن الخسائر.

ثانيًا: إنشاء نظام السيطرة على التلوث الزراعي غير النقطي القائم على الحفاظ على الموارد الزراعية والإنتاج النظيف.

يعد التلوث الزراعي غير محدد المصدر هو الجزء الأكثر تعقيدًا في تلوث المصدر الزراعي، وسببًا مهمًا للتلوث الزراعي الحديث، وخاصة في عملية التحضر للدول الكبرى، حيث إن السيطرة عليه أصعب بكثير من الدول المتقدمة. علاوة على ذلك، يمتلك تلوث المصدر غير النقطي "خصائص التشتت والإخفاء وعدم اليقين بشأن مسارات الانبعاث وملوثات التصريف والاختلافات في التوزيع المكاني لحمل التلوث وغيرها"⁽³³⁵⁾، ويستعصي المراقبة والقياس الكمي والسيطرة على التلوث الزراعي غير محدد المصدر من خلال معالجة التلوث الصناعي، واستكشاف إنشاء السيطرة على التلوث الزراعي غير محدد المصدر القائم على الحفاظ على الموارد الزراعية والإنتاج النظيف، والتحكم الفعال في التلوث الزراعي غير محدد المصدر من خلال طرق التحكم الجديدة.

1- إنشاء وتحسين نظام التخطيط للسيطرة على التلوث الزراعي غير محدد

المصدر. إجراء بحث منهجي وإيضاح تجريبي حول آلية التوليد للتلوث الزراعي من مصادر غير محددة، وخصائص الانبعاثات، وقانون الهجرة والتغير، وتقنيات ومُؤاذج الوقاية وغيرها، من خلال المراحل الثلاث: الوقاية من المصدر والتحكم في العملية والمعالجة، يجب اتخاذ إجراءات الوقاية من تلوث تربية المواشي والدواجن، واستخدام موارد المخلفات الزراعية، وتعميم وتطبيق تقنيات توفير الأسمدة والمبيدات وغيرها من المحتويات الرئيسة للسيطرة على التلوث الزراعي

335- لو تشينغ بين، تانغ شيو مي، باي يان ينغ، بينغ شياو تشينغ: "الإجراءات المضادة للإنتاج الأنظف للسيطرة على التلوث الزراعي غير النقطي". البيئة والتنمية المستدامة . 2009.

غير محدد المصدر، ومناطق إنتاج الحبوب الرئيسة للتلوث الزراعي غير النقطي، والمناطق الرئيسة للزراعة المكثفة، ومناطق التنمية الزراعية الرئيسة للخضروات والمرافق وغيرها من المناطق الرئيسة، علاوة على ذلك، مستجمعات المياه الرئيسة، وخاصة حول مناطق حماية مصدر المياه، باعتبارها النطاق الرئيس للسيطرة على التلوث الزراعي غير محدد المصدر، ويجب التخطيط بشكل شامل لنظام الوقاية والسيطرة الوطني، وإنشاء شبكة مراقبة ديناميكية طويلة الأجل، وتعزيز الإشراف والوقاية على التلوث الزراعي غير النقطي⁽³³⁶⁾.

2- إنشاء آلية استثمار مستقرة للوقاية ومعالجة التلوث غير النقطي. وفقاً لمتطلبات تنمية التكامل الحضري والريفي، وابتكار آلية الاستثمار للوقاية والسيطرة على التلوث الزراعي غير محدد المصدر، وضمان النمو المطرد للاستثمار. أولاً: يجب إفساح المجال أمام الدور الرائد للاستثمار المالي الحكومي. والجمع بين الحوافز والإعانات خلال عملية الاستثمار، وزيادة الدعم لسياسات "المكافأة مقابل تطبيق الأساليب الفعالة"، و"الحوافز مقابل حماية البيئة". يجب زيادة الاستثمار في مراقبة البيئة الريفية وحماية البيئة المائية الريفية في المشاريع الاستثمارية، والتركيز على دعم الوقاية والسيطرة على التلوث الزراعي غير محدد المصدر، وبناء مشاريع سلامة مياه الشرب الريفية. فيما يتعلق بهيكل الاستثمار، زيادة الاستثمار في الحد من استهلاك الطاقة وخفض الانبعاثات، والتوجه تدريجياً نحو منع التلوث الريفي غير محدد المصدر؛ وخاصة ضمان أن الصناديق الخاصة لبناء البنية التحتية الريفية وتصريف التلوث وإدارة البيئة الإيكولوجية لمختلف الإدارات موجهة نحو الوقاية والسيطرة على التلوث الزراعي غير النقطي. في الوقت نفسه، استخدام آليات السوق لتعبئة استثمار رأس المال الاجتماعي، واعتماد مجموعة متنوعة من الطرق لتعبئة الأموال الخاصة واستثمارات الطاقة. وتوسيع قنوات الاستثمار وتشكيل آلية استثمار متعددة للوقاية والسيطرة على التلوث الزراعي غير النقطي مع توجيه رأس المال الحكومي ومشاركة رأس المال الاجتماعي والاستثمار الخاص المستقل⁽³³⁷⁾.

336- تشانغ تاو لين: "تعزيز الوقاية والسيطرة على التلوث الزراعي غير النقطي" الزراعة الجديدة، 2012.

337- تساو شياو جيه: "أصبح الريف ساحة المعركة الرئيسة لحماية البيئة في مقاطعة سيتشوان". أخبار البيئة الصينية، 2011.

3- إنشاء نظام لترويج تكنولوجيا الإنتاج الزراعي النظيف. التركيز على بناء النظام، وصياغة أهداف ومهام لتعميم تكنولوجيا الإنتاج الزراعي النظيف، وإنشاء نظام مسؤولية العمل لتعميم تقنيات الإنتاج النظيف، وإنشاء نظام خدمة لتكنولوجيا الإنتاج الزراعي النظيف، وتعزيز المعلوماتية لتكنولوجيا الإنتاج الزراعي النظيف، والعمل على تكثيف الدعاية والتدريب والتعليم في مجال تقنيات الإنتاج الزراعي النظيف، وبناء نظام تقارب وتفاعل بين تقنيات الإنتاج الزراعي النظيف للصناعة والتعليم والبحث، وتسريع تعميم وتطبيق الأسمدة الجديدة عالية الكفاءة، تقنيات المعالجة المنخفضة لتكاليف روث المواشي والدواجن، وتقنيات المكافحة البيولوجية، ومبيدات الآفات عالية الكفاءة ومنخفضة السمية، والصوب البلاستيكية الزراعية المصنوعة من القش وغيرها من تقنيات إعادة تدوير النفايات الزراعية، وتعزيز تطوير الإنتاج الزراعي النظيف.

4- ابتكار آليات داعمة للوقاية والسيطرة على التلوث الزراعي غير محدد المصدر. أولاً: إنشاء آلية تعويض للتلوث الزراعي غير النقطي. يرتبط التلوث الزراعي غير محدد المصدر بمدخلات موارد مبيدات الآفات والأسمدة الزراعية، ويمكن الحد منها ولكن لا يمكن معالجتها بشكل جذري أو فرض حظر استخدامها. لذلك من الضروري تحفيز الوقاية والسيطرة على التلوث الزراعي غير النقطي، وتحفيز المزارعين على اعتماد تكنولوجيا زراعية ووسائل الإنتاج الزراعية "ذات التوجهين"، وتعزيز تطبيق التكنولوجيا الزراعية الصديقة للبيئة. ثانياً: إنشاء آلية الرقابة الضريبية للتلوث الزراعي غير محدد المصدر، واستخدام النظام الضريبي لتعديل سعر السوق للأسمدة الكيماوية ومبيدات الآفات بشكل معتدل، لضمان "الجودة العالية والسعر المنخفض" للمواد الكيماوية الزراعية، وتشجيع المزارعين على استخدام الأسمدة بشكل معقول وعلمي. ثالثاً: إنشاء آلية ربط للوقاية والتحكم في التلوث الزراعي غير النقطي من قبل الحكومات المحلية، وتتطلب إدارة التلوث الزراعي غير النقطي ربطاً متعدد الأطراف، من خلال التلاعب والاختيار متعدد المواضيع، يتم تشكيل مخطط لتقاسم التكاليف والمنافع لعلمية الحوكمة، وتحديد التعاون المشترك بين آلية الإشراف وآلية فض المنازعات.

ثالثاً: إنشاء نظام حماية البيئة الريفية يتمحور حول الوقاية والسيطرة على تلوث الحياة الريفية

إن الوضع الحالي للتلوث البيئي الريفي يزداد خطورة. ويعد تعزيز حماية البيئة الريفية، وتحسين البيئة الإيكولوجية الريفية من المحتويات الهامة لتطوير زراعة "ذات توجيهين". من ناحية، لفترة طويلة، كان تركيز مراقبة التلوث البيئي في الصين على المدن والصناعات، ولم تولِ الحكومة اهتماماً كافياً بمراقبة التلوث البيئي الريفي، وتفتقر إلى طرق العلاج الفعالة؛ من ناحية أخرى، مع التطور السريع للمناطق الريفية والتحسين المستمر لمستوى معيشة المزارعين، أصبح تلوث الحياة الريفية أكثر خطورة. وفقاً لتقديرات البحوث المعنية، "تنتج المناطق الريفية في الصين سنوياً نحو 280 مليون طن من النفايات المنزلية، ونحو 9 مليارات طن من مياه الصرف الصحي المنزلية، و260 مليون طن من السماد البشري، و2.7 مليار طن من روث الماشية والدواجن، و80% من مزارع المواشي والدواجن الكبيرة لا تملك مرافق مكافحة التلوث⁽³³⁸⁾، وأصبح تلوث الحياة الريفية مصدراً هاماً للتدهور المستمر للبيئة الريفية الإيكولوجية على نحو متزايد. لذلك فإن إتقان نظام حماية البيئة الريفية مع الوقاية والسيطرة على تلوث الحياة الريفية باعتباره جوهر جزء مهم لإنشاء نظام مراقبة وحماية البيئة الزراعية الإيكولوجية "ذات التوجيهين".

1- تحسين آلية الاستثمار في حماية البيئة الريفية. يجب علينا زيادة الاستثمار المالي، وإدماج حماية البيئة الريفية في الميزانية السنوية للحكومات على جميع المستويات، ويجب أن تكون أموال ميزانية حماية البيئة للحكومات على جميع المستويات في مكانها الصحيح لضمان الحجم الإجمالي والزيادة السنوية لصناديق حماية البيئة الريفية الحكومية. تعزيز بناء البنية التحتية لمكافحة التلوث الريفي، وتحسين قدرات السيطرة على التلوث؛ وزيادة بناء مرافق معالجة مياه الصرف الصحي الريفية لمنع تلوث المياه الريفية وضمان سلامة مياه الشرب في المناطق الريفية. وزيادة الاستثمار العلمي والتكنولوجي والترويج التكنولوجي في حماية البيئة الزراعية، وتسريع البحث والتطوير لتقنية التحكم في التلوث الريفي، وتعزيز

338- لين تاو، لي تشين، تشانغ جيه، وي هاي مين: "بحث حول التدابير المضادة لحماية البيئة الإيكولوجية خلال بناء ريف جديد في الصين". دليل البحث الاقتصادي، 2009.

المعالجة البيئية لمياه الصرف الصحي المنزلية الريفية، واستخدام موارد السماد البشري والقمامة والقش وغيرها، وتعزيز ودعم الطاقة الشمسية والغاز الحيوي وتطبيقات الطاقة النظيفة الأخرى المناسبة للاستخدام الريفي.

2- تحسين حماية البيئة الريفية وآليات الإدارة. إنشاء آلية جديدة للتنسيق الشامل

لحماية وإدارة البيئة الحضرية والريفية، وابتكار نظام إدارة حماية البيئة الحضرية والريفية. أولاً: تصويب نظام الإدارة. وفقاً للقانون الأساسي لحماية البيئة الريفية ونظام إدارة حماية البيئة، يتم إنشاء هيئة خاصة لتنفيذ قانون حماية البيئة الريفية للإدارة الرأسية من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، وتنفيذ وإدارة وتوجيه وتنسيق البناء الوطني لحماية البيئة الريفية بشكل موحد. إنشاء وتحسين آلية صنع القرار الشاملة لحماية البيئة، ودمج التأثير البيئي الريفي مع نظام تقييم الأثر الاجتماعي بشكل عضوي، ونظام شبكة الأمان الاجتماعي ونظام إدارة المخاطر الاجتماعية، وإجراء تقييمات شاملة للأثر البيئي على مشاريع البناء الوطنية والمحلية الكبرى. ثانياً: تسليط الضوء على منع ومكافحة تلوث المياه. تعزيز معالجة وحماية البيئة الإيكولوجية المائية، والتركيز على التحكم وحماية البيئة الإيكولوجية للأنهار والجداول والقنوات، وتنفيذ مشروع شبكات أنابيب الصرف الصحي المحيطية، تعمل معالجة مصادر النقاط الصناعية ومصادر المعيشة الحضرية على تعزيز بناء وتحويل محطات معالجة مياه الصرف الصحي في المدن، ومنع تأثير تلوث الحياة الحضرية والتلوث الصناعي على بيئة المياه. ثالثاً: تعزيز الإدارة البيئية الريفية. مع التركيز على حماية مصادر مياه الشرب الريفية وإدارة مصادر التلوث، وإزالة منافذ الصرف الصحي، وتنقية المياه الملوثة ومعالجتها، وتعزيز مشروع التحسين الشامل للبيئة الريفية لتعزيز القدرة على ضمان سلامة مياه الشرب الريفية. تعزيز بناء المرافق لجمع ونقل ومعالجة مياه الصرف الصحي والنفايات المنزلية في القرى، وتنفيذ التخلص السري من النفايات المنزلية والمعالجة الفعالة لمياه الصرف الصحي المنزلية، وتحسين البيئة الريفية بشكل فعال. رابعاً: تعزيز التنظيم الشامل لتآكل التربة. استخدام التدابير الهندسية والبيولوجية والزراعية لتنفيذ مراقبة الحظر والتخضير والسيطرة الشاملة على تآكل التربة.

3- تحسين آلية عمل حماية البيئة الريفية. تقسيم مسؤوليات الإشراف بشكل رشيد بين الحكومات على جميع المستويات والإدارات المختلفة، وتعزيز بناء المؤسسات المتخصصة والوحدات الشعبية الريفية على جميع المستويات لحماية البيئة الريفية، وتشكيل آلية تنظيمية ذات مسؤوليات واضحة ومنسقة ومشاركة؛ ابتكار الإشراف البيئي والرقابة العلمية والسيطرة على تلوث المصدر النقطي الصناعي، والتلوث الزراعي غير محدد المصادر وتلوث الحياة الريفية؛ إنشاء آلية تشاركية للتعبئة الواسعة، وإفساح المجال كاملاً للدور الرئيس للمزارعين في تعزيز أعمال حماية البيئة الريفية والبناء الريفي "ذي التوجهين"، وتوجيه وتشجيع المنظمات الاجتماعية الريفية للمشاركة في الإدارة البيئية على أساس التعاون الطوعي المتبادل، واستكشاف المسار الفعال لإدارة المستقلة للبيئة من قبل المزارعين؛ توجيه وتشجيع آليات السوق بشكل فعال لأداء وظائفهم، واستكشاف نماذج التشغيل الموجهة نحو السوق لإدارة التلوث الريفي، والحصول على مصادر متنوعة الأموال من أجل تعزيز حماية البيئة الريفية⁽³³⁹⁾.

4- تحسين النظام القانوني لحماية البيئة الريفية. صياغة قوانين ولوائح شاملة بشأن حماية الموارد البيئية الريفية، وتعزيز التشريعات الخاصة بالاقتصاد الدائري؛ وتعزيز التشريعات البيئية الريفية المحلية لتشكيل نظام تشريعي رأسي كامل من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي؛ في الوقت نفسه، تعزيز التشريعات المنفصلة بشأن حماية الموارد البيئية الريفية، مثل قانون تشجيع الإنتاج الريفي النظيف، وتحسين النظام القانوني لحماية البيئة الريفية؛ بالإضافة إلى ذلك، من الضروري تشجيع الدعاية لقوانين البيئة وتنفيذ القانون بشكل عادل وصارم.

رابعاً: إنشاء نظام التعويضات البيئية للتنمية الزراعية "ذات التوجهين"

بالنسبة لإنشاء نظام التعويضات الإيكولوجية الزراعية، تنفذ البلدان الأجنبية هذا النظام بشكل أساسي من خلال الدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي، والشراء

339- تشينغ يي: "داسة حول تحسين آلية حماية البيئة الريفية من منظور "ذي توجهين"". مجلة جامعة ووهان (طبعة الفلسفة والعلوم الاجتماعية)، 2012.

الحكومي، وتشغيل السوق، وهي نماذج رئيسة للدفع مقابل الخدمات البيئية الإيكولوجية في العديد من البلدان، الولايات المتحدة، المكسيك، البرازيل، وكوستاريكا وغيرها من الدول تبنت شراء الحكومة للأراضي الحساسة بيئياً لإنشاء محميات طبيعية، وتنفيذ طريقة التعويض "خطة الأراضي البور" للأراضي الزراعية خارج الأراضي المحمية وتوفير خدمات بيئية إيكولوجية مهمة⁽³⁴⁰⁾. ويعد نطاق التعويض البيئي الوطني الحالي في الصين ضيقاً نسبياً، ويتركز بشكل أساسي في الغابات والأراضي العشبية والمعادن وغيرها من المجالات، ولا يزال التعويض البيئي الزراعي في مرحلة الاستكشاف.

1- تحديد مسارات التعويض. على الرغم من أن نموذج التنمية الزراعية الذي يتركز على زيادة الإنتاج يؤدي إلى الاستخدام المفرط للمبيدات والأسمدة الكيماوية والأغشية الزراعية والتلوث الناجم عن تربية المواشي والدواجن على نطاق واسع، مما يكشف مشاكل البيئة الإيكولوجية وجودة وسلامة الأغذية بصورة واضحة للغاية، إلا أنه لا يمكن تغيير الهدفين الرئيسيين لزيادة إنتاج الغذاء وزيادة دخل المزارعين، وإلا ستفقد حماية وبناء البيئة الإيكولوجية أهميتها العملية⁽³⁴¹⁾. في إطار فرضية تعزيز التنمية الزراعية وزيادة دخل المزارعين، يجب أن يقوم التعويض الإيكولوجي الزراعي على حماية واستدامة واستخدام موارد نظام البيئة الإيكولوجية الزراعية، وتنفيذ الوقاية وتقليل الانبعاثات المصدر، وتعويض وإصلاح وإدارة على الضرر الناجم عن الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للنظم الإيكولوجية الزراعية والموارد الطبيعية الزراعية والتلوث الناجم عن البيئة الزراعية، وتشكيل آلية حافزة تفضي إلى حماية الموارد الطبيعية وموارد الأنواع، وتحقيق الربح للجانبين التنمية الزراعية وحماية البيئة⁽³⁴²⁾.

2- مبدأ التعويض الصارم. (1) مبدأ الدفع للمستفيدين والمفسدين. وفقاً لمبدأ "تغريم المفسد وتعويض المتضرر"، يتم تحديد كيان وهدف ومقياس التعويض،

340- كونغ فان بين: "تطوير البحث الدولي لآلية التعويض البيئي وخيارات السياسة الصينية". مجلة جامعة الجيولوجيا الصينية (طبعة العلوم الاجتماعية)، 2010.

341- وانغ أوك، جين شو تشن: "منع ومكافحة التلوث الزراعي غير محدد المصدر: الخبرة الدولية والإلهام. الزراعة العالمية". 2012.

342- تشانغ يان، بانغ بياو دان، ما يوي: "مناقشة حول النظام القانوني للتعويض الإيكولوجي الزراعي في الصين". مجلة جامعة خوي تشونغ الزراعية. 2011.

والالتزام بالتوازن المتساوي بين حقوق والتزامات التعويضات البيئية. (2) المبادئ التي تقودها الحكومة والموجهة نحو السوق والموجهة نحو المجتمع. إفساح المجال كاملاً للدور القيادي للحكومة، وفي الوقت نفسه إفساح المجال لوظائف آليات السوق، واحترام حق الجمهور في المعرفة والمشاركة والإشراف، وتهيئة الظروف للجمهور للمشاركة في حماية البيئة الإيكولوجية، وتشكيل قوة مشتركة بين الحكومة والسوق والمجتمع. (3) تسليط الضوء على النقاط الرئيسية ومبدأ التقدم التدريجي. التقدم بخطوات منتظمة وفقاً لواقع الحماية البيئية الريفية في أماكن مختلفة، ووفقاً للترتيب من الأسهل للصعب، ومن الأقل للأكثر، ومنطقة الوظيفة الرئيسة الزراعية ثم منطقة توسيع الوظيفة الزراعية. (4) المبدأ الموجه نحو الناس والمنفعة والإنصاف. يجب أن نولي اهتماماً متساوياً للمنفعة والإنصاف لمعيشة الشعب، ورفع تقييم فوائد التعويض الإيكولوجي الزراعي، وإنشاء آلية مراقبة، وآلية تنظيم، وآلية للمكافأة والغرامة، وحماية حقوق ومصالح حماة البيئة على أساس مبدأ العدالة.

3- **صياغة معايير التعويض.** يعد حساب وتحديد معايير التعويض الإيكولوجي الزراعي شرطاً أساسياً لتحقيق تعويض معقول، وهو أيضاً الرابط الرئيس والمشكلة المستعصية في إنشاء نظام تعويض إيكولوجي زراعي. وفقاً لطريقة التقييم التي تجمع بين التحليل النوعي والتحليل الكمي، يتم صياغة معيار تعويض متباين مناسب للوضع الفعلي لكل منطقة⁽³⁴³⁾. **المعيار الوطني لحساب مقدار التعويض:** الدخل السابق لحماية البيئة + دخل المنافع البيئية. باختصار، يجب أن تتولى الشؤون المالية للحكومات على جميع المستويات البناء البيئي للزراعة والمناطق الريفية، وضمان عدم انخفاض مستويات معيشة المزارعين الحالية نظراً لحماية البيئة الإيكولوجية، والتمتع بـ "العوائد" الذي تجلبها الحماية البيئية.

4- **تحديد نطاق التعويض.** التعويض المناسب عن قيمة الحماية البيئية التي توفرها

343- هوي في، تشانغ تشاو تونغ: "مناقشة حول نظام تعويض البيئة الزراعية الإيكولوجية في الصين". الاقتصاد الجماعي الصيني، 2012.

الزراعة "ذات التوجهين"، والتي تتضمن سلامة المياه وحماية الأراضي المزروعة ومعالجة التربة واستخدام النفايات ومعالجتها وتطبيق ونشر مبيدات الآفات البيولوجية وتطبيق وخدمة صيغة اختبار التربة وغيرها؛ تعويض المجموعات أو الأفراد الذين قدموا مساهمات بارزة في الحماية البيئية الزراعية، وتشجع بشكل إيجابي سلوكيات حماية البيئة؛ تعويض الصناعات والكيانات الإدارية الذين فقدوا فرص التنمية بسبب حماية البيئة الزراعية؛ وتقديم تعويضات للمناطق التي تتمركز فيها الوظائف الزراعية؛ وتقديم تعويضات بيئية لمشاريع تعديل الهيكل الصناعي الزراعي، ومشاريع الحد من استهلاك الطاقة وخفض الانبعاثات ومشاريع الحفاظ على المياه للحفاظ على التربة والمياه وغيرها.

5- **تحديد طرق التعويض.** من الضروري التركيز على "تعويضات الخلايا"، واعتماد أشكال مرنة وقابلة للتغيير من التعويض أو الجمع، والتي تتضمن التعويض المالي والتعليم، والتعويض الفكري وغيرها لتحفيز العرض والطلب على التعويض، بحيث يمكن للعرض والطلب على التعويض الحفاظ على التوازن الديناميكي على مستوى عالٍ وكفاءة عالية، وتعزيز المزيد من التقدم المتعمق في أعمال التعويض البيئي. وفقاً للأنواع المختلفة للإيكولوجيا الزراعية وقيمة الوظائف البيئية الرئيسة، تتم صياغة معايير تعويض مختلفة وحصص تعويض مختلفة وطرق تعويض مختلفة. **تعويض الهدف الفرعي:** بالنسبة للمزارعين الذين يطورون الزراعة "ذات التوجهين"، يكون التعويض المباشر هو الطريقة الرئيسة، ويتم الجمع بين التعويض المباشر والتعويض الاجتماعي، وتحسين مستوى التعويض تدريجياً. **التعويض على أساس المساحة:** على أساس التمييز بين الوظائف البيئية المختلفة للمنتجات الزراعية، يتم اعتماد طريقة التعويض وفقاً للمساحة، ومنح المزيد من التعويض للمساحات الكبيرة التي تقدم إسهامات في حماية البيئة، وهو أمر مناسب للتشغيل والتعويض العادل. **التعويض وفقاً للمنطقة:** وفقاً لمستوى التنمية الاقتصادية المختلفة والوظائف الرئيسة الإقليمية المختلفة، تتم صياغة معايير تعويض مختلفة. **التعويض متعدد الاتجاهات:** اعتماد مبدأ الجمع بين التعويضات الحكومية وتعويضات السوق، وإفساح المجال كاملاً للدور التنظيمي للسوق بتوجيه من الحكومة،

وتحقيق الجمع العضوي بين التعويضات الحكومية وتعويضات السوق.

6- **تشجيع الابتكار في التعويض.** تقديم دعم السياسات لإصلاح التعويضات البيئية الزراعية، استكشاف ابتكار نظام التعويض البيئي القائم على استبدال حقوق الملكية باعتباره اختراقاً، وإنشاء آلية تعويض لتحل محل الحقوق والمصالح البيئية الزراعية، وتشجيع المزارعين على استبدال موارد التنمية بحقوق ملكية الموارد البيئية الزراعية. أولاً: ابتكار نظام حق الملكية للموارد البيئية. بتوجيه من الحكومة وبدافع من السوق، استكشاف إنشاء نظام معاملات حقوق ملكية الموارد الإيكولوجية الزراعية على أساس تعزيز حماية الموارد البيئية واستخدامها، ونظام إدارة منسق للموارد البيئية يهدف إلى تحديد حقوق ملكية، وتشكيل آلية تخصيص حقوق الملكية للموارد البيئية قائمة على السوق، وجعل الموارد الزراعية الإيكولوجية تدريجياً في شكل قيم من خلال تنظيم السوق والتوجيه الحكومي للحصول على التخصيص الأمثل والأكثر عقلانية وحماية فعالة⁽³⁴⁴⁾. ثانياً: إنشاء آلية محل الحقوق الزراعية البيئية. تشجيع المزارعين على استبدال حقوق الانتفاع بالموارد البيئية للغابات، والموارد المائية الإيكولوجية والموارد البيئية للأراضي بالموارد السكنية الحضرية، والضمان الاجتماعي الحضري والخدمات العامة، ووظائف العمالة الحضرية والحصول على الخدمات العامة الحضرية والضمان الاجتماعي؛ تشجيع إعادة توطين أسر الفلاحين في المجالات الوظيفية الزراعية الإيكولوجية، واستخدام الحق في استخدام الموارد البيئية لاستبدال موارد التنمية في المناطق ذات الظروف المعيشية الأفضل. ثالثاً: تحسين الخدمات الداعمة لاستبدال الحقوق الزراعية البيئية. إنشاء نظام إدارة المعلومات للمزارعين محل حق الملكية للموارد البيئية، وتنفيذ الإدارة الديناميكية وخدمات المتابعة، التركيز على تعزيز دعم سياسة العمالة للمزارعين؛ توفير دورات المهارات، ودعم التوظيف، وامتيازات ريادة الأعمال، وإعانات العمل للمزارعين لتحل محل حقوق الملكية للموارد البيئية، واستكشاف طرق للمزارعين لتبادل حقوقهم مع الموارد البيئية.

344- معهد خونان للتنمية الريفية: "تقرير بحثي عن تكامل التنمية الحضرية والريفية في مقاطعة خونان (2013)". دار الشعب للنشر بخونان. 2013.

7- **تحسين ضمان التعويض.** يرتبط إنشاء نظام التعويض البيئي الزراعي بالتدابير الاستراتيجية للتحويل الزراعي والتنمية في الصين، وهو أيضًا مشروع نظام معقد، لذلك فهو يحتاج إلى تدابير وقائية مناسبة لتعزيز التشغيل الفعال لنظام التعويض البيئي. أولاً: **تعزيز تسجيل الحقوق الإيكولوجية الزراعية.** تسريع عملية تأكيد وتسجيل الحقوق البيئية للكيانات الإيكولوجية الزراعية، وتحديد وتأكيد الحق في استخدام الموارد البيئية للغابات والموارد الإيكولوجية المائية، والموارد الإيكولوجية للأراضي التي يمتلكها المزارعون، وتحديد حقوق ومصالح المزارعين في تنمية الموارد البيئية واستخدامها، وتعزيز تحديد حقوق الملكية للموارد البيئية التي تمتلكها الجماعات الريفية؛ تحسين سلطة الإدارة ومسؤوليات الإدارة لحكومات المحافظات والبلدات بشأن الموارد البيئية العامة، وتقسيم الإشراف الإقليمي، ومسؤولية الحماية، وسلطة تنمية الموارد البيئية بشكل عقلاني، وضمان الحماية والاستخدام المعقول للموارد البيئية؛ وتسريع إدارة المعلوماتية للموارد البيئية، وإنشاء قاعدة بيانات حقوق الملكية للموارد البيئية، وإجراء تقييم ديناميكي ورصد التغيرات للموارد البيئية⁽³⁴⁵⁾. ثانياً: **إنشاء نظام قانوني وسياسي للتعويضات الإيكولوجية الزراعية.** يجب تنفيذ التعويض البيئي، باعتباره آلية مبتكرة لحماية البيئة، ويجب تنفيذ تصميم المستوى الأعلى بسلاسة وفقاً للدستور والقوانين وبالاقتراح مع الظروف الوطنية. وفقاً للمتطلبات العامة للبناء البيئي وفي ضوء ممارسة التعويض الإيكولوجي الزراعي في مختلف المناطق، صياغة القوانين واللوائح المتعلقة بالتعويض البيئي للتنمية الزراعية وتوضيح المبادئ الأساسية للتعويض الإيكولوجي، والمجالات الرئيسة، ونطاق التعويض، وأهداف التعويض، مصادر التمويل، ومعيار التعويض، وحقوق والتزامات أصحاب المصلحة المعنيين، وطرق التقييم والمساءلة وغيرها، هذا هو الأساس والمتطلب الأساسي لإنشاء نظام تعويض بيئي يشمل مجال الزراعة. تحسين السياسات واللوائح الحالية للتعويض البيئي، وزيادة جهود التنفيذ، والعمل المستمر على تعزيز المأسسة والتقنين للتعويض البيئي. ثالثاً: **تحسين نظام تقييم التعويض الإيكولوجي الزراعي.** لا يمكن فصل

345- معهد خونان للتنمية الريفية: "تقرير بحثي عن تكامل التنمية الحضرية والريفية في مقاطعة هونان (2013)". دار الشعب للنشر بخونان. 2013.

تنفيذ نظام التعويض البيئي عن الإشراف الفعال، ولا يمكن ضمان تقييم تأثير التعويض دون نظام تقييم علمي. وإنشاء آلية رقابة صارمة وضبط النفس لتنظيم سلوك الدافع والمستفيد والكيانات الأخرى، وضمان تحقيق أهداف سياسة التعويضات. وإنشاء نظام مؤشر التقييم لتقييم تأثير التعويض البيئي كأساس لمزيد من تحسين نظام التعويض البيئي.

الفصل الثامن

إنشاء نظام التقييم للإشراف على توجهات الحكومة في جودة ودرجة معالجة المنتجات الزراعية

يعكس مستوى المعالجة بشكل مباشر المستوى العالي لإنتاج المنتجات الزراعية، ويرتبط الإشراف على جودة المنتجات الزراعية من "الأرض إلى المستهلك" ارتباطاً مباشراً بحياة الناس وصحتهم. وتعزيز الإنتاج الزراعي الموحد، وتحسين جودة المنتجات الزراعية، وزيادة نسبة المعالجة المحلية والعميقة للمنتجات الزراعية، وإطالة السلسلة الصناعية الزراعية، وزيادة الفرص للمزارعين المحليين للحصول على فوائد معالجة المنتجات الزراعية، وتعزيز الكفاءة الزراعية، وضمان جودة الأغذية وسلامتها، وتحسين القدرة التنافسية الزراعية هي خيارات حتمية لتسريع تحديث نظام وقدرات الحوكمة. ويمكن أن يؤدي إنشاء نظام تقييم علمي للإشراف على جودة المنتجات الزراعية وتوجيه درجة المعالجة إلى تشجيع الحكومة على لعب دور قيادي بشكل أفضل.

أولاً: وظيفة نظام التقييم

إن نظام التقييم للإشراف على توجهات الحكومة في جودة ودرجة معالجة المنتجات الزراعية هو ابتكار مؤسسي لتقييم أداء الإدارة الزراعية الحكومية. يعكس التوجه القيمي لنظام التقييم وضع القيمة الأساسية، وحالة القيمة وتوجيه القيمة الأساسية للنظام الذي يوحد سلوك الحكومة وتعديل العلاقات الإدارية الزراعية. ويجب أن يكون لنظام التقييم للإشراف على توجهات الحكومة في جودة ودرجة معالجة المنتجات الزراعية أربع وظائف.

1- **تشجيع التحول في الوظائف الحكومية.** الزراعة الحديثة الموجهة نحو زراعة "ذات توجهين" هي في الأساس الزراعة الموجهة نحو السوق. في ظل ظروف السوق، طرح تطوير الزراعة متطلبات جديدة لوظائف الإدارة الحكومية، ويجب أن يكون التركيز على المشكلات التي يصعب حلها من خلال آليات السوق، مثل جودة وسلامة المنتجات الزراعية ودرجة المعالجة. إن اعتماد نظام تقييم للإشراف على جودة ودرجة المعالجة للمنتجات الزراعية الحكومية هو مطلب واضح موجه للحكومة لإيلاء اهتمام وثيق لهذين الجانبين، وتخليص نفسها من الشؤون الأخرى التي لا ينبغي إدارتها أو تدار بشكل جيد، وأخيراً تعزيز التحول في وظائف الإدارة الزراعية الحكومية.

2- **تقييم أداء الإدارة الحكومية.** يكمن التوجه القيمي الأكثر سطحية ومباشرة لنظام التقييم في وظيفة التقييم، أي الحكم على عمل الحكومة وموظفيها وفقاً لمعايير كمية معينة. بعد تعديل أساليب الإدارة الزراعية الحكومية، ما هو تأثير الإشراف على جودة درجة المعالجة للمنتجات الزراعية؟ ما هو مستوى الإدارة الحكومية؟ هناك حاجة إلى آليات تقييم جيدة تتمتع بخصائص العلم والقدرة على المناورة لتقييم أداء الحكومة في الإدارة الزراعية.

3- **توحيد سلوك الخدمات الحكومية.** إن صياغة وتنفيذ نظام التقييم يمكن أن يدفع الحكومة إلى تعديل سلوكها في الإنتاج الزراعي والمعالجة والمبيعات وغيرها من الروابط خلال صياغة السياسات الزراعية وتقديم الخدمات الفنية الزراعية. وبقدر الإمكان، يكون التأثير قريباً من المتطلبات المستهدفة للتقييم. ويمكن توحيد سلوك الخدمات الحكومية وتحقيق دور قيادي في التحول إلى الزراعة "ذات التوجهين" من خلال السلوك الحكومي.

4- **توجيه تنمية الزراعة "ذات التوجهين".** يكمن الغرض الأعمق لنظام تقييم الأداء في دوره التوجيهي. من خلال تنظيم سلوك الحكومة، هل يمكن للمزارعين والشركات فهم ما هو محور الإدارة الزراعية الحكومية؟ وما هو نهج الحكومة

في الإدارة والخدمات الزراعية؟ وتعديل سلوكهم وفقاً لذلك. لقد حقق هذا في الواقع دور توجيه سلوك جميع كيانات الأعمال الزراعية من خلال نظام تقييم للإشراف على جودة ودرجة المعالجة للمنتجات الزراعية، للتوجيه نحو التحول إلى الزراعة "ذات التوجيهين".

ثانياً: بناء نظام مؤشر التقييم.

يعد نظام مؤشر تقييم الإشراف الكامل على الجودة وتوجيه درجة المعالجة للمنتجات الزراعية هو الأساس لإنشاء وتنفيذ نظام تقييم للإشراف على الجودة وتوجيه درجة المعالجة للمنتجات الزراعية. يهدف نظام مؤشر التقييم بشكل أساسي إلى تقييم أداء الحكومة في الإشراف على جودة المنتجات الزراعية وتوجيه درجة المعالجة.

1- **مبدأ نظام مؤشر التقييم.** الأول هو الالتزام بالمبدأ العلمي. يجب أن يتبع نظام المؤشر قوانين البيئة والاقتصاد والإدارة، وأن يعتمد الأساليب والوسائل العلمية، ويجب أن يكون المؤشر المحدد هو المؤشر النوعي والكمي لاستخلاص نتائج واضحة عن طريق المراقبة والاختبار والتقييم وغيرها. الثاني، المبدأ المنهجي. من الضروري وضع إشراف الحكومة على جودة المنتجات الزراعية ودرجة توجيه المعالجة في النظام الكبير للإدارة الزراعية الحكومية وحتى الإدارة الاقتصادية الحكومية. الثالث، مبدأ التسلسل الهرمي. يجب أن يعكس نظام المؤشر مستوى الإشراف على توجهات الحكومة في جودة ودرجة معالجة المنتجات الزراعية، وأن يعكس بدقة العلاقة السائدة بين المؤشرات من خلال تدرج معين، ويزيل التوافق بين المؤشرات ويضمن شمولية نظام المؤشر. الرابع، المبادئ الإقليمية. تتمتع الصين بمساحات شاسعة واختلافات جغرافية كبيرة، تتطلب ضمان نظام مؤشرات ذات خصائص إقليمية يعكس الاختلافات الإقليمية.

2- **محتوى نظام مؤشر التقييم.** في مجال الإدارة وفقاً للقانون، التركيز على تقييم تنفيذ القوانين واللوائح في الإشراف على جودة المنتج الزراعي وسلامته؛ من زاوية الإشراف على التوحيد، يجب تقييم كفاءة الحكومة في تنفيذ المعايير الزراعية "ذات التوجيهين"، وتنفيذ التصديق على المنتجات

الزراعية الخضراء، ونظام المعايير الزراعية "ذات التوجيهين" والمعايير الفنية، ورضا الجماهير، ويجب استخدام معدل الامتثال للمنتجات الزراعية كمؤشر صارم لتقييم الحكومة؛ فيما يتعلق بتقييم الجودة، يجب الانتباه إلى تقييم العلامة التجارية والجودة، ونسبة "المنتجات الثلاثة"، والمنتجات الزراعية الخالية من التلوث، والأغذية الخضراء والأغذية العضوية؛ من حيث تقييم الكفاءة، يجب الاهتمام بتقييم المنتجات الشهيرة والخاصة وعالية الجودة والمنتجات ذات القيمة المضافة العالية، والاهتمام بتقييم الفوائد البيئية؛ فيما يتعلق بتقييم درجة المعالجة، من الضروري الانتباه إلى تقييم الحصة السوقية للمؤسسات والعلامات التجارية الرائدة والمنتجات الزراعية ذات العلامات التجارية، وخاصة نسبة المعالجة المحلية والعميقة للمنتجات الزراعية، واتخاذ درجة المعالجة المحلية للمنتجات الزراعية على أنها مؤشر تقييم صارم.

3- **تطبيق نظام مؤشر التقييم.** من الضروري إفساح المجال كاملاً للدور الإرشادي لنظام مؤشر تقييم الإشراف على الجودة وتوجيه درجة المعالجة للمنتجات الزراعية. أولاً: الإصدار العلني في شكل لوائح الصناعة أو لوائح الإدارات لتعزيز سلطتها. ثانياً: تعزيز تقييم أقسام الإدارة الزراعية على جميع المستويات. ثالثاً: الإفراج الفوري عن نتائج تقييم الإشراف على جودة المنتجات الزراعية وإرشادات المعالجة في مختلف المناطق إلى المجتمع بأسره.

ثالثاً: طرق تطبيق نظام التقييم

تعد طريقة تقييم للإشراف على توجهات الحكومة في جودة ودرجة معالجة المنتجات الزراعية هي الرابط الرئيس في نظام تقييم للإشراف على توجهات الحكومة في جودة ودرجة معالجة المنتجات الزراعية. هناك اختلافات في البيئة الزراعية الإيكولوجية في مناطق مختلفة من الصين، لذا يجب أن يكون للزراعة "ذات التوجيهين" نماذج تنمية مختلفة، كما تختلف الإجراءات التي تتخذها الحكومة في الإشراف على الجودة وتوجيه درجة المعالجة للمنتجات الزراعية. ولا يمكن تقييم الإدارة الزراعية للحكومة وسلوك

الخدمة بشكل فعال إلا من خلال اعتماد طرق تقييم مناسبة من أجل ضمان تنفيذ نظام التقييم.

1- **الجمع بين التقييم الروتيني والتقييم العشوائي.** تحدد أهمية الإشراف على الجودة وتوجيه درجة المعالجة للمنتجات الزراعية أهمية التقييم للحكومة، لذلك يجب أن نلتزم بالتقييم الروتيني السنوي؛ ولكن في الوقت نفسه، فإن التقييم العشوائي ضروري أيضاً، مثل جودة المنتج الزراعي وحوادث السلامة، والإرشاد الزراعي المتقدم، وتعزيز كوادرات الإدارة الزراعية.

2- **الجمع بين التقييم الحكومي وتقييم الوسيط.** لفترة طويلة، كان تقييم أداء الحكومات الصينية على جميع المستويات وإداراتها هو تقييم الحكومة ذات المستوى الأعلى للحكومة ذات المستوى الأدنى، والإدارة ذات المستوى الأعلى للإدارة ذات المستوى الأدنى، والوكالة الرائدة للوحدة التابعة. والجوهر هو لعبة مسلية ذاتياً داخل الحكومة. لأن المجتمع والشعب يفتقران إلى النزاهة في نظام التقييم، والعديد من الخدمات العامة والقرارات العامة شكلية وغير فعالة، وتعلق أهمية فقط على إرضاء الرئيس وتتجاهل إرادة الجماهير. لذلك لا يمكن أن يكون تقييم أداء الحكومة وإداراتها مجرد أداة للفحص الداخلي ورصد أداء الحكومة، بل يجب أن تُمنح سلطة الحكم الطبيعية لأصحاب المصلحة من جميع الأطراف، بدءاً من تقييم الأداء المتفوق الفردي إلى كيانات التقييم متعددة الأداء التي تجمع بين المجتمع والجمهور داخل الحكومة⁽³⁴⁶⁾. في تقييم الإشراف على توجهات الحكومة في جودة ودرجة معالجة المنتجات الزراعية، يتم استكشاف المنظمات الوسيطة ذات المؤهلات والقدرة على التقييم لإجراء التقييم والتقويم بشرط الانفتاح والشفافية وفق نظام مؤشر الفحص والتقييم، وتشجيع ابتكار أساليب التقييم والفحص الحكومية.

3- **الجمع بين التقييم الكمي والتقييم النوعي.** يعتمد التقييم الكمي على الطريقة المناسبة لقياس البيانات المعنية بشكل مباشر وفقاً لنظام مؤشر التقييم

346- شوش يانغ فينغ: "تحليل واقتراحات حول أساليب تقييم الأداء الحكومي". مجلة جامعة تشونغتشينغ، (طبعة الفلسفة والعلوم الاجتماعية)، 2011.

والفحص، والحصول على نتائج التقييم والفحص من خلال الحساب، وهذه الطريقة بسيطة ومريحة. واستنادًا إلى تعقيدات الإنتاج الزراعي ونقص مؤشرات التقييم، فإن نتائج التقييم تنحرف عن الوضع الفعلي، مما يتطلب إجراء التقييم النوعي اللازم من خلال التفتيش الميداني والمقابلات والاستماع إلى التقارير وغيرها، وتحقيق هدف التقييم والفحص الدقيق من خلال الجمع بين التقييم والفحص.

4- **الجمع بين التقييم الخاص والتقييم الشامل.** إن الإشراف على جودة المنتجات الزراعية ودرجة المعالجة ليس مجرد مسألة إدارة وخدمة زراعية، بل يعكس أيضًا بعض القضايا المتعلقة بالفحص والتقييم. ومن الضروري أيضًا وضع هذا التقييم والفحص على مستوى الإدارة الاقتصادية الحكومية والخدمات العامة للتقييم والفحص الشامل، بحيث يمكن الرجوع إلى التقييم الخاص والتقييم الشامل لتسهيل دقة الفحص.

5- **الجمع بين تقييم الهدف والمساءلة.** يعد تقييم الهدف والمساءلة بشكل فعال وسليم هو الضامن الهام لتعزيز الإشراف على توجهات الحكومة في جودة ودرجة معالجة المنتجات الزراعية. 1 - تحديد المسؤوليات والأهداف. وفقًا للأهداف العامة للإشراف على جودة ودرجة معالجة للمنتجات الزراعية في مختلف المحليات والمناطق، يتم تحديد الأهداف والمسؤوليات المحددة للحكومات والإدارات على جميع المستويات، فضلًا عن "الجدول الزمني" و"خريطة الطريق" لتعزيز جودة ودرجة معالجة المنتجات الزراعية. 2 - تحسين آلية الفحص. عن طريق أساليب الفحص والتقييم القياسية والموحدة واستهداف المهام الرئيسة. وستكون المهام المستهدفة خاضعة للمساءلة ويتم تحديد المسؤوليات؛ إعداد المؤشرات علميًا، وزيادة أهمية التقييم، ودمج إرشادات الإشراف على الجودة ودرجة المعالجة للمنتجات الزراعية في التقييم السنوي للمسؤولية المستهدفة للحكومات المحلية على جميع المستويات، واستخدام نتائج التقييم كأساس ضروري للتقييم المميز، والتقييم السنوي لموظفي الخدمة المدنية واختيار وتعيين الكوادر، وإفساح المجال كاملاً للدور التحفيزي والتوجيهي لآلية

التقييم. 3 - تطبيق نظام المساءلة. بعد ظهور نتائج التقييم، يجب حل مشاكل الحكومة في الإشراف على جودة ودرجة المعالجة للمنتجات الزراعية في الوقت المناسب، وتصحيح الإجراءات غير الملائمة المتخذة في الوقت المناسب لضمان أن سلوك الإدارة الزراعية للحكومة يلبي هدف القيمة المتمثل في تسريع التحول في الزراعة "ذات التوجهين". نظراً لأن جودة وسلامة المنتجات الزراعية هي شريان الحياة لتطوير الزراعة "ذات التوجهين"، لذا من الضروري تنفيذ تدابير عقابية صارمة لحوادث الجودة والسلامة للمنتجات الزراعية، وتنفيذ نظام حق النقض (الفيتو) بحزم بعد الحوادث.

الفصل التاسع

تسريع الابتكارات في الإدارات الاجتماعية الريفية لتشجيع

التحول إلى نمط الزراعة "ذات التوجهين"

في ظل خلفية التحول الاجتماعي، كان للتغيرات العميقة في البنية الاجتماعية الريفية، والتدفق المتكرر للعمالة الحضرية والريفية تأثير هام على طرق تنظيم الزراعة، وهيكل القوى العاملة الريفية، وعرض السلع العامة والحوكمة الاجتماعية للريف وغيرها، وجلب الجمود المؤسسي للزراعة التقليدية والزراعة "البتروكيماوية"، جميعها تحديات مهمة في عملية التحول والتطور والإدارة الاجتماعية الريفية. لا شك أن تشجيع التحول إلى الزراعة "ذات التوجهين" طرح متطلبات عاجلة لابتكار الإدارة الاجتماعية الريفية.

أولاً: نشاء آلية تنقل العمالة الحضرية والريفية المتنوعة والمفتوحة

في عملية التكامل بين المناطق الحضرية والريفية، كلما زادت قوة تنقل السكان الإقليميين، زاد تواتر التبادلات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية والريفية، وزادت فرص تقدم وتطور كل مجموعة وكل فرد مشارك في التفاعل، وأصبح المجتمع أكثر استقراراً ونشاطاً، ويمكن تسريع التماسك والتكامل الاجتماعي بين المناطق الحضرية والريفية، وتحويل الزراعة التقليدية إلى النهج الأوسع.

1- إصلاح نظام تسجيل الأسرة لتعزيز التدفق المنظم لسكان الحضر والريف. في

مواجهة خلفية التكامل الحضري والريفي، من الضروري إصلاح نظام تسجيل الأسر المعيشية للتقسيم المزدوج للمناطق الحضرية والريفية، وكسر العوائق المؤسسية التي تقيد انتقال السكان الزراعيين، وتدفق الموارد الحضرية والريفية،

وتحسين جودة التحضر، وبناء نظام تسجيل الأسر المعيشية الذي يؤدي إلى تحول الزراعة وتطويرها. وفقًا لاحتياجات التنمية الصناعية والخدمات الاجتماعية في المناطق الحضرية والريفية، يجب علينا تخفيف القيود المفروضة على تسجيل الأسر وهويتها، وتعزيز التخصيص الأمثل لعناصر الموارد، وتعزيز تكافؤ الخدمات العامة الأساسية في المناطق الحضرية والريفية، وإنشاء منافسة عادلة آلية، والإسراع في تشكيل بيئة سوق عمل عادلة وفعالة ومتدفقة بحرية. أولاً: إنشاء نظام إدارة تسجيل الأسرة للتكامل الحضري والريفي. الهدف من إصلاح نظام تسجيل الأسر المعيشية هو كسر القيود المصطنعة على الهيكل المزدوج للمناطق الحضرية والريفية، وتحقيق الهجرة الحرة للسكان وتدفق القوى العاملة الخالي من العوائق. في ضوء الظروف الوطنية للصين، يمكن تحقيق التنفيذ التدريجي لمسار العمل التدريجي الذي صممه نظام تسجيل الأسر المعيشية للتكامل الحضري والريفي في المدن والمقاطعات، وتغيير نموذج إدارة السكان القائمة على تسجيل الأسر. ثانيًا: تطبيق المعاملة المتساوية لتسجيل الأسر في المناطق الحضرية والريفية. القضاء على الاختلافات في الهوية بين سكان الحضر والريف، والإلغاء التدريجي للمتطلبات الخاصة لتسجيل الأسرة في أحكام النظام والتي تتضمن التوظيف والضمان الاجتماعي والتعليم وغيرها، وإلغاء جميع السياسات التمييزية التي تقيد عمل المزارعين وحياتهم في المدن والبلدات، والتجريد التدريجي للعديد من الوظائف غير المعقولة المخصصة لتسجيل الأسرة بموجب النظام الاقتصادي المخطط⁽³⁴⁷⁾، وتوحيد السياسات ذات الصلة مثل التعاقد على الأراضي، وتنظيم الأسرة، والرعاية الطبية، وتحقيق المساواة في المعاملة بين سكان الحضر والريف، وتعزيز التوظيف المتكافئ للقوى العاملة الحضرية والريفية والتدفق المنظم لسكان الحضر والريف. ثالثًا: صياغة سياسة تسجيل الأسرة لجذب الكفاءات المتميزة للعمل في الزراعة. ينبغي أن يؤدي إصلاح نظام تسجيل الأسر المعيشية إلى تسهيل تدفق القوى العاملة الفائزة في الريف، ويفضي أيضًا إلى تدفق السكان من الصناعات الأخرى إلى الزراعة والمناطق الريفية. لذلك من الضروري صياغة سياسات تفضيلية ذات

347- فانغ يي: "نقل العمالة الفائزة الزراعية وإصلاح نظام تسجيل الأسرة في الصين". قوانغدونغ للعلوم الزراعية، 2009.

صلة لدعم شباب الريف ذوي المعرفة والموهبة، ومعاملة الكفاءات البارزة الذين تم نقلهم من الصناعات الحضرية الأخرى إلى المناطق الريفية للانخراط في الإنتاج الزراعي على قدم المساواة.

2- خفض تكاليف المعيشة والمشاريع لتعزيز حركة تدفق العمالة في المناطق

الحضرية والريفية. في الوقت الحاضر، هناك ازدحام مروري وارتفاع أسعار السكن في المدن الكبيرة والمتوسطة، في حين أن المساكن الريفية خالية بشكل خطير. والسبب الجذري هو التصلب المفرط لحقوق ملكية الإسكان وحقوق الاستخدام الناجمة عن إدارة العقارات المزدوجة في المناطق الحضرية والريفية، والتي تؤدي إلى إهدار الموارد، وتتسبب أيضاً في زيادة تكاليف المعيشة وريادة الأعمال لحركة تدفق العمالة الحضرية والريفية. تحقيقاً لهذه الغاية، يجب علينا ابتكار الإدارة الاجتماعية، واستكشاف إنشاء مركز موحد للتبادل السكني بين المناطق الحضرية والريفية، وتعزيز تطوير نظام خدمة تقييم العقارات الحضرية والريفية، وتقديم خدمات سريعة للتغيير المستمر لأماكن الإقامة وأماكن ريادة الأعمال لحركة تدفق العمالة الحضرية والريفية من خلال العقارات لتعويض فرق الأسعار في السكن، وعدم استبدال حقوق الملكية بالسكن المؤقت لتعويض فرق السعر، وهذا لا يؤدي إلى زيادة معدل استخدام موارد الإسكان ومعدل توفير الادخار للموارد الاجتماعية فحسب، بل سيؤدي أيضاً إلى تسريع التخصيص الأمثل للموارد البشرية الحضرية والريفية، وتعزيز التدفق السريع للقوى العاملة في المناطق الحضرية والريفية، وخفض تكاليف المعيشة وريادة الأعمال، وحل المشاكل الاجتماعية الحالية المتمثلة في ارتفاع أسعار المساكن الحضرية⁽³⁴⁸⁾. في الوقت نفسه، يتم تبسيط الإجراءات الإدارية مثل تسجيل الأعمال والترخيص الإداري لزيادة التوصيل السريع وتقليل تكلفة التنمية الاجتماعية للمواطنين، ومواصلة تبسيط اللوائح الإدارية وتبسيط إجراءات الشؤون الاجتماعية؛ إجراء التحقق من الاسم عبر الإنترنت، والقبول عبر الإنترنت، والتفتيش السنوي عبر الإنترنت، والتنفيذ التدريجي للحكومة الإلكترونية؛ تخفيف شروط الوصول إلى الأسواق وتنفيذ نظام دون رسوم لإصدار الشهادات والتسجيل.

348- تشن ونشينغ، لو فو شينغ: "تعزيز الابتكار في الإدارة الاجتماعية للتكامل الحضري والريفي". مراقبة التنمية في الصين، 2011.

3- تحسين الشفافية والمشاركة العامة في الشؤون العامة الحضرية والريفية. تعزيز الانفتاح والشفافية في صنع القرار الحكومي العام وتحفيز حماس الجمهور للمشاركة في الشؤون العامة، من أجل تحسين المشاركة العامة في صنع القرار العام، وتعزيز التحسين المستمر لآلية التعبير عن المصالح والاستجابة للشكاوى والوساطة في النزاعات. إفراح المجال كاملاً لدور المنظمات الاجتماعية في المجتمع الحضري والريفي في توحيد الناس وحل التناقضات الاجتماعية، ومن خلال توسيع نطاق مشاركة المنظمات الاجتماعية، والتنظيم المشترك والمشاركة المشتركة والإدارة المشتركة، يتم تعزيز قوة الجاذبية المركزية لمحل الإقامة.

ثانياً: تنمية نظام تنظيمي اجتماعي ريفي متنوع.

خلال عملية تسريع التحول في التنمية الزراعية وتعزيز الابتكار في الإدارة الاجتماعية الريفية، يعتبر "المفتاح هو تمكين المجتمع الريفي، والسماح للمجتمع الريفي بتحسين قدرة الإدارة الذاتية، وتحسين درجة التنظيم الاجتماعي، وتحقيق التبدد الذاتي للتناقضات الاجتماعية"⁽³⁴⁹⁾. لذلك، من الضروري تعزيز بناء المنظمات الحزبية الشعبية الريفية ومنظمات إدارة المجتمع، والعمل بنشاط على تنمية وتطوير المنظمات الاجتماعية الريفية المتنوعة، ومنحها وظائف الإدارة الاجتماعية، وجعلها تلعب دوراً حيوياً في الخدمات الاجتماعية الريفية.

1- إفراح المجال كاملاً لدور الحصن الاجتماعي للمنظمات الحزبية الشعبية الريفية. يجب أن نطلق العنان للمزايا الرائدة لفروع الأحزاب في القرية، وتعزيز الخدمات العامة، والإدارة الاجتماعية، ووظائف التنسيق الشامل للجنة القرية، وابتكار نظام تنظيم الإدارة الاجتماعية في المناطق الحضرية والريفية من خلال المنظمات الحزبية باعتبارها الجوهر، والمنظمات المستقلة كهيئة رئيسة، والمنظمات الجماعية كحلقة وصل، وجميع أنواع المنظمات الاقتصادية والاجتماعية كملحق. يجب أن تلعب المنظمات الحزبية ولجان القرويين على مستوى القرية دوراً قيادياً في الإدارة الاجتماعية الريفية، ودوراً رئيساً في تشغيل

349- تشن ونشينغ، لو فو شينغ: "تعزيز الابتكار في الإدارة الاجتماعية للتكامل الحضري والريفي". مراقبة التنمية في الصين، 2011.

المنظمات الاجتماعية المختلفة بعد تغيير وظائف السلطة السياسية الشعبية. ومن الضروري تصويب العلاقة بين السلطة السياسية الشعبية والمنظمات الحزبية والمنظمات المستقلة، وتوضيح العلاقة بين المنظمات الحزبية والمنظمات المستقلة، وكذلك العلاقة بين المنظمات الحزبية والمنظمات المستقلة والمنظمات الاجتماعية الأخرى، بحيث يمكن تفعيل وظائف المنظمات الحزبية على مستوى القرية ومنظمات الحكم الذاتي القروية بشكل فعال.

2- **زيادة توجيه السياسات والدعم الإداري.** تعد أنواع مختلفة من المنظمات التعاونية المهنية والمنظمات الخدمية منصات مهمة لتحسين درجة احتراف وتنظيم المزارعين. يجب إدخال سياسات تفضيلية لتشجيع دعم ابتكار المنظمات الزراعية، وتعزيز نمو المؤسسات الرائدة، والتعاونيات المهنية للمزارعين، وجمعيات صناعة المنتجات الزراعية، والمزارع العائلية وغيرها من المنظمات الصناعية الزراعية الجديدة، كنقطة انطلاق مهمة لتسريع التحول في أساليب التنمية الزراعية. ويجب التوجيه بنشاط الشركات الرائدة على نطاق واسع والمؤسسات الزراعية الصغيرة ومتوسطة الحجم وصغار المزارعين والتعاونيات المهنية للمزارعين لتشكيل تقسيم للعمل والتعاون وعلاقات تكميلية للمزايا، وتشجيعهم على تعزيز الوظائف التي يقودها محرك الإشعاع⁽³⁵⁰⁾، وتعزيز التنظيم الذاتي للمجتمع الريفي في ظل ظروف التسويق⁽³⁵¹⁾. وفي الوقت نفسه، يتعين على الحكومة الانسحاب تدريجيًا من عدد كبير من الشؤون العامة الريفية، وتبسيط الإدارة الاجتماعية، وتخفيف عبء الإدارة الاجتماعية للحكومة، وتعزيز القدرة الإدارية العامة للحكومة. وتشجيع المنظمات الاجتماعية الحضرية على توسيع الخدمات إلى المناطق الريفية، ودعم المنظمات الاجتماعية لتحسين شبكات الخدمات الريفية، وبناء نظام شبكة من المنظمات الاقتصادية التعاونية للمزارعين تغطي مختلف المجالات، مثل الإنتاج والمعالجة وخدمة التوزيع، وتحسين التكامل الاجتماعي والقدرة الخدمية للمنظمات الاجتماعية⁽³⁵²⁾.

350- يشير محرك الإشعاع إلى منطقة معينة (مدينة) كأساس للتنمية الاقتصادية، ومن خلال مزاياها الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والتعليمية والمواهب وغيرها من الموارد القوية، فإنه يقود التنمية الاقتصادية والثقافية والتعليمية والتكنولوجية الريفية المحيطة.

351- جيانغ تشانغ يون: "التطوير السريع للتحول في أساليب التنمية الزراعية". مراقبة التنمية في الصين. 2011.

352- تشن ونشينغ، لو فو شينغ: "تعزيز الابتكار في الإدارة الاجتماعية للتكامل الحضري والريفي". مراقبة التنمية في الصين، 2011.

3- تحسين نظام الشراء الحكومي للخدمات العامة. الدعوة إلى التعاقد والاستعانة بمصادر خارجية للخدمات العامة الريفية وتنفيذ السياسات، يمكن للإدارات الاجتماعية ومشاريع الخدمات غير الهادفة للربح الأخرى تحمل مسؤوليات المنظمات الاجتماعية، مثل المساعدة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والجمعيات الخيرية، وشراء الخدمات من المنظمات الاجتماعية المؤهلة من خلال خدمات المشتريات الحكومية، ومن خلال المنافسة المفتوحة، يتم تحديد المنظمات الاجتماعية التي تفي بالمعايير والمتطلبات المناسبة ولديها المؤهلات والقدرات الخدمية الملائمة باعتبارها وكالات تنفيذ المشاريع الحكومية لشراء الخدمات الريفية.

4- تعزيز البناء المعياري للمنظمات الاجتماعية الريفية. تتعهد المنظمات الاجتماعية الريفية بتحمل المزيد من المسؤوليات الهامة لابتكارات الإدارة الاجتماعية الريفية. ويعد تعزيز البناء المعياري وإدارة المنظمات الاجتماعية هو الحاجة إلى ضمان التنمية الصحية للمنظمات الاجتماعية الريفية. ومن الضروري تغيير الوضع الحالي للتشريعات المتأخرة للمنظمات الاجتماعية والإسراع في صياغة القوانين واللوائح، "على المستوى القانوني، تنظيم طبيعة المنظمات الاجتماعية ووضعها ووظائفها وحقوقها والتزاماتها، وشروط التأسيس وإجراءات الموافقة وآليات التشغيل وغيرها، وحل مشكلة المستويات المنخفضة لقوانين ولوائح إدارة التنظيم الاجتماعي"⁽³⁵³⁾. وزيادة توحيد أنماط عمل المنظمات الاجتماعية الريفية المختلفة في شكل قوانين وأنظمة أو قواعد إدارية وصناعية، حتى تتمكن من لعب دور أفضل في خدمة التنمية الزراعية "ذات التوجهين".

ثالثاً: تحسين آلية صنع القرار العام الريفي للتعبير عن الرأي العام.

إن العمل المهم للإدارة الاجتماعية هو صنع القرار العام، كما أن الانفتاح والشفافية في صنع القرار العام مفيدان للعبة مصالح المجموعات المختلفة وحل تضارب المصالح

353- تانغ جيانبينغ، تشانغ قو شيانغ، قاو تشينغ: "بحث حول التدابير المضادة لبناء المنظمات الاجتماعية الريفية". خوبي للعلوم الاجتماعية، 2010.

الاجتماعية. والمزارعون هم دائماً الكيانات الحقيقية للتنمية الزراعية، وإطلاق العنان الكامل لحماس المزارعين ومبادراتهم وإبداعهم هو مفتاح الإدارة الاجتماعية الريفية المبتكرة، ويستند ضمان حقوق المزارعين إلى آلية صنع القرار العامة التي يمكنها التعبير عن رغباتهم بالكامل.

1- تحسين الآلية المؤسسية لحماية حقوق المزارعين ومصالحهم. أولاً: حماية حق

المزارعين في المشاركة في الشؤون الحكومية ومناقشتها وفقاً للقانون. من الضروري حماية الحقوق القانونية للمزارعين في انتخاب اللجان القروية، وانتخاب نواب المجالس الشعبية للمقاطعات والبلدات، وانفتاح الشؤون القروية، واتخاذ القرارات التي تتعلق بالشؤون الكبرى. على وجه الخصوص، وفقاً لنسبة المتطلبات القانونية، ينبغي انتخاب ممثلي المزارعين في رتب ممثلي الحزب ونواب مجلس الشعب وأعضاء المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني على جميع المستويات من أجل توسيع مساحة حقوق المزارعين في الشؤون العامة، وجعل هيكل السلطة الاجتماعية الريفية وصنع القرار الاجتماعي أكثر اكتمالاً. ثانياً: حماية حق المزارعين في الإدارة وفقاً للقانون. من أجل تعبئة حماس المزارعين للإنتاج بشكل كامل، يجب أولاً احترام وضمان حقوق المزارعين في الإدارة بشكل مستقل، وهو ما أثبتته العديد من الحقائق منذ الإصلاح والانفتاح، وهو أيضاً التجربة الأكثر قيمة في الإصلاح الريفي في الصين. وخلال عملية تطوير الزراعة "ذات التوجهين"، في مواجهة التغيرات الكبيرة في أساليب التنمية، ويجب على المزارعين ضمان حقهم في الإدارة بشكل مستقل في إطار القوانين واللوائح. ثالثاً: حماية حقوق المراقبة التي يتمتع بها المزارعون وفقاً للقانون. وينبغي بذل الجهود لخلق بيئة رقابة ديمقراطية ريفية، وتعزيز الوعي الرقابي وقدرات الإشراف للمزارعين، وإتقان تصميم نظام الإشراف على شؤون القرية والشؤون الحكومية المفتوحة، وفتح قنوات الرقابة الديمقراطية في المناطق الريفية.

2- توسيع قنوات التعبير عن مطالب المزارعين. استكشف نظام الدعاية الاجتماعية

ونظام المشاركة الجماهيرية ونظام استشارة الخبراء والحجج لصنع القرار العام في المناطق الريفية، وعقد جلسات الاستماع التشريعية، ودعوة ممثلي

المزارعين للعمل كمستشارين للأعمال الخاصة، وحضور اجتماعات صنع القرار الحكومية والمشاركة في جلسات الاستماع الرئيسية لصنع القرار. وفيما يتعلق بالقضايا التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالح المزارعين، تعقد جلسات استماع ومناقشات الخبراء قبل اتخاذ القرار، ويتم الإعلان عنها للجمهور قبل إصدارها رسمياً. واستيعاب جميع أنواع المنظمات الاجتماعية الريفية على نطاق واسع للمشاركة في الندوات العامة والموائد المستديرة وجلسات الاستماع وغيرها، للتعبير عن اهتماماتهم بشكل عقلائي وقانوني وموحد ومنظم من أجل تحقيق الوضع التالي، في الوقت نفسه، من خلال الاتصالات والتبادلات بين المنظمات الاجتماعية الريفية والحكومة، يتم تنسيق مصالح المجموعات المختلفة والحوارات، وتنفيذ السياسات الحكومية المعنية بشكل فعال، والتوسط والدمج بين مصالح المجموعات المختلفة، وتلعب المنظمات الاجتماعية الريفية دوراً حاسماً في تخفيف الضغوط والحواجز بين الحكومة والمجتمع الريفي، والحفاظ على النظام الاجتماعي الريفي والاستقرار الاجتماعي. إنشاء "القناة الخضراء لرسائل الناس" للحكومات على أو فوق مستوى المحافظات، وفتح قنوات للتعبير عن المطالب مثل رسائل الفيديو والزيارات عبر الإنترنت، ووكلاء لعرض رسائلهم وغيرها، واعتماد الحوار الإعلامي، وتبادلات مستخدمي الإنترنت، وإنشاء صناديق البريد وفتح خطوط للمكالمات الهاتفية العامة وغيرها، من أجل التحسين المستمر لآلية الاتصال في المجتمع الريفي⁽³⁵⁴⁾.

3- تحسين آلية الوساطة في النزاعات الاجتماعية الريفية. تحسين آلية الوساطة في النزاعات الاجتماعية الريفية بقيادة الحزب والحكومة، وتشكيل آلية تنسيق المصالح العلمية والفعالة، وآلية وساطة التناقض، وآلية حماية الحقوق، وآلية التعبير عن المطالب، وتنسيق مصالح جميع جوانب المجتمع بشكل موحد، والتعامل مع جميع النزاعات الاجتماعية بشكل صحيح. العمل بقوة على تعزيز البناء المعياري لمراكز الوساطة في النزاعات الاجتماعية الشعبية الريفية، وبناء نظام هرمي وفرعي لمنصة تبادل المعلومات للتناقضات والنزاعات الاجتماعية؛

354- تشين ون شينغ، وانغ ون تشيانغ، لو فوشينغ: "أبحاث حول ابتكار إدارة اجتماعية خلال عملية التكامل الحضري والريفي". بحوث العلوم السياسية، 2013.

وإنشاء أنظمة للوساطة مثل النزاعات حول عقود الأراضي وحقوق الإدارة، والنزاعات المدنية وغيرها، وتشكيل آلية وساطة مصالح متعددة الأشكال بقيادة الدوائر الحكومية، وتقييم المنظمات المهنية، وتحكيم إدارات موثوقة، والتنظيم من قبل الاتحادات التجارية⁽³⁵⁵⁾.

رابعًا: غرس ثقافة ريفية جديدة لدعم التنمية الزراعية "ذات التوجهين"

لا يمكن فصل أي أنشطة إدارية عن دعم المناخ الثقافي الملائم. إن التحول في أساليب التنمية الزراعية وبناء زراعة "موفرة للموارد وصديقة للبيئة" ليس مسعى اقتصاديًا بقدر ما هو مسعى اجتماعي روحي وثقافي. لأنه في التحليل النهائي، تحقيق التحول إلى زراعة "موفرة للموارد وصديقة للبيئة" هو تحول في أسلوب التفكير ومسار العمل. وبعد الإصلاح والانفتاح، لعب نموذج تنمية الزراعة البتروكيماوية الغربية دورًا رائدًا في التنمية الزراعية في الصين. وأصبح بناء مجتمع "ذات توجهين"، هو استراتيجية الصين للتحول في نماذج التنمية الاقتصادية، وأصبح مفهوم الزراعة "ذات التوجهين" شائعًا بشكل تدريجي، لكن هذه الفكرة تحتاج إلى التطبيق المنهجي. فالزراعة ثقافة ريفية جديدة تدعم التنمية الزراعية "ذات التوجهين"، وهي المضمون الهام للابتكار الاجتماعي والثقافي الريفي الصيني.

1- الترويج لثقافة التنمية "ذات التوجهين". أولاً: تعميم المعرفة. ينبغي تعميم المفهوم الثقافي للزراعة "ذات التوجهين" في المجتمع بأسره من خلال التعليم المدرسي، والتدريب المهني، والدعاية العامة وغيرها، بحيث يمكن أن يكون مفهوم الزراعة "ذات التوجهين" متجذراً بعمق في قلوب الناس. ثانيًا: العرض النموذجي. تعزيز مراكز تجريبية للزراعة "ذات التوجهين"، وتعزيز الترويج للنماذج الناجحة. ثالثًا: التطبيق الصارم للقانون. تطبيق صارم للقوانين واللوائح الخاصة بحماية البيئة والحفاظ على الموارد في مجال الإنتاج الزراعي،

355- تشين ون شينغ، وانغ ون تشيانغ، لو فوشينغ: "أبحاث حول ابتكار إدارة اجتماعية خلال عملية التكامل الحضري والريفي". بحوث العلوم السياسية، 2013.

وجعل بعض الحالات تصبح مواد تعليمية حية لنشر الثقافة الزراعية "ذات التوجيهين" من خلال تطبيق القانون الصارم.

2- **توجيه ثقافة المستهلك نحو سياسة "ذات توجيهين".** يجب الدعوة إلى أسلوب حياة منخفضة الكربون موفرة للطاقة والكهرباء والمياه، وإفساح المجال للدور النموذجي للمؤسسات العامة الريفية في بناء مجتمع موفر، والترويج للمكاتب غير الورقية وشراء معدات مكتبية تتطلب استهلاكاً منخفضاً للطاقة، وبناء مؤسسات موفرة للطاقة. وإيلاء الاهتمام إلى بناء ثقافة ريفية "موفرة للموارد وصديقة للبيئة"، وتعميق ثقافة "موفرة للموارد وصديقة للبيئة" في جميع مناحي الحياة في المناطق الريفية، وتشكيل القوة المحركة الذاتية للتنمية الخضراء للتحويل الذاتي وخفض الانبعاثات. وتعزيز المنتجات الزراعية الخضراء والعضوية والخالية من التلوث في المناطق الريفية، وتشجيع المزارعين على إنتاج المنتجات الزراعية ذات آفاق سوقية جيدة وتلوث بيئي أقل. تقليل أو توقف صناعة عيدان تناول الطعام والأكواب وصناديق الغذاء وغيرها من اللوازم غير الضرورية التي تستخدم لمرة واحدة، وزيادة المعروض من المنتجات الموفرة للطاقة والإعانات الحكومية.

3- **إنشاء ثقافة العلامات التجارية "ذات التوجيهين".** تعزيز حماية وتنمية الموارد الثقافية الريفية، وتعزيز الجمع بين الثقافة البيئية المميزة والسياحة البيئية، والتخطيط الدقيق للمشاريع الثقافية "ذات التوجيهين" وترويجها وتغليف المجتمع بها، وتطوير ثقافة الترفيه التي تتضمن بشكل أساسي "الترفيه والصحة والسعادة والرفاهية"، والثقافة الصناعية التي تمثل الثقافة الإيكولوجية بشكل أساسي، وترقية درجة وشكل العلامة التجارية، وتحسين الدعم للزراعة "ذات التوجيهين"، وتعزيز القدرة التنافسية لتطوير الزراعة "ذات التوجيهين"، وضخ زخم قوي في تحقيق ابتكارات في الإدارات الاجتماعية الريفية.

يتناول هذا الكتاب تاريخ الإصلاح الزراعي في الصين والوضع الحالي للتنمية الزراعية في ظل قيود الموارد والبيئة، ويسلط الضوء على استراتيجية بناء "نظام إنتاج زراعي موفر للموارد وصديق للبيئة" التي طرحها الاجتماع الكامل الخامس للجنة المركزية السادسة عشرة للحزب الشيوعي الصيني. وتهدف إلى تحقيق الاستراتيجية الرئيسة للأمن الغذائي الوطني، وضمان جودة وسلامة الغذاء، وحماية البيئة الإيكولوجية، والحفاظ على الموارد، وزيادة دخل المزارعين، واستيعاب حكمة الزراعة التقليدية والجمع بين مزايا الزراعة الصناعية الغربية وبناء أساليب جديدة للتنمية الزراعية قائمة على "المدخلات المنخفضة، والاستهلاك المنخفض للطاقة، والتلوث المنخفض والمخرجات العالية" للتغلب على تحديات الزراعة التقليدية الصينية والزراعة الصناعية الغربية الحديثة، وتسريع الابتكار العملي والتكنولوجي الموفر للعمالة الزراعية، وتحسين تخصيص رأس المال البشري ورفع إنتاجية العمل وكفاءة استخدام الموارد. وهذه التدابير تساهم في خفض الانبعاثات، وتحسين معدل استخدام الموارد وتقليل الاعتماد على الموارد الأجنبية لتعزيز الأمن القومي للصين، واغتنام الفرص الاستراتيجية، واحتلال موقع الريادة في التنمية الزراعية المستقبلية، وتشكيل تدابير مضادة جديدة للتعامل مع اللعبة الدولية بين "سياسة الكربون" و"اقتصاد الكربون"، وهي حلول جوهرية للتحويل في أساليب التنمية الزراعية، وأيضاً مطلب حتمي لتعزيز بناء مجتمع "موفر للموارد وصديق للبيئة" في الصين.

تشن ون شنغ: باحث بأكاديمية العلوم الاجتماعية بمقاطعة هونان، حاصل على الدكتوراة من جامعة ووهان بالصين، عميد معهد التنمية الريفية بمقاطعة هونان، مؤسس شبكة اكتشاف الريف الصيني، رئيس التحرير التنفيذي لمجلة "اكتشف الريف الصيني"، أستاذ زائر بجامعة اللغة الصينية بهونغ كونج. صدر له العديد من المؤلفات في مجال الدراسات الاقتصادية والتنمية الريفية، من أهمها: "إدارة أزمات الديون الريفية"، "تقارير حول التنمية الموحدة في الحضر والريف بمقاطعة هونان"، "اكتشاف الريف الصيني" وغيرها من المؤلفات، كما نشر العديد من المقالات بالعديد من الصحف والدوريات الصينية مثل "صحيفة الشعب اليومية"، و"صحيفة النور اليومية"، وحصل على عدد من الجوائز المحلية.

المشرف على السلسلة:

د. حسانين فهمي حسين، الأستاذ المساعد بقسم اللغة الصينية جامعة عين شمس. صدر له العديد من الترجمات من الصينية إلى العربية والعكس. عضو الجمعية الدولية لدراسات الأدب الصيني لوشون، والجمعية الدولية لدراسات أديب نوبل مويان. حصل على "جائزة الشباب للترجمة" المركز القومي للترجمة. "جائزة الإسهام المتميز في ترجمة الكتب الصينية"، وهي أكبر جائزة تمنحها الصين للمترجمين الأجانب، والعديد من شهادات التقدير المحلية والدولية لجهوده في الدراسات الصينية والترجمة.